حاشية الصبان

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه شرح الشواهد للعيني

طه عبد الرؤوف سعد

حاشية الصبان

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الرابع

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[عَوَامِلُ الْجَزْمِ]

(بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا * فِي الْفِعْلِ) طالبا حال من فاعل ضع المستتر. وجزما مفعول به: أى تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع، أما لا فتكون للنهى نحو: ﴿ **لا تشرك بالله** ﴾ [لقمان: ١٣]، وللدعاء نحو: ﴿ **لا تؤاخذنا** ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وأما اللام فتكون للأمر نحو ﴿ **لينفق** ﴾ [الطلاق: ٧]، وللدعاء نحو: ﴿ **ليقض علينا ربك** ﴾ [الزخرف: ٧٧]. وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهى والدعاء. والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة واللام التى ينتصب بعدها المضارع. وقد أشعر كلامه

[عوامل الجزم]

الجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال إن أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم إسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل الفعل فإن تنقله إلى الاستقبال أى إلى التعيين له ولم إلى الماضى[1] وكذلك لما وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضدة لها وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اهـ حفيد، وأجيب بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعا عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى إن. **(قوله بلا)** جوز ابن عصفور والأبدى حذف مجزومها مع إبقائها لدليل نحو اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا[2]. همع. **(قوله طالبا)** أى آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا. **(قوله الطلبيتان)** لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان أصالة وإلا فاللام قد يراد بها ومصحوبها الخبر نحو: ﴿ **فليمدد له الرحمن مدا** ﴾ [مريم: ٧٥] والتهديد نحو: ﴿ **ومن شاء فليكفر** ﴾ [الكهف: ٢٩] ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى[3] وأما ﴿ **ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا** ﴾ [العنكبوت: ٦٦] فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما.

(قوله للنهى) وللالتماس كقولك لمساويك لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه. **(قوله للأمر)** وللالتماس كقولك لمساويك لتفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه. دمامينى. **(قوله الأمر)** أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيهما. **(قوله والاحتراز به)** أى بالطلب. **(قوله مثل لا النافية)** وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب: ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى

---

(١) إذ هى حرف جزم ونفى وقلب تقلب معنى الفعل المضارع إلى المضى.

(٢) أى وإلا فلا تضربه.

(٣) ومثله ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾.

أنهما لا يجزمان فعلي المتكلم ، وهو كذلك في لا ، وندر قوله :

[١١٠٢] لاَ أعرِفَنْ رَبْرَبًا حُورا مدامِعُها مُرَدَّفاتٍ على أعقابِ أكْوارِ

وقوله :

[١١٠٣] إذا ما خرجْنا من دِمشْقَ فلا نعُدْ لها أبداً مَا دامَ فيها الجُراضِمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو : لا أخرج ولا تخرج ، لأن المنهى غير المتكلم . وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل ، ومنه : قوموا فلأصلِّ لكم ﴿ ولنحمل خطاياكم ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، وأقل منه جزمها فعل الفاعل

توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لأني إن لم أربطه ينفلت . قاله الدماميني . **(قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع)** هي لام كي ولام الجحود . **(قوله وقد أشعر كلامه إلخ)** أي حيث قال طالبا لأن الإنسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير . سم . **(قوله فعلي المتكلم)** أي المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون . تصريح . **(قوله وندر قوله إلخ)** أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما . **(قوله لا أعرفن إلخ)** الربرب : القطيع من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي . وحورا صفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا . والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته . والأعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره اهـ عيني . ويصح جعل مردفات صفة ثانية لربربا والمردفات المركبات خلف الراكب . **(قوله الجراضم)** تعريض بمعاوية رضي الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الأكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك . عيني . **(قوله نعم إن كان)** مقتضى الظاهر أن يقول كانا أي فعلا المتكلم إلا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور . **(قوله لأن المنهى غير المتكلم)** وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم . **(قوله فجزمها لفعلي المتكلم إلخ)** سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالأولى . سم . **(قوله فلأصلّ لكم)** قال يس وتبعه غيره كالبعض أي لأجلكم والفاء زائدة اهـ وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وأن الأولى كون اللام للتعدية لأن الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام فاعرفه . **(قوله وأقل منه جزمها إلخ)** وذلك لأن له صيغة تخصه وهي فعل الأمر واختص المخاطب بالأمر بالصيغة وغيره بالأمر باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى . **(قوله فعل الفاعل المخاطب)** أما المبني للمفعول نحو : لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فإنه كثير لأن الأمر فيه للغائب . فارضي .

[١١٠٢] قاله النابغة الذبياني ، من قصيدة من البسيط . والشاهد في : لا أعرفن ، فإن لا ناهية وهي نهي المتكلم ، وهو قليل جدا . والربرب : القطيع من البقر ، شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي . وحورا انصب : صفته – جمع حوراء – من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها . ومدامعها : مرفوع بحورا ، وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع . ومردّفات : حال من ربربا ، وأراد به متتابعات بعضها وراء بعض ، وأصله من ردفه إذا تبعه . ويروى : على أحناء أكوار : جمع حنو السرج . والأكوار جمع كور بضم الكاف : وهو الرحل بأداته . والأعقاب جمع عقب ، وعقب كل شيء آخره .

[١١٠٣] زعم ابن هشام أنه للفرزدق وفسر الجراضم بعظيم البطن وليس كذلك ، بل هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية رضي الله عنه . والجراضم بضم الجيم : الأكول الواسع البطن ، وكان معاوية كذلك . والشاهد في : فلا نعد فإن لا فيه ناهية وجزم بها نعد وهو قليل ، لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز ، وتنزيله منزلة الأجنبي .

المخاطب كقراءة أبىّ وأنس: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾ [يونس: ٥٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لتأخذوا مصافّكم». والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

(تنبيهات) و **الأول**: زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت. وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ وهما ضعيفان. **الثانى**: لا يفصل بين لا ومجزومها. وأما قوله:

[١١٠٤] **وقالوا أخانا لا تَخَشَّعْ لظالم عَزيزٍ ولا ذا حقِّ قَومِكَ تَظْلِمُ**

فضرورة. وأجاز بعضهم فى قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب. **الثالث**: حركة اللام الطلبية الكسر، وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك. **الرابع**: تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب: كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو: ﴿قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ [ابراهيم: ٣١]،

(قوله فانفتحت) أى وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف. **(قوله مضمرة قبلها)** أى ليتسلط الأمر على النفى فيكون نهيا وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب النفى بمعنى الانتفاء. **(قوله وهما ضعيفان)** لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر فى الثانى **(قوله وقالوا أخانا إلخ)** أى يا أخانا لا تتخشع إلخ. والشاهد فى فصل لا الثانية من مجزومها وهو تظلم بمفعولى تظلم وهما ذا وحق قومك كذا فى العينى وفى كون حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أى ولا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك فتأمل. **(قوله نحو لا اليوم تضرب)** أى من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور. **(قوله حركة اللام الطلبية الكسر)** أى حملا على لام الجر لأنها أختها فى الاختصاص بنوع وعملها فيه فإن قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر فى الفتح. قلت: لأن مدخول لام الأمر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذى هو من الاسم المظهر. دمامينى. **(قوله وفتحها لغة)** أى لغة سليم كما فى المغنى قيل إنما تفتح على هذه اللغة إن فتح تاليها بخلاف ما إذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم. سيوطى. **(قوله وليس)** أى التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان. فارضى. **(قوله كثير مطرد إلخ)** كذا فى التسهيل وغيره وقال السيوطى: الأصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا. **(قوله نحو قل لعبادى إلخ)** كون الجزم فى هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين إلى كونه فى جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك فى الباب السابق.

[١١٠٤] البيت بلا نسبة، وهو من الطويل.

وقليل جائز فى الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله :

[١١٠٥] **قلتُ لِبوّابٍ لَديْهِ دارُهــا تِيذَنْ فإنّى حَمْوُها وجارُهــا**

قال المصنف : وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن . قال : وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا ، لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء. فكان يقول تئذن إنى ، وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله :

[١١٠٦] **مُحمدُ تُفَدِّ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا مَا خِفْتَ مِن أمرٍ تَبَالاَ**

وقوله :

(قوله قلت لبواب إلخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر . والشاهد فى تيذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة ا هـ سم أى لأن كسره لغة مبينة بتفصيلها فى كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء ا هـ وهو مسلم إن كان الرواية وإلا فالانقلاب غير لازم . **(قوله قال المصنف إلخ)** دفع به الاعتراض على قوله فى الاختيار بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع فى الاختيار . **(قوله وليس مضطرا لتمكنه إلخ)** لا يأتى على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وإن كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعده لأن الراجز إلخ لا يأتى على قول غيره . **(قوله من أن يقول ايذن)** قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى إثبات همزة الوصل فى الوصل وردّ بأن قوله قلت إلخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول بيت لا فى حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين . قال الدمامينى : ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كما للعجز ا هـ بل قال بعضهم لا ضرورة وإن لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد فى كتاب الكامل أن النصف الأول موقوف عليه أى وإن لم يكن البيت مصرعا أو مقفى . قال الشاعر :

لا نسب اليـــوم ولا خلـــة اتسع الخرق على الراقـــــع

[١١٠٥] قاله منصور بن مرثد الأسدى . ودارها : مبتدأ ولديه خبره . والشاهد فى : تيذن ، إذ أصله لتيذن ، فحذف اللام وأبقى عملها ، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول ايذن .

[١١٠٦] هو من أبيات الكتاب . من الوافر : ومحمد : منادى مبنى على الضم أى يا محمد . والشاهد فى : تفد حيث حذف منه لام الأمر وبقى عملها ، إذ أصله : لتفد . وكل نفس : فاعله . ونفسك : مفعوله . والتبال : — بفتح التاء المثناة من فوق ثم الباء الموحدة — الفساد . وقيل الحقد والعداوة .

[١١٠٧] فَلا تَسْتَطِلْ منِّى بَقَائِى ومُدَّتى ولَكِن يَكُنْ للخيْرِ منك نَصيبُ

انتهى

و (هٰكذا بَلِمْ وَلَمَّا) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو : ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾ [الاخلاص : ٣] ، ونحو : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾ [آل عمران : ١٤٢] ، ﴿ ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، ويشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى . وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو : ﴿ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ [المائدة : ٦٧] ، وجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقوله :

[١١٠٨] فإنْ كُنتُ مأكُولاً فكُنْ خيرَ آكلٍ وإلاَّ فأدركْنـى ولما أُمـزَّق

ومن ثم جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع : لما يكن ثم كان . والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله :

[١١٠٩] فَذَاكَ ولَمْ إذَا نَحْنُ امْتَرَيْنا تَكُنْ فى الناس يُدرِكْكَ المِراءُ

فاستأنف اتسع لكون النصف الأول موقوفا عليه قال : وهذا كثير حسن غير معيب ا هـ . (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة : الفساد وقيل الحقد والعداوة . عينى . (قوله فلا تستطل إلخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته . عينى . (قوله وهكذا بلم ولما) أشار بتقدير الواو إلى أن قوله بلم ولما معطوف على قوله بلا ولام وقوله هكذا أى حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل وهو حشو . (قوله بمصاحبة الشرط) أى بجواز مصاحبته . (قوله وجواز انقطاع إلخ) أى يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد إلخ وهذا الجواز ثابت للم فى الجملة وإلا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما فى لم يزل ولم يبرح ولم ينفك . أفاده الحفيد . (قوله فإن كنت مأكولا إلخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه متمثلا به إلى على كرم الله تعالى وجهه يدعوه إليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه بإغراء على وهو لشاعر جاهلى يلقب بالممزق لأجل هذا البيت . (قوله والفصل) أى وجواز الفصل . (قوله فذاك إلخ) امترينا تجادلنا وجملة يدركك المراء أى الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والأصل ولم تكن فى الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا .

[١١٠٧] هو من الطويل يخاطب به ابنه لما تمنى موته . والشاهد فى : يكن إذ أصله ليكن ، فحذفت اللام للضرورة . قوله بقائى : بيان لقوله منى ، أو بدل منه . ومنك : حال . فافهم .

[١١٠٨] هو للممزّق العبدي ، والبيت من الطويل .

[١١٠٩] بلا نسبة ، والبيت من الوافر .

وقوله :

[١١١٠] **فأَضْحَت مَغانِيها قِفاراً رُسومُها كأنْ لَمْ سِوَى أهلٍ من الوَحشِ تُؤهَلِ**

وأنها قد تلغى فلا يجزم بها . قال فى التسهيل : حملا على لا ، وفى شرح الكافية حملا على ما ، وهو أحسن ، لأن ما تنفى الماضى كثيرا بخلاف لا . وأنشد الأخفش على إهمالها قوله :

[١١١١] **لولاَ فَوارِسُ من ذُهْلٍ وأُسْرَتُهمْ يَومَ الصُّلَيْفَاء لم يُوفُون بالجارِ**

وصرّح فى أوّل شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم . وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها فى الاختيار كقوله :

(قوله فأضحت مغانيها إلخ) المغانى بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله . والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء . والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالأرض اهـ شمنى ، والشاهد فى فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والأصل كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش . **(قوله بخلاف لا)** فإن الغالب نفيها المستقبل **(قوله لولا فوارس إلخ)** الفوارس جمع فارس على غير قياس . وذهل بضم الذال المعجمة حى من بكر . وأسرة الرجل بالضم رهطه . والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اهـ عينى . والذى فى المغنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم أو ذهل . يوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء فى الأصل مصغر الصلفاء وهى الأرض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أى موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لأنه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه . كذا فى الشمنى وغيره .

(قوله بجواز حذف مجزومها) أى لدليل كما فى المغنى والتسهيل قال أبو حيان : إنما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكأن ما عوض عن المحذوف وقال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد . كذا فى الهمع .

[١١١٠] البيت لذي الرمة ، وهو من الطويل .

[١١١١] هو من البسيط . والفوارس : جمع فارس على غير قياس . وذهل : حى من بكر . وخبر لولا محذوف : أى موجودون وأسرتهم بالرفع ، عطفا على فوارس : وأسرة الرجل – بالضم – رهطه . والصليفاء – بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد – اسم موضع . والشاهد فى : لم يوفون حيث لم ينجزم يوفون بلم للضرورة . وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقا .

[١١١٢] فجئتُ قُبورَهم بدءًا ولما ... فناديتُ القبورَ فلم يُجبْنَهْ

أى ولما أكن بدءا قبل ذلك : أى سيدا . وتقول : قاربتُ المدينة ولما : أى ولما أدخلها ، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ : « وإنّ كلا لمّا » ولا يجوز ذلك فى لم . وأما قوله :

[١١١٣] احفَظْ وديعتك التى استُودِعْتَها ... يومَ الأعازِبِ إن وصلتَ وإن لَمِ

فضرورة ، وبكون منفيها يكون قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفى لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز : لما يكن . وقال المصنف : كون

(قوله كقوله فجئت إلخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف لمجزومها والوقف عليها اختيارا احتاج إلى قوله وتقول إلخ وبدأ حال من التاء والهاء فى فلم يجبنه للسكت . **(قوله أى ولما أكن بدءا قبل ذلك)** أى قبل مجىء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضى مجىء قبورهم بدءا فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفى منفيها بحال التكلم .

(قوله قراءة من قرأ) أى من السبعة وإن كلا لما بتشديد نون إن وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام : الأولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران : أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أى الآن وأنها ستقع . والثانى أن منفى لما متوقع الثبوت والإهمال غير متوقع الثبوت اهـ ولمانع أن يمنع أنه يلزم فى منفى لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أنّ الإهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يسترسلون فى الأفعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون الإهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط فى توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفى المتكلم شيئا بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره . دمامينى . **(قوله استودعتها)** بالبناء للمجهول كما قاله العينى . وقوله يوم الأعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة أى الأباعد اهـ تصريح .

[١١١٢] البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ، وهو من الوافر .

[١١١٣] قاله إبراهيم بن على بن محمد – وشهرته بنسبته إلى جده هرمة – من الكامل . قوله استودعتها : – مجهول – التاء مفعوله الأول ناب عن الفاعل ، والثانى الضمير المنصوب . والشاهد فى : وإن لم حيث حذف منه الفعل الذى دخلت عليه لم ، إذ التقدير : وإن لم تصل .

منفى لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم . وبكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفى لم ، ألا ترى أن معنى ﴿ **بل لما يذوقوا عذاب** ﴾ [صٓ : ٨] ، أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشرى فى ﴿ **ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم** ﴾ [الحجرات : ١٤] ما : فى لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى . وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سيان فى التوقع وعدمه . مثال التوقع : ما لى قمت و لم تقم أو ولما تقم . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم أو لما يقم .

(تنبيهات): **الأول** : قال فى التسهيل : ومنها لم ولما أختها ، يعنى من الجوازم ، فقيد لما بقوله أختها احترازا من لما بمعنى إلا ، ومن لما التى هى حرف وجود لوجود . وكذلك فعل الشارح فقال : احترزت بقولى أختها من لما الحينية ، ومن لما بمعنى إلا . هذا كلامه ، وإنما لم يقيدها هنا بذلك ـ وكذا فعل فى الكافية ـ لأن هاتين لا يليهما المضارع ، لأن التى بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو : ﴿ **إن كل نفس لما عليها حافظ** ﴾ [الطارق : ٤] ، فى قراءة من شدد الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو :

(قوله وبكون منفيها يكون قريبا من الحال) أى بكون انتفاء منفيها أى بالنظر إلى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر . **(قوله يتوقع ثبوته)** أى ينتظر وهو غالب فى لما ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم . تصريح . **(قوله ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم)** جملة مستأنفة أو حال من الضمير فى قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لأن فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل إلخ توقيت قول ما أمروا أن يقولوه . نقله شيخنا عن بعضهم وإنما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيده عبارة البيضاوى ونصها : ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم توقيت لقولوا فإنه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلمنا و لم تواطىء قلوبكم ألسنتكم بعد . **(قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد)** أى لأن التوقع فى كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدمامينى أنه يكون من غيره . **(قوله ولم تقم أو ولما تقم)** أى مع أنى كنت متوقعا منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . **(قوله أختها)** أى نظيرتها فى الأمور الخمسة المتقدمة . **(قوله التى هى حرف وجود لوجود)** إنما يظهر على القول بأنها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن إجراؤه على القول بأنها ظرف بجعل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف . قال الدمامينى : هو مذهب سيبويه ورجح بأشياء منها قوله تعالى : ﴿ **فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته** ﴾ [سبأ : ١٤] وقوله تعالى : ﴿ **فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون** ﴾ [الأنبياء : ١٢] إذ ما بعد ما النافية وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها إجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى محل خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن ا هـ .

أنشدك الله لمّا فعلت ، أى إلا فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فعلك . والتى هى حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماض لفظا ومعنى : نحو : « ولمّا جاء أمرنا نجينا هودا » وأما قوله :

[١١١٤] أقولُ لعبدِ الله لَمّا سِقَاؤُنـا ونحنُ بوادِى عبدِ شَمْسٍ وهاشِمِ

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الإضافة . وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج ، وتبعه الفارسى ، وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة : أى أنها ظرف بمعنى حين . وقال المصنف بمعنى إذ ، وهو أحسن ، لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف . **الثانى** : حكى اللّحيانى عن بعض العرب : أنه ينصب بلم . وقال فى شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف : ﴿ ألم نشرحَ لك صدرك ﴾ [الشرح : ٢] ، بفتح الحاء ، وبقول الرّاجز :

[١١١٥] فى أىّ يَوْمَىَّ من الموتِ أفِرّ أيومَ لم يُقدَرَ أم يومَ قُدِرْ

(**قوله ولا يليهما المضارع**) أى وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة إلى الاحتراز عنهما . (**قوله إلا فعلك**) أى إلا أن تفعل فالماضى فى لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح : الماضى لفظا لا معنى . (**قوله فقد تقدم إلخ**) حاصله أن وها فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه ولا يستعمل إلا فى البرق كما قاله الفارضى وهو وفاعله مقول القول . (**قوله لما هذه**) أى التى هى حرف وجود لوجود . (**قوله وعند ابن خروف**) بل وسيبويه على ما مر . (**قوله أن النصب بلم لغة**) جزم به السيوطى . (**قوله أيوم**) بالجرّ بدل من يومى ويجوز بناؤه على الفتح . (**قوله على أن الفعل مؤكد إلخ**) قال الدمامينى : أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج فى المغنى النصب فى لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما فى ﴿ ولا الضألين ﴾ [الفاتحة : ٥] فيمن همز وعلى ذلك قولهم المرأة والكماة بالألف وقوله : * **كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا** * ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين وبيان ذلك فى ترا أن أصله ترأى حذفت الألف للجازم ونقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم أبدلت ألفا . قال الدمامينى : وعلى هذا تكتب ألفا ترا ألفا لا ياء . (**قوله وما**) أى الزائدة كما فى الهمع . (**قوله تدخل همزة الاستفهام إلخ**) والأكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الاقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما فى ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾ [الشرح : ١] أو نفى كما فى : ﴿ **أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله** ﴾ [المائدة : ١١٦]

[١١١٥] قاله على بن أبى طالب رضى الله عنه يتمثل به . وفى أى يتعلق بافر – وأى مضاف إلى مثنى مضاف إلى ياء المتكلم . والهمزة للاستفهام . ويوم نصب على الظرف . والشاهد فى : لم يقدر بنصب الراء – وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم – وعليه قراءة : ﴿ ألم نشرح ﴾ بنصب الحاء ، كذا زعمه اللحيانى وخرج على أن أصله : يقدرن ونشرحن فحذفت نون التأكيد وبقيت الفتحة دليلا عليها .

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت . هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين . **الثالث** : الجمهور على أن لمّا مركبة من لم وما ، وقيل بسيطة . **الرابع** : تدخل همزة الاستفهام على لم ولمّا فيصيران ألم وألمّا باقيتين على عملهما نحو : ﴿ **ألم نشرح** ﴾ ﴿ **ألم يجدك يتيما** ﴾ . ونحو قوله :

[١١١٦] * **وقلتُ ألمّا أصحُ والشّيْبُ وازِعُ** *

ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال : (**واجْزِمْ بإنْ ومَنْ**

لا حمله على الإقرار بما يلي الهمزة دائما وإلا ورد مثل هاتين الآيتين وقد تجيء لغيره كالاستبطاء نحو : ﴿ **ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم** ﴾(1) والتوبيخ نحو : ﴿ **أو لم نعمركم** ﴾(2) ودخولها على لم أكثر .

(**قوله وازع**) أى زاجر . (**قوله إلى ما يجزم فعلين**) أى غالبا وإلا فقد يجزم فعلا وجملة كما إذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية فإن محلها جزم على ما فى المغنى من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فلا يكون له محل نحو : لو قام زيد لقام عمرو . ونحو : إن يقم أقم لظهور الجزم فى لفظ الفعل وإن قمت قمت لأن الذى فى محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو إذا الفجائية فيكون فى محل جزم لأنه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلا لكن قال الدماميني : وأقره الشمنى الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى : ﴿ **فلا هادى له ويذرهم** ﴾(3) على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أى وإن يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو إذا وما بعدها كما فى المغنى فى غير موضع وفى الكشاف لأن المجموع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما في الغني مع القول بأن جملة اسم جواب الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة

[١١١٦] للنابغة الذبياني ، والبيت من الطويل .

---

(1) سورة الحديد : الآية ١٦ .
(2) سورة فاطر : الآية ٣٧ .
(3) سورة الأعراف : الآية ١٨٦ .

ومَا ومَهمَا * أَنَّى مَتى أَيَّانَ أَيْنَ إذْ مَا وحَيثُما أَنَّى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو : ﴿ **وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله** ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ،

الجواب فى نحو : من يقم فإنى أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو : من يقم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين ا هـ ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما إذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتى والتحقيق فى نحو قولهم : زيد وإن كثر ماله بخيل أن إن زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أى إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق إذ لا يعلق حقيقة على الشىء ونقيضه معا بل المراد التعميم كما فى الدماميني وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما فى قوله تعالى : ﴿ **فذكر إن نفعت الذكرى** ﴾(١) أى وإن لم تنفع على أحد أوجه فيه . ذكرها فى المغنى . **(قوله واجزم بإنْ)** ذكر هنا ورود إن شرطية وفى باب إن وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل أدوات النفى العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هى أوجهها الأربعة المشهورة قال فى المغنى : وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما فى : ﴿ **فذكر إن نفعت الذكرى** ﴾ وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية وجعل منه : ﴿ **اتقوا الله إن كنتم مؤمنين** ﴾(٢) و ﴿ **لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله** ﴾(٣) . وحديث : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وقول الشاعر :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا ... جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر همزة إن أى أغضبت جهارا لقطع أذنى قتيبة و لم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم . وأجيب بأن إن قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتهييج فى الآية الأولى كما تقول لابنك إن كنت ابنى فافعل كذا وكتعليم العباد كيفية إخبارهم عن الأمر المستقبل فى الثانية وكالتبرك فى الحديث وأما البيت فإما على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب أن يفتخر مفتخر بسبب حز فيما مضى أذنى قتيبة وإما على معنى التبين أى أتغضب إن يتبين حز أذنى قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين ا هـ بتلخيص وإيضاح وفى حاشية السيوطى على المغنى الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بأن من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا . **(قوله أنى)** كما تأتى شرطا تأتى استفهاما بمعنى من أين نحو : ﴿ **أنى لك هذا** ﴾(٤) وبمعنى كيف نحو : ﴿ **أنى يحيى هذه الله** ﴾(٥) وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو : ﴿ **فأتوا حرثكم أنى شئتم** ﴾(٦) على أحد أوجه . قال الشهاب فى حواشى البيضاوى : أجاز المفسرون وجوه أنى كلها فى هذه الآية واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها حينئذ ظرف مكان فتقتضى إباحة الإتيان فى غير القبل ولأنها لا يعمل فيها ما قبلها لصدراتها ولا استفهامية لأنها لا يعمل فيها ما قبلها ولأنها تلحق ما بعدها نحو : ﴿ **أنى لك هذا** ﴾ وهذه مفتقرة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال ثم استظهر

---

(١) الأعلى الآية ٩ . (٢) المائدة الآية ١١٢ . (٣) الفتح الآية ٢٧ .
(٤) آل عمران الآية ٣٧ . (٥) البقرة الآية ٢٥٩ . (٦) البقرة الآية ٢٢٣ .

﴿ وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ﴾ [الأعراف : ٢٠٠] ، ونحو : ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ [النساء : ١٢٣] ، ونحو : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، وقوله :

[١١١٧] أرى العُمْرَ كَنزا ناقصا كلَّ ليلةٍ وما تُنقِصُ الأيامُ والدهرُ يَنفَدِ

ونحو : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ [الأعراف : ٢٣٠] ، وقوله :

[١١١٨] ومهمَا يَكُنْ عند آمْرِىءٍ من خَليقةٍ وإن خالَها تَخفَى على الناسِ تُعْلَمِ

ونحو : ﴿ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ [الإسراء : ١١٠] وقوله :

[١١١٩] * فى أىّ نحوٍ يُمِيلوا دِينَهُ يَمِلِ *

ونحو قوله :

أنها شرطية جوابها مقدر أى أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الأحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه فى غير القبل يأباه قوله حرث لأن الحرث لا يكون إلا حيث ينبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرّح به النحاة وأهل المعانى . اهـ ملخصا . **(قوله وما تفعلوا من خير)** أى وشر ففيه اكتفاء . **(قوله وقالوا مهما تأتنا إلخ)** الضميران فى به وبها عائدان كما قال الزمخشرى على مهما حملا على اللفظ فى الأول والمعنى فى الثانى لأنها بمعنى الآية والأولى كما فى المغنى أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء فى به وإطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح إذ الحال فى الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء فى به يستلزم كون العامل فيه تأت لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما فى : ﴿ فما نحن لك بمؤمنين ﴾ [الأعراف : ١٣٢] حجازية ومؤمنين فى محل نصب خبرها لأن الخبر لم يجيء فى التنزيل مجردا من الباء بعدما إلا منصوبا . **(قوله من خليقة)** أى طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر والجملة الضمير فى يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتى وقوله خالها أى ظنها وتعلم جواب مهما . **(قوله أيا ما تدعوا)** أى اسم تسموه فأيا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الأول محذوف . **(قوله فى أى نحو)** أى جهة .

[١١١٧] البيت من الطويل . وهو بلا نسبة .

[١١١٨] البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من الطويل .

[١١١٩] البيت لعبد الله بن همام ، وهو من البسيط .

[١١٢٠] مَتى تأْتِه تعشُو إلى ضَوْءِ نارِه تجِدْ خيرَ نارٍ عندَهَا خيْرُ مُوقِدِ

وقوله :

[١١٢١] متى ما تُلْقَنى فرِدَين تَرْجُف رَوانِـفُ أليَتَيْكَ وتُستَطـارا

ونحو قوله :

[١١٢٢] أيَّانَ نُؤمِنك تأمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدرِك الأمنَ مِنّا لم تَزَلْ حذِرَا

وقوله :

[١١٢٣] * فأيَّانَ ما تَعدِل به الريحُ تَنزِلِ *

ونحو قوله :

[١١٢٤] أَين تَصْرِفْ بنا العُداةُ تَجِدْنا نَصرِفِ العِيسَ نَحْوَها للتَّلاقِي

(قوله تعشو) مرفوع فى موضع الحال أى عاشيا من عشا إذا أتى نارا يرجو عندها خيرا . عينى .

(قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء فى تلقنى وقوله روانف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهى كما فى القاموس أسفل الألية إذا كنت قائما وقوله : وتستطارا يقال استطير فلان أى إذا ذعر وفزع .

(قوله تصرف بنا) الينا والعداة بضم العين جمع عاد . والعيس إبل بيض بشقرة .

[١١٢٠] قاله الحطيئة . من قصيدة من الطويل . والشاهد فى متى حيث جزم الفعلين وهما : تأته وتجد . وتعشو مرفوع فى موضع الحال ، والتقدير عَشًا من عشى : إذا أتى نارا يرجو عندها خيرا . وخير نار بالنصب : مفعول تجد . وخير موقد : كلام إضافى مبتدأ – وخبره عندها مقدما – والجملة فى محل الجر لأنها صفة للنار .

[١١٢١] البيت من الوافر ، وهو لعنترة في ديوانه .

[١١٢٢] هو من البسيط . والشاهد فى أيان حيث جاءت جازمة ههنا فجزمت . نؤمنك : وتأمن أيضا مجزوم لأنه جواب . ومنا حال . ولم تزل جواب إذا . وحذرا – بفتح الحاء وكسر الذال – خبر لم تزل .

[١١٢٣] البيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ، والبيت من الطويل .

[١١٢٤] البيت من الخفيف ، وهو لابن همام السلولي .

ونحو قوله تعالى : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ [النساء : ٧٨] وقوله :

[١١٢٥] صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فى حائِرٍ أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

ونحو قوله :

[١١٢٦] وإنَّك إذْ ما تأتِ مَا أنتَ آمِرٌ به تُلْفِ مَنْ إيّاه تأمُرُ آتِيَا

ونحو قوله :

[١١٢٧] حيثُمَا تستقمْ يُقدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نَجاحاً فى غابرِ الأزمانِ

وقوله :

[١١٢٨] خليلَىَّ أنَّى تأتِيانِىَ تأتِيا أخاً غيرَ ما يُرضيكُما لا يُحاوِلُ

(وحَرْفٌ إذْ مَا) أى إذ ما حرف (كَإِنْ) معنى وفاقا لسيبويه ، لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد فى أحد قوليه ، وابن السراج والفارسى (وبَاقِى الأدَوَاتِ أسْمَا) أما من وما ومتى وأى وأيان وأين وأنى وحيثما : فباتفاق ، وأمامهما : فعلى الأصح .

(قوله صعدة إلخ) أى تلك المرأة فى اللين والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوى والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء .

(قوله نجاحا) أى ظفرا بالمقصود وقوله فى غابر الأزمان الغابر يطلق على المستقبل والماضى والمراد هنا الأول كما قاله العينى والدمامينى والشمنى . (قوله معنى) فهى لمجرد التعليق .

(قوله وباقى الأدوات أسما) تفصيل إعراب أسماء الشروط على ما فى الهمع وغيره أن يقال إذا وقعت الأداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهى فى محل جر نحو : عما تسأل أسأل وغلام من تضرب أضرب وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان فظرف فهى فى موضع نصب على الظرفية نحو : متى تقم أقم

[١١٢٥] قاله الحسام بن ضرار الكلبى – فيما زعم الجوهرى – ويقال هو لكعب بن جعيد . يصف امرأة شبه قدها بالقناة . هو من الرمل . أى هى صعدة – وهى قناة مستوية لا تنبت إلا كذلك فلا تحتاج إلى تثقيف – والحائر : بالحاء والراء المهملتين – مجتمع الماء ويجمع على حيران وحوران . والشاهد فى : أينما الريح يميلها تمل حيث جزم بأينما الفعلان .

[١١٢٦] هو من الطويل . والشاهد فى إذ ما حيث جزم الفعلين ، وهما تأت وتلف : من ألفى إذا وجد . وقوله تأت : من الإتيان وكذلك آتيا . ووقع فى بعض النسخ : آبيا من الإباء وهو الامتناع وهذا غير صحيح لأنه ينعكس المعنى . نعم إذا قرىء إذا ما تأب – بالباء الموحدة – من الإباء يستقيم حينئذ ، وأنشده أبو حيان هكذا :

وإنَّك إذْ مَا تأتِ مَا أنتَ آمِرٌ بِهِ لاَ تَجِدْ مَنْ أنتَ تَأمُرُ فاعِلا

[١١٢٧] هو من الخفيف . والشاهد فى حيثما حيث جزم الفعلين . والنجاح الفوز . والغابر – بالغين المعجمة – الباقى والماضى أيضا – من الأضداد – والمراد هو الأول .

[١١٢٨] هو من الطويل . أى يا خليلى . والشاهد فى أنى حيث جزم الفعلين : لأنه للشرط ههنا ، غير منصوب بقوله لا يحاول : من حاولت الشىء أى أردته .

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف : فغير الظرف من وما ومهما ، فمن لتعميم أولى العلم ، وما لتعميم ما تدل عليه ، وهى موصولة ، وكلتاهما مبهمة فى أزمان الربط ، ومهما بمعنى ما ، ولا تخرج عن الاسمية ـ خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا ـ ولا عن الشرطية ـ خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما ـ ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما . وذكر فى الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفى زمان . وقال فى شرح الكافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من فى لزوم التجرد عن الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتا منها ما فى قول الفرزدق :

و﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ [النساء : ٧٨] أو على حدث فمفعول مطلق نحو : أى ضرب تضرب أضرب وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو : من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لأن قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلا فى الخبر وقيل الجواب لأن الفائدة به تمت ورد بأنه أجنبى من المبتدأ وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية أو متعد واقع عليها نحو : من يضرب زيدا أضربه ومن تضرب أضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضربه زيد أضربه ومن تضربه أضربه أو متعلقها نحو : من يضرب زيد أخاه فاضربه فاشتغال فيجوز فى أداة الشرط أن تكون فى موضع رفع على الابتداء وأن تكون فى موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها فى هذا التفصيل أسماء الاستفهام . **(قوله لتعميم أولى العلم)** أى لأولى العلم عموما وكذا يقال فيما بعده . **(قوله وهى موصولة)** حال من فاعل تدل أى لتعميم مدلولها فى حال الموصولية وليس استئنافا حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة ا هـ سم ولعل الشارح إنما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل . **(قوله مبهمة فى أزمان الربط)** أى لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط . **(قوله ومهما بمعنى ما)** وقيل أعمّ منها . **(قوله أنها تكون حرفا)** زاعم ذلك هو السهيلى قال هى فى قوله ومهما يكن عند امرىء البيت حرف بدليل أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بأنها إما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة وإما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرىء خبرها إن جعلت يكن ناقصة أو الضمير فى يكن فاعلها وعند امرىء ظرف لغو متعلق بيكن إن جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهى كونها مبتدأ . **(قوله أنها تكون استفهاما)** زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هى فى قوله :

* مهما لى الليلة مهما ليه *

مبتدأ ولى الخبر وأعيدت الجملة توكيدا وأجيب بأنه يحتمل أن التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها . **(قوله ولا تجر بإضافة)** فلا يقال جهة مهما تكن أكن .

[١١٢٩] وما تُحْيَ لا أرهَبْ وإن كنتُ جارماً ولو عدَّ أعْدائى عَلىَّ لَهُمْ ذَحْلا

وقول ابن الزبير :

[١١٣٠] فما تُحْيَ لا تُسأمْ حياةٌ وإنْ تَمُتْ فلا خيْرَ فى الدنيا ولا العَيْشِ أجْمعا

وفى مهما قول حاتم :

[١١٣١] وإنك مَهما تُعطِ بَطْنَك سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجمَعَا

وقول طفيل الغنوى :

نُبِّئْتُ أنَّ أبا شُتَيْمٍ يَدَّعِى مَهما يَعِشْ يَسمَعْ بما لَمْ يسمَعِ

قال ابنه : ولا أرى فى هذه الأبيات حجة لأنه يصح تقديرها بالمصدر انتهى . وأصل مهما ما ما الأولى شرطية والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما ، فأبدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن . وأجازه سيبويه . وقيل إنها بسيطة . وأما أى فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهى ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهى ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرهما فهى غير ظرف . وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى : فالزّمانىّ متى وأيان ــ وهما لتعميم الأزمنة ــ وكسر همزة أيان لغة سليم . وقرىء بها شاذا . والمكانى : أين وأنى وحيثما ــ وهى لتعميم الأمكنة ــ.

(قوله وما تحى لا أرهب) أى لا أخف وإن كنت جارما أى مذنبا وقوله دخلا ذكر للدخل صاحب القاموس معانى منها الغدر والخديعة . (قوله لأنه يصح تقديرها بالمصدر) أى وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أىّ حياة تحى وأى إعطاء تعط وأى عيشة تعش فموضع ما ومهما فى هذه الأبيات نصب على المفعولية المطلقة . (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط . (قوله وقيل إنها بسيطة) هو المختار لأنه لم يقم على التركيب دليل . قاله أبو حيان اهـ سم . قال الدماميني : وينبغى لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالألف اهـ وكمن قال أصلها ما ما من قال أصلها مه وما قال فى الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل إلحاق . (قوله فالزمانى متى وأيان إلخ) ظاهر إطلاقه أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقزوينى بأيان جئت والذى فى التسهيل : وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى : ﴿ أيان يبعثون ﴾ [النحل : ٢١ ، النمل : ٦٥] فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني .

(تنبيهات)*: **الأول**: هذه الأدوات فى لحاق ما على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو حيث وإذ ـ كما اقتضاه صنيعه ـ وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما . وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى ، وأجازه الكوفيون فى من وأنى . وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إن وأىّ ومتى وأين وأيان ، ومنع بعضهم فى أيان ، والصحيح الجواز . **الثانى** : ذكر فى الكافية والتسهيل : أن إن قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة : ﴿ **فإما ترين** ﴾[1] بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملا على إذا ، ومثل بالحديث : « إن أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس » . وفى الارتشاف : ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك يعنى متى . **الثالث** : لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو : أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك فى الكافية فقال :

وشاعَ جزمٌ بإذا حَمْلاً على ... متى وذَا فى النثر لم يُسْتَعْمَلا

(قوله حيث وإذ) قال الدمامينى : وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الإضافة فيتأتى الجزم بهما وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف إليه حالّ محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم ا هـ . وقال الفارضى : زيدت ما عوضا عن الجملة التى تضاف إليها إذ وحيث ا هـ وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه . **(قوله فإما ترين)** بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة . **(قوله أسيف)** أى ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أى فى الصلاة وقوله لا يسمع الناس أى لبكائه كما فى الفارضى . **(قوله يعنى متى)** تفسير للضمير فى ولا تهمل . **(قوله لم يذكر هنا إلخ)** قال فى الهمع : ولا يجزم المسبب عن صلة الذى وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال : الذى يأتينى أحسن إليه وكل رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك . **(قوله أما إذا إلخ)** قال أبو حيان : وإذا استعملت إذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال أنها مضافة أعمل فيها الجزاء ولابد ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات ا هـ وظاهره أن الخلاف فى الإضافة وعدمها جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما فى المغنى من أنه إذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الإضافة والجزم كما مر قريبا عن الدمامينى وفائدة الخلاف أن نحو : إذا جاء زيد فأنا أكرمه جملة اسمية إن قلنا إن عامل إذا جوابها أى ما فى جوابها من فعل أو شبهه لأن صدر الكلام جملة اسمية وإذا وما أضيف إليه فى رتبة التأخير كما فى يوم تسافر أنا أسافر وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما فى متى تقم فأنا أقوم . قال الشمنى : والقائل بالأول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدر جوز ذلك . **(قوله لا يجزم بها إلا فى الشعر)** لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه . **(قوله من الكلام)** أى النثر .

---

(١) مريم الآية ٢٦ وراجع الكشاف للزمخشرى جـ ٣ ص ١٤ .

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزم بإذا حملا على متى ، فمن ذلك إنشاد سيبويه :

[١١٣٢] تَرْفَعُ لِى خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِى ناراً إذا خَمَدتْ نِيرانُهمْ تَقِدْ

وكإنشاد الفراء :

[١١٣٣] آسْتَغْنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى وإذَا تُصِبْكَ خصاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

ولكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة ، وهو ما صرح به فى التوضيح فقال : هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما : « إذا أخذتما مضاجعكما تُكَبِّرا أربعا وثلاثين ... » الحديث . وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب ، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما ، وأما لو فذهب قوم – منهم ابن الشجرى – إلى أنها يجزم بها فى الشعر ، وعليه مشى المصنف فى التوضيح . وورد ذلك فى الكافية فقال :

وجَوَّزَ الجزْمَ بِها فى الشِّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَها مَنْ يَدْرِى

وتأول فى شرحها قوله :

(قوله خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى . قاله شيخنا السيد . وخمدت بفتح الميم وكسرها . **(قوله وكإنشاد الفراء)** لو قال : وإنشاد الفراء عطفا على إنشاد سيبويه لكان مناسبا .

(قوله خصاصة) أى فقر فتحمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم . **(قوله معنى لا عملا)** لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء (يصوركم فى الأرحام كيف يشاء) وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فإما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بما إذا كان شرطها غير المشيئة والإرادة .

(قوله مشى المصنف فى التوضيح) كتاب للمصنف ألفه فى إعراب مشكلات البخارى . **(قوله وتأول)** فى شرحها .

[١١٣٢] البيت من البسيط ، وهو للفرزدق .

[١١٣٣] البيت من الكامل ، وهو لعبد قيس بن خفاف .

[١١٣٤] * لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ *

وقوله :

[١١٣٥] تَامَتْ فُؤَادَكَ لو يُحْزِنْكَ ما صَنَعَتْ   إحْدى نِساءِ بَنِى ذُهْلِ ابن شَيْبَانَا

ووقع له فى التسهيل كلامان : **أحدهما** يقتضى المنع مطلقا . **والثانى** ظاهره موافقة ابن الشجرى (**فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ**) أى تطلب هذه الأدوات فعلين (**شَرْطٌ قُدِّمَا * يَتْلُو الْجَزَاءَ**)

(**قوله لو يشأ إلخ**) سيذكر الشارح فى فصل لو أن البيت الأول جاء على لغة من يقول فى شاء يشاء شايشا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وأن الثانى سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبى عمر وينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجىء فى الأول أيضا وفى بعض النسخ تمام البيت وهو :

* لاحق الآطال نهد ذو خصل *

قال الشمنى : والميعة النشاط وأول جرى الفرس . واللاحق الضامر . والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد . ونهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم . وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهى القطعة من الشعر ا هـ وقوله والميعة النشاط الذى فى القاموس ماع الفرس يميع جرى ا هـ وفى بعض النسخ : منعة بالنون بدل التحتية أى قوة والضمير فى يشأ يرجع إلى الفارس المذكور فى البيت قبله والذى رأيته فى المغنى وشرح شواهده للسيوطى طار به بضمير مذكر يرجع إلى الفارس . قال السيوطى : أى لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة إلخ فما فى نسخ من تأنيث الضمير المجرور بالباء غير صواب .

(**قوله تامت فؤادك إلخ**) يقال تامه الحب وتيمه أى أذله .

(**قوله المنع مطلقا**) أى فى النثر والشعر .

(**قوله فعلين يقتضين**) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيده قول الشارح أى تطلب هذه الأدوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لإيهامه أن إذ ما وإن لا يقتضيان فعلين وعلى الإعراب المذكور فاجزم فى قوله سابقا واجزم بأن إلخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أى يقتضينهما وعليه فقوله سابقا وحرف إذ ما إلخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل

[١١٣٤] البيت لعلقمة ، وهو من الرمل ،

أى يتبعه الجزاء (وَجَوَابًا وَسِما) أى علم . يعنى يسمى الجزاء جوابا أيضا . وإنما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء . وأفهم قوله يتلو الجزاء أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب

خبره قدما أو خبر لمحذوف أى أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مستأنفة وجملة يتلو الجزاء إما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبرا لمحذوف والرابط محذوف أى يتلوه وفى بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على أن فعلين مفعول لا جزم لا ليقتضين وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو : لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما فى كلام البعض من القصور والإيهام . واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو منفى بلا أو لم أو بفعل ماض عار من قد ونفى ودعاء وجمود ولو كان الفعل مضمرا يفسره فعل نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] وكونه فى هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو :

* ولديك إن هو يستزدك مزيد *

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الإضمار والتفسير مع غير إن ضرورة فى الأصح نحو :

* فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن *

وقوله : * أينما الريح تميلها تمل *

وجوّزه الكسائى اختيارا مع من وأخواته . كذا فى الهمع . (قوله يتلو الجزاء) شرطه الإفادة كخبر المبتدإ فلا يجوز إن يقم زيد يقم . فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ومنه : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » . سيوطى . (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان : التسمية بهما مجاز فإن الجزاء الثواب أو العقاب على فعل . والجواب ما وقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتبه على الأول الجزاء والجواب سمى جزاء وجوابا ا هـ ملخصا . قال سم : دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهى ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية . (قوله وإنما قال فعلين) أى اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند إليه للتنبيه على أن إلخ أى ولأن التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك . (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله إلا أن يكون الجواب مرفوعا نحو : خيرا إن أتيتنى تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب محذوف . ا هـ سيوطى . وفى الفارضى ما نصه : أجاز الكسائى والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو : خيرا إن تكرمنى تصب وأجاز الكسائى تقديم معمول الشرط نحو : زيدا إن لقيت فأكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال ا هـ .

فهو دليل عليه وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه . والصحيح الأول . وأفهم قوله يقتضين : أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما : أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال : قيل هى الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه ، قيل وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه . وقيل الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب

(قوله وإن تقدم على أداة الشرط إلخ) قال فى التسهيل : ولا يكون الشرط حينئذ أى حين إذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض إلا فى الشعر كقوله :

*** ولديك إن هو يستزدك مزيد ***

وإن كان غير ماض مع من أو ما أو أىّ وجب فى السعة جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول فتقول : أعط من يعطى زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجىء بالعائد وكون الجملة لا محل لها أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا إن أضيف إليهن اسم زمان نحو : أتذكر إذ من يأتينا تأتيه لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة بأن فكذا المصدرة بما تضمن معناها كمن خلافا للزيادى حيث جوز فى هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ما ذكر لهن مطلقا سعة أو ضرورة تلاهن ماض أو مضارع إثر هل لأن هل لا تدخل على إن فكذا ما تضمن معنى إن بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الأصح نحو : أمن يأتك تأته لدخولها على إن أو إثر ما النافية أو باب كان أو باب إنّ وأما قول الأعشى :

إنّ من يدخل الكنيسة يوما   يلق فيها جآذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشأن وإنما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا الجار أو إثر لكن المخففة أو إذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ فإن أضمر جاز الجزم تقول : رأيت زيدا فإذا من يأته يكرمه أى فإذا هو وزيد جميل الأخلاق لكن من يزره يهنه أى لكن هو . ا هـ مع زيادات من الدمامينى والهمع **(قوله فنقل الاتفاق إلخ)** حكى فى التصريح قولا بأن الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم . **(قوله وأما الجزاء إلخ)** حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقى قولان أحدهما ما فى الفارضى عن المازنى أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى فى نحو : إن تقم أقم لأن المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب إذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه فى التصريح أنهما تجازما . **(قوله هى الجازمة له أيضا)** اعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم . تصريح . **(قوله بفعل الشرط)** لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم . دمامينى .

الأخفش واختاره فى التسهيل. وقيل بالأداة والفعل معا ونسب إلى سيبويه والخليل. وقيل بالجوار، وهو مذهب الكوفيين (**وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا**) أى تجدهما (**أَوْ مُتخالِفَيْنِ**) هذا ماض وهذا مضارع: فمثال كونهما مضارعين وهو الأصل نحو: ﴿**وإن تعودوا نعد**﴾ [الأنفال: ١٩]، وماضيين نحو: ﴿**وإن عدتم عدنا**﴾ [الإسراء: ٨]، وماضيا فمضارعا نحو: ﴿**من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه**﴾ [الشورى: ٢٠]، وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار، وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له». ومن قول عائشة رضى الله

(**قوله معا**) أى لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا. (**قوله بالجوار**) رد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور. تصريح. (**قوله وماضيين**) أى لفظا لا معنى لأن هذه الأدوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا أو جوابا سواء فى ذلك كان وغيرها على الأصح بدليل: ﴿**وإن كنتم جنبا فاطهروا**﴾ [المائدة: ٦] الآية. وقال ابن الحاجب: قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لأن أو غيرها فى مطلق الزمان مجازا نحو: ﴿**وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم**﴾ [محمد: ٣٦] ونحو: ﴿**ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته**﴾ [التغابن: ٩] فيدخل الماضى والمستقبل كذا فى الدمامينى. وزعم المبرد وتبعه الرضى أن كان تبقى على المضى لقوتها فيه كما فى (إن كنت قلته فقد علمته) ويجاب بأن المعنى إن أكن موصوفا بأنى قلته فيما مضى وسواء فى ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الأصح وقال المصنف تبعا للجزولى إن الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو: ﴿**إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل**﴾ [يوسف: ٧٧] ﴿**وإن كان قميصه قدّ من دبر فكذبت**﴾ [يوسف ٢٧] أى فقد كذبت. قال أبو حيان: وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أى إن يسرق فتأسّ فقد سرق أخ له من قبل ومثله: ﴿**وإن يكذبوك فقد كذبت رسل**﴾ [فاطر: ٤] أى فتسلّ فقد كذبت قال وإنما سمى المذكور جوابا لأنه مغن عنه ومفهم له كذا فى الهمع وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه فى الزمن الماضى على سرقته فى الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها فى الزمن الماضى قد قد قميصه من دبر فى الزمن المستقبل. قال الدمامينى: والأصل عدم تكرر المشروط بتكرر الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كما فى: ﴿**وإن كنتم جنبا**﴾ [المائدة: ٦] الآية وكما فى ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾ [المائدة: ٦] الآية اهـ. واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعنى من عدم التأثير إلى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة. سيوطى عن أبى حيان. (**قوله وخصه الجمهور بالضرورة**) لأن إعمال الأداة فى لفظ الشرط ثم المجىء بالجواب ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه. اهـ حفيد. (**قوله إيمانا**) أى تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه.

عنها : إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ . ومنه : « **إن نشأ ننزل عليهم من السماء ءَايَةً فظلت** » لأن تابع الجواب جواب . وقوله :

[١١٣٦] **من يَكِدْنى بسَيِّءٍ كنتَ منهُ كالشَّجا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ**

وقوله :

[١١٣٧] **إنْ تَصْرِمُونا وَصَلْنَاكُمْ وإن تَصِلوا مَلأتُم أنفُسَ الأعداءِ إرْهابا**

وقوله :

[١١٣٨] **إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بِها فَرَحاً مِنِّى وما يَسْمَعوا من صالحٍ دَفَنُوا**

وأورد له الناظم فى توضيحه عشرة شواهد شعرية **(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ)** كقوله :

[١١٣٩] **وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقولُ لا غائِبٌ مالِى وَلا حَرِمُ**

(قوله لأن تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويجاب بأن هذا خلاف الأصل ولذا لم يغتفر مطلقا بل فى مواضع مخصوصة . سم . **(قوله كنت منه)** بفتح التاء لأنه يمدح شخصا به . والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب فى الحلق من عظم أو غيره . والوريد عرق غليظ فى العنق . عينى . **(قوله إن تصرمونا)** من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده فى القاموس . والإرهاب الاخافة . **(قوله إن يسمعوا سبة)** بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفى بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة . **(قوله وبعد)** متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بأن والفعل جائز إذا كان ظرفا ويصح جعله حالا من الجزاء وإن لم يذكروه وما ذكروه من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل . **(قوله ماض)** أى لفظا أو معنى كما سيذكره . **(قوله وإن أتاه خليل)** أى فقير من الخلة بفتح الخاء وهى الحاجة يوم مسغبة أى مجاعة . وفى رواية : يوم مسئلة أى سؤل وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع .

[١١٣٦] قاله أبو زبيد فيما زعمه أبو زيد . من الخفيف . والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعا وهو : يكدنى ، وجوابه ماضيا وهو : كنت . وقد استضعفوا ذلك حتى يراه بعضهم مخصوصا بالضرورة . وقال ابن مالك : الصحيح الحكم بجوازه لثبوته فى كلام أفصح الفصحاء . قال عليه الصلاة والسلام : « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » قوله كنت : بفتح التاء لأنه يمدح به شخصا . والشجا ما ينشب فى الحلق من عظم أو غيره . والوريد عرق غليظ فى العنق .

[١١٣٧] هو من البسيط . والشاهد فيه أن الشرط فى الموضعين جاء مضارعا والجواب ماضيا . والصرم القطع . والإرهاب مصدر أرهبه : إذا أخافه .

[١١٣٨] البيت من البسيط ، وهو لقعنب ابن أم صاحب فى سمط اللآلي .

[١١٣٩] **وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْألَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَا ولا حَرِمُ**

قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدة – من البسيط – يمدح بها هرم بن سنان ، والضمير فى أتاه : يرجع إليه . والخليل الفقير . ويروى مسغبة : أى مجاعة . والشاهد فى يقول : فإنه مضارع وقع جزاء الشرط وهو مرفوع غير مجزوم . وحرم – بفتح الحاء وكسر الراء المهملة – إذا كان يحرم ولا يعطى منه . وقيل أى ولا ممنوع .

وقوله :

[١١٤٠] ولا بِالَّذِى إنْ بانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ   يقولُ ويُخْفِى الصَّبْرَ إنّى لَجازِعُ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا . وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء . وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب .

(قوله ورفعه عند سيبويه إلخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفا دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة نحو : زيدا إن أتانى أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملا فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاده الدمامينى . وإنما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لأنه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفارضى وظاهر هذا الكلام أن الذى فى محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محليا ولهذا كتب الشنوانى بهامش الدمامينى ما نصه : محل جواز الجزم على قول المبرد إن قدر العطف على الجملة وأما إن قدر العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم ا هـ يعنى جملة الجواب وسيأتى أن التحقيق كون المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وسيأتى الكلام على القول الثالث .

(قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم فى إفادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضى علل تقدير الفاء بقوله لأنه أى الفعل يرفع بعد الفاء أى لكونه حينئذ خبر مبتدأ محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال فى التسهيل : وإن قرن أى المضارع الواقع فى حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا . قال الدمامينى : أى سواء كان الشرط ماضيا نحو : ﴿ **ومن عاد فينتقم الله منه** ﴾ [المائدة : ٩٥] أو مضارعا نحو : ﴿ **فمن يؤمن بربه فلا يخاف** ﴾ [الجن : ١٣] وهو إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء ا هـ .

(قوله لما لم يظهر إلخ) قضيته أن المضارع المبنى كالماضى فإذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع التأثر لفظا . سم .

[١١٤٠] البيت من الطويل .

(تنبيهان)*: **الأول** : مثل الماضى فى ذلك المضارع المنفى بلم . تقول : إن لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه . **الثانى** : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصواب عكسه كما أشعر به كلامه . وقال فى شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير **(وَرَفْعُهُ)** أى رفع الجزاء **(بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ)** أى ضعيف . من ذلك قوله :

[١١٤١] **يا أقرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقْرَعُ إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ**

وقوله :

[١١٤٢] **فقلتُ تَحمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضيرُها**

وقراءة طلحة بن سليمان : ﴿ **أينما تكونوا يدرككُم الموت** ﴾ [النساء : ٧٨] ، وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا فى شرح الكافية وفى بعض نسخ التسهيل ، وصرح فى بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ،

(قوله ضعفت عن العمل فى الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالأقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث . قال الحفيد : يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا لأداة الشرط لفظا ولا تقديرا ا هـ وتكون الأداة عليه لا عمل لها فى الجزاء أصلا صرح به الرضى فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملا فيه . **(قوله وقد يشمله كلامه)** بأن يراد الماضى لفظا أو معنى . **(قوله كما أشعر به كلامه)** حيث قال حسن ولم يقل أحسن . **(قوله بعد مضارع)** أى غير منفى بلم كما مر وسيأتى . **(قوله وهن)** سيأتى أنه مقيد بما إذا لم يتقدم على أن ما يطلب الجزاء . **(قوله فقلت تحمل إلخ)** الخطاب للبختى وضمير أنها للقربة مطبعة أى مملوءة من الطعام وقوله لا يضيرها أى لا يضرها كذا فى العينى . قال شيخنا السيد : مطبعة بالعين المهملة كما فى البهوتى ا هـ ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملأها كطبعها ولعل المعنى لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجلد على حملها وتنشيطه على ذلك .

[١١٤١] قاله جرير بن عبد الله البجلى ، وقال الصاغانى : قاله عمرو بن خثارم البجلى . من الرجز . فالأقرع الأول : مبنى على الفتح لكونه وصف بالابن ، والابن بنى معه لوقوعه بين العلمين . والثانى : مبنى على الضم . والشاهد فى : تصرع الثانى حيث رفع : وهو سادّ مسد جواب الشرط .

[١١٤٢] قاله أبو ذؤيب الهذلى ، من قصيدة من الطويل . وتحمل : خطاب للبختى المذكور فى أول القصيدة . قوله أنها أى لأنها : أى القربة المذكورة فى البيت الذى قبله . مطبعة أى مملوءة من الطعام . والشاهد فى : لا يضيرها حيث جاء مرفوعا وهو جواب الشرط .

فإنه قال : وقد جاء فى الشعر . وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على إطلاقه ، بل محله فى غير المنفى بلم كما سبق .

(تنبيهات)*: **الأول** : اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع : فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا ، وفصّل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو : إنك فى البيت ، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون : فالأولى أن يكون على حذف الفاء ـ وجوز العكس ـ وقيل إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير . **الثانى** : قال ابن الأنبارى : يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن كقولهم : طعامك إن تزرنا نأكل ، تقديره طعامك نأكل إن تزرنا . **الثالث** : ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون سماه جزاء

(قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة . **(قوله على حذف الفاء مطلقا)** أى سواء كان قبله ما يطلبه أو لا كانت الأداة اسم شرط أولا وأورد فى التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل . **(قوله وفصل سيبويه إلخ)** قال شيخنا : انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضى والمضارع اهـ ولعل الفرق أن الماضى لما لم تؤثر فيه الأداة الجزم احتيج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بحقها فى الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل . **(قوله نحو إنك فى البيت)** أى البيت الأول لأن إن يمكن أن تطلب الجزاء خبرا لها . **(قوله فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير)** لضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها . **(قوله وجوز العكس)** يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لأن فى العكس مخالفة الأولى فى القسمين وفى هذين الوجهين مخالفة الأولى فى قسم واحد . **(قوله إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء)** أى ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى إن فعلم ما فى توجيه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونها اسما . **(قوله ما يطلب الجزاء)** قال شيخنا : يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ فى المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة نأكل خبر أى والرابط محذوف فطعامك طالب للجزاء لأن المبتدأ عامل فى الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أى ما يطلبه الجزاء قبل إن فيقرأ طعامك بالنصب مفعول نأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزاء اهـ وإنما أوجب على نصب الجزاء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا فلو جعل الطلب شاملا لطلب المعمول العامل لأن يعمل فيه لم يجب ما ذكر . **(قوله قبل إن)** ظاهره أن غير إن ليس كإن فى ذلك فليتأمل . **(قوله موافقة المبرد)** فيه نظر وإن سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضى كما مر .

باعتبار الأصل وهو الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع **(وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْمًا)** أى وجوبا **(جَوَابًا لَوْ جُعِلْ * شَرْطًا لِإنْ أَوْ غَيْرِهَا)** من أدوات الشرط **(لَمْ يَنْجَعِلْ)** وذلك الجملة الأسمية نحو : ﴿ **وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير** ﴾ [الأنعام : ١٧] ، والطلبية نحو :

(قوله ويحتمل أن يكون سماه) أى على جعله غير جواب جزاء باعتبار الأصل إلخ أى فيوافق كلامه جميع المذاهب . **(قوله واقرن بفا حتما)** خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه . أفاده فى التصريح وصرح فى المغنى بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وإن دخلت مسبوقة بها كما فى قوله تعالى : ﴿ **أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار** ﴾ [الزمر : ١٩] وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته . **(قوله الجملة الاسمية)** أورد عليه نحو : ﴿ **وإن أطعتموهم إنكم لمشركون** ﴾ [الأنعام : ١٢١] وأجاب الرضى بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الايراد لا يقال لو كان القسم مقدرا لثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه لأنا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الإسقاطى على ابن عقيل ثم رأيت الشمنى صرح به ويكفى دالا على القسم عدم الفاء فى الجواب وقول بعضهم أن الجواب فى الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لأن تقديرها إنما يجوز فى الضرورة . وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التى تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم فى قوله :

طلبية واسمية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتنفيس

زاد الكمال بن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنوشرى تصديره بأداة شرط نحو : ﴿ **وإن كان كبر عليك إعراضهم** ﴾ [الأنعام : ٣٥] الآية . **(قوله نحو وإن يمسسك بخير إلخ)** ذكر فى المغنى أن التحقيق فى مثل : ﴿ **من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت** ﴾ [العنكبوت : ٥] كون الجواب محذوفا لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فالأصل فليبادر للعمل فإن أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أو لا وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدماميني واستشكل فى حاشيته على المغنى ذكره من أمثلة ذلك : ﴿ **وإن يمسسك بخير** ﴾ [الأنعام : ١٧] ﴿ **وإن تجهر بالقول** ﴾[طه : ٧] أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فإنه يعلم السرّ وإن يكذبوك أى فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك

﴿ إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ﴾ [آل عمران : ٣١] ، ونحو : ﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما ﴾ [طه : ١١٢] فى رواية ابن كثير ـ وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده ﴾ [آل عمران : ١٦٠] ، والتى فعلها جامد نحو : ﴿ إن ترنِ أنا أقل منك مالا وولدا * فعسى ربى ﴾ [الكهف : ٣٩] ، أو مقرون بقد نحو : ﴿ إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل ﴾ [يوسف : ٧٧] ، أو تنفيس نحو : ﴿ وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله ﴾ [التوبة : ٢٨] ، أو لن نحو : ﴿ وما تفعلوا من خير فلن يكفروه ﴾ [آل عمران : ١١٥] ، أو ما نحو : ﴿ فإن توليتم فما سألتكم من أجر ﴾ [يونس : ٧٢] . وقد تحذف للضرورة كقوله :

[١١٤٣] * مَنْ يَفْعَلِ الحسَناتِ اللهُ يشْكُرُها *

وقوله :

[١١٤٤] ومَنْ لا يزَلْ ينقادُ للغَيِّ والصِّبا سيُلْفى على طولِ السلامةِ نادِما

قال الشارح : أو ندور ، ومثل للندور بما أخرجه البخارى من قوله ﷺ لأبىّ بن كعب : « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » . وعن المبرد إجازة حذفها فى الاختيار . وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ فى قوله :

بما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بأن محل هذا إذا لم يسدّ شىء مسدّ الجواب وهذه المواضع التى فيها فعل الشرط مضارع فيها شىء سادّ مسدّ الجواب .

(قوله وقد اجتمعا) أى الاسمية والطلبية . **(قوله من قوله ﷺ)** أى فى شأن اللقطة وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أى فأدها إليه .

[١١٤٣] تمامه : * والشرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ *

قاله عبد الله بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما من البسيط . والشاهد فى : الله يشكرها ، فإنها جملة وقعت جواب الشرط وقد حذف فيها الفاء للضرورة ، وأصلها : فالله يشكرها . وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقا وزعم أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

[١١٤٤] هو من الطويل . والغى الضلال . والشاهد فى : سيلفى – أى سيوجد – فإنها جملة وقعت جزاء الشرط ، وقد حذف منها الفاء للضرورة . ونادما : مفعول ثان لسيلفى ، أو حال .

[١١٤٥] * بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ *

وإنما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط ، فإن ما لا يصبح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال ، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط . أما إذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها ، أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم . قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت** ﴾ [يوسف : ٢٦] ، وقوله : ﴿ **ومن جاء بالسيئة فكبت** ﴾ [النمل : ٩٠] وقوله : ﴿ **فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا** ﴾ [الجن : ١٣] ، هذا كلامه . وهو معترض من ثلاثة أوجه : الأول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذٍ أن الفعل خبر

(قوله بنى ثعل) أى يا بنى ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أى يجهدها حلبا . **(قوله مع الاتصال)** أى بأداة الشرط بأن يقع شرطا . سم . **(قوله وغيرها)** كما النافية ولن وحروف التنفيس . **(قوله أو منفيا بلا)** أورده بعضهم على الضابط الذى ذكره المصنف من جهة أنه صالح لأن يجعل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء . وأجيب بأن لا تستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لمجرد النفى فعلى التقدير الأول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجىء الفاء وعلى الثانى يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمنع الفاء ا هـ دمامينى . وعندى فى كل من الايراد والجواب نظر أما الايراد فلأن مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء فى الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الايراد وأما الجواب فلأنه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها لنفى المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط فى تقدير كونها لمجرد النفى لأن الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتى عن سم فتدبر . **(قوله ويجوز اقترانه)** أى الجواب الصالح لأن يكون شرطا بصوره الأربع . قال الإسقاطى : ظاهره جواز اقترانه بها إذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام الكافية والجامى يخالفه ا هـ . **(قوله فإن كان مضارعا رفع)** هذا فى غير المقرون بلم لأنه يجزم . **(قوله وذلك نحو قوله تعالى إلخ)** اسم الإشارة راجع إلى اقتران الجواب بالفاء . **(قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء)** أى وهو فى المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتى وأما قول شيخنا أى ويلزم عليه انتقاض الضابط الذى ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا ففيه أن الضابط الذى ذكره المصنف إنما هو لوجوب الفاء لا فى الجواز الذى كلام ابن الناظم فيه .

[١١٤٥] قاله فلان الأسدى ، وصدره : * بَنِى ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا *

من الطويل . أى يا بنى ثعل – بضم الثاء المثلثة وفتح العين – قبيلة فى طيىء . ومن شرطية . وينكع العنز : فعل الشرط من نكعت الناقة : جهدتها حلبا ، ومادته نون وكاف وعين مهملة . والشاهد فى : ظالم ، حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التى هى جواب الشرط : أى فهو ظالم . والشرب – بكسر الشين المعجمة – الحظ من الماء .

مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية .

قال فى شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء ، وجزم الفعل إن كان مضارعا لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرّح به . الثانى ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى بالفاء مطلقا ، وليس كذلك ، بل الماضى المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى و لم يقصد به وعد

(قوله والتحقيق حينئذ) أى حين إذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أى إذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح فى الماضى . **(قوله فإن اقترن)** أى الجواب الصالح للشرطية . **(قوله وينبغى)** أى يجب كما يؤخذ من السياق . **(قوله خبر مبتدأ)** الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لأن الجواب على هذا جملة اسمية وإنما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لأنه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تبعا لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء فى الجملة الاسمية فيحتاج إلى التمحل بأن الجواز بالنظر إلى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الأداة فعليك بالانصاف . **(قوله وجزم الفعل إن كان مضارعا)** أى جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضى ويضعف بعد فعل الشرط المضارع . **(قوله على ذلك التقدير)** أى تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير إن كان تقدم فى كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا إشكال فى الإشارة بذلك وإلا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء إذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لا نفس الجواب لحكم إلخ . **(قوله كما تدخل على مبتدأ مصرح به)** لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا . **(قوله جواز اقتران الماضى)** أى المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معنى أولا قصد به وعد أو وعيد أو لا . **(قوله على ثلاثة أضرب)** إذا لاحظته مع ما تقدم فى المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا إلخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما فى المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضى المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما فى الضرب الأول والثانى من هذه الأضرب الثلاثة . سم . **(قوله لا يجوز اقترانه بالفاء)** جعل منه الجامى كالكافية المضارع المنفى بلم . **(قوله وهو ما كان مستقبلا معنى)** لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الإستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة . جامى .

أو وعيد ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو : ﴿ إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت ﴾ [يوسف : ٢٦] ، وقد معه مقدّرة . وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو : ﴿ ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم فى النار ﴾ [النمل : ٩٠] . قال فى شرح الكافية : لأنه إذا كان وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل فى شرح الكافية . الثالث : أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : ﴿ فصدقت ﴾ [يوسف : ٢٦] وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر .

(تنبيه): هذه الفاء فاء السبب الكائنة فى نحو : يقوم زيد فيقوم عمرو ،

(قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامى تعليل وجوب الفاء فى هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاحتيج إلى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافى ما مر عن سم من التفصيل فى مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا إلخ وينافى كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل شرطا وكأن وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل . وعبارة التسهيل : وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أى نحو : ﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾ [المائدة : ١١٦] أو مقدرة نحو : ﴿ إن كان قميصه ﴾ [يوسف : ٢٧] الآية . قال الدمامينى : وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب إذ الشرط مستقبل . وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو : إن جئتنى أكرمتك والثانى أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وإنما يكون الاخبار به مسببا نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس والمعنى إن اعتددت على بإكرامك إياى فأنا أيضا أعتد عليك بإكرامى إياك والآيتان المتلوّتان من هذا القبيل فلا إشكال . وقال الرضى : لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وإنما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة . **(قوله لفظا ومعنى)** بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم : وماضيين أو مضارعين إلخ . **(قوله وقد معه مقدرة)** لتقربه من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضى . **(قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى)** أى مبالغة فى تحقق وقوعه وإن كان مستقبلا فى الواقع . قاله الإسقاطى وبه تعلم ما فى صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فعومل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عومل معاملته فى مجرد الإتيان بالفاء وإن كان الإتيان به فى الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفى هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الإتيان فى هذا بالفاء نظرا إلى تقديره ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وتركها نظرا إلى كونه فى الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه . **(قوله الثالث أنه مثل ما يجوز إلخ)** يجاب بأن الجواز فى ذلك فى مقابلة الامتناع الذى عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب . زكريا . **(قوله هذه الفاء)** أى فى الأصل فلا ينافى قوله بعد وتعينت هنا إلخ وقوله فاء السبب أى التى تعطف الجمل لإفادة السببية

وتعينت هنا للربط لا للتشريك . وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد **(وَتَخلُفُ ٱلفَاءَ إِذَا ٱلمُفَاجَأَة)** فى الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى و لم يدخل عليها إن **(كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكافأة)** ﴿ **وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون** ﴾ [الروم : ٣٦] لأنها مثلها فى عدم الابتداء بها ، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط . فأما نحو : إن عصى زيد فويل له ، ونحو : إن قام زيد فما عمرو قائم ، ونحو : إن قام زيد فإن عمرا قائم ، فيتعين فيها الفاء ، وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها لا بالفاء مقدّرة قبلها خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا فى ذلك بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما فى الجواب .

(تنبيهان)*: **الأول** : أعطى القيود المشروطة فى الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطى اشتراطها ، فكان ينبغى أن يبينه . **الثانى** : ظاهر كلامه أن إذا يربط بها بعد إن وغيرها من أدوات الشرط ، وفى بعض نسخ التسهيل : وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصه بأن وهو ما يؤذن به تمثيله . قال أبو حيان : ومورد السماع إن ، وقد جاءت

وقوله لا للتشريك أى فى الإعراب وإلا لجزم ما بعدها لفظا إن كان مضارعا ولا فى المعنى وإلا انقلب الجواب شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرّح فى المغنى فهى كالفاء فى نحو : أحسن زيد إليك فأحسن إليه إذ لو جعلت فى هذا المثال عاطفة للزم عطف الإنشاء على الخبر . **(قوله وتخلف الفاء إلخ)** الفاء مفعول تخلف وإذا فاعله وإضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول . **(قوله ولم يدخل عليها إن)** بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارضى و لم يدخل عليها ناسخ وهى أعم . **(قوله لنا)** أى منا . **(قوله فى عدم الابتداء بها)** وفى اقتضائها التعقيب . حفيد . **(قوله لا يجوز الجمع بينهما)** لأنها عوض عن الفاء خلافا لمن منع ذلك ا هـ تصريح ويرد نحو : ﴿ **فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا** ﴾ [الأنبياء : ٩٧] إلا أن يجاب بما قاله الإسقاطى على ابن عقيل أن محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضا عن الفاء فى الربط لا لمجرد التوكيد كما فى الآية . **(قوله أعطى القيود إلخ)** أى أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه إلخ وقوله فى الجملة أى المصدرة بإذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتمثيل . **(قوله وفى بعض نسخ التسهيل)** وقد تنوب بعد أن إلخ كلام التسهيل هذا فى الشروط الجازمة فلا يرد قول أبى حيان جاء الربط بإذا الفجائية بعد إذا الشرطية . **(قوله ومورد السماع إن وقد جاءت إلخ)** قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل إلا أن يقال المراد ومورد السماع إن وإذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله إن كان قوله وقد جاءت إلخ من كلام ابى حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فإن كان من كلام الشارح ردا على أبى حيان فالأمر ظاهر .

بعد إذا الشرطية نحو : ﴿ فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون ﴾ [الروم : ٤٨] ، (وَٱلفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إنْ يَقتَرِنْ ★ بالفَا أوِ ٱلْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ) أى حقيق : فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل . قرأ عاصم وابن عامر : ﴿ يحاسبكم به الله فيغفر ﴾ [البقرة : ٢٨٤] بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب . وقرىء بهنّ : ﴿ من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم ﴾ [الأعراف : ١٨٦] ، ﴿ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر ﴾ [البقرة : ٢٧١] . وقد روى بهنّ نأخذ من قوله :

[١١٤٦] فإن يَهلِكْ أبُو قابوسَ يَهلِكْ ... رَبِيعُ النـاس والبَلَـدُ الحرامُ
ونأخذْ بعدَه بذَنـابِ عَـيشٍ ... أجبِّ الظهرِ ليس له سَنـامُ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فإنه يمتنع النصب ويجوز

(قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لأن شرط حذف الجواب اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف :

★ والأمر إن لم يك للنون محل ★

فيه هو اسم . (قوله من بعد الجزا) ولو جملة اسمية كما فى التصريح وهو واضح لأنها فى محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة . (قوله وهو أن تأخذ إلخ) لا حاجة إليه بل هو غير مناسب إذ الجزاء هو الجواب كما تقدم فى النظم لا أخذ الأداة الجواب . (قوله بتثليث قمن) قال فى شرح الشذور : جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز . سيوطى . (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لأنه مجزوم لفظا أو محلا . (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفى المغنى أنه قيل بذلك ورده فليراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب . (قوله فإن يهلك أبو قابوس إلخ) تقدم الكلام عليه فى باب الصفة المشبهة . (قوله فأشبه الواقع بعده) أى بعد الجزاء . (قوله فإنه يمتنع النصب) وقياس ما يأتى عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما إذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وإن لم يسمع . زكريا .

[١١٤٦] ذكر مستوفى حكمهما فى شواهد الصفة المشبهة . والشاهد فى ونأخذ ، فإنه يجوز فيه الرفع على الاستئناف أى ونحن نأخذ ، والنصب بتقدير إن ، والجزم بالعطف على يهلك .

الجزم والرفع ، فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب . وإلى ذلك الإشارة بقوله : (**وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا * أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا**) فالجزم نحو : ﴿ **إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين** ﴾ [يوسف : ٩٠] وهو الأشهر . ومن شواهد النصب قوله :

[١١٤٧] * **وَمَنْ يَقتَرِب مِنَّا ويَخضَعَ نُؤوِهِ** *

ولا يجوز الرفع لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء . وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن : ﴿ **ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدرِكَه الموت** ﴾ [النساء : ١٠٠] . وزاد بعضهم أو (**وَالشَّرْطُ يُغْنى عَنْ**

(**قوله وجزم أو نصب**) فى الشذور الجزم قوى والنصب ضعيف وفى شرح الكافية نحوه ا هـ سيوطى . قال فى التصريح : والنصب فى مسئلة التوسط أمثل منه فى مسألة التأخير لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهى ونحوها ا هـ وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطفا عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد : تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة إن بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز ا هـ وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز . (**قوله اثرفا**) فى موضع الصفة لفعل . (**قوله اكتنفا**) بألف الاطلاق وبالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أى حوط بالجملتين أى توسط بينهما خلافا لظاهر شرح الشاطبى أنه مبنى للفاعل . (**قوله ولا يجوز الرفع**) أجازه ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال . أفاده الشاطبى . (**قوله لأنه لا يصح الاستئناف**) قال الإسقاطى : هلا جاز على الاعتراض فإنه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغنى وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض ا هـ ويظهر أنه لاشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض . (**قوله وزاد بعضهم أو**) لم يذكر زيادة ثم وأو إلا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطى فى جمع الجوامع تقتضى عدم الفرق . قال الدمامينى : فى شرح المغنى وهو الظاهر . (**فائدة**)*: إذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلا إن جزم كما فى قوله :

[١١٤٧] تمامه : * **وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ ولا هَضْمَا** *

هو من الطويل . والشاهد فى ويخضع حيث جاء بالنصب بتقدير أن ، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو ، ويجوز فيه الوجهان : الجزم عطفا على الشرط ، والنصب بإضمار أن ، وههنا تعين النصب للوزن . قوله نُؤْوه من آواه يؤويه إيواء إذا أنزله به . والهضم الظلم : من قولهم رجل هضيم وَمُهْتَضِم ، ويروى ولا ضيما وهو بمعناه .

جَوَابِ قَدْ عُلِمْ) أى بقرينة ، نحو : ﴿ فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض ﴾ [الأنعام : ٣٥] الآية . أى فافعل . وهذا كثير . ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو : ﴿ وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين ﴾ [آل عمران : ١٣٩] ، أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (وَٱلْعَكْسُ) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتِى) قليلا (إِنِ المَعْنَى فُهِمْ) أى دلّ الدليل على المحذوف كقوله :

[١١٤٨] فطَلِّقها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلاَّ يعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

أى وإلا تطلّقها يعل . وقوله :

[١١٤٩] متى تُؤخذُوا قَسْرًا بِظِنَّةِ عامرٍ ولا يَنجُ إلا فى الصِّفادِ يَزيدُ

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وحالا إن رفع كما فى قوله :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

أفاده الفارضى . (قوله والشرط) أى الماضى ولو معنى فإن كان مضارعا غير منفى بلم لم يغن عن الجواب إلا فى الشعر كما سيأتى وقوله يغنى عن جواب أى يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما فى : ﴿ فإن استطعت أن تبتغى نفقا ﴾ [الأنعام : ٣٥] إلخ أو لا كما فى قولك : إن جاء فى جواب أتكرم زيدا . (قوله ويجب ذلك) أى الاستغناء عن الجواب . (قوله كما سيأتى) وقد يغنى عن جواب الشرط خبر ذى خبر متقدم على أداة الشرط نحو : ﴿ وإنا إن شاء الله لمهتدون ﴾ [البقرة : ٧٠] أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله :

* بنى ثعل من ينكع العنز ظالم *

قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر فى الثانى كون الجواب يظلم مقدرا وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم فحذف بعض الجواب كما مر فى الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فتأمل . وعبارة المغنى حذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو : هو ظالم إن فعل والثانى نحو : هو إن فعل ظالم وإنا إن شاء الله لمهتدون اهـ . (قوله مفرقك) بفتح الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر . (قوله متى تؤخذوا قسرا) أى قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة . والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به

[١١٤٨] قاله الأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى من قصيدة من الوافر . الفاء الأولى للعطف والثانية للتعليل . والضمير يرجع إلى امرأة مطر وكانت جميلة وكان مَطَرٌ دَمِيمًا ، فلهذا قال فلست لها بكفء . والشاهد فى وإلا يعل حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ التقدير وإن لم تطلقها . ويعل جوابه ، والحسام فاعله وهو السيف . ومفرقك مفعوله أى رأسك .

[١١٤٩] هو من الطويل . والشاهد فى متى تؤخذوا حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ أصله متى تثقفوا تؤخذوا . وقسرا تمييز : أى قهرا . والظِّنَّةُ بكسر الظاء المعجمة : التهمة . والصفاد بكسر الصاد وتخفيف الفاء وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل . والتقدير : ولا ينج يزيد إلا وهو فى الصفاد .

أراد متى تثقفوا تؤخذوا .

(تنبيهات): **الأول** : أشار بقد إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه فى شرح الكافية ، لكنه فى بعض نسخ التسهيل سوّى فى الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إن كما فى البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه فى الجملة . **الثانى** : قال فى التسهيل : ويحذفان بعد إن فى الضرورة يعنى الشرط والجزاء كقوله :

[١١٥٠] **قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ كانَ فقيراً مُعْدِماً قالَت وإنْ**

التقدير : وإن كان فقيرا معدما رضيته . وكلامه فى شرح الكافية يؤذن بجوازه فى الاختيار على قلة . وكذا كلام الشارح . ولا يجوز ذلك أعنى حذف الجزءين معا مع

الأسير وفى هذا البيت رد على من شرط فى حذف فعل الشرط أن تكون الأداة إن وزعم أنه لا يحفظ إلا فيها اهـ زكريا وقد جوز بعضهم فى : ﴿ **وما بكم من نعمة فمن الله** ﴾ [النحل : ٥٣] أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والأصل وما يكن بكم إلخ . **(قوله تثقفوا)** بالبناء للمفعول أى توجدوا . **(قوله لكنه فى بعض نسخ التسهيل)** عبارته يحذف الجواب كثيرا لقرينة وكذا الشرط المنفى بلا تالية إن اهـ ومفهومه أن الشرط إذا كان مثبتا أو منفيا بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك . **(قوله أنه أقل منه فى الجملة)** أى فى بعض الصور وهو ما عدا المنفى بلا التالية إن وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لأن الكلام فى حذف الشرط وحده كله لأن هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف فى البيت الأول الشرط كله لأن لا من الشرط وهى لم تحذف فتأمل . **(قوله ويحذفان إلخ)** قد بقى حذف الأداة وحدها . قال السيوطى : لا يجوز حذف أداة الشرط وإن كانت إن فى الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف إن فيرتفع الفعل وتدخل الفاء إشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ **تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله** ﴾ [المائدة : ١٠٦] وقد وقع لشيخ الإسلام فى شرح منهجه تقدير لو الشرطية فيحذفها من المتن ويذكرها فى الشرح فلينظر هل له سند فى ذلك . قال شيخنا : وقد يقال كلامهم فى الأدوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كلو . **(قوله بجوازه فى الاختيار على قلة)** أيد السيوطى فى الهمع هذا القول بأن الحذف ورد فى عدة من الآثار . **(قوله مع غير إنْ)** كذا فى الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الأنبارى عن العرب كما فى التصريح : من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما فى حديث أبى داود : من فعل فقد أحسن ومن لا فلا . قال ابن رسلان وغيره : فيه شاهد على جواز حذف

[١١٥٠] ذكر مستوفى فى شواهد الكلام . والشاهد فى قوله قالت وإن حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا ، لأن التقدير وإن كان فقيرا قبلته .

غير إنْ . **الثالث** : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير : من ذلك قوله تعالى : ﴿ **فلم تقتلوهم** ﴾ [الأنفال : ١٧] ، تقديره إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم . وقوله تعالى : ﴿ **فالله هو الولى** ﴾ [الشورى : ٩] ، تقديره إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لا وليَّ سواه . وقوله تعالى : ﴿ **يا عبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون** ﴾ [العنكبوت : ٥٦] ، أصله فإن لم يتأتّ أن تخلصوا العبادة لى فى أرض فإياى فى غيرها فاعبدون . وكذا إن حذف بعض الشرط نحو : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] . ونحو إن خيرا فخير (**وَٱحْذِفْ لَدَى ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ**) غير امتناعى (**وَقَسَمْ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ**) أى منهما استغناء بجواب المتقدم (**فَهْوَ**) أى الحذف (**مُلْتَزَمْ**) فجواب القسم يكون مؤكدا باللام أو إن أو منفيا . وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم : فمثال تقدُّم

فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول : كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا فى كل من الشرط والجواب كما مر . (**قوله إذا حذف وحده كله**) برفع كله تأكيدا للضمير فى حذف والمراد إذا حذف جميع أجزاء الشرط أى جميع أجزاء جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط . (**قوله فإن حذف مع الأداة إلخ**) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا إن حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله . (**قوله نحو وإن أحد من المشركين استجارك**) اعترضه البعض بأن المحذوف فى الآية الشرط بتمامه لا بعضه لأنه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط فى قوله إنما يكون حذف الشرط قليلا إلخ بجملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فإن الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده . (**قوله غير امتناعى**) أى غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلو لا فإنه يتعين ذكر جوابهما تقدما أو تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وسيشير الشارح إلى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كإذا وإن لم يذكره المصنف هنا بخصوصه . (**قوله وقسم**) ولو مقدرا ومثله الحفيد بقوله تعالى : ﴿ **وإن أطعتموهم إنكم لمشركون** ﴾ قال : فالقسم مقدر قبل إن وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيهًا عليه مردود بأن دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم إن الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر . (**قوله يكون مؤكدا باللام**) أى وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا فى المثبت المضارع أما الماضى فإن كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وإن كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن

الشرط إن قام زيد والله أكرمه ، وإن يقم والله فلن أقوم . ومثال : تقدّم القسم والله إن قام زيد لأقومنّ ، والله إن لم يقم زيد إن عمرا ليقوم ، أو يقوم . والله إن لم يقم زيد ما يقوم عمرو . وأما الشرط الامتناعى نحو : لوْ ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله :

[١١٥١] فأُقسِمُ لو أبْدى النَّدِيُّ سَوَادَهُ لما مَسَحَتْ تلك المُسالَاتِ عامرُ

بإن واللام وهو الأكثر أو بإن فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضى ، وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور لكن فى خاتمة الباب الخامس من المغنى أن حق الماضى لفظا ومعنى المتصرف المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد . ثم قال : وقيل فى قتل أصحاب الأخدود إنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعا حذفا للطول وقال :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الأول أن ابن عصفور فصل فأوجبهما إن كان الماضى قريبا من الحال وإن كان بعيدا جىء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضى السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جواب للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وإن تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لأن مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرّح بذلك الشارح فى باب نونى التوكيد فللمضارع المثبت على الأول حالة واحدة وعلى الثانى ثلاث حالات فاعرف ذلك . وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من إن واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذى فى المغنى أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله إلا غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . ونقل الدمامينى عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبى بكر : والله أنا كنت أظلم منه يعنى من عمر فى تفاقم جرى بينهما ثم الكلام فى جواب القسم غير الاستعطافى إذ جواب الاستعطافى لا يكون إلا جملة إنشائية كما فى المغنى كقوله : *** بربك هل ضممت إليك ريا *** وقوله : *** بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة *** قال الشمنى : قال ابن جنى القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم غير الاستعطافى وإن كانت طلبية فهو الاستعطافى . **(قوله أو إن)** أى سواء قرن خبرها باللام أو لا كما يؤخذ من الأمثلة . **(قوله أو منفيا)** أى بما أو إن أو لا وشذ قرن المنفى بما باللام كقوله :

أما والذى لو شاء لم يخلق الورى لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

[١١٥١] هو من البسيط . والشاهد فيه الاكتفاء بجواب واحد لقسم وشرط ، فإن قوله اقسم يقتضى جوابا ولو كذلك ، فاكتفى بجواب لو – وهو لما مسحت – عن جواب القسم . وأبدى فعل ماض من الإبداء وهو الإظهار . والندى مجلس القوم . وسواده أى شخصه منصوب لأنه مفعول أبدى ، والندى فاعله . والمسالات – بضم الميم وتخفيف السين المهملة – جمع مسالة وهو جانب اللحية . وأراد بعامر قبيلة فى قريش . والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسحوا شواربهم من هيبته وسطوته على الناس .

وكقوله :

[١١٥٢] * واللهِ لولَا اللهُ ما اهتدَيْنا *

نص على ذلك فى الكافية والتسهيل وهو الصحيح . وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لأنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا . وقوله فى باب القسم فى التسهيل : وتصدر ـ يعنى جملة الجواب فى الشرط الامتناعى ـ بلو أو لولا ، يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم . وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى ، والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن ، وهذا الذى ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعى والقسم ذو خبر ، فإن تقدَّم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدَّم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله

وشذ نفى الجواب بلم أو لن . أفاده الفارضى . **(قوله لو اندى الندى إلخ)** كلام العينى يفيد أن أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر . قال فى القاموس : ندا القوم حضروا اهـ وإسناد الاحضار إلى الندى مجاز عقلى من باب الإسناد إلى المكان لأن الندى مجلس القوم والضمير فى سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما فى العينى وهو المناسب وإن فسره البعض بالجيش قال العينى : والمسالاة بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهى جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة فى قريش . والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اهـ . **(قوله والتسهيل)** أى فى باب الجوازم كما ستعرفه . **(قوله ولزوم)** مبتدأ خبره قوله لأنه مغن إلخ وفى بعض النسخ ولزم وهو الذى بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره إذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضى إنما يلزم فى جواب لو ولولا .

(قوله يعنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله فى الشرط الامتناعى أى فى التعليق الامتناعى وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر . **(قوله يقتضى أن لو ولولا إلخ)** أى وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف فى الكافية وغير ما ذهب إليه ابن عصفور **(قوله والمغاربة إلخ)** اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا . **(قوله وهذا الذى ذكره إلخ)** دخول على المتن . **(قوله وقبل ذو خبر)** قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما فى الشيخ خالد وفى جعل قبل خبرا منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبنى على الضم كقبل وبعد

[١١٥٢] قاله عامر بن الأكوع رضى الله عنه . وكان النبى ﷺ يقوله يوم الخندق على ما ثبت فى الصحيح . والشاهد فى ما اهتدينا فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا . ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفى . فافهم .

(**وَإِنْ تَوالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ * فالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ**) وذلك نحو : زيد إن يقم والله يكرمك ، وزيد والله إن يقم يكرمك ، وإن زيدا إن يقم والله يكرمك ، وإن زيدا والله إن يقم يكرمك . وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها ، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد . والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه . وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم : فتقول زيد والله إن قام أو إن لم يقم لأكرمنه ، وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم (**وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ * شَرْطٌ بِلَا ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ**) كما ذهب إليه الفراء تمسكا بقوله :

[١١٥٣] **لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عن غِبِّ مَعرَكَةٍ ... لا تُلْفِنا عن دِماءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ**

وقوله :

[١١٥٤] **لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقاً ... أَصُمْ فى نَهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بادِيا**

خبرا وتأييدا لما اخترناه من جواز ذلك . (**قوله لأن سقوطه**) أى الشرط مخل إلخ وقد يقال إخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود فى صورة اجتماعهما بلا تقدم ذى خبر فهلا رجح الشرط مطلقا فيها أيضا إلا أن يقال الإخلال فيها أخف من الإخلال فى صورة الاجتماع مع تقدم ذى خبر فتفطن .

(**قوله وأفهم قوله رجح**) أى دون أن يقول أوجب . (**قوله وربما رجح إلخ**) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على إطلاقه . سم . (**قوله لئن منيت**) أى بليت بنا عن غب معركة غب الشىء بكسر الغين المعجمة عاقبته أى حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة . وإنما قيد بذلك لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها . لا تلفنا أى تجدنا وفيه الشاهد فإنه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر . قال الفارضى : ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اهـ . وننتفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفى القاموس انتفل منه تبرأ وانتفى . (**قوله لئن كان ما حدثته إلخ**) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب

[١١٥٣] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد فيه أنه اجتمع فيه الشرط والقسم : الشرط إن فى لئن ، والقسم دلالة اللام عليه لأنها موطئة لقسم محذوف تقديره والله لئن ، وكل منهما يستدعى جوابا . وقد رجح الشرط هنا على القسم حيث قال : لا تلفنا بالجزم ، لأن أصله لا تلفينا أى لا تجدنا . وحذف جواب القسم لدلالة ذاك عليه .

[١١٥٤] بعده :

وَأَرْكَبْ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ ... وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرَى شِمالِيا

قالتهما امرأة فصيحة من عقيل من الطويل ، اللام فيه اللام الموطئة للقسم عند الكوفية ، وزائدة عند البصرية . وإن للشرط ، وأصم جوابه . وفيه الشاهد حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر . والقيظ شدة الحر . وباديا حال من الضمير الذى فى أصم : من بدا إذا ظهر . ويروى ضاحيا أى بارزا للشمس . وأركب بالجزم عطفا على أصم . وكذلك وأعر . والخاتام لغة فى الخاتم . وصغرى مفعول أعر مضاف إلى شماليا ، وأصله شمالى فحركت الياء بالفتحة وأشبعت بالألف للوزن .

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة .

(تنبيهات): **الأول** : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ أو مضارعا مجزوما بلم نحو : ﴿ **ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله** ﴾ [الزخرف : ٨٧] . ونحو : ﴿ **لئن لم تنته لأرجمنك** ﴾ [مريم : ٤٦] ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومن ، وأما قوله :

[١١٥٥] * **وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ** *

وقوله :

[١١٥٦] **لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكُمْ بيوتُكُم ... لَيَعْلَمُ ربى أَنَّ بَيْتِىَ واسِعُ**

فضرورة . وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء . **الثانى** : إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هى الجواب . وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ، فأجاز إن تقم بعلم الله لأزورنك على تقدير فبعلم الله ، ولم يذكر شاهدا . وينبغى أن لا يجوز ذلك لأن حذف

حكى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذى قيل عنه . والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر . وباديا حال من فاعل أصم اهـ دمامينى . ويؤخذ منه أن التاء فى ما حدثته مفتوحة وبه صرّح شيخنا السيد . **(قوله على جعل اللام)** أى فى لئن زائدة أى وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط فى الأبيات ضرورة . **(قوله كل موضع استغنى إلخ)** شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم فى قوله :

* **والشرط يغنى عن جواب قد علم** *

سم . **(قوله إلا ماضى اللفظ إلخ)** أى ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط . جامى . **(قوله إن هو يستزدك)** كذا فى بعض النسخ بالجزم إعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر :

* **فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن** *

كما فى قواعد ابن هشام وفى بعض النسخ : يستزيد بالرفع وهو الذى بخط الشارح . **(قوله والجملة القسمية)** أى مع جوابها وقوله هى الجواب أى جواب الشرط . **(قوله ما أعطيه مع اللفظ بها)** أى من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط . **(قوله إذا توالى إلخ)** مقول لقول محذوف

[١١٥٥] صدره :

* **يُثْنِى عليكَ وأنت أهلُ ثنائِهِ** *

والبيت من الكامل ، وهو لعبد الله بن غلمة .

[١١٥٦] البيت من الطويل ، وهو للكميت بن معروف .

فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة . **الثالث** : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا : إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما ، والثانى مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله :

[١١٥٧] إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تجِدُوا مِنَّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَهَا كَـرَمُ

أى فنقول إذا توالى إلخ وقد وجد لفظ فنقول فى خط الشارح وقوله شرطان أى أو أكثر نحو : إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فعبدى حرّ . **(قوله فالجواب لأولهما)** هو الأصح وجوابُ ما بعده محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للأخير وجواب الأول الشرط الثانى وجوابه وجواب الثانى الشرط الثالث إن كان وجوابه وهكذا على إضمار الفاء فإذا قال : إن جاء زيد إن أكل إن ضحك فعبدى حر فعلى الأصح الضحك أول ثم الأكل ثم المجىء فإن وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فإن وقع المجىء ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للأول ينبغى مجىء فعل الشرط الثانى ماضيا لما مر لا على مقابله إذ على مقابله لا حذف اهـ سيوطى . وقوله : وجواب ما بعده أى بعد الأول محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه أى وتقديره فى البيت الذى أورده الشارح إن تذعروا فإن تستغيثوا بنا تجدوا وبقول السيوطى المذكور تعلم أن قول الشارح والثانى مقيد للأول مخالف للأصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما فى كلام شيخنا فتأمل . ومن فروع المسألة ما إذا قال لامرأته إن أكلت إن شربت فأنت طالق فلا تطلق على الأصح إلا إذا شربت ثم أكلت لأن التقدير عليه إن شربت فإن أكلت فأنت طالق فالثانى أول والأول ثان وعلى مقابله لا تطلق إلا إذا أكلت ثم شربت لأن التقدير عليه إن أكلت فإن شربت فأنت طالق فالأول أول والثانى ثان . واعلم أن تصحيح الأول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمنى ووجهه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا وإلا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما وإلا لزم ذكر ما لا دخل له فى ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثانى لأنه يلزم حينئذ أن يكون الثانى وجوابه جوابا للأول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للأول ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثانى . قال الدمامينى : ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما فى اللفظ أو عكست الترتيب قال : وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما فى قول الشاعر :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود فى فؤاد اللبيب

ثم قال : ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين يعنى مذهبى الشافعية والمالكية فى وقوع الطلاق فعلها لمجموع الأمرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفا لدلالة جواب الثانى ولا محذور فى

[١١٥٧] هو من البسيط . والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما إن يستغيثوا وإن يذعروا . والجواب هو يجدوا فلذلك جزم . والتقدير إن يستغيثوا بنا مذعورين يجدوا . ومنهم من قال الشرط الثانى متقدم فى التقدير ، فكأنه قال إن يذعروا وإن يستغيثوا يجدوا ، فالشرطان إذا كانا بالعطف يكتفى بجواب واحد . ويذعروا مجهول من الذعر وهو الفزع . والمعاقل ــ جمع معقل ــ وهو الملجأ . قوله زانها فعل ومفعول . وكرم فاعله . والجملة صفة لمعاقل .

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف فى شرح الكافية ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ﴾ [محمد : ٣٦] ، الآية . وقال غيره : إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو : إن تأتنى وإن تحسن إلىّ أحسن إليك . أو بأو فالجواب لأحدهما نحو : إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها ، أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثانى ، والثانى وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو .

حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثانى فتأمله ا هـ . قال الشمنى : وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الأمرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على إمكان كون جواب الأول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى لزم إيقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع ا هـ بحذف . **(قوله كقوله إن تستغيثوا إلخ)** وكقوله تعالى : **﴿ ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم ﴾** [هود : ٣٤] وكقوله تعالى : **﴿ إن وهبت نفسها للنبى إن أراد النبى ﴾** [الأحزاب : ٥] إلخ كذا قالوا قال الدمامينى بعد نقله جعل الآية الأولى من هذا القبيل ما نصه : قال ابن هشام وفيه نظر إذ لم يتوال فى الآية شرطان وبعدهما جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الأول فينبغى أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم وإما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له ا هـ وكذا يقال فى الآية الثانية .

(فائدة): ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى : **﴿ ولولا رجال مؤمنون ﴾** إلى قوله : **﴿ لو تزيلوا لعذبنا ﴾** [الفتح : ٢٥] وإن اقتضاه كلام المغنى وإلا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدمامينى واستظهر ما ذكره الزمخشرى من جعل جواب لولا محذوفا لدلالة الكلام عليه . والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بإهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم .

(قوله إن تذعروا) بالبناء للمفعول أى تفزعوا . والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ . **(قوله ومثل له بقوله تعالى إلخ)** فى هذا التمثيل نظر إذ ليس فيه توالى أداتى شرط كما هو موضوع الكلام لأن العطف ليس على نية تكرار العامل . **(قوله وقال غيره إلخ)** فى نقل كلام غير المصنف إشارة إلى الاعتراض على كلام المصنف فى شرح الكافية من وجهين من حيث إطلاق العطف ومن حيث التمثيل . **(قوله فالجواب لهما)** يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد إلا أن يقال هما فى حكم المؤثر الواحد فتأمل . **(قوله أو بالفاء)** أى أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لأن الفاء هنا ليست عاطفة . **(قوله فإطلاق المصنف)** أى فى قوله فى شرح الكافية وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا .

[فصل لو]

اعلم أن لو تأتى على خمسة أقسام : **الأول** : أن تكون للعرض ، نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ، ذكره فى التسهيل . **الثانى** : أن تكون للتقليل ، نحو : تصدقوا ولو بظلفٍ محرَق . ذكره ابن هشام اللخمى وغيره . **الثالث** : أن تكون للتمنى ، نحو : لو تأتينا فتحدثنا . قيل ومنه : ﴿ **لو أن لنا كرَّة** ﴾ [البقرة : ١٦٧] ولهذا نصب فنكون فى جوابها . واختلف فى لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى : هى قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

[فصل لو]

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو : لو تأمر فتطاع كما فى جمع الجوامع وشرحه . **(قوله تصدقوا ولو بظلف محرق)** المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ فى القلة إلى الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أى الشىّ كما هو عادة العرب لأن النيء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى . كذا فى المحلى . **(قوله ذكره ابن هشام اللخمى وغيره)** قال فى المغنى : وفيه نظر قال الدمامينى : وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى إن والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو . **(قوله لو تأتينا فتحدثنا)** قال شيخنا : محل كونها فى المثال للتمنى إذا كان المخاطب مأيوس الإتيان إلى المتكلم أو متعسره عادة ا هـ ووجهه أن التمنى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر . **(قوله لو أن لنا كرة)** أى رجعة إلى الدنيا . **(قوله ولهذا نصب فنكون)** لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب فى نكون مثله فى :

* ولبس عباءة وتقر عينى *

فهو بأن مضمرة جوازا وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه . **(قوله واختلف فى لو هذه)** لم يتعرض لكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أولا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى يظهر فى لو التى للعرض ولو التى للتحضيض وانظر لو التى للتقليل على رأى ابن هشام اللخمى هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها . **(قوله هى قسم برأسها)** أى مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما فى زكريا . **(قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب)** أى وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما فى قوله تعالى : ﴿ **ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير** ﴾ [البقرة : ١٠٣]

[١١٥٨] فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بالذَّنائبِ أيُّ زيرِ
يومَ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قول الزمخشرى : وقد تجىء لو فى معنى التمنى نحو : لو تأتينى فتحدثنى . فقال : إن أراد أن الأصل وددت لو تأتينى فتحدّثنى ـ فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها ـ فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت .

فإن الشارح سيصرح فى آخر الباب بأن لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا وأن قوله : ﴿ لمثوبة من عند الله خير ﴾ [البقرة : ١٠٣] مستأنف أو جواب قسم محذوف .

(قوله فلونبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقول بالذنائب أى فى الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء فى بالذنائب ظرفية كذا قال الدمامينى والشمنى والعينى وقوله أى زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أى زير والزير فى الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أى بوقعة يوم الشعثمين . قال العينى : وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو ا هـ والذى قاله الدمامينى والشمنى معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدمامينى ثم بحث فى الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لو حصل نبش فإخبار كما قالوه فى نحو : إن تأتنى فتكرمنى آتك بنصب تكرم .

(قوله فى معنى التمنى) أى لمعنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد . **(قوله لدلالة لو عليه)** لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمنى كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمنى بحيث صارت تشعر به عند حذفه . **(قوله أو أنها حرف وضع للتمنى)** قال الدمامينى : الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشرى وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمنى تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمنى فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزمخشرى يوافقه على مجىء لو مصدرية ا هـ .

[١١٥٨] قالهما امرؤ القيس بن ربيعة الملقب بمهلهل من قصيدة من الوافر . والشاهد فى مجىء جواب لو باللام ـ وهو قوله لقرّ عينا ـ بعد مجيئه بالفاء وهو قوله فيخبر ، وكليب أخوه ، وفيخبر بالنصب جواب لو بتقدير إن . والباء فى بالذنائب بمعنى فى ـ وهو ثلاثة هضبات بنجد فيها قبر كليب ـ بفتح الذال المعجمة بعدها نون وفى آخره باء موحدة . وقوله أى زير خبر مبتدأ خبر محذوف وهو أنا ، والزير ـ بكسر الزاى المعجمة ـ من يكثر زيارة النساء ، وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابنى معاوية ابن عمرو ، وموضعه النصب على الحال من أنا المحذوف . وكيف للتعجب مرفوع المحل على أنه خبر لقوله لقاء من ، أى هو لقاء من تحت القبور .

وقال فى التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء . وقال فى شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

[١١٥٩] **سَرَيْنَا إليهِمْ فى جُموعٍ كأنَّها جبالُ شَرُورَى لو تُعانُ فَتَنْهدا**

قال فلك فى تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائىّ كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو تعان ، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار . ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر ، لأن لو والفعل فى تأويل مصدر . هذا كلامه . ونص على أن لو فى قوله تعالى : ﴿ **لَوْ أنَّ لنا كَرَّة** ﴾ [لبقرة : ١٦٧] ، مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين : **أحدهما** أن التقدير لو ثبت أن ، **والآخر** أن تكون من باب التوكيد . **الرابع** : أن تكون مصدرية بمنزلة إن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يود ، نحو : ﴿ **ودُّوا لو تُدْهِنُ فيدهنون** ﴾ [القلم : ٩] ، ﴿ **يَوَدُّ أحدهُمْ لو يُعمَّر** ﴾ [البقرة : ٩٦] ، ومن وقوعها بدونهما قول قُتيلة :

(قوله لاستلزامه منع الجمع إلخ) أى والجمع ليس بممنوع بدليل : ﴿ **يود أحدهم لو يعمر ألف سنة** ﴾ [البقرة : ٩٦] . **(قوله وقال فى التسهيل إلخ)** لما ادعى الشارح أن المصنف قال هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ولم يكن فى عبارة المصنف السابقة التى حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وإن كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتى بعبارة التسهيل لصراحتها فى كونها مصدرية . **(قوله وتغنى عن التمنى)** أى عن فعله . **(قوله شرورى)** بفتح الشين المعجمة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنهدا من نهد إلى العدو أى نهض . **(قوله إنشائى)** صفة لازمة . **(قوله دون لفظه)** أى لفظ التمنى أى مادته وحروفه أى كل من ليت ولو فيه معنى التمنى دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمنى . **(قوله بل من باب العطف على المصدر)** أى مجرد العطف وإلا فالفاء الواقعة فى الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب . **(قوله فى تأويل مصدر)** والتقدير فى البيت وددنا إعانتها فنهودها أى نهوضها . **(قوله ونص على أن لو إلخ)** هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التى للتمنى مصدرية ووجه التقوية أن لو فى الآية للتمنى على ما ذكره سابقا بقوله ومنه : ﴿ **لو أن لنا كرّة** ﴾ [البقرة : ١٦٧] وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التى للتمنى مصدرية . **(قوله أن التقدير لو ثبت أن)** وحينئذ فلا جمع . **(قوله والآخر)** سيأتى رده . **(قوله بعد ود أو يود)** لو قال بعد دالّ مودة لكان أحسن كوددت وأحببت .

[١١٥٩] ذكر مستوفى فى شواهد إعراب الفعل . والشاهد فى فتنهدا حيث نصب بتقدير أن .

[١١٦٠] ما كانَ ضرَّكَ لو مننْتَ ورُبَّما مِنَّ الفتى وهْوَ المَغيظُ المُحنَقُ

وقول الأعشى :

[١١٦١] وَرُبَّما فاتَ قَوماً جُلُّ أمْرِهِمُ مِنَ التَّأَنِّي وكانَ الحزمُ لو عَجِلوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية . وممن ذكرها الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها أن . ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لو تُدْهن فيدهنوا ﴾ [القلم : ٩] بحذف النون ، فعطف يدهنوا

(قوله قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبى ﷺ حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبى ﷺ فلما سمعها النبى ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته ا هـ تصريح . وقال العينى أن البيت قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة ترثى بها أخاها النضر بن الحرث كان النبى ﷺ ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبى ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته ا هـ وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها إلخ . قال الشمنى : قال السهيلى والصحيح أنها بنت النضر ابن الحرث لا أخته ثم قال الشمنى : وأسلمت قتيلة يوم الفتح . (قوله ما كان إلخ) قال الشمنى : ما نافية أو استفهامية ا هـ قال فى التصريح : والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه . والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أى غاظه فهو توكيد للمغيظ ا هـ . قال الشنوانى : ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى ما كان منك ضرك على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلى على الاسم فى هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن ا هـ وعلى كون ما استفهامية فهى فى محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أى ضرر كان ضرك بقى أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر . (قوله من التأنى) من تعليلية لفات .

(قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون فى نحو : ﴿ يود أحدهم لو يعمر ﴾ أنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف . مغني . (قوله فعطف يدهنوا اخ) كذا فى المغنى قال الدمامينى

[١١٦٠] قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة من الكامل ترثى بها أخاها النضر بن الحرث ، كان النبى ﷺ ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر . ويقال لما سمعها النبى ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته . وما استفهامية ـ أى أى شيء ـ مبتدأ ، وكان ضرك خبره . والشاهد فى لو مننت ، فإن لو ههنا مصدرية ، وشرطها أن ترادف أن بمعنى أن تصلح فى موضعها أن المصدرية ، ولكن أكثر وقوعها بعد ودّ ، والذى وقع فى البيت قليل . والتقدير ما كان ضرك المن عليه . والواو فى وهو للحال . والمغيظ ـ بفتح الميم ـ من غاظه إذا أغضبه . والمحنق ـ بضم الميم وفتح النون ـ الذى يكمن فى قلبه الغيظ . فإن قلت : أين جواب لو ؟ قلت صدر الكلام أغنى عنه . والكاف والتاء خطابان للنبى ﷺ .

[١١٦١] البيت من البسيط ، وهو للأعشى فى مغنى اللبيب .

بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن . ويشكل عليهم دخولها على أن فى نحو : ﴿ وما عملت من سوءٍ تَوَدُّ لو أن بينها وبينه أمداً بعيدا ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه ، كما أجاب به المصنف فى : ﴿ لو أنَّ لنا كَرَّة ﴾ [البقرة : ١٦٧] ، على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثانى وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد ﴿ فجاجا سبلا ﴾ [الأنبياء : ٣١] ، ففيه نظر ، لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذّ كقراءة زيد بن على : ﴿ والذين مَن قبلهم ﴾ [الأنفال : ٥٢ وغيرها] ، بفتح الميم . **الخامس** : أن تكون شرطية وهى المرادة بهذا الفصل ، وهى على قسمين : امتناعية ، وهى للتعليق فى الماضى ، وبمعنى إن وهى للتعليق فى المستقبل ، فأشار إلى القسم الأول بقوله (**لَوْ حرْفُ شَرْطٍ فى مُضِىّ**) يعنى أن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك . ولم تكن للتعليق فى المضى بل للايجاب فتخرج عن معناها ، وأما جوابها

والذى يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمنى فقال لا نسلم أن إضمار أن بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل نحو :

* لولا توقع معترّ فأرضيه *

حتى لو كان العطف بها على اسم فى تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدمامينى يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ وقيل النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل فى النصب ثلاثة أوجه . (**قوله لما كان معناه إلخ**) أى فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما فى المغنى والشمنى لكن لا يعبر فى القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود إن مثلا فى اللفظ لكون الغالب وقوعها فى ذلك الموضع . أفاده شيخنا السيد . (**قوله دخولها على أن إلخ**) أى لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله .

(**قوله ففيه نظر**) هذا النظر لصاحب المغنى وقوله لأن توكيد المصدر عبارة المغنى الموصول وهى أحسن وقوله قبل مجيء صلته قال سم : انظر معناه فإن ما بعد أن إنما يصلح لها لا للو فأين صلة لو التى أكدت لو قبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل إن مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفى لابد له من صلة تذكر لفظا ولأن المعهود إعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر فى نحو : ﴿ أتاك أتاك اللاحقون ﴾ وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفطن . (**قوله للتعليق فى الماضى**)

فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعا . وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه ، نحو : ﴿ ولو شئنا لرفعناه بها ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ، ومنه : نعم المرء صهيب لو لم يَخَفْ اللهَ لم يعصه . فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا فى كل موضع وليس

أى لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط فى الماضى ففى الماضى ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو فى الحال وقد يشكل كونه فى الحال مع كون المعلق والمعلق عليه فى الماضى أى لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا ا هـ سم أى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا فى النفس بالشرط فالربط النفسانى ماض والتعليق اللفظى هو الواقع حالا فتدبر . **(قوله فى مضى)** متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف . **(قوله فيما مضى)** ظرف للفعلين كما عرف . **(قوله من تقدير حصول شرطها)** قال البعض : أى من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى ا هـ وفيه أن الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها . **(قوله ويلزم)** أى من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده . **(قوله إذ لو قدر حصوله)** قال البعض : الأولى بل الصواب إذ لو حصل ا هـ أى لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولأن حصوله هو الذى يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان إلخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق فى المضى بل للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق إلخ أى لأن الثابت الحاصل لا يعلق . **(قوله على كل تقدير)** أى سواء كان له سبب غير الشرط أو لا . **(قوله نعم الأكثر كونه ممتنعا)** أى لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد . **(قوله لزم امتناعه)** لأنه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه . **(قوله لكان النهار)** أى فى عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس إلى غروبها . **(قوله ومنه نعم المرء صهيب إلخ)** هو من كلام عمرو جعله من كلام النبى ﷺ وهم كما فى التصريح قال: وإنما الوارد أى عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم فى الحلية أن النبى ﷺ قال فى سالم مولى أبى حذيفة « **إنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه** » فلا دلالة للو فى هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابا : الإجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعنى بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لإثبات الجواب وأنه محقق ولابد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو فى مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال فى التصريح : وإنما لم تدل

كذلك ، ولهذا قال فى شرح الكافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ، فقيام زيد من قولك : لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوت لثبوت قيام عمرو ؛ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثانى غير واقعين انتهى . وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهى إنما تدل على الامتناع

لو على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفى هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ا هـ . **(قوله حرف امتناع لامتناع)** هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أى أن الجزاء منتف فى الخارج بسبب انتفاء الشرط فى الخارج قال السيرفى فى حاشيته على المطول فى لو أربع استعمالات : **أحدها** لا تقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو : زيد ولو كثر ماله بخيل . **ثانيها** أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الأول نحو : ﴿ **أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا** ﴾ [الرعد : ٣١] . **ثالثها** أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الأول لامتناع الثانى نحو : ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾ [الأنبياء : ٢٢] . **رابعها** أنها لبيان استمرار شىء بربطه بأبعد النقيضين كقوله : لو لم يخفه الله لم يعصه ا هـ بزيادة التمثيل للثانى والثالث . **(قوله فاسد)** أى إذا قطع النظر عن تأويله بما يأتى وقوله لاقتضائه أى بحسب الظاهر . **(قوله العبارة الجيدة إلخ)** قال الدمامينى : هى عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فإن عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضى أنها امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضى أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان فى عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان فى عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت فى عبارة المصنف فرضى والامتناع فيها حقيقى ا هـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع فى الماضى لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم إفادة العبارة الأولى كون الامتناع المدلول لها فى الماضى . نبه عليه فى المغنى . **(قوله وكونه مستلزما)** أى ومحكوم بكونه إلخ . **(قوله حرف لما كان سيقع)** وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أى لما كان فى الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإتيان بكان للاحتراز عن إذا وإن فإنهما لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فإنها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أى لم يقع فى هذه الحالة كما لم يقع فى الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا فى الدمامينى ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمنى عن البدر ابن مالك وإن أوهم صنيع الشارح خلافه وفى الهمع عن أبى حيان أن سيبويه نظر إلى المنطوق وغيره إلى المفهوم ونظر الشمنى فى الاحتراز عن إذا ولما بأن

الناشىء عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى : أى أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره . وأشار إلى القسم الثانى بقوله (وَيقِلُّ * إيلاؤُه مُستقبَلاً لَكِن قُبِلْ) أى يقل إيلاء لو فعلا مستقبلا المعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن ورد السماع به فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إن كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم . من ذلك قوله :

[١١٦٢] وَلَوْ تَلتقى أصداؤُنا بعْدَ موتِنا ... ومِن دُونِ رَمْسَيْنا من الأرضِ سَبْسَبُ
لظَلَّ صدى صوتى وإنْ كُنتُ رِمَّةً ... لِصوتِ صَدى لَيْلَى يَهِشُّ ويَطرَبُ

قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها . قال الشارح على التوضيح : واللام فى قوله لوقوع غيره للتوقيت أى عند وقوع غيره مثلها فى قوله تعالى : ﴿ لا يجليها لوقتها إلا هو ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهاننى زيد لأكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للإكرام ومثله فى المغنى .

(قوله وهى إنما تدل إلخ) أى لقوله لوقوع غيره . (قوله على أنه) أى الامتناع الناشىء عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعا فى كل موضع فلا فساد . (قوله وأشار إلى القسم الثانى) وهو كونها بمعنى إن بقوله ويقل إيلاؤها إلخ . والحاصل أن لو إن كانت امتناعية وليها الماضى لفظا ومعنى نحو : لو جاء زيد أمس لأكرمته أو معنى فقط كما سيأتى فى قوله : وإن مضارع تلاها إلخ نحو : لو يجىء زيد أمس لأكرمته وإن كانت بمعنى إن وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو :

* ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا *

البيت أو معنى فقط نحو : ﴿ وليخش الذين لو تركوا ﴾ [النساء : ٩] الآية . (قوله ويقل إيلاؤها مستقبلا) أى يقل أن تستعمل بمعنى إن فيليها المستقبل فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى إن كما هو فرض الكلام كان إيلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتأمل . (قوله وما كان من حقها أن يليها) أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى إن فيليها فلا يقال إذا كانت بمعنى إن فمن حقها أن يليها . (قوله ولو تلتقى أصداؤنا إلخ) الأصداء جمع صدى كفتى وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها . والرمس القبر وترابه . والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة . والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والأصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتى ويهش بفتح الهاء وكسرها وقال فى المصباح هش الرجل هشاشة من بابى تعب وضرب تبسم وارتاح اهـ والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الأول .

[١١٦٢] قالهما قيس بن الملوح المجنون ، من الطويل . والشاهد فى أن لو ههنا للتعليق فى المستقبل ، ولهذا رادفت أن . والأصداء : جمع صدى . وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال ونحوها . والواو فى ومن للحال . والرمس تراب القبر . وسبسب ـ مفازة ـ مرفوع بالابتدا ، وخبره من دون ، ولظل جواب لو . وصدى صوتى اسمه ، ويهش خبره : أى يرتاح ، ويطرب من الطرب عطف عليه ، وجواب إن محذوف دل عليه جواب لو . والرمة ـ بكسر الراء وتشديد الميم ـ: العظام البالية .

وقوله :

[١١٦٣] لاَ يُلْفِكَ الراجُوكَ إلاَّ مُظهِراً   خُلُقَ الكِرامِ ولَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

وإذا وليها حينئذ ماض أوّل بالمستقبل ، نحو : ﴿ ولْيخش الذين لو تركوا ﴾ [النساء : ٩] ، الآية . وقوله :

[١١٦٤] وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ   عَلَيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وصَفائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال ، كما أن إن الشرطية كذلك . وأنكر ابن الحاج فى نقده على المقرّب مجىء لو للتعليق فى المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو : ﴿ ولْيَخْشَ الذين لو تركوا ﴾ [النساء : ٩] ، الآية . وقوله :

* ولَوْ أنَّ ليلى الأخيلية سلَّمت *

(قوله لو تركوا) أى شارفوا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات اﻫ مغني . وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضى بمستقبل فلا حاجة إلى تأويل الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن مضمون الجواب وهو الخوف إنما يقع منهم قبل الترك بالفعل إذ هم بعده أموات فاعرفه . ثم رأيت الدمامينى والشمنى نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازانى مقتصرين عليه فلله الحمد . **(قوله ولو أن ليلى الأخيلية إلخ)** بعده :

لسلمت تسليم البشاشة أو زقى   إليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة . والصفائح الحجارة العراض التى تكون على القبور . وزقى بالزاى والقاف صاح ، وتقدم معنى الصدى قال زكريا : وأو بمعنى إلى أن أو عاطفة اﻫ وفى الاحتمال الأول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو . قال السندوبى : ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرّا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت : حاش لله إنه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى إلخ فقالت له تأذننى فى أن أسلم عليه فقال : نعم فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام . وحليف الوجد والهيام ففرّ الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار فى عجيب قدرته

[١١٦٣] هو من الكامل : أى لا يجدك الذين يرجون إحسانك إلا مظهرا خلق الكرام ولو كنت فقيرا . والشاهد فى ولو تكون ، فإن لو حرف شرط فى المستقبل مع أنه لم يجزم لأن لو بمعنى إن لا يجزم ، ولكن إذا دخل على الماضى يصرفه إلى المستقبل ، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى .

[١١٦٤] بعده :

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشاشةِ أوْ زَقَى   إليْها صَدًى مِنْ جانِبِ القَبْرِ صائِحُ

قالهما توبة بن الحمير من الطويل . والشاهد فيه على وقوع لو للتعليق فى المستقبل إلا أنها لا تجزم . واحتجت به جماعة على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة حمله على المضى . وسلمت خبر أن . والواو فى ودونى للحال . والجندل الحجارة . والصفائح : الحجارة العراض تكون على القبور . ولسلمت جواب لو . قوله أو زقى بمعنى إلى : أى لرديت السلام إلى أن زقى إليها صدى : من زقى الصدا يزقو إذا صاح ، بالزاى المعجمة . والصدى الذى يجيبك مثل صوتك فى الجبال والكهوف وغيرهما . وصائح ـ بالرفع ـ: صفة صدى .

وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضى . وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتج بها . فمما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن قوله تعالى : ﴿ وما أنت بِمؤمنٍ لنا ولو كُنّا صادقين ﴾ [يوسف : ١٧] ، ﴿ لِيظهرَه على الدين كله ولو كره المشركون ﴾ [التوبة : ٣٣] ، ﴿ قُل لا يَستوى الخبيثُ والطيِّبُ ولو أعجبَك كَثرةُ الخبيثِ ﴾ [المائدة : ١٠٠] ، ﴿ ولو أعجبتكم ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، ﴿ ولو أعجبَكم ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، ﴿ ولو أعجبَك حُسنهنَّ ﴾ [الأحزاب : ٥٢] . ونحو : أعطو السائل ولو جاء على فرس . وقوله :

[١١٦٥] قومٌ إذا حارَبُوا شدُّوا مآزِرَهُم ... دُونَ النِّساءِ ولَو باتَتْ بأَطْهارِ

(وَهْىَ فى الاختِصَاص بالفعلِ كإنْ) أى لو مثل إن الشرطية فى أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه :

ا هـ . **(قوله لصحة حمله على المضىّ)** إذ يمكن فى الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك ا هـ زكريا . قال البعض : وانظر كيف الحمل على المضى فى البيت السابق وهو : ولو أن ليلى إلخ ا هـ وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضى لا يمكن فى مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له إنما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرّح فيه بخصوصه بالحمل على المضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال : البيتين فتكون لو فيهما للتعليق على المضى على هذا فتأمله . **(قوله وما أنت بمؤمن لنا إلخ)** وإنما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم نصدق ا هـ شمنى وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد : نعم العبد صهيب أى لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك . **(قوله ولو كره المشركون)** ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالإظهار مستقبل فكذا الكراهة لأنها توجد عنده . **(قوله ولو أعجبك)** أى ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لا يستوى وكذا يقال فى ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهنّ وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفى ما فيه . **(قوله شدوا مآزرهم)** المآزر جمع مئزر وهو الإزار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع . شمنى . وقوله ولو باتت بأطهار أى ولو تبيت لأنه فى حيز إذا التى للاستقبال . **(قوله وهى)** أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى إن وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء فى بالفعل داخلة على المقصور عليه .

(قوله لا يليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به إلى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص

[١١٦٥] البيت من البسيط ، وهو للأخطل فى ديوانه .

لو غيرك قالها يا أبا عبيدة . وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر إلا فى ضرورة كقوله :

[١١٦٦] أَخِلاَّىَ لَوْ غَيْرُ الحِمامِ أصابَكُمْ عَتَبْتُ ولكِن ما عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم : لو ذات سوار لطمتنى . والظاهر أنَّ ذلك لا يختص بالضرُورة والنادر ، بل يكون فى فصيح الكلام كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أنتم تملكون خزائن رحمة رَبِّى ﴾ [الإسراء : ١٠٠] ، حذف الفعل فانفصل الضمير . وأما قوله :

[١١٦٧] لَوْ بِغيرِ الماءِ حَلْقِى شرِقٌ كنتُ كالغصَّانِ بالماء اعْتصارِى

بالفعل أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظا أو تقديرا ومن الثانى : « التمس ولو خاتما من حديد » أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد كما فى المغنى وقوله مضمر أى محذوف . **(قوله لو غيرك قالها)** الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه فى أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة : أفرارا من قدر الله تعالى ؟ فقال له عمر رضى الله تعالى عنه : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله وجواب لو محذوف أى لعددتها ولا مجال للتمنى هنا . دمامينى . **(قوله أخلاى)** بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة . قال التبريزى : وأجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة والأصل أخلائى فحذفت ياء الإضافة لدلالة الكسرة عليها . والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب . **(قوله كقول حاتم)** أى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له فى ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى وذات السوار الحرة لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علىّ ذلك . تصريح . **(قوله حذف الفعل إلخ)** قيل الأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وقيل الأصل لو كنتم تملكون ورد بأن المعهود فى حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فأجيب بأن المراد أن الأصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لأن الحذف والتوكيد متنافيان كذا فى المغنى وزيف

[١١٦٦] قاله الغمطش الضبى من قصيدة من الطويل : أى يا أخلاى : جمع خليل . والشاهد فى لو غير الحمام : حيث ولى لو غير الفعل للضرورة . والحمام – بكسر الحاء وتخفيف الميم –: الموت . وعتبت جواب لو . ومعتب مصدر ميمى بمعنى العتاب مبتدأ . وما على الدهر خبره .

[١١٦٧] قاله عدى بن زيد التيمى ، من قصيدة من الوافر . والشاهد فى لو بغير الماء ، وذلك لأن شرطها أن تكون مختصة بالفعل وليس ههنا كذلك . واختلف فى تخريجه فقيل تقديره لو شرق بغير الماء حلقى هو شرق . فقوله هو شرق جملة مفسرة للفعل المضمر . وقال ابن الناظم : كان الشانية مضمرة فيه . والجملة المذكورة بعد لو خبر لها تقديره لو كان الشان بغير الماء حلقى شرق . فقوله حلقى شرق فى موضع النصب على أنها خبر كان . وقيل هو محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . قوله كنت جواب لو . وكالغصان خبر كان . واعتصارى كلام إضافى مبتدأ ، وبالماء خبره أى نجاتى وملجئى . قال أبو عبيد : الاعتصار الملجأ . والمعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء ، فإذا غصصت بالماء فبما أسيغهُ .

فقيل على ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . وقال ابن خروف : هو على إضمار كان الشانية : وقال الفارسى : هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو شرق ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ، ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال : **(لكنَّ لو أنَّ بها قَدْ تقترنْ)** أى تخص لو بمباشرة أن نحو : ﴿ **ولو أنهم آمنوا** ﴾ [البقرة : ١٠٣] ﴿ **ولو أنهم صَبروا** ﴾ [الحجرات : ٥] ، ﴿ **ولو أنّا كتبنا عليهم** ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ **ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به** ﴾ [النساء : ٦٦] . وقوله :

*** وَلَوْ أنَّ ما أسعى لِأدنَى مَعيشةٍ ***

وهو كثير . وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه . وقيل الخبر محذوف : فقيل يقدر مقدما أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد : ﴿ **وآية لهم أنّا حملنا** ﴾ [يسٓ : ٤١] ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما ، كقوله :

عِنْدِى اصطبارٌ وأمَّا أننى جَزِعٌ   يومَ النَّوى فلِوجْدٍ كادَ يَبْرِينى

الدماميني التنظير بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد .

(قوله وأما قوله إلخ) وارد على المتن . **(قوله لو بغير الماء إلخ)** المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء فإن غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصارى نجاتى اهـ زكريا . وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذى غص أى شرق والمراد بغير الماء . **(قوله على إضمار كان الشانية)** أى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية . **(قوله فحذف الفعل أولا)** أى من التركيب الأول والمبتدأ آخرا أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدإ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به فى قوله تعالى : ﴿ **أدعوتموهم أم أنتم صامتون** ﴾ أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معا فى قوله :

إن يكنْ طبعكَ الدلالَ فلوْ فى   سالـفِ الدهــرِ والسنينَ الخوالى

التقدير عند الأخفش : فلو وجد فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا . **(قوله ولو أن ما أسعى)** أى ولو أن سعيى فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله . **(قوله وموضعها)** أى مع صلتها . **(قوله فقيل يقدر مقدما)** أى على المبتدأ لا على لو . **(قوله على حد وآية لهم أنا حملنا)** أى على طريقته فى تقديم الخبر على المبتدأ الذى هو أن وصلتها . **(قوله وذلك)** أى تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لأن لعل إلخ أى لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما . هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ، فلا تشتبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل : أى ولو إيمانهم ثابت . وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى : فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع فى ما وصلتها فى لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ، ومن ثم قال الزمخشرى : يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف . ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى : ﴿ **ولو أنَّ ما فى الأرضِ من شجرةٍ أقلام** ﴾ [لقمان : ٢٧] ، وقالوا إنما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية . وفى قوله :

[١١٦٨] **ما أطيَبَ العَيْشَ لوْ أنَّ الفتَى حجرٌ ... تَنْبُو الحوادثُ عَنه وهْوَ مَلمومُ**

وقوله :

[١١٦٩] **ولَو أنهَا عُصفورةٌ لحَسِبْتُها ... مُسَوَّمَةٌ تدعُو عُبَيداً وأَزْغَما**

أيضا إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لأن الإخبار عن أن وصلتها لكونهما فى تأويل مصدر مبتدأ يميزها عن التى هى لغة فى لعل إذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر .

(قوله فاعل ثبت مقدرا) والدال عليه أن فإنها تعطى معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع إبعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسرا بفعل بعده إلا كان نحو : « **التمس ولو خاتما من حديد** » أى ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد أن نحو : إن تقم أقم وإلا فلا . **(قوله كما قال الجميع فى ما وصلتها إلخ)** قد يفرق بأن الموصول الحرفى أحوج إلى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الأحوجية فتأمل . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا . **(قوله أن يكون خبر أن)** أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية . **(قوله إنما ذلك)** أى وجوب كون خبر أن فعلا فى الخبر المشتق أى إذا أريد الإتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فما زعمه الزمخشرى لا يسلم على إطلاقه . **(قوله تنبو الحوادث عنه)** أى تبعد مصائب الدهر عنه . **(قوله ولو أنها إلخ)** الضمير فى أنها يرجع إلى الأسودة التى ترى من بعيد . ومسومة أى خيلا

[١١٦٨] البيت من البسيط وهو لابن مقبل .

[١١٦٩] قاله العوام بن شوذب من الطويل . والشاهد فى عصفورة حيث وقع اسما لأن الواقعة بعد لو ، وهو اسم جامد ، والضمير فى أنها يرجع إلى الأسودة التى ترى من بعيد ، ومسومة أى خيلا معلمة نصب على أنه مفعول ثان لحسبتها . وعبيدا ـ بضم العين ـ بطن من الأوس . وازنم بطن من بنى يربوع ، وإليهم تنسب الإبل الأزنمية .

وردّ المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقاً كقوله :

[١١٧٠] لَوْ أنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الفلاَحِ أدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ

وقوله :

[١١٧١] ولو أنَّ ما أبقيْتِ مِنِّى مُعلَّقٌ بِعودِ ثُمامٍ ما تأوَّدَ عُودُها

وقوله :

[١١٧٢] وَلو أنَّ حيًّا فائِتُ الموتِ فَاتَهُ أخُو الحربِ فوْقَ القارحِ العَدْوانِ

معلمة . وعبيدا بضم العين بطن من الأوس . وأزنم بطن من بنى يربوع ا هـ عينى . وقال الشمنى : مسومة أى فرسا مسومة وعبيدا بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما شخصين ا هـ والتاء فى لحسبتها تاء مخاطبة يهجوه الشاعر كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وإن مشى الدمامينى على خلافه . **(قوله ورد المصنف إلخ)** قال فى المغنى : وقد وجدت آية فى التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبهوا لها وهى قوله تعالى : **﴿ ودوا لو أنهم بادون فى الأعراب ﴾** [الأحزاب : ٢٠] ورده الدمامينى بأن لو فى هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمنى صرح بذلك الرضى والكلام فى لو الشرطية .

(قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة وغيره الشاعر لبيد إلى هذا للقافية . عينى . **(قوله ولو أن ما أبقيت)** بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف . وتأود تعوج ولعل الضمير فى قوله عودها يرجع إلى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية . **(قوله فائت الموت)** قال البعض من إضافة الوصف لفاعله أى فائته الموت ا هـ وفيه نظر أما أولا فلأن الوصف المتعدى لا يضاف إلى فاعله على ما تقدم فى باب الإضافة وأما ثانيا فلأن المناسب لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من إضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أى ملازمها فوق

[١١٧٠] قاله لبيد العامرى . والشاهد فى مدرك الفلاح حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم . والفلاح النجاة وأدركه جواب لو . وأراد بملاعب الرماح أبا براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة ، وغيره لبيد إلى هذه القافية .

(١١٧١) قاله أبو العوام بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وهو الأصح مما قيل أنه للحسين بن مطير أو لكثير عزة من قصيدة من الطويل . والشاهد فى وقوع خبر إن بعد لو اسما ، وبه ردّ ابن الناظم على الزمخشرى بقوله : وزعم الزمخشرى أن خبر إن بعد لو لا يكون إلا فعلا وهو باطل بهذا وبقوله تعالى : **﴿ ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام ﴾** . قلت : زعمه ليس على الاطلاق ، بل معناه أن الأصل أن يكون خبر إن بعد لو فعلا فإذا تعذر يكون اسما كما فى الآية . والثمام ـ بضم الثاء المثلثة وتخفيف الميم ـ: نبت ضعيف له خوص ربما حشى به . قوله ما تأود أى ما تعوج .

[١١٧٢] قاله صخر بن عمرو من قصيدة من الطويل . والشاهد فيه وقوع خبر إن بعد لو اسما وهو قوله فائت الموت ، وفاته أخو الحرب جواب لو . والفرس القارح : الذى عمره خمس سنين . والعدوان شديد العدو والجرى . وأراد بأخو الحرب صاحب الحرب ، ويذكر الأخ فى أمر يكون صاحبه لا يفارقه ولا يزال مباشره كأنهما أخوان لا يتفارقان .

(وإنْ مُضارعٌ تلاهَا صُرِفَا * إلى المُضيِّ نحوُ لو يَفِي كَفَى) أى لو وفى كفى. ومنه قوله:

[١١٧٣] لَوْ يَسْمعونَ كما سَمِعتُ حديثَها خرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسُجـودَا

وهذا فى الامتناعية. وأما التى بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضى إلى المستقبل، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى.

(تنبيهان): **الأول**: لغلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله:

* ولَوْ يَشأْ طارَ بهَا ذُو مَيعَةٍ *

وقوله:

[١١٧٤] تامَتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ إحدى نِسَاءِ بَنِى ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

وخرّج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبى عمرو: ﴿ ينصرْكم ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و ﴿ يشعرْكم ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و ﴿ يأمرْكم ﴾ [البقرة: ٦٧]، والأول على لغة من يقول شايشا بالألف، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم. **الثانى**: جواب لو إما ماض معنى نحو: لو لم يخف الله لم يعصه. أو وضعا

القارح الفرس القارح الذى عمره خمس سنين. والعدوان بفتحات شديد العدو. **(قوله كقوله ولو يشأ إلخ)** تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذى بعده. **(قوله وخرج)** أى البيت الثانى وقوله سكنت أى أبدلت بالسكون. **(قوله إما ماض معنى)**هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لأن اللام لا تدخل على ناف إلا ما كان فى التصريح. **(قوله أو وضعا)** لو قال لفظا لكان أنسب.

(قوله فاقترانه باللام إلخ) قال عبد اللطيف فى باب اللامات: هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أى وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لجعلناه حطاما لأن فى تأخير جعله حطاما تشديدا للعقوبة أى إذا استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما كما قال تعالى: ﴿ **حتى إذا أخذت الأرض**

[١١٧٣] قاله كثير عزة من الكامل. وذكر ابن عقيل آخر:

رُهْبَـانُ مَدْيَـنَ وَالَّذِيـنَ عَهِدْتُهُـمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُـودَا

والشاهد فى وقوع المضارع بعد لو، ولكن معناه مصروف إلى المضى. والكاف للتشبيه وما مصدرية. وخروا جواب لو من الخرور وهو السقوط. وكان القياس أن يقول خروا لها لأن الضمير فى حديثها لعزة ولكنه صرح استلذاذا وإقامة للوزن. والركع جمع راكع، والسجود جمع ساجد. والرهبان جمع راهب. ومدين بلدة مشهورة بساحل بحر الطور.

[١١٧٤] البيت من البسيط، وهو للقيط بن زرارة فى لسان العرب.

وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو : ﴿ **لَوْ نشاء لجعلناه حُطاماً** ﴾ [الواقعة : ٦٥] ، أكثر من تركها نحو : ﴿ **لو نشاء جعلناه أُجاجاً** ﴾ [الواقعة : ٧٠] ، وإما منفى بما فالأمر بالعكس نحو : ﴿ **ولو شاء ربك ما فعلوه** ﴾ [الأنعام : ١١٢] ، ونحو قوله :

[١١٧٥] **ولَوْ نُعْطَى الْخِيارَ لَمَا افْتَرقْنا وَلكنْ لاَ خِيارَ معَ الليـالى**

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى : « **لو كان لى مثل أُحُد ذهبا ما يسرنى أن لا يمر علىّ ثلاث وعند منه شىء** » فهو على حذف كان : أى ما كان يسرنى . قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو : ﴿ **ولو أنهم آمنوا واتَّقوا لمثوبةٌ من عند الله خير** ﴾ [البقرة : ١٠٣] ، وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ، ولو فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها .

زخرفها ﴾ [يونس : ٢٤] الآية وحذفت فى جعلناه أجاجا إشارة إلى عدم تراخى الجعل أجاجا . أفاده فى التصريح قال السيوطى : وقد يقترن جوابها بإذن وندر كونه تعجبا أو مصدرا برب أو الفاء اهـ وقال فى المغنى : وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب . (**قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام إلخ**) وارد على قوله جواب لو إما ماض معنى أو وضعا ولأنه فى هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى . (**قوله لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى إلخ**) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شىء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفى فى أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شىء وهو المراد اهـ ففيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تفيده لو من النفى أى نفى الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه متين . (**قوله بجملة اسمية**) أى مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله :

*** لو كان قتل يا سلام فراحة ***

أى يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته فى المغنى قال الدمامينى : لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا أى لثبت ويدل عليه بقية البيت :

*** لكن فررت مخافـة أن أوسرا ***

إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضى إلى المعرة والذل ففر . (**قوله لمثوبة من عند الله خير**) أى مما شروا به أنفسهم . (**قوله وقيل الجملة مستأنفة**) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب

[١١٧٥] من الوافر ، لم يعلم قائله . والاستشهاد فيه فى قوله لما افترقنا ، حيث اقترن جواب لو بكلمة ما . قوله ولو نعطى على صيغة المجهول . وقوله الخيار مفعول ثان .

[أمَّا ولَوْلاَ ولَوْ مَا]

(أمَّا كَمهْمَا يَكُ مِن شيءٍ) أى أما ـ بالفتح والتشديد ـ حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد : أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو : ﴿ **فأمَّا الذين آمنوا**

لقسم مقدر أى والله لمثوبة . **(قوله للتمنى)** أى على سبيل الحكاية أى أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى . أفاده الدمامينى ، هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى ﴿ **لمثوبة من عند الله خير** ﴾ شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لأثيبوا .

[أما ولـولا ولو مـا]

(قوله كمهما يك من شىء) مهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أى موجوداً ومن شىء بيان لمهما . فإن قلت : أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالمبين فى العموم والإبهام . قلت : دفع توهم إرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشىء فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدأ . **(قوله حرف بسيط)** فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسيرية نظر لأن التشبيه الذى فى المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادة أنه واقع ولابد بتعليقه على محققه وهذا حاصل مع مهما يكن من شىء كما لا يخفى . **(قوله فيه معنى الشرط)** قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علما فعالم فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد . وأجيب بأنه قد يجىء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله :

* مــن كان ذا بتّ فهذا بتـــى *

لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بت فإنى لا أخونه لأن لى بتا وكذا قولهم أما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى . وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدمامينى وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب .

فيعلمون أنه الحقُّ من ربهم ، وأما الذين كفروا فيقولون ﴾ [البقرة : ٢٦] الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله (وَفا * لِتِلْوِ تِلْوِها وُجوباً أُلِفَا) فاء مبتدأ خبره ألف ، ولتلو متعلق بألف . ومعنى تلو تال . ووجوبا حال من الضمير فى ألف . وأشار بقوله : (وحَذْفُ ذِى ٱلْفَاقَلَّ فى نثرٍ إذا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعها قد نُبِذَا) ـ أى طرح ـ إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو :

(قوله فبدليل إلخ) قال فى المغنى : وجه الدلالة أن الفاء فى نحو الآية التى ذكرناها وهى ﴿ فأما الذين آمنوا فيعلمون ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اهـ بتصرف . قال الشمنى : وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت . وكم زائد يلزم كالباء فى أفعل به فى التعجب اهـ ولك دفعه بأن اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة ولزوم الباء فى أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قلت مهما التى أما فى تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقا . قلت : قال الرضى إنما وجبت الفاء فى جواب أما ولم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء اهـ وقال بعضهم : لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى فى المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن إن للشك وهو لا يناسب الشرط لأن وجود شىء ما محقق وأيا تستدعى زيادة المقدر للزومها الإضافة كأن يقال أى شىء يكن إلخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان فى متى والمكان فى أين والعاقل فى من وغير العاقل فى ما وليس المراد الخصوص لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال فى التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم : إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اهـ فتفطن . (قوله وفالتلو إلخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شىء واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لأن أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شىء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جىء بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لاصلاح اللفظ إذ يستكره تلو الفاء الأداة أو لأنها أشبهت العاطفة وليس فى الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو : أما قائم فزيد كذا فى الفارضى . قال السندوبى : فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لأنه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فإنه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشىء آخر فإنه لا يحذف شىء من كلامهم وجوبا إلا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء فى غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه فى غير هذا الموضع اهـ وقوله تقديم ما يمتنع إلخ أى نحو : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾ [الضحى : ٩] . (قوله ووجوبا حال) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو

﴿ **فأمَّا الذين اسْودَّت وُجوهُهمْ أكَفرْتم** ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، أى فيقال لهم أكفرتم . ولا تحذف فى غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

[١١٧٦] **فأمَّا القتالُ لاَ. قِتالَ لَدَيْكُمُ ولَكِنَّ سَيْرًا فى عِراضِ المَواكبِ**

على تأويله بواجبا . (**قوله فيجب حذفها معه**) صريح فى أنه لا يجوز إبقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد فى مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جوابا بتقدير أقول لكنى كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوى يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول فى همع الهوامع للسيوطى ونصه : ويجوز حذفها أى الفاء فى سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى : ﴿ **فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم** ﴾ [آل عمران : ١٠٦] الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا . هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف فى غير الضرورة أصلا وأن الجواب فى الآية ﴿ **فذوقوا العذاب** ﴾ والأصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أى أما والفاء اعتراض اهـ .

(**قوله فأما القتال إلخ**) قال البعض : لا يصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولعدم صحة الاخبار حينئذ اهـ وتعليلاه باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهى الرابط فافهم وقوله سيرا منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أى ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أى تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أى ولكنكم كذا فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وقوله فى عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار . والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الإبل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين فى عراض مكسورة كما فى القاموس . (**قوله أو ندور**) كما فى قوله ﷺ : « **أما موسى كأنى أنظر إليه إذ ينحدر فى الوادى** » وقول عائشة رضى الله تعالى عنها : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما قوله ﷺ : « **أما بعد ما بال رجال يشترطون** » فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فأقول ما بال رجال كذا فى بعض النسخ وقد يقال ما جوزه فى الحديث الثانى يجوز فى الأول وقول عائشة

[١١٧٦] ذكر مستوفى فى شواهد الابتداء . والشاهد فيه ههنا فى حذف الفاء من الجملة الواقعة جوابا لأمَّا وهو قوله لا قتال لديكم ، وكان القياس أن يقال فلا قتال .

أو ندور نحو ما خرّج البخارى من قوله ﷺ : « **أما بعد ما بال رجال** » ، وقول عائشة : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومنه : ﴿ **أَمَّا السفينةُ فكانت لمساكينَ يعملونَ فى البحرِ** ﴾ [الكهف : ٦٩] ، ﴿ **وأما الغلامُ** ﴾ [الكهف : ٨٠] ، ﴿ **وأما الجدار** ﴾ [الكهف : ٨٢] الآيات . وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم : فالأول نحو : ﴿ **يأيُّها الناسُ قد جاءكم برهانٌ مِن ربكم وأنزلنا إليكُم نوراً مبينا** ﴾ [النساء : ١٧٤] ، ﴿ **فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فَسَيُدْخِلهم فى رحمةٍ منه وفضل** ﴾ [النساء : ١٧٥] ، أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا . والثانى نحو : ﴿ **هُو الذى أنزل عليك الكتابَ منه آياتٌ محكماتٌ هُنَّ أُمُّ الكتاب وأُخرُ مُتشابهاتٌ ، فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابْتغاء الفتنةِ وابتغاء تأويله** ﴾ [آل عمران : ٧]، أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ **والراسخون فى العلمِ يقولون آمنا به كلٌ مِن عندِ ربنا** ﴾ [آل عمران : ٧] ، أى كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل : ﴿ **وأما الراسخونَ فى العلمِ فيقولون** ﴾

وفى بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخارى من قوله ﷺ : «**أما موسى**» إلى آخر ما تقدم وفى بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخارى من قوله ﷺ : «**أما بعد ما بال رجال**» وقول عائشة : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل إلخ وفى بعض النسخ غير ذلك.

(قوله كما تقدم فى آية البقرة) هى ﴿ **فأما الذين آمنوا فيعلمون** ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ ثم إما أن يقدر فيها مجمل أى فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولا كل منها عن الآخر وإن لم يكن ثم إجمال . **(قوله وقد يترك تكرارها)** أى فى مقام التفصيل . **(قوله ويدل على ذلك)** أى القسم المحذوف ما ذكر فى موضعه وهو والراسخون إلخ . **(قوله فكأنه قيل إلخ)** يرد عليه أن هذا يقتضى أن قوله : والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله : والراسخون إلخ كما هو مدعاة أو لا فتأمل . **(قوله وعلى هذا)** أى كون قوله : ﴿ **والراسخون فى العلم** ﴾ إلخ فى موضع القسم الثانى قائمًا مقامه فالوقف على إلا الله لأن الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون فى العلم إلخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود أن تأويله إلا عند الله بإن النافية وقراءة أبىّ وابن عباس فى رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الإسلام مطلقا فى هذا الحكم إلا أن يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم . قال الشمنى : قال السعد والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله إلا الله وإن أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف ا هـ .

[آل عمران : ٧] ، وعلى هذا فالوقف على إلا الله ، وهذا المعنى هو المشار إليه فى آية البقرة السابقة فتأملها . وقد تأتى لغير تفصيل نحو : أما زيد فمنطلق ، وأما التوكيد فقلّ من ذكره . وقد أحكم الزمخشرى شرحه ، فإنه قال : فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيد فذاهب . ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدل بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط.. انتهى .

. **(تنبيهات)**: **الأول** : ما ذكره من قوله : أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها ، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط . **الثانى** :

(قوله وهذا المعنى) أى كون الذين فى قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار إليه فى آية البقرة يعنى ﴿ **فأما الذين آمنوا فيعلمون** ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ وعبر بالإشارة لعدم صراحة آية البقرة فى المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين فى خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما فى كلام شيخنا من المؤاخذة ثم هذا يقتضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه فى اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها . **(قوله وقد تأتى لغير تفصيل)** أى لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر فى نحو : أما زيد فقائم فقد تكلف . **(قوله شرحه)** أى بيانه . **(قوله فضل توكيد)** أى توكيدا فاضلا . **(قوله وأنه بصدد الذهاب إلخ)** هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب . **(قوله عزيمة)** أى لابدّ منه . **(قوله قلت أما زيد فذاهب)** وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شىء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شىء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا فى بعد التى فى الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث .

(قوله فى تفسيره) أى تبيين حاصل معناه لما يأتى فى الشرح . **(قوله مدل)** أى مفصح . **(قوله وهى قائمة مقامهما)** قد يقال إن أما لم تقم إلا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه فى تفسير أما زايد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت فى كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هى لتفصيل ما فى نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقى والتزموا حذف الفعل بعدها للجرى على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبرا والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو

يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ، فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره . **الثالث** : لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : أما اليوم رحمك الله فالأمر كذلك . **الرابع** : يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة : **أحدها** المبتدأ كالآيات السابقة . **ثانيها** الخبر نحو أما فى الدار فزيد . **ثالثها** جملة الشرط نحو : ﴿ **فأما إنْ كان**

الفاء أما وللتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما فى الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع إلا مرفوعا على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك فى مواضع إيذانا من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التى ذلك النوع عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو : ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر** ﴾ وأما إكرام الأمير فاكرم زيدا اهـ مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبنى على أن التفصيل لازم لأما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت .

(**قوله لتضمنها معنى الشرط**) الإضافة للبيان إن أريد بالشرط التعليق وحقيقية إن أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد يبحث فى العلة بأنها إنما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل.

(**قوله من اسم واحد**) أى أو ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدمامينى : وإذا امتنع بالفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ **فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربى أكرمن** ﴾ [الفجر : ١٥] أن الظرف متعلق بيقول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فتأمله اهـ واختار فى موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أى شأن الإنسان لأن نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز إعمالها فى الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول. قال تعالى : ﴿ **وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب** ﴾ [صٓ :٢١] ﴿ **وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه** ﴾ [الذاريات : ٢٤] يعنى والشىء وما يتعلق به فى حكم الشىء الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بأنه يقول إذ الذى يقول نفس الإنسان فالأولى جعل الظرف حالا من الإنسان بناء على مجىء الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير إن .

(**قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة**) هذا مفهوم من التنبيه الثانى وإنما أعاده لأجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط . (**قوله بشرط أن يتقدم الجملة إلخ**) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر فى الفعلية سم وقد يجاب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب . (**قوله فروح إلخ**) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام : وإنما ارتكب ذلك لوجهين : **أحدهما** أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما . **الثانى** أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها اهـ وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معا وأبو علىّ فى أحد قوليه أن الفاء جواب إن وجواب أما محذوف وقوله

مِن المقرّبين * **فرَوْح وريحان** ﴾ [الواقعة : ٨٩] الآيات **رابعها** اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو : ﴿ **فأما اليتيمَ فلا تقهرْ** ﴾ الآيات . **خامسها** اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : أما زيدا فاضربه ، وقراءة بعضهم : ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾ [فصلت : ١٧] بالنصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ، لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلى الفعل . **سادسها** ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، أو للفعل المحذوف ، نحو : أما اليوم فإنى ذاهب ، وأما فى الدار فإن زيدا جالس ، ولا يكون العامل ما بعد إن لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور ، وخالفهم المبرد

الثانى كالأول أفاده الشمنى . قال الدمامينى : ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب إن وإن وجوابها جواب أما والفاء داخلة على إن تقديرا والأصل مهما يكن من شىء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شىء وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فاآن الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إن فحذفت الثانية لأنها التى أوجبت الثقل ولأن الحذف بالثوانى أليق. **(قوله اسم منصوب إلخ)** قال الرضى : ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وإنما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه فى غير أما لأن الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولأن التقديم لأعراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك المانع الصناعى . **(قوله لفظا أو محلا)** مثال الأول ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر** ﴾ [الضحى : ٩] ومثال الثانى ﴿ **وأما بنعمة ربك فحدث** ﴾ [الضحى : ١١] ولذلك قال الآيات . **(قوله اسم كذلك)** أى منصوب لفظا أو محلا ومثالاه الآتيان من الأول ومثال الثانى أما الذى يكرمك فأكرمه . دمامينى . **(قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه)** بأن يقال فهدينا هديناهم . **(قوله لأن أما نائبة عن الفعل إلخ)** هذا التعليل إنما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الأول بأن العامل المقدر هو الجواب فى الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثانى بأن حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها . **(قوله والفعل لا يلى الفعل)** وأما زيد كان يفعل ففى كان ضميرها فاصل اهـ مغنى . ونظر الدمامينى فى التعليل بأن أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلا يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أى للفصل بالفاعل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بأن الفعل الذى نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل . **(قوله ظرف)** بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل . **(قوله لما فيها من معنى الفعل إلخ)** فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثانى معنى لا عملا . **(قوله أو للفعل المحذوف)** أى الذى نابت عنه وأو لتنويع الخلاف . **(قوله نحو أما اليوم فإنى ذاهب إلخ)** لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس فى الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما لمانع التقديم وإن تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق .

وابن درستويه والفراء والمصنف . **الخامس** : سمع أما العبيدَ فذو عبيد بالنصب ، وأما قريشا فأنا أفضلها ، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم ، وأما علما فعالم ، فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفا ، وحال إن كان منكرا . وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به . **السادس** : ليس من أقسام أما التى فى قوله تعالى : ﴿ **أما ذا كنتم تعملون** ﴾ [النمل : ٨٤] ، ولا التى فى قول الشاعر :

(قوله هذا قول سيبويه إلخ) قال الدماميني : إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو : أما اليوم فإنى ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أو لاما كان الفاصل بين الفاء وأما جزءا مما فى حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الأصلى بل هى فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو : أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو : أما اليوم فإنى ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء فى جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذى قبله هذا كله على مذهب الجمهور ا هـ .

(قوله وخالفهم المبرد إلخ) أى فقالوا بعمل ما بعد إن فيما قبلها مع أما خاصة نحو : أما زيدا فإنى ضارب . قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج : رجوعه مكتوب عندى بخطه ا هـ سيوطى فعلم أن مخالفتهم ليست فى الظرف فقط وإن أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطى بعد ذلك قال شيخنا : وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع فى المعمول راجعه ا هـ والثانى هو الظاهر أو المتعين . **(قوله سمع)** أى على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع . نقله الرضى عن سيبويه . **(قوله بالنصب)** أى على أنه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لأن الحرف لا ينصب المفعول به وإن نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمغنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها فى الفضل .

(قوله وعلى ذلك) أى جواب تقدير ما يليق بالمحل . **(قوله فهو أحسن إلخ)** أى لاطراده فى كل موضع وأصالة الفعل فى العمل . **(قوله مفعول مطلق إلخ)** فإنه لا يتأتى فى نحو أما العلم فذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالى الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر . دماميني . **(قوله أو مفعول لأجله)** أى للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لأجل العلم وقوله وحال أى من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة . **(قوله ليست العاملة)** أى

[١١٧٧] * أبَا خرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذَا نفَرٍ *(١)

بل هى فيهما كلمتان ، والتى فى الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم فى الميم . والتى فى البيت هى أن المصدرية وما المزيدة . وقد سبق الكلام عليها فى باب كان . **السابع** : قد تبدل ميم أما الأولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله :

[١١٧٨] رأت رَجلاً أيْمَا إذا الشَّمسُ عارَضَتْ فَيَضْحَى وأيْمَا بالعَشِيِّ فيَخصَرُ

(**لَوْلاَ وَلَوْ مَا يَلزَمانِ الابْتِدا * إذَا امْتِناعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا**) أى للولا ولو ما استعمالان :

فيما بعدها مطلقا لأن الأصل فى العامل الاطراد وأما لا تعمل فى المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك . (**قوله التى**) اسم ليس لا نعت أما .

(**قوله أم المنقطعة**) أى لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التى لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف .

(**قوله وما الاستفهامية**) أى التى استفهم بها وحدها إن جعلت ذا موصولة أو مع ذا إن ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام . (**قوله الأولى**) نعت ميم . (**قوله عارضت**) أى ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أى برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أى آلمه البرد فى أطرافه ا هـ شمنى فضبط البعض يحصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبى العلاء المعرى :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط فى الخصر

بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالخاء المعجمة .

(**فائدة**)*: قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الأمر والنهى نحو : ﴿ **وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر** ﴾(٢) [المدثر : ٥] ﴿ **فبذلك فليفرحوا** ﴾(٣) ولا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فتضربه بتقدير أما انظر حاشية السيوطى على المغنى . (**قوله الابتداء**) أى المبتدأ كما سيشير

[١١٧٧] البيت من البسيط ، وهو لعباس بن مرادس .

[١١٧٨] البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعة .

(١) صدر بيت من الشعر وعجزه .

* فــإن قــومى لم تأكلهــم الضبــعُ *

(٢) المدثر الآية ٥ .

(٣) يونس الآية ٥٨ .

أحدهما أن يدلا على امتناع شيء لوجود غيره ، وهذا ما أراده بقوله :

* إذَا امْتناعاً بِوُجودٍ عَقَدا *

أى إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالبا ، وقد مر بيان ذلك فى باب المبتدإ ، وجوابا كجواب لو مصدّرا بماض أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مثبتا قرن باللام غالبا نحو : ﴿ لَوْلا أنتم لَكُنّا مؤمنين ﴾ [سبأ : ٣١] ، ونحو قوله :

[١١٧٩] لَوْلاَ الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِى ... مِن بَعدِ سُخطِكَ فى الرِّضَاءِ رَجاءُ

وإن كان منفيا تجرد منها غالبا نحو : ﴿ ولَوْلاَ فضلُ الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحدٍ أبداً ﴾ [النور : ٢١] وقوله :

[١١٨٠] * واللّهِ لولاَ اللّهُ ما اهْتَدَيْنا *

وقوله :

* لَوْلا ابنُ أوْسٍ نأى ما ضِيمَ صاحِبُهُ *

وقد يقترن بها المنفى كقوله :

[١١٨١] لَوْلاَ رَجَاءُ لِقاءِ الظّاعنينَ لمَا ... أبقتْ نواهُم لَنا رُوحاً ولا جسَدَا

وقد يخلو منها المثبت كقوله :

إليه الشارح والألف فى عقدا للتثنية . (قوله ولازما) عطف تفسير على ربطا . (قوله فى باب المبتدأ) أى عند قول المصنف وبعد لولا غالبا إلخ . (قوله لولا الاصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أى الاستماع وقوله فى الرضا متعلق بقوله رجاء . (قوله وإن كان منفيا) هذا مقابل قوله فإن كان الماضى مثبتا فالضمير فى قوله وإن كان منفيا يرجع إلى الماضى ومن المعلوم أن لم لا تدخل على الماضى فقول البعض تبعا لشيخنا قوله وإن كان منفيا أى بغير لم فإن كان منفيا بها امتنعت اللام لا موقع له وقيد فى الهمع نفى الماضى هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولاك لا قمت ولا قعدت . (قوله وكم موطن إلخ) تقدم الكلام عليه فى حروف الجر .

(قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته إلخ) لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة . (قوله التحضيض)

[١١٧٩] البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة .

[١١٨٠] الرجز لعبد الله بن روحه .

[١١٨١] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى .

* لَوْلاَ زُهيرٌ جَفانى كنتُ مُنتصِرا *

وقوله :

[١١٨٢] وكَمْ مَوْطِنٍ لولاَىَ طِحتَ كما هَوَى بأجْرامِهِ من قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهوِى

وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو : ﴿ ولولاَ فضلُ الله عليكم ورَحمتُه وأنَّ الله توابٌ حكيم ﴾ [النور : ١٠] ، والاستعمال الثانى أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية ، ويشاركهما فى ذلك هلا وألا الموازنة لها ، وألا بالتخفيف . وقد أشار إلى ذلك بقوله : (وَبِهِما التَّحضيضَ مِزْ وَهَلَّا * أَلَّا أَلاَ وأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ) أى المضارع أو ما فى تأويله ، نحو : ﴿ لَوْلا تَستغفرونَ الله ﴾ [النمل : ٤٦] ، ونحو : ﴿ لولاَ أُنزِل علينا الملائكة ﴾ [الفرقان : ٢١] ، ونحو : ﴿ لو ما تأتينا بالملائكة ﴾ [الحجر : ٧] ، ونحو قوله : هلا تسلم ، أو ألّا تسلم ، أو ألا تسلم فتدخل الجنة . ونحو : ﴿ ألاَ تقاتِلون قوماً نكثوا أيمانَهم ﴾ [التوبة : ١٣] ، والعرض كالتحضيض ، إلا أن العرض طلب بلين ورفق ، والتحضيض طلب بحث (وقد يَلِيها) أى قد يلى هذه الأدوات (اسمٌ

مبالغة الحض يقال حضه على كذا أى رغبه فى فعله فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه . (قوله الموازنة لها) أى لهلا . (قوله مز) أمر ماز بمعنى ميز . (قوله وهلا) عطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر . (قوله أو لينها) أى هذه الأدوات الخمس . (قوله الفعلا) أى الخبرى إذا الطلبى لا يطلب . (قوله أى المضارع إلخ) قال الفارضى : قال سيبويه إنها أى الأدوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ إن وليهن المستقبل كنّ تحضيضا للفاعل على الفعل ليفعله نحو : هلا تضرب اللص وإن وليهن الماضى كن توبيخا لا تحضيضا لامتناع طلب الماضى نحو : لولا ضربت اللص أى لأى شىء ما ضربته وقال سيبويه : إن فات الماضى فلا يفوت مثل فعله اهـ ولا يبعد عندى أنهنّ بالاشتراك إذا دخلن على الماضى كن توبيخا على ترك الفعل فى الماضى وتحضيضا على فعل مثله فى المستقبل فتدبر .

(قوله والعرض كالتحضيض) أى فى كون كل طَلَبًا . (قوله وقد يليها إلخ) قال فى المغنى : وقد فصلت من الفعل بإذ وبإذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالأول نحو : ﴿ ولولا إذ سمعتموه

[١١٨٢] البيت من الطويل ، وهو لزيد بن الحكم .

بفعلٍ مُضْمَرٍ * عُلِّقَ أو بظاهِرٍ مُؤَخَّرِ) فالأول : نحو قولك : هلا زيدا تضربه ، فزيدا علق بفعل مضمر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . **والثانى** : نحو قولك : هلا زيدا تضرب ، فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لأنه مفرغ له .

(تنبيهات): **الأول**: ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ، فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ، ظاهرا أو مضمرا ، نحو : ﴿ **لَوْلا جاءُوا عليهِ بأربعةِ شُهداء** ﴾ [النور : ١٣] ، ﴿ **فلولا نصَرَهم الذين اتَّخذوا من دُونِ الله قرباناً آلِهةً** ﴾ [الأحقاف : ٢٨] ، ونحو قوله :

[١١٨٣] **تَعُدُّونَ عقرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم بنى ضَوطَرَى لولا الكَمِىَّ المقنَّعا**

أى لولا تعدون الكمى ، بمعنى لولا عددتم ، لأن المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله :

[١١٨٤] **أتيتَ بعبد الله فى القِدِّ مُوثَقا فهلا سعيداً ذا الخِيانةِ والغَدْرِ**

قلتم ﴾ [النور : ١٢] ﴿ **فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا** ﴾ [الأنعام : ٤٣] والثانى والثالث ﴿ **فلولا إذا بلغت الحلقوم** ﴾ [الواقعة : ٨٣] إلى (صادقين) . المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للأولى ا هـ والقسمان الأولان يشملهما النظم . **(قوله مضمر)** أى محذوف يدل عليه الكلام لفظا نحو : هلا زيدا ضربته أو معنى نحو : هلا زيدا غضبت عليه أى هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهر أى مذكور . **(قوله للتوبيخ)** أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر . **(قوله تعدون عقر النيب)** جمع ناب وهى الناقة المسنة . وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء . والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه . والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد . شمنى . **(قوله بمعنى لولا عددتم)** وإنما لم يقدر عددتم من أول وهلة لأنه لا دليل عليه إذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع .

(قوله لأن المراد إلخ) قال الدمامينى : يصح أن يراد تحضيضهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه فى الماضى . **(قوله فى القد)** بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ سم .

[١١٨٣] قاله جرير ـ من قصيدة من الطويل يهجو بها الفرزدق ـ تعدون أى تحسبون ، فيقتضى مفعولين أحدهما . عقر النيب ـ بكسر النون ـ جمع ناب : وهى المسنة من النوق ، والآخر أفضل مجدكم . وبنى ضوطرى : منادى حذف منه حرف النداء . ورماهم بالحمق بذلك ، لأن الضوطرى المرأة الحمقاء وزنها فوعلى . والشاهد فى لولا الكمى ، حيث نصب بالفعل المقدّر بعد لولا : أى لولا تلقون الكمىّ أو تبادرون ونحو ذلك ، وهو المتغطى بالسلاح . والمقنعا : صفته ، وهو الذى عليه مغفر أو بيضة .

[١١٨٤] هو من الطويل . والقدّ ـ بكسر القاف وتشديد الدال ـ سير يقد من جلد غير مدبوغ . وموثقا حال من عبد الله . والشاهد فى سعيد ، حيث نصب بعد حرف التحضيض بتقدير العامل ، إذ التقدير : فهلا أسرت سعيدا أو قيدت أو أوثقت . وذا الخيانة : صفته . والغدر عطف على الخيانة .

أى فهلا أسرت سعيدا . **الثانى** : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله :

[١١٨٥] ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ بشفاعة   إلىَّ فَهَلَّا نفسُ لَيلى شَفيعُها

أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها . **الثالث** : المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى : لولا ولو ما وهلا وألاَّ بالتشديد ، ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن . وأما ألا بالتخفيف فهى حرف عرض ، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهنّ ؛ ويؤيده قوله فى شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا .

(خاتمة)*: أصل لولا ولو ما : لو ركبت مع لا وما ، وهلا مركبة من : هل

(قوله فيقدر المضمر) أى الفعل المضمر . **(قوله أرسلت)** فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أى بذى شفاعة يشفع لها . **(قوله أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها)** أى ليحصل اللقاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت :

أأكرم من ليلى علىّ فتبتغى   به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وإنما لم يقدر يكون من أوّل وهلة لأن المعهود فى غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس . قال فى المغنى : وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها . **(قوله ويحتمل أن يكون إلخ)** استشكل بتسلط مز التحضيض عليها . وأجيب بأن المراد مزه بمجموع الأدوات الخمس . **(قوله وقرب معناها من معناهنّ)** لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب . **(قوله أصل لولا ولو ما إلخ)** عبارة الفارضى والأجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولو ما من لو وحرف النفى وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لا ما وأدغمت وقيل أصلها هلا ا هـ

[١١٨٥] ذكر مستوفى فى شواهد الإضافة وفى شواهد لو أيضا . والشاهد فيه ههنا فى حذف الفعل بعد هلا التى للتحضيض . والتقدير : فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها .

ولا ، وألا يجوز أن تكون هلا ؛ فأبدل من الهاء همزة . وقد يلى الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله :

[١١٨٦] أنتَ المباركُ والميمونُ سِيرتُـه ... لَوْلاَ تقوّمُ دَرْءَ القومِ لاختلفُوا

فتؤول بلو لم : أى لو لم تقوم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لأن مقدرة على حد تسمع بالمعيدى . والله تعالى أعلم .

[الإِخْبَارُ بالَّذِى والأَلِفِ واللاَّمِ]

الباء فى قوله بالذى : للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ، لأن الذى يجعل فى هذا الباب مبتدأ لا خبرا كما ستقف عليه ، فهو فى الحقيقة مخبر عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من قام زيد ، فالمعنى : أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذى ؛ وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية ، كما وضع

وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة فى التحضيض وقيل مركبة وأما التى للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا ا هـ . **(قوله لولا تقوم)** أى تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس : الدرء الميل والعوج فى القناة ونحوها . **(قوله فتؤول بلو لم)** فتكون لو الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالأسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنين السياق وقرن جوابها باللام .

[الإخبار بالذى والألف واللام]

مثلهما التى ومثنى الذى والتى وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به . **(قوله للسببية)** فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذى أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذى وقال ابن الحاجب : إنها باء الاستعانة أى أخبر عن زيد متوصلا إلى هذا الإخبار المقصود بالذى وقال أبو حيان : إنها بمعنى عن ا هـ سم وعلى الأخير عن فى قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار فى التوضيح إلى أنه متعلق بمتعلق بمحذوف حال أى معبرا بهذا اللفظ . **(قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة إلخ)** يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبرا عنه بالذى وخبر معبرا عنه بزيد .

(قوله وضعه النحويون إلخ) وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الأحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فإنهم إذا قالوا أخبر عن الاسم الفلانى من الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الإخبار به فلابد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الإخبار عنه أو يمتنع . **(قوله للتدريب)** أى التمرين والتجريب .

[١١٨٦] البيت من البسيط .

التصريفيون مسائل التمرين فى القواعد التصريفية . وبعضهم يسمى هذا الباب باب السبك . قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الأخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو إجابة الممتحن انتهى .

والكلام فى هذا الباب فى أمرين : **الأول** فى حقيقة ما يخبر عنه ، **والثانى** فى شروطه . وقد أشار إلى الأول بقوله : (**ما قِيلَ أُخبِرْ عَنه بالَّذى خَبَرْ * عَنِ الَّذِى مُبتدأً قَبلُ آسْتَقَرْ**) ما موصولة مبتدأ ، وخبر خبرها ، ومبتدأ حال من الذى الثانى ، والذى الأول والثانى فى البيت لا يحتاجان إلى صلة ، لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان ، والتقدير . ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ ــ أعنى الذى ــ هو خبر عن لفظ الذى حال كونه مبتدأ مستقرا أولا (**ومَا سِواهما**) أى ما سوى الذى وخبره (**فَوَسْطَهُ صِلَةٌ * عائِدُها**)

(**قوله كما وضع التصريفيون إلخ**) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذى ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها إلا من برع فى التصريف لا يعرف حقيقة الإخبار بالذى ونحوه إلا من نبغ فى علم العربية اهـ سندوبى . وإذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت : قرآى والأصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفى الأشباه والنظائر النحوية للسيوطى . قال ابن جنى : قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ قد افلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك وجوابها أنه فى الأصل ووأى نحو كوكب فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووأى ثم نقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان فى أول الكلمة فقلبت الأولى همزة فصار أوا فإذا جمعته بالواو والنون قلت : أوون بحذف الألف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما فى مصطفون فإذا أضفته إلى نفسك . قلت : أوىّ بحذف نون الجمع للإضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وادغام الياء فى الياء اهـ ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام فى المغنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء . (**قوله باب السبك**) أى سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح . (**قوله وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار**) أى لا بقيد كونه عن مسمى اسم فى تركيب آخر فافهم . (**قوله لقصد الاختصاص**) كقولك الذى قام زيد ردا على من قال : قام عمرو أو قال : قام زيد وعمر أو إزالة لشك الشاك فى القائم . (**قوله أو تقوى الحكم**) لأن فى هذا الإخبار إسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر فهو أقوى مما فيه إسناد واحد . (**قوله أو تشويق السامع**) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

ابن غازى . (**قوله قبل**) ظاهره وجوب تقديم المبتدإ فى هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفى البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذى ضرب عمرًا

وهو ضمير الموصول (**خَلَفُ مُعطى التَّكْمِلهْ**) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما (**قوله نحوُ الذى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فذا * ضَرَبتُ زَيْداً كانَ فاذرِ المَأْخذا**) أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من ضربت زيدا ، قلت : الذى ضربته زيد ، فتصدر الجملة بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن الذى ، وتجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل فى موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول . ولو قيل لك أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت : الذى ضرب زيدا أنا ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال . وإن قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك ، قلت الذى هو أبوك زيد ، أو عن أبوك قلت الذى هو زيد أبوك (**وباللَّذَيْنِ والَّذِينَ والتى * أَخبِرْ مُراعياً وِفَاقَ المُثْبَتِ**) وهو ما قيل لك أخبر عنه فى التثنية والجمع والتأنيث ،

وعلى الجواز المبرد . أفاده المرادى . (**قوله وما سواهما**) أى من بقية الجملة . (**قوله عائدها خلف معطى التكملة**) أى خلف الاسم الذى يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غائبا لأنه عائد على غائب لأن الموصول فى حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للخبر فى التكلم والخطاب كأن يقال فى الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذى ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذى ضربت أنا كذا فى المرادى وإنما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذى قام وأنت الذى قمت لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك . واعلم أنه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف تقول الذى جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذى هو خلف وأنه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج إلى إعادة الجار فى العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك فى العطف على الضمير المجرور تقول الذى مررت به وبعمرو زيد وهكذا اهـ يس . وقوله لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدأ لأنه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر .

(**قوله فيما كان له**) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية . (**قوله فتصدر الجملة إلخ**) حاصلة خمسة أعمال تصدير الجملة بالذى وتأخير زيد ورفعه وأشار إليه بقوله فتجعله خبرا عن الذى وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل فى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه وإعرابه . (**قوله قلت الذى هو زيد أبوك**) صوابه الذى زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون فى موضع المخبر عنه . (**قوله وباللذين إلخ**) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الإخبار باللتين واللاتى ويفيده قول التوضيح باب الإخبار بالذى وفروعه لأن التى وفروعها من فروع الذى اهـ سم ولو قال المصنف :

* وبفروع للذى نحو التى *

كما تراعى وفاقه فى الافراد والتذكير . فإذا قيل لك : أخبر عن الزيدين من نحو بلغ الزيدين العمرين رسالة ، قلت : اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان ، أو عن العمرين قلت : الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون ، أو عن الرسالة قلت : التى بلغها الزيدان العمرين رسالة ، فتقدم الضمير وتصله ، لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ، وحينئذ يجوز حذفه لأنه عائد متصل منصوب بالفعل . ثم أشار إلى الثانى وهو ما فى شروط المخبر عنه بقوله : (**قَبولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لِما * أُخبرَ عنهُ هَهنا قَدْ حُتِمَا . كذا الغِنى عنهُ بِأجنَبِيّ أوْ * بِمُضْمَرٍ شرْطٌ فراعِ ما رَعَوْا**) اعلم أن الإخبار إن كان بالذى أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم فى الدار لأنك تقول حينئذ الذى هو فى الدار أيهم ، فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية ، وكذا القول فى جمع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن ، فلا يخبر عن

لدخل فى كلامه اللتان واللاتى واللائى والألى . (**قوله فى التثنية إلخ**) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة . (**قوله فإذا قيل لك أخبر إلخ**) وإذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتى ضربتهن الهندات . قال فى الارتشاف : ويستوى الموصول بغيره فى الإخبار فإذا أخبرت عن الذى من ضربت الذى ضربته تقول الذى ضربته الذى ضربته ا هـ فارضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لأنهما شيء واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما فى الهمع . قال سم : قياس ذلك أن يقال فى الإخبار عن الذى من قولك الذى فى داره زيد عمرو الذى هو عمرو الذى فى داره زيد . (**قوله فتقدم الضمير وتصله**) مراده بالضمير ضمير العمرين فى مثال الإخبار عنهم وضمير الرسالة فى مثال الإخبار عنها أى وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه . (**قوله وحينئذ**) أى حين إذ قدمت الضمير ووصلته . (**قوله قد حتما**) خبر قبول وألفه للاطلاق وإن زعم السندوبى أنها للتثنية . (**قوله الأول قبوله التأخير**) ليكون خبرا فإن الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور . (**قوله فلا يخبر عن أيهم إلخ**) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط ا هـ زكريا وهو إنما يظهر على القول بأنه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الإخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر فى هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الإخبار عن أيهم ونحوه مع المتقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذى هو فى الدار على أن أيهم خبر مقدم . (**قوله وكم الخبرية وما التعجبية**) فلا يقال فى كم عبد لى وما أحسن زيدا الذى هو لى كم عبد ولا الذى هو أحسن زيدا ما . (**قوله وضمير الشأن**) فى جعله من لازم الصدر نظر لأنه يقتضى أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا فى قوله :

*** إذا مت كان الناس نصفان ***

شيء منها لما ذكرته . وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مرّ .

الثانى : قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير فلا يصح جعل المضمر مكانهما لأنه ملازم للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبى ، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى ضميرا كان أو ظاهرا . فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغنى عنها بأجنبى كعمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها لقلت الذى زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير

إن اسم كان ضمير شأن وفى قوله تعالى : ﴿ **أن الحمد لله** ﴾ [يونس : ١٠] إن اسم أن ضمير شأن . قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الإخبار عنه إنما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذى هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه إذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة . **(قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز)** لأنك لو قلت فى جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة الذى جاء زيد إياه ضاحك والتى ملكت تسعين إياها نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل فى الأول على الحال وفى الثانى على التمييز وذلك ممتنع . قال السندوبى : فإن قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما . قلت : لم أره منقولا والظاهر نعم لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فتدبر اهـ . **(قوله لم يذكره فى التسهيل)** أى استغناء عنه بالشرط الرابع الآتى المعبر عنه فى التسهيل بقوله منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والشمنى واللفظ له أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التى لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال . كذا فى التصريح وإنما لم ينب الضمير عن الأسماء العاملة عمل الفعل لأن ضميرها لا يعمل عملها وإخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من إخراجها بالشرط الثانى كما صنع البعض .

(قوله قبول الاستغناء عنه بأجنبى) أى صحة وضع أجنبى موضعه وهذا يفيد جواز الإخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه بأجنبى وله صورتان إحداهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو : أن يذكر إنسان فتقول لقيته فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال الذى لقيته هو وصرح بذلك المصنف والأخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الإخبار عن الهاء لأنه يجوز أن يخلفها الأجنبى نحو : الذى ضرب زيد غلامه هو اهـ مرادى . ويفيد أيضا عدم جواز الإخبار عن الضمير فى قائم إذ لا يستغنى عنه بأجنبى لا يجوز زيد قائم عمرو . سم . **(قوله ضميرا كان أو ظاهرا)** تعميم فى الاسم الذى لا

الذى كان متصلا ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة فى نحو : ﴿ **ولباسُ التقوى ذلك خير** ﴾ [الأعراف : ٢٦] ، وغيره مما حصل به الربط ، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة فى الأمثال ، نحو الكلاب فى قولهم . الكلاب على البقر ، فلا يجوز أن تقول التى هى على البقر الكلاب لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى لأن الأمثال لا تغير .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والأخبار يستدعى إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم ، ففى نحو قولك : سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم ، ويجوز الإخبار عن زيد ويمتنع عن الباق لأن الضمير لا يخلفهن ، أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القرب فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما عمرو والكريم فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به . نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه ، فتقول فى الأخبار عن المضاف مع المضاف إليه : الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد ، وعن العامل مع المعمول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم ، وعن الموصوف مع صفته الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم .

يجوز الاستغناء عنه بأجنبى . **(قوله المتصل الآن)** أى بالفعل . **(قوله وإن قدرته عائدا على الموصول إلخ)** ولا يجوز تقديره راجعا لهما لأن الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله لأحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال . سم . **(قوله كاسم الإشارة إلخ)** فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك .

(قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيدا من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذى زيد ضربته زيد لأن زيدا رابط . **(قوله التى هى على البقر)** كان المناسب التى إياها على البقر لأن الكلاب منصوبة . **(قوله الاستغناء عنه بالضمير)** خرج ما لا يجوز إضماره كالأسماء العاملة عمل الفعل كما مرّ . **(قوله لا يجررن إلا الظاهر)** قد يتبادر إلى الذهن جواز الإخبار عن مجرور ربّ لأنها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لأن الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وإنما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة . فإن قلت : إذا قلت فى رب رجل قام الذى ربه قام رجل فإنما تجعل العائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة فى باب الإخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم إن الضمير فى ربه لابد له من تمييز ولا تمييز هنا . دماميني . **(قوله أو عن العامل والمعمول معا)** كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لأن الإخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتى . **(قوله وعن العامل مع المعمول الذى سر إلخ)** فالخلف ضمير مستتر فى سر لإمكان

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ، فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند .

السادس : جواز وروده فى الإثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى .

السابع : أن يكون فى جملة خبرية فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية ، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين نحو : زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذى استقر أنه الصلة بغير الفاء فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الإخبار لانتفاء المحذور المذكور . ففى نحو أن قام زيد قام عمرو تقول فى الإخبار عن زيد : الذى إن قام قام عمرو زيد ، وعن عمرو الذى إن قام زيد قام عمرو ، وفى نحو : قام زيد فقعد عمرو تقول فى الإخبار عن زيد : الذى قام فقعد عمرو زيد ، وعن عمرو : الذى قام

استتاره فلا يعدل إلى الانفصال بتأخيره إلى محله . تصريح . **(قوله فلا يخبر عن لازم النصب)** قال المرادى : ولا عن لازم الرفع نحو : أيمن الله وفيه نظر ا هـ زكريا . وقد يجاب بأنه لما لزم حالا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية فى القسم كان غير متصرف والإخبار يقتضى تصرفه لأنه وإن لزم الرفع على الخبرية إلا أنه ليس خبرا فى القسم . سم .

(قوله فلا يخبر عن أحد) أى فى نحو : ما جاءنى من أحد لأنه لو قيل الذى ما جاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الإثبات وهو ممتنع عند الجمهور . زكريا . **(قوله أن يكون فى جملة خبرية)** أى ليتأتى الإتيان بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو : قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذى قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذى قال زيد لعله فاضل بكر أو لعل بكرا هو فاضل ومما لا يتصور الإخبار عنه معمول لكن لأن لكن لا تقع صلة وإن كانت خبرية لئلا يلزم الإستدراك من غير مستدرك **(قوله فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية)** محله ما لم يكن بعض جملة خبرية وإلا جاز الإخبار عنه نحو : قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس ما مر .

(قوله مستقلتين) أى لا رابط لإحداهما بالأخرى مما سيأتى . **(قوله عطف ما ليس صلة إلخ)** هلا زاد أو العطف ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما إذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو فى المثال . سم . **(قوله بغير الفاء)** هذا إن لم تجعل الواو للحال وإلا جاز كما فى الفارضى . **(قوله أو كان فى الأخرى)** أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف . **(قوله لانتفاء المحذور المذكور)** وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس . **(قوله ففى نحو إلخ)** تصوير

زيد فقعد عمرو ، لأن ما فى الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء . وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو ، تقول فى الإخبار عن زيد : الذى قام وقعد عنده عمرو زيد ، وعن عمرو : الذى قام زيد وقعد عنده عمرو ، وفى نحو ضربنى وضربت زيدا ، ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو ، تقول فى الإخبار عن زيد : الذى ضربنى وضربته

للأقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث . **(قوله وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو)** كان الصواب إسقاطه لأن المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لأن الجملة الأولى ليس فيها عائد . أفاده سم . ولأن فيه خروجا عن الممثل له لأن المشتمل على الضمير فى حال الإخبار عن عمرو ليس الجملة الأخرى أى المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم .

(قوله وفى نحو ضربنى إلخ) وتقول فى الإخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضربه وضرب زيدا أنا فتأتى بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الأول والضمير المستتر فى الثانى لأنهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا إذا أخبرت عن التاء . اهـ سم . واعلم أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان فى الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لأن المراد بالأخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثانية كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب إسقاط المثالين لأن كلا من الجملتين بعد الإخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين فى حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونهما فى حكم الواحدة اشتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما فى حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معا صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفى نحو : قام زيد وقعد عنده عمرو إلخ أيضا لاشتمال كل من الجملتين بعد الإخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل .

(فائدتان): **الأولى** : قال فى التسهيل : وإن كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فإن كان ذانك أى وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولا لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولا للثانى اهـ قال الدمامينى : فتقول فى الإخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضارب زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للأول لأنه كان يطلبه منصوبا وأضمرت فى الوصف الأول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائدا على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له لأن أل نفس أنا وفاعل الضرب فى المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لأن أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة

زيد ، وعن عمرو : الذى أكرمنى وأكرمته عمرو .

التاسع : إمكان الاستفادة ، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوانى الأعلام نحو بكر ـ من أبى بكر ـ إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شىء .

(تنبيهات)*: **الأول** : الشرط الرابع فى كلامه مغن عن اشتراط الثانى لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه فى شرح الكافية على أنه ذكره زيادة فى البيان . **الثانى** : أو ـ فى قوله أو بمضمر ـ بمعنى الواو لما بان لك أن الشروط المذكورة فى النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يغنى أحدهما عن الآخر ، وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وشَرْطُ ٱلإِسْمِ مُخْبَرَاً عنهُ هُنا ... جَوازُ تَأْخِيرٍ ورَفْعٌ وغِنَى
عنهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرِ ... أَوْ مُثْبَتٌ أَوْ عادمُ التَّنَكُّرِ

مع عده كلا منها فى الشرح شرطا مستقلا . **الثالث** : سكت فى الكافية أيضا عن

أل وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجريان الوصف الثانى على غير صاحبه لأن أل نفس أنا والذى فعل الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى ا هـ قال الدمامينى : فتقول هذا فى المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الأول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى مكان ياء المتكلم بهاء وهى المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال : وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته .

الثانية : قال الدمامينى : قال ابن الصائغ إذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الإخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الإخبار بأل القائم وقعد زيد والعطف على حده فى ﴿ وأقرضوا الله ﴾ [الحديد : ١٨] ، وإن شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيغضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول فالذى يغضب زيد لأنك إن جعلت زيدا فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وإن جعلته خبرا عن الذى الثانية كنت قد فصلت بين الذى الأولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لأن الفاء إنما تصير الجملتين كالجملة فى الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين إذ ذاك بجملتى الشرط والجزاء ا هـ .

(قوله مغن عن اشتراط الثانى) لأن الرابع أخص من الثانى وثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس . **(قوله لأن ما لا يقبل التعريف إلخ)** المناسب فى التعليل أن يقول لأن ما يقبل الإضمار يقبل التعريف . **(قوله بمعنى الواو)** والقرينة عليه معنوية وهى النظر فى المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغنى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو . سم . **(قوله أو مثبت)** بالرفع عطفا على جواز . **(قوله أو عادم التنكر)** أى عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يغنى عنه قوله

الثلاثة الأخيرة وقد ذكرها فى التسهيل (**وأَخبَرُوا هُنا بِألْ**) أى الموصولة (**عَنْ بعضِ ما ★ يَكونُ فيهِ الفعلُ قَدْ تَقَدَّمَا**) أى يشترط لجواز الإخبار عن أل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق فى الذى وفروعه : **الأول** : أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل ــ وهى الفعلية ــ وإلى هذا الإشارة بقوله : فيه الفعل قد تقدما . **الثانى** : أن يكون ذلك الفعل متصرفا . **الثالث** : أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد ، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله (**إنْ صحَّ صَوْغُ صلَةٍ مِنهُ لِألْ**) إذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفى . ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (**كصَوْغِ واقٍ مِنْ وَقَى اللهُ البطَلْ**) فإن أخبرت عن الفاعل قلت : الواقى البطل الله أو عن المفعول قلت : الواقيه الله البطل ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا فى الضرورة كقوله :

[١١٨٧] ★ **مَا المُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمودُ عاقِبةٍ** ★

أو بمضمر كما مر أنه اعتذر عنه فى شرحها . (**قوله وأخبروا هنا بأل إلخ**) ذكر الأخفش مَسْأَلَتَيْنِ يخبر فيهما بأل لا بالذى . الأولى قامت جاريتا زيد لا قعدتا فإذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولا تقول الذى قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذى الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد فأما المسألة الأولى فيجوز الإخبار فيها بالذى أيضا عند من أجاز مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا وقد جوز المصنف فى قوله تعالى : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن** ﴾ [البقرة : ٢٢٨] أن يكون يتربصن خبر الذين لأن النون عائدة للأزواج المضافة فى المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى فى عائد المبتدإ برجوع ضمير من الخبر إلى مضاف فى المعنى للمبتدإ فبالأولى أن يكتفى فى عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة إلى مضاف فى اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادى : ينبغى أن يجيز الذى ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدى أى كالصفة . وقول ابن غازى إن تشبيه اللازم بالمتعدى خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر .

(**قوله عن بعض ما**) أى تركيب . (**قوله لجواز الإخبار عن أل**) الموافق لعبارة المصنف كغيره الإخبار بأل . (**قوله وهى الفعلية**) تفسير خاص بعام لأن الفعلية صادقة بما إذا تقدم على الفعل معمول له أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من الإخبار بأل كما فى سم قال : فلا يسوغ الإخبار بها فى نحو زيدا ضرب عمرو ولا فى نحو : ما يقوم زيد والإخبار هنا بالذى سائغ فتقول الذى ما يقوم زيد اهـ ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الأداة بين أل وصلتها أعنى الوصف المصوغ من

[١١٨٧] ذكر مستوفى فى شواهد الموصول . والشاهد فيه فى حذف العائد إلى الألف واللام التى بمعنى الذى ، والتقدير : ما الذى استفزه الهوى . فلا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفعتْ صِلَةُ أَلْ * ضَميرَ غيرها) أى غير أل (أُبِينَ وانفصلْ) وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره ففى نحو قولك: بلغت من أخويك إلى الزيدين رسالة، إن أخبرت عن التاء فقلت: المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا كان فى المبلغ ضمير مستتر لأنه فى المعنى لأل لأنه خلف من ضمير المتكلم، وأل للمتكلم لأن خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له، تقول فى الإخبار عن الأخوين: المبلغ أنا منهما إلى الزيدين رسالة أخواك، وعن الزيدين: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون، وعن الرسالة: المبلغها أنا من أخويك إلى الزيدين رسالة: فالمبلغ خال من الضمير فى هذه الأمثلة لأنه فعل المتكلم وأل فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذى أخرته، فأنا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول فى الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو، ففى الضارب ضمير أل

الفعل. (قوله الواقى البطل الله) بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف إليه. (قوله أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله فى باب الابتداء:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

وقد اختار المصنف فى التسهيل جواز عدم الابراز عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس. سم. (قوله وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر. قال الشاطبى: أما إذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمر فتقول الضاربه زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وإنما هى لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو جرت الصلة على غير من هى له وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم فى ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمر. قلت: الضارب أخوه عمر زيد. سم. (قوله وجب استتاره) أى فى الصلة. (قوله ففى نحو قولك إلخ) وتقول فى نحو ضربتنى إن أخبرت عن الفاعل الضاربى أنت فيستتر فاعل الصلة لأنه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فإن قلنا بقول الجمهور إنه يجب كون الخلف غائبا مطلقا قلت الضاربه أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل وأنا خبر أل أو بقول غيرهم أنه يجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه فى الخطاب ومثله التكلم قلت الضاربى أنت أنا. (قوله لأنه فعل المتكلم) أى لأن مضمونه وهو التبليغ أو لأنه متضمن فعل المتكلم. (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد إلخ) فإن قلت: هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين: أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل. والثانى قولهم إن المخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبرا والضاربها من جملة الخبر فالجواب أنه لا إشكال لأن معنى تقدم الفعل تقدمه فى الجملة التى يقع فيها الإخبار لا تقدمه فى أول كل شيء متكلم به وأما

مستتر لجريانه على ما هو له ، فإن أخبرت عن الجارية قلت : زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير فى الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له .

(خاتمة): يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها فتقول فى نحو كان زيد أخاك : الكائن أو الذى كان أخاك زيد ، وأما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو : الكائنه أو الذى كأنه زيد أخوك ، وإن شئت جعلته منفصلا فقلت : الكائن أو الذى كان زيد إياه أخوك ، وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذى يخلفه بفى كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة : الذى صمت فيه يوم الجمعة ، فإن توسعت فى الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردا من فى ، فتقول : الذى صمته يوم الجمعة . واعلم أن باب الإخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله أعلم .

[العَـــدَدُ]

وثَلاَثَةً بالتَّاءِ قُلْ لِلعشرَهْ * فى عَدِّ ما آحادُهُ مُذكَّرَهْ . فى الضِّدِّ) وهو ما آحاده

الثانى فواضح لأن الضاربها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبر لمبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون مبتدأ . قاله ابن هشام . **(قوله وغيرها)** أى الذى وفروعه .

(قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطى فى الهمع : والأصح جواز الإخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز فى خبر المبتدإ وباب إن وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذى كان زيد إياه أو كأنه زيد أخوك والذى زيد هو أخوك والذى إن زيدا هو أخوك والذى ظننت زيدا إياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن ولى مرفوع لنحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة ككاد فيجوز الذى كاد يضرب عمرا زيدا ويجوز فى كل من المتعاطفين بغير أم وفى باقى التوابع مع المتبوع ا هـ باختصار . **(قوله والصحيح الجواز)** أى جواز الإخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا وقيده السيوطى بالجامد كما تقدم فى عبارته . **(قوله وعن الظرف المتصرف إلخ)** وكذا عن المفعول لأجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول فى الإخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التى جاء البرد وإياها الطيالسة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول فى قام زيد قياما حسنا أو قيام الأمير الذى قامه زيد قيام حسن أو قيام الأمير على الأصح فى المسائل الثلاث كما فى الهمع .

[العـــدد]

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على

مؤنثه ولو مجازا (جَرِّدْ) من التاء نحو : ﴿ سخّرها عليهم سبع ليالٍ وثمانيةَ أيام ﴾ [الحاقة : ٧] ، هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قصد ولم يذكر فى اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر ، فتقول : صمت خمسة ـ تريد أياما ، وسرت خمسا ـ تريد ليالى ـ ويجوز أن تحذف التاءَ فى المذكر ، ومنه : « وأتبعه بستّ من شوال » . أما إذا لم يقصد معدود وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو : ثلاثة نصف ستة ، ولا تنصرف لأنها أعلام ـ خلافا لبعضهم ـ. وأما إدخال أل عليها فى قولهم : الثلاثة نصف الستة فكدخولها على بعض الأعلام كقولهم : إلا هة ـ وهو اسم من أسماء الشمس ـ حين قالوا : الإلاهة ، وكذلك

المعدود . تصريح . (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لأن المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى إلى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعته وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثنان وواحدة واثنتان فهى جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما فى هذا الحكم وتخالفهما أيضا فى أنها لا تضاف إلى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما ا هـ توضيح . وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان . قاله الشارح .

(قوله فى عدما) أى معدود . (قوله فى الضد جرد) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته . تصريح . (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكره وقوله مؤنثه ومن المجاز ما فى الآية التى مثل بها . (قوله هذا إذا ذكر المعدود) أى بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الإمام النووى عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة . شرح الكافية للسيد الصفوى . (قوله فإن قصد ولم يذكر إلخ) أطلقه تبعا لجماعة وقيده السبكى بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب . (قوله ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر) يمكن أن يوجه بأن فى حذف المعدود إبهاما فناسب مراعاة الإبهام فى لفظ العدد أيضا ا هـ سم وهل يجوز إثباتها حينئذ فى المؤنث . نقل الإسقاطى عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز . (قوله لأنها أعلام) أى مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض .

(قوله فكدخولها على بعض الأعلام إلخ) لعلها فى هذه الأعلام للمح فتكون أل فى الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل . (قوله الاهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . (قوله شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أى فرقهم

قولهم : شَعوب والشُّعوب للمنية ، وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .

(تنبيهات): **الأول** : فهم من قوله ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه ، فيقال : ثلاثة حمامات ، خلافا للبغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائى تقول : مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات ، بغير هاء . وإن كان الواحد مذكرا ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء . **الثانى** : اعتبار التأنيث فى واحد المعدود إن كان اسما فبلفظه تقول ثلاثة أشْخُص ـ قاصد نسوة ، وثلاثة أعين ـ قاصد رجال ، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك

لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الأضداد . كذا فى المصباح . **(قوله وهذه)** أى صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله فى عد ما آحاده مذكره حيث أضاف العد إلى المعدود وقوله ويشمل الأولين أى صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود . **(قوله وقال الكسائى إلخ)** حاصله أن الكسائى كالبغداديين وإنما لم يقل خلافا للبغداديين والكسائى مع أنه أخصر لأنه قصد حكاية كلام الكسائى . **(قوله اعتبار التأنيث)** أى والتذكير بقرينة التمثيل .

(قوله إن كان اسما) أى جامدا بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتى . **(قوله فبلفظه)** ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطى عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان اهـ سم ويخالفه أيضا ما فى التسهيل وشرحه للدمامينى وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا . قال الدمامينى : استفيد منه أن الاعتبار فى الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال فى التسهيل : وربما أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل ومثل الدمامينى الأول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثانى بنحو ثلاثة أنفس أى أشخاص وتسعة وقائع أى مشاهد فتأمل . وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء فى قوله تعالى : ﴿ **ثلاثة قروء** ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ﴿ **بأربعة شهداء** ﴾ [النور : ٤] على أن الاقراء الأطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو أريد النساء لقيل بأربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر . يس .

(قوله تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة) وكذا إذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لأنه على الأصل إذ هو جار على اللفظ والمعنى معا فالشخص يستوى فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الضمير عليه إنما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث . حفيد . **(قوله وثلاث أعين قاصد رجال)** وكذا إذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لأنه على الأصل كما مر . **(قوله ما لم يتصل بالكلام)** مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس . **(قوله أو يكثر فيه إلخ)** معطوف على يقوى المعنى . **(قوله جاز مراعاة المعنى)** فى التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف

جاز مراعاة المعنى . فالأول كقوله :

[١١٨٨] * ثَلاَثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ ومُعْصِرٌ *

وقوله :

[١١٨٩] وإنَّ كِلاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبائِلِها العَشْرِ

وجعل منه فى شرح الكافية : ﴿ وقطَّعناهم اثنتى عشرَة أسباطاً أمماً ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، قال : فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث ، لكنه جعل أسباطا فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة وهو الوجه كما سيأتى . والثانى كقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ،

ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أى ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وهو خلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل . **(قوله كاعبان ومعصر)** الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود . والمعصر الجارية أول ما تردك وسميت معصرا لدخولها فى عصر الشباب . قاله الخليل تصريح .

(قوله عشر أبطن) أى قبائل فالقياس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها . **(قوله وجعل منه فى شرح الكافية إلخ)** مبنى على أن أسباطا تميز ويرد عليه أنه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سيذكره الشارح . **(قوله منه)** أى مما روعى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم . **(قوله ترجح حكم التأنيث)** ولولا ذلك لقيل اثنى عشر أسباطا لأن السبط مذكر اهـ مرادى أى وواحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر .

(قوله بدلا من اثنتى عشرة) أى وأمما صفته والتمييز محذوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما

[١١٨٨] صدره :

* وكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى *

قاله عمر بن أبى ربيعة . من قصيدة من الطويل . المجن ـ بكسر الميم ـ الترس .

ويروى :

* فكان نصيرى دون من كنت أتقى *

معناه : ساترى ومانعى . ويروى بصيرى ـ بالباء الموحدة ـ جمع بصيرة وهى الترس ، حكاه أبو عبيد . والشاهد فى : ثلاث شخوص ، فإن القياس فيه ثلاثة شخوص ، ولكنه كنى بالشخوص عن النساء ، ثم بين ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، أى هن كاعبان . والكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، والمعصر : الجارية أو ما أدركت .

[١١٨٩] قاله رجل من بنى كلاب ـ سمى النوّاح ـ هو من الطويل . والشاهد فى : عشر أبطن ، وكان القياس عشرة أبطن : لأن البطن مذكر ـ وهو دون القبيلة ـ ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل بدليل قوله : من قبائلها العشر .

فإن النفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان ، وإن كان صفة فبموصوفها المنوى لا بها نحو : ﴿ فله عَشْرُ أمثالها ﴾ [الأنعام : ١٦٠] ، أى عشر حسنات ، وتقول : ثلاثة ربعات ــ إذا قصدت رجالا ــ وكذا تقول : ثلاثة دواب ــ إذا قصدت ذكورا ــ لأن الدابة صفة فى الأصل . **الثالث** : إنما تكون العبرة فى التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما

نحن فيه لأن المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى . **(قوله ثلاثة أنفس)** فيه الشاهد لأنه كان القياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس فى الإنسان وقوله وثلاث ذود : الذود من الإبل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه . **(قوله أى عشر حسنات)** ولولا ذلك لقيل عشرة لأن المثل مذكر . **(قوله ربعات)** بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل ولا قصير . تصريح . **(قوله ثلاثة دواب إلخ)** وقال بعض العرب : ثلاث دواب لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة . مرادى . **(قوله فالعبرة بحالهما)** أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا .

(قوله عكس ما يستحقه ضميرهما إلخ) اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر فى بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام : واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير فى قول الشارح فى بحث الكلام يجوز فى ضميره إلخ إلى مطلق اسم الجنس الجمعى وليس كذلك بل إلى الكلم كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جزم هناك برجوع الضمير إلى الكلم ورد على من أرجعه إلى مطلق اسم الجنس الجمعى حيث قال : قوله يجوز فى ضميره أى الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعى لأن منه ما يجب فى ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمران كالبقر والكلم فما فهمه بعض أرباب الحواشى من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعى وبنى عليه ما بنى أى من الاعتراض على الشارح فى إطلاقه الجواز غير سديد ا هـ ثم نسى هذا هنا فتابع شيخنا فى الاعتراض بالتنافى وزاد فى التقول على الشارح حيث قال : ما ذكره فى اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره فى بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز فى ضميره الوجهان ا هـ باختصار هذا وقال الدماميني نقلا عن ابن هشام : المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لأن الباقى إما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم وإما فيه لغتان وهو بقية الألفاظ ا هـ وفيه مخالفة لما مر فى الكلم والنحل فى كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد أن النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففى الهمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كإبل وتقدم فى بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام : واجب التذكير كقوم ورهط ، وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدماميني لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والإبل والذود وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الإبل تذكر

فتقول : ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم ـ بالتاء ـ لأنك تقول : قوم كثيرون وغنم كثير ـ بالتذكير ـ وثلاث من البط ـ بترك التاء ـ لأنك تقول : بط كثيرة ـ بالتأنيث ـ وثلاثة من البقر أو ثلاث لأن فى البقر لغتين التذكير والتأنيث : قال تعالى : ﴿ إن البقرَ تشابهَ علينا ﴾ [البقرة : ٧٠] ، وقرىء تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمراعى هو المعنى . أو يكن نائبا عن جمع مذكر ، فالأول نحو : ثلاث إناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ، ولا أثر للوصف المتأخر كقولك : ثلاثة من الغنم إناث وثلاث من البط ذكور . والثانى نحو ثلاثة رَجلة فرجلة اسم جمع مؤنث إلا أنه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه . **الرابع** : لا

وتؤنث وفى التصريح عن ابن عصفور أنه إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وإن كان لما يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اهـ وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجامل مذكر فى قول الشاعر :

* ربما الجامـــل المؤبـــل فيهم *

وفى الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا مما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل.

(قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع . **(قوله بالتاء)** كذا فى التوضيح وقال ابن المصنف : تقول عندى ثلاث من الغنم بحذف التاء لأن الغنم مؤنث اهـ وهو ما ذكره الجوهرى وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح . أفاده زكريا ويدل له ﴿ **إذ نفشت فيه غنم القوم** ﴾ [الأنبياء : ٧٨] وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدمامينى عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا . **(قوله التذكير)** أى بملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة لمعنى الجماعة . قال السيوطى : والمدرك فى وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين فى البعض إنما هو السماع أى فلا يرد أن الملاحظتين ممكنتان فى الجميع . **(قوله هذا)** أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا . **(قوله ما لم يفصل بينه)** أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا النفى صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخرة عنهما .

(قوله وإلا فالمراعى هو المعنى) أى وجوبا وخالف فى الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر فى الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير . زكريا . **(قوله هو المعنى)** أى معنى المَعدود . **(قوله أو يكن)** عطف على يفصل . **(قوله ولا أثر للوصف المتأخر)** كذا لا أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فإن حسانا مشترك بين الذكور والإناث . دمامينى .

(قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم أى مشاة . قال المرادى : ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فأشياء وإن كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب إثبات التاء فيه اهـ وقوله فوزن أشياء فعلاء أى بحسب الأصل قبل القلب المكانى إذ أصل أشياء شيآء فاستثقلوا

يعتبر أيضا لفظ المفرد إذا كان علما فتقول : ثلاثة الطلحات وخمس الهندات . **الخامس** : إذا كان فى المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال ا هـ (**والمُميِّزَ آجْرُرِ * جَمعاً بلفْظِ قِلَّةٍ فى الأكثرِ**) أى مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجروراً ، فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو : ﴿ **فخذ أربعة من الطير** ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، ومررت بثلاثة من الرهط . وقد يجر بإضافة العدد نحو : ﴿ **وكان فى المدينة تسعة رهطٍ** ﴾ [النمل : ٤٨] ، وفى الحديث : « **ليس فيما دون خمس ذود صدقة** » . وقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ، والصحيح قصره على السماع . وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه ، وحقه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو : ثلاثة أعبد وثلاث آمٍ . وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك

همزتين بينهما ألف فقدموا الأولى التى هى اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها .

(**قوله فذكر عدده إلخ**) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذى يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالا بثبوت التاء فيه على أن المعدود مذكر . (**قوله لا يعتبر أيضا إلخ**) أى كما لا يعتبر لفظ المفرد فى اسمى الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أى بل يعتبر معناه . (**قوله وخمس الهندات**) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذى هو مذكر وأما قول البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع . (**قوله والمميز اجرر**) أى إن لم يكن موصوفا ولا صفة فالأول نحو أثواب خمسة والثانى نحو خمسة أثواب والأحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافا إلى مستحقه نحو خمسة زيد لأنه قد عرفها وميزها فلا تحتاج إلى تمييز ولم يرد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بأنه لما كثر استعماله آثروا جر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضا لقلة المعدود . يسّ بحذف يسير وقوله والأحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لإمكان تأويل أثواب بمشتق كأن يقال مسماة بأثواب وقوله لأنه قد عرفها أى لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيدا وخمسته كما سيأتى عن الدمامينى .

(**قوله فإن كان اسم جنس إلخ**) صنيعه يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب إلا الجمع . سم . (**قوله من الرهط**) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه . زكريا . (**قوله مكسرا**) لأن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا . (**قوله من أبنية القلة**) التى هى أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة إلا فى هذا الموضع فلا يميز بهما العدد . قاله الفارضى وغيره . (**قوله وثلاث آم**) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل

إن كان مائة نحو : ثلثمائة وسبعمائة ، وشذ فى الضرورة قوله :

* ثَلاثُ مِئِينٍ لِلملُوكِ وَفَى بِهَا * [١١٩٠]

ويضاف لجمع التصحيح فى ثلاث مسائل : **إحْدَاهَا** : أن يهمل تكسير الكلمة نحو : سبع سموات ، وخمس صلوات ، وسبع بقرات . **والثانية** : أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو سنبلات فإنه فى التنزيل مجاور لسبع بقرات . **والثالثة** : أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد ، ويجوز ثلاث سعائد أيضا ، بل المختار فى هاتين الأخيرتين التصحيح ، ويتعين فى الأولى لإهمال غيره ، فإن كَثُر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا نحو : ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات . والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال . ويضاف لبناء الكثرة فى مسألتين : **إحداهما** : أن يهمل بناء القلة نحو : ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم . **والثانية** : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم . فالأول نحو : ﴿ **ثلاثة قروء** ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فإن جمع قرء

وأصله آأمى قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم . **(قوله إن كان)** أى المميز مائة لأن المائة جمع فى المعنى . تصريح . **(قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها)** تمامه :

* ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم *

فثلاث مبتدأ وجملة وفى بها ردائى خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا فى المعركة وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث . وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائى وأراد بوجوه الأهاتم أعيانهم . والأهاتم جمع أهتم وهم بنو سنان الأهتم سمى بذلك لانكسار ثنيته . كذا فى العين . ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها . **(قوله نحو سنبلات)** فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات . **(قوله بل المختار إلخ)** اضراب انتقالى عن قوله فيجوز لقلة سعائد . **(قوله نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات)** أى فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب . **(قوله ولكنه شذ قياسا)** بأن خالف القواعد أو سماعا بأن ندر استعماله فى لسان العرب .

[١١٩٠] تمامه :

* رِدَائِى وجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ *

قاله الفرزدق . من الطويل . والشاهد : فى ثلاث مئين حيث جمع المائة مع أنها تميز الثلاث وهو شاذ . وهو مبتدأ . وقوله : وفى بها ردائى جملة خبره . وأراد بالرداء السيف ، وقيل هو على حقيقته لأنه يفتخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث : وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا فى المعركة ـ وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير ـ فرهن رداءه بالديات الثلاث ، قوله وجلت بالتشديد ومعناه جلت بالتخفيف ، وفاعله الرداء . وأراد من وجوه الأهاتم أعيانهم . وأراد بالأهاتم : بنى الأهتم سنان بن الأهتم ـ سمى بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب . والهتم : كسر الثنايا من أصلها .

ـ بالفتح ـ على أقراء شاذ . والثانى نحو : ثلاثة شسوع فإن أشساعا قليل الاستعمال (**ومِائَةً والألْفَ لِلفردِ أضِفْ**) نحو عندى مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة دينار وألف عبد وألفا أمة وثلاثة آلاف فرس (**ومِائَةً بالجَمعِ نَزراً قَدْ رُدِفْ**) فى قراءة حمزة والكسائى : ﴿ **ثلثمائة سنين** ﴾ [الكهف : ٢٥] .

(**تنبيه**)*: شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله :

(**قوله فإن جمع قرء بالفتح إلخ**) يرد عليه أمران : الأول ما فى المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا . الثانى أن لقرء بالفتح بناء قلة مطردا وهو اقرؤ فإن أفعلا مطرد فى فعل بفتح الفاء وسكون العين إذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن الناظم وإن لم يهمل بعنى جمع القلة لمفرد المميز جىء به يعنى بالمميز جمع قلة فى الغالب نحو : ثلاثة أجبل وخمس أكم وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى : ﴿ **والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء** ﴾ مع مجىء الإقراء ا هـ . (**قوله ثلاث شسوع**) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل . تصريح . (**قوله ومائة والألف**) أى هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الأمثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو : مئتى رجل وثلاثة آلاف رجل أو بإضافة ثلاثة فما فوق إليه نحو : ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة ولفظ ألف .

(**فائدة**) قال فى التسهيل : واختص الألف بالتمييز به مطلقا ولا يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما ا هـ نحو : مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة وإحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة . (**قوله والألف**) أل من الحكاية لا من المحكى إذ لا يجوز الألف رجل مثلا . قال الفارضى : وأما دخول أل على المضاف فى قول أبى هريرة رضى الله تعالى عنه فلما قدم جاء بالألف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالألف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الألف . (**قوله للفرد أضف**) لأن المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف عوض عن عشر مِائة وهى تميز بمفرد مخفوض فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه ا هـ تصريح . وقوله فأخذت إلخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين ا هـ سم . وقال الدمامينى : أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعوه فى ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة ولأنه عدد فى معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظى إلى الثقل المعنوى .

(**قوله فى قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين**) بإضافة مائة إلى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ هى تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل سنين بدلا أو عطف بيان لا تمييزا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه . قاله الدمامينى وقال فى التصريح : لأنه يقتضى أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضح فى الحواشى ا هـ وسبقه إلى هذا أبو إسحق الزجاج . قال ابن الحاجب : ووجهه أن مميز المائة واحد

[١١٩١] * إذَا عاشَ الْفتَى مِائَتَين عاماً *

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابن كيسان المائة درهما والألف دينارا (وأحَدَ اذْكُرْ وصِلَنْهُ بِعَشَرْ) مجردا من التاء (مُرَكّباً) لهما (قاصِدَ مَعدودٍ ذَكَرْ) نحو : ﴿ أحد عشر كوكباً ﴾ [يوسف : ٤] ، وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل : وحد عشر على الأصل وهو قليل . وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (وقُلْ لَدَى التأنيثِ إحْدَى عَشَرَهْ) امرأة بإثبات

من المائة وهى ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة والكسائى إذ سنين عندهما تمييز لا غير وإن كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر إنما يلزم إذا كان التمييز مفردا أما إذا كان جمعا كما هو الأصل لما مر فالقصد فيه كالقصد فى وقوع التمييز جمعا فى نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بأن المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحالّ فى ذلك المحل فى حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتيقن تحققه فى واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل . (قوله إذا عاش الفتى مائتين عاما) تمامه :

* فقد ذهب اللذاذة والفتاء *

(قوله وأحد اذكر إلخ) لما تكلم على العدد المضاف شرع فى المركب فقال وأحدَ اذكر إلخ . (قوله مركبا) بكسر الكاف أى حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أى مركبا معه أى مع أحد اهـ سندوبى . وإلى الأول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده . (قوله وهمزة أحد إلخ) كذا همزة إحدى إلا أن الأول شاذ لازم غالبا والثانى مطرد على الأصح كاشاح واكاف ولهذا نبهوا على الأصل فى أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه فى إحدى اهـ تصريح . وألف إحدى للتأنيث عند الأكثرين وقيل للالحاق وزال التنوين فى إحدى عشر للتركيب فتقول فى العطف إحدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام . وفى الفارضى عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة همزتها عن واو المستعملة فى العدد هى التى فى نحو قولك كل أحد فى الدار وجمعها آحاد . وأما التى تستعمل بعد النفى نحو ما جاءنى من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل فى العدد ولا فى المثبت . (قوله إحدى عشرة) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو : ﴿ إنها لإحدى الكبر ﴾ [المدثر : ٣٥] زكريا .

[١١٩١] تمامه :

* فَقَــدْ ذَهَبَ الَــذَاذَةُ والفَتَــاءُ *

قاله الربيع بن ضبع الفزارى أحد المعمرين ، من قصيدة من الوافر . والشاهد فى مائتين عاما ، والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ لا يقاس عليه . والفتاء ــ بالمد ــ من فتىء بالكسر يفتأ . ويروى : فقد ذهب المسرة والفتاء . والفاء فى فقد : جواب للشرط .

التاء وقد يقال واحدة عشرة **(والشِّينُ فيها عن تَمِيمٍ كسْرَهْ)** أى مع المؤنث فيقولون إحدى عشرة واثنتا عشرة بكسر الشين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهو لغة الحجاز . وأما فى التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكنْ عين عشر فيقال : أحد عْشر وكذلك أخواته لتوالى الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة ـ صاحب حفص ـ ﴿ **اثنا عْشر شهرا** ﴾ [التوبة : ٣٦] ، وفيها جمع بين ساكنين **(وَ)** أما **(مَعَ غَيْرِ أحدٍ وإحْدَى * ما مَعْهُما فَعَلْتَ)** فى العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث **(فَافْعَلْ قصْدَا)** والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث **(ولثلاثةٍ وتِسعةٍ ومَا * بَينهُمَا إنْ رُكِّبا مَا قُدِّما)** أى فى الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث **(وأوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَى وعَشَرَا * اثْنَى إذا أنثى تَشَا أو ذكَرَا)** فتقول : جاءتنى اثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا **(وَالْيَا**

(قوله وقد تسكن عين عشر) أى فى المذكر كما صرح به فى بعض النسخ . قال الدمامينى : فإن قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا إذا جاز تسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أجدر . **(قوله لتوالى الحركات)** ولإفادة المبالغة فى الامتزاج . دمامينى . **(قوله وأما مع غير أحد وإحدى)** أى من اثنين واثنتين إلى تسعة وتسع ، قدر الشارح إما لأجل الفاء فى قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة . قال سم : بين المصنف بهذا أى بقوله ومع غير أحد وإحدى إلخ حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتى ولثلاثة وتسعة إلخ حكم التسعة وما تحتها إذا ركبت معها العشرة . **(قوله قصدا)** قال شيخنا : والبعض حال بمعنى مقتصدا أى عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى فعل قصد أى اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجيء المصدر حالا وإن كثر سماعى .

(قوله فتحذف التاء فى التذكير) كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة . **(قوله إن ركبا)** أى مع العشرة . **(قوله وأول عشرة إلخ)** اعترض الفارضى وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد وإحدى إلى آخر البيت فإنه علم منه كون اثنى له عشر واثنتى له عشرة وقد يقال إنما صرح به دفعا لتوهم أن اثنين فى حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق فى هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير . قال الدمامينى : فى إحدى عشرة واثنتى عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط فى جمعى التصحيح والتكسير بخلاف التاء إذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفنات وجفان وأما اثنتان فبنى على التاء إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل .

(قوله إذا أنثى إلخ) لف ونشر مرتب . **(قوله تشا)** مضارع شاء قصره للضرورة . وقال

لِغَيرِ الرَّفعِ) وهو النصب والجر **(وارفَعْ بالألِف)** كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقا **(والفتحُ فى جُزأَىْ سِواهما)** أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر **(أَلِفْ)** أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف ، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منهُ موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح ، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة لوقوع

المكودى : ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو . خالد . **(قوله والياء)** أى فى اثنين واثنتين . **(قوله مطلقا)** أى فى الأحوال الثلاثة . **(قوله أما العجز)** أى عجز العدد المركب سواء كان اثنى عشر واثنتى عشرة أو غيرهما . **(قوله تضمنه معنى حرف العطف)** أى الواو إذ الأصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددان اختصارا ودفعا لما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان . قاله الدمامينى فإن ظهر العاطف مع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله :

* كأنّ بها البدر ابن عشر وأربع *

وانظر إذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ وزعم بن حيان أنه أى العاطف لا يظهر إلا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجرى :

* وقمر بدا ابن خمس وعشر *

ا هـ وقوله وانظر إلخ الذى يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة إلى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره إن أردت التعجب . **(قوله وأما الصدر إلخ)** عبارة الفارضى بنى الصدر لأنه كجزء الكلمة . **(قوله فعلة بنائه وقوع العجز منه)** أى من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع . وقوله موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح أى فتح ما قبلها وعندى فى هذا التعليل نظر من وجوه : الأول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن . الثانى أن بناءه بمعني لزومه الفتح فيئول التعليل إلى تعليل الشىء بنفسه لأنه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لأن وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة . الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضى البناء للزم بناء صدر المركب المزجى مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه فى محله إلا أن يجاب عن هذا بأن فى تعبيرهم ببناء صدر المركب العددى مسامحة لأن فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء فى اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الأول أن سبب البناء منحصر فى شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه بأن المنحصر فى شبه الحرف سبب البناء الأصلى اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته وحاصل الثانى أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للإعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل . قال يس : وإنما بنى على حركة لأن له حالة إعراب وكانت الحركة فتحة لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخف الحركات . **(قوله ولذلك)** أى لكون علة البناء الوقوع المذكور

العجز منهما موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء ، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك .

(تنبيهان): **الأول** : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول : خمسة وعشرون ، ولا يجوز خمسة عشرين . ولعله للالباس فى نحو رأيت خمسة عشرين رجلا فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك . **الثانى** : أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو خمسة عشرك **(ومَيِّز العشِرين)** وبابه **(لِلتِّسْعينَا * بواحِدٍ)** منكر منصوب **(كأَرْبَعينَ حِينَا)** وخمسين شهرا ويقدم النيف بحالتيه أى بثبوت التاء فى التذكير وسقوطها فى التأنيث ثم يذكر العقد معطوفا على النيف فيقال فى المذكر : ثلاثة وعشرون رجلا وفى

أعرب صدر إلخ أى لأن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهى معدومة فى اثنى عشر واثنتى عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره من إعراب صدرهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة إعرابه . **(قوله لوقوع العجز إلخ)** اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز إلخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لاشعار علية الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للإعراب فتأمل . **(قوله قد فهم من كلامه)** يعنى قوله وصلنه بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء فى مقام البيان يقتضى الحصر . **(قوله النيف)** بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة بادخال المبدإ والغاية . أفاده فى التصريح . **(قوله فإنه يحتمل إلخ)** هذا إنما ينتج الإجمال لا الالباس . **(قوله إضافة صدر المركب إلى عجزه)** فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر :

كلف من عنائه وشقوته ... بنت ثمان عشرة من حجته

بجر عشرة منونا . فارضى . **(قوله واستحسنوا ذلك إذا أضيف)** أى المركب ولا يخفى أن المضاف فى الحقيقة إنما هو عجز المركب فالصدر مضاف إلى العجز والعجز مضاف إلى كاف المخاطب ففى عبارته مسامحة . **(قوله وميز العشرين للتسعينا * بواحد)** أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما فى الفارضى . وأجاز المصنف فى شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما فى السيوطى . **(قوله بواحد منكر منصوب)** إنما كان مفردا نكرة لأنه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التى هى أصل ومنصوبا لتعذر الإضافة مع النون التى فى صورة نون الجمع . **(قوله أى بثبوت التاء فى التذكير إلخ)** محله فى غير اثنين واثنتين . **(قوله معطوفا على النيف)** أى بالواو إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة وإلا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخى . دمامينى . **(قوله أى بمفرد منكر**

المؤنث تسع وتسعون نعجة (**وَمَيزوا مُركَّباً بِمِثلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُونَ**) وبابه ، أى بمفرد منكر منصوب (**فَسوِّيَنْهمَا**) نحو : ﴿ **أحد عشر كوكباً** ﴾ [يوسف : ٤] ، واثنتى عشرة عيناً . وأما : ﴿ **وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً** ﴾ [الأعراف : ١٦٠] فأسباطا بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان وأفرد التمييز لأن السبط مذكر . وزعم الناظم أنه تمييز وإن ذكر أمما رجح حكم التأنيث .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : يجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو : عندى أحد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينار ناصريا ، ومراعاة المعنى فتقول ظاهرية وناصرية ، ومنه قوله :

[١١٩٢] **فِيها اثنتَانِ وأربعُونَ حَلُوبــةً سُوداً كَخافِيةِ الغرابِ الأسْحَمِ**

الثانى : قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو : هذه عشر

منصوب) إنما كان مفردا منكرا لما مر ومنصوبا لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو قيل خمسة عشر عبد مثلا . فارضى .

(**قوله فسوينهما**) أى المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع إذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى : ﴿ **وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا** ﴾ [الأعراف : ١٦٠] لأن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الأوجه فى الآية وسيأتى الباقى . (**قوله بدل**) أى بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه فى نية الطرح لأنه أغلبى وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما فى قراءة التنوين فى ثلثمائة سنين كما مر . (**قوله لذكر العددان**) أى بحذف التاء منهما وقوله لأن السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان . (**قوله وأفرد التمييز**) ذهب الفراء إلى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له ا هـ تصريح . وترك علة قوله وأفرد التمييز وهى كونه تمييز مركب لعلمها من قوله وميزوا إلخ . (**قوله رجح حكم التأنيث**) هذا توجيه للتأنيث وبقى توجيه الجمع من أن القياس الافراد كما مر . سم .

(**قوله فى نعت هذا التمييز منهما**) أى من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز فى نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الإسلام زكريا فى تحريره وهى أى الأوسق الخمسة التى هى نصاب زكاة النابت ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا لألف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا فى الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر . (**قوله فيها**) أى الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافى وهى

[١١٩٢] قاله عنترة العبسى من قصيدته المشهورة . من الكامل . فيها أى فى الركائب . اثنتان : مبتدأ ، وفيها خبره . وحلوبة تمييز . والشاهد فى : سودا فإنه نعت لحلوبة . وروعى فيها اللفظ ، ويجوز فى هذا الباب رعاية اللفظ والمعنى . يقول : عندى عشرون درهما وازنا ، على اللفظ ، وعشرون درهما وازنة ـ على المعنى . والخافية ـ بالخاء المعجمة ـ واحدة الخوافى ، وهى ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح . والأسحم ـ بالحاء المهملة ـ الأسود .

وزيد ، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثنى عشر فيقال : أحد عشرك وثلاثة عشرك ، ولا يقال اثنى عشرك لأن عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الإضافة ، ولا يقال اثناك لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب . **الثالث** : حكم العدد المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقا إن وجد العقل نحو : عندى خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر جارية وعبدا ، وإن فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو : عندى خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا وللمؤنث إن فصلا نحو : عندى ست عشرة ما بين ناقة وجمل أو ما بين جمل وناقة ، وفى الإضافة لسابقهما مطلقا نحو عندى ثمانية أعبد وآم ، وثمان آم وأعبد . ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث لأن كلا من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة . **الرابع** : لا يجوز فصل هذا التمييز . وأما قوله :

[١١٩٣] **عَلَى أنَّنِى بَعْدَ ما قَدْ مَضَى ثلاثونَ للهَجْرِ حولاً كميلاً**

ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح . والأسحم بالحاء المهملة الأسود . عينى . **(قوله فيستغنى عن التمييز)** لأنك إذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ولا تقول عشرو زيد إلا لمن يعرف زيدا وعشريه كما أنك لا تقول غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيدا . دمامينى . **(قوله الأعداد المركبة)** وكذا غير المركبة كمائة زيد . **(قوله إلا اثنى عشر)** أى واثنتى عشرة . **(قوله ولا يقال اثناك)** ما لم يكن اثنا عشر علما وإلا جاز أن تضيفه بحذف عشر إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما فى الفارضى . **(قوله لئلا يلتبس إلخ)** صريح فى جواز أن يقال اثناك فى قصد إضافة اثنين بلا تركيب إسقاطى . **(قوله لمذكرهما مطلقا)** أى سبق المذكر أولا وقع الفصل بين أولا . **(قوله إن وجد العقل)** أى فى الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر إذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضى تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل . أفاده الدمامينى .

(قوله فللسابق) أى مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أى اتصال التمييز بالعدد . **(قوله وللمؤنث إن فصلا)** أى فصل بين العدد والتمييز ببين لأنها تقتضى التساوى فى الحكم فكأن الأسبقية منتفية فرجح ما مراعاته كمراعاة الشيئين وذلك أن مذكر ما لا يعقل فى استعمالهم كالمؤنث حتى أنه قد يعود عليه ضميره فإذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما بخلاف ما إذا جعل للمذكر . كذا فى الدمامينى . **(قوله لسابقهما مطلقا)** أى عاقلا كان المضاف إليه أولا مذكرا أو لا وإنما كان كذلك لأن المتضايفين كالشيء الواحد فلا ينبغى أن يختلف حالهما . فإن قيل المعطوف على المضاف

[١١٩٣] بعده :

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ العَجُولِ وَنَوْحُ الحَمامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

قالهما العباس بن مرداس السلمى من المتقارب . وعلى يتعلق بما قبله من البيت . والشاهد فى ثلاثون للهجر حولا حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه ــ وهو حولا ــ بالجار والمجرور للضرورة . والعجول الناقة التى يذبح ولدها أو مات أو وهب . الهديل : الحمام الوحشى كالقمارى والدباسى . وقيل الحمام الذكر وهو الأظهر .

فضرورة (**وإنْ أُضيفَ عَدَدٌ مركَّبُ * يَبْقَ البِنَا**) فى الجزءين على حاله نحو : أحد عشرك مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين . هذا هو الأكثر لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة . **والثانى** : أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو : أحد عشرك مع أحد عشر زيد ، وإليه أشار بقوله : (**وعَجُزٌ قد يُعرَبُ**) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها فى الإعراب ، ومنع فى التسهيل القياس عليه . وقال فى شرحه : لا وجه لاستحسانه لأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك و ﴿ **من لَدُنْ حكيم خبير** ﴾ [هود : ١] ، وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما ، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلى ما فعلت خمسة عشرك ، وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء .

إليه مضاف إليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة والأول مضاف إليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضى أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقة بتغليب السابق وإحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث . دمامينى .

(**قوله وآم**) تقدم الكلام عليه . (**قوله وإن أضيف عدد مركب**) أى غير اثنى عشر واثنتى عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب إذا أضيف عن التمييز كما سبق . (**قوله والثانى إلخ**) مقابل قوله هذا هو الأكثر . (**قوله كبعلبك**) أى فى بقاء التركيب مع إعراب العجز وإن كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لأنه ليس بعلم . (**قوله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد**) بفتح دال أحد فى المثالين ورفع راء عشر الأول وجر راء الثانى . (**قوله وعجز**) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل . فارضى . (**قوله ترد الأشياء إلى أصلها فى الإعراب**) لا يقال هذا يقتضى إعراب الجزء الأول أيضا لأنا نقول المضاف مجموع الجزءين لا الأول فقط ولا الثانى فقط لكن لما كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه الإعراب . (**قوله ومنع فى التسهيل القياس عليه**) قال بعضهم : هى لغة ضعيفة عند سيبويه وإذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة . مرادى . (**قوله لأن المبنى قد يضاف إليه**) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة . تصريح . (**قوله من أبى فقعس**) كذا بخط الشارح ويوجد فى بعض النسخ بنى وهو تحريف .

(**قوله خلافا للفراء**) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين إلخ نقل الشارح قول الفراء عن

(تنبيهات): **الأول** : قال فى التسهيل : ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا فى الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى دون إضافة المجموع كقوله :

[١١٩٤] **كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِـهِ بِنْتَ ثَمانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ**

أى من عامه ذلك . وفى دعواه الإجماع نظر : فإن الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه . **الثانى** : فى ثمانى إذا ركب أربع لغات : فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله :

[١١٩٥] **ولَقَدْ شَرِبْتُ ثَمانياً وثَمانيـاً وثَمانَ عَشْرَةَ واثْنَتينِ وأَرْبعاً**

وقد تحذف ياؤها أيضاً فى الافراد ويجعل إعرابها على النون كقوله :

[١١٩٦] **لها ثَنايـا أَرْبـعٌ حِسَانٌ وأَرْبـعٌ فَثَغْرُهـا ثَمـانُ**

وهو مثل قراءة بعض القرّاء : ﴿ **وله الجوارُ المنشآت** ﴾ ــ بضم الراء ــ. **الثالث** : قال فى شرح الكافية : لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع فى الافراد والتركيب وعطف

الكوفيين . **(قوله دون إضافة المجموع)** أى إلى شىء آخر وفيه أنه إذا أضيف الأول إلى الثانى ووجدت الإضافة إلى شىء آخر كان المضاف إلى الشىء الآخر الثانى لا المجموع وإذا أضيف المجموع إلى شىء آخر لم يكن الأول مضافا إلى الثانى فتدبر . **(قوله كلف إلخ)** يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل . والعناء بفتح العين المهملة التعب . والشقوة بالكسر الشقاء . **(قوله مطلقا)** أى سواء كان المجموع مضافا نحو : ثمانى عشرك أو لا وفيه ما مر . **(قوله فى ثمانى)** أى الواقعة فى عدد المؤنث . **(قوله وسكونها)** أى كسكونها فى معديكرب وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء وقوله وفتحها أى للتركيب . همع . **(قوله وقد تحذف ياؤها)** مصب قد التقليلية قوله ويجعل إعرابها على النون أى والأكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثمانى بلا تنوين لمشابهته جوارى لفظا وهو ظاهر ومعنى لأنه وإن لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سرابيل فكتابة البعض على قول الشارح ويجعل إعرابها على النون ما نصه : أى وحينئذ تكون جارية فى الإعراب مجرى المنقوص المصروف اهـ غفلة عجيبة . **(قوله لبضعة وبضع)** بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها

[١١٩٤] رجز لم يدر راجزه ، وقيل قاله نقيع بن طارق . ومن للتعليل ، والعناء : التعب ، وبنت ــ بالنصب ــ مفعول ثان لكلف . والشاهد فى : ثمانى عشرة ، حيث أضاف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شىء آخر ، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة . وادعى ابن مالك الإجماع فيه ، وليست بصحيح : لأنه حكى عن الكوفية جواز ذلك مطلقا .

[١١٩٥] البيت من الكامل ، وهو للأعشى فى لسان العرب .

[١١٩٦] الرجز بلا نسبة فيف خزانة الأدب .

عشرين وأخواته عليه ، نحو : لبثت بضعة أعوام وبضع سنين ، وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة ، وبضعة وعشرون كتابا ، وبضع وعشرون صحيفة ، ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع . انتهى **(وصُغْ مِن آثنينِ فمَا فوْقُ)** أى فما

قاله الدمامينى وما ذكره الشارح هو الراجح من أقوال فى مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما ، وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والألف وقيل لا يصاحب إلا العشرة وهو مردود بنحو قوله ﷺ : « **الإيمان بضع وستون شعبة** » وفى رواية : « **بضع وسبعون** » ونقل الكرمانى أنه يصاحب المائة والألف . هذا وفى بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع إلخ ما نصه : الثالث قال فى شرح الكافية إن بضعة قد يراد به واحد فما فوقه إلى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجرى مجرى تسعة مطلقا أى فى الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة فى ثبوت وسقوط نحو : لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولى :

*** ومطلقا مجراه يجرى حيث حل ***

والأولى أن يراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها اهـ . قال شيخنا : وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اهـ وقوله وإن تاءه كتاء تسعة فى ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله : فيحمل الثابت التاء إلخ أى فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق فى الهمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر إلا مع عقد نحو عشرة ونيف . والبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما فى بِضْعِ سنين .

(قوله وصغ من اثنين إلخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساويا لما فوقه وهو مسلم فى الذى بمعنى بعض دون الآخر لأنه مصوغ من الثنى مصدر ثنيت الرجل والثلاث مصدر ثلثت الرجلين وهكذا كما سيأتى لا من اثنين وثلاثة إلخ وإنما قلنا ظاهر كلام المصنف لأنه يمكن حمل قوله وإن ترد جعل الأقل إلخ على معنى وإن ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لأن الذى بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم إلا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل . قال فى التصريح : الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يده من التراب واستحجر الطين من الحجر . **(قوله أى فما فوقهما)** الأنسب فوقه أى لفظ الاثنين لأن الصوغ من اللفظ . سم . **(قوله إلى عشرة)** أتى به بيانا للغاية .

فوقهما (**إلى * عَشَرَةٍ**) وصفا (**كفَاعِلٍ**) أى على وزن فاعل (**مِن فَعَلاَ**) كضرب نحو ثان وثالث ورابع إلى عاشر . وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (**واختمهُ في التأنيثِ بالتَّا ومَتى * ذَكَّرْتَ**) أى صفته لمذكر (**فاذْكُرْ فاعلاً بغيْرِ تَا**) فتقول فى التأنيث ثانية إلى عاشرة ، وفى التذكير ثان إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو : ضارب وضاربة . وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه (**وإنْ تُرِدْ**) بالوصف المذكور (**بعْضَ**) العدد (**الَّذِى مِنه بُنِى * تُضِفْ إليه مِثلَ بَعضٍ بيِّن**) أى كما يضاف البعض إلى كله نحو : ﴿ **إذْ أخرجه الذين كفروا ثانىَ اثنين** ﴾ [التوبة : ٤٠] ﴿ **لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثةٍ** ﴾ [المائدة : ٧٣] وتقول ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر . وإنما لم ينصب حينئذ لأنه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفرعا عن فعل فالتزمت إضافته لأن المراد أحد اثنين واحدى

(**قوله كفاعل**) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهى اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبى . أفاده سم . (**قوله من فعلا**) فائدته مع ما قبله بيان أن هذا أى فى الجملة وصف لا اسم جامد ولا يكتف بفهم ذلك من ذكر الصوغ لأنه قد يراد به إثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الأخذ .

(**قوله وإما واحد**) أى وواحدة وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق . (**قوله فليس بوصف**) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضى : والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أى العدد المنفرد . (**قوله لئلا يتوهم أنه يسلك به إلخ**) أى فى إثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح فى مخالفة الوصف للعدد الذى صيغ منه فى التذكير والتأنيث وهو مسلم فى غير ثان وثانية لموافقتهما فى ذلك لما صيغا منه . (**قوله وإن ترد بعض الذى إلخ**) أى وإن ترد بالوصف بعض العدد الذى بنى هو منه تضفه أى الوصف إليه أى العدد حالة كون الوصف مثل بعض فى معناه أو فى إضافته إلى كله وإلى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ومفعول تضف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض فى هذا الباب الواحد لا الأعم وهذه الإضافة غير واجبة إذ يجوز الثانى من الاثنين مثلا ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وإن ترد إلخ ما سيأتى من قوله وإن ترد جعل الأقل إلخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح . (**قوله بين**) أى ظاهر البعضية .

(**قوله أى كما يضاف البعض إلى كله**) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة فى أربعة كما فى التوضيح . (**قوله وإنما لم ينصب حينئذ**) أى حين إذ أريد به بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أى حين إذ أضيف إلى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر .

(**قوله لأنه**) أى الوصف الذى بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس فى معنى ما يعمل أى ليس فى معنى لفظ يعمل كمصيب وجاعل حتى يعمل ولا مفرعا عن فعل أى ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله

اثنتين وأحد عشرة وإحدى عشر ، فتضيفه ، كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة . هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطرب والكسائى وثعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ونصبه إياه كما يجوز فى ضارب زيد ، فيقولن ثان اثنين وثالث ثلاثة ، وفصل بعضهم فقال : يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده ، وإلى هذا ذهب فى التسهيل قال : لأن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما ، فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلا ، ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

(تنبيه): قال فى الكافية :

وثَعْلَبٌ أَجَازَ نَحْوَ رابعُ أربَعةٍ ومَا لـهُ مُتابـعُ

وقال فى شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصب به ، وأجاز ذلك ثعلب وحده ، ولا حجة له فى ذلك . هذا كلامهم فعمم المنع . وقد فصل فى التسهيل ، وخصّ الجواز بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم اهـ **(وإنْ تُرِدْ جَعلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ)** أى إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما

بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لأنه ليس فى معنى ما يعمل لكفاه فى تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر .

(قوله لأن المراد أحد اثنين إلخ) أى باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثانى وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا . أفاده الجامى . **(قوله ونصبه إياه)** أى إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى . **(قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة)** على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة . سيوطى . **(قوله وإلى هذا ذهب فى التسهيل إلخ)** تعقبه أبو حيان فقال : ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثان اثنين قال الموضح : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الأفعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه إلا ظاهرى جامد . تصريح . **(قوله لأنه لا فعل له)** أى لا يقال ثلثت الثلاثة إذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهرى ثلثت القوم أثلثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضا . إسقاطى . **(قوله قال فى الكافية إلخ)** غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين : مخالفته لتفصيله فى التسهيل بين ثان وغيرها واقتصاره على العزو لثعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا .

(قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل . **(قوله مثل ما فوق)** أى بدرجة واحدة . **(قوله المصوغ من العدد)** هذا لا يوافق قوله الآتى الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد إلخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذاك أى ما يأتى استدراك عليه . سم . **(قوله أنه)** أى الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مرادا وإلا لم يتأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فإن كان بمعنى المضى إلخ .

هو تحت ما اشتق منه مساوياً له (**فَحُكْمَ جاعِلٍ لَهُ آحْكُما**) فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله فتقول : هذا رابع ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةً : أى هذا مصير الثلاثة أربعة ، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق ، فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لأنك تقول ثلّثت الرجلين إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة ، وكذلك ربّعت الثلاثة إلى عشّرت التسعة ، ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحد ما يضاف إليه فإن الذى هو فى معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل ، فالتزمت إضافته كما سبق .

(تنبيهات): **الأول** : الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثلْث والربْع والعشر على وزن الضرب ، مصادر ثلَث وربع وعشر على وزن ضرب ، ومضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع فإنه على وزن شفع يشفع . **الثانى** : لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحدا ، وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب . **الثالث** : أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور

(قوله ما هو تحت) أى بدرجة واحدة إذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد . وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف منه مساويا له أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هى له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هى له فهى الحقيقة بإبراز الضمير دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك . **(قوله فحكم جاعل)** مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وإنما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فإذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة . أفاده المرادى . **(قوله جازت إضافته إلخ)** لكنهم قالوا الإضافة فى هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإن نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الإضافة مستويان أو النصب أكثر . قال الرضى : وإنما قل النصب ههنا لأن الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وإن انضم إليها واحد بل يكون المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأوّل بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الأوّل هو المجموع . كذا فى الدماميني . **(قوله وإعماله)** أى بالشروط السابقة فى باب اسم الفاعل . **(قوله حينئذ)** أى حين إذ كان بمعنى جاعل . **(قوله ثلثت الرجلين إلخ)** بتخفيف ثانى ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها .

(قوله وجار مجراه) أى فى العمل . **(قوله فإن الذى هو فى معناه)** أى فإن فاعلا الذى هو فى معنى أحد فالمحل للضمير وكأنه لم يقل فإنه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد . **(قوله الوصف حينئذ)** أى حين إذ كان بمعنى جاعل . **(قوله وأجازه بعضهم إلخ)** رجحه الدماميني وضعف الأول

من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة ، وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالإعمال ، ورابعة ثلاثة وثلاثين بالإضافة ا هـ **(وإنْ أردتَ مِثْلَ ثانِي اثْنينِ * مُرَكَّباً فَجِيءْ بِتركيبَيْنِ)** أى إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب ـ بمعنى بعض أصله كثانى اثنين ـ فجىء بتركيبين صدر أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث : فتقول فى التذكير ثانى عشر اثنى عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وفى التأنيث ثانية عشرة اثنتى عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين . وهذا الاستعمال هو الأصل ، ووراءه استعمالان آخران : الأول منهما أن يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله **(أوْ فاعِلاً بحالَتيهِ)** يعنى التذكير والتأنيث **(أضِفِ * إلى مركَّبٍ بما تنوى يَفِى)** يفى جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته . والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الأول الذى نويته ؛ فتقول فى التذكير : ثانى اثنى عشر إلى تاسع تسعة عشر ، وفى التأنيث ثانية اثنتى عشرة إلى تاسعة تسع عشرة . والثانى منهما أن يقتصر على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى وإليه أشار بقوله **(وشَاعَ الاِسْتغنا بِحادى عشَرَا * ونحوِهِ)** أى

بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا أى مصير واحدا اثنين بنفسه . **(قوله أفهم كلامه)** أى حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثانى فى مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد . **(قوله مثل)** مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا . **(قوله بمعنى بعض أصله)** أى بَعْض مدلول أصله . **(قوله بأربع كلمات مبنية)** فيه تغليب إذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين ومثله يأتى فى قوله بعد باقيا بناؤه إلخ . **(قوله هو الأصل)** أى ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالأصل الغالب لما يأتى قريبا عن أبى حيان . **(قوله أن يقتصر على صدر الأول إلخ)** قال أبو حيان : وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا . تصريح . **(قوله فيعرب إلخ)** هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد . سم . **(قوله ويضاف إلى المركب)** قال أبو حيان : وقياس من أجاز الأعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثنى عشر مثلا . سيوطى .

(قوله يفى جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أى مركب واف بما تنوى بأن يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه ا هـ سم والفعل على الأول مجزوم فالياء إشباع وعلى الثانى مرفوع فالياء لام الفعل . **(قوله بالمعنى الأول الذى نويته)** وهو كون المضاف أحد اثنى عشر كائنا فى المرتبة الثانية عشرة لأن معنى ثانى اثنى عشر ثانى عشر اثنى عشر لكن حذف عجز التركيب الأول اختصارا

ثانى عشر إلى تاسع عشر . وفى التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة ، فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث . وفيه حينئذ وجهان : الأول أن يعرب الأول ويبنى الثانى . حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى . ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثانى فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته . وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه . وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول . والثانى أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثانى لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ ، فيجرى الأول على حسب العوامل ، ويجر الثانى بالإضافة . أما إذا اقتصرت على التركيب الأول بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فإنه يتعين بقاء الجزءين على البناء .

(تنبيهان): **الأول** : إنما مثل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه

فعلم ما فى كلام البعض . **(قوله وفى التأنيث حادية عشرة إلخ)** فى التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثانى عشر ولم يقل وفى التأنيث بحادية عشرة إلخ إشارة إلى دخوله فى النحو فيكون مشمولا لكلام الناظم . **(قوله وفيه حينئذ)** أى حين إذا اقتصر على صورة التركيب الأول وإن شئت قلت حين إذا استغنى بحادى عشر ونحوه . **(قوله وجهان الأوّل أن يعرب الأول ويبنى الثانى إلخ)** كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها ثلاثة أوجه : الأول أن يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثانى بكماله وأن هذا الباقى هو الأول بكماله . والثانى أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا حكاه إلخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى لمنافاة الأول من الأوجه الثلاثة ذلك فتأمل .

(قوله ويبنى الثانى) أى يبقى بناؤه . **(قوله فبناه)** أى أبقى بناءه . **(قوله وزعم بعضهم إلخ)** بهذا الزعم تكون الأوجه ثلاثة لا اثنين . **(قوله لحلول كل إلخ)** وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثانى بنية صدره اهـ سم أى فكأن التركيبين باقيان . **(قوله بأنه لا دليل حينئذ)** أى حين إذ يبنيان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر إذ لا يترتب عليه اختلال المعنى . **(قوله بخلاف ما إذا أعرب الأول)** فإن إعرابه دليل على ذلك . **(قوله لزوال مقتضى البناء)** وهو التركيب كما فى التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعنى عجز الأول وصدر الثانى . **(قوله أما إذا اقتصرت إلخ)** هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الأول إلخ وهذا ساقط فى كثير من النسخ . **(قوله على التركيب الأول)** أى على حقيقته لا صورته فقط .

(قوله بأن استعملت النيف) بمعنى الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير فى بمعناه . **(قوله فائدة التنبيه)** الإضافة للبيان .

على ما التزموه حين صاغوا أحدا وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب ، وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادى عشر وحادية عشرة ، والأصل واحد وواحدة فصار حاد ووحادة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة . وأما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الأصل المرفوض . قال فى شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلب فى واحد إلا فى تنييف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته . والثانى لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع ، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا . وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع ، وعلى الجواز فتقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر . ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الأول للالباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض . قال فى أوضح المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الإجماع (**وَقَبْلَ عِشرينَ**

(**قوله من القلب**) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا الجعل قلب مكانى فعلم أن فى الكلمة القلبين . (**قوله لانكسار ما قبلها**) أى مع تطرفها لأن تاء التأنيث فى حكم الانفصال والواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادى إعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء . أفاده فى التصريح .

(**قوله وأما ما حكاه**) وارد على قوله التزموه . (**قوله الثانى لم يذكر هنا إلخ**) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثانى اثنين . سم . (**قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر**) بإضافة التركيب الأوّل برمته إلى الثانى برمته مع بناء الكلمات الأربع على الفتح . (**قوله أو رابع ثلاثة عشر**) أى بحذف العقد من التركيب الأول قال شيخنا : الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل ا هـ وعندى أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره . (**قوله للالباس**) أى لا لباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الإعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله تركيبين فإن الالباس على تفسيره يزول بإعراب الجزءين أو الأول فقط فإن ذلك جائز فى الاستغناء بحادى عشر عن حادى عشر أحد عشر مثلا كما تقدم . أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره . (**قوله ويتعين**) أى فيما إذا أتى بالتركيبين برمتهما أو حذف العقد من التركيب الأول وأتى بالتركيب الثانى . (**قوله فى موضع خفض**) أى بإضافة التركيب الأول أو صدره إلى الثانى ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافا . قال البعض تبعا لشيخنا : وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم فيما إذا كان الاسم واللقب مركبين أو الأول فقط أى من امتناع إضافة أولهما إلى ثانيهما وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الإضافى كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافى ما هنا من إضافة المركب العددى فتأمل .

(**قوله وهو مصادم لحكاية الإجماع**) جوابه أن الإجماع مخصوص بصورة ما إذا جئت بتركيبين لأن عمل فاعل إنما يتأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثانى فى

اذكُرَا . **وبابهِ الفاعِلَ مِنْ لفظِ العَدَدْ * بحالَتيه)** من التذكير والتأنيث **(قَبْلَ واوٍ يُعتمدْ)** يعنى أن العشرين وبابه إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه ، فتقول الحادى والعشرون إلى التاسع والتسعين ، والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين ، ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : حادى عشرين كما تقول حادى عشر إلحاقا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر .

(تنبيه)*: لم يذكروا فى العشرين وبابه اسما مشتقا . وقال بعض أهل اللغة : عَشْرَنَ وثَلْثَنَ إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا مُعَشْرِن ومُتَسْعِن ا هـ .

(خاتمة)*: يؤرّخ بالليالى لسبقها ، فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر : كتب لأول ليلة منه أو لغرّته أو مُهله أو مستهله ، ثم يقول : كتب لليلة خلت ، ثم لليلتين

موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل . قاله مكى سم . **(قوله يعتمد)** نعت لواو أى يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف . **(قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب)** أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته . قال ابن هشام : فى قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين ا هـ لكن قال السيوطى : والمنقول عن سيبويه جواز إضافة شهر إلى كل الشهور . قال الدمامينى فى باب الظروف وهو قول أكثر النحويين . **(قوله يؤرخ)** بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتوريخ . ا هـ سيوطى .

(فائدة)*: كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يبدؤون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله ﷺ كما بسط ذلك الجلال السيوطى فى كتابه الشماريخ فى علم التاريخ . **(قوله بالليالى)** جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة . دمامينى . **(قوله لسبقها)** أى لسبق الليالى الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر إنما يطلع ليلا ا هـ دمامينى . وقال السيوطى فى الهمع : لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبى حاتم . وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلأمر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف فى ذلك الوقت المخصوص .

(قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى فى أو عند ا هـ دمامينى وكذا فى قوله لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه . **(قوله أو مهله أو مستهله)** بضم الميم وفتح الهاء اسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل

خلتا ، ثم لثلاث خلون إلى عشر ، ثم لإحدى عشرة خلت إلى النصف من كذا أو منتصفه ، أو انتصافه ، وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ، ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ، ثم لعشر بقين أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت ، ثم لآخر ليلة منه أو سَرَاره أو سَرره ، ثم لآخر يوم منه أو سلخه ، أو انسلاخه ، وقد تخلف النون التاء وبالعكس . والله أعلم .

الهلال واستهل مبنيين للمفعول أى أظهر فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أى لوقت هلاله . دماميني مع حذف وبعض زيادة . **(قوله لليلة خلت)** اللام فيه وفى أمثاله بمعنى بعد . **(قوله ثم لثلاث خلون إلى عشر)** التعبير مع الثلاث إلى العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت إنما هو على سبيل الأولوية كما يشير إليه الشارح بقوله وقد تخلف إلخ لما تقدم أول الكتاب من أن الأفصح فى غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفى جمع الكثرة لما لا يعقل الأفراد وكجمع القلة ما كان من أعداده وكجمع الكثرة ما كان من أعداده ولأن تميز ثلاث إلى عشر لما كان جمعا ناسبه ضمير الجماعة وتمييز ما فوق عشر لما كان مفردا ناسبه ضمير الأفراد فاحفظه وقول الشارح إلى عشر متعلق بمحذوف أى ويجرى على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال فى نظائره .

(قوله إلى النصف من كذا) أى إلى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح . **(قوله وهو أجود)** أى لكونه أحصر . **(قوله ثم لأربع عشرة بقيت)** يظهر أن اللام فيه وفى أمثاله بمعنى عند أو فى بتقدير مضاف أى عند استقبال أو فى استقبال أربع عشرة . قال الدماميني : وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل . **(قوله إلى تسع عشرة)** الغاية داخلة فيقول ليلتها لإحدى عشرة ليلة بقيت . **(قوله لعشر بقين)** أى بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر أو إن بقين أى نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى فى أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل . **(قوله إلى ليلة بقيت)** وهذا يقال فى ليلة التاسع والعشرين وفى يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت . دماميني . **(قوله ثم لآخر ليلة منه)** وهذه ليلة ثلاثين فإن مضت وكتب فى الثلاثين قيل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما . دماميني .

(قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الأول . قال فى القاموس : السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره ا هـ فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال إلا إذا كانت الكتابة فى آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما إذا كانت الكتابة فى آخر يوم منه لأن بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا إذا كانت الكتابة فى آخر ليلة أيضا فيكون فى التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتى أولا حرره . **(قوله أو سلخه أو انسلاخه)** كل منهما يقال فى ليلة الثلاثين ويومه لسلخهما ليالى الشهر وأيامه وانسلاخهما فى ذاتهما وعلى هذا فيحصل فى التاريخ بهما اشتباه

[كَمْ وكأيِّنْ وكذَا]

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد . أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار ، وهي على قسمين : استفهامية بمعنى أيّ عدد ، وخبرية بمعنى عدد كثير ، وكل منهما يفتقر إلى تمييز : أما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته في الافراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : (**مَيِّز في الاستِفهامِ كَمْ بمِثلِ مَا * مَيَّزْتَ عِشرينَ ككَم شَخصاً سَما**) أما الافراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه

وانتصابهما في قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلاخه على الظرفية بتقدير مضاف والأصل وقت سلخ أو انسلاخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير . أفاده الدماميني وفي الهمع يقال كتبته في العشر الأول والأواخر لا الأوائل والآخر . والله أعلم .

[كم وكاين وكذا]

(**قوله مبهم الجنس والمقدار**) قال البعض : أي عند المتكلم ويبين إبهام الأوّل بالتمييز وإبهام الثاني بالبدل التفصيلي نحو : كم عبدا ملكت عشرين أم ثلاثين ا هـ وفيه نظر من وجهين : الأوّل أن دعوة إبهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل أنه الآتي بالتمييز ودعوى إبهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولو جعل إبهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الإتيان بما بعدكم لكان صحيحا . الثاني أي دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وإن تبع فيها الدماميني كما هو واضح وإنما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق . (**قوله بمعنى أيّ عدد**) أي فالسؤال بها عن كمية الشيء . (**قوله وخبرية**) من الخبر قسيم الإنشاء سميت بذلك لأن ما هي فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام ستأتي . (**قوله في الافراد والنصب**) لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني أو لأن كم الاستفهامية مقدّرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميزه كما قاله الحديثي أو لأن مميز العدد الوسط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه لأنه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمني ولك نقضه بأن من العدد الوسط المائة فتأمل .

(**قوله بمثل ما ميزت عشرين**) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب . (**قوله ككم شخصا سما**) كم في محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسما جملة في محل رفع خبر . (**قوله فلازم مطلقا**) أي سواء أريد به الأصناف أولا . (**قوله خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقا**) نحو : كم عبيدا ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أي كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أي مملوكين

مطلقا ، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات ـ نحو : كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان ـ جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الأخفش . وأما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب : **أحدها** : أنه لازم مطلقا ، **والثانى** : ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى ، وعليه حمل أكثرهم :

*** كَمْ عمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وخالة ***

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر ، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جرّ ، وهذا هو المشهور . ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر وإلى هذا الإشارة بقوله : **(وأَجِزَانْ تجُرَّه مِن مُضمَرا * إنْ ولِيَتْ كم حرفَ جرٍّ مُظهرَا)** فيجوز فى بكم درهم اشتريت النصب وهو الأرجح ، والجر أيضا وفيه قولان : **أحدهما** : أنه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة . **والثانى** : أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج . وأما الثانية وهى الخبرية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كمميز مائة فيكون مفردا مجرورا . وقد أشار إلى ذلك بقوله **(واستعمِلَنْهَا مُخبِراً كعشَرَهْ * أو مِائة ككم رِجالٍ أو مَرَهْ)** ومن الأول قوله :

وكذا إذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقروا لك حالة كونهم غلمانا أى خداما فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخريج إلا على رأى الأخفش فى تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوى كما قاله الدمامينى . **(قوله وفصل بعضهم)** هو تفصيل حسن . **(قوله إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز)** فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقروا لك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم . **(قوله أنه لازم مطلقا)** أى سواء دخل على كم حرف جر أولا .

(قوله وعليه حمل أكثرهم كم عمة) أى بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح . **(قوله ولم يذكر سيبويه جره إلخ)** أى فمذهبه القول الثالث ووجه الجرّ حينئذ تطابق كم ومميزها فى الجرّ . **(قوله مضمرا)** ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجرّ الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت . واعلم أن من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو (وكم من ملك) واستشهد فى المطوّل للاستفهامية بقوله تعالى : **﴿ سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴾** [البقرة : ٢١١] رادّا به توقف الرضى فى دخول من على مميز الاستفهامية وعزو البعض التوقف إلى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية . **(قوله فيكون جمعا إلخ)** أما إفراده فلمشابهة كم للمائة والألف فى الدلالة على الكثرة ومميزها مفرد وأما جمعه فليكون فى اللفظ تصريح بما يدلّ على الكثرة . **(قوله وقد أشار إلى ذلك)** أى المذكور من الاستعمالين .

[١١٩٧] * كَمْ مُلوكٍ بادَ مُلكُهم *

ومن الثانى قوله :

[١١٩٨] * وكَم ليلَةٍ قَدْ بِتُّها غيْرَ آثِمٍ *

وقوله :

[١١٩٩] كَم عَمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وخالَةٍ فَدعاءَ قد حَلبتْ عَلَىّ عِشارى

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا : أما النصب فقيل إن لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً . وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم : أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كنّ يخدمننى فقد نسيته ، وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت ، وأفرد الضمير حملا على لفظ كم . وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت

(قوله ككم رجال أو مرة) كم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى مثلا أو مفعول لمحذوف أى ملكت مثلا ورجال مضاف إليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرأة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة . **(قوله باد ملكهم)** أى هلك . **(قوله غير آثم)** أى غير سكران .

(قوله فقيل إن لغة تميم إلخ) أى والبيت للفرزدق وهو تميمى . **(قوله نصب تمييز الخبرية)** أى جوازا كما يصرّح به قول التوضيح فقيل إن تميما تجيز نصب تمييز الخبرية . **(قوله إذا كان مفردا)** كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما فى شرح الكافية ونص على ذلك السيرافى . مرادى . **(قوله وعليهما)** أى الجر والنصب أو على قولى النصب والأول أولى . **(قوله وأفرد الضمير)** أى مع أن مقتضى الظاهر تثنيته . **(قوله حملا على لفظ كم)** قد يقال تاء التأنيث تنافى هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافى اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه

[١١٩٧] تمامه :

* وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادُوا *

هو من المديد . وكم خبرية . وملوك ــ بالجر ــ مميزه ، وفيه الشاهد : حيث جاء فيه المميز مجموعا مجرورا . وباد : هلك ، وملكهم فاعله . والجملة خبر لكم . قوله ونعيم سوقة : أى وكم نعيم سوقة ــ وهو بضم السين ــ وهو ما دون الملك .

[١١٩٨] من الطويل وتمامه :

* بِناحِيَةِ الْحِجْلَيْنِ مُنعَمَةِ الْقَلْبِ *

وكم خبرية . وليلة مميزه . وفيه الشاهد : حيث جاء مفردا مجرورا . وغير آثم : حال . والحجلين : موضع . ومنعمة القلب : حال .

[١١٩٩] ذكر مستوفى فى شواهد الابتداء . والشاهد فيه ههنا فى قوله : كم عمة ، حيث روى بالجر ــ على اللغة المشهورة ــ على إن كم فيه خبرية ، وبالنصب ، على أنها استفهامية ، وبالرفع ، على أن المميز محذوف ، والتقدير : كم مرة أو كم وقتا . ويكون ارتفاع عمة على الابتداء لأنه وصف .

بلك ، وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بألمذكورة ، كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الأولى ، والخبر قد حلبت ، ولابد من تقدير قد حلبت أخرى ، لأن المخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت . وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف : أى كم وقت أو حلبة .

(تنبيهات): **الأول** : إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم . **الثانى** : الجر هنا بإضافة كم على الصحيح إذ لا مانع منها . وقال الفراء أنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين . **الثالث** : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب حملا على الاستفهامية فإن ذلك جائز فيها فى السعة . وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله :

[١٢٠٠] **كَمْ دونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهالُ لها ... إذَا تَيَمَّمها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ**

فى التوضيح الافراد بأن التاء للجماعة لأن عمة وخالة فى معنى عمات وخالات . **(قوله كما حذفت لك إلخ)** وعليه يكون فى البيت اجتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكره فى الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم .

(قوله والخبر قد حلبت) أى خبر المبتدأ الذى هو عمة وقوله ولابد من تقدير قد حلبت أخرى أى ليكون خبرا عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة . **(قوله إفراد تمييز إلخ)** أشار به إلى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الافراد وإلى أن المصنف إنما قدمه اهتماما به ردا على من زعم شذوذه . **(قوله الجر هنا إلخ)** وأما فى تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدّرة . **(قوله بإضافة كم)** أى حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد . شمنى . **(قوله إذ لا مانع منها)** يوهم أن فى الاستفهامية مانعا من الإضافة فانظره .

(قوله إنه بمن مقدّرة) لأنه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوّة الدلالة عليه . شمنى . **(قوله الاتصال)** أى اتصال مميز كم بها . **(قوله فإن فصل)** أى بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوبا إن كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معا وبرجحان إن كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض .

(قوله حملا على الاستفهامية) أى فى النصب وعلل الحمل بقوله فإن ذلك أى الفصل جائز فيها أى فى الاستفهامية وإن كان الأولى عدم فصلها . **(قوله كم دون مية إلخ)** موماة أى مفازة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الأولى بالفتحة اهـ وكذا فى القاموس ويهال فعل مجهول أى

[١٢٠٠] قيل قاله ذو الرمة . ولم أجده فى ديوانه . من البسيط . وكم : خبرية . وموماة مميزها . وفيه الشاهد حيث =

وقوله :

[١٢٠١] كَمْ بِجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا وكَرِيمٍ بُخْلهُ قد وَضَعهْ

وقوله :

[١٢٠٢] كَمْ فى بَنى بكْرِ بنِ سَعْدٍ سيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسيعةِ ماجِدٍ نفَّاعِ

والصحيح اختصاصه بالشعر . ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر . وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار . وقيل إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتانى ، وكم بلك مأخوذ جاءنى جاز . وإن كان بتام لا يجوز ، وهو مذهب يونس . فإن كان الفصل بجملة كقوله :

[١٢٠٣] * كَمْ نالَنى مِنهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ *

يفزع منها وتيممها قصدها . والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق . (قوله كم بجود إلخ) مقرف تمييز . قال زكريا : المقرف الذى أبوه عجمى وأمه عربية والكريم الذى أبوه وأمه عربيان . والوضيع الخسيس اهـ وقال العينى : أراد بالمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الأب . (قوله سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العطية .

(قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كما يدل عليه قوله ومثله إلخ وكما تصرح به عبارته فى شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم . (قوله وقيل إن كان الفصل بناقص جاز) كأن مراده بالناقص الغير المستقر كالأمثلة فإن الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار . سم . (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية

= فصل بينهما بالظروف ، وهى المفازة : ومية اسم امرأة ويهال ــ فعل مضارع مجهول ــ أى يفزع منها . الخريت : فاعل يممها : أى قصدها . والخريت ــ بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء ــ وهو الماهر الحاذق . وذو الجلد : أى صاحب القوة ــ صفة الخريت . فإن قلت : ما حكم لها ؟ قلت : يجوز أن يكون اللام للتعليل : أى لأجلها ــ أى لأجل المومات ، أو بمعنى من ، أو بمعنى فى ، وهو الأظهر .

[١٢٠١] قاله أنس بن زيم ــ من قصيدة من المديد . قالها لعبيد الله بن زياد ــ وكم : خبرية . ومقرف مميزه ، وفيه الشاهد ، حيث فصل بينهما بالمجرور ــ بالمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الأب ــ . ونال العلا : أى بلغ المنزلة العالية . والجملة فى محل الرفع على أنها خبر لكم . قوله وكريم : أى وكم كريم ، أراد به الأصل من الطرفين . وبخله : مبتدأ . وقد وضعه : خبره . والجملة خبر لكم المحذوفة . الوضيع من الناس ، الدنىء الخسيس .

[١٢٠٢] قاله الفرزدق . من الكامل . وكم ، خبرية : مبتدأ . وفى بنى بكر بن سعد : خبره . وسيد : مميزه ، وهو مجرور ، وفيه الشاهد : حيث فصل بينه وبين كم الخبرية بالظرف . قوله ضخم الدسيعة : أى عظيم العطية ، وهو وماجد ونفاع : صفات من مجد : إذا شرف . ونفاع : مبالغة نافع .

[١٢٠٣] تمامه :

* إذْ لاَ أكَادُ مِنَ الإقْتارِ أحْتَمِلُ *

قاله القطامى . من البسيط . وكم خبرية : ظرف زمان ، أى كم مرة أو كم يوما . وفضلا : مميزها ، وفيه الشاهد حيث فصل بينهما بالجملة ــ وهى نالنى منهم ــ ويجوز فى فضلا الرفع على أنه فاعل نالنى ، والجر على لغة من جر =

أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله :

[١٢٠٤] تَـؤُمُّ سِنانـاً وكـمْ دونَـهُ مِنَ الأرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُها

تعين النصب . قاله المصنف : وهو مذهب سيبويه . **الرابع** : الاستفهامية والخبرية يتفقان فى سبعة أمور ويفترقان فى ثمانية أمور : فيتفقان فى أنهما اسمان ، ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك فى أول الكتاب . وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما ، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية ، وأنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر ،

لنالنى كذا فى العينى والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أى كم يوما أو كم ليلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ . **(قوله تؤم)** أى تقصد ومحدودبا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تمييز من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض . وغارها مرفوع به أى على أنه فاعل وأصله غائرها وهو المكان الغائر من الأرض فحذفت عين الكلمة كما حذفت فى رجل شاك أصله شائك . كذا فى العينى وزكريا . **(قوله تعين النصب)** لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز ألبتة وجوزه الكوفيون بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة اهـ سيوطى وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة فى الشعر وقد مر عن العينى أنه يجوز :

*** كم نالنى منهم فضل على عدم ***

بجر فضل . قال زكريا : ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا وإلا فيجر بمن ففى المطول فى بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ **كم تركوا من جنات وعيون** ﴾ [الدخان : ٢٥] ﴿ **وكم أهلكنا من قرية** ﴾ [القصص : ٥٨] ومحل كم ههنا النصب على المفعولية اهـ . **(قوله وهو مذهب سيبويه)** مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما . **(قوله يتفقان فى سبعة أمور)** بقى أنهما يتفقان فى البساطة وفى أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفى مع الاستفهامية بسّ . وسيأتى قول بتركيب كم . **(قوله ودليله واضح)** هو جرهما بالحرف والإضافة نحو : بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت .

= بالفعل ، والنصب هو الأظهر . وإذ : بمعنى حين . والاقتار ، من اقتر الرجل : إذا افتقر . واجتمل : خبر كاد ـ من اجتملت الشحم جملا : إذا أذبته ـ وعن بعض من لا يوثق به : احتمل ـ بالحاء المهملة ـ وما أظنه صحيحا .

[١٢٠٤] قاله زهير بن أبى سلمى ـ وقيل ابنه كعب ـ وليس بموجود فى ديوانهما . من الوافر . تؤم : أى تقصد . وسنان هو ابن أبى حارثة المرى . والشاهد فى : وكم حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها المنصوب ـ وهو محدودبا ـ بالظرف وهو دونه ، والمجرور ، وهو من الأرض ـ وهو من الحدب وما ارتفع من الأرض ـ . وغارها : مرفوع به ـ وهو بالغين المعجمة ـ أصله غائرها ، فحذف عين الفعل كما حذف فى رجل شاك أصله شائك ، وهو الأرض الغائر المطمئن .

وأنهما على حد واحد فى وجوه الإعراب فكم بقسميها أن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهِى مجرورة . وإلّا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو علىٰ الظرف ، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببيها فهى

(قوله يجوز حذف مميزهما إلخ) نحو كم صمت . **(قوله وأنهما يلزمان الصدر)** أما فى الاستفهامية فواضح وأما فى الخبرية فبالحمل على رب ا هـ زكريا ووجه الحمل أنها لإنشاء التكثير كما أن رب لإنشاء التكثير أو التقليل ولا تنافى بين كونها خبرية وكونها لإنشاء التكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها باعتبار الكثرة التى توجد فى الخارج بدون قول وإنشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له فى الخارج فإذا قلت كم رجال عندى فله جهتان إحداهما التكثير القائم بذهنك الذى لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون إنشائية والأخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التى توجد خارجا بدونْ القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها . كذا فى الدماميني عن ابن الحاجب بإيضاح ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجه به الإنشاء يطرد فى جميع الأخبار فيلزم أن تكون إنشاآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الإخبار الذى هو فعل المخبر لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعا بل من حيث المخبر به وهو ثبوت القيام لزيد .

(قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر) قال المرادى : وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لأنه لغة ا هـ وعليها بنى الفراء إعرابه كم فاعلا فى قوله تعالى : ﴿ **أو لم يهد لهم كم أهلكنا** ﴾ [يسۤ : ٣١] والوجه أن الفاعل مصدر أى الهدى كذا فى الفارضى أى ضمير يرجع إلى المصدر أى أو إلى الله أى لأن تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما فى المغنى غير متجه وأما قوله تعالى : ﴿ **أو لم يروا كم أهلنا قبلهمْ من القرون أنهم إليهم لا يرجعون** ﴾ فكم مفعول لأهلكنا والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل فى لفظها وأن وصلتها مفعول لأجله ليروا وقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارضى : أعمل بعض العرب فى الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من منا وقولهم كان ماذا ا هـ ولم ينقل سماع ذلك شذوذا فى خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضى تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم فى جانب الاستفهامية إلا بإثبات السماع فى خصوصها فتدبر .

(قوله فكم بقسميها إن تقدم عليها إلخ) حاصل ما ذكره إحدى عشرة صورة ثنتان للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب . **(قوله إن تقدّم عليها حرف جر)** نحو : بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو : غلام كم رجل عندك . **(قوله عن مصدر)** نحو : كم ضربة ضربت أو ظرف نحو : كم يوما صمت . **(قوله فإن لم يلها فعل)** نحو : كم رجل فى الدار أو وليها وهو لازم نحو : كم رجل قام . **(قوله أو رافع ضميرها)** أى أو معتد رافع ضميرها نحو : كم رجل ضرب عمرا

مبتدأ ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهى مفعولة ، وإن أخذه فهى مبتدأ . إلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال . ويفترقان فى أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر ، وفى أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا ، وفى أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز فى السعة ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا فى الضرورة على ما مر . وفى أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف . وفى أن الخبرية تختص بالماضى كرب : فلا يجوز كم غلمان لى سأملكهم ، كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم ، ويجوز كم عبد سأشتريه ، وفى أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفى أن الكلام مع الخبرية لا يستدعى جوابا بخلافه مع الاستفهامية ، وفى أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ، فيقال فى الخبرية كم عبيد لى خمسون بل ستون ، وفى الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون ا هـ (**كَكَم**) يعنى هذه أى الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (**كأيِّنْ وكذا** وَينتصِبْ ★ تَمييزُ ذَيْنِ أو بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين

أو سببيها نحو : كم رجل ضرب أخوه عمرا . (**قوله وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله**) نحو : كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والأكثر ليدخل نحو : كم تعطى زيدا . (**قوله فهى مفعولة**) أى مفعول به . (**قوله وإن أخذه**) نحو : كم رجل ضرب زيد عمرا عنده . (**قوله إلا أن يكون**) أى المفعول ضميرا يعود عليها نحو : كم رجل ضربته . (**قوله الابتداء والنصب على الاشتغال**) والابتداء أرجح . دمامينى . (**قوله جائز فى السعة**) نحو : كم عندك عبدا .

(**قوله ولا يفصل بين الخبرية إلخ**) أى إذا كان مميزها مجرورا بالإضافة فلا يرد نحو : ﴿ **كم تركوا من جنات** ﴾ . (**قوله بخلافه مع الاستفهامية**) والأجود فى جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ولو رفعا مطلقا لجاز . ا هـ مرادى . (**قوله لا يقترن بالهمزة**) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه فى الاستفهامية . (**قوله أى الخبرية**) قيد به مع ذكره بعد أن كأين تأتى للاستفهام نادرا لأن من المشبه كذا وهى لا تأتى للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به فى التسهيل والكافية . (**قوله فى الدلالة على تكثير إلخ**) مسلم فى كأين دون كذا لأنها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكنى بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة . قاله الدمامينى .

(**قوله وينتصب تمييز ذين**) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن فى آخر كأين تنوينا يستحق الثبوت لأجل الحكاية وفى آخر كذا اسم إشارة وهما مانعان من الإضافة ا هـ دمامينى . وقوله لأجل الحكاية أى حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب . (**قوله أو به**) يعنى بتمييز كأين فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتى . سم .

رجلا رأيت ، ومنه قوله :

[١٢٠٥] وكائِنْ لنا فَضْلاً عَليكمْ ومِنَّةً قَديماً وَلا تَدْرُونَ ما مَنَّ مُنعِمُ

وقوله :

[١٢٠٦] اطْرُدِ اليأسَ بالرّجاءِ فكائِنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وتقول : كأين من رجل لقيت ، ومنه : ﴿ وكأيِّنْ من نبيٍّ قاتل معه ربِّيون كثير ﴾ [آل عمران : ١٤٦] ، ﴿ وكأيِّنْ من آية فى السموات والأرض يمُرُّون عليها ﴾ [يوسف : ١٠٥] ، وتقول رأيت كذا رجلا .

(تنبيهات): **الأول** : توافق كل واحدة من كأين وكذا كم فى أمور وتخالفها فى أمور : أما كأين فإنها توافق كم فى خمسة أمور وتخالفها فى خمسة : فتوافقها فى الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف ، واستدل به بقول أبىّ ابن كعب لابن مسعود : كأين تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال : ثلاثا وسبعين . وتخالفها

(قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فإنه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا إن اتصل فإن فصل ففيه ما مر . **(قوله فتقول كأين)** مفعول رأيت . **(قوله وكائن)** مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذى بعده واردان على لغة من قال كائن بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال فى جمع الجوامع وشرحه : ولا يخبر عنها أى كأين إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو : ﴿ وكأين من نبىّ قاتل ﴾ [آل عمران : ١٤٦] إلخ ﴿ وكأين من آية ﴾ [يوسف : ١٠٥] اهـ ويرد عليه وكائن لنا فضلا فإن الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى : ﴿ وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم ﴾ [العنكبوت : ٦٠] إن جعل الخبر الجملة الاسمية أعنى الله يرزقها فإن جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل . **(قوله آلما)** بوزن فاعل من ألم وحم قدر . شمنى . **(قوله رأيت كذا رجلا)** فكذا مفعول ورجلا تمييز .

(قوله أما كأين فإنها توافق كم) أى من حيث هى لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة إلى كأين لا بالنسبة إلى كم لورودها لهما كثيرا فالموافقة فى أصل إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن . **(قوله كأين تقرأ سورة الأحزاب)** هل كأين فى موضع الحال من سورة

[١٢٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الدرر .

[١٢٠٦] هو من الخفيف . واليأس : القنوط . وآلما فاعل ـ من ألم يألم : وهو مميز كأين منصوبا ، وفيه الشاهد . وحم ـ مجهول ـ أى قدر . ويسره : مسند إليه ، والجملة فى محل النصب على أنها صفة لآلما . وكائن على وزن كاع : مثل كم فى الإبهام والافتقار إلى التمييز ولزوم التصدير وإفادة التكثير غالبا .

فى أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح، وتركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم فى المصحف نونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف، وفى أن مميزُها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده ما سبق، وفى أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى، وفى أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة، وابن عصفور أجاز بكأين تبيع هذا الثوب، وفى أن مميزها لا يقع إلا مفردا. وأما كذا فتوافق كم فى أربعة أمور وتخالفها فى أربعة: فتوافقها فى البناء، والإبهام، والافتقار إلى المميز، وإفادة التكثير. وتخالفها فى أنها مركبة ـ وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ـ وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما. وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله:

[١٢٠٧] عِدِ النَّفسَ نُعْمى بعدَ بُؤْسَاكَ ذاكِراً ... كَذا وكَذَا لُطفاً بِهِ نُسِيَ الجُهدُ

وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اهـ سم واستظهر البعض الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون إنشاء فالظاهر الثانى وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم: إن كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجملة اهـ وعبارة الدمامينى على التسهيل كقول أُبَىّ بن كعب لعبدِ الله: كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب. فقال عبد الله: ثلاثا وسبعين. فقال أُبَىّ: ما كانت كذا قط اهـ. **(قوله مركبة)** وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال: ويدل على ذلك تلاعب العرب بها فى اللغات الآتية. همع.

(قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه إنما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يعتذر عن الأخير بما يأتى قريبا. **(قوله من كاف التشبيه)** وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية. همع. **(قوله وأى المنونة)** أى الاستفهامية كما قاله الفارضى أى والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وإن كان أصلها استفهاما فلا إشكال. **(قوله لأن التنوين إلخ)** ليس علة لقوله جاز لتعليله أوّلا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعلل بعلتين إلا باتباع بل هو علة لمحذوف أى وإنما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة جواز الوقف عليها بالنون لأن إلخ وهذا بمعنى قول من قال علة لعلية تركيبها مما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون.

(قوله ولهذا) أى لشبهه بالنون الأصلية. **(قوله ويرده ما سبق)** أى من البيتين. **(قوله وإفادة التكثير)** ممنوع كما مر وفى جمع الجوامع وشرحه الهمع: وتتصرف أى كذا بوجوه الإعراب فتكون فى محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره.

[١٢٠٧] هو من الطويل. والنفس ـ بالنصب ـ مفعول عد الذى هو أمر من وعد. ونعمى: مفعول ثان ـ وهو بضم النون ـ النعمة. وبؤسى ـ بضم الباء الموحدة ـ الشدة. وذاكرا: حال. والشاهد فى: كذا وكذا، حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد، ولطفا تمييز. قوله به نسى الجهد: جملة فى محل النصب، على أنها صفة لطفا. والجهد ـ بالفتح ـ: الطاقة، وبالضم: المشقة.

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما ـ بدون عطف . وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل ، وعبارة التسهيل : وقل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها ، فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب وكذا أثواب ، قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزمه بقوله عندى كذا درهم مائة ، وبقوله كذا دراهم ثلاثة ، وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر ، وبقوله كذا درهما عشرون ، وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح . ووافقهم على هذه التفاصيل ـ غير مسألتى الإضافة ـ المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور ، ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه ، وعبارة التسهيل : وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد

(قوله من كاف التشبيه وذا الإشارية) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا لها محل من الإعراب وعلى غيره لا محل لها . كذا فى الهمع . **(قوله عد النفس نعمى)** بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد . والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى وقوله نسى الجهد بفتح الجيم وضمها أى المشقة . **(قوله لم يقولو كذا درهما)** أى بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتكرار من غير عطف .

(قوله فإنهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف إلخ) رد بأن عجزها اسم إشارة لا يقبل الإضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الحوفى إن المجرور بدل من اسم الإشارة وهو بعيد لأن كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليله وقضية كلامه كالمغنى عدم إجازتهم الإضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطى فى شرح الجزولية : فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثمائة درهم لأنها أقل عددين أضيف ثانيهما إلى المفرد ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لأجل العطف وجر التمييز وإفراده فيحتمل أن هذا من ابن معطى مجرد حكم بمقتضى القياس إذا لفظ بهذا اللفظ من غير إجازة منه للإضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الإضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال إن التمييز المجرور عند العطف للثانى فقط والأول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لأنه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم .

(قوله ولهذا) أى للقياس على العدد الصريح . **(قوله قال فقهاؤهم)** وأما مذهبنا معاشر الشافعية ففى المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالأحوال الأربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد أو كذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان اهـ . **(قوله حملا على المحقق)** هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح . **(قوله وعبارة التسهيل إلخ)** لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين .

عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه . **الثانى** : قد بان لك أن قوله أَوْ به صِل مِن تُصِبْ راجع إلى تمييز كأين دون كذا فلو قال :

ككم كأين وكذا ونصبا وقيل كائن بعده من وجبا

لكان أحسن من أوجه : أحدها التنصيص على الخلف السابق . ثانيها التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا . ثالثها إفهام أن وجود من بعد كأين أكثر من عدمها لجريان خلف فى وجوبها . رابعها إفادة أن كائن لغة فى كأين وفيها خمس لغات : أفصحها كأين وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر فى الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هى الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله :

[١٢٠٨] **وكائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانى لَوْ أُصِبْتُ هو المُصابَا**

والثالثة كأين مثل كعْين وبها قرأ الأعمش وابن محيصن . والرابعة كَيْئِن بوزن كَيْعِن . والخامسة كأن على وزن كعن ، وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال . **الثالث** : تأتى كذا هذه أعنى المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ، ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا . وتكون كذا أيضًا كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارية نحو رأيت زيدًا فاضلاً وعمرًا كذا . ومنه قوله :

(قوله الخلف السابق) أى فى جر تمييز كأين بمن هل هو لازم أو غير لازم . **(قوله ويليها كائن)** قال الخليل : الياء الساكنة من أى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الألف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص . شمنى . **(قوله والثالثة كأين)** بهمزة ساكنة فياء مكسورة . والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت . دمامينى . **(قوله أعنى المركبة)** أى لا الباقية على أصلها من عدم التركيب .

(قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع فى التحديث عن شىء فعل أو قول . قال السيوطى فى الأشباه والنظائر نقلا عن ابن هشام الذى شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا

[١٢٠٨] البيت من الوافر ، وهو لجرير فى خزانة الأدب .

[١٢٠٩] وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلاَ طَرَبٌ وَلاَ أُنْسُ

وتدخل عليها ها التنبيه نحو : ﴿ أهكذا عرشك ﴾ [النمل : ٤٢] .

(خاتمة): يكنى عن الحديث أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت ـ بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر ـ وهما مخففتان من كية وذية ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كية وكية وذية وذية ، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كيت بل لابد من تكررها ، وكذلك ذيت لأنها كناية عن الحديث . والتكرير مشعر بالطول .

[الحِكَايَةُ]

هذا الباب للحكاية بأى وبمن . والعلم بعد من (إحْك بأَيٍّ ما لِمَنكورٍ سُئِلْ *

المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه؛ لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا ا هـ . **(قوله بكيت وكيت وذيت وذيت)** وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل . ا هـ فارضى . ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان فى محل نصب على المفعولية . قال شيخنا : والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعنى كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة ا هـ ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع . **(قوله بفتح التاء وكسرها)** أى وضمها كما فى التسهيل . **(قوله كان من الأمر إلخ)** إذا قيل كان من الأمر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزءيها والظاهر أن من الأمر تبيين يتعلق بأعنى مقدرا . دماميني . **(قوله وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح)** أى بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر .

[الحكاية]

هى لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيدا إذا قيل رأيت زيدا أو ايراد صفته نحو : أيا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح فى الخاتمة . **(قوله احك بأى)** الباء للآلة أو ظرفية ا هـ سم وأى المحكى بها استفهامية وهى معربة لكن اختلف فى حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل إعراب فأى بالرفع

[١٢٠٩] البيت من مجزوء الوافر ، وهو بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى .

عَنهُ بها فى الوقفِ أوْ حينَ تَصِلْ) أى يحكى بأى وصلا ووقفا ما لمنكور مذكور مسئول عنه بها من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ، فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات : أياً وأية وأيين وأيتين وأيين وأياتٍ ، هذا فى الوقف ، وكذا فى الوصل فيقال : أيا يا هذا وأية يا هذا إلى آخرها . واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجودا فى المسئول عنه أو صالحا لأن يوصف به ، نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون ، هذه اللغة الفصحى ؛ وفى لغة أخرى يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال : أيا أو أيا يا هذا لمن قال رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا ، وأية أو أية يا هذا لمن قال رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء (وَوَقْفاً آحْكِ مَا لِمنكورٍ بِمَنْ * والنُّونَ حرِّكْ مُطلقاً وأَشْبِعَنْ) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ، ولمن قال مررت برجل ، منى هذا فى المفرد

مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لأن الاستفهام له الصدر تقديره فى قام رجل أى قام وأيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره فى ضربت رجلا أيا ضربت وأى بالجر بحرف جر محذوف تقديره فى مررت برجل بأى مررت وكذا يقال فى أيان وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول إضمار حرف الجر وقيل حركا ت حكاية وحروف فهى مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف فى حالة الرفع إعراب وفى حالتى النصب والجر حركة حكاية وحرفة حكاية .

(قوله ما لمنكور) احتراز عن المعرفة فإنها لا تحكى بأى . سم .

(قوله فى الوقف) متعلق باحك . (قوله مذكور) أى سابق فى كلام غيرك واحترز به عن المسئول بها ابتداء فإنها حينئذ على حسب العوامل . (قوله لمن قال رأيت رجلا إلخ) وتقول لمن قال جاء رجل أى بالرفع ولمن قال جاء رجلان أيان وهكذا . (قوله وأيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل فى السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يثنى مع تغليب المذكر سيأتى فيه احتمالان عن أبى حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة . (قوله إلا إذا كان موجودا فى المسئول عنه) كما فى المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما فى الحقيقة جمعا تكسير لتغير المفرد فيهما لأن المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الألف والتاء المزيدتين . (قوله أو صالحا) أى أو كان هو أى الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لأن يوصف به أى بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندى حمير أو رأيت حميرا .

(قوله هذه اللغة الفصحى) أى حكاية ما للمنكور من الإعراب والتذكير والافراد وفروعهما .

(قوله ولا تثنى ولا تجمع) أى لفظة أى . (قوله ما لمنكور بمن) أى منكور مذكر وإنما اشترط فى لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لأن المعارف إذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من فى الأغلب إما محكية أو غير محكية لأن الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات

المذكر (**وقُلْ**) فى المثنى المذكر (**مَنانِ ومَنَيْنِ بَعدَ**) قول القائل (**لِى * إلْفانِ بِابنَيْن**) وضرب حران عبدين ، فمنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (**وَسكِّن**) آخرهما (**تَعْدِلِ**) وإنما حرك فى النظم للضرورة (**وقُلْ**) فى المفرد المؤنث (**لَمنْ قالَ أتتْ بِنتٌ مَنَهْ**) بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال منت بإسكان النون وسلامة التاء . وقل فى المثنى المؤنث لمن قال لى زوجتان مع أمتين ، أو ضربت حرتان رقيقتين ، منتان ، ومنتين : فمنتان لحكاية المرفوع ، ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (**والنُّونُ قبلَ تَا المُثنَّى مُسكَّنَهْ . والفتحُ**)

فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فى النكرات إسقاطى والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لأن من للعاقل بخلاف المنكور السابق فى أى فإن المراد به ما يعم العاقل وغيره لأن أيا تستعمل فيهما وسيذكر الشارح ذلك . (**قوله والنون حرك إلخ**) العطف تفسير لاحك لأن حكاية المنكور بمن فى الوقف نفس التحريك والإشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف . أفاده ابن هشام . (**قوله مطلقا**) أى فى أحوال إعراب المحكى الثلاثة . (**قوله وأشبعن**) فيه إشارة إلى أن الحروف إشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده فى التصريح . قال ابن غازى : نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالأصالة لوجب إبدالها ألفا . يس .

(**قوله وقل منان إلخ**) الظاهر أن منان ومنين ليس اسم معربا كما قد يتوهم أى من التثنية وإنما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسئول عنه وكذا يقال فى منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن فى الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية . (**قوله بابنين**) أى مع ابنين أى ولى ابنان وفى نسخة كابنين . سم . (**قوله لحكاية المجرور والمنصوب**) واقتصر الناظم فى التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتى لأن المنصوب محمول على المجرور فى مثل ذلك . (**قوله تعدل**) أى تقم العدل لأن هذا حكم العرب . سم . (**قوله وقل لمن قال أتت بنت منه**) وكذا يقال فى النصب والجر ولم يمكن إثبات حرف المد فى منه للدلالة على الإعراب لأن هاء التأنيث لا تكون فى الوقف إلا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب لأن الإعراب فرع التأنيث وإذا تعارضت مراعاة الأصل والفرع كانت مراعاة الأصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون الإعراب فرع التأنيث أن الاحتياج إلى الدلالة عليه دون الاحتياج إلى الدلالة على التأنيث لأن التأنيث صفة للمدلول والإعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالشفتين إلى حركة الإعراب لم يبعد .

فيها (نَزْرٌ) أى قليل . وإنما كان الفتح أشهر فى المفرد والإسكان أشهر فى التثنية لأن التاء فى منت متطرفة وهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك منتان (وَصِلِ التَّا والألِفْ * بِمَنْ) فى حكاية جمع المؤنث السالم فقل (بإِثْرِ) قول القائل (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ) : منات بإسكان التاء (وقُلْ) فى حكاية جمع المذكر السالم (مَنُونَ ومَنِينَ مُسكِنَا) آخرهما (إنْ قِيلَ جَا قومٌ لِقومٍ فُطَنَا) أو ضرب قوم قوما . فمنون للمرفوع ، ومنين للمجرور والمنصوب .

(تنبيه)*: فى الحكاية بمن لغتان : إحداهما : ـ وهى الفصحى ـ أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ، ولم يذكر المصنف غيرها ، والأخرى أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط ، فيقال لمن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : منو ، وفى النصب منا ، وفى الجر منى (وإنْ تَصِلْ فلَفْظُ مَنْ لا يَخْتلِفْ) فتقول : من يا فتى فى الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح . وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا ، فتقول : منو يا فتى ، وتشير إلى الحركة فى منت ولا تنّون ، وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع ، وتنوّن منات ضما وكسرا ، وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر :

[١٢١٠] * أتَوْا نارى فقلتُ مَنونَ أنتم *

(قوله والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك اهـ فارضى ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايسة من قوله وسكن تعدل . (قوله مسكنة) تنبيها بإسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى . (قوله لئلا يلتقى ساكنان) وإن كان جائزا فى الوقف . سم . (قوله وإن تصل) هذا مفهوم قوله وقفا . (قوله وتشير) أى بحركة تاء منت إلى الحركة أى حركة المحكى وقوله فى منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكى لكان

[١٢١٠] قاله شمر بن الحرث الضبى ، وقيل جذع بن سنان الغسانى . وفيه بحث بسطناه فى الأصل . والضمير فى أتوا يرجع إلى الجن . والشاهد فى منون ، فإن فيه شذوذين : الأول إلحاق الواو والنون لها فى الوصل . والثانى تحريك النون وهى تكون ساكنة . وذكر ابن الناظم أن أحد الشذوذين هو أنه حكى مقدرا غير مذكور . قوله الجن خبر مبتدأ محذوف : أى نحن الجن . وعموا أصله انعموا . وظلاما : نصب على الظرف ، ويروى صباحا .

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين : أحدهما إثبات العلامة وصلا ، والآخر تحريك النون . وقال ابن المصنف والآخر أنه حكى مقدرا غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله (**ونادِرٌ مَنونَ فى نَظْمٍ عُرِفْ**) وهو لتأبط شراً . ويقال لشِمْر الغسانى . وتمامه :

*** فقالوا الجنُّ قلتُ عِمُوا ظَلاَمَا ***

ويروى : عموا صباحا . ويغلِّط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجى فغلط من أنشده صباحا ، وليس الأمر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة : فهو على رواية عموا ظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن أبى حاتم السختيانى عن أبى زيد الأنصارى . أولها :

ونارٍ قد حَضأْتُ بُعَيْدَ وهْنٍ ... بدارٍ ما أريدُ بها مُقامَا

وهى مشهورة . وعلى رواية عموا صباحا من أبيات معزوة إلى خديج بن سنان الغسانى أولها :

أتَوْا نارى فقلتُ مَنونَ أنتُم ... فقالوا الجِنُّ قلتُ عِموا صَبَاحَا
نزلتُ بِشِعْبِ وادى الجنِّ لما ... رأيتُ الليلَ قد نَشَرَ الجَنَاحَا

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب (**والعَلَمَ آحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ ***

أوضح . (**قوله مقدرا غير مذكور**) تقديره قالوا أتينا فقلت منون أنتم ا هـ زكريا وعليه يكون المقدر المحكى ضميرا فيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير فى أتوا وهو مردود قال يس : لا يخفى أن قول الشاعر أتوا إلخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين إتْيَانِهِم قال لهم منون أنتم فحين إتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا نارى ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا نارى إلا بعد قوله منون أنتم حين إتيانهم فما فى التصريح ممنوع منعا واضحا . (**قوله لشمر**) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم . (**قوله ويغلط المنشد إلخ**) أى يغلطه من لم يدر أنهما روايتان صحيحتان من قصيدتين .

(**قوله عن أبى زيد الأنصارى**) ليس المراد أنه قائل هذه الأبيات لمنافاته ما قدمه من أنها لتأبط شرا أو لشمر الغسانى بل أبو زيد من رواتها . (**قوله ونار قد حضأت بعيد وهن**) كذا بخط الشارح قال عبد القادر فى حاشيته على ابن الناظم : حضأت بالخاء والضاد المعجمتين معناه سعرت وأوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل إلى ثلثه اشتق من وهن يهن إذا فتر وضعف لهدء الناس فيه . والدار المكان الذى عرس فيه ا هـ أى نزل فيه ليلا . (**قوله إلى خديج**) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة . (**قوله قد نشر الجناحا**) أى ظلمته المشبهة بالجناح . (**قوله والعلم احكينه**) اسما كان أو كنية أو لقبا دون بقية المعارف لأن الأعلام لما كانت كثيرة الاستعمال

إنْ عَرِيتْ مِنْ عَاطِفٍ بها اقْتَرَنْ) فتقول لمن قال جاء زيد : من زيد ، ورأيت زيداً : من زيدا ، أو مررت بزيد : من زيدٍ . وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد من مرفوعا مطلقا ، لأنه مبتدأ خبره من ، أو خبر مبتدؤه من ، فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب .

(تنبيهات)*: الأول : يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه

جاز فيها ما لم يجز فى غيرها . فارضى .

(قوله من بعد من) ظاهره أن حكاية العلم بعد من لا تتقيد بالوقف وهو قضية إطلاقهم ا هـ سم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح فى التنبيه السادس الآتى ثانيها أن من تختص بالوقف إلا أن يخص الآتى بمن المحكى بها المنكور وسيأتى ما يؤيده فتفطن وخرج أى فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فإذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أى بالرفع لا غير لأن الإعراب يظهر فى أى فكرهوا أن يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد . **(قوله من عاطف)** أى صورة لأنه للاستئناف كما قاله بعضهم وفى كلام الرضى أنَه للعطف عَلى كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبرا كرأيت زيدا . قال يس : أطلق العاطف وعبارة الشاطبى تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفى شرح اللباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة ا هـ وقال الفارضى أنه الواو فقط . **(قوله وهذه لغة الحجازيين)** هى إحدى اللغتين عندهم لأنهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والإعراب بل يرجحون الإعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسئول عنه غير الأول وفى حالة الرفع وإن اتحدت الحركة فى حالتى الحكاية والإعراب إلا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكى بصورته يدل على إرادة حكاية هذا المذكور فى الجملة . يس .

(قوله مرفوعا مطلقا) أى فى الأحوال الثلاثة . **(قوله تعين بالرفع)** على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما فى الفارضى . قال سم : كأن وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به ا هـ ثم رأيته فى الرضى وعبارته إنما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس إذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره ا هـ . قال يس : ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمرا لمن قال رأيت زيدا وعمرا فلا يبطل دخول حرف العطف على الثانى الحكاية لأنه إنما يبطلها فى الأول ثم رأيته بخط الشنوانى نقلا عن أبى حيان عن صاحب البسيط . قال الشنوانى : ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا تتقيد بالوقف وهو مقتضى إطلاقهم . **(قوله يشترط لحكاية العلم بمن إلخ)** ويشترط أيضا أن يكون علما لعاقل وأن لا يتبع فى حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافا إلى علم بخلاف النعت بابن مضافا إلى علم كما سيأتى لأنه مع المنعوت كشىء واحد كما فى التصريح وفى العطف الخلاف الآتى قال فى التصريح : وإنما اشترطوا انتفاء التابع لأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية ا هـ أى لأن إطالته بالتابع تبينه ثم قال : واستثنى عطف النسق على القول بالجواز

متيقنا ، فلا يقال من الفرزدق ـ بالجر ـ لمن قال سمعت شعر الفرزدق ، لأن هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه . **الثاني** : شمل كلامه العلم المعطوف على غيره ، والمعطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منعه يونس وجوّزه غيره واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال رأيت زيداً وأباه : من زيدا وأباه ، ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا : من أخا زيد وعمرا . **الثالث** : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم ، والصحيح المنع . **الرابع** : **لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ، فلا يقال من زيدا العاقل ، ولا من زيدا ابن الأمير ، لمن قال : رأيت زيدا العاقل ، أو رأيت زيدا ابن الأمير . ويقال من زيد بن عمرو لمن قال رأيت زيد بن عمرو** . **الخامس** : فهم من قوله احكينه أن حركاته حركات حكاية ، وأن إعرابه مقدر ، وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ، والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية . **السادس** : قد بان لك أن من تخالف أيا فى باب الحكاية فى خمسة أشياء : **أحدها** أن من تختص بحكاية العاقل ، وأى عامة فى العاقل وغيره . **ثانيها** أن من تختص بالوقف ، وأى عامة فى الوقف وفى الأصل . **ثالثها** أن من

فيه لأنه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين إلا بالحكاية .

(قوله الثانى شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا) كذا فى بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لأنه غير علم وفى بعض النسخ الثانى شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وذهب غيرهم إلى خلافه فيحكيان إذا كانا مما يحكى فتقول من زيدا وعمرا وإذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأتبعته الآخر فإذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وإن عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلا وزيدا أو زيدا ورجلا فلا يحكى فى الأول ويحكى فى الثانى اهـ وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أى اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فإن كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وإن كان مما يحكى لم تجز حكايتهما . **(قوله والصحيح المنع)** فيجب رفع غلام زيد فى حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام زيد . **(قوله لا يحكى العلم الموصوف إلخ)** أى لا يجوز أن يحكى بصفته بل إن حكى يحكى بدون صفته كما فى شرح التوضيح للشارح . **(قوله مضاف)** الصواب كما فى بعض النسخ مضافا لأن المراد لفظ ابن فهو معرفة .

(قوله والجمهور على أن من مبتدأ إلخ) الظاهر أن مقابل قولهم إعراب من خبرا مقدما والعلم بعده مبتدأ مؤخر . **(قوله وحركة إعرابه إلخ)** أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور . **(قوله مقدرة)** أى فى الأحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم إلى أن حركته فى الرفع إعراب ولا تقدير إذ لا ضرورة إليه . همع . **(قوله أن من تختص بحكاية العاقل إلخ)** قد يقال من أين بان هذا إلا أن يقال : بان من هنا بضميمة ما سبق فى باب الموصول أن من

يجب فيها الإشباع فيقال : منو ومنا ومنى ، بخلاف أى . **رابعها** أن من يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم ، وأى تختص بالنكرة . **خامسها** أن ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح تقول : أية وأيتان ، وفى من يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

(خاتمة): الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد : فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب : فالملفوظ نحو قوله تعالى : ﴿ **وقالوا الحمدُ لله** ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، وقوله :

[١٢١١] **سمِعتُ الناسُ ينتَجِعونَ غيثاً فقلتُ لصَيْدَحَ انتجِعى بِلالا**

والمكتوب نحو قوله : قرأت على فصه محمد رسول الله ﷺ ، وهى مطردة . ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح . وأما حكاية المفرد فضربان : ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى أو بمن وهو ما تقدم ، وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض

للعاقل وأيا بحسب ما تضاف إليه . **(قوله بخلاف أى)** قد يقال هلا وجب فيها الإشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر . **(قوله على ما سبق)** من أن الأشهر فى المفرد الفتح وفى التثنية الإسكان . **(قوله فالملفوظ إلخ)** قال شيخنا : مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه ا هـ ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ إلا أن يقال التقييد بالجملة لأنها الغالب . **(قوله وقوله سمعت الناس إلخ)** أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول . **(قوله سمعت إلخ)** سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أى يطلبون . وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته . وبلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر إلى المدح . **(قوله على فصه)** بالفاء والصاد المهملة أى فص خاتم النبى ﷺ . **(قوله تعين المعنى على الأصح)** أى مع التنبيه على اللحن وإنما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكى فإذا قال شخص : جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا . **(قوله ويسمى)** أى هذا الاستفهام فى اصطلاحهم بالاستثبات لأن السائل طالب للإثبات قال ابن هشام : وكذا كل سؤال عن شىء سبق ذكره فإن كانت أى سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد إلا مفردة مذكرة وشذ قوله :

العرب ـ وقد قيل له هاتان تمرتان ـ: دعنا من تمرتان . قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال أنهما قرشيان ، فقال : ليسا بقرشيان . قال : وسمعت عربيا يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : ليس بقرشيا . والله أعلم .

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب

(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه إذا قصد المعنى فإن قصد اللفظ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف فى الكافية :

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو إعرب واجعلنها اسما

وقد أوضح الفارضى هذه المسألة فقال إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فتقول على الإعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماضى فتقول على الإعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام : « **إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان** » فلو اسم إن قصد فيها الحكاية قاله المصنف فى شرح الكافية ورواه غيره على الإعراب ولفظه : إياكم واللو فإن اللوّ تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الأداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والأداة التى تعرب إن أولتها بالكلمة منعتها الصرف إن استحقت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام إذا أعرب فيه وجهان كهندان أول بكلمة ونحو دحرج إن أول بكلمة منع لأنه رباعى كزينب ونحو ضرب إن أول بكلمة منع لأنه كسقر وإن أول كل بلفظ صرف والأداة التى على حرفين إن أعربت وجب تضعيف الحرف الثانى إن كان لينا فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفى حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فإن كان الحرف الثانى اللين ألفا قلبت الألف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فإذا ضعفت ما النافية قلت ماء حرف نفى بهمزة بعد الألف وإن حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتى بلو وفى وما على حالها ا هـ ملخصا وسيأتى فى باب النسب مزيد كلام .

(قوله وسأله رجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال أنهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة إنهما مفتوحة لأنها همزة استفهام اجتمعت مع همزة إن فحذفت الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة إن المكسورة ونظيره فى دخول همزة الاستفهام على إن قوله تعالى : « **أئنك لأنت يوسف** » هذاما ظهر وقوله : فقال ليسا بقرشيان كان ينبغى حذف الفاء لأن مدخولها المفعول الثانى لسمعت أو حال من أعرابيا على الخلاف . **(قوله قال ليس بقرشيا)** كان عليه حذف قال لأن الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول .

[التَّأنيث]

(عَلامةُ التأنيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفٌ) فالتاء على قسمين : متحركة وتختص بالأسماء كقائمة ، وساكنة وتختص بالأفعال كقامت . والألف كذلك مفردة وهى المقصورة كحبلى ، وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة وهى الممدودة كحمراء . واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة

[التأنيث]

لو قال التأنيث والتذكير كما فى الكافية والتسهيل لكان أحسن لأنه نظير قوله المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اﻫ سيوطى وفيه نظر لأن المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره فى الترجمة بخلاف المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فإنه تكلم على كل من ذلك . (قوله علامة التأنيث) أى فى الاسم المتمكن كما فى التسهيل . قال الدمامينى : احترازا من المبنى بطريق الأصالة فإنهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر فى أنت والنون فى هن ونحوه اﻫ وفيه أنه إن أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمى رجلين وإن أريد تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فإن تأنيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الأول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بأن مدلولهما فى الأصل مؤنث أى قبل جعلهما اسمى رجلين والظاهر أن قول التسهيل فى الاسم المتمكن صلة التأنيث لا علامة أى التأنيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لأنه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح . واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظرا للفظ وشذ قوله :

★ أبوك خليفة ولدته أخرى ★

وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس فى كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظى كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره . (قوله تاء أو ألف) أتى بأو التى لأحد الشيئين إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الألف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هى حينئذ تحتمل الالحاق والتأنيث كما سلف . (قوله وتختص بالأسماء) أى إذا لحقت آخرا أو إذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة . (قوله وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة) يفيد أن ألف التأنيث هى الثانية المنقلبة همزة لا الأولى وهو كذلك اﻫ سم أى على الراجح كما أوضحناه فى باب ما لا ينصرف وسيأتى أيضا قريبا . فإن قلت : إذا كانت ألف التأنيث هى الألف الثانية المنقلبة همزة

من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها فى الذكر على الألف . وإنما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون . وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك **(وفى أسامٍ قَدَّروا التَّا كالكَتِفْ)** واليد والعين ، ومأخذه السماع **(ويُعرَفُ التقديرُ بِالضميرِ)** العائد على الاسم **(ونحْوِهِ كالرَّدِّ فى التصغيرِ)** كيدية إلى ما هى فيه حسا ، والإشارة إليه بذى

كانت مفردة وكلام الشارح يقتضى أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة . قلت : معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل . **(قوله وهى الممدودة)** قال البصريون : هى فرع عن المقصورة والكوفيون هى أيضا أصل . كذا فى الهمع .

(قوله واعلم أن التاء أكثر إلخ) ولذا قال المصنف إن التاء أصل للألف وقيل بالعكس لأن التأنيث بالألف لازم قال ابن إياز : والذى أرى أن كلا منهما أصل على حدته . إسقاطى . **(قوله فإنها تلتبس بغيرها)** كألف الإلحاق وألف التكثير . **(قوله ليشمل الساكنة)** كتاء قامت هند . **(قوله وعكس الكوفيون)** قال الدمامينى : نظرا إلى أن الهاء تشبه الألف ا هـ . قال الرضى : وليس أى قول الكوفيين بشىء لأن التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف . **(قوله لأنه الأصل)** لأصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه شىء وشىء مذكر والثانى أنه لا يفتقر إلى زيادة والتأنيث لا يحصل إلا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث إلا فى الأسماء إذا قصد مدلولها فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء ويجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء إلى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز إلا فى الشعر . دمامينى . **(قوله وفى أسام)** جمع أسماء التى هى جمع اسم فهى جمع الجمع . **(قوله وقدروا التا)** قال الرضى : ولا يقدر غيرها لأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف وتقدر ا هـ ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف . **(قوله ويعرف التقدير)** أى تقدير التاء فى الاسم .

(قاعدة): ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وإن كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث . قاله أبو حيان .

(قوله بالضمير) أى بعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو : « **النار وعدها الله الذين كفروا** » « **حتى تضع الحرب أوزارها** » « **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها** » فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها . **(قوله كالرد فى التصغير)** نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب ا هـ تصريح وما ذكره أغلبى وإن أقره أرباب الحواشى فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهى مذكرة كما فى المصباح وقد عد الفارضى مما يذكر ويؤنث : الإبط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا

وما فى معناها ، ووجودها فى فعله وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة (**ولا تلِي فارقةٌ فَعُولَا * أصلاً ولا ٱلمِفعالَ وٱلمِفعِيلاَ**) أى لا تلى التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث : فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير ، وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير . وفهم من قوله ولا تلى فارقة أنها قد تلى غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فإن التاء فيهما للمبالغة ، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر . واحترز بقوله أصلا عن فعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مأكولة ، وركوبة بمعنى مركوبة ، وحلوبة بمعنى محلوبة . وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لأن بنية الفاعل أصل . وقال الشارح لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (**كذاك مِفعَلٌ**) أى لا تليه التاء فارقة ، فيقال : رجل مغشم وامرأة مغشم (**ومَا تَلِيهِ * تَا الفرقِ مِنْ ذِى**) الأوزان الأربعة (**فَشُذُوذٌ فيهِ**) نحو عدوّ وعدوّة ، وميقان وميقانة ، ومسكين ومسكينة . وسمع امرأة مسكين على القياس ، حكاه سيبويه (**ومِن فَعِيلٍ**) بمنعى مفعول (**كَقَتيلٍ**) بمعنى مقتول وجريح

وهى غير مزدوجة وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعد فى المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال : والذراع مؤنث . قال الفراء : وبعض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع ا هـ قال الدمامينى : وهذه العلامة يعنى التصغير تختص بالثلاثى قال الشاطبى : وكذا الرباعى إذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة فى عناق وذريعة فى ذراع .

(**قوله إلى ما هى فيه حسا**) متعلق برد أى كرد الاسم فى حال تصغيره إلى اسم تلك التاء فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده إليه جعله مثله فى ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء إلى الاسم فى حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح . (**قوله وما فى معناها**) أى ما فى معنى ذى من بقية إشارات المؤنث . (**قوله ووجودها فى فعله**) أى الفعل المسند إليه نحو : « **ولما فصلت العير** » . (**قوله وسقوطها من عدده**) نحو ثلاث قسى . (**قوله فارقة**) حال من فاعل تلى وقوله أصلا حال من فعول . (**قوله ومهذار**) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان فى منطقه . زكريا . (**قوله ومعطير**) أى طيب الرائحة . (**قوله ملولة**) من الملل وهو السآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف . زكريا . (**قوله فإن التاء فيهما للمبالغة**) وقال الرضى للنقل إلى الاسمية ا هـ ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه . (**قوله فإنه قد تلحقه التاء**) يفيد أن إلحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف فى القلة . (**قوله مغشم**) بغين وشين معجمتين هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته . تصريح . (**قوله وما**) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول .

(**قوله نحو عدوّ وعدوّة**) بمعنى من قام به العداوة فإن أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ .
(**قوله وميقان**) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يسمع شيئا إلا أيقنه .

بمعنى مجروح (**إنْ تَبِعْ * مَوصوفَهُ غالباً آلتّا تَمتنعْ**) فيقال : رجل قتيل وجريح ، وامرأة قتيل وجريح . والاحتراز بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل : نحو رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة ، وبقوله إن تبعْ موصوفه من أن يستعمل استعمال الأسماء غير ُجار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فإنه تلحقه التاء ، نحو رأيت قتيلا وقتيلة ، فرارا من اللبس . ولو قال :

ومِن فعِيلٍ كقتيلٍ إن عُرِفْ مَوصوفُهُ غالباً آلتّا تنحَـذِفْ

لكان أجود ، ليدخل فى كلامه نحو رأيت قتيلا من النساء فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ، ولهذا قال فى شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء . وأشار بقوله غالبا إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو : ﴿ **إنَّ رحمةَ الله قريبٌ** ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ﴿ **قال مَن يحيى العظام وهى رميم** ﴾ يسٓ : ٧٨] .

(**تنبيه**): الأصل فى لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات نحو مسلم ومسلمة ، وظريف وظريفة ، وهو فى

(**قوله ومن فعيل**) متعلق بتمتنع وكقتيل حال . (**قوله إن تبع موصوفه**) قال ابن هشام : لا يريد الموصوف الصناعي بل المعنوى لأنك فى نحو هند قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت . سيوطى . (**قوله غالبا**) أى فى الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فعيلا بمنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للأوزان الأربعة السابقة فشاذ . (**قوله غير جار**) حال مفسرة لاستعمال الأسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى . (**قوله فرارا من اللبس**) أى لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام : هذا التعليل موجود فى بقية الصفات إذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فإن كان ما قالوه فى فعيل بالقياس فالجميع سواء وإن كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال . سيوطى . (**قوله لكان أجود إلخ**) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه فى الكلام فيكون تابعا له فى المعنى وبأنه مفهوم بالموافقة . (**قوله ولهذا**) أى لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية .

(**قوله فإن قصدت الوصفية**) بأن لم يستعمل استعمال الأسماء الجامدة . (**قوله وعلم الموصوف**) يدخل فى ذلك ما إذا علم الموصوف بإشارة إليه أو ضمير يعود إليه أو نحو ذلك . سم . (**قوله قال من يحيى العظام وهى رميم**) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم . فارضى . (**قوله وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات**) أى المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فإن قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها

الأسماء قليل نحو رجل ورجلة ، وامرىء وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغلام وغلامة ، وفتى وفتاة . وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات : نحو تمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة . وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد . نحو جبأة وجبء ، وكمأة وكمء ، ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات نحو : جر وجرة ، ولبن ولبنة ، وقلنسو وقلنسوة ، وسفين وسفينة . وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة كعلاّمة ونسّابة . وقد تجىء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة ، وجحاجحة . فإذا جىء بالياء لم يجأ بها ، بل يقال زناديق ، وجحاجيح : فالياء والهاء متعاقبان . وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم : أشعثى وأشاعثة ، وأزرق وأزارقة ، ومهلبى ومهالبة . وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة نحو : كَيْلجة وكيالجة . ومَوْزَج وموازجة . والكيلجة : مقدار

التاء وإن لم يقصد الحدوث كذا فى التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كدره . **(قوله وهو فى الأسماء قليل)** ولا يقاس عليه . **(قوله وإنسانة)** هذا ليس بعربى بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربى أن يقال للأنثى أيضا إنسان . أفاده سم .

(قوله وتكثر زيادة التاء إلخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها فى الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء فى نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم إن أريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقى لا الأعم فإنها مع كونها للتمييز هى للتأنيث المجازى أيضا بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لأنه المقصود ولانفهام التأنيث من كون الكلام فى تاء التأنيث . **(قوله لتمييز الواحد)** فتكون داخلة على الواحد . **(قوله لتمييز الجنس)** فتكون داخلة على الجنس . **(قوله نحو جبأة)** بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر . انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جبأة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما عليه الأكثرون وقيل بالعكس . أفاده الدمامينى . **(قوله وقلنسو)** الذى بخط الشارح فى شرح التوضيح ما نصه : وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء ا هـ أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وما فى شرح التوضيح هو الصواب الذى لم يذكر فى القاموس سواه وعلل تصريفها بما مر بأنه ليس من الأسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة .

(قوله كراوية إلخ) وإنما أنثوا المذكور لأنهم أرادوا أنه غاية فى ذلك والغاية مؤنثة . تصريح .

(قوله معاقبة لياء مفاعيل) أى لكونها عوضا منها . **(قوله جحاجحة)** جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوحة على الهاء المهملة الساكنة وهو السيد . **(قوله أشعثى وأشاعثة)** بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسب إلى رجال رجالى بل رجلى فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وإنما أبدلت منها لتشابه التاء والتاء فى كونهما للوحدة كتمرة وزنجى وللمبالغة كعلامة ودوارى وفى كونهما يزادان لا لمعنى كطلحة وكرسى .

من الكيل معروف ، والموزج : الخف . وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هى فى نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية ، وتجىء عوضا من فاء نحو عدة ، أو من عين نحو إقامة ، أو من لام نحو سنة . وقد عوضت من مَدة تفعيل فى نحو : تزكية وتنمية وتنزية ، وقد تكوّن التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القامة من الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهمة وهو الشجاع . وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة ، ومنه نحو : حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع **(وألِفُ التَّأنيثِ ذاتُ قَصْرٍ * وذاتُ مَدٍّ نحوُ أُنثى الغُرّ)** أى غراء ، والمقصورة هى الأصل فلهذا قدمها **(والاشْتهارُ فى مَبانِى الأُولى)**

كذا فى الرضي . **(قوله وأزرق)** بزاى فراء فقاف وقوله ومهلبى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة . والأشعثى والأزرق والمهلبى منسوبون إلى محمد بن عبد الرحمن ابن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبى صفرة . دمامينى . **(قوله على تعريب الأسماء المعجمة)** أى استعمال العرب إياها مع نوع تغيير لها عما كان لها فى العجمية .

(قوله نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبارة السيوطى فى الهمع : وكيالجة جمع كيلج لكن ما فى الشرح هو ما فى القاموس . **(قوله وموزج)** بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى بعدها جيم ا هـ تصريح . **(قوله لمجرد تكثير حروف الكلمة)** أى للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافى أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض . **(قوله وتنزية)** بزاى بعد نون أى تحريك . **(قوله كرجل بهمة)** بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال وإلا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون فى المذكر يكون فى المؤنث فتدبر ثم رأيته فى الدمامينى ثم قال الدمامينى : وإنما جاز ذلك لأنه صفة لمؤنث مقدر إذ الأصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا إلى أنه صفة لمذكر مقدر والأصل شخص حائض وإن لم يستعملوه . **(قوله وخؤولة وعمومة)** نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخؤولة والعمومة مصدران لا جمعان كما قاله الدمامينى وعندى فى التنظير نظر فقد صرح فى القاموس بأنهما جمعا خال وعم أيضا .

(فائدة): قال فى الهمع : قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى نحو قوله :

* ثلاثة أنفس وثلاث ذود *

ذكر الأنفس بإلحاق التاء فى عددها حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابى فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى : ﴿ **ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا** ﴾ [الأنعام : ٢٣] فى قراءة من نصب فتنتهم خبر تكن وقوله تعالى : ﴿ **قل لا أجد فيما أوحى إلىّ محرما على طاعم يطعمه إلا أن تكون ميتة** ﴾ [الأنعام : ١٤٥] فى قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب . **(قوله وذات مد)** يصح عندى إجراؤه على قول البصريين أن ألف التأنيث هى الألف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين أنها الهمزة من غير انقلاب

أى المقصورة **(يُبديه)** أى يظهره أوزان : الأول **(وزنُ)** فعلى بضم الأول وفتح الثانى نحو **(أُرَبَى)** للداهية ، وأُدَمى وشُعَبى لموضعين . وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه أُرَنَى بالنون لحب يعقد به اللبن ، وجُنَفى لموضع ، وجُعَبى لعظام النمل .

(تنبيه)*: **الأول** : جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ، ومنه مع الممدودة اسما خُششاء للعظم الذى خلف الأذن ، وصفة ناقة عُشراء ، وامرأة نفساء ، وهو فى الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء . **الثانى** : فعلى بضم الأول وسكون الثانى ، ومنه اسما بُهمى لنبت ، وصفة نحو حبلى **(والطولَى)** ومصدرا نحو : رُجعى وبُشرى . **الثالث** : فعلى بفتحتين ، ومنه اسما بَرَدَى لنهر بدمشق ، وأجلى لموضع ، ومصدرا بشكى وجمزى **(ومَرَطَى)** يقال بَشكَت الناقة ، وجَمزَت ، ومَرَطتْ : أى أسرعت ، وصفة كحيَدى .

لها عن ألف فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الأخفش إن الألف والهمزة معا للتأنيث فمعنى كونها ذات مد اشتمالها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقرّاه من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضى أن ألف التأنيث فى نحو حمراء اسم للألف الأولى التى بعدها الهمزة لأنها التى تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر فى الأقوال الثلاثة المذكورة . **(قوله نحو أنثى الغرّ)** أى نحو اسم أنثى الغر أى ألف اسم إلخ . **(قوله والاشتهار)** مبتدأ وفى مبانى الأولى أى الألفاظ التى هى فيها حال من الهاء فى يبديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه ويبديه إلخ خبر وفى كون هذه الأوزان كلها مشتهرة نظر ففى التوضيح أن وزن أربى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن سمهى وخليطى وشقارى من الأبنية الشاذة ويجاب بأن الحكم بالاشتهار على الأوزان التى ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها وأراد بمبانى الأولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضا أو لا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها . **(قوله أوزان)** أى اثنا عشر . **(قوله وأدمى)** بالدال المهملة وشعبى بشين معجمة فعين مهملة فموحدة . **(قوله بالنون)** أى بعد الراء . **(قوله وجنفى)** بجيم فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لفزارة وأن الجوهرى وهم فقال اسم موضع . **(قوله وجعبى)** بجيم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل أى لكباره فهو جمع عظيم لا عظم كما فى التصريح . **(قوله خششاء)** بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبارة القاموس الخشاء بالضم العظم الناتىء خلف الاذن وأصلها الخششاء وهما خششاوان .

(قوله بهمى) بالباء الموحدة . **(قوله بردى)** بموحدة فراء فدال مهملة . **(قوله وأجلى)** بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معروف . **(قوله بشكى)** بموحدة فشين معجمة فكاف . **(قوله وجمزى)** بجيم فميم فزاى . **(قوله يقال بشكت الناقة إلخ)** الأفعال الثلاثة على وزن ضرب

(تنبيه): عد فى التسهيل هذا الوزن من المشترك ، ومنه مع الممدودة قَرماء وجَنفاء لموضعين ، وابن دَأثاء وهى الأمة ، ولا يحفظ غيرها . **الرابع** : فعلى بفتح الأول وسكون الثانى ، وقد أشار إليه بقوله : **(وَوزْنُ فَعْلَى جَمْعًا)** نحو جرحى **(أو مَصْدراً)** نحو نجوى **(أو صِفةً)** لأنثى فعلان **(كشَبْعى)** فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها ، بل قد تكون مقصورة كسلمىٰ ورضوى ، وتكون ممدودة كالعوَّاء وهى منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمدّ ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللالحاق ؛ ومما فيه الوجهان : أرطى وعلقى وتترى . **الخامس** : فعالى بضم أوله ويكون إسما كسُمائى **(وكُحُبارَى)** لطائرين . وجمعا كُسكارى ، وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا ، وحكى قولهم جمل عُلادى . **السادس** : فعلى بضم الأول وتشديد الثانى مفتوحا نحو **(سُمَّهَى)** للباطل . **السابع** : فعلّى بكسر الأول وفتح الثانى وتسكين الثالث نحو **(سِبَطْرَى)** ودِفَقّى

وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة . **(قوله كحيدى)** يقال حمار حيدى بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أى يحيد عن ظله لنشاطه و لم يجيء نعت مذكر على فعلى غيره كما فى الصحاح والقاموس . **(قوله قرماء)** بقاف فراء قال فى القاموس : وقرمى كجمزى . وتمد : موضع باليمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهرى فى جعله بالفاء . **(قوله وجنفاء)** لغة فى جنفى السابق . قال الشارح على التوضيح : وفيه لغة ثالثة وهى جنفاء كحمراء وذكر فى القاموس له لغات خمسا . فقال كجمزى وأربى وبمدان وكحمراء ا هـ . **(قوله وابن دأثاء)** بدال مهملة فهمزة فمثلثة وعبارة القاموس الدأثاء وتحرك الأمة والجمع دأث محركة مخففة . وابن دأثاء الأحمق والذاهب الأصول ا هـ .

(قوله ووزن فعلى) هو من الأوزان المشتركة . **(قوله ولا قصرها إلخ)** لا وجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لجريانه فى فعلى صفة أيضا فإنه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمراء فتأمل . **(قوله ورضوى)** براء فضاد معجمة علم جبل . **(قوله ومما فيه الوجهان)** كون الألف للتأنيث وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الألف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث . تصريح . **(قوله أرطى وعلقى وتترى)** الأرطى شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم . والعلقى نبت . والتترى قال فى القاموس : جاءوا تترى وينون وأصلها وترى متواترين . **(قوله وكحبارى)** اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل . فارضى . **(قوله جمل علادى)** بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما بخط الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ .

(قوله ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف . **(لضربين من المشى)** فالأول مشية فيها تبختر والثانى

لضربين من المشى . **الثامن**: فعلى بكسر الأول وسكون الثانى مصدرا نحو (**ذِكْرَى**) وجمعا نحو : حِجْلى وظِربى جمع حجلة وظربان ـ على وزن قطران ـ وهى دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو ، ولا ثالث لهما فى الجموع . فإن كان فِعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، بل إن لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو : ضئزى ـ بالهمز ـ وهى القسمة الجائرة ، والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان ، والدفلى وهو شجر ، وإن نوّن فألفه للإلحاق نحو رجل كِيصى وهو المولع بالأكل وحده ، وعِزهى وهو الذى لا يلهو . وإن كان ينوّن فى لغة ولا ينوّن فى أخرى ففى ألفه وجهان : نحو ذِفرى وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من نوّن دفلى ، وعلى هذا فتكون ألفه للالحاق . **التاسع**: فِعِّيلى بكسرالأول . والثانى مشددا نحو هجِّيرى للعادة (**وحِثِّيثَى**) مصدر حث و لم يجىء إلا مصدرا .

(**تنبيه**) و عد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه أى بأمره الباطن ، وخصيصاء للاختصاص ، وفخيراء للفخر ، ومكيناء للتمكن ، وهذه الكلمات تمد وتقصر . وجعل الكسائى هذا الوزن مقيسا ، والصحيح قصره على السماع . **العاشر**: فعلى بضم الأول والثانى وتشديد الثالث نحو : حُذُرَّى وبُذُرَّى من الحذر والتبذير (**معَ الكُفُرَّى**) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح الثانى أيضا مع تثليث الكاف .

(**تنبيه**)*: حكى فى التسهيل سُلَحفاء بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا

مشية فيها تدفق وإسراع . تصريح . (**قوله حجلى**) بحاء مهملة فجيم . (**قوله وظربى**) بظاء معجمة فراء فموحدة . (**قوله جمع حجلة**) بفتحات اسم طائر . (**قوله ضئزى**) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة ويثلث أوله إذا همز . أفاده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله . (**قوله والشيزى**) بشين معجمة فتحتية فزاى . (**قوله والدفلى**) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر . (**قوله كيصى**) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال فى القاموس : فلان كيصى كعيسى وينون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه ا هـ ومنه يعلم أن كيصى مما فى ألفه وجهان لا للالحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشى . (**قوله وعزهى**) بعين مهملة فزاى . (**قوله ذفرى**) بذال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع إلخ فسره فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الأذن من جميع الحيوان .

(**قوله ومنهم أيضا إلخ**) أيضا مقدمة من تأخير والأصل منهم من نون دفلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دَفلى فى القسم الأول أعنى ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجها واحدا ويقتصر على ذكره فى القسم الأخير أعنى ما ينون فى لغة دون لغة . (**قوله مصدر حث**) أى على غير قياس . (**قوله حذرى وبذرى**) الأول بحاء مهملة وذال معجمة والثانى بموحدة فذال معجمة . (**قوله سلحفاء**) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فألف التأنيث.

يكون من الأوزان المشتركة . وحكى الفراء سلحفاة ، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذًا مثل بهماة . **الحادى عشر** : فعيلى بضم الأول وفتح الثانى مشدداً نحو : قُبَّيطى للناطف (**كذاكَ خُلَّيْطَى**) للاختلاط ، ولُغَّيزى للُّغزِ .

(**تنبيه**)*: سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه ، ولم يسمع غيره . **الثانى عشر** : فعالى بضم الأول وتشديد الثانى نحو خُبَّازى (**معَ الشُّقَّارَى**) لنبتين ، وخُضَّارى لطائر (**وآعْزُ**) أى انسب (**لِغيرِ هذه**) الأوزان فى مبانى المقصورة (**آسْتِندارا**) فمما ندر فَعْيَلى كخَيْسرى للخسارة ، وفعْلَوى كهَرْنَوى لنبت ، وفعْوَلى كقَعْوَلى لضرب من مشى الشيخ ، وفيْعُولى كفيضوضى ، وفَوْعولى كفوضوضى للمفاوضة ، وفعلايا كبُرَّ حايا للعجب ،

الممدودة دويبة معروفة . دمامينى وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الأول فتأمل . (**قوله ليست للتأنيث**) لأن ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث إذ لا يجتمع علامتا تأنيث . (**قوله مثل بهماة**) أى فى اجتماع العلامتين فيه شذوذا فقد تقدم أن بهمى لنبت ألفه للتأنيث وقيل للالحاق . (**قوله قبيطى**) بقاف فموحدة فتحتية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحميراء قاله فى القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى . (**قوله للغز**) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمتين وبفتحتين ويقال لغيزاء كحميراء .

(**قوله خبازى**) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاى وقد تخفف ويقال الخباز والخبازة والخبيز . قاله فى القاموس . (**قوله وخضارى**) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله لطائر عبارة القاموس الخضارى كغرابى طائر وكالشقارى نبت ا هـ وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الخلل وإن أقره الحواشى . (**قوله واعز لغير هذه استندارا**) ينبغى حمل هذه الإضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير . فإن قلت : لم يذكر المصنف نظير ما هنا فى الممدودة فقضيته أنه لا مستندر فيها . قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك ا هـ سم وبحمل الإضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتى . (**قوله كخيسرى**) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء . (**قوله كهرنوى**) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعللى وقيل زائدة فوزنه فعلوى . (**قوله كقعولى**) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضى كقوعلى بقاف وعين مهملة قال الشاعر :

* قاربت أمشى القوعلى والفنجلة *

ا هـ ولكن ما فى الشرح هو ما فى الهمع والتسهيل وغيرهما . (**قوله كفيضوضى**) بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو يقال أموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم بالقصر والمد فيهما أى هم شركاء فيها يتصرف كل منهم فى مال الآخر وفوضى كسكرى أيضا ويقال قوم فوضى أى متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا فى حاشية شيخنا نقلا عن عبد القادر وعبارة القاموس

وأفعلاوى كأربعاوى لضرب من مشى الأرنب ، وفعَلوتى كرَهَبوتى للرهبة ، وفعْلَلُولى ـ كَحَنْدَقوقى ـ لنبت ، وفعَيَّلى ـ كهَبيَّخَى ـ لمشية بتبختر ، ويَفْعَلى ـ كَيَهْيَرَّى ـ للباطل ، وإفعلى كإيجلّى لموضع ، ومَفعلّى كمَكِورَّى للعظيم الأرنبة ، ومُفِعلّى كمُكِورَّى

أمرهم فيضيضى بينهم وفيضوضى ويمدان وفيوضى بالفتح أى فوضى ا هـ وقال قبل ذلك المفاوضة الاشتراك فى كل شيء والمساواة والمجاراة فى الأمر ا هـ ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه . **(قوله كبر حايا)** بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمثناة تحتية فألف كلمة تعجب ولم يجيء غيرها على وزنها ا هـ عبد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه ا هـ وقول ابن عقيل فى شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الأمر أى ما أعجبه ا هـ لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض .

(قوله كأربعاوى لضرب من مشى الأرنب) فى كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشى الأرنب إنما هو أربعى وأما أربعاوى . قال الشمنى بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادى : بفتح الهمزة وضم الباء فهى قعدة المتربع وفى القاموس : وقعد الأربعا والأربعاوى بضم الهمزة والباء فيهما أى متربعا ا هـ عبد القادر وعبارة السيوطى فى الهمع : وأفعلاوى بالفتح وضم العين نحو أربعاوى لقعدةالمتربع وبفتح الهمزة قال الدمامينى أيضا : وقول عبد القادر إنما هو أربعى أى بضم الهمزة وفتح الموحدة كما فى ابن عقيل على التسهيل . **(قوله كرهبوتى)** بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرغبوتى للرغبة . **(قوله كحندقوقى)** بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الأولى وبكسر الحاء وبكسرها والدال وبفتح الدال والقاف الأولى مع فتح الحاء وكسرها وفى نونها قولان أصلية فوزن الكلمة فعللولى أو زائدة فوزنها فنعلولى ا هـ همع وعبد القادر باختصار غير مخل كما فعل البعض وبه يعلم أن الشارح جرى على القول بأصالة النون وهو ما يفيده صنيع القاموس . **(قوله كهبيخى)** بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والخاء المعجمة . **(قوله كيهيرى)** بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس : اليهيرى مقصورا مشددا الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعلى أو فعيلى أو فعللى .

(قوله كايجلى) قال الفارضى : بكسر الهمزة وتشديد اللام ا هـ وقال الدمامينى بهمزة مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الأصمعى : اسم رجل ا هـ ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه افعلى بكسر الهمزة وفتح العين . **(قوله ومفعلى)** ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الأول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مكورى المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم وإن قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها ا هـ والثانى بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والأولان منها بفتح العين والأخير بكسرها كما يؤخذ من الدمامينى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض . **(قوله كمكورّى)** بتشديد الراء فى الأول والثانى .

للعظيم الروثة من الدواب ، ومِفعلَّى كمِرِقِدَّى للكثير الرقاد ، وفَوْعَلى كَدَوْدَرَى للعظيم الخصيتين ، وفِعِلِلَّى ـ كشِفْصِلِيَّ ـ لحمل نبت ، وفَعَلَيَّا كمَرَحَيَّا للمرح ، وفعْلَلا يا كبْرَ دَاريا ، وفوعالَى كحَوْلايا ، وهذان لموضعين . وفى كون هذه كلها نادرة نظر **(لمِدِّها)** أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا : **الأول (فَعْلاَءُ)** كيف أتى : اسما كصحراء ، أو مصدرا كرغباء ، أو جمعا فى المعنى كطرفاء ، أو صفة لأنثى أفعل كحمراء ، أو لغيره كديمة هطلاء . **والثانى والثالث والرابع (أَفعِلاَءُ * مُثلَّثَ العيْنِ)** كأربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها للرابع

(قوله للعظيم الأرنبة) وأما بغير هذا المعنى فمثلث الميم قال فى القاموس : رجل مكورى ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو لئيم أو قصير عريض . **(قوله كمرقدى)** بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر وإذا خفف مد . قاله الدمامينى وفى ابن عقيل على التهسيل أن الميم تفتح أيضا . **(قوله للكثير الرقاد)** الذى فى القاموس : الارقداد الاسراع ورجل مرقدى كمرعزى يسرع فى أموره ا هـ . **(قوله كدودرى)** بفتح الدالين المهملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء . **(قوله كشفصلى)** بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر والفتح قاله الدمامينى وغيره فجعله فى نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوى على الشجر وذكر فى القاموس القولين فقال : نبات يلتوى على الشجر أو ثمره وهو حبّ كالسمسم . **(قوله كمرحيا)** بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيا موضع . **(قوله كبر درايا)** بموحدة مفتوحة كما فى القاموس والدمامينى وغيرهما فقول البعض بمثناة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما فى باب التصغير بما صوبته عازيا شيخنا ذلك إلى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتحتية وذكر ابن القطاع أن وزنه فعلعايا .

(قوله كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذكر المرادى فى شرح التسهيل وأبو حيان والشمنى أن وزنه فعلايا كذا فى عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما فى الدمامينى أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح . **(قوله لمدها)** من إضافة النوع إلى جنسه فهى على معنى من ومد بمعنى ممدود . أفاده سم وكلام الشارح يشعر بأنها من إضافة الصفة إلى الموصوف . **(قوله كرغباء)** بالراء والغين المعجمة مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده . **(قوله أو جمعا فى المعنى كطرفاء)** إنما قال فى المعنى لأن فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكسير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعى لا جمع . والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر . قال فى القاموس : وهى أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاءة وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اهـ . **(قوله أو لغيره)** أى لغير أنثى أفعل كديمة هطلاء فإنه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطال بتشديدها . والديمة المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء متتابعة المطر اهـ زكريا مع زيادة من عبد القادر وإنما لم يقل أو لغيرها للتأول بالمذكور .

من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره فى التسهيل . ومن المقصورة قولهم أجْفَلى لدعوة الجماعة (و) **الخامس** : **(فَعَلَلاَءُ)** كعقرَباء لمكان ، وهو من المشترك . ومن المقصورة فَرتنى اسم امرأة **(ثُمَّ)** . **السادس** : **(فِعَالاَ)** كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره . **والسابع** : **(فُعْلُلا)** بضم الأول كقُرْفُصاء ولم يجىء إلا اسما ، وحكى ابن القطاع أنه يقال : قعد القرفصى بالقصر ، فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز فى ثالثه الفتح والضم . **والثامن** : **(فَاعُولاَ)** كعاشوراء وهو من المشترك . ومن المقصورة بادولى اسم موضع (و) **التاسع** : **(فَاعِلاَءُ)** كقاصِعاء لأحد بابى جحرة اليربوع . **والعاشر** : **(فِعِليا)** بكسر الأول وسكون الثانى ككبرياء . **والحادى عشر** : **(مَفعولاَ)ء** كمشيوخاء لجماعة الشيوخ . **والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر** : فعالاء وفعيلاء وفعولاء ، وإليها أشار بقوله **(ومُطلَقَ العينِ فَعالاَ)** والفاء مفتوحة فيهنّ : ففعالاء نحو بَرَاساء ، يقال ما أدرى أى البراساء هو أو أىّ الناس هو . وبَراكاءُ القتال شدته ، وقد أثبت ابن القطاع

(قوله للرابع من أيام الأسبوع) مبنى على الراجح أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة . **(قوله اجفلى)** بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم إلى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدماميني وإن اقتصر الشارح على القصر دعوتهم عموما إلى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء محركة أى دعوة قوم على الخصوص . **(قوله فعللاء)** بفتح فسكون ففتح **(قوله كعقرباء)** بعين مهملة فقاف فراء فموحدة . وقوله لمكان وقيل لأنثى العقارب . فارضنى . **(قوله فرتنى)** بفاء فراء ففوقية فنون . **(قوله فعالا)** بكسر الفاء . **(قوله بضم الأول)** أى والثالث .

(قوله ويجوز فى ثالثه الفتح والضم) أى على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء كما فى القاموس فتقول القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما قال فى القاموس : وهى أن يجلس على أليبه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اهـ وفى بعض النسخ : التعبير بيكون بدل يجوز والأولى أولى لأن فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون إلخ ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون إلخ . **(قوله بادولى)** بموحدة ودال مهملة ولام وفى القاموس أن فى الدال الفتح والضم . قال الدماميني : على الضم يكون وزنه مشتركا بين الألفين بدليل عاشوراء . **(قوله كقاصعاء)** بقاف وصاد وعين مهملتين . **(قوله لجماعة الشيوخ)** جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين . اهـ قاموس . **(قوله ومطلق العين)** الواو عاطفة فعالا على فعلاء ومطلق العين حال من فعالا هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعالا . **(قوله براساء)** بموحدة وراء وسين مهملة . **(قوله وبراكاء القتال)**

فعالى مقصورا فى ألفاظ . منها خَزازى اسم جبل ، فعلى هذا يكون مشتركا ، وفَعيلاءُ نحو : بَريساءُ بمعنى براساء ، وتمر قَريثاء وكَريثاء لنوع منه ، وعدّه فى التسهيل من المشترك . ومن المقصورة كثيرى ، وفَعولاء نحو دَبوقاء للعذرة ، وحَروراء لموضع تنسب إليه الحرورية .

(تنبيه): عدّ فى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالممدودة ، وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر : من ذلك حضورى لموضع ، ودبوقى لغة فى دبوقاءَ بالمدّ ، ودقوقى لقرية بالبحرين ، وقطورى قبيلة فى جرهم . وفى شعر امرىء القيس : عقاب تنوفى . وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح . **والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر** : فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها ، وإليها أشار بقوله **(وكَذا ٭ مُطْلَقَ فاءِ فَعَلاءُ أُخِذَا)** فالفتح نحو : جَنَفاء اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو : سِيَرَاءَ وهو ثوب مخطط يعمل من القز ، والضم نحو عُشَرَاءَ ونفساءَ ، وقد تقدم أنه من المشترك .

(تنبيه): كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب : منها فِيَعلاءَ نحو : دِيَكْساءَ لقطعة من الغنم ،

بموحدة فراء وفى الدمامينى وابن عقيل على التسهيل أن البراكاء تبريك الإبل لينزل عنها للقتال على الأرجل .
(قوله خزازى) بخاء معجمة فزاى فألف فزاى كما فى القاموس وعبارته فى مادة خزز بخاء وزايين معجمات . وخزازى كحبالى أو كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة . **(قوله قريثاء)** بقاف وراء ومثلثة بعد التحتية ومثله كريثاء لكن بإبدال القاف كافا . **(قوله كثيرى)** بكاف فمثلثة اسم البزر كما فى الفارضى .
(قوله دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة .

(قوله وحروراء) بحاء مهملة فراء فواو فألف وفى القاموس أنه قد يقصر . **(قوله تنسب إليه الحرورية)** هم طائفة من الخوارج . **(قوله حضورى)** بحاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء . **(قوله ودقوقى)** بدال مهملة وقافين بينهما واو . **(قوله وقطورى)** بقاف فطاء فواو فراء . **(قوله تنوفى)** بفوقية فنون فواو ففاء . **(قوله وكذا)** متعلق بأخذا ومطلق فاء حال من الضمير فى أخذا وفعلاء مبتدأ وأخذا خبره .
(قوله سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء . **(قوله كلامه يوهم إلخ)** أى لأن الاقتصار فى مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لمدها على المبتدأ وهو فعلاء إلخ لأن تقديم الخبر على المبتدأ إنما يفيد حصر المبتدأ فى الخبر لا حصر الخبر فى المبتدأ نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الأوزان المذكورة فى الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجاب بأن المصنف إنما ذكر هذه الأوزان ممدودة وهى بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركاً إنما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف .
(قوله ديكساء) قال فى القاموس : بكسر الدال وفتح الياء التحتية اهـ والكاف مضبوطة بالقلم

وَيفاعِلاء نحو : يَنابِعاء لمكان ، وتفَعُلاء كتَرْكُضاء لمشية المتبختر ، وفَعْنَالاء نحو : بَرْناساء بمعنى بَراساء وهم الناس ، وفعنلاء نحو : برنساء بمعناه أيضا ، وفِعْلِلاء نحو : طِرْمِساء لليلة المظلمة ، وفُنْعُلاء نحو : خُنْفُساء وعُنصُلاء وهو بصل البرّ ، وفَعْلُولاَء نحو : مَعْكوكاء وبُعكوكاء للشر والجلبة ، وفَعولاء نحو : عَشُوراء لغة فى عاشوراء ، ومَفِعْلاء نحو : مَشِيخاء

فى النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض أنها بالفتح غير معول عليه ومما يرده أنه يلزم عليه توالى أربع متحركات فى الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل . ثم رأيت الدمامينى ضبطها بغير ما مر فقال : بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعللاء وقواه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس : لقطعة عظيمة من النعم والغنم . **(قوله ينابعاء)** بتحتية مفتوحة فنون فموحدة مكسورة فعين مهملة ا هـ دمامينى وحكى فى أوله الضم أيضا كما فى ابن عقيل على التسهيل . **(قوله كتركضاء)** بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة . قال أبو حيان والمرادى والشمنى : ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال فى القاموس : وعندى أنهما الركض . ا هـ عبد القادر . **(قوله برناساء)** بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء . قاله فى الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره . **(قوله طرمساء)** بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة . **(قوله خنفساء)** بضم الخاء المعجمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وضمها كما فى القاموس.

(قوله وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضا ويقال أيضا عنصل كقنفذ وعنصل كجندب أى بفتح الصاد . قاله فى القاموس . **(قوله معكوكاء)** بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الأولى ومثله بعكوكاء لكن بإبدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيده كلام القاموس . والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الأصوات . **(قوله مشيخاء)** بميم مفتوحة فشين معجمة مكسورة فتحتية ساكنة فخاء معجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فأعل اعلال مبيع وقد ضبطه بإعجام الخاء الدمامينى ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال : وقال ابن القطاع السعدى رحمه الله تعالى : يقال القوم فى مشيحاء بحاء مهملة أى فى جد وعزم وفى شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى : ﴿ **من نطفة أمشاج** ﴾ [الإنسان : ٢] ووزنه على هذا فعيلاء ا هـ وفى القاموس فى فصل الشين المعجمة من باب الحاء المهملة هم فى مشيوحاء من أمرهم ومشيحى أى فى أمر يبتدرونه أو فى اختلاط ا هـ ولم أر فيه ولا فى غيره من كتب اللغة مشيخاء باللغة المعجمة بمعنى الاختلاط وإنما ذكر فى القاموس : مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمعا لشيخ وقد مثل صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء فعين مهملة فزاى وهو الزغب الذى تحت شعر العنز فراجعه . **(قوله وفعيلياء إلخ)** قال أبو حيان : لم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكأنه فى الأصل بنى على فعلياء وإن لم ينطلق به فيكون كما لو صغرت كبرياء وما جاء فى لسانهم على هيئة المصغر وضعا فإنه لا يثبت بناء

للاختلاط ، وفُعيلياء نحو : مُزَيْقياء لعمرو بن عامر ملك اليمن .

(خاتمة): الأوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحتين ، وفعلا بضم ثم فتح ، وفعللا بفتح الأول والثالث وسكون الثاني ، وفعيلاء بفتح الأول وكسر الثاني ، وفعيلاء بكسر الأول والثاني مشددا ، وفعيلاء بضم الأول وفتح الثاني مشددا ، وفاعولاء وقد تقدم التنبيه عليها . ومنها أيضا افعيلى نحو : اهجيرى واهجيراء وهي العادة ، وفوعلى نحو خوزلى لضرب من المشي ، وحوصلى للحوصلة ، وفيعلى نحو : خيزلى بمعنى خوزلى ، ودَيْكَساء بمعنى دِيكِساء ، وفعلى بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو : زمكى وزمكاء لمثبت ذنب الطائر ، وفعنلى بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو : جلندى وجلنداء ، وفعاللى نحو : جخادبى وجخادباء لضرب من الجراد . وأما فعلاء كعلباء وهو عرق في العنق ، وحرباء وهو دويبة ، وسيساء وهو حد فقار الظهر ، والشيشاء وهو الشيص ، وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواءة ، ومزاء وهو ضرب

أصليا . سيوطي . **(قوله مزيقياء)** بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف مكسورة فتحتية مخففة . **(قوله الأوزان المشتركة إلخ)** لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح كأحفلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر والمد ويفاعلا بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كما في الدماميني .

(قوله وفعللا إلخ) بقي عليه فعللا بكسر الأول والثالث وسكون الثاني كالهندبا بالقصر والمد . **(قوله وقد تقدم التنبيه عليه)** أي على المذكور من الأوزان من جهة قصره ومده وفي بعض النسخ عليها وهي أظهر . **(قوله اهجيرى)** بكسر الهمزة والجيم كما في الهمع وغيره وفي القاموس أنه قد يمد وأنه يقال هجيره واهجورته وهجرياه . **(قوله خوزلى)** بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزاي مفتوحة فلام مخففة . **(قوله وحوصلى)** بحاء وصاد مهملتين . **(قوله وفيعلى نحو خيزلى إلخ)** عبارة الدماميني : وفيعلى كالخيزلى لغة في الخوزلى وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا . هذا المقصور أما الممدود فنحو : ديكساء بفتح الدال والكاف لغة في الديكساء بكسرهما وقد مر اهـ . **(قوله وديكساء)** بفتح فسكون ففتح . **(قوله زمكى)** بزاي فميم فكاف . **(قوله جلندى)** بجيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فدال مهملة . قال في الهمع : اسم ملك أي وصوب في القاموس ضم اللام إذا قصر وأن فتحها إذا مد فقط . **(قوله جخادبى)** بجيم مضمومة فخاء معجمة فألف فدال مهملة مكسورة فموحدة وقوله لضرب من الجراد هو الأخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو جخادب وأبو جخادبى أيضا كما في القاموس .

(قوله وأما فعلاء إلخ) يعني أن هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لأن ألفهما للالحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما . **(قوله كعلباء)** بعين مهملة فلام فموحدة . **(قوله وحرباء)** بحاء مهملة فراء موحدة . **(قوله وسيساء)** بسينين مهملتين بينهما تحتية وقوله

من الخمر ، وقوباء وهو الحزاز ، وخشاء وهو العظم الناتىء خلف الأذن ، فكل هذه ألفها للالحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة .

[المَقْصُـورُ والمَمـدودُ]

المقصور هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة . والممدود هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى . وقد أشار إلى المقصور القياسى بقوله : **(إذا آسْمٌ)** صحيح **(آسْتَوْجَبَ مِن قَبْلِ الطَّرَفْ * فتحاً وكانَ ذَا نظيرٍ)** من المعتل **(كالأسف)** مثال للصحيح **(فَلِنظيرِه المُعَلِّ الآخِرِ**

وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب . **(قوله والشيشاء)** بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد . **(قوله كحواء)** بحاء مهملة فواو . **(قوله ومزاء)** بميم فزاى . **(قوله وقوباء)** بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فزاى مخففة فألف فزاى واحدته حزازة ويداوى بالريق . **(قوله وخشاء)** بخاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس أن أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح أن ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل . **(قوله للالحاق بقرطاس وقرناس)** فيه لف ونشر مرتب . والقرطاس اسم للورق . والقرناس بقاف مضمومة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف . قال فى القاموس : القرناس بالضم والكسر شبه الأنف يتقدم من الجبل ا هـ أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف فى التقدم والبروز .

[المقصـور والممـدود]

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فإنه قد تقدم الألف المقصورة والألف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجار بردى : المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان . **(قوله المقصور هو الذى إلخ)** اعترض بأنه غير مانع لشموله نحو يخشى . وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أباك لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لأنا نقول حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف إعرابه المبنى كهذا ومتى . **(قوله قبلها ألف زائدة)** خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو : ماء أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فإنه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه لأن ألفه واو فى الأصل . سم .

(قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد . **(قوله فلنظيره إلخ)** أفاد أن المقصور القياسى

★ **ثُبوتُ قصرٍ بقياسٍ ظاهرٍ)** نحو : جوى جوى ، وعمى عمى ، وهوى هوى فهذه وما أشبههما مقصورة لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو : أسف أسفا ، وفرح فرحا ، وأشر أشرا لما علمت فى باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم بابهُ فعل بفتح العين ، وأما قوله :

[١٢١٢] **إذا قلتُ مَهْلا غارَت العينُ بِالبكا غِراءً ومدَّتْها مَدامِعُ نُهَّــلُ**

فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غراه إذا واليت ، كما قاله أبو عبيدة ، لا مصدر غريت بالشىء أغرَى به إذا تماديت فيه فى غضبك (**كَفِعَلٍ**) بكسر الفاء (**وفُعَلٍ**) بضمها ، والعين مفتوحة فيهما (**فى جَمعِ ما ★ كفِعْلةٍ**) بكسر الفاء (**وفُعْلةٍ**) بضمها والعين ساكنة

اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره . (**قوله المعل الآخر**) لو قال المعتل الآخر لكان أحسن . (**قوله جوى جوى**) هو الحرقة من حزن أو عشق . (**قوله نحو أسف أسفا إلخ**) معنى كونه نظيره أنه بوزنه وأن كلا مصدر وأن فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط . (**قوله لما علمت إلخ**) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره .

(**قوله فغراء مصدر غاريت إلخ**) أى فيكون غراء من الممدود القياسى لأن له نظيرا من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت فى البيت بمعنى والت وأصله غاريت فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء فى بالبكاء زائدة . والنهل بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما فى العينى وقوله لا مصدر غريت إلخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدرا لغارت أى فلا يرد على قولنا فعل المكسور العين اللازم باب مصدره فعل وفى قوله لا مصدر غريت إلخ رد للقول بأنه مصدر غرى بالشىء على غير قياس كما نقله الفارضى وفى القاموس غرى به كرضى غرى وغراء أولع كأغرى به وغرى مضمومتين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء فى البيت منصوبا على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفاعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى . (**قوله كفعل إلخ**) قال ابن هشام : كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفا على قوله كالأسف قال وكأنه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اهـ سيوطى قال سم : وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المعل الآخر وقوله كالأسف تمثيل للاسم الصحيح فى قوله إذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اهـ وبه تعلم أن الواو التى قدرها الشارح فى بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى إلخ لا على قول المصنف كالأسف .

[١٢١٢] قاله كثير عزة . من الطويل . ومهلا : أى أمهل مهلا . وغارت من غار الغيث الأرض يغيرها . أى سقاها ، وقيل من غارت عينه تغور غورا : إذا دخلت فى الرأس ، وغارت تغار لغة فيه ، والأول أنسب . وغراء : نصب على الحال بمعنى مغاربة ، وفيه الشاهد لأن القياس فيه القصر والمد شاذ ، لأنه مصدر غرى من غريت بالشىء أغرى به إذا تماديت فى غضبك ، ويقال من غاريت بين الشيئين غراء إذا واليت . قاله أبو عبيد فعلى هذا لا شاهد فيه . وهذا المعنى أنسب وأصوب . ونهل ــ بضم النون وتشديد الهاء ــ أى كثيرة شائعة دل عليه رواية حفلا ــ بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء ــ ممتلئة . فافهم .

فيهما : الأول للأول والثانى للثانى : فالأول نحو : فِرية وفرى ، ومِرية ومرى ، والثانى (نَحْوُ) الدمية و(الدُّمَى) ومدية ومدى ، فإن نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف ، وقربة وقرب بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره ، وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى ، فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالأقصى أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى ، فإن نظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش ، وكذلك ما كان جمعا لفعلى أنثى الأفعل كالقصوى والقصى ، والدنيا والدنى فإن نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر ، والأخرى والأخر ، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصا وقطاة وقطا ، فإن نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ، ومدرة ومدر ، وكذلك المفعل مدلولا به على مصدر أو زمان أو مكان نحو : ملهى ومسعى ، فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح ، وكذلك المفعل مدلولا به على آلة نحو : مِرمى ومِهدى وهو وعاء الهدية فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل . ثم أشار إلى الممدود القياسى بقوله (وَما ٱستَحَقَّ

(قوله الأول للأول إلخ) أى فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب . **(قوله نحو فرية إلخ)** الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجدال . **(قوله الدمية)** بضم الدال المهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا فى الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة . **(قوله ومدية ومدى)** المدية السكين . **(قوله الأبعد والأعمش)** نشر على ترتيب اللف فإن الأبعد راجع للأقصى والأعمش راجع للأعمى والأعشى . **(قوله أنثى الأفعل)** احترز به من نحو بهمى لنبت وحبلى وصفافان مأخذ قصر نحوهما السماع . دمامينى . **(قوله كائنا على وزن فعل)** حال من الضمير فى دالا أو خبر ثان لكان وفى كلامه إظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جنى المجوز للاظهار . **(قوله ومدر)** بفتحتين وهو كما فى المصباح التراب المتلبد .

(قوله نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما . **(قوله نحو مرمى ومهدى)** بكسر أول كل منهما . **(قوله وهو وعاء الهدية)** هذا يقتضى أن مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل . **(قوله فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل)** الأول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثانى اسم آلة الغزل . فإن قلت نظيرهما أيضا محراث ومجراف ونحوهما فإن الآلة كما تأتى على مفعل تأتى على مفعال فهلا مدّ مرمى ومهدى فالجواب أنه رجح النظر إلى نحو مخصف ومغزل لأمرين . الأول أن نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر . الثانى أن مجىء الآلة على مفعل أكثر من مجيئها على مفعال . **(قوله وما استحق إلخ)** أفاد أن الممدود قياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير المهموز مستوجب

أى من الصحيح (**قَبلَ آخرٍ أَلِف * فالمَدُّ فى نظيرِهِ**) من المعتل (**حَتماً عُرِفْ**) وذلك (**كمَصْدَرِ الفِعلِ الّذِى قد بُدِئَا * بِهَمْزِ وصلٍ كارْعَوَى**) ارعواء (**وكارْتأَى**) ارتياء وكاستقصى استقصاء فإن نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا ، واقتدر اقتدارا ، واستخرج استخراجا ، وكمصدر أفعل نحو : أعطى إعطاء ، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراما ، وكمصدر فَعَلَ دالا على صوت أو مرض كالرُّغاء والثُّغاء والمُشاء فإن نظيرها من الصحيح البُغام والدوار ، وكفعال مصدر فاعل نحو : والى ولاء وعادى عداء ، فإن نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقاتل قتالا ، وكمفرد أفعلة نحو : كساء وأكسية ورداء وأردية ، فإن نظيره من الصحيح جِرار وأحِرّة وسلاح وأسلحة ، ومن ثم قال الأخفش : أرجية وأقفية من كلام المولدين لأن رحى وقفا مقصوران ، وأما قوله :

[١٢١٣] **فى لَيلةٍ من جُمادَى ذاتِ أندِيةٍ لا يُبصِرُ الكلبُ من ظَلمائها الطُّنُبا**

والمفرد ندى بالقصر ــ فضرورة . وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ، ثم جمع نداء على أندية ، ويبعده أنه لم يسمع نداء جمعا ، وكذا ما صيغ من المصادر على

ذلك النظير ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر .

(**قوله وكمصدر فعل**) بفتح العين مخففا مضارعه يفعل بضمها . (**قوله كالرغاء**) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة . والثغاء بضم المثلثة وتخفيف الغين المعجمة . والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والأولان دالان على الصوت إلا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لأنه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا . (**قوله البغام**) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس . (**قوله حرار وأحرة**) قال شيخنا : كذا فى النسخ والذى بخط الشارح فى شرح التوضيح حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة اهـ وما فى نسخ الشارح صحيح أيضا إذ الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حرة بضم الحاء كأحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهى الأرض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أحرة أو بكسر الجيم جمع جرة بفتحها وهى الإناء المعروف وجمع الجمع أجرة .

(**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن مفرد أفعلة من المعتل ممدود قياسا . (**قوله المولدين**) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة . (**قوله والمفرد ندى بالقصر**) أى وجمعه القياسى أنداء . (**قوله ثم جمع نداء**) أى المكسور الممدود على أندية كحمار وأحمرة فيكون أندية جمع الجمع .

[١٢١٣] قاله مرة بن محكان التميمى ، من قصيدة من الطويل . وفيه ليلة يتعلق بضمى فى قوله :

* ضُمّى إليكِ رِجالَ القومِ والقُرَبا *

وجمادى ــ بضم الجيم ــ اسم من أسماء الشهور . أندية صفة ليلة . والشاهد فى أندية فإنها جمع ندى ، والندى لا يجمع إلا على أنداء ، وجمعه على أندية شاذ .

تفعال ، ومن الصفات على فعال أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداء والعداء والمعطاء لأن نظيرها من الصحيح التذكار والخباز والمهذار **(والعَادِمُ النظيرِ ذَا قَصرٍ وذَا * مَدٌّ بنقلٍ كالحِجَا وكالحذَا)** العادم مبتدأ وبنقل خبره ، وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر في الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى ، وفيه ما عرف فى موضعه . والمعنى أن ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعى ، وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمدة سماعى ، فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان ، والسنا الضوء ، والثرى التراب ، والحجا العقل ، ومن الممدود سماعا الفَتاء حداثة السنّ ، والسناء الشرف ، والثراء كثرة المال ، والحذاء النعل **(وقَصْرُ ذِى المدِّ اضطِراراً مُجمَعٌ * عليهِ)** لأنه رجوع إلى الأصل إذ الأصل القصر ، ومنه قوله :

[١٢١٤] *** لابدّ مِنْ صَنْعاَ وإنْ طالَ السَّفَرْ ***

وقوله :

(قوله على تفعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء . دماميني . **(قوله ومن الصفات)** احتراز عن مفعال المراد به الآلة . **(قوله كالتعداء)** مصدر عدا والعداء كثير العدو أى الجرى. **(قوله والمهذار)** بالذال المعجمة أى كثير الهذيان فى منطقه . **(قوله كالحجا وكالحذا)** نشر على ترتيب اللف فالحجا مقصور لا غير . والحذاء ممدود لا غير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد فى بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء فى المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره فالصواب ما فى بعض النسخ من الاقتصار فى المقصور على ذكر الحجا وفى الممدود على ذكر الحذاء .

(قوله فمن المقصور سماعا الفتى إلخ) فهذه ونحوها وإن كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل وهى مقصورة سماعا لأن موازنها المذكور ليس نظيرها إذ لم يجتمعا فى مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والأسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمى والغرف . **(قوله وقصر ذى المد إلخ)** قال الشاطبى : لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذى يحذف والقياس حذف الألف قبل الآخر اهـ باختصار . قال سم : ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهمزة التى هى الآخر ألفا أو ترجع إلى أصلها الذى انقلبت عنه وهو الألف فى حمراء ولام الكلمة فى نحو كساء وحيا إذ أصلهما كساو وحياى لكن تقر الألف بعد الرجوع إليها فى القسم الأول وتبدل اللام ألفا فى القسم الثانى فيه نظر اهـ . **(قوله مجمع عليه)** أى على جوازه . **(قوله إذ الأصل القصر)** بدليل

[١٢١٤] رجز لم يدر راجزه . وعجزه :

* وَإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرَ *

ولا نافية . وبد اسمه ، وخبره محذوف : أى لابد حاصل أى لا فرار من السفر إلى صنعاء . والشاهد فيه حيث قصره للوزن ، وجواب إن محذوف : أى وإن طال السفر لابد منه . قوله وإن تحنى : أى وإن انحنى ـ ن حنى ظهره إذا احدودب . والعود ـ بفتح العين المهملة وسكون الواو ـ المسن من الإبل . ودبر ـ بفتح الدال وكسر الباء الموحدة ـ من دبر البعير ـ بالكسر ـ يدبر دبرة ودبرا : إذا عقر ظهره .

[١٢١٥] فَهُم مثَلُ النَّاسِ الذِى يَعْرِفونهُ وأهلُ الوفا من حادِثٍ وقَديمِ

(تنبيه): منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو : فعلاء أفعل ، فقول المصنف : وقصرُ ذِى المدِّ اضطرارا مُجمعٌ * عليه ، يعنى فى الجملة ، ويرد مذهب الفراء قوله :

[١٢١٦] وأنتِ لَوْ باكَرْتِ مَشمولةً صَفْرَا كلَوْنِ الفرَسِ الأشقَرِ

وقوله :

[١٢١٧] والقارحُ العدَّا وكلُّ طِمِرَّةٍ ما إنْ يَنالُ يَدُ الطَّويلِ قَذَالَها

(والعكسُ) وهو مد المقصور اضطرارا **(بخلْفٍ يَقَعُ)** فمنعه جمهور البصريين مطلقا ، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا ، وفصل الفراء : فأجاز مد ما لا يخرجه المد إلى ما ليس فى أبنيتهم ، فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح ، ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم ، وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال ، ويمنعه فى لحى بضم اللام لأنه ليس فى أبنية الجموع إلا نادرا ، والظاهر جوازه مطلقا لوروده ، من ذلك قوله :

أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصلى . **(قوله فهم مثل الناس إلخ)** أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أى يضربون بهم المثل فى كل خير والذى نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم .

(قوله وأنت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت ا هـ والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هى الخمر إذا كانت باردة الطعم . قاله العينى . **(قوله والقارح)** بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين . العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما إن إلخ إن زائدة للتوكيد . والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد فى قصر العداء للضرورة . **(قوله والعكس وهو مد المقصور)** لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه يزاد همزة فى الآخر فيصير ممدودا أو معناه أنه يزاد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة إذ على الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة

[١٢١٥] هو من الطويل . أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربون مثلا فى كل حُسن وفى كل حَسن وفى كل نوع من أنواع الخير ، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد ، وقديم ماض . والذى : صفة مثل ، وأهل الوفاء : عطف على مثل الناس . والتقدير : وهم أهل الوفاء من حادث ، أى من زمن حادث ، وزمن قديم . أراد بذلك أن وفاءهم مستمر لا يتغير بتغير الزمان . والشاهد فى الوفاء حيث قصره وهو ممدود .

[١٢١٦] قاله الأقيش واسمه المغيرة بن عبد الله ــ من أبيات من السريع ــ أى لو بادرت مشمولة . وهى الخمر إذا كانت باردة الطعم . وصفرا : صفته ، وفيه الشاهد حيث قصرها وهى ممدودة للضرورة .

[١٢١٧] البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى الإنصاف .

[١٢١٨] والمرءُ يُبْلِيهِ بِلاَءَ السِّرْبَـالْ   تعاقُبُ الإهلالِ بعدَ الإهلالْ

وقوله :

[١٢١٩] سَيُغْنِينِي الذى أغناك عَنِّـى   فَلاَ فَقْرٌ يدوم ولا غِنَـاءُ

وليس هو من غانيته إذا فاخرته بالغنى ، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل لاقترانه بالفقر . وقوله :

[١٢٢٠] يا لَكَ مِن تمرٍ ومن شيشاء   يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللَّهَـاءِ

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف ، وزعما أن سيبويه استدلَّ على جوازه فى الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا منا بير . قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

(تنبيه): الكلام فى هذه المسألة هو الكلام فى صرف ما لا ينصرف للضرورة

مطلقا بل قد يكون كما فى فعلى وقد تكون أصلية كما فى جوى ومستدعى . **(قوله بلاء السربال)** بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة .

(قوله وليس هو) أى غناء الذى فى البيت من غانيته أى جزئيا من جزئيات مصدر غانيته إذا فاخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا إلخ أى ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغى تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين مد المقصور ضرورة بأن ما فى البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور . **(قوله لاقترانه بالفقر)** علة للنفى . **(قوله يا لك إلخ)** يا للتنبيه ولك خبر لمبتدأ محذوف أى لك شىء من . ومن للبيان . والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أى يتعلق . والمسعل موضع السعال من الحلق . واللهاء جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة . واللهاة لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك كذا فى الفارضى مع زيادة من العينى وبهذا البيت يرد على الفراء المفصل لأن الشاعر مدّ اللهاء للضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظير إذ ليس فى الجموع فعال بالفتح .

(قوله كزيادة هذه الياء) أى فثبت الجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائز للضرورة بالاجماع . قاله الشاطبى . **(قوله الكلام فى هذه المسألة إلخ)** يعنى أن قصر الممدود للضرورة كصرف

[١٢١٨] قاله العجاج . من السريع . والمرء مبتدأ . والجملة بعده خبره . ويبليه من الإبلاء : من بلى الثوب يبلى إذا خلق . والشاهد فى بلاء السربال ، حيث مد بلاء وهو مقصور ، ولكن إنما يصح الاستشهاد إذا قرىء بكسر الباء ، فإن فتحتها مددت . وتعاقب الاهلال : توارده ــ من أهل الشهر ــ وهو فاعل يبليه . فافهم .

[١٢١٩] هو من الوافر . السين هنا وإن كان للاستقبال ولكنه يفيد معنى التأكيد . والفاء تصلح للتعليل . ولا غناء : عطف على فقر ، أى ولا غناء يدوم . وفيه الشاهد حيث مده وهو مقصور ، وليس هو مصدر غانيته إذ فاخرته بالغناء ، لأنه قرنه بالفقر .

[١٢٢٠] رجز قاله إعرابى من أهل البادية . ويا هنا لمجرد التنبيه دون النداء . ولك فى محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى لك شىء من تمر . ومن للبيان . والشيشاء : بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما ياء آخر الحروف ساكنة ــ ممدودا وهو الشيص ، وهو التمر لم يشتد نواه ، وكذلك الشيصاء . وينشب أى يتعلق فى المسعل ، وهو موضع السعال من الحلق . والشاهد فى اللهاء بفتح الهاء حيث مده للضرورة ، وأصله اللهى بالقصر جمع لهاة وهى الهنة المطبقة فى أقصى سقف الفم .

وعكسه .

[كيفِية تَثنيةِ المَقصورِ والمَمدودِ وجَمعِهما تَصْحيحاً]

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه (**آخِرَ مَقصورٍ تُثنّي آجْعلهُ يَا * إنْ كانَ عَنْ ثَلاثةٍ مُرتقِيَا**) ياء كان أصله أو واوا ، رابعا : كان نحو حبلى ومعطى ، أو خامسا نحو مصطفى وحبارى ، أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى . تقول جبليان ومعطيان . ومصطفيان وحباريان . ومستدعيان وقبعثريان . وشذ من الرباعى قولهم لطرفى الألية : مذروان ، والأصل مذريان لأن تثنية مذرى فى التقدير . ومن الخماسى قولهم : قهقران وخوزلان بالحذف فى تثنية قهقرى وخوزلى (**كذَا الَّذِى آليَا أَصلهُ**) أى أصل ألفه

ما لا ينصرف للضرورة فى الجواز بالاجماع وفى مدّ المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج إلى عدم النظير فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الأقوال الثلاثة فى منع صرف المصروف للضرورة .

[كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا]

بجرّ جمعهما عطفا على تثنية وتصحيحا تمييز محول عن جمع أى وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر فى موضع الحال من جمع أى مصححا . (**قوله إنما اقتصر عليهما**) أى المقصور والممدود . (**قوله لوضوح إلخ**) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرا لأنه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه . سم . (**قوله إن كان عن ثلاثة مرتقيا**) لأن ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد إلى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه إلى الياء نحو : ألهيت. واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة فى التثنية ياء وإن كان من ذوات الواو . قاله الشارح على التوضيح . (**قوله وقبعثرى**) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول . ا هـ قاموس قال سم : هلا قال الشارح أم سابعا نحو أربعاوى . (**قوله لطرفى الألية**) بفتح الهمزة كما فى التصريح . (**قوله مذروان**) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فشيء كالمسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فإذا ثنيتها قلت مدريان على الأصل وأما مذروان الذى نحن فيه فبنى على صيغة المثنى . قاله الدماميني .

(**قوله فى التقدير**) إنما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر وتسمى أيضا تثنية صورية كما فى كلام شيخنا فالتثنية الحقيقية لابد لها من مفرد مستعمل . (**قوله قولهم قهقران وخوزلان**) والقياس قهقريان وخوزليان . سم . (**قوله بالحذف**) أى بحذف الياء . (**قوله حموان**) والقياس حميان لأن ألفه

(نَحْوُ الفتَى) قال تعالى : ﴿ **وَدخلَ مَعه السجن فَتَيان** ﴾ [يوسف : ٤٦] ، وشذ قولهم فى حمى : حموان بالواو **(والجامِدُ الذى أُميلَ كَمتَى)** وبلى إذا سمى بهما فإنك تقول فى تثنيتهما متيان وبليان . و **(فِى غيرِ ذَا)** المذكور أنه تقلب ألفه ياء **(تُقلَبُ واواً الألِفْ)** وذلك شيئان : الأول أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو نحو : عصا وقفا ، ومنا ـ لغة فى المن الذى يوزن به ـ فتقول : عصوان وقفوان ومنوان . قال :

[١٢٢١] **وقدْ أعْددتُ للعُذَّالِ عنـدى عَصاً فى رأسِها مَنوا حَديدِ**

وشذ قولهم فى رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان . والثانى : أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو ألا الاستفتاحية وإذا ، تقول إذا سميت بهما ألوان وإذوان .

(تنبيهان)*: **الأول** : فى الألف التى ليست مبدلة وهى الأصلية ، والمراد بها ما كانت فى حرف أو شبهه ، والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب : **الأول** : وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالامالة ، فإن أميلا ثنيا بالياء ، وإن لم يمالا فبالواو ، وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا . **والثانى** : إن أميلا أو قلبا ياء فى موضع ما ثنيا بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا

بدل من ياء تقول حميت المكان أحميه حماية . **(قوله والجامد)** المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل كما قاله شيخنا وقوله الذى أميل أى قبل الامالة ووجه قلب ألفه ياء أن الامالة انحاء الألف إلى الياء . **(قوله إذا سمى بهما)** أى ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر إذ التثنية والقصر من خصائص الأسماء المتمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبنى وبلى حرف .

(قوله تقلب واوا الألف) اعتبارا للأصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثى ا هـ سم وقوله حقيقة أى كما فى القسم الأول أو حكما كما فى القسم الثانى . **(قوله أن تكون غير مبدلة)** أى عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى صنيعه بعد . **(قوله ولم تمل)** أى لم تقبل الإمالة . **(قوله التى ليست مبدلة)** أى عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه . **(قوله ما كانت فى حرف)** كبلى أو شبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف أن التى فى حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضا . سم . **(قوله والمجهولة الأصل)** عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد والثالث الألف الأصلية والمجهولة إلخ ومثل المرادى المجهولة الأصل بنحو الددا وهو اللهو قال : لأن ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو ا هـ وإنما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا أن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن إحداهما .

(قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبهما واوا أميلتا أو لا كما فى الهمع . **(قوله حالهما)** أى

[١٢٢١] الشاهد فيه فى قوله : منوا حديد ـ فإن منوا تثنية منا ـ وهو لغة فى المن الذى يوزن به .

اختيار ابن عصفور ، وبه جزم فى الكافية ، فعلى هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهنّ ياء مع الضمير ، وعلى الأول يثنين بالواو ، والقولان عن الأخفش ، والثالث الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا . الثانى قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية فى لغة من قال رحيت ، وواوية فى لغة من قال رحوت ، فلمن ثناها أن يقول رحيان ورحوان ، والياء أكثر **(وأَوْلِها ما كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ)** أى أول الواو المنقلبة إليها الألف ما ألف فى غير هذا من علامة التثنية المذكورة فى باب الإعراب **(وما كصَحْرَاءَ)** مما همزته بدل من ألف التأنيث **(بواوٍ ثُنِّيا)** نحو : صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واوا . وزعم السيرافى أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول فى عشوء عشوآن بالهمز ، ولا يجوز عشواوان . وجوّز الكوفيون فى ذلك الوجهين . وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء ، وحمرآن بالتصحيح ، كما شذ قاصعان وعاشوران فى قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والألف معا . والجيد الجارى على القياس قاصعاوان وعاشوراوان **(ونحوُ عِلباءٍ)** وقوباء مما همزته بدل من حرف الالحاق ، والعلباء عصبة العنق ، وهما علباوان بينهما منبت العرف ، والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق ، وأصلهما علباى وقوباى بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ، ونحو **(كِساءٍ)** مما همزته بدل من أصل هو واو إذ أصله كساو **(وَ)** نحو **(حَيَا)** مما همزته بدل من أصل هو ياء إذ أصله حياى يثنى **(بواوٍ أوْ هَمزٍ)** فتقول علباوان وكساوان

الأصلية والمجهولة . **(قوله الألف الأصلية والمجهولة)** لا حاجة إلى التصريح بهما هنا لأن الكلام ليس إلا فيهما وقوله مطلقا أى سواء أميلا أم لا قلبتا ياء فى موضع أم لا . **(قوله رحيت)** أى أدرت الرحى . **(قوله ما كان قبل)** يعنى فى باب المعرب والمبنى قد ألف من ألف ونون مكسورة فى حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فى حالة الجر والنصب . **(قوله أى أول الواو)** فيه قصور إذا لحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى فى الياء المنقلبة إليها الألف أيضا فكان الأولى أن يقول أى أول اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو . أفاده سم . وكلام الفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها إلى الألف المنقلبة ياء أو واوا وبه صرح الشيخ خالد فى إعرابه وما قاله سم أظهر . **(قوله عشواء)** بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا تصريح .

(قوله بحذف الهمزة والألف معا) أى الألف التى قبل الهمزة ولو قال بحذف الألف والهمزة معا لكان أوضح وإن كانت الواو لا تقتضى ترتيبا . **(قوله ونحو)** مبتدأ خبره بواو أو همز . **(قوله وهما)** أى العصبتان المدلول عليهما بقوله عصبة . **(قوله وقرناس)** تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث .

وحياوان ، وعلبآن وكسآن وحيآن ، نعم الأرجح فى الأول الإعلال وفى الأخيرين التصحيح ، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ، ونص سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولى على أن التصحيح مطلقا أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للإلحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما فى القلة ، وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفى العقال . قالوا : عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين أو بثناءين ، لأنه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا **(وغيرَ ما ذُكِرْ)** من المهموز وهو ما همزته أصلية أى غير مبدلة من نحو قرّاء ووضّاء **(صَحِّحْ)** فى التثنية فتقول قرّآن ووضآن . والقراء الناسك ، والوضاء الوضىء . وشذ قراوان بقلب الهمزة الأصلية واوا **(وما شَذَّ)** فى تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه **(عَلَى نقلٍ قُصِرْ)** فلا يقاس عليه .

(تنبيه): جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء . **الأول** : قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم ، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى ، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ، ومثله فى الممدود ثنايان . قال فى التسهيل : وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شَقاوة وسِقاية للزوم علمى التثنية والتأنيث ، يعنى أنه لم ينطق

(قوله نعم الأرجح فى الأول الإعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد . تصريح . **(قوله وفى الأخيرين التصحيح)** لأن الهمزة فيهما أقرب إلى الأصلية لكونها بدلا عنها . سم . **(قوله مطلقا)** أى فى الثلاثة . **(قوله إلا أن سيبويه إلخ)** أى لكن سيبويه إلخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة فى قلة القلب . **(قوله ثنايان)** بكسر الثاء المثلثة . **(قوله تقديرا)** إنما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنايين مفرد وتقديرا بمعنى مقدرا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر . **(قوله وغير ما ذكر إلخ)** وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الالحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وإن أفاد كلام ابن الناظم خلافه .

(قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو كلاهما بوزن رمان. **(قوله الناسك)** أى المتعبد وقوله الوضىء أى الحسن الوجه. **(قوله مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه)** وسيجمله فى قوله تنبيه جملة ما شذ إلخ. **(قوله وعلة تصحيحه)** أى عدم تغييره عما نطقوا إلى ما هو القياس وإلا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لأنها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لى فى علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيها بمخالفته على الفرق بين تثنية ما له مفرد تحقيقا وما له مفرد تقديرا فتدبر. **(قوله ومثله)** أى فى مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده. **(قوله تصحيح شقاوة)** بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر السين المهملة والقياس لولا التاء إبدال الواو والياء همزة ولذلك إذا حذفوا التاء قالوا شقاء وسقاء.

بمذروين وثنايين إلا مثنى ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا ، وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو : مذرى مفردا ، وحكى عن أبي عبيدة مذرى ومذريان على القياس . **الثاني** : خوزلان وقهقران ، وقاس عليه الكوفيون . **الثالث** : رضيان وقاس عليه الكسائي فأجاز تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومة بالياء . والذى شذ من الممدودة خمسة أشياء : **الأول** : حمرآن بالتصحيح ، حكى ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه . **والثاني** : حمرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة . **والثالث** : نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف وقاس عليه الكوفيون . **والرابع** : كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة . **والخامس** : قراوان بقلب الألف الأصلية واواً . وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع **(وَٱحْذِفْ مِنَ ٱلمقصورِ فى جمعٍ عَلَى * حَدِّ المُثَنَّى ما بِهِ تَكَمَّلاَ)** يعنى إذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد المثنى ــ هو جمع المذكر السالم ــ حذفت ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين **(والفتحَ)** أى الذى قبل الألف المحذوفة **(أَبْقِ مُشْعِراً بما حُذِفْ)** وهو الألف نحو : ﴿ **وأنتم الأعلون** ﴾ [آل عمران : ١٣٩ ، محمد : ٣٥] ، ﴿ **وإنهم عندنا لَمِنَ ٱلمصطفين** ﴾ [صٓ : ٤٧] .

(تنبيهات): **الأول** : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً . ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو حبلى

(قوله أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتى فإنه بالتاء فهما اثنان كما بخط الشارح . **(قوله من ذوات الواو)** حال من رضا وعلا . **(قوله المكسور الأول)** لا يصح أن يكون بالإضافة على أنه نعت حقيقى لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقى لمنعوته تذكيرا وتأنيثا ولا أن يكون برفع الأول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أى الأول منهما على أنه نعت سببى لأنه يمنع منه قوله والمضمومة بالإضافة إلى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أى المكسور أول كلمته فعلم ما فى كلام البعض فتفطن . **(قوله فى جمع)** أى فى حال إرادة جمع اسم منه . **(قوله على حد المثنى)** أى طريقه فى أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للإضافة . زكريا . **(قوله لالتقاء الساكنين)** أى الألف المقصورة وواو الجمع أو يائه . **(قوله والفتح أبق)** وإنما لم يبقوا الكسر فى المنقوص مشعرا لثقله اهـ سم أى لثقله قبل الواو . **(قوله مشعرا)** حال من الفتح أو من فاعل أبق . شاطبى .

(قوله وأنتم الأعلون إلخ) والأصل الأعلوون والمصطفوين قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الأصل الأعليون والمصطفيين سهو . **(قوله زائدة)** كحبلى مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أى فى ذى الألف الزائدة وغيره . **(قوله ونقله المصنف عنهم إلخ)** الضمير فى قوله ونقله يرجع إلى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء فى ذى الألف

مسمى به . قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجمياً نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها . **الثانى** : إنما يذكر حكم الممدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم فى التثنية فإن الحكم فيهما فيه على السواء ، فتقول فى وضاء وضاءون بالتصحيح ، وفى حمراء ـ علما لمذكر ـ حمراوون بالواو ، ويجوز الوجهان فى نحو علباء وكساء على مذكر . **الثالث** : كان ينبغى أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف فى هذا الجمع وكسرُها : فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاضون ورأيت القاضين **(وإنْ جَمعتَهُ)** أى المقصور **(بِتاءٍ وأَلِف . فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلبهَا فى التثنية)** الألف مفعول به لا قلب مقدماً ، وقلبها نصب على المصدرية يعنى أن المقصور إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثنى ، فتقول حبليات ، ومصطفيات ، ومستدعيات ، وفتيات ، ومتيات فى جمع متى

الزائدة لا بقيد كونه جائزا لما أفاده عبد القادر المكى من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده فى شرح التسهيل الذى نقله عنه الشارح لكن الوجوب فى غير الأعجمى لأن غيره هو الذى تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز . **(قوله فى ذى الألف الزائدة)** أى بخلاف الأصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لأن الاعتناء بالأصلى أشد من الاعتناء بالزائد . **(قوله نحو حبلى مسمى به)** أى مذكر أما غير المسمى به مذكر فجمعه بالألف والتاء لا بالواو أو الياء والنون . **(قوله فإن كان)** أى المقصور . **(قوله فإن الحكم فيهما)** أى فى التثنية والجمع فيه أى فى الممدود والظرف الثانى حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن فى عبارته تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد .

(قوله ويجوز الوجهان) أى التصحيح الذى هو الهمز والواو . **(قوله كان ينبغى إلخ)** وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض فى هذا الباب لغير المقصور والممدود . **(قوله وكسرها)** عطف على الضمير المستتر فى تحذف لوجود الفصل بقوله فى هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والإضافة فى كسرها لأدنى ملابسة لأن الكسرة لما قبلها لا لها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا إليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو فى الاجتلاب ويمكن أن يكون قول الشارح وكسرها أى مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أى يبقى على كسره .

(قوله وإن جمعته بتاء وألف إلخ) تقدم منا فى باب المعرب والمبنى التكلم على ما يجمع بالألف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا أو فى باب المعرب والمبنى . **(قوله أى المقصور)** تبع فيه المكودى والشاطبى قال خالد : ولو رجعاه إلى الاسم المختتم بالألف مطلقا لشمل المقصور والممدود وطابق قوله فى الترجمة وجمعهما تصحيحا . **(قوله فتقول حبليات إلخ)** أى فى جمع حبلى ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسما لأنثى سميت متى . وأنت خبير بأن الكلام فى المقصور ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ليست منه لأنه كما مر ما حرف إعرابه ألف لازمة وحرف إعراب ما ذكر التاء

مسمى بها أنثى بالياء . وتقول فى جمع عصا وألا وإذا ــ مسمى بهن أناث ــ: عصوات وألوات وأذوات ، بالواو لما عرفت فى المثنى .

(تنبيه): حكم الممدود والمنقوص ــ إذا جمعا هذا الجمع ــ كحكمهما إذا ثنيا أيضاً ، فلم يذكرهما إحالة على ذلك ، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما عرفت **(وتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمنَّ تَنحِيَهْ)** تاء مفعول أول بالزمن ، وتنحية مفعول ثان : أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها : فتقول فى مسلمة مسلمات ، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية ، فتقول فى فتات فتيات وفى قناة قنوات ، وفى معطات معطيات . وإذا كان قبلها همزة تلى ألفاً زائدة صححت إن كانت أصلية نحو : قراءة وقرا آت ، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو : نَباءة فيقال نبا آت ونباوات كما فى التثنية **(والسالِمَ العينِ**

لا الألف فالتمثيل بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن الموضوع إلا أن يقال المراد ما حرف إعرابه ولو بحسب الأصل أى بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر . **(قوله مسمى بها)** أى بمثى . **(قوله بالياء)** متعلق بتقول . **(قوله أيضا)** أى كما أن حكم المقصور إذا جمع هذا الجمع كحكمه إذا ثنى . **(قوله فلم يذكرهما)** أى لم يذكر حكم جمعهما إحالة على ذلك أى على حكمهما إذا ثنيا وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المنقوص فاحالة حكم جمعه على حكم تثنيته إحالة على غير مذكور إلا أن يقال أنه لظهوره فى حكم المذكور فتدبر .

(قوله وإن كان كذلك) أى حكمه إذا جمع كحكمه إذا ثنى . **(قوله لاختلاف حكمه إلخ)** لك أن تقول المنقوص كذلك لأنه يحذف آخره فى جمع المذكر ويبقى فى جمع المؤنث كما فى التثنية فتأمل . سم . **(قوله وتاء ذى التا)** ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما فى بنت وعدة لكن تارة يرد المعوض عنه فى الجمع كما فى أخوات وسنوات وهنوات وتارة لا كما فى بنات وهنات وعدات وذوات . **(قوله أى ما آخره تاء من المقصور وغيره)** فيه أنه لا شىء من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف إعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن . **(قوله لئلا يجمع بين علامتى تأنيث)** يدل على أن التاء فى جمع المؤنث علامة تأنيث . سم . **(قوله نحو نباءة)** بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو . قال الجوهرى : النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض وأما ضبط عبد القادر المكى لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدهما همزة فتاء تأنيث وهى الصوت الخفى فلا يوافق قول الشارح وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز فيها إبدال الهمزة واوا كما قاله الإسقاطى .

(قوله ونباوات) أى برد الهمزة إلى أصلها وهو الواو ويقال فى نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد

الثُّلاَثِى اسماً أَنِل ★ إتبَاعَ عيْنٍ فَاءَهُ بما شُكِلْ . إنْ ساكنَ العينِ مُؤنَّثاً بَدَا) يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا . والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به عن شيئين : **أحدهما** المشددة نحو : جَنة وجِنة وجُنة فليس فيه إلا التسكين ، **والآخر** ما عينه حرف علة وهو ضربان : ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة ـ نحو : تارة ودولة وديمة ـ فهذه يبقى على حاله . وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة ـ نحو : جوزة وبيضة ـ وهذا فيه لغتان : لغة هذيل فيه الاتباع ، ولغة غيرهم الإسكان وسيأتى ذكره .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ، واحترز به من الرباعى نحو : جعفر وخرنق وفستق أعلاماً لإناث فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسماً واحترز به من الصفة ـ نحو : ضخمة وجلفة وحلوة ـ فليس فيه إلا التسكين .

الرابع : أن يكونَ ساكن العين ، واحترز به من متحركها نحو : شجَرة ونبِقة

النون مؤنث بناء بنا آت وبنايات برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء لأنه من بنى يبنى كما فى التصريح . **(قوله والسالم العين)** أى من الإعلال والتضعيف والثلاثى نعت للسالم واسما حال واتباع مفعول ثان لأنل ومفعوله الأول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثانى والباء فى بما بمعنى فى . والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتباعك عينه لفائه فى الحركة التى شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هى له لأمن اللبس وفى كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف فى باب الموصول . **(قوله مؤنثا)** قيل لا حاجة إليه إذ الكلام فى المؤنث لأنه المقسم وهو مبنى على ربط قوله والسالم العين إلخ بقوله وتاء ذى التاء ألزمن تنحيه فيكون المعنى: والسالم العين من ذى التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتما بالتاء أو مجردا فلهذا قال مؤنثا فتدبر .

(قوله تتبع عينه فاءه) أى جوازا فى مكسور الفاء ومضمومها ووجوبا فى مفتوحها كما يؤخذ مما يأتى فأنل فى كلام المصنف مستعمل فى الوجوب والجواز معا . **(قوله مطلقا)** أى فتحة أو ضمة أو كسرة . **(قوله خمسة)** بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها . **(قوله نحو جنة إلخ)** الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية . **(قوله فليس فيه إلا التسكين)** لأن تحريك العين يستلزم الفك المؤدى إلى الثقل **(قوله وجِلْفَة)** بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجُل الجافى **(قوله فليس فيه إلّا التسكين)** لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اهـ فارضى ومحل التسكين فى جمع الصفة ما لم تحرك عينها وإلا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما

وسُمرة فإنه لا يغير . نعم يجوز الإسكان فى نحو : نبقات وسمرات كما كان جائزاً فى المفرد ، لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الخامس : أن يكون مؤنثاً ، واحترز به من المذكر نحو بكر فإنه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ، ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (**مُختَتِماً بالتاءِ أوْ مُجرَّدَا**) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختتما بالتاء : جفنة وسدرة وغرفة ، ومثاله مجرداً منها : دعد وهند وجُمْل ، فتقول فى جمعها الجمع المذكور : جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات (**وسكِّنِ التاليَ غيرَ الفتحِ أوْ * خفِّفْهُ بالفتحِ فكُلاً قد رَوَوْا**) أى يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الإسكان والفتح ، ففى نحو : سدرة وهند ــ من مكسور الفاء ، وغرفة وجُمْل من مضمومها ــ ثلاث لغات : الاتباع والاسكان والفتح .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : أشار بقوله فكلا قد رووا إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح فى غرفات إنما هو على أنه جمع غرف وردّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع ، ورده السيرافى بقولهم ثلاثة غرفات بالفتح . **الثانى** : أفهم كلامه أن نحو : دعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقا ، واستثنى من ذلك فى التسهيل معتل اللام كظبيات ، وشبه الصفة نحو : أهل وأهلات فجوز فيهما التسكين اختياراً (**ومَنعوا إتْباعَ**) الكسرة فيما لامه واو ، واتباع الضمة فيما لامه ياء كما فى (**نحوِ**

أجاب به فيما يأتى عن لجبات . أفاده سم . (**قوله فإنه لا يغير**) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها فى الإفراد وإنما جاز الإسكان فى نحو : سمرات ونبقات لجواز ذلك فى المفرد تخفيفا من ثقل الضمة والكسرة لا أن ذلك حكم تجدد فى حالة الجمع . أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت فى بعض نسخ الشارح بعد قوله فإنه لا يغير ما نصه نعم يجوز الإسكان فى نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا فى المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

(**قوله غير الفتح**) بالنصب على المفعولية أو الجر على الإضافة . (**قوله ورده السيرافى إلخ**) هذا رد ثان للزعم المذكور ووجه الرد أنه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصليا فى مفرده لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لأن لفظ ثلاث ظاهر فى الآحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاده . أفاده سم . (**قوله لا يجوز تسكينه**) بل يجب فتحه اتباعا للفاء فرقا بين الصفة والاسم وإنما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف . دمامينى . (**قوله مطلقا**) أى معتل اللام أو لا شبه الصفة أو لا . (**قوله وشبه الصفة**) أى فى الجرى على الموصوف كما يفيده قول الفارضى وتسكين العين

ذِرْوَه * وزُبْيَةٍ) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ، ولا خلاف فى ذلك **(وشَذَّ كسْرُ جِرْوه)** فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو فى غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

(تنبيهات)*: **الأول** : قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة . **الثانى** : فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح فى نحو : ذروة وزبية إذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع ، وبه صرّح فى شرح الكافية . **الثالث** : فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث فى نحو : خطوة ولحية ، ومنع بعض البصريين الاتباع فى نحو لحية لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى فى التسهيل . ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع ، والصحيح الجواز مطلقا .

قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء **(ونَادِرٌ أَوْ ذُو آضْطِرارٍ غيرُ مَا * قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاس آنتمَى)** أى ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر وإما ضرورة وإما لغة قوم من العرب : فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان لأنه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب ، ولا حجة فى قولهم لجبات وربعات فى جمع لَجْبة ورَبْعة لأن من

أيضا فى شبه الصفة نحو : امرأة كلبة ونساء كلبات . ذكره فى التسهيل . **(قوله اتباع نحو ذروة وزبية)** أى اتباع جمع نحو إلخ أى الاتباع فيه .

(قوله كما فى نحو) أى كالإتباع فى جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما فى القاموس وهى أعلى الشىء وزبية بضم الزاى وسكون الموحدة وفتح التحتية وهى حفرة الأسد . **(قوله جروه)** هى بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح : وشذ جروات بالكسر فى الراء اتباعا للجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الإسقاطى بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشىء عن عدم فهم عبارة التصريح . والجروة الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء . **(قوله شرطا إلخ)** وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى اتباع الضمة . سم . **(قوله والفتح)** أى تخفيفا ولا يضركون الياء أو الواو متحركة مفتوحة ما قبلها فى هذه الأمثلة لأن الألف الساكنة التى بعدها كفت الاعلال كما سيأتى فى محله . **(قوله فى نحو خطوة ولحية)** أى من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة . **(قوله اتباع الكسر مطلقا)** أى قبل الياء أو قبل غيرها . **(قوله الجواز مطلقا)** أى فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو . **(قوله لم يحفلوا)** بحاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة أى لم يبالوا . **(قوله كهلات)** جمع كهلة وهى التى جاوزت ثلاثين سنة . تصريح .

(قوله فى جمع لجبة) بلام مثلثة وجيم ساكنة وباء موحدة . قال فى القاموس : اللجبة مثلثة الأول

العرب من يقول لجبة وربْعة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن . ومن النادر أيضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهى الإبل التى تحمل الميرة ، والعير مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عيرات بفتح العين . قال المبرد : جمع عير وهُو الحمار ، وقال الزجاج : جمع عير الذى فى الكتف أو القدم وهو مؤنث ، ومنه أيضا جروات كما تقدم . ومن الضرورة قوله :

[١٢٢٢] وحُمِّلْتُ زفْرَاتِ الضُّحى فأطقتها ... ومَا لِى بزفْراتِ العَشىِّ يَدانِ

وقول الراجز :

[١٢٢٣] * فَتَستَرِيحُ النَّفسُ مِن زَفْرَاتها *

وقياسه الفتح . ومن المنتمى إلى قوم من العرب الاتباع فى نحو : بيضة وجوزة من المعتل العين فإنها لغة هذيل . ومنه قول شاعرهم :

[١٢٢٤] * أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبُ *

واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنبة الشاة قل لبنها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيبا ا هـ . **(قوله وربعة)** بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذى لا طويل ولا قصير . **(قوله عيرات بكسر العين)** أى المهملة وفتح الياء أى والقياس تسكين الياء لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس فى عينه إلا التسكين وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالألف والتاء لأن مفرده ليس مما يجمع بهما قياسا . **(قوله الميرة)** بكسر الميم وهو الطعام المجلوب . **(قوله جمع عير وهو الحمار)** وعلى هذا أيضا الفتح نادر لأن اتباع العين للفاء إنما هو فى المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر . **(قوله جمع العير الذى فى الكتف أو القدم)** أى العظم الناتىء الشاخص فى وسطهما . ا هـ دماميني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل المنتمي لقوم لأنه حينئذ كبيضة وجوزة . **(قوله ومن الضرورة)** أى الحسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما . **(قوله وحملت زفرات الضحى إلخ)** الزفرات جمع زفرة وهى خروج النفس بأنين . تصريح . **(قوله أخو بيضات إلخ)** تمامه :

[١٢٢٢] قاله أعرابى من بنى عذرة ـ من قصيدة من الطويل ـ وحملت مجهول : أى كلفت . والشاهد فى زفرات الضحى ، حيث سكنت الفاء فيها للضرورة ، وهى جمع زفرة ـ من زفر يزفر إذا خرج نفسه بأنين . وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين لأن من عادة المقيم أن يقوى الهيام فيه فى هذين الوقتين ، ولهذا ينقطع عن الأكل لأن الأكل غالبا يكون فى هذين الوقتين .

[١٢٢٣] ذكر مستوفى فى شواهد إعراب الفعل . والشاهد فيه فى : زفراتها حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن والقياس تحريكها .

[١٢٢٤] تمامه :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنكِبَيْنِ سَبُوحُ *

قاله شاعر هذيل . من الطويل . أى هو أخو بيضات ، وهو تشبيه بليغ ، أى هو كأخى بيضات . قال الجابر بردى : هذا فى صفة النعامة . قلت : هذا غلط لأن البيت فى مدح جمله ، شبهه بالظليم : أى جملى فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ليصل إليها . والشاهد فى بيضات حيث جاءت مفتوحة العين فى جمع بيضة ، وهى معتل العين ، والقياس فيه تسكين العين ، ولكنه جاء بالفتح على لغة =

وبلغتهم قرىء : ﴿ ثلاثُ عَوَرات لكم ﴾ [النور : ٥٨] . ومن المنتمى إلى قوم أيضا نحو : ظَبْيات وأهْلات بإسكان العين كما تقدم .

(خاتمة): يتم فى التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم فى الإضافة ، وذلك نحو : قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الأسماء الستة : تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان ، كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك . وشذ أبان وأخان ، وما لا يتم فى الإضافة لا يتم فى التثنية ، وذلك نحو : اسم وابن ويد وم وحر وغد وفم : فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان ، كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك . وشذ فموان وفميان ، وأما قوله :

[١٢٢٥] * يَديان بَيضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ *

وقوله :

---

* رفيق بمسح المنكبين سبوح *

أخو بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب بيضات مدح جمله بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم أى جملى فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل إليها وبما تقرر علم رد تغليط من قال إن البيت فى وصف الظليم . ورائح من راح إذا ذهب وسار بالليل . ومتأوب من تأوب إذا جاء أول الليل . ورفيق بمسح المنكبين أى عالم بتحريكهما فى السير . وسبوح أى حسن الجرى اهـ زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق . **(قوله وبلغتهم قرىء)** أى شاذا كما قاله شيخنا السيد . **(قوله والجمع بالألف والتاء)** كسنة وسنوات وكان الأنسب ذكر مثال له . **(قوله من المحذوف اللام)** بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض . **(قوله يديان)** يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين فى أصل يد وهو يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشرى للسعد . وفى المصباح : حلمته بالتشديد نسبته إلى الحلم وباسم الفاعل سمى الرجل اهـ وفى الصحاح أنه اسم لنهر أيضا . وفى القاموس : حلمه تحليما وحلاما ككذابا جعله حليما أو أمره بالحلم .

= هذيل . ورائح من راح إذا ذهب . وسار بالليل : صفة ما قبله . وكذا متأوب ـ إذا جاء أول الليل ـ وهو وما بعده صفات أيضا . ومعنى رفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريك المنكبين فى السير . وسبوح حسن الجرية ، أو اللين اليدين فى الجرى . ومن فسره بأنه المتصرف فى معاشه فقد غلط .

[١٢٢٥] عجزه :

* قد يمنعانك أن تضامَ وتُضْهَدا *

والبيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب .

[١٢٢٦] * جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ *

فضرورة .

[جَمعُ التكسيرِ]

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا . وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام : لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان ، أو بنقص كتخمة وتخم ، أو تبديل شكل كأسد وأسد ، أو بزيادة وتبديل

[جمع التكسير]

(قوله هو الاسم الدال إلخ) قال البعض تبعا لشيخنا : قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فإن أخرج بأن تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان فى صنوا لا أن يقال ذاك التغيير فى نية الانفصال لأنه إعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل ا هـ وقوله ذاك التغيير أى الذى فى جمع المذكر السالم وقوله فى نية الانفصال أى فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لأنه إعراب الكلمة أى لأجل إعرابها أى وإعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض : ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم ا هـ وأنا أقول : الباء فى قوله بصورة باء الآلة كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمع لأن التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وإن لزمها التغيير لا يقال يرد حينئذ صنوان لأن الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لأنا نقول دلالته على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة .

(قوله إلى ستة أقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر . **(قوله كصنو وصنوان)** إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان

[١٢٢٦] عجزه :

* جَـرَى الدَّمَيَـانِ بالخَبـرِ اليَقِيـنِ *

والبيت من الوافر ، وهو للمثقب العبدى فى ملحق ديوانه .

شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب ، أو بهن كغلام وغلمان . وإنما قلت بصورة تغيير لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لأن الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد ، والتغيير المقدر فى نحو : فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة . وذكر فى شرح الكافية من ذلك عِفتان وهو القوى الجافى ، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة فى المفرد والمجموع . ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ، ففلك إذا كان مفردا كقفل وإذا كان جمعا كبدن ، وعفتان إذا كان مفردا كسرحان ، وإذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها . ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان ، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية ، وخالفه فى التسهيل فقال : والأصح كونه ـ يعنى باب فلك ـ اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

(تنبيه): لا يرد على التعريف المذكور نحو : جفنات ومصطفين فإن التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية ، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية . واعلم

صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة . **(قوله أو بهن كغلام وغلمان)** فإن غلمانا زيد فى آخره ألف ونون ونقص منه الألف التى بين اللام والميم فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه وإسكان عينه . **(قوله غير الحركات التى فى المفرد)** أى وإنما يكون التغيير حقيقيا إذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت . قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقول سم : لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فلعل الأوجه أن يقال لأن لفظ الجمع غير لفظ المفرد اهـ وفى الدفع نظر فتأمل . **(قوله ودلاص)** بدال وصاد مهملتين أى براق يقال للواحد والجمع من الدروع . **(قوله وهجان)** يقال للواحد والجمع من الإبل . **(قوله للخلقة)** أى الطبيعة .

(قوله عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية وحكى ابن سيده : ناقة كناز ونوق كناز أى مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام : إمام تقول هذا إمام وهؤلاء إمام وهذان إمامان فتكون الألفاظ سبعة . **(قوله كقفل)** أى فى أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد . **(قوله وكذا باقيها)** فإنها فى حالة الإفراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام . **(قوله ودعاه)** أى سيبويه إلى ذلك أى كونها جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب . **(قوله مستغنيا عن تقدير التغيير)** أى كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع . دماميني . **(قوله فإن التغيير فيهما)** أى بتحريك ثانى الأول وحذف ألف الثانى . **(قوله فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية)** لأنك لو قلت جفنات بسكون الفاء ومصطفيين لتحققت الجمعية أيضا . قال شيخنا : لكن

أن جمع التكسير على نوعين : جمع قلة وجمع كثرة ، فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتى . وللأول أربعة أبنية ، وللثانى ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ الأول فقال : (**أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثم فِعْلَة ★ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ**) أى كأسلحة وأفلس وفتية وأفراس .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فعل نحو ظلم ، وفعل نحو نعم ، وفعلة نحو قردة . وذهب بعضهم إلى أن منها فعلة نحو بررة ، نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الأنصارى إلى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزى والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة . **الثانى** : ذهب ابن السراج إلى أن فِعلة اسم

فى كلام ابن هشام فى القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضى أن مثل جفنات وحبليات جمع تكسير فليراجع .

(**قوله فمدلول جمع القلة إلخ**) قد فرق السعد التفتازانى بين جمع القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدإ بخلاف ما ذكره الشارح . قيل : فعلى ما فرق به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اهـ زكريا . قال ابن قاسم : وممن أطنب فى أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفى رد ما يخالف ذلك كالشمس الأصبهانى فى شرح المحصول وعلى ما ذكر عن السعد والأصبهانى يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع إمكان الحقيقة . (**قوله إلى عشرة**) بإدخال الغاية كما يعلم مما بعده . (**قوله مجازا**) أى إن كان للمفرد الجمعان أما إذا لم يكن له إلا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لأنه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتى فى قول المصنف : وبعض ذى بكثرة وضعا يفى ، وكما يصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء فى الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد فى الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف فيدفع بما مر عن السعد والأصبهانى .

(**قوله أفعلة**) نون للضرورة لأنه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اهـ خالد وأفعل أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . قال فى التصريح : وإنما اختصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو : أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اهـ وعلل الرضى بغلبة استعمالها فى تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجموع إن وجدت . (**قوله ثم فعله**) ثم بمعنى الواو وقوله ثمت لغة فى ثم . (**قوله جموع قله**) اعترض بأن جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين : الأول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع فى القلة حقيقة . الثانى

جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد . **الثالث** : يشارك هذه الأبنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح . **الرابع** : إذا قرن جمع القلة بأل التى للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو : ﴿ **إن المسلمين والمسلمات** ﴾ [الأحزاب : ٣٥] . وقد جمع الأمرين قول حسان :

[١٢٢٧] **لَنا الجفنَاتُ الغرُّ يَلمعْنَ فى الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجدَةٍ دَما**

(وبعْضُ ذِى بِكَثْرَةٍ وَضعاً يَفِى) أى بعض هذه الأبنية يأتى فى كلام العرب للكثرة **(كأرْجُلٍ)** فى جمع رجل ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة **(والعكْسُ)** من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة **(جَاءَ)** وضعاً **(كالصُّفِى)**

أن القليل هذه الألفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار . **(قوله أنه لم يطرد)** أى فى زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماع .

(قوله يشارك هذه الأبنية إلخ) فيكون استعمالهما فى القلة حقيقيا وفى الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعا لابن خروف أن جمعى التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة فيصلحان لهما ولى بهما أسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار إليه الشارح لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لأن ما ذكره فى الاشتراك اللفظى والاشتراك هنا معنوى فعليك بالانصاف .

(قوله أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة) أى ما تدل الإضافة إليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لأن الإضافة إلى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا .

(قوله انصرف بذلك إلى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة إلى عشرة فإذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغى أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير بأداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض : وقد يقال دلالته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بأل والإضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اهـ وهو ساقط لأن معنى كون الدلالة بأل أو الإضافة توقفها على وجود إحداهما لكون الواضع شرط فى دلالة جمع القلة على الكثرة وجود إحداهما أو معناه أن وجود إحداهما علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لأن الواضع وضعه مع إحداهما للكثرة وكل من المعنيين لا ينافى كون الدلالة وضعية كما هو واضح . **(قوله لنا الجفنات)** جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهى البيضاء عينى .

(قوله وبعض ذى) أى بعض موزونات ذى . **(قوله جاء وضعًا)** أخذه من التقييد به فى المقابل

[١٢٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى ، من قصيدة من الطويل . والجفنات : مبتدأ . ولنا : خبره . جمع جفنة وهى القصعة ، وفيه الشاهد : فإن المراد به التكثير ، وكذا فى الأسياف حيث أريد به التكثير . والقياس : الجفان والسيوف . والغر ـ بضم الغين المعجمة ـ جمع غراء وهى البيضاء . وتلمعن من لمع إذا أضاء . ومن للبيان . ودما واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس .

جمع صفاة وهى الصخرة الملساء ، وكرجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصرد وصردان .

(تنبيهان)*: **الأول** : كما يغنى أحدهما عن الآخر وضعا ، كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو : ﴿ **ثلاثة قروء** ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . **الثانى** : ليس الصفى مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة ، حكى الجوهرى وغيره : صفاة وأصفاء . واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا ، وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ولكل وجه . وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال : **(لِفَعْلٍ آسماً صَحَّ عيْناً أفْعُلُ * ولِلرُّباعىِّ آسماً آيضاً يُجعَلُ)** يعنى أن أفعلا أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات : الأول ما كان على فَعل بشرطين : أن يكون اسما وأن يكون صحيح العين ، فشمل نحو فلس وكف ودلو وظبى ووجه ، فتقول فى هذه : أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه . واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل . وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية . وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو : باب وبيت وثوب فلا يجمع على

ولو لم يقيد به بل عمم بأن قال وضعا أو استعمالا لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح فى التنبيه الثانى . **(قوله كالصفى)** أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الفاء للمناسبة . زكريا . **(قوله لقرينة)** وهى إضافة الثلاثة إليه فى الآية . دمامينى . **(قوله وأصفاء)** بهمزة آخره على وزن أفعال وما يوجد فى بعض النسخ من هاء فى آخره فتحريف كما لا يخفى . **(قوله أن اصطلاح النحويين)** لعل المراد اصطلاح أكثرهم وإلا فما سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطى . **(قوله وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع)** أى أولا ولو رتبة فقط كما فى قوله لفعل اسما إلخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبى لأنه قد يذكر المفرد أولا لفظا ورتبة كما فى قوله :

* **فعل وفعلة فعال لهما** *

(قوله ولكل وجه) وجه الأول أن المفرد سابق على الجمع فى الوجود ووجه الثانى أن الجمع هو المقصود بالذات لأن الكلام فيه . **(قوله يعنى أن أفعلا)** كان عليه منع صرف أفعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرفه . **(قوله فتقول فى هذه)** أى فى جمع هذه . **(قوله وأكف)** أصله أكفف نقلت ضمة الفاء الأولى وأدغمت . **(قوله وأدل وأظب)** أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبى والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز وقالوا فى أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فألف فميم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لأن الهاء فى تقدير الانفصال فإذا جمع على أفعل كان أصله أأمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فأبدلت الثانية مدا كما فى آثر ثم فعل به ما فعل بأدل . فارضى ملخصا .

(قوله فلغلبة الاسمية) فى هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه إشارة إلى أن كل وصف غلبت

أفعل ، وشذ قياساً قولهم أعين ، وقياساً وسماعا قوله :

[١٢٢٨] * لكُلِّ دَهْرٍ قد لبستُ أثوُبا *

وقوله :

[١٢٢٩] * كأنهمْ أسْيُفٌ بِيضٌ يَمانِيةٌ *

والثانى : ما كان رباعياً بأربعة شروط : أن يكون اسما ، وأن يكون قبل آخره مدة ، وأن يكون مؤنثا ، وأن يكون بلا علامة . وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله : **(إنْ كانَ)** أى الاسم الرباعى **(كالعَنَاقِ والذِّراعِ فى * مَدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحرُفِ)** فشمل ذلك نحو : عناق وذراع وعقاب ويمين ، فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن ، فإن كان الرباعى صفة نحو شجاع ، أو بلا مدة نحو خنصر ، أو مذكرا نحو حمار ، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل . وندر من المذكر طحال وأطحل ، وغراب وأغرب ، وعتاد وأعتد ، وجنين وأجنن ، وأنبوب وأنبب ونحوها .

(تنبيهات): **الأول** : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ، ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور ، وفهم من إطلاقه قوله فى مدّ أن الألف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء . وفهم الشرط الرابع وهو التعرى من العلامة من قوله وعد الأحرف ، إذ

عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع . سم . **(قوله وشذ قياسا)** أى لا استعمالا لكثرته استعمالا ومنه فى القرآن : (وأعينهم تفيض من الدمع) (وتلذ الأعين) . **(قوله كالعناق)** بفتح العين المهملة وهى أنثى المعز . **(قوله وعقاب)** بضم العين المهملة . **(قوله فيقال فيها)** أى فى جمعها . **(قوله طحال)** بكسر الطاء . **(قوله وعتاد)** بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما فى القاموس . **(قوله وأنبوب)** بضم الهمزة وهو من القصبة والرمح كعبهما اهـ دمامينى ونظر فى التمثيل به بأنه خماسى والكلام فى الرباعى . **(قوله ونحوها)** كشهاب وأشهب . **(قوله وغيرها)** أى كإطلاق حركة الأول وإطلاق المد .

[١٢٢٨] قاله معروف بن عبد الرحمن ، وقيل حميد بن ثور ـ من قصيدة مرجزة ـ والشاهد فى أثوبا ، فإنه جمع ثوب وهو شاذ ، والقياس : أثواب أو ثياب ، وأراد بالدهر : الزمان المؤبد .

[١٢٢٩] تمامه :

* عضبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الأُثُرُ *

هو من البسيط . والشاهد فى أسيف ، فإنه جمع سيف وهو شاذ ، والقياس : سيوف وأسياف . والبيض ـ بكسر الباء ـ جمع أبيض . ويمانية : نسبة إلى يمان . وعضب : قاطع . والمضارب : جمع مضرب السيف ، وهو نحو من شبر من طرفه . والأثر ـ بضم الهمزة والثاء المثلثة ـ وهو أثر الجرح يبقى بعد البرء . ومنهم من يحمل هذا على الفرند وهو وشيه وجوهره ، وهو مرفوع بباق .

لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لأنه صرح أوّلا بالرباعى . **الثانى** : مما حفظ فيه أفعل من الأسماء فَعَل نحو : جبل وأجبل ، وفعُل نحو : ضبع وأضبع ، وفُعْل نحو : قفل وأقفل ، وفُعُل نحو : قرط وأقرط ، وفِعَل نحو : ضلع وأضلع ، وفَعَلَة نحو : أكمة وآكم ، وفِعْلة نحو : نعمة وأنعم ، وفى فِعْل مطلقا أى اسما وصفة نحو : ذئب وأذؤب ، وجلف وأجلف فلا يقاس عليها . ولم يسمع فى فعل بكسر الفاء والعين ، ولا فى فعل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبَع وأربع . **الثالث** : ليس التأنيث مصححا لاطراد أفعل فى فعل نحو قدم خلافا ليونس ، ولا فى فِعْل نحو قدر ، ولا فى فِعَل نحو ضلع ، ولا ما قبله نحو : قدم وضبع وغول وعنق خلافا للفراء **(وغيرُ ما أفعُلُ فيه مُطَّرِدْ * مِنَ الثُّلاثِى اسماً بأفعالٍ يَرِدْ)** يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعل ، وهو فعل الصحيح العين ، فاندرج فى ذلك فعل المعتل العين نحو : باب وثوب وسيف ، وغير فعل من أوزان الثلاثى وهو فِعْل نحو : حزب وأحزاب ، وفُعل نحو : صلب وأصلاب ، وفَعَل

(قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لأن القرط ساكن الراء لا مضمومها . اهـ شنوانى . **(قوله نحو ضلع)** بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهى مؤنثة . كذا فى القاموس . **(قوله نحو أكمة)** هى ما ارتفع من الأرض . وآكم بمد الهمزة وأصله أأكم بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفا . **(قوله وفى فعل مطلقا)** أى وحفظ فى فعل وخالف الشارح الأسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفا على فعل فى قوله من الأسماء فعل تنبيها على رجوع قوله مطلقا إلى فعل فقط . **(قوله إلا قولهم ربع وأربع)** راجع للثانى والربع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج فى الربيع كما فى القاموس . **(قوله نحو قدر)** بكسر القاف وسكون الدال المهملة . **(قوله ولا ما قبله)** أى ما قبل فعل بكسر ففتح أى ما ذكر قبله فى التنبيه الثانى وهو أربعة أوزان أشار إليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم إلخ . **(قوله خلافا للفراء)** راجع للأوزان الستة . **(قوله وغير)** مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثى بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستتر فى يرد وأما جعله بيانا لما حالا منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر أما أولا فلأنه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه أفعل لأنه تقدم بل بيان غيره لأنه المتكلم عليه هنا وأما ثانيا فلأن ما اطرد فيه أفعل ليس الثلاثى فقط كما علم سابقا فتدبر واسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثى وبأفعال متعلق بيرد ويرد خبر غير .

(قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حزازة لأن الضمير راجع إلى الاسم الثلاثة الذى اطرد فيه أفعل وهو غير مذكور فى عبارته وإن أرجع إلى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير إلى الاسم الثلاثى الذى لم يطرد فيه أفعل لكان أولى . **(قوله فاندرج فى ذلك)** أى فى غير ما أفعل فيه مطرد . **(قوله نحو باب إلخ)** ونحو يوم فجمعه أيام وأصله أيوام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله وغير فعل)** معطوف على فعل . وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدها فى التوضيح ثمانية بإسقاط فعل بضم ففتح

نحو : جمل وأجمال ، وفَعْل نحو : وعل وأوعال ، وفَعُل نحو : عضد وأعضاد ، وفُعُل نحو : عنق وأعناق ، وفُعَل نحو : رطب وأرطاب ، وفِعِل نحو : ابل وآبال ، وفِعَل نحو : ضلع وأضلاع . واحترز بقوله اسما من الوصف فإنه لا يجمع على أفعال إلا ما شذ مما سيأتى التنبيه عليه .

(تنبيهات): **الأول** : جعل فى التسهيل أفعالا قليلا فى فعل للمعتل العين نحو : باب ومال ، ونادرا فى فعل نحو : رطب وربع ، ولازما فى فعل نحو إبل وغالبا فى الباقى . **الثانى** : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال ، وقد سمع منه قوله :

[١٢٣٠] **مَاذا تَقولُ لِأَفْراخٍ بِذِى مَرَخٍ ... زُغْبِ الحَوَاصِلِ لاَ مَاءٌ ولا شَجَرُ**

وقوله :

تبعا لما فى التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتى . **(قوله نحو صلب)** بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار . والغليظ الشديد كذا فى المصباح . **(قوله نحو وعل)** بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلى . **(قوله رطب)** فى كلام شيخنا فيما يأتى ما نصه : رطب عند سيبويه اسم جنس لأنه يختم بالتاء فى المفرد تقول رطبة ا هـ وتعليله منقوض بوجوده فى الجمع ومفرده نحو تخمة وتخم فالأولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم . **(قوله من الوصف)** كضخم وحسن وقوله فإنه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعل بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله :

*** فعـــل وفعلـــة فعـــال لهمـــا ***

قال الشارح : اسمين كانا أو وصفين . **(قوله مما سيأتى التنبيه عليه)** أى فى التنبيه الثالث . **(قوله ونادرا)** أى شاذا فى فعل نحو رطب وربع . قال شيخنا : يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتى :

*** وغالبـــا أغناهـــم فعـــلان ***

فى فعل . قال الشارح هناك وأشار بقوله غالبا إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب ا هـ وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل . **(قوله لا يؤخذ من كلامه هنا)** أى صريحا وإلا فيؤخذ بمفهوم المخالفة أنه ممنوع . **(قوله ماذا تقول إلخ)** الخطاب لعمر ابن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذى هو الحطيئة وأراد بالأفراخ الأولاد . وذو مرخ بميم وراء مفتوحتين وخاء معجمة واد كثير الشجر . وزغب الحواصل بضم الزاى وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر . والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أى لا ماء هناك

[١٢٣٠] قاله الحطيئة ـ من قصيدة من البسيط . وماذا : مبتدأ وخبر . والخطاب فى تقول لعمر رضى الله عنه ، وكان قد سجنه . وأراد بالأفراخ : الأولاد ، وفيه الشاهد ، فإنه جمع فرخ وهو شاذ ، لأن القياس : فراخ أو أفرخ . وذو مرخ : واد باليمامة ، وهو أيضا واد كثير الشجر ، قريب من فدك ، بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة . وزغب الحواصل ـ بضم الزاى المعجمة وسكون الغين المعجمة ـ من الزغب وهو الشعيرات الصفر على ريش الفرخ . ويروى : حمر الحواصل ، جمع حوصلة الطير . قوله لا ماء ، أى لا ماء هناك ولا شجر .

[١٢٣١] وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خيرَهُمْ وزَنْــدُكَ أثْــقَبُ أزْنَادِهَــا

فجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى فى التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم . وظاهر كلامه فى شرح الكافية موافقته على الثانى فإنه قال إن أفعالا أكثر من أفعل فى فعل الذى فاؤه واو كوقت وأوقات ، ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووكروا أوكار ، ووعر وأوعار ، ووغد وأوغاد ، ووهم وأوهام ، فاستثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ فى المعتل أعين وأثوب كذلك شذ فيما فاؤه واو ، وأوجه . هذا لفظه بحروفه .

ثم قال إن المضاف من فعل كالذى فاؤه واو فى أن أفعالا فى جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام ، وجدّ وأجداد ، ورب وأرباب ، وبر وأبرار ، وشت وأشتات ، وفن وأفنان ، وفذ وأفذاذ هذا أيضا لفظه . **الثالث** : مما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل نحو :

ولا شجر . قاله العينى إلا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر وإلا قولى جمع زغباء كحمر وحمراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تباعا لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفى قول العينى وغيره أى لا ماء هناك ولا شجر منافاة لتفسير ذى مرخ بواد كثير الشجر فتأمل .

(قوله وزندك) بفتح الزاى وسكون النون وهو العود الأعلى الذى يقدح به النار . والزندة بالهاء العود الأسفل . كذا فى العينى والتصريح . **(قوله فجمع فرخ إلخ)** والقياس فيهما أفرخ وفراخ وأزند وزناد . **(قوله أكثر من أفعل إلخ)** يقتضى أن أفعل فى واوى الفاء كثير وهو مناف لقوله آخرا شذ فيما فاؤه واو أوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التنافى بأن أكثر بمعنى كثير فينافيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعل أكثر بالنسبة إليه فغير دافع . **(قوله ووعر)** كصعب وزنا ومعنى . مصباح . **(قوله ووغد)** بغين معجمة ساكنة وهو الدنىء الذى يخدم بطعام بطنه . **(قوله كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة)** لثقل الضمة على حرف العلة . **(قوله أوجه)** أى وكان من القياس جمعه على أفعال لكن المسموع كثيرا وجوه وأوجه فالذى يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضى جمع وجه على أفعال لا أن جمعه على أفعال واقع فى استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعا لشيخنا بأنه لم يسمع أو جاه فتأمل . **(قوله وفذ)** بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بالضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذا أى فرادى . مصباح .

[١٢٣١] هو من المتقارب . ووجدت : مجهول . وخيرهم : مفعول ثان . والواو فى وزندك : للحال ، والزند ـ بفتح الزاى المعجمة وسكون النون ـ وهو العدد الذى يقدح به النار ، وهو العود الأعلى ، والزندة هى السفلى . والشاهد فى ازنادها فإنه جمع زند ، والقياس فيه زناد ، لأن فعلا ـ بالتسكين ـ يجمع على فعال ـ بكسر الفاء ـ وقد جمع على أفعال تشبيها بفعل ـ بفتح العين ـ فافهم .

شهيد وأشهاد ، وفاعل نحو : جاهل وأجهال ، وفعال نحو : جبان وأجبان ، وفعول نحو : عدوّ وأعداء ، وفعلة نحو : هضبة وأهضاب ، وفعلة نحو : نضوة وأنضاء ، وفُعلة نحو : بركة وأبراك ، والبركة طائر من طير الماء ، وفَعِلة نحو : نمرة وأنمار ، وقالوا أيضا جلف وأجلاف ، وحرو أحرار ، وقماط وأقماط ، وغثاء وأغثاء ، وأغيد وأغياد ، وخريدة وأخراد ، ووأد وأوآد ، وذُوطة وأذواط ـ لضرب من العناكب تلسع ـ وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميتة ، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه **(وغالباً أغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ * فى فُعَلٍ كقَوْلِهم صِرْدَانُ)** أى أن الغالب فى فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم فى صرد صردان وفى جرذ جرذان وفى نغر نغران ، وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو : رطب وأرطاب .

(تنبيه): نص فى غير هذا الكتاب على أن فعلان مطرد فى فعل وكلامه هنا غير موف بذلك **(فى آسْمٍ مُذكَّرٍ رُباعِىٍّ بمَدْ * ثالِثٍ آفْعِلَةُ عنهُمُ آطَّرَدْ)** أفعلة مبتدأ ،

(قوله نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فموحدة الجبل المنبسط على وجه الأرض . والأكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب . مصباح . **(قوله نحو نضوة)** بكسر النون وسكون الضاد المعجمة المزيلة من النوق . زكريا . **(قوله نحو بركة)** بضم الموحدة وسكون الراء . **(قوله نحو نمرة)** بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط . **(قوله وقالوا)** أى شذوذا ووجه الشذوذ فى جلف وحر أنهما وصفان . **(قوله وقماط)** قال فى المصباح : القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقماط قمطا من باب قتل ثم أطلق على الحبل فقيل قميط الأسير قمطا من باب قتل إذا شد يديه ورجليه بالحبل اهـ . **(قوله وغثاء)** بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة الهالك من ورق شجر يخالط زبد السيل . **(قوله وأغيد)** قال فى الصحاح : الغيد النعومة ثم قال : والأغيد الوسنان المائل العنق .

(قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التى لم تثقب . **(قوله وذوطة)** قال الدمامينى : بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر اهـ ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين . **(قوله أغناهم فعلان إلخ)** ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لأنه لما كان هو المطرد فى هذا الوزن دون أفعال استدرك به على قوله وغير ما أفعل إلخ . **(قوله فى فعل)** قال شيخنا : والبعض هل يشمل نحو عمر وأدد فيجمعان على عمران وإدان وأقول : صرح الدمامينى وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على إدان كما يجمع صرد على صردان . **(قوله فى صرد)** بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام لله تعالى . **(قوله وفى جرذ)** بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهرى : ضرب من الفأر . **(قوله وفى نغر)** بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة . قال الجوهرى : كهمزة وهو طير كالعصافير حمر المناقير . اهـ تصريح وقال زكريا هو العصفور . **(قوله وكلامه هنا غير موف بذلك)** فيه أن معنى غلبة وزن جمع فى وزن مفرد

واطرد خبره ، وفى اسم وعنهم يتعلقان باطرد ، وبمدّ فى موضع جر صفة لاسم ، وثالث صفة لمدّ : يعنى أن أفعلة يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمدّ قبل آخره نحو : طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة . واحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وبالرباعى من الثلاثى ، وبالمد الثالث من العارى عنه : فلا يجمع شىء من ذلك على أفعلة إلا ما شذ من قولهم شحيح وأشحة ، وهو صفة ، وعقاب وأعقبة ، وهو مؤنث ، وقدح وأقدحة ، وهو ثلاثى ، وجائز وأجوزة ، وليس مده ثالثا ، والجائز الخشبة الممدودة فى أعلى السقف . ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم : نجد وأنجدة ، وصلب وأصلبة ، وباب وأبوبة ، ورمضان وأرمضة ، وعَيّل وأعولة ، وجِزة وأجزة ، ونضيضة وأنضة ، وقنّ وأقنة ، وخال وأخولة ، وقفا وأقفية ، والجزة صوف شاة مجزوزة ، والنضيضة المطرة القليلة (**وَٱلْزَمْهُ**) أى الجمع على أفعلة (**فى فَعَالٍ**) بالفتح (**أَوْ فِعَالٍ**) بالكسر (**مُصاحِبَى تَضْعِيفٍ أَوْ إعلالٍ**) فالأول نحو : بَتات وأبتة وزمام وأزمة ، والثانى نحو قباء وأقبية وإناء وآنية ، وشذ من الأول عنان وعنن وحجاج وحجج . ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمِىّ وسمع أيضاً أسمية على القياس ، وسيأتى تقيد

كونه أكثر فيه من غيره وأكثريته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الإغناء فى الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع .

(**قوله وثالث صفة لمد**) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا إليه . (**قوله وبالمد الثالث**) كذا فى نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفى نسخ وبمد الثالث وهى مخالفة لما قدمه وكذا ما فى نسخ وبالمد للثالث ولعل نكتة المخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب إضافيا . (**قوله شحيح**) وقياس جمعه أشحاء وشحاح . (**قوله وعقاب**) وقياس جمعه أعقب وعقبان . (**قوله قدح**) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح . (**قوله وجائز**) بجيم أوله وزاى آخره . (**قوله نجد**) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الأرض . (**قوله وعيل**) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل .

(**قوله وجزة**) بكسر الجيم . (**قوله ونضيضة**) بنون مفتوحة وضادين معجمتين ووجه شذوذ جمعه على أنضة زيادته على أربعة أحرف . تصريح . (**قوله فالأول**) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد . تصريح . (**قوله بتات**) بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت . (**قوله وأبتة**) أصله أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر وكذا يقال فى أزمة ونحوه . (**قوله والثانى**) وهو معتل اللام بأن تكون لامه ياء أو واوا . (**قوله عنان**) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كما فى المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدمامينى فى مبحث فعل بفتحتين . وندر عنن جمع عنان بالكسر . ووطط جمع وطاط بفتح الواو . (**قوله وحجاج**) بفتح الحاء وكسرها وجيمين العظم الذى ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهرى وزكريا . (**قوله بمعنى المطر**) أى ليكون مذكرا . (**قوله سمى**) بضم السين وكسر الميم وتشديد

كلامه هنا بما ذكرته فى قوله : ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف **(فُعْلٌ)** بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسى وسماعى : فالقياسى ما كان جمعا **(لِنحوِ أحْمرٍ وحَمْرَا)** وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر ، أو لأفعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع فى الخلقة نحو : أكمر للعظيم الكمرة ، وآدر ورتقاء وعفلاء : فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل ، فإن كانا منفردين لمانع فى الاستعمال خاصة نحو ــ رجل آلى وامرأة عجزاء ، إذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألياء فى أشهر اللغات ــ ففى اطراد فعل حينئذ خلاف : نص فى شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ، ونص فى التسهيل على أن فعلا فيه

التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموى فعل به ما تقدم فى الصفى . واعلم أن نحو : سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فإن اعتبر التذكير قيل فى جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وإن اعتبر التأنيث قيل فى جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والبعير يقع على الذكر والأنثى سمع صرعتنى بعيرى فيقال على الأول أبعرة وعلى الثانى أبعر . فارضى .

(قوله وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته فى قوله إلخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتى اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين لا على أفعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة إلى هذا التقييد لا غناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال فى فعال أو فعال فكلامه ليس إلا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذى مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عنن وحجاج على حجج وطاط عى وطط شذوذا يعنى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة فى فعال أو فعال المضاعفين ليس على إطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف . **(قوله لنحو أحمر)** قال ابن هشام : يستثنى منه أجمع وأكتع وأبتع وأبصع فإنهم التزموا فى جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها . سيوطى . **(قوله وصفين متقابلين)** أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث . **(قوله وصفين منفردين)** بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس . **(قوله لمانع فى الخلقة)** بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنثة غير قابلة للوصف . **(قوله للعظيم الكمرة)** بفتح الكاف وسكون الميم وهى حشفة الذكر .

(قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الأدرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة . **(قوله ورتقاء)** براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم . **(قوله وعفلاء)** بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شىء يجتمع فى قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل . تصريح . **(قوله آلى)** بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الألية والأصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله عجزاء)** بالجيم والزاى أى كبيرة العجز . **(قوله فى أشهر اللغات)** وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز . تصريح . **(قوله يوافق الأول)** قال

محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

(تنبيهات): **الأول** : يجب كسر فاء هذا الجمع فيا عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف . **الثاني** : يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط : صحة عينه وصحة لامه وعد التضعيف كقوله :

[١٢٣٢] * وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ *

وهو كثير ، فإن اعتلت عينه نحو : بيض وسود ، أو لامه نحو : عمى وعشو ، أو كان مضاعفاً نحو : غرّ جمع أغرّ ، لم يجز الضم . **الثالث** : من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم : بدنة وبدن ، وأسد وأسد ، وسقف سقف ، وثنى وثنى ، وعفو وعفو ، ونموم ونمّ ، وعميمة وعم ، وبازل وبزل ، وعائذ وعوّذ ، وحاج وحج ، وأظل

المرادى : فإن خص كلامه بالمتقابلين أخذا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع فى الخلقة فتعين التعميم ا هـ قال سم : وما ادعاه من عد الاستقامة ممنوع لأنه إذا خص كلامه بالمتقابلين كان فى المفهوم تفصيل وذلك جائز ا هـ لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى . **(قوله ذوات الأعين النجل)** بنون وجيم جمع نجلاء وهى العين الواسعة .

(قوله وثنى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر . كذا فى التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولا بأنه بتشديد الياء التحتية كصبى والذى فى الدمامينى أنه بضم المثلثة وكسرها مع إسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثانى فى السيادة . **(قوله وعميمة)** بعين مهملة مفتوحة . **(قوله وبازل)** بموحدة ثم زاى يقال بعير بازل وناقة بازل إذا انشق نابهما وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة وقوله وبزل فى القاموس أن بازلا تجمع على بزل ككتب يعنى بضمتين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والأصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح . **(قوله وعائذ)** بالذال المعجمة . **(قوله وحاج)** بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة .

(قوله وأظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح إلا أن يدعى أنه فى الأصل وصف فيمنع من الصرف للوصف فى الأصل ووزن الفعل . **(قوله ونقوق)** بنون وقافين على وزن صبور . **(قوله وثيرة)** وأصله ثورة

[١٢٣٢] هو من البسيط وصدره :

* طَوَى الجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ *

والجديدان : الليل والنهار . وذوات الأعين : فاعل أنكرتنى . والنجل ــ بضم النون ــ جمع نجلاء ، من النجل ، وهو سعة شق العين ، والرجل أنجل ، والعين نجلاء . والشاهد ، حيث حرك الجيم للضرورة ، والقياس تسكينها .

وظل ، ونَقوق ونق ـ والنقوق الضفدعة الصياحة ـ والنموم النمام ، والعميمة النخلة الطويلة ، والأظل باطن القدم ، والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج ـ **(وفِعلَةٌ جَمعاً بِنقلٍ يُدرَى)** فعلة مبتدأ خبره يدرى ، وجمعا مفعول ثان بيدرى : أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ، ولم يطرد فى شىء من الأبنية بل محفوظ فى ستة أوزان : فَعِيل نحو : صبى وصبية ، وفَعَل نحو : فتى وفتية ، وفَعْل نحو : شيخ وشيخة ، وثور وثيرة ، وفُعَال نحو : غلام وغلمة ، وفَعَال نحو : غزال وغزلة ، وفَعِل نحو : ثنى وثنية ـ والثنى هو الثانى فى السيادة ـ ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار إليه بقوله : بنقل يدرى .

(تنبيهان)*: **الأول** : فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة إذ لا خلاف فيها . **الثانى** : لو قدم قوله : وفعلة جمعا بنقل يدرى ، على قوله : فعل لنحو أحمر وحمرا لكان أنسب لتوالى جموع القلة **(وفُعُلٌ لِاسمٍ رُباعِىٍّ بمَدْ * قَدْ زِيدَ قَبلَ لامٍ اَعْلالاً فَقَدْ . ما لَمْ يُضاعَفْ فى الأعَمِّ ذُو الألِفْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فُعُل بضمتين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام ، وهو المراد بقوله اعلالا فقد ، فإعلالا مفعول مقدم ، فإن كانت مدته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة ، نحو : قضيب وقضب وعمود وعمد ، وإن كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا ، نحو : قذال وقذل وحمار وحمر . واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فعل ، وشذ فى وصف على فَعَال نحو : صناع وصنع ، وفِعَال نحو : ناقة كناز ونوق كنز . وحكى ابن سيدة أن من العرب من يقول نوق كناز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص ، وقد سبق الكلام عليه أوّل الباب ، وعلى فعيل نحو : نذير ونذر ، ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو : صبور وغفور فإنه يطرد فيه فُعُل نحو : صبر وغفر وسيأتى التنبيه عليه .

قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . **(قوله الثانى فى السيادة)** كالوزير بالنسبة للسلطان . **(قوله التعريض بقول ابن السراج)** أنه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله فى النظم أول الباب جموع قلة فكأنه خشى هنا الغفلة عن ذلك . سم . **(قوله المنبه عليه)** يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده . **(قوله من جموع القلة)** يفهم منه أنه قال مثل ذلك فى بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله : وفعل جمعا لفعلة عرف . **(قوله لاسم رباعى)** مذكرا كان أو مؤنثا . **(قوله بمد)** الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اعلالا فقد نعت للام . **(قوله فى الأعم)** أى فى الاستعمال الغالب المطرد .

(قوله نحو قضيب إلخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد فى جمعه كل من فعل وأفعلة . **(قوله نحو قذال)** للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس . ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية . تصريح . **(قوله نحو صناع)** بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة

واحترز بالرباعى من غيره نحو : نار وفيل وسور ، ونحو : قنطار وقطمير وعصفور فإنه لا يجمع على فعل شيء منها . واحترز بالمدّ عن الخالى منه فإنه لا يجمع على فعل ، وشذ نمرة ونمر ، وبكونه قبل اللام من نحو : دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل ، وبصحة اللام عن المعتلها نحو : سقاء وكساء فإنه لا يجمع على فعل ، وبعدم التضعيف فى ذى الألف عن نحو : بتات وزمام فإن قياسه أفعلة كما مر ، وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج وطاط ووطط كما أشار إليه بقوله فى الأعم ، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو : سرير وذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل .

(تنبيهات)*: **الأول** : لا فرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كما مثل أو مؤنثا مثل : أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل . **الثانى** : ما مدته ألف على ثلاثة أقسام : مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه . أما الأول والثانى : ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما . وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فعل فيه ، وبه صرّح فى شرح الكافية فإنه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع فى المطرد وتبعه الشارح ، وذكر فى التسهيل أن فعلا نادر فى فعال وهو الصحيح فلا يقال فى غراب غرب ولا فى عقاب عقب ، وإذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك فى أخويه . **الثالث** : يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو : سوار وسور ، ومن ضمها فى الضرورة قوله :

[١٢٣٣] **أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثَاتِ ... يُحَسِّنُهَا سُوُكُ الإِسْحَلِ**

ما تصنعه النساء . **(قوله ويرد عليه إلخ)** أجاب عنه سم بأن فى مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض . **(قوله لا بمعنى مفعول)** بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف . سم . **(قوله وسيأتى التنبيه عليه)** أى فى التنبيه الرابع . **(قوله عنان)** بكسر العين المهملة . دماميني . **(قوله ووطاط)** بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف . تصريح . **(قوله مثل أتان)** هى أنثى الحمير . **(قوله وقلوص)** بفتح القاف الناقة الشابة . **(قوله وكلاهما يطرد فيه فعل)** المناسب فاء التفريع . **(قوله فظاهر إطلاقه)** أى حيث قال لاسم رباعى إلخ فإنه شامل لمفتوح الأول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذو الألف من غير تقييد . **(قوله فإنه مثل بقراد إلخ)** أى وكل من قراد وكراع مضموم الأول . والكراع بكاف وراء وعين مهملة فى الغنم والبقر بمنزلة الوظيف فى الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث

[١٢٣٣] هو من المتقارب . أغر أى أبيض ، أى هى أغر الثنايا ـ جمع ثنية ـ واحم اللثات : خبر آخر من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمتة ـ واللثات : جمع لثة ، وهى اللحمة المركبة فيها الأسنان ، وتحسنها أى تجملها . وسوك الأسحل : فاعله ، وفيه الشاهد حيث ضم فيه الواو للضرورة ، والقياس تسكينها : وهو جمع سواك . والإسحل ـ بكسر الهمزة ـ شجر يتخذ منه المساويك .

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو : قذل وحمر ، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سيال سُيُل وسِيل ، فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى إليه من الإدغام ، وندر قولهم ذباب وذب والأصل ذبب . **الرابع** : فُعُل يطرد فى نوعين أحدهما المتقدم ، والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو : صبور وصبر ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ، ولم يذكره هنا فأوهم أنه غيره مقيس ، وليس كذلك **(وفُعَلٌ جَمعاً لِفُعَلةٍ عُرِفُ . ونحوِ كُبْرَى)** أى من أمثلة جمع الكثرة فُعَل بضم ثم فتح ، ويطرد فى نوعين الأول فُعْلة بضم الفاء اسما نحو : غرفة وغرف ، فإن كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل ، وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم . **الثانى** الفعلى أنثى الأفعل نحو الكبرى والكبر ، فإن لم يكن أنثى الأفعل نحو : بهمى ورجعى لم يجمع على فعل .

(تنبيهات)*: **الأول** : أخل باشتراط الاسمية فى فعلة ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعل فأعطاه بالمثال . **الثانى** : اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين وقال فى شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك يعنى فعلا ، وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعُلة اسما نحو : جُمُعة وجمع ، فإن كان صفة نحو : امرأة شُلُلة وهى السريعة لم يجمع على فعل ، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل فى المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا : جدد وذلل بدل جدد وذلل ، فهذا نوع رابع على

والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل . اهـ زكريا .

(قوله أغر الثنايا) أى أبيضها أحم من الحمة وهى لون بين الدهمة والكمتة ودون الحوة كما فى القاموس وفيه أن الدهمة السواد . والكمتة شدة الحمرة . والحوة سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد . واللثات جمع لثة وهى اللحمة المركبة فيها الأسنان . والسوك جمع سواك . والأسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك . **(قوله فى سيال)** بسين مهملة مكسورة كما فى خط السيوطى قال فى الصحاح : السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اهـ وكذا فى الدمامينى . **(قوله سيل)** أى بضمتين وسيل أى بكسر فسكون . **(قوله فإن كان مضاعفا)** مقابل لمحذوف تقديره هذا أى تسكين عين الجمع إذا لم يكن مضاعفا . **(قوله ذباب)** بذال معجمة مضمومة وموحدتين . **(قوله ولم يذكره)** أى النوع الآخر . **(قوله نحو ضحكة)** بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا . **(قوله بهمة)** بضم الموحدة الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى . زكريا . **(قوله بهمى)** بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما فى القاموس . **(قوله يعنى فعلا)** تفسير للضمير فى شذ . **(قوله وهو فعلة)** أى بضمتين . **(قوله شللة)** بضم الشين المعجمة واللام الأولى وقوله وهى السريعة أى فى حاجتها . **(قوله وجعلوا مكانها فتحة)** سواء عندهم

هذه اللغة يطرد فيه فعل . **الثالث** : اختلف فى ثلاثة أنواع أخر أولها فعلى مصدرا نحو رجعنى . وثانيها فعلة فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة ، فقاسه الفراء فى هذين النوعين فتقول فى جمعهما رجع وجوز كما قالوا فى رؤيا ونوبة رؤى ونوب ، وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه . وثالثها فُعْل مؤنث بغير تاء نحو جُمْل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع ، وكلامه فى الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد فإنه قال فيها :

وَهِنْدُ مِثْلُ كَسْرَةٍ فى فُعَـلِ وجُمْلُ مِثْلُ بُرْمَةٍ فى فُعَـلِ

وقال فى شرحها : ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة ، فيقال هند وهند وجمل وجمل . **الرابع** : مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم ، وقرية وقرى ، وعدوّ وعدى ، ونقوف ونقق ، وحكى ابن سيدة فى جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد ، وعلامة جمعية فعل الذى له واحد على فعلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا نص على ذلك سيبويه ، فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لأنه مؤنث اهـ **(ولِفِعْلَةٍ فِعَلٌ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوّله وفتح ثانيه وهو مطرد فى فعلة اسما تاما كما قيده فى التسهيل بذلك نحو : كسرة وكسر ، وحجة وحجج ، ومرية ومرى . والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو : صِغْرة وكبرة وعجزة فى ألفاظ ذكرت فى المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع ، وشذ رجل صِمّة ورجال صمم ، وامرأة ذربة ونساء ذرب ، والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان ، وبالتام عن نحو رقة فإن

فى ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين . **(قوله فهذا نوع رابع)** قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محول عن أصله تخفيفا والكلام فى الأصل سم .

(قوله كما قالوا فى رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب . **(قوله رؤى)** كهدى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله يجعل رؤى ونوب)** الظاهر ونوبا بالنصب كما فى بعض النسخ عطفا على مفعول يجعل لكنه رفع رؤى ونوبا على حكايتهما حال الرفع . **(قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه)** لأن رؤيا ليست أنثى أفعل ونوبة مفتوحة الأول والكلام فى مضمومته ومثله جمع قرية على قرى . **(قوله وثالثها فعل)** أى بضم فسكون . **(قوله وعلامة جمعية فعل إلخ)** هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أى علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعيا . **(قوله تاما)** أى مشتملا على جميع أصوله . سم . **(قوله نحو صغرة)** بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة . **(قوله فى ألفاظ إلخ)** أى حالة كونها من جملة ألفاظ ففى بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب فى اللغة لابن سِيْدَة . **(قوله صمة)** بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم . **(قوله ذربة)** بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اهـ تصريح وهو لغة فى ذربكة كنبقة . **(قوله فإن أصله ورق)** كذا فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها ورقة

أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فإنه لا يجمع على فعل ، وإنما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه .

(تنبيهات): **الأول** : قاس الفراء فعلا فى فعلى اسما نحو : ذكرى وذكرى ، وفى فعله يائى العين نحو : ضيعة وضيع كما قاس فعلا فى نحو : رؤيا ونوبة ، وقاسه المبرد فى نحو هند كما قاس فعلا فى نحو جمل وقد تقدم . ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه . **الثانى** : قال فى التسهيل : ويحفظ يعنى فعلا باتفاق فى فعلة واحد فعل أى نحو : سدرة وسدر ، والمعوض من لامه تاء أى نحو : لثة ولثى وفى نحو : معدة وقشع وهضبة وقامة وهِدْم وصُورة وذربة وعدوّ وحدأة ، والقشع الجلد البالى ، والهدم الثوب الخلق . **الثالث** : لا يكون فِعَل ولا فِعال لما فاؤه ياء إلا ما ندر كيعار قاله فى التسهيل ، واليعار جمع يَعْر ويَعْرة واليعر الجدى يربط فى الزبية للأسد **(وقد يَجىءُ جَمْعُهُ)** أى فعلة بالكسر **(عَلَى فُعَلْ)** بالضم قال فى شرح الكافية : وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالأول كحلية وحلى ولحية ولحى . والثانى كصورة وصور وقوة وقوى **(فى نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرادٍ فُعَلَهْ)** فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو : رام ورماة ، وقاض وقضاة وغاز

وليس بصواب لأن الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما . **(قوله لم يبق على وزن فعلة)** بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته فى بعض النسخ كما عرفت .

(قوله الثانى قال فى التسهيل إلخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التى ليس لها اسم جنس جمعى على وزن فعل بكسر فسكون . **(قوله وسدر)** أى بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعى لا جمع . **(قوله أى نحو لثة)** فإن أصله لثى كعنب . **(قوله وقشع)** بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة **(قوله وهضبة)** أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالبا أغناهم فعلان إلخ . **(قوله وهدم)** بكسر الهاء وسكون الدال المهملة . **(قوله وصورة)** بضم الصاد المهملة . **(قوله الثوب الخلق)** بفتحتين أى البالى . **(قوله لا يكون فعل)** أى بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء .

(قوله إلا ما ندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط . قال الدمامينى : وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع فى فعل . **(قوله جمع يعر)** بفتح التحتية وسكون العين المهملة . **(قوله وقد ينوب فعل إلخ)** قال الفارضى : ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو . **(قوله ولحى)** أى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس . **(قوله وصور)** أى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس . **(قوله وقوى)** أى بكسر القاف وضمت أيضا على القياس . **(قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة)** والأصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح

وغزاة ، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل ، فخرج نحو : مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد وضارب ، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة ، وباز وبزاة ، وهادر وهدرة ـ وهو الرجل الذى لا يعتد به ـ كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة ورذى ورذاة **(وشاع نحوُ كامِلٍ وكَمَلَة)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو : كامل وكملة وبار وبررة ، وقد أشار أيضا بالمثال إلى الشروط ، فخرج نحو : حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ، ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة ، وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهى الغربان .

(تنبيه): لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول كذاك نحو : كامل وكمله **(فَعْلَى لِوصفٍ كَقتيلٍ وزَمِنْ * وهالِكٍ وميِّتٍ به قَمِنْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد فى وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتت ، نحو : قتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فعل : كزمن وزمنى ، وفاعل : كهالك وهلكى ، وفيعل : كميت

ما قبلهما وقيل إنها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها . تصريح . **(قوله وضار)** بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر وإلا كان صحيح اللام . **(قوله وباز)** أى لأنه اسم لا وصف . **(قوله وهادر)** بدال مهملة وقوله وهدرة أى بضم الهاء وسيذكر الشارح أنه يجمع على هدرة بكسرها أيضا وفى القاموس أنها تفتح أيضا فهى مثلثة . **(قوله وهو الرجل إلخ)** ويطلق أيضا كما فى القاموس على اللبن الذى خثر أعلاه وأسفله رقيق . **(قوله كما ندر غوى إلخ)** انظر لم لم يقل وغوى إلخ . **(قوله وعدوّ وعداة)** عندى فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد فى نحو قول الشاعر :

لا يبعدن قومى الذين هم سمّ العداة وآفة الجزر

كما مر وكذا يقال فى قوله : غوى وغواة وعريان وعراة . **(قوله ورذى)** براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الإعياء ومن أثقله المرض . **(قوله أن يكون مطردا)** أى مع أنه فى الواقع مطرد . **(قوله لوصف كقتيل إلخ)** أى فى الزنة والدلالة على هلك أو توجع أو تشتت . **(قوله قمن)** بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت . قاله الشاطبى وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل . قال المكودى : ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فإن قمنا المفتوح الميم يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع ا هـ وفى قول الشارح ويحمل عليه إلخ ميل إلى الإعراب الثانى . **(قوله ما أشبهه فى المعنى)** قال شيخنا والبعض تبعا لزكريا أى فى الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو فى غير الموصوف ليدخل فى ذلك ما سيمثل به الشارح

وموتى ، وفعيل لا بمعنى مفعول : كمريض ومرضى ، وأفعل كأحمق وحمقى ، وفعلان : كسكران وسكرى ، وبه قرأ حمزة والكسائى : ﴿ **وترى الناس سكرى وما هم بسكرى** ﴾ [الحج : ٢] ، وما سوى ذلك محفوظ كقولهم : كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسنان ذرب وأسنة ذربى ، ومنه قوله :

إِنِّى امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ذَرِبُ الأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمِ تَلاَقِ

(لِفُعَلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ * والوَضْعُ فى فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة ، وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو : درج ودرجة ، وكوز ، وكوزة ، ودب ودببة ، وعلى فَعل وفِعل قليلا . فالأول نحو : غرد وغردة وزوج وزوجة . والثانى نحو : قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب ، وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك كقولهم لضدّ الأنثى : ذكر وذكرة ، وقولهم : هادر وهدرة ، واحترزَ بالاسم من الصفة ، وندر فى علج علجة ، وبالصحيح اللام من نحو : عضو وظبى ونحى فلا يجمع شىء من ذلك على فعلة **(وفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ * وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وعَاذِلَهْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعل ، وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو : عاذل وعذل ، وعاذلة وعذل ، واحترز بوصفين من الاسمين نحو : حاجب العين وجائزة البيت

من نحو : أحمق وسكران فإن كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجعه ا هـ وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى هذا التكلف لأن شأن الأحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها . والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذا لأن شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل . **(قوله كميت)** أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد .

(قوله وترى الناس سكرى) أى مع الإمالة . **(قوله ذلك المعنى)** أى الهلاك أو التوجع أو التشتت . **(قوله وسنان ذرب)** أى حاد . **(قوله والوضع إلخ)** يعنى أن وضع العرب قلل فعلة فى جمع فعل وفعل أى جعله قليلا والإسناد مجاز عقلى لأن المقلل حقيقة صاحب الوضع . **(قوله نحو درج)** بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم وهو وعاء المغازل . **(قوله نحو غرد)** بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكمأة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا إن غردة جمع مكسورها كما فى التصريح . **(قوله وحسل)** بحاء وسين مهملتين . **(قوله هادر)** تقدم معناه قريبا . **(قوله من الصفة)** كحلو ومرّ . **(قوله وندر فى علج)** أى شديد علجة كان ينبغى اسقاطه لأنه لم يقيد بالاسم إلا فعلا المضموم الفاء وكذا لم يقيد بصحة اللام إلا إياه فكان ينبغى إسقاط قوله وظبى ونحى أيضا على أن جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعى مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه إلا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الأول لدلالة الأول ويجعل التفصيل فى غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم . **(قوله ونحى)** بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن . **(قوله صحيح اللام)** خرج معتلها كرام وقاض . **(قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت)** احترز بالإضافة عن حاجب

فلا يجمعان على فعل (ومِثْلُهُ) أى مثل فعل (الفُعَّالُ فِيما ذُكِّرَا) أى فى المذكر خاصة فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو : عاذل وعذال ، وندر فى المؤنث كقوله :

[١٢٣٤] أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنى غَيْرَ صُدَّادِ

وتأوّله بعضهم على أن صداد فى البيت جمع صادّ وجعل الضمير للأبصار لأنه يقال بصرصاد كما يقال بصرحاد (وذَانِ) أى فعل وفعال (فِى ٱلْمُعَلّ لاماً نَدَرَا) نحو : غاز وغزى وغزاء ، وندر أيضا فى سخل سخل وسخال ، وفى نفساء نفس ونفاس ، وندر فعل أيضا فى نحو : أعزل وعزل ، وسَروء وسرّأ ، وخريدة وخرد .

(تنبيه)*: سمى فى التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب ، وصعب وصعاب ، وقصعة وقصاع ، وخدلة وخدال (وقَلَّ فِيما عَيْنُهُ آليا منهُمَا) أى نحو : ضيف وضياف ، وضيعة وضياع .

(تنبيه)*: قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم فى جمع يعر ويعرة

بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فإنهما وصفان فيقال فيهما حجب وجوز . (قوله غير صداد) فيه الشاهد لأنه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة .

(قوله نحو غاز وغزى) والأصل غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله فى سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل . كذا فى الفارضى . (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل إشارة إلى أن فعالا لم يأت فى ذلك . سم . (قوله فى نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له . (قوله وسروء وسرأ) ضبط الأول فى نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثانى بهمزة بعد الراء وضبط الأول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بألف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الأول فعول بفتح الفاء والثانى فعل إلا أن لام الثانى على النسخ الأولى ثابتة وعلى النسخ الأخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سراء بوزن فعال فجمع سار كما فى كلام ابن الناظم لا جمع سروء فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم . (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أى حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم . (قوله وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أى ممتلئة الساقين والذراعين . (قوله وضيعة) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار .

[١٢٣٤] قاله القطامى ـ من قصيدة من البسيط ـ وأولها هو قوله :

مَا اعْتَادَ حُبُّ سُلَيْمَى حِينَ مُعْتَادِ وَمَا تَقضَّى بَوَاقِى دَيْنِها الطَّادِى

وقبل البيت المذكور :

مَا لِلْكَوَاعِبِ وَدَّعْنَ الحَيَاةَ كَمَا وَدَّعْنَنِى واتَّخَذْنَ الشَّيبَ مِيعَادِى

والواو فى وقد : للحال . والشاهد فى : صداد فإنه جمع صادة ، وهو نادر لأن فعالا ـ بضم الفاء وتشديد العين ـ يجىء جمع فاعل ، كصوام جمع صائم : من صد عنه إذا أعرض .

يعار كما قدمته ، وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية **(وفَعَلٌ أيضاً لَهُ فِعَالُ * مَا لم يَكُنْ فى لَامِهِ آعتِلالُ)** أى يطرد فعال أيضا فى فعل نحو : جبل وجبال ، وجمل وجمال . وإنما يطرد فعال فى فعل بشروط ثلاثة : **الأول** : أن يكون صحيح اللام ، فلا يطرد فى نحو فتى ، وإلى ذلك أشار بعجز البيت . **والثانى** : أن لا يكون مضعفا فلا يطرد فى نحو طلل . **والثالث** : أن يكون اسما لا صفة نحو بطل ، وإلى الثانى الإشارة بقوله **(أَوْ يَكُ مُضْعَفاً)** وأما الثالث فذكره فى التسهيل **(ومِثْلُ فَعَلٍ * ذُو آلتَّا)** منه نحو فعلة فيجمع على فِعال باطراد نحو : رقبة ورقاب ، ويشترط فيها ما يشترط فى فعل **(وفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ)** أى يطرد فيهما أيضا فعال **(فَاقْبَلِ)** نحو : قِدح وقداح ، ورمح ورماح . ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو : جلف وحلو ، ويشترط فى ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ، ولا يائى اللام كمدى **(وفى فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ)** أيضا فعال **(كَذَاكَ فى أُنْثَاهُ)** أى أنثى فعيل يعنى فعيلة **(أيضاً آطَّرَدْ)** بشرط صحة لامهما نحو : ظريف وظراف وظريفة وظراف ، واحترز عن فعيل وصف مفعول وأنثاه نحو : جريح وجريحه فلا يقال فيهما جراح ، والاحتراز بصحة اللام عن نحو : قوى وقوية فلا يقال فيهما قواى **(وَشَاعَ)** أى كثر فعال **(فِى وَصْفٍ عَلَى فَعْلانا)** بفتح الفاء **(وَأُنْثَيَيْهِ)** أى أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو : غضبان وغضاب وغضبى وغضاب ، وندمانة وندام **(أَوْ)** وصف **(عَلَى**

(قوله نحو بطل) مثال للصفة . **(قوله منه)** أى من فعل أى على وزنه بدون التاء وأشار به إلى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها لفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كفعل فى أنه يجمع على فعال وإن لم يكن بوزن فعل بدون التاء . **(قوله نحو فعلة)** كان عليه أن يقول وهو فعلة . **(قوله نحو قدح)** بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر . **(قوله كمدى)** هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء . **(قوله ورد)** أى باطراد أخذا من قوله كذاك فى أنثاه أيضا اطرد . **(قوله وأنثييه)** اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعا من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له إلا أنثى واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له إلا أنثى واحدة وهى فعلانة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق به ممنوعا من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الألف والنون وفى بعض النسخ : أو أنثييه بأو التى بمعنى الواو .

فُعْلاَنا) بضم الفاء **(ومِثْلُهُ)** أنثاه **(فُعْلاَنَةٌ)** نحو : خمصان وخماص وخمصانة وخماص .

(تنبيه)*: أفهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به فى شرح الكافية ، وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد **(وَٱلْزَمْهُ)** أى فعالا **(فى * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي)** والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثاه فتقول فيهما طوال ، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز فى نحو : طويل وطويلة إلا إلى التصحيح نحو : طويلين وطويلات .

(تنبيه)*: قد اتضح مما تقدم أن فعالا مطرد فى ثمانية أوزان : فَعْل كصعب ، وفَعْلة كقصعة ، وفَعَل كجبل ، وفَعَلة كرقبة ، وفِعْل كذئب ، وفُعْل كرمح ، وفعيل وفعيلة ، وشائع فى خمسة أوزان : فعلان كغضبان ، وفعلى كغضبى ، وفعلانة كندمانة ، وفعلان كخمصان ، وفعلانة كخمصانة ، ومما يحفظ فيه : فعول كخروف وخراف ، وفِعْلة كلقحة ولقاح ، وفِعْل كنمر ونمار ، وفَعَالة كعباءة وعباء ، وفى وصف على فاعل كصائم وصيام ، أو فاعلة كصائمة وصيام ، أو فعلى كرُبَّى ورباب ، أو فعال كجواد وجياد ، أو فعال كهجان للمفرد والجمع ، أو فيعل كخير وخيار ، أو أفعل كأعجف وعجاف ، أو فعلاء كعجفاء وعجاف ، أو فعيل بمعنى مفعول كربيط ورباط ، وفى اسم على فُعلة كبرمة وبرام ، أو فَعْل كربع ورباع ، أو فعل كجُمُد وجماد ، أو فعلان

(قوله نحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أى ضامر البطن . **(قوله لا يطرد فيها)** أى فى المذكورات . **(قوله يقتضى الاطراد)** وبه صرح فى العمدة كما قاله السيوطى . **(قوله والزمه)** أى بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافى التصحيح اهـ سم وسيشير الشارح إليه . **(قوله تفى)** بالفوقية مجزوم فى جواب الأمر والياء إشباع أى تفى بحق اللغة . **(قوله أنه لا يجاوز إلخ)** أى بخلاف الأبنية المتقدمة التى تجمع على فعال فإنها تتجاوزه إلى غيره من صيغ التكسير . **(قوله كلقحة)** بكسر اللام وسكون القاف قال فى المصباح : اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدرة وسدر أو قصعة وقصع . واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص . وقال ثعلب : اللقاح جمع لقحة اهـ فعلم أن ما فى كلام الشارح قول ثعلب . **(قوله كربى)** بضم الراء وتشديد الموحدة . ورباب بكسر الراء كأنثى وأناث والربى الشاة إذا ولدت أو مات ولدها قال فى القاموس : وجمعها على رباب بالضم نادر قال شيخنا السيد : ولا منافاة بينه وبين ما فى الشرح لأن كلا الجمعين نادر . **(قوله كأعجف)** أى هزيل . **(قوله كربيط)** أى مربوط . **(قوله كربع)** بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج فى الربيع . **(قوله كجمد)** بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضا لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الإيهام . والجمد المكان الصلب المرتفع . كذا فى الصحاح . **(قوله كسرحان)** بكسر السين الذئب .

كسرحان وسراح ، أو فعيل كفصيل وفصال ، أو فَعل كرجل ورجال **(وِبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ * يُخَصُّ غَالِباً)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعول ، وهو مطرد فى اسم على فَعِل نحو : كبد وكبود ونمر ونمور ، وأشار بقوله يخص إلى أنه لا يجاوز فعولا إلى غيره من جموع الكثرة غالبا ، وأشار بقوله غالبا إلى أنه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو : نمر ونمر ونمار أيضا كما مر **(كَذَاكَ يطَّرِدْ . فِى فَعْلٍ آسْماً مُطْلَقَ آلفَا)** أى يطرد أيضا فعول فى اسم على فَعل أو فُعل أو فِعل ، وهو معنى قوله مطلق الفا نحو : كعب وكعوب ، وحمل وحمول ، وجند وجنود . واحترز بالاسم عن الوصف نحو : صعب وجلف وحلو ، فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف .

(تنبيه): اطراد فعول فى فعل مشروط بأن لا تكون عينه واوا كحوض وشذ فووج فى فوج ، ومشروط فى فعل بأن لا تكون عينه أيضا واوا كحوت ، ولا لامه ياء كمذى ، وأن لا يكون مضاعفا نحو : خف ، وشذ نئى فى نؤى ، ومنه قالت : خِلْتُ الأَيَاصِرَ أَوْ نِئِيًا . والنؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . وشذ حصص

(قوله وبفعول) الباء داخلة على المقصور عليه . **(قوله يخص غالبا)** لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وإن ادعاها ابن هشام معترضا بها على المصنف لأن معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوزه إلى غيره من أوزان جمع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمرا فى الغالب . **(قوله من جموع الكثرة)** قيد بذلك لأن نحو كبد يجمع فى القلة على أكباد قياسا كما يفيده كلامهم فى أفعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح من أنه غير قياسى وأن قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لنمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر ونمار هذا هو تحقيق المقام .

(قوله كذاك يطرد فى فعل اسما إلخ) يؤخذ من هنا ومن قوله : فعل وفعلة فعال لهما أن فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفى كلام أبى حيان أن العرب إذا جمعته على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجموع اتبع فإن لم يثبت عن العرب فيه شىء جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين فى المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه . أفاده سم . **(قوله فى فوج)** هم الجماعة من الناس . **(قوله وشذ نئى)** بضم النون وسكون الهمزة وتشديد التحتية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء إلخ وقوله فى نؤى بضم النون وسكون الهمزة . **(قوله أياصر)** بتحتية وصاد مهملة جمع أيصر وهو حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد . **(قوله بالمهملتين)** أى مع ضم أولاهما وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بخشب كالأزج فيجمع على فعول كالأول ويزيد بفعال

وحصوص والحص بالمهملتين وهو الورس (**وَفَعَلٌ * لَهُ**) فعل مبتدأ وله خبره ، والضمير لفعول أى فعل من أفراد فعول ، نحو : أسد وأسود ، وشجن وشجون ، وندب وندوب ، وذِكر وذكور .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : تردد كلام المصنف فى أن فعولا مقيس فى فعل أو محفوظ ، فمشى فى التسهيل على الأول ، وفى شرح الكافية على الثانى وبه جزم الشارح ، وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالبا إلا المطرد ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقد أو نحو قلّ أو ندر ، وأما قول الشارح ويحفظ فعول فى فعل ولذلك قال ــ يعنى المصنف ــ: وفعل له يعنى له فعول و لم يقيده باطراد فعلم أنه محفوظ ، ففيه نظر : لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف فى الغالب فى المطرد على ما هو بين من صنيعه . **الثانى** : إذا قلنا إن فعولا مقيس فى فعل فذلك بشرطين : أن يكون اسما وأن لا يكون مضاعفا ، فلا يقال فى نَصَف نصوف ، ولا فى لبب لبوب ، وشذ فى طلل طلول . **الثالث** : جعل المصنف فعولا فى التسهيل على ثلاث مراتب : مقيسا فى الأوزان الأربعة المذكورة فى النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعا فى فاعل وصفا غير مضاعف كراد ولا معتل العين كقائم نحو : شاهد وشهود وفى نحو : فسل وفوج وساق

فيقال خصوص وخصاص . قاله فى القاموس .

(**قوله وهو الورس**) ويقال الزعفران صحاح . (**قوله من أفراد فعول**) يعنى من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح . (**قوله وشجن**) بشين معجمة وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان . زكريا . (**قوله وندب**) بنون ودال مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد . زكريا . (**قوله ولما يذكر غيره إلخ**) تركيب فاسد لأن لما الحينية لا تدخل إلا على ماض . (**قوله يشير إلى عدم اطراده غالبا إلخ**) وقد لا يشير إلى عدم اطراده كما فى قوله بعد وشاع فى حوت وقاع فإن فعلانا مطرد فى نحو حوت نحو قاع ولم يشر المصنف إلى عدم اطراد الثانى . (**قوله أو نحو قل أو ندر**) أى كشذ . (**قوله يعنى له فعول**) هذا الحل يقتضى أن ضمير له لفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أى له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل . (**قوله فى الغالب**) ينبغى حذفه فإن المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة فى غير المطرد أصلا فاعرفه فإنه مما غفل عنه . (**قوله على ما هو بين من صنيعه**) منه قوله أول الباب :

*** لفعل اسما صح عينا أفعل ***

فإن أفعل مطرد فى فعل اسما صحيح العين اتفاقا كما سبق . (**قوله فى نصف**) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر . (**قوله فى الأوزان الأربعة**) صوابه الخمسة . (**قوله وفى نحو فسل**) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذى لا مروءة له ووجه شذوذه كونه صفة .

وبدرة وشعبة وقنة ، وشاذا فى نحو : ظريف وأنسة وحص وأسينة (**وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء ، وهو مطرد فى اسم على فعال نحو : غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله وغالبا أغناهم فعلان فى فعل التنبيه على اطراده فى فُعل نحو : صرد وصردان (**وَشَاعَ**) أى كثر فعلان (**فِي حُوتٍ وقاعٍ مَعَ مَا * ضاهَاهُمَا**) من كل اسم على فُعل أو على فعل واوى العين ، فالأول نحو : حوت وحيتان ، ونون ونينان ، وكوز وكيزان . والثانى نحو : قاع وقيعان ، وتاج وتيجان ، وجار وجيران .

(**تنبيه**)*: هو مطرد فى الأول من هذين كما صرح به فى شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل (**وَقَلَّ فِي غَيرِهِما**) أى مجىء فعلان فى غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه ، فمن ذلك فى الأسماء قنو وقنوان ، وصوار وصيران ـ والصوار قطيع بقر الوحش ـ

(**قوله وبدرة**) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة . (**قوله وشعبة**) بشين معجمة فعين مهملة كما بخط الشارح وهى بضم فسكون القطعة وفى بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهى الجحشة وولد الناقة أول ساعة يولد . وسقوب الإبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفى نسخة سبقة بسين مهملة فقاف مفتوحتين وهى الرحل خطأ من وجهين فتنبه . (**قوله وقنة**) بضم القاف وتشديد النون وهى أعلى الجبل . (**قوله وشاذا**) هذا يقتضى أن الشاذ غير المسموع ويمكن أنه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة كما للبعض . (**قوله وأنسة**) ضبطه الإسقاطى بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا : ورأيت بخط الشارح علامة المد على الألف فتكون آنسة كقائمة اهـ . (**قوله وحص**) بالمهملتين مضموم الأول كما مر . (**قوله وأسينة**) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون . قال فى القاموس : القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعا نسعا أو عنانا اهـ . والنسع بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله فى القاموس فقول البعض هى سير من سيور الوتر تخليط .

(**قوله على فعل**) أى بضم فسكون أو على فعل أى بفتحتين . (**قوله واو العين**) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحتين فألف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة . (**قوله وحيتان**) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان . (**قوله ونون**) هو الحوت . (**قوله فى الأول من هذين**) مفهومه أنه غير مطرد فى الثانى وصريح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وإن زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد .

(**قوله وقل فى غيرهما**) أى غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل فى الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلانا مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بأن الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالبا أغناهم فعلان فى فعل .

وغزال وغزلان ، وخروف وخرفان ، وظليم وظلمان ـ والظليم ذكر النعام ـ وحائط وحيطان ، ونسوة ونسوان ، وعيد وعيدان ، وبُركة وبركان ـ والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء ـ وقضفة وقضفان ـ والقضفة بالفتح الأُكمة ـ. وفي الأوصاف : شيخ وشيخان ، وشجاع وشجعان .

(تنبيه): مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية ـ وعليه مشى الشارح ـ أن فعلانا لا يطرد في فعل صحيح العين كخرب وخربان ، وأخ واخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه ـ والخرب ذكر الحبارى ـ **(وَفَعْلاً آسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ * غَيْرَ مُعَلِّ ٱلعيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ)** أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو : بطن وبطنان ، وظهر وظهران . أو فعيل نحو : قضيب وقضبان ، ورغيف ورغفان . أو فعل صحيح العين نحو : ذكر وذكران ، وجمل وجملان . وخرج بقوله اسما نحو : ضخم وجميل وبطل ، وبقوله غير معل نحو فود ، فلا يجمع شيء منها على فعلان .

(تنبيهات): **الأول** : ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو : جذع وجذعان وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة . **الثاني** : اقتضى كلامه أن نحو : ذئب وذؤبان غير مقيس ، وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدّه من المقيس . **الثالث** : اقتضى كلامه أيضا أن فَعلان مقيس

(قوله قنو) قال في القاموس : القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة جمعه أقناء وقنوان وقنيان مثلثين ا هـ . **(قوله وصوار)** بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر . **(قوله وظليم)** بفتح الظاء المعجمة . **(قوله وبركة)** بضم الموحدة . **(قوله والقضفة بالفتح)** أي بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء . **(قوله لا يطرد في فعل)** أي بفتحتين صحيح العين أي كما لا يطرد في فعل بفتحتين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم . **(قوله كخرب)** بفتح الخاء المعجمة والراء . **(قوله وأخ وأخوان)** أصل أخ أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على أخوان مطلقا ونقل الفارضي عن بعضهم أن الأخ في النسب يجمع على أخوة وفي الصداقة على اخوان ولا يرد عليه ﴿ **إنما المؤمنون إخوة** ﴾ [الحجرات : ١٠] لأن المعنى كالأخوة أو كلامه أغلبي . **(قوله والخرب ذكر الحبارى)** سمي بذلك لسكونه في الخراب . تصريح .

(قوله وفعلا اسما إلخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجاري مجرى الاسم كالاسم نحو : عبد وعبدان وبأن تقييده فعلا الساكن العين بالاسمية واطلاقه فعيلا وفعلا المتحرك العين يقتضي عدم اشتراط الاسمية في الأخيرين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الأول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثاني بأنه حذف القيد مما بعد الأول لدلالة تقييد الأول عليه . **(قوله وفعل)** وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . **(قوله نحو فود)** بفتحتين

فى نحو : سيف وقوس وقاع وعويل لأنه لم يشترط صحة العين إلا فى الأخير وهو فعل بفتحتين . **الرابع** : مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحجزان ، وأفعل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان ، وفعال كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه ، وفعلة كقضفة وقضفان ، وفعول كقعود وقعدان **(وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ، وهو مقيس فى فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام ، فشمل الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل ، نحو : كريم وبخيل وظريف ، وما كان بمعنى مفعل نحو : سميع بمعنى مسمع ، وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط ، فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء ، وخرج بالوصف الاسم نحو : قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء ، وبالمذكر المؤنث نحو : رميم وشريفة فلا يقال عظام رمماء ولا نساء شرفاء ، وأما خلفاء فى جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر ، وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال فى جمعه فسحاء ، وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء . وشذ دفين ودفناء ، وسجين وسجناء ، وجليب وجلباء ، وستير وستراء ، حكاهنّ اللحيانى . وندر أسير وأسراء ، وبكونه غير مضاعف نحو : شديد ولبيب فلا يقال شدداء ولا لبباء ، وبكونه غير معتلّ اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء ، وندر تقى وتقواء ، وسخى وسخواء ، وسرى وسرواء .

وهو القصاص . **(قوله لأنه صفة)** هذا بحسب الأصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما فى شرح الكافية . **(قوله وقاع)** كان ينبغى إسقاطه لأن وزنه فعل بفتحتين كما مر . قال شيخنا : إلا أن يقال النظر هنا للحال اهـ وفيه ما فيه . **(قوله وعويل)** هو رفع الصوت بالبكاء كما فى المختار . **(قوله كحوار)** بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو . قال الجوهرى : وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو فصيل . **(قوله وزقاق)** بزاى وقافين وهو السكة . **(قوله كقعود)** هو بالفتح من الإبل ما يقتعده الراعى فى كل حاجة . قاموس . **(قوله ولكريم وبخيل فعلا)** يعنى أن فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفا لمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم .

(قوله لما ضاهاهما) أى فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط كما سيأتى . **(قوله نحو سميع بمعنى مسمع)** وأليم بمعنى مؤلم . **(قوله نحو خليط بمعنى مخالط)** وجليس بمعنى مجالس . **(قوله فبطريق الحمل على المذكر)** وقال الفارسى : خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خليفا قال الفارسى ولو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اهـ دمامينى وإنما ينهض الرد إذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف . **(قوله فلا يقال قتلاء)** أى إلا شذوذا كما فى التصريح . **(قوله وسجين)** بالجيم أى مسجون . **(قوله وندر أسير وأسراء)** صنيعه يقتضى أنه غير شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله وبالنادر

(تنبيهات): **الأول**: أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط فى الجمع على فعلاء . **الثانى**: قوله كذا لما ضاهاهما أى شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة فى اللفظ والمعنى نحو : ظريف وشريف وخبيث ولئيم ، والمشابهة فى اللفظ دون المعنى نحو : قتيل وجريح ــ وهذا غير صحيح لما عرفت ــ والمشابهة فى المعنى دون اللفظ نحو : صالح شجاع وفاسق وخُفاف بمعنى خفيف ، من كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم ، لكنه يوهم أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وأن ذلك مطرد فيه ، وليس كذلك فيهما .

أما الأول فواضح البطلان .

وأما الثانى فإن المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت ، وذكر فيه وفى شرح الكافية أن نحو : جبان وسمح وخِلم وهو الصديق

ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل . **(قوله وهذا)** أى الأمر الثانى وهو المشابهة فى اللفظ دون المعنى أى شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء . **(قوله وخفاف)** بضم الخاء المعجمة .

(قوله وعليه) أى على الأمر الثالث وهو المشابهة فى المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيانه بقوله من كل وصف إلخ لنقل الشارح عنه فيما يأتى أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافى بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتى هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما فى المعنى فقط وهذا يؤدى إلى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغير كريم وبخيل مما شابههما فى اللفظ والمعنى كظريف ولئيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم إضافى أى بالنسبة إلى المشابهة فى اللفظ فقط فاعرف ذلك . **(قوله لكنه)** أى كلام الناظم يوهم أى بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر إليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه فى المعنى فقط دل على سجية إلخ . **(قوله يجمع على فعلاء)** أى بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغنى هذا عن قوله وأن ذلك مطرد فيه نعم صنيعه يقتضى أو ضحية بطلان الأول عن بطلان الثانى والأمر بالعكس فافهم .

(قوله أما الأول) أى أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان إذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعا ولا قياسا . **(قوله وأما الثانى)** أى أن ذلك مطرد فيه . **(قوله أو فعال)** أى بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر فى فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا لكن فى النسخة التى شرح عليها الدمامينى زيادة فعال بفتح الفاء كما

مما ندر جمعه على فعلاء ، وكذلك قولهم فى جمع رسول رسلاء ، وفى جمع ودود ودداء ، فكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع على فعلاء هو ما فى التسهيل كما تقدم ، واقتصر فى شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر فى الكافية أن فعالا مما يقتصر فيه على السماع انتهى **(ونَابَ عَنْهُ)** أى عن فعلاء **(أَفْعِلاَءُ فِي المُعَلْ ★ لاَماً ومُضْعَفٍ)** من فعيل المتقدم ذكره ، فالمعتل نحو : غنى وأغنياء وولى وأولياء ، والمضعف نحو : شديد وأشداء وخليل وأخلاء ، وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقدم أنه ندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء ، وأشار بقوله **(وغيرُ ذَاكَ قَلّ)** إلى أن ورود أفعلاء فى غير المضعف والمعتل قليل ، نحو : صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهوناء ، فلا يقاس عليه بخلاف الأول **(فَوَاعلٌ لِفَوْعَلٍ وفَاعَلٍ ★ وفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ كاهِلٍ . وحَائِضٍ وصَاهِلٍ وفَاعِلَهْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فواعل ، وهو مطرد فى هذه الأنواع السبعة : **أوّلها** فوعل نحو : جوهر وجواهر . **وثانيها** فاعل بفتح العين نحو : طابع وطوابع . **وثالثها** فاعلاء نحو : قاصعاء وقواصع . **ورابعها** فاعل اسما علما أو غير علم

ضبطه الدمامينى ومثل له بجبان وعلى هذه النسخة اقتصر الإسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح . **(قوله وذكر فيه وفى شرح الكافية إلخ)** لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فإنه لم يصرح فى التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وإن كان يؤخذ منه . **(قوله وسمح)** بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم . **(قوله وخلم)** بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما فى القاموس والصحاح والفارضى والدمامينى وابن عقيل وعلى باشا ثلاثتهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فإن الذى فى الفارضى هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضى حرّف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب .

(قوله وظنين وأظناء) إنما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لأنه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم . **(قوله مع نحو)** عبر هنا بنحو دون ما قبله لأنه ذكر هنا جزئيات . سم . **(قوله كاهل)** هو مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات . مصباح . **(قوله نحو طابع)** بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة . **(قوله نحو قاصعاء)** هو جحر اليربوع الذى يقع فيه أى يدخل . زكريا . **(قوله نحو جابر إلخ)** نشر على ترتيب اللف .

نحو : جابر وجوابر وكاهل وكواهل ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو . **وخامسها** فاعل صفة مؤنث عاقل نحو : حائض وحوائض . **وسادسها** فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو : صاهل وصواهل . **وسابعها** فاعلة مطلقا نحو : ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص ، وزاد في الكافية ثامنا وهو فاعلة نحو : صومعة وصوامع ، وذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي ، واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو خورنق ، فإنك تقول في جمعه خرانق بحذف الواو ، ولا خلاف في اطراد فواعل في هذه الأنواع إلا السادس ، فقال جماعة من المتأخرين إنه شاذ ، ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك ، وقال : نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ في نحو : فارس وفوارس ، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : **(وَشَذَّ فِي ٱلْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ)** وذلك قولهم في فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد : فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس ، فيقدر في قولهم هالك في الهوالك : في الطوائف الهوالك ، قيل وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

(تنبيه): شذ أيضا فواعل في غير ما ذكر نحو : حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعثان وعواثن **(وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ * وَشِبْهَهُ ذَاتَاءٍ)** ثابتة **(أَوْ مُزَالَهْ)** أي من

(قوله فاعلة مطلقا) أي علما أو غيره اسما أو صفة لعاقل أو غيره . **(قوله نحو صومعة)** هي بيت للنصارى كما في القاموس . **(قوله لغير فاعل إلخ)** دخل في غير فاعل ما ليس وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أو صفة لمؤنث أو غير عاقل . **(قوله مما ثانيه ألف زائدة)** بيان لغير واحترز به من نحو ألف آدم فإنها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم . سم .

(قوله غير ملحقة) بكسر الحاء . **(قوله من نحو خورنق)** فإن الواو فيه لإلحاقه بسفرجل والخورنق قال في القاموس قصر للنعمان الأكبر . **(قوله خرانق)** بزنة فعالل كما سيأتي لا فواعل . تصريح . **(قوله إلا السادس)** وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل . **(قوله في نحو فارس وفوارس)** كان عليه حذف في . **(قوله وناكس)** هو المطأطىء رأسه . **(قوله في الطوائف الهوالك)** فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل . **(قوله نحو حاجة)** سمع في هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة . دماميني . **(قوله ودواخن)** والقياس دخنان كغربان . دماميني . **(قوله وعثان)** بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان . **(قوله أو مزاله)** يحتمل أنه عطف على ذاتاء والهاء ضمير مضاف إليه عائد على التاء

أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، فتلك عشرة أوزان: خمسة بالتاء، وخمسة بلا تاء: فالتى بالتاء فَعَالة نحو: سحابة وسحائب، وفِعَالة نحو: رسالة ورسائل، وفُعَالة نحو: ذؤابة وذوائب، وفَعُولة نحو: حمولة وحمائل، وفَعِيلة نحو: صحيفة وصحائف. والتى بلا تاء: فَعَال نحو: شمال وشمائل، وفُعال نحو: عقاب وعقائب، وفَعُول نحو: عجوز وعجائز، وفَعيل نحو: سعيد ـ علم امرأة ـ يقال فى جمعه سعائد، قال فى شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة.

(تنبيهات): **الأول**: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا. كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائى ووصيد ووصائد.

الثانى: شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل المذكورة،

والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أى ذاتاء ثابتة أو مزالة. **(قوله ذؤابة)** بضم الذال المعجمة مهموز الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة فإن كانت ملوية فهى عقيصة. والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط. مصباح. **(قوله وذوائب)** أصله ذآئب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فأبدلوا من الأولى واوا.

(قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما فى الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما فى القاموس. **(قوله من هذا القبيل)** أى قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة. **(قوله فلم يأت اسم جنس)** أى جمع اسم جنس. **(قوله لكنه بمقتضى القياس إلخ)** يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل فى اسم الجنس.

(قوله كقولهم جزور وجزائر) قال فى القاموس: الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اهـ وقال فى المصباح: الجزور من الإبل خاصة يقع على المذكر والأنثى اهـ وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لا مطلقا لأن جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر قياسى فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا لشيخنا لأن فى كلام الشارح مؤاخذة لأن الجزور يقع على المذكر والأنثى. **(قوله بمعنى المطر)** أى ليكون مذكرا. سم. **(قوله ووصيد)** الوصيد يطلق على معان ذكرها فى القاموس منها فناء البيت وعتبته. وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل الذى يختن مرتين. **(قوله سوى فعيلة)** أما فعيلة فتجمع على فعائل وإن كانت صفة كلطيفة ولطائف.

كذا فى التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقة جلالة بضم الجيم أى عظيمة ، فلا تجمع هذه الأوصاف على فعائل . وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو : جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل ، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية اطراد فعائل فى هذه الأوزان العشرة ، وذكر فى التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وأن أحقهن به فعول ، وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم ، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى الأوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف .

الرابع : ذكر فى التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جُرائض . وقَريثاء وبَراكاء وجَلولاء وحبارى وحَزابية إن حذف ما زيد بعد لاميهما ، ولنحو : ضَرة ، وطَنة وحرة ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ، وإنما قيد حبارى وحزابية بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما حبائر وحزائب وإن حذفت الأول فقط قلت

(قوله الاسمية) لم يقيد فى التوضيح بالاسمية فى ذى التاء ولا فى المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق . **(قوله وفروقة)** من الفرق بفتحتين وهو الخوف . **(قوله بضم الجيم)** أى وتخفيف اللام كما فى القاموس . **(قوله وإن أحقهن)** أى المجردات به أى بفعائل فعول لكثرته فيه .

(قوله لأنه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير فى لأنه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفى لأنه للمصنف وقول البعض لأنه أى الناظم لم يحفظ فيه فعائل وإن كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اهـ ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ . **(قوله كما تقدم)** أى عن شرح الكافية . **(قوله جرائض)** بجيم مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن . دماميني . **(قوله وقريثاء)** بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فمثلثة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما فى القاموس . **(قوله وبراكاء)** بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات فى الحرب . صحاح . **(قوله وجلولاء)** بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس . صحاح . **(قوله وحزابية)** بحاء مهملة مفتوحة فزاى فألف فموحدة فتحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ إلى القصر . دماميني . **(قوله إن حذف ما زيد بعد لاميهما)** أى لامى حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية . **(قوله ضرة)** بفتح الضاد المعجمة وهى إحدى زوجتى الرجل أو زوجاته . **(قوله وطنة)** بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة . دماميني .

(قوله وإنما قيد حبارى وحزابية إلخ) ولعله لم يذكر هذا القيد فى قريثاء وبراكاء وجلولاء مع أنها إذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الأخيرة لأنه ليس فيها إلا هذا الوجه بخلاف حبارى وحزابية فإن فيهما وجهين بينهما الشارح أو لأن ألف التأنيث الممدودة كتائه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج إلى بيان . **(قوله عند حذفهما)** أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل

حبارى وحزابى ا هـ (**وَبِالْفَعَالِي وَٱلْفَعَالَى جُمِعَا * صَحْرَاءُ وَٱلْعَذْرَاء وَٱلْقَيْسَ ٱتْبَعَا**) أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالى ـ بالكسر ـ والفعالى ـ بالفتح ـ ولهما اشتراك وانفراد : فيشتركان فى أنواع : **الأول** فعلاء اسما نحو : صحراء وصحار وصحارى . **والثانى** فعلى اسما نحو : عَلقى وعلاق وعلاقى . **والثالث** فعلى اسما نحو : ذِفرى وذفار وذفارى . **والرابع** فعلى وصفا لا لأنثى أفعل نحو : حبلى وحبال وحبالى . **والخامس** فعلاء وصفا لأنثى نحو : عذراء وعذار وعذارى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : والقيس اتبعا ، إلا فعلاء وصفا لأنثى نحو : عذراء فإن الفعالى والفعالى غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل . بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا ، وفى شرح الكافية : ويشتركان أيضا فى جمع مَهرى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما ، ولا ينفرد الفعالى بالكسر فى نحو : حِذرية وسِعلاة وعَرقُوة والمأق ، وفيما حذف أول زائديه من نحو : حَبَنْطَى وعَفَرْنى وعَدَوْلى

منهما كما يوهمه قوله الآتى فقط فإن حبائر لم يحذف فيه إلا الزائد الثانى وأما الأول أعنى الألف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتى فى قوله :

والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد

ومثل حبائر فيما ذكر حزائب إلا أنه حذف فى حزائب مع الزائد الثانى وهو التحتية الهاء .

(قوله وإن حذفت الأول) أى الزائد الأول من كل منهما . **(قوله وبالفعالى)** بكسر اللام وقدمه لأنه أصل فعالى بفتحها . **(قوله علقى)** بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للالحاق بجعفر . **(قوله ذفرى)** بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للالحاق بدرهم . **(قوله لا لأنثى أفعل)** كان الأولى أن يقول لأنثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى لمذكر كبهمى لنبت معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهمى خرج بقوله وصفا . **(قوله وصفا لأنثى)** كان عليه أن يقول لأنثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء إذ لا يقال فيه حمار ولا حمارى كما فى المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثانى لدلالة الأول عليه . **(قوله فى جمع مهرى)** بفتح الميم وسكون الهاء . قال المرادى : أصل المهرى بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل .

(قوله ولا يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قمرى قمار وقمارى مثلا . **(قوله حذرية)** بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحتية مخففة وهى القطعة الغليظة من الأرض . والأكمة الغليظة . قاموس . **(قوله وسعلاة)** بكسر السين وسكون العين المهملتين . قال فى القاموس : السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن ا هـ وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان . **(قوله وعرقوة)** بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو . تصريح . **(قوله والمأق)** بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلى الأنف ويقال له الموق والماق وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ قال فى المصباح : قال ابن القطاع :

وقَهَوْباة وبُلَهْنِيَة وقلنسوة وحبارى ، وندر فى أهل وعشرين ليلة وكيكة وهى البيضة ، وينفرد فعالى بالفتح فى وصف على فعلان نحو : سكران وغضبان ، وعلى فعلى نحو : سكرى وغضبى ، ويحفظ فى نحو : حَبِطَ ويتيم وأيِّم وطاهر وشاة ورئيس وهى التى أصيب رأسها . واعلم أن فعالى بضم الفاء فى جمع نحو : سكران وسكرى راجع على فعالى بفتحها ، وفى غير يتيم من نحو : قديم وأسير مستغنى به عنه ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

مأتى العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء فى آخره للالحاق .

(قوله من نحو حبنطى إلخ) تبع الشارح ابن الناظم فى انفراد فعالى بالكسر بحبنطى وقلنسوة وتبع المرادى فى انفراد فعالى بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالى أى بالكسر مخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعالى وفعالى ولم يختص فعالى أى بالفتح بشىء كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر ا هـ ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لأبيه فى التسهيل .

(قوله حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباطى . ا هـ تصريح . وفى زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها . **(قوله وعفرنى)** بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الأسد وأول زائديه النون . دمامينى . **(قوله وعدولى)** بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه الواو . دمامينى . **(قوله وقهوباة)** بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو . دمامينى . **(قوله وبلهنية)** بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحتية وهى السعة يقال فلان فى بلهنية من العيش أى فى سعة وأول زائديه النون . **(قوله وقلنسوة)** بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة وأول زائديه النون . تصريح . **(قوله وكيكة)** بكافين بينهما تحتية .

(قوله فى نحو حبط) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع . دمامينى . **(قوله وأيم)** بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لا زوجة له ولا زوج لها . دمامينى . **(قوله وطاهر)** بطاء مهملة . **(قوله وشاة ورئيس)** كذا فى غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع فى النسخة الواقعة للدمامينى من التسهيل فقال : يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع تيس وهو الذكر من الظبى والمعز أو إذا أتى عليه سنة تياسى بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك ا هـ ملخصا والذى رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل : وشاة رئيس قالوا شياه راسى والشاة الرئيس التى أصيب رأسها ا هـ ولا يبعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهى وتياسى فى جمع شاة وتيس وذكر ما نصه : وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآسى ا هـ . **(قوله وفى غير يتيم)** أى وأن فعالى بضم الفاء

(تنبيهات): **الأول** : إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى من نحو : حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد :

★ **وبفعالــل وشبهه انطقــا** ★

وسيأتى بيانه ، ولكنه أخل بفعالى ـ بضم الفاء ـ فلم يذكره . **الثانى** : قالوا فى جمع صحراء وعذراء أيضا صحارىّ وعذارىّ بالتشديد وسيأتى . **الثالث** : فعالى بالتشديد هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها وإن كان محفوظا لا يقاس عليه : لأن وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل بقلب الألف التى بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها ، وبقلب ألف التأنيث ـ وهى الثانية فى نحو صحراء ـ ياء وتدغم الأولى فيها ، ثم أنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين ، فمن حذف الثانية قال : الصحارى ـ بالكسر ـ وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال : الصحارى ـ بالفتح ـ وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين **(وَٱجْعَلْ فَعَالِىَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ ★ جُدِّدَ كَالْكُرْسِىِّ تَتْبَعِ ٱلْعَرَبْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعالى ، وهو لثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو : كرسى وكراسى ، وكركى وكراكى ، واحترز بقوله : لغير ذى نسب جدد : من نحو تركى فلا يقال فيه تراكى ، وأما أناسى فجمع إنسان لا إنسى وأصله

فى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا فى قديم وأسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح الفاء وإنما استثنى يتيما لأنهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء .

(قوله وفى غير ذلك مستغنى عنه) أى وأن فعالى بضم الفاء فى غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتح الفاء نحو حباطى ويتامى وأيامى . **(قوله لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى)** أى بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما ينفرد به فعالى بفتحها . **(قوله لأن وزن صحراء إلخ)** تعليل لقوله هو الأصل . **(قوله فعلال)** هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لأن همزة التأنيث لا تقابل باللام لأنها زائدة ولأنه لا يوافق قوله بعدو بقلب ألف التأنيث إلخ ولو قال : ولأن وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء بقلب الألف الأولى ياء إلخ لأصاب . **(قوله ومن حذف الأولى إلخ)** كان تخصيص الفتح بحذف الأولى لأن الثانية محركة فإذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها . سم .

(قوله لغير ذى نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلا كعلباء وقوباء وحولايا وكرسى أو فيه نسب غير مجدد أى غير ملحوظ الآن لكونه صار منسيا أو كالمنسى فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كمهرى كما سيذكره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسى فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج إلى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأنه قوله جدد صفة كاشفة . **(قوله وأما أناسى إلخ)** قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى

أناسين فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابى ، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء . وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

(تنبيهات): **الأول** : قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا ، كقولهم فى مهرى مهارى ، وأصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل .

الثانى : ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو : علباء وقوباء وَحَوْلايا ، وأنه يحفظ فى نحو : صحراء وعذراء وإنسان وظربان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد والمزيد فيه غير

أن الياء فى أناسىّ ليست بدلا وأن أناسى جمع إنسى وأناسين جمع إنسان لذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل إذ العرب تقول إنسى فى معنى إنسان كما قالوا بختى وقمرى وبخاتى وقمارى وكأنه يشير إلى تناسى النسب فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى إنسان فتأمل . سندوبى . **(قوله فجمع إنسان لا إنسى)** وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لأن وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الإنس لا فعالى . قال الشيخ خالد : ولو كان أناسى جمع إنسىّ لقيل فى جمع جنّى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه : وهذا لا يقول به أحد .

(قوله فأبدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيه ومن العرب من يقول أناسين وظرابين على الأصل من غير إبدال . **(قوله ظربان)** بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهرّ وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل . قال الجوهرى : تزعم الأعراب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب . **(قوله على معنى مشعور به)** وهو المنسوب إليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور . **(قوله منسيا)** أى إذا لم يلاحظ النسب أصلا أو كالمنسى أى إذا لوحظ فى بعض الأحيان . **(قوله وحولايا)** بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر . قال الدماميني : اسم موضع وقال فى القاموس : قرية من عمل النهروان . **(قوله وأنه يحفظ)** وإن كان هو الأصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى . **(قوله وإنسان وظربان)** أى على القول بأن أناسى وظرابى ليس أصلهما أناسين وظرابين .

(قوله والمزيد فيه) أى والثلاثى المزيد فيه وقوله وغير الملحق بكسر الحاء أى غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد و أخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كإصبع وأصابع بوزن أفاعل ويظهر لى أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب فى مفردات الجموع السابقة وإلا فمنها ما زيادته للالحاق

الملحِق والشبيه به ، وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أحد وعشرون بناء ، وزاد فى الكافية أربعة أبنية : فُعالى وفعيل وفُعال وفعلى ، أما فعالى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان ، وفعلى وقد تقدم ذكره وأنه يرجع على فعالى بالفتح فى هذين الوصفين ، وأما فعيل وفعال بضم الفاء نحو عبيد جمع عبد وظؤار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح ، وقال فى التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ، فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتى بيانه ، وأما فعلى فلم يسمع جمعا إلا فى حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان ، ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع . وقال الأصمعى : الحجلى لغة فى الحجل ، وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ، ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه .

وذهب الفراء إلى أن كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو : تمر وتمار جمع تكسير وليس بصحيح (**وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا * فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ ٱلثَّلاثَةِ ٱرْتَقَى**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه . والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة وإن خالفه فى الوزن نحو مفاعل وفياعل . أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة . وأما

كجوهر وعلقى فافهم . (**قوله منها**)أى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرد إلخ . (**قوله جمع ظئر**) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرهاظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظآر مثل حمل وأحمال وربما جمعت المرأة على ظئار بكسر الظاء وضمها . كذا فى المصباح . (**قوله فإن ذكر فعيل**) أى ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله فى التسهيل بجمعية فعيل بتأنيثه . والحاصل أن المصنف مشى فى التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعيلا اسم جمع مطلقا . قال المرادى : وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا .

(**قوله كما سيأتى بيانه**) أى فى الخاتمة . (**قوله جمع حجل**) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف . (**قوله وبفعالل وشبهه إلخ**) أى على التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه . (**قوله ما فوق الثلاثة ارتقى**) شمل الرباعى كجعفر وصيرف وإصبع والخماسى كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسى كقبعثرى ومستخرج . والسباعى كاستخراج . (**قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة**) يشمل الرباعى المجرد كجعفر والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعى المجرد لا يحذف منه شيء كجعفر وجعافر والخماسى المجرد بحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم إن كان رابعه يشبه الحروف التى تزاد كنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق وأما الرباعى والخماسى المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثانى فتقول فى جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى دحارج وقباعث إلا إذا كان زائد الرباعى المزيد فيه لينا قبل الآخر

شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد إلا ما أخرجه بقوله **(مِنْ غَيرِ مَا مَضَى)** أى وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقرّ تكسيره على غير هذا البناء . وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى وما زاد عليه : أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو : جعفر وجعافر ، وزبرج وزبارج ، وبرثن وبراثن ، وسبطر وسباطر ، وجَحدب وجحادب ، وإن كان بزيادة على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو : جوهر وجواهر ، وصيرف وصيارف ، وعلقى وعلاق ؛ أم لغيره نحو : اصبع وأصابع ،

رابعا فيثبت فتقول فى جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والألف ياء وقناديل كما سيأتى ذلك كله .

(قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار إليه الشارح . **(قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء)** أى فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقرّ إلخ نحو سحابة مما يجمع على فعالل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فإنهما وإن كانا مما مضى لكنهما استقر تكسيرهما على هذا البناء لأن فعائل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار إلى بعض ذلك . زكريا . **(قوله أما الرباعى)** أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله بعد وإن كان أى الرباعى بزيادة أى بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فإن الذى يجمع على شبهه إنما هو الثلاثى المزيد فيه . **(قوله نحو جعفر)** هو النهر الصغير . **(قوله وزبرج)** بزاى مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة . **(قوله وبرثن)** بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون . قال فى القاموس : الكف مع الأصابع ومخلب الأسد أو هو للسبع كالأصبع للإنسان وقبيلة اهـ وما مر من أنه بمثلثة قبل آخره وهو ما صرح به زكريا وبها رسم فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به . **(قوله وسبطر)** بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضى اللسان كما فى القاموس .

(قوله وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما فى القاموس وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما فى الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الأسد كما فى القاموس . **(قوله نحو جوهر إلخ)** مقتضى كون الزيادة فى هذه الأمثلة للالحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعالل إلا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق اهـ سم أى لم ينظر إلى كون الزيادة للالحاق وإنما نظر إلى مجرد الزيادة . **(قوله وصيرف)** هو المحتال فى الأمور . قاموس . **(قوله وعلقى وعلاق)** فى ذكر هذا نظر وإن أقروه لأنه من جملة ما مضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعالى بكسر اللام والفعالى بفتحها .

(قوله نحو اصبع إلخ) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعاعل . **(قوله مما تقدم**

ومسجد ومساجد ، وسلم وسلالم ، ما لم يكن مما تقدم استثناؤه . وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة : فإن كان مجردا فقد أشار إليه بقوله (**وَمِنْ خُمَاسِىٍ * جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ**) الآخر مفعول مقدم لأنف ، ومن خماسى متعلق بأنف ، وكذلك بالقياس : أى أنف الآخر أى احذفه من الخماسى المجرد عند جمعه قياسا لتتوصل بذلك إلى بناء فعالل ، فتقول فى سفرجل سفارج ، وفى فرزدق فرازد ، وفى خورنق خوارن . ثم إن كان رابع الخماسى شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وإبقاء الخامس ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (**وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ * يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ**) أى دون الخامس : مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق ، فإن النون من حروف الزيادة . ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق ، فإن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيهما خوارق وفرازق ، لكن خوارن وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيبويه . وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس ، خوارق وفرازق غلط .

وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحل محله فيقولون خوانق وفرادق . وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده آخرا كان أو غير

استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه . **(قوله ومن خماسى)** اعلم أن الرباعى المجرد لما لم يحتج فى جمعه على فعالل إلى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسى المجرد إلى حذف ذكره فى قوله ومن خماسى إلى آخر البيتين ولما احتاج المزيد من الرباعى والخماسى إلى ذلك أشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى إلخ وذكر الحذف فى الثلاثى المزيد فى قوله والسين والتاء إلخ ثم ذكر بعد ذلك الأولى بالحذف من الزوائد . أفاده سم . **(قوله وفى فرزدق)** اسم جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع اللغوى . **(قوله وفى خورنق خوارن)** كذا فى النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما فى ابن الناظم وشرح التوضيح لأن واو خورنق مزيدة للالحاق كما قدمه والكلام فى خماسى الأصول . والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما فى زكريا نقلا عن الجوهرى . **(قوله قد يحذف)** أشار بقد إلى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح . **(قوله فإن النون)** أى من حيث هى لا فى المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد . **(قوله وقال المبرد إلخ)** ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه قذاعم اهـ تصريح . والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما فى القاموس . **(قوله لأن ألف الجمع تحل محله)** أى فيكون كالحذف لعوض . **(قوله وأما الخماسى بزيادة)** لم يرد به الخماسى الأصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه

آخر ، نحو : سبطرى وسباطر ، وفدوكس وفداكس ، ومدحرج ودحارج كما أشار إليه بقوله : (**وَزَائِدَ ٱلْعَادِى ٱلرُّبَاعِى ٱحْذِفْهُ**) أى احذف زائد مجاوز الرباعى (**مَا * لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ ٱللَّذْ خَتَمَا**) اللذ لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما ، وإثره ظرف هو الخبر ، أى إنما يحذف زائد الخماسى إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل ونحوه نحو : عصفور وعصافير ، وقرطاس وقراطيس ، وقنديل وقناديل ، وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة ، فهذه ونحوه إذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الأصول ، فتقول فيه قباعث .

بدليل أمثلته فإن مدحرج رباعى ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها . سم . (**قوله سبطرى**) مشية فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والإبل أسرعت والبلاد استقامت . قاموس . (**قوله وفدوكس**) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال فى القاموس : هو الأسد والرجل الشديد وقال زكريا : هو العدد الكثير واسم من أسماء الأسد اهـ وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الأسد وتبعه البعض والذى فى زكريا لفظ الأسد كما ذكرنا .

(**قوله العادى الرباعى**) أى سواء كانت مجاوزته للرباعى بزائد فقط كأمثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزائد وأصلى كقبعثرى فالمراد الرباعى هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف إليه . (**قوله ما لم يك**) أى الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه إلى تكلف تقدير مضاف أى ذالين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما فى التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط فى العمدة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه إدغاما أصليا فإن كان كذلك حذف فيقال فى مصور مصاور لا مصاوير وأغفل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطى وأقره ثم قال : وقوله إدغاما أصليا أخرج العارض كجريل تصغير جرول اهـ ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه . وأنت خبير بأن قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لأنه ليس لينا لتحركه كما يصرح به إخراج الشارح به نحو : كنهور وهبيخ وحينئذ فلا حاجة إلى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف فى جمع جريل أيضا وإن اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك . والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجرول بجيم وراء ثم لام كجعفر الأرض ذات الحجارة . قاله فى القاموس .

(**قوله هو الخبر**) أى وجملة المبتدأ والخبر نعت لينا ومفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة . (**قوله زائد الخماسى**) أى الذى هو رباعى الأصول . (**قوله بل يجمع على فعاليل**) أى بقلب كل من الواو

وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو : غُرْنَيْق وفردوس : فتقول فيهما غرانيق وفراديس . وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو : كنهور وهَبيخ فإن حرف العلة فيه لا يقلب ياء بل يحذف : فتقول كناهر وهبائخ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، وخرج أيضا نحو : مختار ومنقاد فإنه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الألف ياء لأنها ليست زائدة بل منقلبة عن أصل : فيقال مخاتر ومناقد لما سبق (**وَٱلسِّينَ وَٱلتَّاءِ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ * إِذْ بِنَا ٱلْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ**)

والألف ياء لانكسار ما قبله كما فى التوضيح . (**قوله الزائد وخامس الأصول**) علم حذف الزائد من هنا وخامس الأصول من قوله السابق ومن خماسى إلخ وانظر هل يأتى هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الإتيان فليراجع . قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسى فى قول المصنف ومن خماسى قيده بقوله جرد ونحو قبعثرى غير مجرد إلا أن يراد العلم بطريق المقايسة . (**قوله غرنيق**) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما فى القاموس . (**قوله وفردوس**) هو بستان يجمع ما بين البساتين . قاموس . (**قوله نحو كنهور**) كسفرجل المتراكم من السحاب والضخم من الرجال . قاله فى القاموس . (**قوله وهبيخ**) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام الممتلىء .

(**قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد**) نظر فيه سم بأنه يقتضى أن نحو مختار ومنقاد داخل فى قوله العادى الرباعى وليس كذلك لأنه من الثلاثى المزيد المشار إليه بقول المصنف الآتى والسين والتاء إلخ لا من العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رباعى الأصول أو خماسيها فكان الأولى بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادى .

(**قوله لما سبق**) قال سم : انظر فى أى موضع سبق ا هـ قال شيخنا : وأقره البعض فكان ينبغى للشارح أن يقول لما سيأتى لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثى المزيد المشار إليه بقوله الآتى والسين والتاء إلخ ا هـ وأنت خبير بأنه لا يصح أيضا أن يقول لما سيأتى لأن المبين بقول المصنف والسين والتاء إلخ إنما هو حذف الزائد فى الثلاثى المزيد وكلام الشارح الآن فى حذف ألف مختار ومنقاد وهى غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سيأتى من حذف الزائد فتدبر . (**قوله والسين والتا إلخ**) تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثى لأن مستدعيا كذلك لأن أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحينئذ ففى قول الشارح يعنى نظر لأن ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعى والخماسى المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض أفرادها فكان الأولى إسقاط يعنى ولهذا قال المرادى : اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل إلخ وقد يجاب بأن تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة .

(**قوله إذ بنا الجمع إلخ**) حذف من التعليل شيئا يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والأصل إذ بناء الجمع بقاؤهما معا مخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الأولى فاندفع ما أورد

يعنى أنه إذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالى الجمع ، وهما فعالل وفعاليل ، توصل إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزية فى المعنى أو اللفظ : فتقول فى مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية فى المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء بخلافهما فإنهما يزادان فى الأسماء والأفعال .

وكذلك تقول فى استخراج تخاريج فتؤثر استخراج بالبقاء على سينه لأن التاء لها مزية فى اللفظ على السين لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير لأن تفاعيل موجود فى الكلام كتماثيل بخلاف السين فإنها لا تزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له لأنه ليس فى الكلام مفاعيل . ومن المزية اللفظية أيضا قولك فى جمع مرمريس مراريس ، بحذف الميم وابقاء الراء ، لأن ذلك لا يجهل مع كون الاسم ثلاثيا فى الأصل ؛ ولو حذفت

على التعليل من أن دفع الاخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بأن يقال سداع أو تداع . **(قوله ما يخل بقاؤه إلخ)** بأن يخرجه عن فعالل وفعاليل وما يشبههما فى العدة والهيئة . **(قوله بمثالى الجمع)** كأنه أراد مثالى الجمع وما شابههما فى العدة والهيئة وإن خالفهما فى الوزن بدليل الأمثلة التى ذكرها فإن نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل . سم . **(قوله أبقى ما له مزية)** وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الأصول وهى كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدى إلى مثال غير موجود وأن لا يؤدى حذفه إلى حذف الآخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما فى التسهيل . **(قوله فى مستدع)** أى فى جمع مستدع . **(قوله لمعنى مختص بالأسماء)** لأنها تدل على اسم فاعل . سم أى أو اسم مفعول . **(قوله فى استخراج)** أى فى جمع استخراج علما لأن المصدر لا يجمع . **(قوله على سينه)** متعلق بتؤثر . **(قوله مرمريس)** من أوصاف الداهية يقال داهية مرمريس أى شديدة والمرمريس الأملس أيضا قاله الجوهرى ووزنه فعفعيل بتكرار الفاء والعين فهو ثلاثى الأصول مزيد فيه كما ذكره الشارح . **(قوله مراريس)** فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذى يبقى رابعا إنما هو فى غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضى فقال : واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطبوس وعضرفوط فيحذف مع الأخير نحو : قراطب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهى الداهية فالميم والراء الثانيتان زائدتان . فيقال مراريس بإبقاء الياء وإن كانت غير رابعة فى مرمريس ولا يجوز أن يجرى مجرى قرطبوس وعضرفوط بأن يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتى للشارح فى حيزبون فاعرفه وقوله كقرطبوس الذى فى القاموس قطربوس قال : بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة ا هـ وبه يعلم ما فى كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى كما فى القاموس .

الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كون الاسم رباعيا فى الأصل وأنه فعاليل لا فعافيل (**وَٱلمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا**) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة . وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثانى الزائدين غير ملحق كنون منطلق ، فتقول فى جمعه مطالق بحذف النون وإبقاء الميم . أما إذا كان ثانى الزائدين ملحقا كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه ، فيقال مقاعس ، وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لأنه يضاهى الأصل ، فيقال قعاسس . ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهى لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء .

(**تنبيه**)*: لا يعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه (**وَٱلهَمْزُ وَٱليَا مِثْلُهُ**) أى مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء (**إِنْ سَبَقَا**) أى تصدرا كما فى ألندد ويلندد فتقول فى جمعهما ألادّ ويلادّ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى

(**قوله لأن ذلك لا يجهل إلخ**) لأنه إذا كان بين المكررين فاصل احتملت أصالتهما كمراميس بخلاف ما إذا لم يكن فاصل كمراريس فإنه يحكم بزيادة أحدهما . (**قوله فتقول فى جمعه مطالق**) هل يقال فى مصطفى ومحتفظ مصافى ومحافظ . سم . (**قوله أما إذا كان ثانى الزائدين**) أراد بهما الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة وإلا فالسين فى مقعنسس ليس ثانى زائدين بل ثالث زوائد وهى الميم والنون وأحد السينين . (**قوله ملحقا**) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضى تقييد الملحق بكونه ضعف أصلى وعبارته والمبرد يقول فى جمع مقعنسس قعاسس فيراعى الأصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لأنه وإن كان زائدا هو ضعف حَرْف أصلى والزائدِ إذا كان ضعف حرف أصلى يحكم له بما للأصلى كما سيأتى فى التصريف فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اهـ . (**قوله مقعنسس**) أى متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب . جوهرى .

(**قوله فيقال قعاسس**) كذا فى بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الأشهر وفى بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف . (**قوله لا يعنى بالأولوية**) أى فى قوله والميم أولى من سواه بالبقاء وقال السندوبى : فكلام المصنف على حد قوله تعالى : ﴿**أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا**﴾ [الفرقان : ٢٤] وقولهم الصيف أحر من الشتاء اهـ وقد قيل فى نحو الآية : وقولهم المذكور أنه على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء . (**قوله لكونه أولى**) أى والعمل بالأولى هنا واجب . (**قوله كما فى ألندد ويلندد**) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونيهما وإهمال داليهما وهما بمعنى الألد أى الشديد الخصومة كما فى الصحاح . (**قوله ألادّ ويلادّ**) والأصل ألادد ويلادد فأدغم أحد المثلين فى الآخر . (**قوله فى موضع**) وهو الأول وقوله على

بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا .

(تنبيه)*: إبقاء الميم والياء والهمز فى المثل المذكورة من المزية المعنوية **(وَٱلْيَاءَ لاَ ٱلْوَاوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَيْزَبُونٍ)** وعيطموس **(فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمَا)** فتقول حزابين وعطاميس ، بحذف الياء وإبقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها . وإنما أوثرت الواو بالبقاء فى ذلك لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لأنها ليست فى موضع يؤمنها من الحذف **(وَخَيِّرُوا فِى زَائِدَىْ سَرَنْدَى)** وهما النون والألف **(وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ)** أى شابهه فى تضمن زيادتين لالحاق الثلاثى بالخماسى **(كَالعَلَنْدَى)** والحبنطى والعفرنى ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء : فتقول سراد وعلاد

معنى هو التكلم فى الهمزة والغيبة فى الياء .

(قوله بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالأثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح أن النون فى الأثناء قد تدل على المطاوعة كما فى منكسر ومنهشم فاللائق تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها . **(قوله من المزية المعنوية)** من سببية وإنما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهى التصدر لأن المعنوية أقوى فهى أحق بالاعتبار متى وجدت . **(قوله ما كحيزبون)** مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فزاى مفتوحة فموحدة مضمومة العجوز . والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال فى القاموس : التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر .

(قوله لبقائها رابعة) أى بعد حذف الياء فتكون داخلة فى قوله ما لم يك لينا أثره اللذى ختما . **(قوله ما فعل بواو عصفور)** من قلبها ياء . **(قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء)** لأنك لو حذفت الواو وقلت حيازبن بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضا ويقال حزابن . **(قوله لأنها ليست فى موضع إلخ)** لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمرادى لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح . **(قوله سرندى إلخ)** السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال فى القاموس : هو السريع فى أموره أو الشديد . والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مفتوحة قال فى القاموس : الغليظ من كل شيء ويضم وشجر من العضاه له شوك واحده بهاء . **(قوله فتقلب ياء)** وتعلل الكلمة حينئذ اعلال قاض وغاز . اهـ سم .

(فائدة)*: لا يجمع جمع تكسير نحو : مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث نحو : مرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد ومثل مضروب ومختار

وحباط وعفار ، ولك عكسه : فتقول سراند وعراند وحبانط وعفارن ، وإنما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لأنهما زيدا معا لالحاق الثلاثى بالخماسى فلا مزية لأحدهما على الآخر .

(خاتمة): تتضمن مسائل : **الأولى** : يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا : فتقول فى سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى . **الثانية** : أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون فى جعافر جعافير وفى عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز فى الكلام . وجعلوا من الأول : ﴿ **ولو ألقى معاذيره** ﴾ [القيامة : ١٥] ، ومن الثانى : ﴿ **وعنده مفاتح الغيب** ﴾ [الأنعام : ٥٩] ، ووافقهم فى التسهيل على جواز الأمرين . واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقوله :

[١٢٣٥] * **سوابيغُ بِيضٌ لا يُخرِّقُها النَّبل** *

ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ فى العمدة اهـ فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مخاتر ومناقد . **(قوله يجوز تعويض ياء إلخ)** أى إن لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما فى لغاغيز جمع لغيزى فإنه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التى كانت للمفرد كما سيذكره الشارح فى التصغير . **(قوله فى مماثل مفاعل إلخ)** المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما فى العدة والهيئة وإن خالفهما فى الوزن وإلا فجعافر على وزن فعالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل . **(قوله وحذفها من مماثل مفاعيل)** قال بعض المتأخرين : ينبغى أن يقيد ذلك بأن لا يؤدى إلى التقاء مثلين كقوله :

* **اللابسات من الحرير جلابيا** *

فإنه مخالف للأصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه إلا للمضطر لمثله . دمامينى . **(قوله فى الكلام)** أى النثر . **(قوله معاذيره)** لأنه جمع معذرة وقياسه معاذر . **(قوله مفاتح الغيب)** لأنه جمع مفتاح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء . **(قوله واستثنى فواعل)** أى الوصف بقرينة التمثيل بسوابيغ فلا يقال فى ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم . أفاده الدمامينى ولك أن تعمم وتجعل نحو : دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذى قلته فتأمل . **(قوله سوابيغ)** جمع سابغة وهى الدرع الواسعة . دمامينى .

[١٢٣٥] قاله زهير بن أبى سلمى . وصدره :

* عَليْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُمْ *

من قصيدة من الطويل ، أى على الخيل أسود جمع أسد . والضاريات : جمع ضارية ـ من ضرى إذا اجترأ ـ ولبوسهم مبتدأ ، وسوابيغ : خبره ، أى كوامل . وفيه الشاهد : فإنه شاذ ، والقياس سوابغ ـ بدون الياء ـ لأنه جمع سابغة . وبيض : صفته ، أى صقيلة . ولا يخرقها النبل : صفة أخرى . والنبل السهم .

ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل مفاعل وحذفها فى مثل مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة . **الثالثة** : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته : فكما يقال فى جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال فى جماعات جمالات . وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم فى أعبد أعابد ، وفى أسلحة أسالح ، وفى أقوال أقاويل ، شبهوها بأسود وأساود وأجردة وأجارد وإعصار وأعاصير . وقالوا فى مصران مصارين ، وفى غربان غرابين تشبيها بسلاطين وسراحين . وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لأنه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه ،

(قوله لا يجوز إلا للضرورة) والمعاذير والمفاتح فى الآيتين جمعا معذار ومفتح . دمامينى . **(قوله جمالات)** ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارضى : قالوا فى جمع جمل أجمل ثم أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهى جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ ﴿ **جمالات** ﴾ [المرسلات : ٣٣] بضم الجيم . **(قوله وإذا قصد تكسير مكسر إلخ)** ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال أبو حيان : إن جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف فى جمع القلة فالأكثرون أنه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اهـ دمامينى وكجمع الكثرة فى أنه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم الجنس الذى لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أو لا فإن اختلفت فالجمهور على عدم إطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرمانى وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط . كذا فى الهمع .

(فائدة): قال الجارد بردى فى شرح الشافية : اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازا انتهى . **(قوله إلى ما يشاكله)** أى فى عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وإن خالفه فى نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود . **(قوله وأجردة وأجارد)** مقتضى كلامه أن أجردة مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد . **(قوله وإعصار)** بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التى فيها نار أو التى تهب من الأرض كالعمود نحو السماء أو التى فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة . قاموس . **(قوله فى مصران)** قال فى القاموس : المصير كأمير المعى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين . **(قوله تشبيها بسلاطين وسراحين)** نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله إلى ما يشاكله .

(قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد فى التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين . قال الدمامينى : فما كان موازنا لشىء من هذه الأمثلة الأربعة لم يجمع اهـ والمراد بزنة

ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم فى نواكس نواكسون ، وفى أيامن أيامنون ، أو بالألف والتاء كقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات ، ومنه الحديث : « **إنكنّ لأنتنّ صَواحباتُ يوسف** » . **الرابعة** : إذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا : فيقال فى جمع ذى القعدة ذوات القعدة ، وفى جمع ابن عرس بنات عرس . ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى . والفرق بينهما أن ثانى الجزءين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس . وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا : فيقال هم ذوو برق نحره ، وفى التثنية هما ذوا برق نحره ، ويساوى الجملة فى هذا المركب دون إضافة على الصحيح : فيقال هذان ذوا سيبويه ، وهؤلاء ذوو سيبويه ، وهما ذوا معديكرب ، وهم ذوو معديكرب . وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حده إذا ثنيا أو جمعا : فيقال فى تثنية زيدين مسمى به : هذان ذوا زيدين كما يقال فى تثنية كلبتى الحداد : هاتان ذواتا كلبتين . ويقال فى الجمع ذوو زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا فقس . **الخامسة** : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين : معنوىّ ولفظى . أما المعنوى فهو أن الاسم الدالّ على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما

مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما فى العدة والهيئة وإن خالفهما فى الوزن الاصطلاحى بدليل تمثيله بنواكص وحدائد وصواحب . **(قوله فى حدائد حدائدات)** كذا فى نسخ وفى نسخ خرائد وخرائدات . **(قوله ذو أو ابن)** لم يقل أو أخ كما فى التسهيل لأنه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بأخى كذا لقيل فى جمع ما لا يعقل أخوات كذا . **(قوله بين اسم الجنس غير العلم إلخ)** المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من أن يكون فى اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم إلى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل غير الجنس .

(قوله هم ذوو برق نحره) أى أصحاب هذا الاسم . **(قوله المركب دون إضافة)** هو المركب المزجى وأما الإضافى فيثنى ويكسر صدره . **(قوله على الصحيح)** مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون . **(قوله بالمثنى والمجموع على حده)** أى مسمى بهما . **(قوله وعلى هذا فقس)** فيقال فى تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفى جمعه هؤلاء ذوو زيدين . **(قوله إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة)** لا حاجة إلى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى

أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية : **فالأول** هو الجمع وسواء كان له واحد منم لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل . **والثانى** هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط . **والثالث** هو اسم الجنس الجمعى ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو : تمر وتمرة ، وجوز وجوزة ، وكلم وكلمة ، وربما عكس نحو الكمء ؛ والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس . وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس . وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو : روم ورمى ، وزنج وزنجى : أما اسم الجنس الإفرادى نحو : لبن وماء وضرب فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين ، فإنه صالح للقليل والكثير ، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة .

وابن الناظم بل هو مضر لإيهامه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع فى تعريف الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف فى التسهيل فى تعريف الجمع ما نصه : الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله فى شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء المجموع ونحوها وقوله فى التثنية : ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع فى التعريف الوضع النوعى وهو حاصل من الواضع كما بيناه فى محله .

(قوله ملغى فيه اعتبار الفردية) أى غير منظور فى وضعه إلى الفرد كما بسطناه فى مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فأكثر فى استعماله فكان الأولى أن يقول معتبرا فى استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر ويرد أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الإخراج إنما هو بأجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به . **(قوله كأبابيل)** بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل إبالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل إبيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ايبال كدينار وفسر فى القاموس الأربعة بالقطعة من الطير والخيل والإبل . **(قوله وربما عكس)** مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالبا تقديره وتكون التاء فى الواحد غالبا نحو تمر إلخ وإنما حذفه للعلم به من السياق .

(قوله وبعضهم يقول للواحد كمأة إلخ) هذا القول فى جبأة وجبء أيضا . **(قوله وقد يفرق إلخ)** مقابل لقوله بالتاء غالبا . **(قوله نحو لبن)** بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعى واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ . **(قوله وضرب)** مثله سائر المصادر . **(قوله فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين)** أى ولا على اثنين وإنما اقتصر على نفى الدلالة على أكثر لأنه المعتبر فى اسم الجنس الجمعى .

وأما اللفظى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا ، فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو : أبابيل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو اسم جمع نحو : رهط وإبل . وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا نادر فى المفردات كقولهم برمة أعشار . هذا مذهب بعض النحويين . وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع ، ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر فى الكافية غير الخاص بالجمع ، وليس الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والبادين ، والأعراب يخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه ، وإن كان له واحد من لفظه ، فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم ، أو بتاء التأنيث و لم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولا : فإن ميز بما ذكر و لم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعى ، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو : تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما . والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير . وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا : فإن وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد فى التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع ، فلذلك حكم على غَزِىّ بأنه اسم جمع لغاز لأنه يساوى الواحد فى التذكير ،

(قوله وعباديد) قال فى القاموس : العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس . والخيل الذاهبون فى كل جهة . والآكام والطرق البعيدة . **(قوله برمة أعشار)** أى مكسرة قطعا . **(قوله من وصف المفرد بالجمع)** تنزيلا لأجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع ا هـ دماميني . قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى : ﴿ **ثياب سندس خضر** ﴾ [الإنسان : ٢١] على قراءة جرّ خضر وقيل اسم جنس جمعى لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع . **(قوله وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز إلخ)** عبارة المرادى وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك وإن لم يثنّ فليس بجمع نحو جنب والمصدر إذا وصف به وإن وافقه فى أصل دون الهيئة فإما أن يمتاز إلخ . **(قوله بياء النسب)** أى بحذف ياء النسب لأن تمييز الجمع بحذف ياء النسب التى فى واحده منه ولهذا قال المرادى بنزع ياء النسب وكذا يقال فى قوله أو بتاء التأنيث أو يعمم فى هذا بأن يقال المراد أو بحذف تاء التأنيث غالبا وإثباتها قليلا كا فى كمأة وجبأة على أحد القولين .

(قوله وإن لم يكن كذلك) بأن لم يميز من واحده بما ذكر . **(قوله ما لم يساو الواحد فى التذكير والنسب إليه)** أى دون قبح وإنما قلنا دون قبح لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام . **(قوله حكم على غزى)** بفتح الغين المعجمة وكسر الزاى مخففة وتشديد الياء وأصله غزيو على زنة فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلبا للتخفيف وأدغمت الياء فى الياء فصار غزيا إلا أن الجوهرى ذكر أنه جمع ونصه : ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق ا هـ وقال فى

وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة لأنهم نسبوا إليه فقالوا ركابى والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتى فى بابه . وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لأن فَعلا ليس من أبنية الجمع خلافا لأبى الحسن . والله أعلم .

[التصغير]

إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير لأنهما ـ كما قال سيبويه ـ من واد واحد لاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها (**فُعَيْلاً آجْعَلِ آلثُّلاثِيَّ إِذَا * صَغَّرْتَهُ نَحْوُ**) فُليس فى تصغير فلس ، ونحو (**قُذَيٍّ فِي**) تصغير (**قَذَا**) و(**فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فَاقَ**) الثلاثى (**كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا**) وجعل دينار دنينيرا . والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده : فإن كان ثلاثيا لم يغير بأكثر

القاموس فى مادته : والغزى كغنى اسم جمع ا هـ وهو صريح فى موافقة كلام الشارح وكلام الجوهرى يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه . ا هـ عبد القادر . (**قوله خلافا لأبى الحسن**) حيث ذهب إلى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا . والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح فى التذكير والنسب وإذا عرفا عرف الجمع . مرادى .

[التصغير]

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتى بيانه . تصريح . (**قوله من واد واحد**) لأن كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث فى تعليل الشارح بأنه إنما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر وقوعا من التصغير فتقديمه أولى . (**قوله إذا صغرته**) أى أردت تصغيره . (**قوله فى تصغير قذى**) أى برد الألف إلى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ومثله فتى فى فتى . (**قوله دنينيرا**) أى برد الياء إلى أصلها وهو النون إذ أصله دنار كما يأتى . (**قوله فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه**) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق إلا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف . ا هـ مرادى مع بعض تغيير . وقال بعضهم : جعلوا

من ذلك . وإن كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء . فالأمثلة ثلاثة : فُعيل نحو فليس ، وفُعيعل نحو دريهم ، وفُعيعيل نحو دنينير .

(تنبيهات): **الأول** : للمصغر شروط : أن يكون اسما : فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف فى المعنى . وشذ تصغير فعل التعجب . وأن يكون متمكنا :

الفتح والألف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشابهتها ألف الجمع فى اللين وأقر بيتها إليها من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورة كزبرج فهل نقول إن الحركة زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن إياز بالأول ا هـ سيوطى ويؤخذ مما جزم به ابن إياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كمسيطر فإنه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيل ا هـ تصريح وسيأتى بسط كلام السهيلى . قال المرادى : وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط فى المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها ا هـ وسيأتى فى الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلابد من ضم أوله ما فى الهمع عن البصريين من جواز كسر الأول فى تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت إلا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والأصل .

(قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أى الثانى قال فى التسهيل : يحذف لها أى لأجل تلك الياء أول ياءين ولياها فيقال فى تصغير على علىّ بحذف أول الياءين اللتين وليتاها ويقلب ياء ما وليها من واو وجوبا إن سكنت فيقال فى تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال فى تصغير مقام مقيم أو كانت لاما فيقال فى تصغير دلو دلى واختيارا إن تحركت لفظا فى إفراد وتكسير ولم تكن لاما فالراجح أن يقال فى تصغير جدول جديل ويجوز جديول حملا على الإفراد والتكسير وهو جداول فإن كانت الواو لاما قلبت ياء فيقال فى تصغير كروان كرين وإن تحركت فى الإفراد والتكسير وهو كراوين ا هـ بزيادة من الدمامينى وانظره .

(قوله فالأمثلة ثلاثة) إن كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وإن زعمه البعض . قال فى التصريح : الأمثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الأبنية فقال لأنى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ا هـ . وفى النكت أن هذه الأوزان فى المثنى والجمع والمركب المزجى والعددى راجعة إلى ما قبل علامة التثنية والجمع وإلى الجزء الأول من التركيبين ا هـ ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الأشياء الثمانية الآتية فى قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا إلخ . **(قوله فلا يصغر الفعل)** وكذا الأسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لأن شرط عملها عدم تصغيرها كما مر . **(قوله لأن التصغير وصف فى المعنى)** والفعل والحرف لا يوصفان . **(قوله فعل التعجب)** فى قوله :

★ يا ما أميلح غزلانا شدن لنا ★

وجوز بعضهم القياس عليه كما فى الهمع . **(قوله وأن يكون متمكنا)** عبارته فى شرحه على

فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتى . وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسما المعظمة . وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها : فلا يصغر نحو الكُميت من الخيل والكُعيت وهو البلبل ، ولا نحو مُبيطر ومهيمن . **الثانى** : وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على

التوضيح وأن يكون غير متوغل فى شبه الحرف اهـ وهى المناسبة لما يأتى من جواز تصغير المركب العددى كخمسة عشر فافهم . **(قوله ولا من وكيف ونحوهما)** كمتى وأين قال فى الهمع : ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لأن المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعنى كونه ليس إياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والأسماء المختصة بالنفى وكل وبعض ومع وأى وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الأسبوع كالسبت والأحد على مذهب سيبويه وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغيرها اهـ مع زيادة من الشاطبى . قال سم : يؤخذ من كلام الشاطبى أن أمس إذا كان نكرة جاز تصغيره .

(قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لأنه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الأعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذى سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ التصغير . اهـ دمامينى . **(قوله ولا الأسماء المعظمة)** كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اهـ فارضى لأن تصغيرها ينافى تعظيمها والمراد الأسماء المعظمة مرادا بها مسمياتها العظيمة فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبى . **(قوله خاليا من صيغ التصغير)** بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الأصل ولا فى الحال فخرج نحو : الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو : رجيل وزييد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر . **(قوله نحو الكميت من الخيل)** هو الفرس الذى تضرب حمرته إلى سواد . **(قوله والكعيت)** بالعين المهملة كما فى القاموس وغيره وما فى النسخ من رسمه بالفاء تصحيف .

(قوله وهو البلبل) أى الطائر المعروف وفى أكثر النسخ : البليد وهو تحريف والصواب الذى فى القاموس وغيره هو الأول . **(قوله ولا نحو مبيطر)** وقال السهيلى : إنه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه إلا مبيطرون لأنه لو كسر حذفت ياؤه لأنه خماسى ثالثه زائد فيزول علم التصغير اهـ تصريح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة فى باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدمامينى صرح فى باب إعراب المثنى والمجموع بأن تكسير المصغر

اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج فى التصغير فُعيعل ، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل . **الثالث** : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جبيل ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو صبيع ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر ، وبعيد المغرب ، وفويق هذا ، ودوين ذاك ، وأصيغر منك ، وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود : كُنَيف ملىء علما . وقول بعض العرب : أنا جُذَيلها المحكك وعُذَيْقها المرجّب . وقوله :

[١٢٣٦] **وَكُلُّ أُنَاسٍ سوفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تصفَرُّ منه الأنامِلُ**

وقوله :

كرجيل متغذر . (**قوله ومهيمن**) اسم فاعل هيمن إذا كان رقيبا على الشىء ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشىء . (**قوله مجرد اللفظ**) أى من غير نظر إلى مقابلة أصلى بأصلى وزائد بمثله . (**قوله أنه كبير**) أى ذاتا وقوله أنه عظيم أى رتبة . (**قوله وتقليل ما يتوهم**) أى تقليل عدد ما يتوهم . (**قوله زمنا**) كما فى المثالين الأولين أو محلا كما فى المثالين التاليين لهما أو قدرا كما فى المثال الأخير . (**قوله وزاد الكوفيون إلخ**) وفى الفارضى زيادة التحبب كيا بنى والترحم كمسيكين . (**قوله كنيف**) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما فى القاموس وعاء أداة الراعى أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه . (**قوله أنا جذيلها**) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذى ينصب للإبل الجربى لتحتك به والمحكك بفتح الكاف الأولى مشددة هو الذى كثر الاحتكاك به أى أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى إليها وإنما كان التصغير فى ذلك التعظيم لأن المقام للمدح . (**قوله دويهية إلخ**) فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التى هى كناية عن الموت بها .

[١٢٣٦] قاله لبيد من قصيدة من الطويل . ودويهية فاعل تدخل . وفيه الشاهد ، فإن الكوفية احتجت به على أن التصغير قد يأتى للتعظيم فإن دويهية تصغير داهية وهى الموت ، والمعنى دويهية عظيمة . وأجيب بأنها وإن كانت عظيمة فى نفسها ولكنها سريعة الوصول ، فبالنظر إلى هذا صغرت ، إشارة إلى تقليل المدة وتحقيرها . وفيه نظر لا يخفى .

[١٢٣٧] **فُوَيْقَ جُبَيلٍ شامخِ الرأس لم يكن لتبلُغه حتى تكِلَّ وتعمَلا**

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه (**وَمَا بِهِ**) من الحذف (**لِمُنْتَهى الجمْعِ وُصِلْ**) فيما زاد على أربعة أحرف (**بِهِ إلى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ**) وللحاذف هنا من ترجيح وتخيير ماله هناك: فتقول فى تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع لما سبق فى قوله: والرابع الشبيه بالمزيد إلخ. وتقول فى سبطرى سبيطر، وفى فدوكس فديكس، وفى مدحرج دحيرج. وتقول فى عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق: عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق. وتقول فى قبعثرى قبيعث لما سبق فى قوله: وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ. وتقول فى مستدع مديع، وفى استخراج تخيريج لما سبق فى قوله: والسين والثامن كمستدع أزل إلخ. وتقول فى منطلق ومقعنسس: مطيلق ومقيعس، وفى ألندد ويلندد أليد ويليد بالإدغام لما سبق فى قوله: والميم أولى من سواه بالبقاء إلخ. وتقول فى حيزبون وعطيموس: حزيبين وعطيميس بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر. وتقول فى سرندى وعلندى سريند وعليند أو

(**قوله إلى تصغير التحقير**) أى كما فى دويهية إيذانا بأن حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهى وقوله ونحوه أى كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كما فى جبيل إيذانا بأن الجبل دقيق العرض وإن كان عاليا شاق المصعد وكما فى كنيف وجذيل وعذيق إيذانا بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات. (**قوله من ترجيح**) أى تعيين لما مر فى التكسير وذلك كما فى مستدع وقوله وتخيير أى بين أمرين جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما فى فرزدق أو متساويين كما فى سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والأحسنية وبالتخيير بين أمرين متساويين فى الجواز. (**قوله فتقول فى تصغير فرزدق إلخ**) كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير سفرجل سفيرج لما سبق فى قوله ومن خماسى جرد إلخ وتقول فى تصغير فرزدق إلخ لتتم الأقسام. (**قوله فريزد بحذف الخامس**) أى وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لأنه بذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى إلخ فتنبه.

(**قوله لما سبق فى قوله إلخ**) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا. (**قوله ومقيعس**) قال شيخنا: انظر هل يأتى هنا خلاف المبرد المتقدم. (**قوله أو سريد وعليد**) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها لأنها للالحاق بسفرجل كما مر وألف الالحاق

[١٢٣٧] البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه.

سريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

(تنبيه)*: يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ، فإنهن لا يحذفن فى التصغير ، ولا يعتد بهن كما سيأتى **(وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ ٱلطَّرَفْ)** عن المحذوف **(إِنْ كَانَ بَعْضُ ٱلِاسْمِ فِيهِمَا)** أى فى الجمع والتصغير **(ٱلحَذَفْ)** وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول فى جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج ، وفى تصغيره سفيرج وإن عوضت قلت سفيريج . وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى جمعه مطالق ومطاليق ، وفى تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين . وعلم من قوله : وجائز أن التعويض غير لازم .

(تنبيه)*: قال فى التسهيل : وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما لم يستحقها لغير تعويض. واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى ، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد **(وَحَائِدٌ عَنِ ٱلْقِيَاسِ كُلُّ مَا * خَالَفَ فِى ٱلْبَابَيْنِ)** أى باب التكسير وباب التصغير **(حُكْماً رُسِمَا)** مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه : فمما جاء حائدا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب مغيربان ، وفى العشاء عشيان ، وفى عشة عشيشية ، وفى إنسان أنيسيان ،

لا تبقى فى التصغير كما يأتى ثم أعلت اعلال قاض . تصريح . **(قوله هاء التأنيث)** كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلوذعى والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعبوثران . سم . **(قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا)** إنما قيد بذلك لأنه الذى يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضا الألف والنون عند تصغيره . **(قوله فإنهن لا يحذفن فى التصغير)** فتقول دحيرجة وقويصعاء ولويذعى وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فإنك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر . **(قوله ولا يعتد بهن)** بل يتركن على حالهن فى التكبير ويصغر ما قبلهن كما يصغر غير متمم بهن . سم . **(قوله كما سيأتى)** فى قوله وألف التأنيث حيث مد إلخ . **(قوله على الوجهين)** أى التعويض وعدمه .

(قوله قال فى التسهيل إلخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل . **(قوله لغير تعويض)** كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه فى المكبر . **(قوله من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى)** أى ومن نحو لغيغيز فى تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم فى جمع احرنجام وتصغيره إذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم . **(قوله ولم يحتج إلى تعويض)** بل التعويض غير ممكن وإن أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التى كانت فى المفرد . **(قوله قولهم فى المغرب مغيربان)** وقياسه مغيرب وفى العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر لقول

وفى بنون أبينون ، وفى ليلة لييلية ، وفى رجل رويجل ، وفى صبية أصيبية ، وفى غلمة أغيلمة . فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل . ومما جاء حائدا عن القياس فى التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط ، وباطل وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وكراع وأكارع ، وعروض وأعاريض ، وقطيع وأقاطيع ، فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يغير

المصنف : واختتم بتا التأنيث ما صغرت من : * **مؤنث عار ثلاثى** * قال الشارح : فى الحال كسن أو فى الأصل كيد أو فى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لأن الأصل فيه سميّى بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اهـ .

(قوله وفى عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف إحدى الياءين من عشية لتوالى الأمثال وادغام ياء التصغير فى الأخرى كذا فى الفارضى وغيره والأصل عشيية بثلاث ياءات ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث ياءات . **(قوله وفى إنسان أنيسيان)** بياء قبل الألف وقياسه أنيسين إن اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان إن لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون : أنيسيان تصغير إنسان لأن أصله إنسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين وإذا صغر فعلان قيل أفيعلان وهو مبنى على قولهم إنسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان ومذهب البصريين أنه من الإنس فوزنه فعلان . أفاده الفارضى . **(قوله وفى بنون أبينون)** وقياسه بنيون وفى ليلة لييلية وقياسه لييلة وفى رجل رويجل وقياسه رجيل وفى صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبى أصيبية وقياسه صبية وفى غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام [اغيلمة] وقياسه غليمة .

(قوله فهذه الألفاظ إلخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لأن المتن يقتضى أن مثل هذه الألفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضى أنه تصغير قياسى لمهمل والمناسب للمتن ما سينقله الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال فى قوله فهذه جموع إلخ . **(قوله بتصغير مهمل)** بالإضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أى فمغيربان وما بعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وانسيان وليلاة وراجل وأصبية وأغلمة وأبنون . **(قوله على غير لفظ واحده)** أى على غير ما يقتضيه لفظ واحده من الجموع . **(قوله رهط وأراهط)** وقياسه رهوط وقول التصريح : وأرهاط ممنوع لأن أفعالا غير مطرد فى فعل الصحيح العين الساكنها وشذ أفراخ فى فرخ كما مر . **(قوله وباطل وأباطيل)** قال الشيخ خالد : وقياسه بواطل لأنه من باب كاهل . سم . **(قوله وحديث وأحاديث)** وقياسه أحدثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف . **(قوله وعروض)** بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز

إلى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى فى أباطيل أن الاسم غير إلى أبطيل أو أبطول ثم جمع (**لِتِلْوِيَا ٱلتَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتِهِ**) أى مدة التأنيث (**ٱلْفَتْحُ ٱنْحَتِمْ**) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهى التاء وألف التأنيث المقصورة نحو : قصعة وقصيعة ، ودرجة ودريجة ، وحبلى وحبيلى ، وسلمى وسليمى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث وهى الألف الممدودة التى قبل الهمزة نحو : صحراء وصحيراء ، وحمراء وحميراء .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : أفهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدم بيان ذلك فى بابه ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح الكافية : فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كنميرة وحبيلى وحميراء حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كسر

وعجائز . (**قوله وذهب ابن جنى إلخ**) قال الفارضى : وهو قريب من الأول . (**قوله إلى هيئة أخرى**) أى تجمع على ذلك الجمع قياسا . (**قوله لتلويا التصغير إلخ**) هذا البيت والذى بعده تقييد لقول المصنف فعيعل مع فعيعيل لما فاق يعنى يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الأشياء وزاد الشارح عجز المركب فإنه يفتح التلو الذى قبله أيضا ولتلو متعلق بانحتم ومن قبل إلخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة .

(**قوله أى مدة التأنيث**) الأولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أى مدة علم التأنيث أى المدة التى قبله كما قاله سم لأنه أدل على أن المدة ليست للتأنيث . (**قوله إن لم يكن حرف إعراب**) فإن كان حرف إعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف إعراب إنما يتأتى فى تصغير الثلاثى لا فى تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع . (**قوله وألف التأنيث**) خرج ما ألفه للالحاق مقصورة أو ممدودة كعزهى وعلباء فيقال فى تصغيرهما عزية وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضى أى ومع حذف الياء المنقلبة عن الألف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة . (**قوله أفهم كلامه أن الألف إلخ**) أى لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضى المغايرة . (**قوله فى بابه**) أى باب ألف التأنيث أى الباب الذى ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لأنه لم يذكر ذلك فى باب التأنيث بل فى باب ما لا ينصرف . (**قوله أو الألف قبلها**) فيه استخدام فإنه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة . (**قوله قد تجوز فيه**) حيث أطلق اسم الشىء على مجاوره .

على الأصل نحو دحيرجة .

الثالث : عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل فحكمه حكمها : فتقول بعيلبك بفتح اللام (**كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ * أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ ٱلتَحَقْ**) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو مد سكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ ، فتقول فى تصغير أجمال أجيمال ، وفى تصغير سكران سكيران لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين ، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان ، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو : سرحان وسريحين ، وسلطان وسليطين ، فإنما يجمعان على سراحين وسلاطين ، وإن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت إليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وإنسان ، فإنهم قالوا فى جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذوذ ،

(**قوله ما كان متصلا**) أى التلو الذى كان متصلا بعلم التأنيث . (**قوله عجز المركب**) أى الذى ليس آخر صدره ياء إذ ما آخر صدره ياء كمعديكرب لا يفتح ما قبل عجزه لأنه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره . (**قوله بعيلبك**) بفتح اللام ومعيديكرب بسكون الياء كما مر . (**قوله أو مد سكران إلخ**) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه إلخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الألف والنون المزيدتان جمع كثرة فإن كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وإن كان يجمع على عقابين بل يرد إلى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب . ذكره فى التسهيل . (**قوله وما به التحق**) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلانة فيقال فى تصغيره سييفين . (**قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان**) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال فى تصغيرهما عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فإنه يكسر فى تصغيره ما قبل الألف . قال الدماميني : نحو حسان إذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف إحدى السينين وقلب الألف ياء وادغامها اهـ . قال سم : وانظر لم حذفت إحدى السينين وهلا بقيت وفك ادغامه فقيل حسيسين على فعيعيل اهـ أى كما قيل فى تصغير لغيزى لغيغيز .

(**قوله لم يعلم إلخ**) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شيء ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك إلا أنه ذكر صورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق . (**قوله لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين**) لأن الألف والنون فيه شابها ألفى التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الألف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغير . تصريح . (**قوله غرثان**) بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلثة وجمعه غراثى كسكارى من غرث كفرح جاع اهـ قاموس . والظاهر جواز ضم غين غراثى وفتحها وإن كان الضم أرجح كجوازهما

فإذا صغرا قيل فيهما غريثان وأنيسان ، فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لأنه الأكثر .

(تنبيه)*: أطلق الناظم أفعالا ولم يقيده بأن يكون جمعا فشمل المفرد ، وفى بعض نسخ التسهيل : أو ألف أفعال جمعا أو مفردا ، فمثال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلا ما سمى به من الجمع لأن أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات . قال سيبويه : فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا ولا يكون أفعال إلا جمعا . هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال ، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب من أثبته فى المفردات فمقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفيعال ، ومقتضى قول من قال من النحويين : أو ألف أفعال جمعا كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل بالكسر ، وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب : قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار فإن تصغيره أعيشير ، وقال الشارح : أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نبه بقوله سبق . هذا لفظه ، فقيد ، وحمل كلام الناظم على التقييد ، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أى ألف أفعال السابق فى باب التكسير وهو الجمع ، أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه .

فى سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف وبالفعالى والفعالى جمعا إلخ فاقتصار البعض على الضم تقصير .

(قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى بجمعه على فعالين . **(قوله فإذا حقرت أفعالا)** أى صغرته .

(قوله فرقوا بينها) أى بين أفعال بفتح الهمزة وبين إفعال أى بكسرها حيث صغروا الأول على أفيعال والثانى على أفيعيل فقالوا تصغير أجمال أجيمال وفى تصغير إخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد إخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض . **(قوله ولا يكون أفعال إلا جمعا)** أى فى الحال أو فى الأصل بأن يكون علما منقولا من جمع فلا تنافى بين هذا وقوله فإذا حقرت أفعالا اسم رجل . **(قوله هذا كلامه)** أى كلام سيبويه . **(قوله وأسمال)** بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال . كذا فى القاموس . **(قوله فإن فرعنا على مذهب إلخ)** إنما قيد الاختلاف الذى سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالا فى المفردات لأن الاختلاف الذى سيذكره جار فى غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوبين على أبى موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا فى المفردات فليس

وقال الشلوبين مشيرا إلى قول أبي موسى : هذا خطأ لأن سيبويه قال : إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به ، بل هو صلة ما ، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه ، والتقدير كذاك ما سبق مدة أفعال ، وأيضا فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب ، بل صرّح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه (**وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا * وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا . كَذَا ٱلْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ * وَعَجُزُ ٱلْمُضَافِ وَٱلْمُرَكَّبِ . وَهٰكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا وَقَدِّرِ**

إلا فى أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام . (**قوله أنه**) أى أفعالا المفر يصغر على أفيعال وهذا هو الراجح . (**قوله لأن سيبويه قال إلخ**) إنما يتجه هذا التعليل إذا كان تقييد أبى موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفا أخذا بإطلاق مفهوم تقييده بالجمع وإلا فقد يقال كلام سيبويه فى المفرد الذى كان فى الأصل جمعا كإجمال اسم رجل وكلام أبى موسى فى المفرد أصالة كثوب أسمال ولا يلزم من تصغير الأول على أفيعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى على أفيعال فتأمل .

(**قوله وأيضا فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب**) أى كما أطلق هنا . (**قوله وألف التأنيث حيث مدا إلخ**) قال سم : ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل إلخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل فى الجمع بحذف هذه الأشياء الثمانية لا فى التصغير فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده فى المستثنيات وإنما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثمانية بحصول صيغة التصغير تقديرا لتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو هى أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه فى الجمع فيعلم استثناؤه من قول المصنف السابق وما به لمنتهى الجمع إلخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا إلخ وعجز المضاف ليس حذفه فى الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما فى التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتى الأول هذا تقييد إلخ فيه نظر وكان الأولى أن يقول فيه تقييد فليتأمل اهـ وليس قوله وألف التأنيث إلخ تكرارا مع قوله آنفا لتلويا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته إلخ لأن ذكره هناك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه وأخرج بقوله حيث مدا المقصورة لأنها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها لأجلها .

ٱنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى * تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ) يعنى لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة ، أى تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها :

الأول : ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء . **الثانى** : تاء التأنيث نحو حنظلة . **الثالث** : ياء النسب نحو عبقرى . **الرابع** : عجز المضاف نحو عبد شمس . **الخامس** : عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك . **السادس** : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبوثران ، واحترزا من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما . **السابع** : علامة التثنية نحو مسلِمَين . **الثامن** : علامة جمع التصحيح نحو مسلِمِين ومسلمات . فجمع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها ، فتقول فى تصغيرها : حميراء وحنيظلة وعبيقرى وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات .

(تنبيهات): **الأول** : هذا تقييد لاطلاق قوله وما به لمنتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه . **الثانى** : ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كلّ وجه ، لأن مذهبه فى نحو : جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مد حذفُ الواو والياء فيقول فى تصغيرها : جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف ، بخلاف فروقة فإنه

(قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح احترز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سيأتى فى الخاتمة أنه لا يقال فى تصغير سنين سنيون بل سنيات وسيأتى وجهه ويحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدما عليه . **(قوله كما يصغر غير متمم بها)** فلا يعتقد أن أبنية التصغير خرجت من أصلها ا هـ فارضى . **(قوله عبقرى)** بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء نسبة إلى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شىء عجيب . تصريح . **(قوله تركيب مزج)** بخلاف الإسنادى قال الفارضى : لأن الإسنادى كتأبط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددى كخمسة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به . فارضى . **(قوله ومسيلمان ومسيلمين)** كذا فى بعض النسخ وإثبات الألف فى الأول يقتضى رفع المتعاطفات وإثبات الياء فى الثانى يقتضى عدم رفعها كما أن رسم عبقرى بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضى عدم النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على لغة من يجرى جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها فى الجر وإجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الألف ويوافق هذا ما فى أكثر النسخ : ومسيلمين ومسيلمين فتأمل .

(قوله هذا تقييد إلخ) تقدم ما فيه . **(قوله فى عدم الاعتداد بها من كل وجه)** بل من بعض الوجوه كعدم السقوط فى التصغير . **(قوله لأن مذهبه فى نحو جلولاء إلخ)** فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا . **(قوله حذف الواو والألف والياء)** اعتدادا بألف التأنيث

يقول فى تصغيرها فريقة بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء، ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء فى جلولاء وأخويه، فيقول فى تصغيرها : جليلاء وبريكاء وقريثاء فالإدغام مسويا بين ألف التأنيث وتائه لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث، وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة ، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما .

وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جلولاء ونحوها ، فإنها كألف حبارى الأولى ، وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير . واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد ، ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه . **الثالث** : اختلف أيضا فى نحو ثلاثين علما أو غير علم ، وفى نحو : جدارين

الممدودة كما اعتد بالمقصورة فى نحو حبارى إذا صغرته على حبيرى فحذفت من أجلها الألف . **(قوله بخلاف فروقة)** أى ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد . **(قوله من هذا الوجه)** وهو حذف الواو والألف والياء إذ لو لم يعتد بالألف لم تحذف المدة قبلها بل تبقى مع قلب الألف والواو ياء كما فى تصغير جلول وبراك وقريث بلا ألف تأنيث . **(قوله ومذهب المبرد إلخ)** وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه فى عدم الاعتداد بها من كل وجه . **(قوله فى جلولاء وأخويه)** مع قلب الواو والألف ياء .

(قوله بوجه ما) قال البعض : متعلق بالشبه فكان الأولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اهـ وهو ناشىء عن عدم فهم عبارة الشارح والذى يتجه أنه متعلق بتقدير الانفصال فمعنى أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة فى غير ما ثالثه حرف مد لا مطلقا وإلا لم يحذف لأجلها حرف المد فيما ثالثه حرف مد فلا تغفل . **(قوله فلا غنى إلخ)** الفاء إما فصيحة أى وإذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى إلخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين إلخ . **(قوله ونحوها)** أى نحو الواو فى جلولاء كالألف فى براكاء والياء فى قريثاء . **(قوله عند بقاء الثانية)** بأن يقال حبيرى بتخفيف الياء وإثبات ألف بعد الراء . **(قوله أن تسوية الناظم إلخ)** أى حيث أطلق فى قوله :

وألف التأنيث حيث مدا ... وتاؤه منفصلين عدا

(قوله فى نحو ثلاثين علما أو غير علم إلخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقا لأنه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فإنما تكون زيادته غير طارئة إذا كان علما بخلاف ما إذا لم يكن علما لأن له حينئذ مفردا . **(قوله لأن زيادته)** هى علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أى منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده

وظريفين وظريفات أعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد : فمذهب سيبويه الحذف ، فتقول : ثليثون وجديران وظريفون وظريفات لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدّ فى ذلك والإدغام كما يفعل فى جلولاء ، واتفقا فى نحو : ظريفين وظريفين وظريفات إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

(**وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ ذُو ٱلْقَصْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا**) أى إذا كانت ألف التأنيث : خامسة فصاعدا حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ، فتقول فى نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا : قريقر ، ولغيغز ، وبريدر ، فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله : (**وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ * بَيْنَ ٱلْحُبَيْرَى فَادْرِ وَٱلْحُبَيِّرِ**) ومثله قريثا ، تقول فيه قريثا أو قريث : أى إن حذفت المدة قلت

فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرو الزيادة على كل . (**قوله زاد على أربعة**) أى ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتى . (**قوله لن يثبتا**) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل على عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر .

(**قوله أى إذا كانت ألف التأنيث**) أى المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكألف التأنيث المقصورة ألف الإلحاق المقصور كحبركى فتقول فى تصغيره : حبيرك كقريقر والحبركى بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبيركات فهو منون وعن الجرمى أن ألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف . كذا فى الفارضى . (**قوله لأن بقاءها يخرج إلخ**) قال فى التصريح : فإن قلت فحبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة . قلت : نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الألف اهـ وقد حرفه البعض ثم استشكله .

(**قوله لأنها لم يستقل النطق بها إلخ**) قال شيخنا : لعله تعليل لمحذوف تقديره وفارقت الممدودة لأنها إلخ أى لأنها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة .

(**قوله فتقول فى نحو قرقرى**) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع . تصريح . (**قوله وبردرايا**) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة فراء فألف فتحتية اسم موضع وزنه فعلعايا . (**قوله لغيغز**) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاى وفى بعض النسخ لغيغيز بياء قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس .

(**قوله وبريدر**) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الألف والياء لأنهما زائدتان . (**قوله فإن كانت خامسة إلخ**) أشار به إلى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى إلخ تقييد لاطلاق قوله متى زاد على أربعة إلخ .

(**قوله وإبقاء ألف التأنيث**) لأنها بعد حذف المدة صارت أربعة . (**قوله بين الحبيرى**) وهو أجود .

(**قوله ومثله قريثا**) يقتضى أن قريثا بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وهو ما فى القاموس فلعل مراده

الحبيرى وقريثا ، وإن حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقريث بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (**وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيَاً لَيِّناً قُلِبْ * فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ**) ثانيا مفعول لاردد ، ولينا نعت لثانيا ، وقلب فى موضع النعت لثانيا أيضا ، يعنى أن ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان لينا منقلبا عن غيره ، فشمل ذلك ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة .

الثانى : ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب .

الثالث : ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن .

الرابع : ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نييب .

الخامس : ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فإن أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين ، فتقول فيهما دنينير وقريريط . وخرج عن ذلك

مثله قريثا على قصرها لضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها . (**قوله بقلب المدة ياء**) أى فى الحبارى فقط لأن مدة القريثا ياء فلا تحتاج للقلب .

(**قوله ثانيا لينا**) لم يخص فى الهمع الرد بالثانى اللين حيث قال : يرد إلى أصله البدل إن كان آخرا مطلقا سواء كان لينا كملهى أو غير لين كماء وسقاء فإن ألف ملهى بدل من واو لأنه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لأنه مشتق من السقى فيقال مليهى برد الألف إلى الواو وقلبها ياء لتطرفها إثر كسرة ومويه وسقى كما يقال فى التكسير ملاهى ومياه وأمواه وأسقية لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها فإن لم يكن البدل آخرا اشترط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غير همزة تلى همزة كمال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان ومويزين ومييقن لزوال موجب الإبدال لأن الواو إنما أبدلت فى مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قيل وميزان لكسر ما قبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإنما أبدلت الياء واوا فى موقن لضم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد إلى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأرباب فى عباب وأبيب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو كان بدلا من همزة تلى همزة كآدم فيقال أو يدم من غير رد للألف إلى أصلها وهو الهمز ا هـ ببعض زيادة واختصار .

(**قوله ولينا نعت لثانيا**) قال شيخنا : وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لأنه يتعدى لمفعولين ا هـ وفيه نظر لاقتضائه أن الثانى المردود إلى أصله هو المحول لينا مع أنه المحول إليه كالياء فى قيمة لا المحول كالواو فتدبر . (**قوله فتقول فيه ذؤيب**) ووجهه زوال مسوغ البدل وهو

ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله ، فتقول فى متَّعد متيعد بإبقاء التاء خلافا للزجاج فإنه يرده إلى أصله فيقول مويعد ، والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره مُوعِد أو مُوعَد أو مَوْعد ، ومتيعد لا إيهام فيه .

(تنبيهات): **الأول** : مراده بالقلب مطلب الإبدال كما عبر به فى التسهيل لأن القلب فى اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر . ويستثنى من كلامه ما كان لينا مبدلا من همزة تلى همزة كما استثناه فى التسهيل كألف آدم وياء أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أيمة فيصغر على لفظه . وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله فى شرح الكافية وهو ـ يغنى الرد ـ مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غيرُ محرر ، بل ينبغى أن يقول مبدلا من غير همزة تلى همزة كما فى التسهيل .

الثانى : أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء فى نحو شيخ واوا ، ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ، ويؤيده أنه سمع فى بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ .

سكون الهمزة . دماميني . **(قوله فتقول فى متعد)** هو اسم فاعل من اتعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء . تصريح . **(قوله بإبقاء التاء)** أى الأولى المبدلة من الواو التى هى فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال . سم . **(قوله فإنه يرده إلى أصله)** لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال . تصريح . **(قوله موعد)** أى اسم فاعل أو موعد أى اسم مفعول أو موعد أى مصدرا ميميا أو اسم زمان أو مكان . **(قوله لا إيهام فيه)** أى وإن كان فيه إجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد فى التصريح أن سيبويه لم يلتفت للإلباس فى مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها إجمال لا إلباس فتأمل . **(قوله مراده بالقلب إلخ)** الحامل له على ذلك تعميمه القلب فى كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس وإلا فيمكن إبقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الأمر أنه ترك بعض المسائل . سم . **(قوله من حرف صحيح)** كما فى دينار وقيراط ا هـ سم وكما فى ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح .

(قوله ولا عكسه) أى ولا على عكسه كما فى متعد . **(قوله فيصغر على لفظه)** فيقال أييمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لأنه على حده لأن الأول حرف لين والثانى مدغم فيه فهو كخويصة تصغير خاصة . سم . **(قوله غير محرر)** لأنه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما فى دينار والمنقلب عن همزة لا تلى همزة كما فى ذئب مع أنهما يردان . **(قوله فى نحو شيخ واوا)** فيقال شويخ . **(قوله على جوازه)** أى جواز الإبدال واوا فى نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل . **(قوله وهو)** أى ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذ المقتضى للسماع فإرجاع البعض الضمير إلى ما تقدم من قلب

الثالث : إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه لأنه من الوجاهة فقلب ، فإذا صغر قيل جويه دون رجوع إلى الأصل لعدم الحاجة إلى ذلك (**وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ**) حيث صغروه على لفظه و لم يردوه إلى أصله ، وقياسه عويد لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين ، كما قالوا فى جمعه أعياد و لم يقولوا أعوادا لما ذكرنا (**وَحُتِمْ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ**) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير : فيقال فى ناب وباب وميزان : أنياب وأبواب وموازين إلا ما شذ كأعياد . وقوله :

[١٢٣٨] **حمًى لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلا بِإِذْنِنَا ولا نُسْأَلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ**

يريد المواثق .

(**تنبيه**)*: هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو : قيمة وقيم وديمة وديم (**وَٱلْأَلِفَ ٱلثَّانِي ٱلْمَزِيدُ يُجْعَلُ** *

ألف ناب وياء شيخ وبيضة واوا غير مناسب إلا لو سمع القلب فى ياء ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالإجازة نعم سمع فى ناب للمسنة من الإبل نويب كما فى الهمع فاعرفه . (**قوله اسم مقلوب**) أى قلبا مكانيا . (**قوله لأنه من الوجاهة**) فأصله وجه فقلب قلبا مكانيا بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(**قوله وقياسه عويد**) قال سم : هل يمتنع النطق بالقياس ا هـ . قال الإسقاطى : وقد يخرج على الخلاف فى المصدر إذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسى هل يجوز استعمال القياسى ا هـ وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالإلباس بتصغير عود . (**قوله فلم يردوا الياء**) أى إلى أصلها وهو الواو . (**قوله وحتم للجمع إلخ**) قال أبو حيان : أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم فى الذكر لا على المتأخر ا هـ سيوطى . قال سم : وهو عجيب لأن الواجب فى الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا . (**قوله عقد المياثق**) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ عهد والأول هو ما فى الشواهد للعينى وقوله المياثق دون المياثيق بياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها فى نحو قرطاس وعصفور كما مر . (**قوله المزيد**) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حييض ا هـ اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فعيعل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ .

[١٢٣٨] قاله عياض ابن أم درة الطائى ، شاعر جاهلى ، من الطويل . حمى : خبر مبتدأ محذوف ، أى حمانا حمى ، أو نحو ذلك مما يناسب . ولا يحل ، مجهول : صفته . والدهر : نصب على الظرف . والشاهد فى عقد المياثق ، فإن القياس فيه المواثق لأنه جمع ميثاق ، وفى نوادر أبى زيد على الأصل .

وَاواً) نحو : ضارب وضويرب ، وماش ومويش **(كَذَا مَا ٱلْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ)** كألف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج .

(تنبيهان)*: **الأول** : مما يجعل واوا أيضا الألف الثانى المبدل من همزة تلى همزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه . **الثانى** : حكم التكسير فى إبدال الألف الثانى كحكم التصغير فتقول : ضوارب وأوادم **(وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ)** وهو ما حذف منه أصل بأن ترد إليه ما حذف منه **(فِى ٱلتَّصْغِيرِ)** لتتأتى بنية فعيل ، ومحل هذا **(مَا ★ لَمْ يَحْوِ غَيْرَ ٱلتَّاءِ ثَالِثاً كَمَا)** أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام ، وكذا تفعل فى خذ وكل ومذ أعلاما . وسه ويد وحر فتقول فيها أخيذ وأكيل برد الفاء ، ومنيذ وستيه برد العين ، ويدية وحريح برد اللام . وإن كان على ثلاثة . **والثالث** : تاء التأنيث لم يعتد بها ويكمل أيضا كما يكمل الثنائى ، نحو عدة وسنة : فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الأول ولام الثانى .

(قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر .

(قوله الألف الثانى المبدل إلخ) ومنه أيضا الألف المنقلبة عن واو كباب كما مر فالألف الثانية تقلب عند التصغير واوا فى أربعة مواضع كما تقلب ياء فى موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء . **(قوله وكمل المنقوص)** أى الناقص منه شىء ولو مبدلا بآخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتى لا المصطلح عليه . **(قوله ومحل هذا)** أى التكميل المذكور . **(قوله ما لم يحو إلخ)** أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثانى الآتى فى كلام الشارح أى وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتى فى الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفى صادق بأن لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ كجعل شيخنا النفى صادقا بأن لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثنائى الوضع لأن موضوع المسألة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا منها .

(قوله كما) مثال للمنقوص إن جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف قصر للضرورة وتنظير فى التكميل إن جعل ما الاسمية والحرفية . واعلم أن الشارح أولا جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال : أصله موه إلخ وثانيا جزم بأن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال : وأشار بقوله كما إلى أن الثنائى إلخ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما إلخ فهذا عجيب فليتأمل . سم . **(قوله فى خذ وكل ومذ أعلاما)** أصل خذ وكل أؤخذ وأؤكل بهمزتين حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها حينئذ وأصل مذ منذ وإنما قال أعلاما ليصح تصغيرها إذ لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما مر . **(قوله وسه)** أصله سته وهو الدبر . ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف . وحر أصله حرح وهو الفرج . **(قوله ويدية)** كذا فى غالب النسخ وفى نسخة ويدى بلا تاء والصواب الأول . **(قوله لم يعتد بها)** لكونها فى حكم المنفصل . **(قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية)** اعترضوه

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف لعدم الحاجة إليه لأن بنية فعيل تتأتى بدونه ، فتقول فى هار وشاك وميت : هوير وشويك ومييت ، وشذ هوير برد المحذوف . وأشار بقوله كما إلى أن الثنائىَّ وضعا يكمل أيضا فى التصغير كما يكمل المنقوص توصلا إلى بناء فعيل إلى أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد إليه بخلاف المنقوص ، وأجاز فى الكافية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول فى عن وهل مسمى بهما عنى وهلى والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل ، وصرح فى التسهيل بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم ، لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر فى ما الاسمية أو الحرفية إذا سمى بها فإنك تقول على التقديرين موى .

بأن فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه ويمكن دفعه بأن تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهى ليست التى كانت عوضا بل التى تظهر عند تصغير المؤنث .

(قوله وسنية) برد لامه وهو الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة . **(قوله فى هار وشاك)** اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قلبها همزة وقد جاء على القياس أيضا فقيل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم : حذفت الألف الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتباره قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال : وشذ هوير برد المحذوف يعنى الواو لأن الكلام فى رد المحذوف الأصلى لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع وإعرابهما على هذا إعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم إعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الإعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا فى الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لئلا يلتقى ساكنان هو والتنوين وفى النصب شويكيا برده وعلى لغة هائر وشائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف . **(قوله وميت)** بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة . **(قوله بحرف علة)** بأن يزاد عليه ياء وقيل إن شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت فى هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والأظهر الأول وبه جزم الآبدى واقتضاه كلام التسهيل وحجة الثانى أن ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء . تصريح مع بعض زيادة من المرادى .

(قوله فإنك تقول إلخ) لأنك على الوجه الأول إن كملت بياء وجب إدغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثانى تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما فتبدل واوا بكل حال عملا بقوله : والألف الثانى المزيد يجعل واوا إلخ اهـ سم وفى كلام الفارضى ما يشعر بالفرق حيث قال إذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف فى التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الألف ثم تقلب الألف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء فإذا

(تنبيهات)*: **الأول** : إنما قال غير التاء و لم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فإنها لا يعتد بها أيضا ، بل يقال بنية وأخية برد المحذوف .

الثانى : يعنى بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان أولا أو وسطا : فالأول كقولك فى تصغير يرى مسمى به يرى من غير رد اعتدادا بحرف المضارعة ، وأجاز أبو عمرو والمازنى الرد فيقولان يرىء ، ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى ونحوه ، وتقدم مثال الوسط .

الثالث : لا يعتد أيضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هى فيه ، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هى فيه إذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن : تقول فى تصغيرهما سمى وبنى بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول .

الرابع : قوله كما : إن أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه ، وإن أراد بما الكلمة التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لأن ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائى وضعا لا من قبيل المنقوص ، فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص ، وتمام القول فى هذا أنه إذا سمى بما وضع

صغر يقال موىّ بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازا ا هـ فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موىء بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق . **(قوله برد المحذوف)** أى وحذف التاء والإتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله مسمى به)** قيد به لأن الفعل والحرف لا يصغران إلا إذا سمي بهما . **(قوله من غير رد)** أى لعينه وهى الهمزة إذ أصله يرأى . **(قوله فيقولان يرىء)** بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين .

(قوله على أصل مذهب فى يعيل) أى من إثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر فى باب ما لا ينصرف فما يوجد فى بعض النسخ من كتابة يعيلى بالياء وما يوجد فى بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لأن الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثانى على مذهب غيره الأرجح فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل فى بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم فى الشرح فى باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادى . **(قوله وتقدم مثال الوسط)** وهو نحو هار وشاك وميت . **(قوله حذفت منه)** لأنه يضم أوله فيستغنى عنها بتحرك أوله . تصريح . **(قوله كما مر الشرح عليه)** أى فى قوله أصله موه إلخ عقب قول المصنف كما . **(قوله فهو تنظير)** أى فى مطلق التكميل وإلا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه إليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد إليه . أفاده المرادى . **(قوله حتى يصغر)** أى إلى أن يصغر . **(قوله وجب التضعيف)** قال البعض : لئلا يلزم

ثنائيا فإن كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال هليل أو هلى ، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال فى لو وكى وما ــ أعلاما ــ لو وكىّ بالتشديد وماء بالمد ، وذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرن أعطين حكم دوّ وحىّ وماء : فيقال لوى كما يقال دوى ، وأصلهما لويو ودويو ، ويقال كيىّ بثلاثِ ياءات كما يقال حُيىّ ، ويقال موى كما يقال فى تصغير الماء المشروب مويه ، إلا أن هذا لامه هاء فردت إليه كما تقدم .

الخامس : قال فى شرح الكافية : وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة فيصغر تارة بردّ هذا وتارة برد هذا ، كقولك فى تصغير سنة : سنية وسنيهة ، وفى تصغير عضة : عضية ، وعضيهة اهـ (**وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى * بِالْأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِى الْمِعْطَفَا**) أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو تصغير الاسم

إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اهـ وقد يقال عدم النظير لازم على القسم الأول لأن أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل وبل مسمى بهما مخالفان لذلك على أن الثانى وضعا إذا سمى به لا يتعين فيه الإعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل .

(**قوله فأبدلت الثانية همزة**) كما قالوا فى حمراء . (**قوله أعطين**) ماض مجهول مبنى على سكون الياء لاتصاله بنون الإناث . (**قوله دوّ وحى**) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية . والحى القبيلة اهـ تصريح . ودال الدوّ مهملة . (**قوله وأصلهما لويو ودويو**) أى فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . (**قوله ويقال موى**) أى بإبدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضى ماي يفيد جواز إبقاء الهمزة بلا إبدال . (**قوله فى تصغير الماء المشروب إلخ**) ويقال فى تثنيته ما آن وما وان قرأ الجحدرى فالتقى الما آن والحسن فالتقى الماوان وجمعة فى القلة أمواه اهـ فارضى أى وفى الكثرة مياه وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة . (**قوله لامه هاء**) وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة .

(**قوله ومن بترخيم**) أى معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط . (**قوله بالأصل**) وهو ما كان فى مقابلة الفاء والعين واللام . سندوبى . (**قوله المعطفا**) قال الشاطبى : المعطف فى اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وركيه وقال المكودى : المعطف بكسر الميم هو الكساء . خالد . (**قوله بتجريده من الزوائد**) أى الصالحة للبقاء كما فى التوضيح ليخرج متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لا خلالها بالزنة عند تصغير غير الترخيم أى فلا يسمى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير ترخيم اهـ زكريا وقوله الصالحة للبقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفى

بتجريده من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل ، وإن كانت أربعة فعلى فعيعل ، فتقول فى معطف عطيف وفى أزهر زهير وفى حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد : حميد وتقول فى قرطاس وعصفور : قريطس وعصيفر .

(تنبيهات): **الأول** : إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء ، فتقول فى سوداء وحبلى وسعاد وغلاب : سويدة وحبيلة وسعيدة وغليبة .

الثانى : إذا صغر نحو حائض وطالق ـ من الأوصاف الخاصة بالمؤنث ـ تصغير الترخيم قلت : حييض وطليق لأنها فى الأصل صفة لمذكر .

الثالث : حكى سيبويه فى تصغير إبراهيم وإسمعيل : بريها وسميعا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فباتفاق ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ،

قوله من الزوائد إشارة إلى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد وبه صرح فى التوضيح فلابد من أمرين أن يكون فى الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم .

(قوله حميد) وإن صغرت لا بترخيم قلت فى حامد حويمد وفى حمدان حميدين إن ثبت له جمع على حمادين وإلا فحميدان وفى محمود محيميد وفى حمدون حميدين اهـ فارضى أى وفى حماد حميميد وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة محمدا فإن تصغيره بترخيم أيضا حميد . قال خالد : ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن اهـ وقال سم : وتبعه البعض هو من باب الإجمال لا الإلباس اهـ وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الأمر على الإجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للأسماء الخمسة على السواء فلا ينافى تبادر غيرها منه فتأمل . **(قوله لحقته التاء)** لأنه من المؤنث الثلاثى فى المآل أى إذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه . **(قوله وغلاب)** بالغين المعجمة وفى القاموس أنهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتان وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد .

(قوله الثانى إذا صغرت نحو حائض إلخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال : إلا إذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب . **(قوله لأنها فى الأصل صفة لمذكر)** والأصل شخص حائض وشخص طالق أى فضعفت عن نحو سوداء وسعاد فى اقتضاء التاء فروعى فيها الأصل ولولا ذلك للحقته التاء لأنه مؤنث ثلاثى فى المآل وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى . أفاده الإسقاطى . **(قوله فى تصغير إبراهيم وإسمعيل)** أى تصغير ترخيم . **(قوله وهو شاذ)** أى باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأى سيبويه بريهم وعلى رأى المبرد أبيريه . **(قوله لأن فيه حذف أصلين)** أى والأصول لا يحذف

وينبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال المبرد : أبيريه وأسيميع ، وقال سيبويه : بريهم وسميعيل ، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبنى جمعهما فقال الخليل وسيبويه : براهيم وسماعيل ، وعلى مذهب المبرد : أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون براهم وسماعل ، بغير ياء ، وبراهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء ، وقال بعضهم : أباره وأسامع ، وأجاز ثعلب : براهٍ ، كما يقال فى تصغيره : بريه ، والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختصّ تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفراء وثعلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : يجرى بليق ويذم مصغر أبلق ، ومن كلامهم : جاء بأم الرُّبَيق على أُرَيق ، قال الأصمعى : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق ، فقلبت الواو فى التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التى للالحاق وغيرها ، فتقول فى خفندد ، ومقعنسس وضفندد : خفيد وقعيس وضفيد ، بحذف الزوائد للالحاق ، والخنفدد ، الظليم السريع ، والضفندد : الضخم الأحمق (**وَٱخْتِمْ بِتَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثٍ عَارٍ**) من التاء

منها أكثر من واحد كما مر . (**قوله أنها أصلية**) لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا فى بنات الأربعة فهو خماسى فلا يحذف منه فى التصغير إلا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس . شرح التوضيح للشارح . (**قوله أنها زائدة**) لأنه اسم أعجمى لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة . شرح التوضيح للشارح . (**قوله أبيريه وأسيميع**) بحذف الخامس وتعويض الياء عنه . (**قوله بريهم وسميعيل**) بحذف زائدهما .

(**قوله براه**) بكسر الهاء منونة وأصله براهى بالياء فحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ثم أجازه ثعلب براه إن كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضى ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه إجازة سماع أيضا قياسا على سميع وإن كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالأمر ظاهر . (**قوله كما يقال فى تصغيره**) أى تصغير ترخيم . (**قوله والوجه أن يجمعا جمع سلامة**) لعدم الخلاف فيه . (**قوله جاء بأم الربيق**) بضم الراء وفتح الموحدة أى بالداهية وانظر ما مرجع الضمير فى جاء ولعله الرجل ويكون من إقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها إخباره برؤيتها أو الله تعالى أو تكون الإضافة فى قول رجل على معنى فى أى من قول الناس فى شأن رجل إلخ لكن يمنع الأول والأخير قول القاموس : رأى رجل الغول على جمل أورق فقال جاءنا بأم الربيق على أريق اهـ فتدبر . (**قوله أورق**) هو من الإبل ما فى لونه بياض إلى سواد وهو أطيب الإبل لحما لا عملا وسيرا . قاموس . (**قوله فى خفندد**) بخاء معجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد

(ثُلاَثِيٌّ) فى الحال (كَسِنْ) ودار فتقول فى تصغيرهما : سنينة ودويرة ، أو فى الأصل كيد ، فتقول فى تصغيره يدية ، أو فى المآل وهذا نوعان : أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة ، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية ، وذلك لأن الأصل فيه سميى ، بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرّر فى هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثيا ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد . والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة . نحو حبلى ، وقد تقدم بيانه ، ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّايَرَى ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) فى لغة من أنثهما (وَخَمْسٍ) أى فإنه يقال فيها : شجير وبقير وخميس ، بغير تاء ، ولا يقال : شجيرة وبقيرة وخميسة ، بالتاء لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ، ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما : بضيع وعشير ولا يقال : بضيعة وعشيرة لأنه يلتبس بعدد المذكر . وأشار إلى الثانى بقوله (وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذود وشوك وناب ، للمسن من الإبل ، وحرب وفرس وقوس ودرع ، للحديد ،

إلا أن أوله ضاد معجمة . (قوله الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام . (قوله ثلاثى) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزيينب واختص ثلاثى المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله.

(قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة فى سماء لأن أصله سماو لأنه من سما يسمو فقول شيخنا والبعض : أصله سماى سهو ومثل سماء كساء . (قوله فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين) هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم فى التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الألف . قاله الشارح على التوضيح . (قوله على القياس) وهو حذف إحدى الياآت الثلاث عند اجتماعها فى الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهييم وحى على حيى . (قوله ذا لبس) أى متبادرا منه خلاف المراد . (قوله بضع وعشر) أى وست وسبع وتسع . (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة أبعرة إلى عشرة وقيل غير ذلك . (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلا . كذا فى القاموس وغيره والمراد هنا الأول لأن شول كركع رباعى والكلام فى الثلاثى ولهذا قال البعض قوله : وشول جمع شائلة إلخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب إلا الثانى وهو خلط .

(قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع فى اللبس بمصغر حربة الحديد اهـ سم أى فيكون من النوع الأول . (قوله وفرس) قال فى القاموس : الفرس للذكر والأنثى وهى

وعرس وضحى ونعل وعرب ونصَف ، وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس فقال : عريسة وقويسة .

(تنبيهات)*: **الأول** : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شجر وخمس .

الثانى : لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول فى رمح ــ علم امرأة ــ: رميحة ، وفى عين ــ علم رجل ــ: عيين ، خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ، فتقول فى الأول : رميح وفى الثانى عيينة ، ويونس يجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نويرة وعيينة ، وأذينة وفهيرة ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت ، حذفت هذه التاء ، ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول : بنية وأخية ، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول : بنى وأخى **(وَنَدَرْ * إلْحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ)** ثلاثيا مفعول بكثر ، وهو بفتح الثاء بمعنى فاق ، أى ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام : وريئة

فرسة اهـ فعلم أن الفرس يقع على الذكر والأنثى وحينئذ يحتاج المثال إلى التقييد بالواقع على الأنثى . **(قوله للحديد)** احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فإنه مذكر وجمع درع الحديد أدراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدراع . كذا فى القاموس . **(قوله وعرس)** قال فى القاموس : العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الأسد ثم قال : وبالضم وبضمتين طعام الوليمة ثم قال : والنكاح اهـ فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما نظر فتدبر . **(قوله وعرب)** بفتحتين وبضم فسكون خلاف العجم . **(وقوله ونصف)** بفتحتين كما فى القاموس والتصريح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة . **(قوله ويونس يجيزه)** أى اعتبار الأصل كما يجيز اعتبار الحال . **(قوله واحتج)** بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الأنبارى ويونس .

(قوله إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت إلخ) مثله ما إذا لم تسم بهما أصلا كما فى الدمامينى وإنما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر . **(قوله فى وراء وأمام وقدام إلخ)** قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة إلا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أما ما شاذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفى الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لأن المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها قال : وكذا لا تصغر غد

بالهمزة وأميمة وقديديمة .

(**تنبيه**)*: أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى : حبيرة ولغيغزة ، فيجاء بالتاء عوضا من الألف المحذوفة ، وظاهر التسهيل موافقته ، فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ، ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك : ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الأنبارى ، أى فإنه يجيز فى نحو باقلاء وبرناساء : بويقلة وبرينسة ، والصحيح بويقلاء وبرينساء (**وَصَغَّرُوا شُذُوذاً ٱلَّذِى ٱلَّتِى * وَذَا مَعِ ٱلْفُرُوعِ مِنْهَا تَاوَتِى**) يعنى لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسما غير متمكن ، ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة ، بكونها توصف ويوصف بها ، استبيح تصغيرها ، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمه ألف مزيدة فى الآخر ، ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل فى الذى والتى : اللذيا واللتيا ، وفى تثنيتهما : اللذيان واللتيان ، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى : اللذيُون رفعاً ، واللذيين جراً ونصباً ، بالضم قبل الواو ، والكسر

حملا على نقيضه وهو أمس لأن أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اهـ ومر أول الباب زيادة بيان . (**قوله وريئة**) بتشديد الياء قبل الهمزة . (**قوله وقديديمة**) بوزن فعيعيلة . (**قوله حبيرة**) بتشديد الياء . (**قوله باقلاء**) بتخفيف اللام إذا مدت كما هو الفرض قال فى القاموس: الباقلى وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اهـ. (**قوله وبرناسا**) هم الناس كما مر فى التأنيث.

(**قوله مع الفروع**) حال من الذى والتى وذا أى مع بعض الفروع . (**قوله بكونها توصف ويوصف بها**) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع . فارضى . (**قوله خولف به إلخ**) ذكر وجهين للمخالفة وبقى ثالث فى ذيا وتيا وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد فى زيادة ياء ثالثة يعنى فى غير ما ذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا فى الأسماء المتمكنة . (**قوله فترك أولها**) كاللام المتحركة فى الذى والتى على ما كان عليه من الفتح كما فى الذى والتى وذا وتا وضمت لام اللذيا واللتيا فى لغة كما فى التسهيل أو الضم كما فى أولى وأولاء . (**قوله وعوض من ضمه**) أى المجتلب للتصغير فلا يرد أن أوليا وأوليا زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والألف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التى كان ينبغى أن تكون فيهما حال التصغير و لم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية فتدبر وهذا التعويض فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فخفف فيه .

(**قوله ووافقت المتمكن إلخ**) ذكر وجهين للموافقة وبقى ثالث فى اللذين واللتين واللذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الأصل المحذوف من مكبراتها إليها ولا يضر حذفه ثانيا من الأربع الأخيرة لأنه لعلة تصريفية وهى توالى ياآت ثلاث كما سيأتى فى الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل .

قبل الياء ، وقال الأخفش : اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور . ومنشأ الخلاف من التثنية ، فسيبويه يقول : حذفت ألف اللذيا فى التثنية تخفيفا ، وفرق بين المتمكن وغيره . والأخفش يقول : حذفت لالتقاء الساكنين ، وقالوا فى جمع التى : اللتيان ، وهو جمع اللتيا تصغير التى . ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذيا واللتيا ، وتثنيتهما وجمعهما ، وقال فى التسهيل : واللتيان واللويتا فى اللاتى ، واللويا واللويون فى اللائى واللائين ، فزاد تصغير اللاتى واللائى واللائين ، وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى : أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش . وأما اللتيات : فإنما هو جمع اللتيا كما سبق ، فتجوّز فى جعله تصغيراً للاتى . ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا ، وأجاز الأخفش أيضا اللويا فى اللاى ، غير مهموز ، وصغروا من أسماء الإشارة

(قوله وفى تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد فى جمع الذى إلخ رجوع الضمير للذى والتى وحينئذ يكون فى كلامه تقدير مضاف أى فى تثنية مصغرهما وكذا يقال فى نحو قوله بعد فى جمع الذى إلخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم فى محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الأصح من اشتراط الإعراب فى المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة بقى شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغيرا للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجار بردى يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر .

(قوله فى جمع الذى اللذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر . زكريا . **(قوله كالمقصور)** أى فى فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين . **(قوله ومنشأ الخلاف من التثنية)** أى الخلاف فى الجمع مفرع على الخلاف فى التثنية فيكون فيه ما فيها قال فى التصريح : والذال على القولين مفتوحة . **(قوله حذفت ألف اللذيا فى التثنية)** أى ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا أى فهى غير معتبرة . **(قوله وفرقا بين المتمكن)** أى الذى تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى . **(قوله لالتقاء الساكنين)** أى فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا فى الجمع عنده فتبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للأخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء فى التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك فى كون حذف الألف لالتقاء الساكنين فتأمل . **(قوله جمع اللتيا)** بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع . **(قوله واللويتا)** بقلب ألف اللاتى واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وإنما حذفت الياء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الألف فى آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون فى المصغر . أفاده سم .

(قوله واللويا) بقلب ألف اللائى واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء

ذا وتا فقالوا : ذيا وتيا وفى التثنية ذيان وتيان . وقالوا فى أولى بالقصر : أوليا وفى أولاء بالمد أولياء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .

(تنبيهات): لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير قاله فى التسهيل . **الثانى** : قال فى شرح الكافية : أصل ذيا وتيا ذييا وتييا ، بثلاث ياءات : الأولى عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير ، فاستثقل توالى ثلاث ياءات فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير ـ وهى لا تحرك لشبهها بألف التكسير ـ فتعين حذف الأولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية ، واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن . **الثالث** : قول الناظم : وصغروا شذوذا البيت ، معترض من ثلاثة أوجه : **أولها** أنه لم يبين

وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر فى اللويتا لكن فى الفارضى أن المحذوف من هذه الهمزة . **(قوله واللويون)** أى مطلقا أو فى حالة الرفع واللويين فى حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة فى الياء المبدلة من همزة اللائين . قال عبد القادر : ورأيت فى نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويئون بإثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة . **(قوله فى اللائى واللائين)** نشر على ترتيب اللف . **(قوله فتجوز فى جعله تصغير اللاتى)** لأن اللتيان بمعنى تصغير اللاتى وهو اللويتا . **(قوله أولياء إلخ)** ضمة أوليا بالقصر وأوليا بالمد ليست الضمة المجتلبة للتصغير بل هى الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح . **(قوله من التثنية والخطاب)** كان عليه أن يقول ولام البعد . **(قوله بثلاث ياءات إلخ)** تقريره إنما يأتى على أن ذا ثلاثى وأن أصله ذيى بياءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين أنه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الأصلى وهو الألف كما لا يخفى ولا على قول السيرافى إنه وضع على أصلين كما لأن الثنائى وإن كان يكمل على التصغير كما تقدم إلا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذييا ولا على القول بأن أصله ذوو لأن أصل ذيا عليه ذويوا فحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ولا على القول بأن أصله ذوى لأن أصل ذيا عليه ذويا فحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لامه لأن المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور . **(قوله فاستثقل توالى ثلاث ياءات)** أورد عليه شيخنا السيد تصغير حى على حيى مع أن فيه تواليها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف المتمكن . **(قوله من ثلاثة أوجه)** بقى رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازنى وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس . غزى . **(قوله لم يبين كيفية تصغيرها إلخ)** أجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال

كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن . **ثانيها** أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت . **ثالثها** أن قوله : منها تاوتى يوهم أن تى صغر كما صغرتا ، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا ، وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال : لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا . **الرابع** : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل فى التعجب ، والمركب المزجى كبعلبك . وسيبويه فى لغة من بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو : ما أحيسنه وبعيلبك وسييبويه .

(خاتمة): يصغر اسما لجمع لشبهه بالواحد فيقال فى ركب ركيب وفى سراة سرية ، وكذلك الجمع الذى على أحد أمثلة القلة ، كقولك فى أجمال أجيمال ، وفى أفلس أفيلس ، وفى فِتية فُتية ، وفى أنجدة أنيجدة . ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ، لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا ، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد فأجازوا أن يقال فى رُعفان رُغَيفان ، كما يقال فى عثمان عثيمان ، وجعلوا من ذلك أصيلانا ، زعموا أنه تصغير أُصلان وأصلان جمع أصيل ، وما زعموه مردود من وجهين : **أحدهما** أن معنى أصيلان هو معنى أصيل ، فلا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع فى المعنى . **الثانى** : أنه لو كان تصغير أصلان

الأمر فى ذلك على السماع . غزى . **(قوله يوهم أن تى صغر)** إنما عبر بالإيهام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير . **(قوله غيرتا)** علل فى التوضيح عدم تصغير ذى بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغيرتى بالاستغناء عنه بتصغيرتا .

(قوله إلا أربعة) زاد فى الهمع المنادى وأوّه فيقال أويه كما قالوا رويدا زيدا . **(قوله والمركب المزجى)** ولو عدديا . **(قوله فى لغة من بناهما)** أى بعلبك وسيبويه . **(قوله وبعيلبك وسييبويه)** أى بتصغير صدرهما كما تقدم . **(قوله يصغر اسم الجمع)** كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء إن كان للآدميين وإن جاز تأنيثه بخلاف ذود وإبل فيقال ذويد وأبيلة قاله الجوهرى وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الأخفش فيرد إلى مفرده ويصغر ثم يجمع فيقال رويكبون . كذا فى الفارضى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى فيقال فى تمر تمير كما فى الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله . **(قوله فتنافيا)** قد يقال لا تنافى لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك . **(قوله إنه تصغير أصلان)** بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العشى . **(قوله لأن فعلان)** أى بالضم وفعلان أى بالكسر يعنى الجمعين بقرينة التمثيل الآتى فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان . **(قوله وخشمان)** فى القاموس

لقيل أصيلين لأن فُعلان وفِعلان إذا كسرا قيل فيهما فعالين ، كمصران ومصارين ، وخشمان وخِشامين ، وعقبان وعقابين ، وغربان وغرابين ، وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين ، فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل ، وإنما أصيلان من المصغرات التى جىء بها على غير بناء مكبرها ، ونظيره قولهم فى إنسان أنيسيان ، وفى مغرب مغيربان ، ولا استبعاد فى ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل ، كقولك فى غلمان غليمون ، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل ، كقولك فى جوار ودراهم : جويريات ودِريهمات ، وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يُرَدَّ إليه مصغرًا ، كقولك فى فتيان فُتية ، ويقال فى تصغير سنين ــ على لغة من أعربها بالواو والياء ــ سنيات ، ولا يقال سنيون لأن إعرابها

فى فصل الخاء المعجمة من باب الميم . والخشام كغراب الأسد والعظيم من الأنوف والجبال اهـ فلعل الخشمان فى عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان .

(قوله وإنما أصيلان إلخ) يعنى أنه تصغير أصيل على خلاف القياس . **(قوله كما وردت جموع إلخ)** أى كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل . **(قوله رده إلى واحده)** فلو كان واحد القياس مهملا فإن لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسى ولا غيره رد إلى واحده القياسى المهمل فيقال فى جاء إخوتك شماطيط جاءوا شميطيطين وفى جاءت جواريك شماطيط جاءت شميطيطات وإن كان له واحد مستعمل رد إليه لا إلى المهمل القياسى خلافا لأبى زيد فيقال فى ملامح ومذاكير لميحات وذكيرات ردا إلى لمحة وذكر لا إلى ملحمة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك وكأن أبا زيد لما لم ينطق له بواحد قياسى جعل الواحد الذى ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اهـ همع ببعض اختصار . ومفاد القاموس أن شماطيط له واحد قياسى مستعمل حيث قال : والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اهـ واللائق التمثيل بعبابيد أو عباديد ففى القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه .

(قوله ثم جمعه بالواو والنون) إن كان لمذكر عاقل لأنه حينئذ فى معنى الصفة وإن كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون . قال الفارضى : وهذا العمل لا يكون إلا فى نحو سكارى وهو جمع كثرة لأن مفرده لا يجمع بواو ونون على المشهور اهـ ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافى أن سكارى جمع سكرى يرد إلى مفرده ويصغر ويجمع بالألف والتاء فيقال سكيريات كما فى الهمع . **(قوله غليمون)** بتشديد الياء . **(قوله جاز أن يرد إليه مصغرا)** كما جاز أن يرد إلى المفرد . **(قوله فتية)** بتشديد الياء . **(قوله ويقال فى تصغير سنين إلخ)** هذه مسألة مستقلة . **(قوله ذا علامة)** أى لكن

بالواو والياء إنما كان عوضا من اللام . وإذا صغرت ردت اللام ، فلو بقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوّض منه ، وكذا الأرضون لا يقال فى تصغيره إلا أريضات ، لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضا من التاء ، فإن حق المؤنث الثلاثى أن يكون بعلامة ، ومعلوم أن تصغير الثلاثى المؤنث يرده ذا علامة ، فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور . ومن جعل إعراب سنين على النون قال فى تصغيره سنين ، ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سنى بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو هى لام الكلمة ثم أبدلت نونا ، فكما أنه لو صغر سنيا لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام ، كذا إذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلاً من الياء الأخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا ، وإن جعل سنون علما وصغر فلا يقال إلا سنيون رفعا وسنيين جرّا ونصبا برد اللام ، ومن جعل لامها هاء قال سنيهون . والله أعلم .

حذفت لأجل علامة الجمع . **(قوله لزم المحذور المذكور)** أى الجمع بين العوض وهو الإعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهى وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت . **(قوله قال فى تصغيره سنين)** أى على وزن فعيعل . **(قوله ويجوز سنين)** أى على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين . **(قوله أن أصله)** أى الثانى أما أصله الأول فسنيو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإلى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو .

(قوله لحذف الياء الزائدة) أى لتوالى ثلاث ياءات . **(قوله وكذا إذا صغر سنينا إلخ)** أى فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الأصل كما أشار إليه الشارح ولاجتماع ثلاث ياءات بالقوة لأن بدل الياء فى قوتها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سنى لكراهة توالى ثلاث ياءات وهذه العلة لا تتأتى فى تصغير سنين لأنها لو ثبتت فيه لاجتمع ياءان فقط . **(قوله فعامل الكلمة)** وهى سنين وقوله بما كان أى بحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله ولو لم تكن بدلا أى لو لم تكن النون بدلا عن الياء الأخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الأخيرة بأن بقيت ياؤها الأخيرة ولم تبدل نونا وفى بعض النسخ لو لم يكن بدل أى لو لم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد إبدال يائها الأخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الإبدال من حذف يائها الزائدة فى تصغيرها وإن كان آخر مصغر سنى قبل الإبدال ياء ومصغرها بعده نونا . **(قوله فلا يقال إلخ)** أى لأن العلم ينظر فيه إلى حالته الراهنة لا إلى ما نقل عنه . **(قوله قال سنيهون)** أى فى الرفع وسنيهين أى فى النصب والجرّ .

(تتمة): قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا إذا وليها حرف مشدد سمع فى دوية وشوية تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره .

[النَّسَبُ]

هذا هو الأعرف فى ترجمة هذا الباب . ويسمى أيضا باب الإضافة ، وقد سماه سيبويه بالتسميتين . ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات : **الأول** لفظى وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها . **والثانى** معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له . **والثالث** حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد . وقد أشار إلى التغيير اللفظى بقوله : (**يَاءً كَيَا ٱلْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ * وكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ**) يعنى إذا قصدوا نسبة شىء إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك فى النسب إلى زيد زيدى .

(**تنبيه**)*: أفهم قوله كيا الكرسى أمرين : **أحدهما** التغيير اللفظى المذكور **والآخر**

[النسب]

هو كما يؤخذ من الشافية إلحاق ياء مشددة فى آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد عنها . قال يس : ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الإعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تلتبس بياء المتكلم ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين . (**قوله باب الإضافة**) أى اللغوية قال الفارضى : واعلم أن هذه الياء حرف عليه الإعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه فى محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمى تيم عدى بجرّ تيم فقالوا أنه بدل من ياء النسب . وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على حاله وإن كان مثل هذا قليلا كما سبق فى الإضافة ا هـ والظاهر أن الإضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف وأن ظهور إعراب المضاف على قولهم على المضاف إليه لكون هذا المضاف إليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف .

(**قوله بالتسميتين**) الباء زائدة فى المفعول المطلق . (**قوله آخر المنسوب**) صوابه المنسوب إليه . (**قوله اسما لما لم يكن له**) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب إليه . (**قوله زادوا للنسب**) أورد عليه أن قوله ياء إلخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسى للنسب فيكون أخذ النسب فى تعريف النسب وأخذ المعرف فى التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قوادح التعريف إنما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره . والغزى بأن النسب فى قوله للنسب بمعناه اللغوى لا الاصطلاحى . (**قوله أو نحو ذلك**) كحرفة . (**قوله التغيير اللفظى المذكور**) فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار فى قوله وكل ما تليه إلخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسى فى كونها

أن ياء الكرسى ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه ، وقد ينضم إلى هذه التغييرات فى بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر . فمن ذلك ما أشار إليه بقوله : (**وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَيَا * تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا**) يعنى أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك فى النسب إلى الشافعى شافعى وإلى المرمى مرمى يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب فى موضعها لئلا يجتمع أربع ياءات . ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو بخاتى فى جمع بختى إذا سمى به ثم نسب إليه ، فإنك تقول هذا بخاتىّ مصروفا ، وكان قبل النسب غير مصروف . ويحذف

مشددة آخرا منقولا إليها الإعراب فقط صونا لكلامه عن التكرار . (**قوله لأن المشبه به غير المشبه**) ناقش سم فى هذا التعليل بأن المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسى ليست للنسب وإن كان الواقع أنها ليست للنسب .

(**قوله وقد ينضم إلخ**) لأن التغيير يأنس بالتغيير . همع . (**قوله أو أكثر**) أى من تغيير واحد كما فى خلفى نسبة إلى خليفة فإن فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة . (**قوله ومثله مما حواه حذف**) قال ابن هشام : فإن قلت من قال فى يمنى يمان إذا نسب إليه هل يقول يمنى ويحذف الألف كما يحذف الياء لأن الألف مع الياء بمنزلة الياءين قلت : لا نص على ذلك ولك أن تقول إنما حذفوا الياء كراهة توالى ياءات وهذا المعنى مفقود فى مسألة يمان فإن قلت ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار قلت الثقل فى اجتماع الياءات لا فى وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق . سيوطى باختصار . (**قوله كل ياء تماثلها إلخ**) سواء كانت للنسب كشافعى أو لغيره كمرمى وكرسى وقمرى وسيأتى ما إذا كانت بعد حرف واحد فى قوله :

*** ونحو حى فتح ثانيه يجب ***

وما إذا كانت بعد حرفين فى قوله :

*** وألحقوا معل لام عريا ***

إلخ . سم . (**قوله مرمى**) أى على الأفصح وسيأتى مقابله فى قوله :

*** وقيل فى المرمى مرموى ***

(**قوله يقدر حذف الأولى إلخ**) فيه أن حذف الأولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر . (**قوله لئلا يجمع أربع ياءات**) فيه أن اجتماع أربع ياءات أولاها وثالثها ساكنان جائز بل وارد كما فى محيى وأميى على ما سيأتى فى شرح قوله كذاك ياء المنقوص إلخ فتدبر . (**قوله إذا سمى به**) قيد بالتسمية لأن جمع التكسير إذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفرده ثم ينسب إليه وقيد فى التوضيح التسمية بكونها لمذكر احترازا عما إذا سمى به امرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع . كذا فى التصريح . (**قوله مصروفا**) لفقد مفاعيل لأن ياء النسب فى تقدير الانفصال . شرح التوضيح للشارح . (**قوله غير مصروف**) استصحابا لما

لياء النسب أيضا تاء التأنيث ، فيقال فى النسب إلى فاطمة فاطمى وإلى مكة مكى لئلا تجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأة إلى مكة . وأما قول المتكلمين فى ذات ذاتى ، وقول العامة فى الخليفة خليفتى فلحن ، وصوابهما ذووى وخلفى ، ويحذف لها أيضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا ، فإن كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا ، كقولك فى حبارى حبارى وفى قبعثرى قبعثرى كما سيأتى ، وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جمزى جمزى ، وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان : قلبها واوا وحذفها ، وإلى هذا أشار بقوله : **(وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ)** أى تصيره ذا أربعة **(ذَا ثَانٍ سَكَنْ * فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ)** ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الأول حبلوى وعلى الثانى حبلى .

(تنبيهان): **الأول** : يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالممدودة ، فتقول حبلاوى .

الثانى : ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار ، وقد صرّح به فى غير هذا النظم وكان الأحسن أن يقول تحذف

كان عليه من الجمعية قبل العلمية . تصريح . **(قوله لئلا يجتمع إلخ)** ولئلا يؤدى إلى وقوع تاء التأنيث حشوا . **(قوله فى نسبة امرأة إلى مكة)** لأنه كان يقال مكتية . **(قوله فلحن)** أى من وجوه فى ذاتى لأن القياس قلب ألفه واوا ورد لامه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجهين فى خليفتى لأن القياس حذف الياء والتاء . **(قوله المقصورة)** وأما الممدودة فستأتى فى قوله :

*** وهمز ذى مد ينال فى النسب ***

إلخ . **(قوله وفى قبعثرى إلخ)** ظاهره أن ألف قبعثرى للتأنيث والذى فى القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر والعظيم الشديد والألف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث اهـ وفى كلام غير واحد كالشارح فيما يأتى قريبا أنها للتكسير . **(قوله جمزى)** بفتح الجيم والميم والزاى أى سريع . **(قوله أى تصيره ذا أربعة)** الضمير يرجع إلى قوله ذاثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى . **(قوله فقلبها واوا)** تشبيها بألف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها . كذا فى التصريح . **(قوله ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين إلخ)** قال سم : هذا ممنوع بل قوله الآتى وللأصلى قلب يعتمى كالتصريح فى أن الأجود فيها الحذف لأن هذا بيان لمخالفة الأصلى لها وإلا لم يحتج إليه اهـ ورده الإسقاطى بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء . **(قوله بل الحذف هو المختار)** لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل . تصريح .

إذن وقلبها واوا حسن (**لِشِبْهِهَا ٱلْمُلْحَقِ وَٱلأَصْلِىِّ مَا * لَهَا**) يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للالحاق نحو ذفرى ، أو منقلبة عن الأصل نحو مرمى فلها ما لألف التأنيث فى نحو حبلى من القلب والحذف : فتقول ذفرى وذفروى ، ومرمى ومرموى إلا أن القلب فى الأصل أحسن من الحذف ، فمرموى أفصح من مرمى وإليه أشار بقوله (**وَلِلأَصْلِىِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى**) أى يختار : يقال اعتماه يعتميه إذا اختاره ، واعتامه يعتامه أيضا . قال طرفة :

[١٢٣٩] **أرى الموتَ يَعتامُ الكرامَ ويَصطفى عَقيلةَ مالِ الفاحِشِ المتشدِّدِ**

(**تنبيهات**): **الأول** : أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا فى حرف وشبهه . **الثانى** : تخصيصه الأصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث فى ترجيح الحذف لأنه مقتضى قوله مالها . وقد صرح فى الكافية وشرحها بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف فى ألف الإلحاق أشبه من الحذف فى الأصلية لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلى فى الزيادة . **الثالث** : لم يذكر سيبويه فى ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد فى ألف الإلحاق ثالثا وهو الفصل بالألف كما فى حبلاوى ، وحكى أرطاوى وأجازه السيرافى فى الأصلية فتقول مرماوى (**وَٱلأَلِفَ ٱلْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ**) أى إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى ، أو للتأنيث نحو حبارى وخليطى ،

(**قوله لشبهها**) أى فى كونها رابعة ثانى كلمتيها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وإن لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثانى . (**قوله الملحق**) بكسر الحاء أى الملحق كلمته بكلمة أخرى . (**قوله نحو ذفرى**) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة . (**قوله ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد**) عقيلة الشىء أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أى المقتر على نفسه وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يميته ويذهبه بلا نفع . (**قوله إلا فى حرف**) كما الحرفية أو شبهه كما الاسمية . (**قوله لأنه مقتضى قوله مالها**) أى فى الواقع وقد ثبت لألف التأنيث فى الواقع رجحان الحذف وإن لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وإن تكن تربع إلخ كما ذكره الشارح هناك . (**قوله لكن ذكر إلخ**) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء فى الضعف . (**قوله فى الزيادة**) أى وحذف الزائد خير من حذف الأصلى . (**قوله وحكى**) أى أبو زيد وقوله أرطاوى لعله رفعه حكاية لرفعه فى تركيب سمع هو كذلك فيه . (**قوله والألف الجائز**) بالجيم أى المجاوز وضبطه الشاطبى بالحاء المهملة أى الحائز إليه أربعة أحرف بأن كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا . (**قوله أو للتأنيث**) لا حاجة

[١٢٣٩] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الطويل : يعتام أى يختار : يقال اعتامه واعتماه أى اختاره . وعقيلة كل شىء خياره وأنفسه . والفاحش السيىء الخلق . والمتشدد البخيل الممسك . والكرام منصوب بقوله يعتام . وعقيلة بقوله يصطفى . وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفى خيار المال وإن كان لا يخص شيئا دون شىء فى الحقيقة لأن فقد الكريم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره ، فكأنه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شىء سواه . والشاهد فى قوله يعتام فإنه يقال فيه يعتمى أيضا ، كما ذكرنا .

أو للإلحاق أو التكسير نحو حبركى وقبعثرى : فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحبارى وخليطى وحبركى وقبعثرى .

(تنبيه): إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام ، والمضعف بإدغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة ، وسيأتى بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة (**كَذَاكَ يَا ٱلْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ**) أى إذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب إليه فتقول فى معتد ومستعل معتدى ومستعلى .

(تنبيه): إذا نسبت إلى محيى اسم فاعل حيا يحيى قلت محوى بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات ، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين

إلى إدخال ألف التأنيث فى قوله والألف الجائز إلخ لدخولها فى قوله قبل ذلك : وتا

* تأنيث أو مدته لا تثبتا *

(**قوله نحو حبركى**) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد . وقال الزبيدى : الطويل الظهر القصير الرجلين وألفه للإلحاق بسفرجل . (**قوله وقبعثرى**) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للإلحاق إذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به إذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتى . كذا فى الفارضى وبحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسى المزيد كإلحاق اقعنسس باحرنجم . (**قوله فتقول فيها مصطفى**) قال المرادى : قد ظهر أن قولهم مصطفوى خطأ . سم . (**قوله نحو معلى**) استشكله سم بأن معلى ليس ثانيه ساكنا ومسألة ملهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معلى بملهى . (**قوله وشبهته أن كونها إلخ**) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لأن كونها إلخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف . (**قوله وسيأتى بيان إلخ**) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن .

(**قوله محيى**) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسه غاية الأمر أن فيه عملا آخر . سم . (**قوله لاجتماع ثلاث ياءات**) لأن الأصل محيى أعلّ اعلال قاض . سم أى فاجتماعها بحسب الأصل . (**قوله تشبه ياء زائدة**) أى فى الصورة اللفظية . (**قوله فتلى**) أى بعد حذف الياء الأولى . (**قوله فتقلب ألفا**) فتصير محاى . (**قوله ساكنة**) حال من الضمير المستكنّ فى الظرف الخبر . (**قوله فتسقط عند دخول ياء النسب**) استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال : وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتأمل ا هـ . قال البعض : وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيتجه ما ذكر ا هـ وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى

وتنقلب الألف واوا فيصير محويا . قال الجرمى : وهذا أجود كما تقول أموى وفيه وجه آخر . وهو محيى كما تقول أمى . قال المبرد : وهو أجود لأنا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى محى كأمى ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيى فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة (**وَالحَذْفُ فِى اليَا**) من المنقوص حال كون الياء (**رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ * قَلْبِ**) فقولك فى النسب إلى قاض قاضى أجود من قاضوى . ومن القلب قوله :

[١٢٤٠] **فكيفَ لنا بالشُرْبِ إنْ لَم يَكُن لنَا   دراهمُ عِندَ الحانوىِّ ولاَ نَقْدُ**

جعل اسم الموضع حانية ونسب إليه . قال السيرافى : والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة بلا ياء .

(**تنبيه**): ظاهر كلام المصنف أن القلب فى هذا ونحوه مطرد ، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع إلا فى هذا البيت (**وَحَتْمٌ**

للشارح أن يقول بدل قوله وبعد إلخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لأن أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وإن زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها . فإن قلت : قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب إليهما بدليل قلب الألف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح قلت : لم يعيد وهما حقيقة وإنما لحظوهما لأجل مجىء الواو المتحركة فهى الجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة فى محوى إلى لحظ الياء الأخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتأمل .

(**قوله وتنقلب الألف واوا**) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لئلا يجتمع الكسر والياءات كما سينبه عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن . (**قوله قال الجرمى وهذا أجود**) أى لعدم توالى الياءات . (**قوله كما تقول أموى**) بضم الهمزة نسبة إلى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهمزة ا هـ شرح الشافية . (**قوله كما تقول أميى**) قال المرادى فى تنظيره : به نظر لأن أمييا شاذ وأما محيى فهو وجه قوى ا هـ وقد يقال التنظير به إنما هو فى مجرد الهيئة واجتماع أربع ياءات . (**قوله قال المبرد وهو أجود**) قال لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف على كلمة واحدة . (**قوله لاجتماع الساكنين**) هما على هذا الوجه الياء والتنوين . (**قوله فيجتمع أربع ياءات إلخ**) أى اجتماعا جائزا فقوله لسكون الأولى إلخ تعليل لمحذوف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون إلخ . (**قوله حانية**) وهى فاعلة من حنوت إذا عطفت كأنه جعل البقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما

[١٢٤٠] قاله الفرزدق . قاله ثعلب . وقيل قائله مجهول ، من قصيدة من الطويل . وكيف للتعجب . ولنا خبر مبتدأ . وقيل محذوف أى كيف لنا التلذذ بالشرب . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام الأول . والشاهد فى الحانوى فإنه نسبة إلى الحانية تقديرا ، وقلبت الياء واوا كما فى النسبة إلى القاضى قاضوى . وقال سيبويه : والوجه الحانى لأنه منسوب إلى الحانة وهى بيت الخمار . وإنما جاز أن يقال حانوى لأنه بنى واحده على فاعلة : من حنى يحنو إذا عطف .

قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمٍ وفتى فتقول فيهما عموى وفتوى ، وإنما قلبت الألف فى فتى واوا وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات **(وَأَوْلِ ذَا ٱلْقَلْبِ ٱنْفِتَاحاً)** أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شج فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتى ،

تحنو الأم على بنيها . نقله شيخنا عن الشارح . **(قوله يعن)** أى يعرض والجملة نعت ثالث .

(قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ما إذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنا ما قبلها كظبى وظبية فمذهب سيبويه النسب إليه على حاله بلا قلب فيقال ظبيى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتنقلب هى ألفا ثم تقلب الألف واوا فيقال ظبوى واحتجا بقول بعض العرب قروى بفتح الراء نسبة إلى قرية . كذا فى الفارضى وقول البعض : ظاهر كلام المصنف القلب فيما إذا كان الثانى ساكنا كظبى لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذى فى الهمع أن نحو ظبى وغزو لا يغير اتفاقا وأن الخلاف فى المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فمذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور فى الواوى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقبلها واوًا فى اليائى وفتح ما قبل الواو فى الواوى ووافقهما ابن عصفور فى اليائى وأن فى نحو غاية مما ثالثه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه : عدم تغييره بعد حذف التاء وإبدال الياء همزة وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واوا وأوسطها أجودها وأن فى نحو سقاية وحولايا وجهين إبدال الياء همزة لأن التاء والألف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الإبدال وإبدال هذه الهمزة واوا وأما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة .

(قوله نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثالا للمنقوص وإن كان رسمه بالياء فى كثير من النسخ يأبى ذلك . **(قوله وأول ذا القلب)** أى صاحب القلب أى الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا إشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان . **(قوله إذا قلبت واوا)** أى بعد ردها إن كانت محذوفة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما فى الشجى والجائز كما فى القاضى فتقول الشجوى والقاضوى بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضى . **(قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب)** أى لأجله أى وكلام المصنف غير واف بذلك لأنه إنما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه وإن كان ظاهر قول الشارح أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وإنما قلنا ظاهر لإمكان حمل قوله إذا قلبت واوا على معنى إذا أريد قلبها واوا أعم من أن تقلب بالفعل أولا هذا ولو أبقى القلب على معناه المصدرى نعتا أو بدلا أو بيانا من ذا الإشارية لأفاد سبق الفتح على نفس القلب لأن المفعول الأول فاعل فى المعنى فيكون كلامه صريحا فى أن القلب ولى الفتح هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تعلم

فإذا فتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب فى فتى (**وَفَعِلٌ * وَفِعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفُعِلْ**) يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل : فتقول فيها نمرى وإبلى ودئلى كراهة اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم فى النسب إلى الصعق صِعِقى بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا .

(**تنبيه**)*: فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير ، فاندرج في ذلك صور : **الأولى** ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش . **والثانية** ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جُنَدِل . **والثالثة** ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران . وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتح مع الكسرة فى تغلبى ويحصبى ويثربى ، وفى القياس عليه خلاف : ذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومن وافقهم إلى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع . وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر

ما فى كلام شيخنا والبعض . (**قوله شج**) بالشين المعجمة أى حزين .

(**قوله فتحت عينه**) تخفيفا وتوصلا إلى القلب . سم . (**قوله وجب فتح عينه**) خالف فى وجوبه طاهر القزوينى فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان . قاله فى الهمع . (**قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء**) أل فى الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما فى نمرى وثلاث كما فى إبلى ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود فى نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام : لئلا تستولى الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة فى نحو علبط وإنما جاز الوجهان فى تغلب على ما ذكروا لأن الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الأول هو بمنزل علبط وعلى الثانى هو بمنزلة نمر اهـ وهذا سالم مما مر . (**قوله إلى الصعق**) هو فى الأصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما فى الفارضى ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما فى الشرح وحينئذ فالمنسوب إليه الصعق بكسر الصاد والعين .

(**قوله ثم استصحبوا ذلك**) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الإشارة راجعا إلى كسر الفاء فقط لأن مجرده ليس بشاذ . (**قوله جحمرش**) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة . (**قوله جندل**) أى بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة . قاله فى القاموس وسيأتى للشارح فى التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان . (**قوله وفى القياس عليه**) أى على الفتح قال الفارضى : فتقول

من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث ، وإنما الوجهان فى نحو تغلب (**وَقِيلَ فِي ٱلْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ * وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ**) هذه المسألة تقدمت فى قوله : ومثله مما حواه احذف ، لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ياآه زائدتان كالشافعى وما إحدى ياءيه أصلية كمرمى فيوافق فى الأول على الحذف فيقول فى النسب إلى شافعى شافعى ، وأما الثانى فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا فيقول فى النسب إلى مرمى مرموى وهى لغة قليلة المختار خلافها . قال فى الارتشاف : وشذ فى مرمى مرموى.

(**تنبيه**)*: هذا البيت متعلق بقوله : ومثله مما حواه احذف ، فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل فى الكافية ، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية (**وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ**) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر : فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شىء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى ، فإن كان ثانيه ياء فى الأصل لم تزد على ذلك كقولك فى حى حيوى فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانتفاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب . وإن كان ثانيه فى الأصل واوا رددته إلى أصله : فتقول فى طى طووى لأنه من طويت . وقد أشار إلى هذا بقوله : (**وَٱرْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ**) وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها ، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها (**وَعَلَمَ ٱلتَّثْنِيَةِ**

أى على القول بقياسيته فى النسب إلى مغرب مغربى بفتح الراء . (**قوله واختير فى استعمالهم مرمى**) وقال بعضهم : مرموى أحسن من جهة أمن اللبس . (**قوله هذه المسألة تقدمت إلخ**) قال سم : فيه مساهلة اهـ ووجهها أن الذى تقدم فى قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال فى النسبة إلى مرمى مرمى بحذف ياءيه معا وأما أنه يقال مرمومى وأن المختار مرمى فلا . (**قوله بل يحذف الزائد منهما**) وهى الأولى لا نقلا بها عن واو مفعول.

(**قوله وشذ فى مرمى مرموى**) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافى ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مرموى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراد مرموى مع مرجوحيته فلعل فى المسألة خلافا فتأمل . (**قوله ويعامل معاملة المقصور الثلاثى**) أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم واو لأجل ياء النسب . (**قوله حيوى**) و لم يقلب حرف العلة الأوّل فى حيوى وطووى ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أو لأن حركته عارضة ولا الثانى لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب . (**قوله رددته إلى أصله**) أى زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفا فواوا ؟ (**قوله واردده**) أى الثانى . (**قوله فسيأتى حكمها**) أى فى قوله :

* وألحقوا معلّ لام عريا *

سم . (**قوله فقد تقدم حكمها**) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف سم . (**قوله وعلم التثنية**)

احْذِفْ لِلنَّسَبْ * وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ) فتقول فى النسب إلى مسلِمَين ومسلِمين ومسلمات ومسلمى ، وفى النسب إلى تمرات تمرى بالإسكان ، وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وعلى هذا يقال فى النسب إلى نصيبين نصيبى ، وإلى عرفات عرفى . وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فإنه لا يحذف ، بل يقول فى النسب إلى من اسمه مسلمان مسلمانى ، وفى النسب إلى نصيبين نصيبينى ، ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هرون ، أو مجرى عربون ، أو ألزمه الواو وفتح النون ، قال فيمن اسمه مسلمون مسلمونى ، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة

أى علامته احذف للنسب أى لأجله لأن المثنى والجمع قبل التسمية بهما إنما ينسب لمفردهما كما فى التوضيح . قال الفارضى : فإن خيف لبس جىء بقرينة اهـ فأما إذا كان المخوف الإجمال فلا تجب القرينة . **(قوله فى جمع تصحيح)** أى لمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح . **(قوله مسلمى)** أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدأ محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها مرفوعا . **(قوله إلى تمرات)** بالفوقية وقوله تمرى بالإسكان أى للميم لأنه الموجود فى المفرد المردود إليه الجمع عند النسب إليه . **(قوله على لغة الحكاية)** أى لغة إعرابه بعد التسمية كإعرابه قبلها . **(قوله كذلك)** أى كالمثنى والجمع غير المسمى بهما فى حذف العلامة والرد إلى المفرد ثم لحاق ياء النسب . **(قوله مجرى حمدان)** أى فى لزوم الألف والمنع من الصرف لزيادة الألف والنون وفى الفارضى أن منهم من يجريه مجرى سرحان فى لزوم الألف والصرف وأن النسب إليه على هذا الوجه بثبوت الألف والنون ويمكن إدراجه فى قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه فى لزوم الألف وجعل الإعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الألف والنون . **(قوله مجرى هرون)** أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة .

(قوله أو مجرى عربون) أى فى لزوم الواو والصرف . **(قوله أو ألزمه الواو وفتح النون)** أى فيكون معربا عنده بحركات مقدّرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعة التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لأنه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتح على الواو .

(قوله ومن منع صرف إلخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الإناث السالم المسمى به . **(قوله نزل تاءه إلخ)** هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وإن كان كذلك فى حذف الألف والتاء إلا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم فى كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعربه إعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الألف والتاء أيضا لكن لا لأجل التنزيل المذكور بل لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشراح سابقا وحكم

تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما : فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح . وأما نحو ضخمات ففى ألفه القلب والحذف لأنها كألف حبلى ، وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات إلا الحذف ، وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما: فتقول فى النسب إلى اثنين : اثنى وثنوى ، وإلى عشرين : عشرى ، وإلى أولات أولى (وَثَالِثٌ مِنْ

ما سمى به من ذلك إلخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر . (**قوله وأما نحو ضخمات**) أى مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هندى وهندوى . كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور .

(**قوله ففى ألفه القلب**) أى مع الفصل بالألف وبدونه فتقول ضخماوى وضخموى كما فى حبلى .

(**قوله والحذف**) قال الفارضى وهو المختار . (**قوله وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات**) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وإن وجب حذف الألف والتاء فى نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ا هـ فتقول على اللغتين مسلمى وسرادقىّ لأنك على اللغة الأولى تحذف التاء وتجرى مسلما وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى فى حذف الألف وعلى الثانية تحذف الألف والتاء لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا فى الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانيه متحرّك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعدا فى وجوب حذف الألف والتاء وإن أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه .

(**قوله اثنى وثنوى**) أى بالرد إلى المفرد المقدّر لكن الأوّل نسب إليه على لفظه بإبقاء همزة الوصل وعدم ردّ اللام لأن همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب إليه على أصله لأن أصل اثن المقدر ثنو يؤخذ ما قررناه من قول الشارح فى شرح قول المصنف واجبر برد اللام إلخ ما نصه : إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الأوّل وابنى واسمى واستى على الثانى ا هـ فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من أنه إذا سمى باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه وإذا لم يسم به قيل ثنوى ردا إلى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى إنما هو فى النسب إلى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من إجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنانى بلزوم الألف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما .

نحو طَيِّبٍ حُذِفْ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها ـ حذفت المكسورة ، فتقول فى طيب : طيبى ، وفى ميت ميتى كراهة اجتماع الياءات والكسرة (**وَشَذَّ**) فى النسب إلى طيىء (**طَائِيٌّ مَقُولاً بالألِف**) إذ قياسه طيئى بسكون الياء كطيبى ، فقلبوها ألفا على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُغْيِل أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور

(**قوله وإلى أولات أولى**) قد يقال هلا قيل أو لوى لأن الألف إما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والأصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واوا عند النسب إليه وتحذف الألف والتاء المزيدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لا فرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لأنك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الألف إجراء لها مجرى ألف جمزى كما سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والأصل ألية كما قيل أيضا بل رجح على الأوّل لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقى والمقرّر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واوا عند النسب وتحذف التاء لا فرق فى ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لأنه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الأوّل جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الأوّل أنها لم ترد فى تثنية أو جمع هكذا ينبغى تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشى للايراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق .

(**قوله إذا وقع إلخ**) حاصله أن الشروط ثلاثة : كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الأخير . (**قوله حذفت المكسورة**) وهى الياء الثانية . (**قوله فى طيب إلخ**) مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما فى طيب أو منقلبة عن أصل كما فى ميت . (**قوله كراهة اجتماع الياءات والكسرة**) أل للجنس إذ فيه كسرتان وعبارة الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع ياءات . (**قوله فإن كانت الياء مفردة**) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل إلخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش . (**قوله نحو مغيل**) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغليت المرأة ولدها أرضعته وهى تؤتى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون عدم إعلاله كمقيم ومبين سماعيا .

(**قوله نحو هبيخ**) هو الغلام الممتلىء شحما وقيل الغلام الناعم . (**قوله نحو مهيم**) لا يقال اجتمع

نحو مهييم ـ تصغير مهيام فعال من هام ـ لم تحذف ، بل يقال فى النسب إلى هذه : مغيلى وهبيخى ومهييمى لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمدّ .

(تنبيه)*: دخل فى إطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فتقول فيه : غزيلى ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ؛ ودخل فيه أيضا أيّم ، فيقال فيه : أيّمى ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ؛ وقال أبو سعيد فى كتابه المستوفى : وتقول فى أيّم أيّمى ، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل وليس بتعليل واضح ، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيْم لكان حسنا **(وَفَعَلِيٌّ فِى فَعِيلَةَ الْتُزِمْ)** أى التزم فى النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم فى النسبة إلى حنيفة : حنفى وإلى بجيلة بجلى وإلى صحيفة صحفى ، حذفوا تاء التأنيث أولا

ثلاث ياءات ولم تحذف إحداها فيخالف ما تقدم لأنا نقول ذاك إذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما . سم . **(قوله تصغير مهيام)** أو تصغير مهوم من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائما . تصريح . **(قوله من هام إذا عطش)** أو من هام على وجهه إذا ذهب من شدة العشق . تصريح . **(قوله دخل فى إطلاق الناظم)** أى نحو طيب حيث لم يقيده بكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافى الدخول قوله ثالث لما سأذكره من أنه بيان للواقع فى طيب . **(قوله وقد نص على ذلك جماعة)** فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضى ونقله عن غير واحد كابن عقيل فى شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان الواقع فى طيب إذ الواقع أن الياء فى طيب ثالثة وإن وقعت فى بعض صور نحوه رابعة مثلا كغزيل وإليه يشير قول الشارح دخل فى إطلاق الناظم ولو قال المصنف : ونحو ثالث لطيب حذف . لكان أوفى بالمراد . **(قوله أيم)** هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما فى القاموس .

(قوله لم يبق ما يدل عليها) أى فيلتبس بالنسب إلى أيم بسكون الياء فهذا التعليل فى الحقيقة بمعنى التعليل الثانى لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح . **(قوله ولو علل بالالتباس إلخ)** يرد عليه أنه موجود فى ميتى بالتخفيف نسبة إلى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب إلى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم فى أيم بسكون الياء إجمالا لا إلباسا فلا يرد على مقتضى إطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل . **(قوله إلى أيم)** بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهمزة كباع أى صار أيما بالتشديد . **(قوله وفعلى فى فعيلة التزم)** ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه فى نظيرهما أفعلة .

(قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أى لأنها لا تجامع ياء النسب . **(قوله ثم حذفوا الياء)** أى فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفى وشريفى فى النسب إلى حنيف وشريف كما سيأتى ولم يعكسوا لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث فى النسب فحذفت الياء تبعا لها اهـ فارضى ويقال مثل هذا فى حذف ياء

ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا ؛ وأما قولهم فى سليمة سليمى وفى عميرة ـ كلب ـ عميرى وفى السليقة سليقى ـ والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معربا ـ قال الشاعر :

[١٢٤١] وَلَسْتُ بِنَحوِيّ يَلُوكُ لِسانَه ولكن سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشذ منه قولهم : عبدى وجذمى بالضم فى بنى عبيدة وجذيمة .

(تنبيه)*: ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها ، فتقول فى النسب إلى فروة وعدوّة : فرقى وعدوى ، وحجته فى ذلك قول العرب فى النسب إلى شنوءة ؛ شنئى ، وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه ، بل يقول فى كل ما سواه من فعولة فعولى ، كما يقول الجميع فى فعول ، صحيحا كان كسلول ، أو معتلا كعدو ، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سلولى وعدوّى ، وإنما قاس سيبويه على شنئى ولم يسمع فى ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه **(وَفَعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ)** أى حتم فى النسبة إلى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا كقولهم فى النسب إلى جهينة : جهنى وإلى قريظة قرظى وإلى مزينة

فعيلة بضم الفاء . فإن قلت هذا مقتض لا بقاء ياء فعيل وفعيل المعتل اللام فلم حذفت . قلت : اجتمع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتى فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا فى نحو طويلة وجليلة . **(قوله ثم قلبواالكسر فتحا)** أى لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب . **(قوله فى سليمة)** يعنى سليمة الأزد أما سليمة غير الأزد فيقال سلمى على القياس . تصريح . **(قوله معربا)** حال من ضمير يتكلم . **(قوله يلوك لسانه)** لاك الشىء فى فمه علكه . عينى . **(قوله فإن هذه الكلمات)** خبر عن قولهم والعائد محذوف أى فيه . **(قوله وأشذ منه قولهم عبدى وجذمى)** أى بضم العين والجيم فى بنى عبيدة وجذيمة أى بفتحها وإنما كان أشذ مما قبله . قال المرادى : لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له .

(قوله فرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضى وعبارته إذا نسب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذفت الواو فتقول فى النسب إلى مرموة وقمحدوة : مرمى وقمحدى فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقى وعدوى فى فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفى فى حنيفة اهـ مع بعض حذف فعلى مذهب سيبوية يفارق النسب إلى عدوة النسب إلى عدوّ لأن النسب إلى عدو باتفاق كما يأتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو . **(قوله شنوءة)** حى من اليمن . اهـ خالد . **(قوله كسلول)** فى القاموس : وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرة ابن صعصعة ، وسلول أمهم . **(قوله ولم يسمع)** أى سيبويه والجملة حالية .

[١٢٤١] هو من الطويل . وبنحوى خبر ليس : أى لست بمنسوب إلى النحو . ويلوك لسانه فى محل الجر صفته : من لكت الشىء فى فمى إذا علكته . والشاهد فى سليقى . فإن القياس فيه سلقى بدون الياء لأنه نسبة إلى السليقة وهى الطبيعة ، وفى النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما فى حنيفة حنفى ، ولكنه جاء على خلاف القياس . وفأعرب عطف على أقول : أى أبين .

مزنى ، حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم فى ردينة : ردينى وفى خزينة خزينى ، وخزينة من أسماء البصرة .

(تنبيهان): **الأول** : لو سمى باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس . **الثانى** : ما تقدم من أنه يقال فى فَعلى وفى فُعيلة فُعلى له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا فى فعولة على رأى سيبويه **(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًا)** من التاء **(مِنَ الْمِثَالَيْنِ)** أى فعيلة وفعيلة **(بِمَا آلتَّا أُولِيَا)** منهما فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا ، فقالوا فى النسب إلى عدى وقصى : عدوى وقصوى ، كما قالوا فى النسب إلى غنية وأمية : غنوى وأموى ، وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك فى الكافية وصرح به أيضا ولده ؛ وذكر بعضهم فيهما وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو قصيى وعديى وهو أثقل لكثرة الدال ، وتناول كلامه نحو كسى تصغير كساء وفيه وجهان : قال بعضهم : يجب فيه الإثبات فيقال فيه كسيِّى بياءين مشددتين ، وأجاز

(قوله فى ردينة) أى فى النسب إلى ردينة وهى امرأة السمهرى كانا يقومان الرماح . **(قوله شرطان)** فى التصريح أن عدم اعتلال العين يعنى إذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا فى فعيلة بالضم لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتى . **(قوله عدم التضعيف)** خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين إلخ خرج نحو طويلة .

(قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب إلى طوية وحية طووى وحيوى كما قاله الدمامينى وسيأتى فى الشرح . **(قوله وسيأتى التنبيه إلخ)** أى فى قوله وتمموا إلخ . **(قوله معل لام)** يعنى معتلها وقوله من المثالين أى من موازنهما حال من معل لام أو من ضميره فى عريا . **(قوله فى حذف الياء)** أى الزائدة وقلب الأخرى واوا بدلي أمثلته الآتية . سم . **(قوله وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب)** ولم تقلب الواو فى المنسوب هنا ألفا مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها لئلا يتوالى إعلالان على الكلمة الواحدة أو لأن الياء المشددة تكف الإعلال كما سيأتى فى التصريف . فارضى . **(قوله فيهما)** أى فى فعيل وفعيل . **(قوله وهو)** أى عديى أثقل من قصيى . **(قوله قال بعضهم إلخ)** هو الراجح .

(قوله يجب فيه الإثبات) قال أبو حيان : وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الألف وهى الوسطى يعنى تخفيفا وإلا فإبقاؤها لا يخل ببناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير فى الياء الأخيرة فبقى كسى كأخى فإذا دخلت ياء النسبة قيل كسيى ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لأنك إذا حذفت ياء التصغير لم يجز لأنها لمعنى والمعنى باق وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالى إعلالين

بعضهم كسوى ، فإن كانا صحيحي اللام اطرد فيهما عدم الحذف ، كقولهم فى عقيل وعقيل ، عَقيلى وعُقيلى ، هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله معل لام ، وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما ، فالوجهان عندهما مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولهم فى ثقيف ثقفى ، وقولهم فى سليم سلمى وفى قويم قومى وفى قريش قرشى وفى هذيل هذلى وفى فقيم كنانة فقمى ، ليفرقوا بينه وبين فقيمى فى فقيم تميم ، وفى مليح خزاعة ملحى ، ليفرقوا بينه وبين مليحى فى مليح بنى عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمة ، ووافق السيرافى فى المبرد وقال : الحذف فى هذا خارج من الشذوذ وهو كثيرا جداً فى لغة أهل الحجاز .

قيل : وتسوية المبرد بين فَعيل وفُعيل ليست بجيدة ، إذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا ولم يسمع فى فعيل إلا فى ثقيف ، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر **(وَتَمَّمُوا)** أى لم يحذفوا **(مَا كَانَ)** من فعيلة معتلّ العين صحيح اللام **(كَالطَّوِيلَهْ)** أى مما هو صحيح اللام فقالوا طويلى ، لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طولى ـ لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ؛ وألحق بفعيلة فى ذلك فعيلة بالضم من نحو لويزة ونويرة فقالوا : لويزى ونويرى ، ولم يقولوا لوزى ونورى لنبت ، والطويلة حى ؛ والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فإنه يقال فيهما طووى وحيوى **(وَهٰكَذا)** تمموا **(مَا كَانَ)** من فعيلة وفعيلة مضاعفا **(كَالجَلِيلَهْ)** والقليلة فقالوا جليلى وقليلى ، ولم يقولوا : جللى وقللى كراهة اجتماع المثلين .

(تنبيه) ومثل فعيلة ـ فيما ذكر ـ فعولة نحو قوولة وصرورة ، فيقال فيهما : قوولى وصرورى لا قولى وصررى لما ذكر **(وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فِى النَّسَبْ * مَا كَانَ**

لأنه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهى لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيل قال : وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب إليه فإنه لا يحذف أصلا . سيوطى .

(قوله وأجاز بعضهم كسوى) أى بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا إلخ هذا ضعيف . **(قوله فيهما)** أى فى فعيل وفعيل . **(قوله قويم)** بقاف وقوله فقيم بفاء فقاف وقوله مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس . **(قوله فقيم كنانة)** أى فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد . **(قوله ليفرقوا إلخ)** هذا الفرق كنظيره الآتى حكمه بعد الوقوع لا علة وإلا لم يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح . **(قوله أسعد)** يصح قراءته بصيغة الماضى المبنى للمجهول أى سوعد وبصيغة أفعل التفضيل . **(قوله كالطويلة * وهكذا ما كان كالجليله)** وظاهر أن مجردهما كذلك ا هـ سم أى لأنه مما خرج بقوله معل لام .

فِى تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ) أى حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية القياسية ، فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك فى صحراء : صحراوى ، وإن كانت أصلية سلمت تقول فى قراء : قرائىّ ، وإن كانت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا ، فتقول فى كساء وعلباء : كسائىّ وعلبائىّ وإن شئت قلت كساوى وعلباوى ، وفى الأحسن منهما ما سبق ؛ وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازا من التثنية الشاذة نحو : كسايين ، فإنه لا يقاس على ذلك فى النسب كما صرح به فى شرح الكافية فلا يقال : كسايى .

(تنبيهات)*: **الأول** : مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية أن الأصلية تتعين

(قوله أى مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام . **(قوله لزم قلب الواو ألفا)** فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال . قاله الجار بردى ، تصريح . **(قوله وألحق بفعيلة فى ذلك فعيلة)** هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطى من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لأن التعليل المتقدم لا يأتى فيه لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما فى الشرح هو الموافق لما فى الهمع . **(قوله لنبت)** كذا فى النسخ ولم أجد فى القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزى أو نويرى اسم لنبت والذى فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر فجعل البعض قوله لنبت راجعا للثانى يحتاج لنقل صحيح . **(قوله والطويلة حى)** كذا فى بعض النسخ ولم أجده فى القاموس والذى فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة .

(قوله فإنه يقال فيهما طووى وحيوى) قدمنا فى الكلام على شرح قول المصنف ونحو حى إلخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله . **(قوله كراهة اجتماع المثلين)** لما فيه من الثقل مع عدم الإدغام لأن الإدغام فيما ذكر ممتنع لأن وزن الأول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب . والثانى فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضا كصفف جمع صفة . **(قوله لما ذكر)** أى من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولى وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصررى ولا شك فى تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وإن كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج إليه . **(قوله ينال)** بالبناء للمفعول أى يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أى يصيب فما مفعوله . **(قوله قلبت واوا)** لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة . تصريح . ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال فى التوشيح : وذلك قليل ردىء . اهـ همع . **(قوله سلمت)** أى من القلب لقوّتها بأصالتها . **(قوله فى قراء)** بضم القاف وتشديد الراء مع المدّ المتنسك كما فى المختار . **(قوله وفى الأحسن منهما ما سبق)** من أن القلب أولى فيما ألفه للالحاق كعلباوى والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كحيائىّ وكسائىّ .

سلامتها ، وصرح بذلك الشارح فقال : وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم ؛ وذكر فى التسهيل فيها الوجهين ، وقال أجودهما التصحيح . **الثانى** : إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو : السماء ، وحراء ، وقباء ، إذا أردت البقعة ففيه وجهان : القلب ؛ والإبقاء وهو الأجود ، للفرق بينه وبين صحراء ، وإن جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء . **الثالث** : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا ، نحو : ماوى وشاوى ومنه قوله :

[١٢٤٢] لا ينفعُ الشّاوِىَّ فيها شاتُه ولا حِمارُه ولا أداتُه

فلو سمى بماء أو شاء ــ لجرى فى النسب إليه على القياس فقيل مائىّ وماوى ، وشائىّ وشاوى **(وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ)** ما سمى به من **(جُمْلَةٍ)** وهو المركب الإسنادى ، نحو : برق نحره ، وتأبط شرا ، فتقول : برقى وتأبطى ، وأجاز الجرمى النسب إلى العجز ، فيقول :

(قوله لتعين سلامتها) فتقول فى النسب إلى قراء قرائىّ . **(قوله الوجهين)** أى التصحيح والقلب واوا . **(قوله إذا لم تكن الهمزة للتأنيث)** بأن كانت لام الكلمة كما فى الأمثلة فإن سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفى كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف . **(قوله إذا أردت البقعة)** راجع للأخيرين فقط وأما السماء فليس فيها إلا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الأخيرين فى قوله وإن جعلت إلخ . **(قوله كانا كرداء وكساء)** فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل إذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين . **(قوله إذا نسبت إلى ماء إلخ)** قال ابن هشام : إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائىّ وماوى لأن الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو فى كساء واو وفى ماء هاء لأن أصله موه اهـ يس أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان . **(قوله ولا أداته)** بفتح الهمزة أى آلته .

(قوله على القياس) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين . **(قوله وانسب لصدر إلخ)** بقى أنهم قالوا لو سمى بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقى معموله بحاله وأنه لو سمى بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثانى فى إعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة إليهما ولا يبعد أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما فى الجملة والمركب المزجى وقالوا لو سمى بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة إليه . سم باختصار . **(قوله وأجاز الجرمى إلخ)** وأجاز أبو حاتم السجستانى النسب إليهما معا فيقال تأبطى شرى كما أجازه فى

[١٢٤٢] الرجز لمبشر بن هذيل الشمخى فى لسان العرب .

نمرى وشرى وشذ قولهم فى الشيخ الكبير : كنتى نسبة إلى كنت ، ومنه قوله :

★ فَأَصْبَحْتُ كنتِيًّا وأصبحتُ عاجناً ★

والقياس كونى (وَ) انسب إلى (صَدْرِ مَا ★ رُكِّبَ مَزْجاً) نحو بعلبك وحضرموت ، فتقول : بعلى وحضرى ، وهذا الوجه مقيس اتفاقا ، ووراءه أربعة أوجه : **الأول** : أن ينسب إلى عجزه ، نحو بكى ، أجازه الجرمى وحده ولا يجيزه غيره . **الثانى** : أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما ، نحو بعلى بكّى ، أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله :

[١٢٤٣] ★ تَزَوَّجْتُهَــا رَامِيَّــةً هُرْمُزِيَــةً ★

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو : بعلبكى . **الرابع** : أن ينى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب ، نحو : حضرمى ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

المزجي والعددى . كذا فى الهمع . قال سم : الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب إلى تأبط شرا إلا أن الأول منسوب إلى تأبط والثانى إلى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطي شرى فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثانى تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب إلى تأبط شرا لا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما فى هذا حلو حامض فليراجع اهـ ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجرى فى النسب إلى جزءى المزجي والعددى معا .

(قوله كنتى) سمى الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذى يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر . **(قوله نسبة إلى كنت)** أى إلى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علما لنفسه فصح كونه من أفراد ما سمى به من جملة كما هو موضوع المسألة **(قوله والقياس كونى)** بضم الكاف المنقول إليها من الواو بعد نقل الفعل عند إرادة إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان أصالة إلى فعل بالضم وإنما كان القياس كونيا برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها . **(قوله مزجا)** أى تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجا . **(قوله فتقول بعلى)** وتقول فى معدى كرب معدى ومعدوى لأنه كقاض ، وينبغى أن يكون الراجح هنا الحذف كما هناك . زكريا . **(قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا)** قد يشعر هذا مع قوله الآتى وهذان الوجهان شاذان إلخ بأن الوجهين الأولين من الأربعة مختلف فى شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما أيضا وإن ادعى ذلك شيخنا والبعض . **(قوله رامية هرمزية)** نسبة إلى رامهرمز بلدة بنواحى خورستان .

[١٢٤٣] هو من الطويل وتمامه :

★ بِفَضْلِ الذِى أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ ★

والضمير فى تزوجتها يرجع إلى امرأته . قوله رامية هرمزية نصب على الحال . والباء فى بفضل يتعلق بقوله تزوجتها . والشاهد فيه فى قوله رامية هرمزية ، فإنه نسبة إلى رامهرمز بلدة من نواحى خورستان . والنسبة إليها رامى لأن المركب ينسب إلى صدره . ويجوز أن يقال هرمزى . وجاءت النسبة ههنا إلى الجزأين على الندرة والضرورة .

(تنبيهان)*: **الأول** : حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الإسنادى فى النسب إليهما ، فتقول : لوى ــ بالتخفيف ــ وحيثى ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجى ، فتقول : خمسى . **الثانى** : قوله : وانسب لصدر جملة ، أجود من قوله فى التسهيل : ويحذف لها ــ يعنى ياء النسب ــ عجز المركب ، لأنه لا يقتصر فى الحذف على العجز ، بل يحذف ما زاد على الصدر ، فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت : خرجى (وَ) انسب **(لِثَانٍ تَمَّمَا إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ آبْ * أَوْ مَا لَهُ ٱلتَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ)** هذا الأخير من عطف العام على الخاص أى يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثانى من

(قوله حكم لولا وحيثما) أى ونحوهما كلوما وأينما وقوله فى النسب إليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الأحسن تقديمه على قوله حكم المركب الإسنادى . **(قوله بالتخفيف)** أى تخفيف الواو ولا ينافى هذا قوله الآتى وضاعف الثانى من ثنائى لأن المراد بالثنائى فيه الثنائى وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب إليه هنا رباعى وضعا وصيرورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب . **(قوله وحكم نحو خمسة عشر)** أى مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية أفراد المركب المزجى فوافق ما فى المرادى من أن العددى من المزجى . **(قوله فتقول خمسى)** أى وإن ألبس بالنسبة إلى خمسة وخمس لأنهم لا يراعون الإلباس فى هذا الباب كما ستعرفه .

(قوله وانسب لثان إلخ) شروع فى النسب إلى المركب الإضافى وعبارة التسهيل مع شرحه للدماميني ويحذف لها صدر المضاف أن تعرف بالثانى تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول : زبيرى وعمرى أو تقديرا كأبى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص وإلا فهما من القسم الأول فتقول بكرى وحفصى وإلا يتعرف بالثانى لا تحقيقا ولا تقديرا فعجزه أى فيحذف لها عجزه وينسب إلى صدره وذلك مثل امرىء القيس فتقول امرئى ومرئى لأنه لم يتعرف صدره بعجزه إذ لم يسبق له إضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس أى لأجل خوف اللبس كالنسبة إلى عبد القيس وعبد الأشهل وعبد مناف فإنهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهلى ومنافى ومراد المصنف بالمضاف ما كان علمًا أو غالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما فإنه ينسب فيه إلى غلام وإلى زيد فيكون من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف إذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب إليه بخلاف ابن الزبير ونحوه . كذا قال الشارح اهـ يعنى المرادى .

(قوله أو اب) بنقل حركة همزة أب إلى الواو أى أو أم قال السيوطى فى البهجة : وهل يلحق بما ذكر المبدوء بينت إذا قلنا إنه كنية أو لا لم أر من ذكره اهـ ثم رأيته بخط بعض الأفاضل عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب إلى بنت غيلان غيلانى . **(قوله أو ما له)** أى أو مبدوءة بما ثبت له فى التعريف بالثانى قبل العلمية بالغلبة . **(قوله هذا الأخير من عطف العام على الخاص)** أى لشموله الابن والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالإضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ أخرى مجاراة لما

المركب الإضافى فى ثلاثة مواضع ، ذكر منها هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث . **الأول** : أن تكون الإضافة كنية ، كأبى بكر وأم كلثوم . **والثانى** : أن يكون الأول علما بالغلبة ، كابن عباس وابن الزبير ، فتقول بكرى وكلثومى ، وعباسى وزبيرى .

(تنبيه): كان الأحسن أن يقول :

إضافة من الكنى أو اشتهر ... مضافها غلبة كابن عمر

لأن عبارته توهم أن ما له التعريف بالثانى قسم برأسه ، فشمل نحو غلام زيد وليس كذلك ؛ قال فى شرح الكافية : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا ، وكان معرفا صدره بعجزه ، أو كان كنية ، حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك فى ابن الزبير : زبيرى ، وفى أبى بكر : بكرى ؛ هذا كلامه . وكذا قال الشارح ، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد ، وعلى هذا فقول الناظم : أو ماله التعريف بالثانى من عطف العام على الخاص ، لاندراج

مشى عليه ابن الناظم بقى أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص إنما يكون بالواو .

(قوله الأول أن تكون الإضافة كنية) أى والمصنف ذكر هذا بقوله أو أب وقوله والثانى أن يكون الأول إلخ أى والمصنف ذكر هذا بقوله إضافة مبدوءة بابن وبقوله أو ماله إلخ فالمراد منهما واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة إذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الإضافى لا الإضافة ولا الأول وحده . **(قوله لأن عبارته توهم إلخ)** ولأنها ليست صريحة فى المراد بالإضافة المبدوءة بالابن أو الأب كهذا البيت . **(قوله قسم برأسه)** أى مغاير للكنية والعلم الغلبى المبدوء بابن لأن العطف خصوصا بأو يقتضى المغايرة . **(قوله فشمل نحو غلام زيد)** اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بأن يكون عاما يشمل نحو غلام زيد والإضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون مباينا مرادا منه جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسما برأسه لا يخلو من نظر .

(قوله وليس كذلك) أى ليس قسما برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبى المبدوء بابن الذى ذكره المصنف بقوله إضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علما بالغلبة وإن كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله إضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله إلخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه . **(قوله قال فى شرح الكافية)** استدلال على قوله وليس كذلك لأن مراد شارح الكافية بالمعروف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل . **(قوله وكان معرفا صدره بعجزه)** يعنى قبل صيرورته علما أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية . **(قوله وعلى هذا)** أى زيادة ابن الناظم فى المثل غلام زيد وليس المراد على ما فى شرح الكافية وإن مشى عليه شيخنا والبعض .

المصدر بابن فيه ، وهو تمثيل فاسد ، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا ، لا مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه ، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما ــ فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى ، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس . (**فِيما سِوَى هذَا**) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثانى من المركب الإضافى (**آنْسُبَنْ لِلأَوَّلِ**) منهما ، نحو : عبد القيس وامرىء القيس ــ وهما قبيلتان ــ تقول : امرىء وعبدى ، وإن شئت قلت : مَرَئِى . قال ذوم الرمة :

[١٢٤٤] **وَيَسْقُطُ بينها المرئِىُّ لَغْــوا ... كما أُلغِيَتْ فِى الدِّيَةِ الحُوارا**

وهذا (**مَا لَمْ يُخَفْ**) بالنسب إلى الأول (**لَبْسٌ**) فإن خيف لبس نسب إلى الثانى

(**قوله لأنهم يعنون بالمضاف هنا**) أى فى المركب الإضافى الذى ينسب إلى عجزه وقوله ما كان علما أى كنية وقوله أو غالبا أى علما بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله التعريف بالثانى وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله إلخ وحدا كذا قال شيخنا والأولى أن يراد بالإضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لمغايرة المعطوف أعنى المبدوءة بما تعرف بالثانى المراد منها العلم الغلبى المبدوء بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر .

(**قوله بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد**) أى بحسب الحال . (**قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى**) أى بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثانى قبل العلمية كما مر وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه فى هذا المقام لأن المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل . (**قوله نحو عبد القيس إلخ**) قضية صنيعه أن النسب إلى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فإن النسب إلى الصدر فى جميع ما بدىء بعبد فيه لبس فالصواب عندى اسقاط التمثيل بعبد القيس كما فى كثير من النسخ ونصها كامرىء القيس فتقول امرئى ومرئى وهذا ما لم يخف إلخ ولا اعتراض عليها . (**قوله مرئى**) قال المصرح والفارضى بفتح الميم والراء . (**قوله ويسقط إلخ**) قال البعض : ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فإنى لم أقف عليه اهـ لكن وجد فى بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه :

ويسقــط منهمــا المرئى لقــوا ... كماء العنب فى الدبــة الحواء

بضمير التثنية فى منهما وضبط لقوا كغزو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء

[١٢٤٤] البيت من الوافر ، وهو فى ديوان ذى الرمة .

(**كَعَبْدِ ٱلأَشْهَلِ**) وعبد مناف ، حيث قالوا فيهما : أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى .

(**تنبيه**)*: شذ بناء فعلل من جزءى الإضافى منسوبا إليه كما شذ ذلك فى المركب المزجى ، والمحفوظ من ذلك : تيملى وعبدرى ومرقسى ، وعبقسى ، وعبشمى ، فى تيم اللات وعبد الدار وامرىء القيس ابن حُجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وإنما فعلوا ذلك فرارا من اللبس ، وقالوا تعبشم ، وتقعيس ، وأما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عب شمس ، أى حب والعين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس ضوؤها . وقال الأعرابى : أصله عبء شمس ، والعبء والعدل واحد ، أى هو نظير شمس . (**وَٱجْبُرْ بِرَدِّ ٱللاَّمِ مَا**) اللام (**مِنْهُ حُذِفْ * جَوَازًا آنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ**) أى اللام (**أُلِفْ . فِى جَمْعَيِ ٱلتَّصْحِيحِ أَوْ فِى ٱلتَّثْنِيَهْ * وَحَقُّ مَجْبُورٍ**) برد لامه إليه (**بِهٰذِى**) المواضع الثلاثة أى فيها (**تَوْفِيَهْ**) بردها إليه فى النسب إليه ، ويحتمل أن يكون هذى ـ إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها إليه فى المواضع المذكورة

وفى كثير من النسخ إسقاطه كما قدمناه فى القولة قبله . (**قوله ما لم يخف لبس**) قال ابن هشام : ينبغى بل يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدى كما قال الشاعر :

* وهـــم صلبـــوا العبـــدى *

وذلك لأنهم لم يجتنبوه فى النسب إلى مصطفى ومصطفين وإلى ضارب وضاربين وإلى مسجد ومساجد وإلى زيد وزيدين وإلى خمسة وخمسة عشر ثم قال : وبالجملة فالقول بمراعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين وفى المقرب مثل ما قال الناظم وفى كلام ابن الخباز ما يخالفه . كذا فى يس . (**قوله ولم يقولوا عبدى**) أى للإلباس وفيه أن هذا إجمال لا إلباس وقد يقال القصد بالنسب إيضاح المنسوب فلا يليق الإجمال أيضا لأن محل عدم كون الإجمال عيبا إذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه . (**قوله بناء فعلل**) أى منحوتا من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أى بناء فعلل فى المركب المزجى أى فى النسب إليه حيث قالوا حضرمى فى النسب إلى حضرموت . (**قوله ابن حجر**) بحاء مهملة فجيم قال فى القاموس : حجر بالضم وبضمتين والد امرىء القيس وجده . (**قوله وقالوا تعبشم**) أى فكما وقع النحت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب إلى عبد شمس وقوله وتقعيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لأنه نسبة إلى عبد القيس . (**قوله وأما عبشمس**) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الأعرابى : أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الأعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضا .

(**قوله واجبر برد اللام إلخ**) يجوز تقييد المسألة بما إذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ أختا إلخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس . سم .

التوفية بردها إليه فى النسب . اعلم أنه إذا نسب الثلاثى المحذوف منه شيء فلا يخلو : إما أن يكون المحذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام ، فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى ؛ وإن كان محذوف اللام : فإما أن يجبر فى تثنية أو جمع تصحيح أولا ، فإن جبر كما فى أب وأخ ، فإنهما يجبران فى التثنية ، وكعضة وسنة ، فإنهما يجبران فى الجمع بالألف والتاء وجب جبره فى النسب ، فتقول : أبوى ، وأخوى ، وعضوى أو عضهى ، وسنوى أى سنهى ، على الخلاف فى المحذوف ، لأنك تقول أبوان وأخوان ، وعضوات وسنوات ، أو عضهات وسنهات ، على الوجهين ؛ وإن لم يجبر لم يجب جبره فى النسب ، بل يجوز فيه الأمران نحو : حر وغد ، وشفة وثُبة ، فتقول فيها : حرى وغدى ، وشفى وثبى ، بالحذف وحرحى وغدوى ، وشفهى وثبوى ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حر الحاء ، ومن غد الواو ومن شفة الهاء ، ومن ثبة الياء .

(تنبيهات): **الأول** : لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر ، وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالألف والتاء .

الثانى : أطلق قوله : جوازا إن لم يكن رده ألف ، وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة ، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره ، كما ذكره فى الكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح ، احترازا من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ، فتقول فى شاة : شاهى ، وعلى أصل الأخفش الآتى بيانه : شوهى ، وفى ذى : ذووى ، اتفاقا . لأن وزنه

(قوله جوازا) أى جبرا جائزا أو ذا جواز . **(قوله فى جمعى التصحيح)** أى جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث . **(قوله ويحتمل أن يكون إلخ)** فعلى هذا يكون المجبور به مذكورا صريحا والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله فى جمعى إلخ وعلى الأول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به محذوفا للعلم به من قوله يرد اللام . **(قوله فسيأتى)** أى فى قوله وإن لم يكن كشية ما الفا عدم إلخ وفى شرحه . **(قوله بل يجوز فيه الأمران)** أى الجبر وعدمه . **(قوله وحرحى وغدوى)** بفتح الراء فى الأول والدال المهملة فى الثانى عند سيبويه والأكثر وإسكانهما عند الأخفش كما يأتى . **(قوله وثبوى)** أى سواء قلنا إن لامها ياء وهو ما سيقتصر عليه فتكون الياء قلبت ألفا ثم الألف واوا أو لامها واوا وهو ظاهر . **(قوله ومن شفة الهاء)** أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال إن لامها واو قال إذا رد شفوى . **(قوله ومن ثبة الياء)** أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر .

(قوله لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر) أى لإغناء ذكر التثنية عن ذكره لأن كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فإنها ترد فى التثنية دون الجمع إلا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للإعلال . **(قوله احترازا)** علة لقوله مقيد . **(قوله شاهى)** برد اللام وهى الهاء لأن الأصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لأجل التاء ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا فى الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وإنما تقلب الواو

عند الأخفش فعل بالفتح .

الثالث : إذا نسب إلى يد ، ودم ، جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان ، ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان .

الرابع : إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمز ، وأن لا يجبر وتستصحب ، فتقول فى ابن واسم واست : بنوى وسموى وستهى على الأول ، وابنى واسمى واستى على الثانى .

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون ؛ فتقول فى يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور : يدوى ودموى وغدوى وحرحى بالفتح ؛ وعلى مذهب الأخفش

والياء ألفا للحركة الأصلية . **(قوله وعلى أصل الأخفش)** هو تسكين ما أصله السكون . **(قوله شوهى)** أى بسكون الواو كما فى التصريح فترد الألف إلى أصلها وهو الواو الساكنة . **(قوله ذو وى)** برد اللام وفتح العين والفاء لأن أصلهما الفتح كما تقدم بسطه فى باب الإعراب فقلبت اللام ألفا ونسب إليه كما نسب إلى فتى . قاله الدمامينى . **(قوله جاز الوجهان)** فتقول يدى ويدوى . سم .

(قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أى برد اللام بالتثنية قال الفارضى : هكذا أطلقوا والوجه أن يدا ودما يلزمان الألف مطلقا فى لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول فى فتى فتيان ا هـ . **(قوله ودميان)** قال البعض : بفتح الميم اتفاقا فعد الشارح دما فيما سيأتى فيما أصله السكون سبق قلم ا هـ ويبطله قول التصريح ما نصه : وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش وذهب المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردى وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلى وعدمه ا هـ وكما قيل دميان قيل دموان كما فى التسهيل . **(قوله وتحذف الهمزة)** أى وجوبا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض . **(قوله فتقول فى ابن واسم إلخ)** وتقول فى ابنم ابنمى وابنى وبنوى . همع . **(قوله وسموى)** بكسر السين وضمها وأما الميم فمفتوحة على رأى سيبويه ساكنة على رأى الأخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس .

(قوله أن المجبور) أى برد اللام بقرينة الأمثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشى تبعا للدمامينى على إطلاق قوله تفتح عينه وإن كان أصله بالسكون بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن مضعفا فإن كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فإنك إذا نسبت إليها قلت ربى بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح فجبرها عند النسب إليها برد عينها لا برد لامها والكلام فى المجبور برد لامه فتنبه . **(قوله ودم)** صريح فى أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والأخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بأن دما

يدبى ودمبى وغدوى وحرحى بالسكون ، لأنه أصل العين فى هذه الكلمات ؛ والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى غد : غدوى ، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع إلى مذهب سيبويه انتهى **(وَبِأَخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتا * أَلْحِقْ وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا)** أى اختلف فى النسب إلى بنت وأخت ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخ وابن بحذف التاء وزد المحذوف ، فتقول : أخوى وبنوى ، كما يقال فى المذكر . وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ، فتقول : أختى وبنتى ، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنْت ومنْت بإثبات التاء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ، لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة ، وفى منت فى الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما ، وهى ثنتان وكلتا ، وذيت وكيت ، فالنسب إليهما عند

ليس أصله السكون . فافهم . **(قوله يدوى)** برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفا ثم واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات . اهـ تصريح . **(قوله ألحق)** أى فى ثبور الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى إلحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه فى بنت كما فى ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت . **(قوله أخوى وبنوى)** أى بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما .

(قوله ولا تحذف التاء) أى لأنها وإن أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسحت فى سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر إنما ينهض إذا قلنا بضرر اللبس فى هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه . **(قوله إلى هنت ومنت)** بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذفت لامه وعوض عنها التاء وهو ظاهر فى هنت لأن أصله كالهن هنو وأما منت فأصلها من فهى ثنائية وضعا .

(قوله وهو لا يقول به) بل يقول فى النسب إلى هنت هنوى وانظر ماذا يقول فى النسب إلى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثانى الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد . **(قوله فى الوصل خاصة)** أى وتبدل هاء فى الوقف فليست بلازمة اهـ تصريح وظاهر سكونه على النون عند إبدال التاء هاء فى الوقف بقاؤها على السكون كما فى الوصل فتأمل . **(قوله فى الوقف خاصة)** أى على غير اللغة الفصحى إذ اللغة الفصحى فى الوقف على منت إبدال التاء هاء كما تقدم فى قول المصنف وقل لمن قال أتت بنت منه أى وأما فى الوصل فتذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر فى الحكاية .

(قوله كالنسب إلى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوى لأنه حركة النسب إلى المذكر

سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ، فتقول : ثنْوى وكلوى وذَيوى وكَيوى ، وعند يونس تقول : ثنتى وكلتى أو كلتوى ، وذَيتى وكَيتى ، وذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس ، كلتى وكلتوى وكلتاوى ، كالنسب إلى حبل بالأوجه الثلاثة ؛ وذهب الأخفش فى أخت وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، فتقول : أُخوى وبِنْوى وكِلْوى وثِنْوى ؛ وقياس مذهبه فى كيت وذيت ـ إذا رد المحذوف ـ أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى ، فتقول : كيوى وذيوى .

(تنبيهان): **الأول** : قد اتضح مما سبق أن أختا وبنتا حذفت لامهما ، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة ، وإنما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث ، وإن لم تكن متمحضة

كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدماميني ما نصه : والنسب إلى أخت ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب إلى مذكراتها فتقول فى أخت أخوى وفى بنت بنوى كما تقول ذلك فى النسب إلى أخ وابن وكذا البواق والقرائن تدفع اللبس ا هـ فضبط البعض ثنويا نسبة إلى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله إلى مذكراتها أى لكيت وذيت أيضا مذكرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء . **(قوله فتقول ثنوى)** ما ذكره من الخلاف فى النسب إلى ثنتان إنما يظهر فى ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة إجرائه مجرى حمدان فى لزوم الألف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان فى لزوم الألف والصرف فينبغى أن يقال فيه قولا واحدا اثنتانى كما يؤخذ من النظائر السابقة . **(قوله وكلوى)** مقتضى صنيعه أن هذه الواو هى لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المجبور وهى فى كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين وإذا فتحت مع ردّ اللام صار اللفظ كلوى بثلاث حركات قبل الألف فتكون الألف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر .

(قوله وهو حذف التاء) أى مع ردّ اللام المحذوفة . **(قوله وإقرار ما قبلها على سكونه)** أى إن لم تقتض القواعد تحريكه كما فى النسب إلى كيت وذيت كما سيبينه وقد أشار إلى هذا القيد بقوله وقياس إلخ . **(قوله فتقول كيوى وذيوى)** أى لأنك إذا حذفت التاء لإظهارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحى وإنما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياءات مع الكسرة . **(قوله لما فيها من الإشعار بالتأنيث)** أى وتاء التأنيث تحذف للنسب . سم . **(قوله وإن لم تكن متمحضة للتأنيث)** بل له وللعوضية وللالحاق بقفل وجذع كما فى التصريح . **(قوله كتاء بنت وأخت)** أى فى العويضة عن اللام المحذوفة وفى الاشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى

للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبني ما سبق ، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة ، والألف لام الكلمة ، ووزنه فعتل وهو ضعيف ، لأن التاء لا تزاد وسطا ، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كلتوى ، والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ، ونقله ابن الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه — أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ، ووزنها : فعلى ، أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه كلتاوى ، وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه ، لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال فى ماء محذوف اللام ، والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت ، والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ؛ ولا يمتنع أن يقال هى بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت : أنها بدل من لام الكلمة ، وأما إن أريد البدل الاصطلاحى فلا ، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر فى موضعه .

الثانى : النسب إلى ابنة : ابنى وبنوى ، كالنسب إلى ابن اتفاقا ، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت ا هـ **(وَضَاعِفِ آلثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي * ثَانِيهِ ذُولِينٍ كَلاَ وَلاَئِي)** إذا نسب

تأنيث إلا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضين للتأنيث مع أن الألف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج إلى التاء .

(قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيبويه ينبنى ما سبق من أن سيبويه يقول فى النسب إلى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه . **(قوله إلى أن التاء زائدة)** أى لا عوض عن أصل هو اللام . **(قوله والمشهور فى النقل إلخ)** مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لأن اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء عوض . **(قوله التى هى لام الكلمة)** فأصلها كلوى وقيل كليا فأصلها ياء . فارضى . **(قوله إشعارا بالتأنيث)** ولم يكتفوا فى التأنيث بالألف لأن الألف تقلب ياء فى النصب والجر . فارضى . **(قوله فالذى ينبغى إلخ)** فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوى أيضا إلا أن يقال الحصر إضافى بالنسبة إلى منع كلوى . **(قوله ولا يمتنع أن يقال إلخ)** يحتمل أن يكون جوابا عما وقع فى كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله إذا قصد هذا المعنى أى العوضية .

(قوله فرقا يذكر فى موضعه) حاصل هذا الفرق الآتى أن العوض يكون فى غير موضع المعوّض عنه كهمزة ابن وياء سفيريج بخلاف البدل . قال شيخنا : هذا وإن كان حاصل ما يأتى إلا أنه لا يناسب هنا لأن التاء فى كلتا فى موضع الواو سواء قلنا إنها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف إذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وإن لم يحذف بل قلب إلى حرف آخر كان بدلا . **(قوله كلا ولائى)** تمثيل للمنسوب والمنسوب إليه .

إلى الثنائىّ وضعا ، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه ، فتقول فى كم : كمّى وكِمى ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واوا ، فتقول فى كى ولو : كيوى ولووى ، لأن كى لما ضعف صار مثل حى ، ولو لما ضعف صار مثل دوّ ؛ وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل ضعفها همزة ، فتقول فيمن اسمه لا : لائىّ ، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا فقلت : لاوى (**وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَة**) معتل اللام (**مَا آلفَا عَدِمْ** *

(**قوله فإن كان ثانيه حرفا صحيحا إلخ**) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علما للفظ وقصد إعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثر من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت علما لغير اللفظ قصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فإن كان الثانى حرف علة كلو وفى ولا زيد حرف من جنسه وإن لزم منه التغيير فى اللفظ والمعنى معا للاضطرار إلى الزيادة لأن عدمها يؤدى إلى سقوط حرف العلة لا لبقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض فى كلامهم وإن جعلت علما للفظ أو لغيره ولم يقصد إعرابها فيهما فلا زيادة أصلا هذا ملخص ما فى الرضى وشرح اللباب للسيد مع زيادة . إذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر إذ الثنائىّ الذى جعل علما للفظ وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ فى النسب إليه التضعيف والثنائىّ الذى جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ فى النسب إليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارضى فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثانى المجعول علما للفظ بما إذا كان حرف علة ففى المسألة خلاف فتأمل .

(**قوله ولووى**) عبارة المرادى والتوضيح والدمامينى على التسهيل : لوى كما يقال فى النسبة إلى دو وجو دوى وجوى ووجه الإدغام اجتماع المثلين بخلاف كيوى لعدم اجتماعهما كحيوى وإنما لم يدغم طووى لأنه نسبة إلى طى وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم فى قول المصنف :

*** ونحو حى فتح ثانيه يجب ***

والاعتذار عن الشارح بأن قصد بيان الأصل قبل الإدغام غير ناهض . (**قوله مثل دو**) الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما فى القاموس . (**قوله فقلت لاوى**) لأن الهمزة إذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا . قال فى التصريح نقلا عن ابن الخباز : وأما من قال زدنا همزة من أول الأمر فيقول لائى لا غير ولا يجوز عنده لاوى إلا على قول بعضهم قراوى . (**قوله كشية**) هى كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث . (**قوله معتل اللام**) خبر ثان ليكن بين به

فَجَبْرُهُ) برد فائه إليه **(وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ)** عند سيبويه ، فتقول على مذهبه فى شية ودية ، وِشَوِى ووِدَوِى ، لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون ، فتقول على مذهبه : وِشْيِى ووِدْيِى ، فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول فى النسب إلى عدة : عدى ، وإلى صفة : صفى .

(تنبيه)*: بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين ؛ وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يجبر ، كقولك فى سه ومذ ــ مسمى بهما ــ سهى ومذى ، وأصلها سته ومنذ ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها ، فإنه يقال : ربى برد المحذوف ، نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف ؛ وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى ــ مسمى بهما ــ جبر ، فتقول فيهما :

وجه الشبه ولو قال فى اعتلال اللام لكان أوضح . **(قوله وشوى)** بكسر الواو وفتح الشين . **(قوله بل يفتح العين مطلقا)** أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح . **(قوله ويعامل اللام معاملة المقصور)** أى بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور . **(قوله وشيى وديى)** بكسر أولهما وسكون ثانيهما . **(قوله لم يبين حكمه)** أى لقلته جدا فى كلام العرب . شاطبى . **(قوله وحكمه أنه إن كانت إلخ)** أى فهو على حد محذوف الفاء . **(قوله سه)** بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر . **(قوله بحذف الباء الأولى)** فيكون محذوف العين . **(قوله المرى ويرى)** المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرئى ويرأى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين .

(قوله فتقول فيهما المرئى) أى برد المحذوف واعترضه الدمامينى بأنه لا وجه لرد العين إذ ينبغى جعل المرى كالشجى فيكون النسب إليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الألف واوا فيقال مروى . لا يقال قاسوه على دية وشية لأنا نقول هذا قياس مع الفارق لأن دية وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لأنه حينئذ كالقاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال إلا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يع بوجوب هاء السكت اهـ ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على المرئى بحذف الياء لرجحانه على المرأوى بقلبها واوا لا لتعينه ومثل ما ذكر يجرى فى يرئى أيضا فيقال ينبغى جعله كفتى فيكون النسب إليه بقلب ألفه واوا بلا رد الهمزة .

(قوله واليرئى) أى بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من إبقاء الحركة بعد

المرئى والبَرَئى برد المحذوف ، وفى فتح العين وسكونها المذهبان **(وَٱلْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ * إِنْ لَمْ يُشَابِهْ)** الجمع **(وَاحِداً بِالْوَضْعِ)** الواحد مفعول باذكر ، وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر ؛ يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسى وهو معنى قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع ، جىء بواحده ، وانسب إليه ، فتقول فى النسب إلى فرائض وكتب وقلانس : فرضى وكتابى وقلنسى ، وقول الناس : فرائضى وكتبى وقلانسى خطأ ؛ فإن شابه الجمع واحدا بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام .

الأول : ما لا واحد له كعباديد ، فتقول فيه : عباديدى ، لأن عباديد بسبب إهمال

رد المحذوف وذلك لأنه يصير بعد الرد يرأى بوزن جمزى فيجب حينئذ حذف الألف لأنها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبى الحسن الأخفش من عدم إبقاء الحركة بعد الرديرئ بسكون الراء وحذف الألف أو يرأوى بسكون الراء وقلب الألف واوا كما تقول ملهى وملهوى . كذا فى التصريح . **(قوله وفى فتح العين وسكونها)** لا يخفى أن عين المرئى واليرئى الهمزة وهى لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وإنما الوجهان فى فاء الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما فى التصريح وغيره إلا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوسطها كالعين . **(قوله المذهبان)** أى مذهب سيبويه ومذهب الأخفش . **(قوله والواحد اذكر إلخ)** قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع إلى الواحد يغير المعنى فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابى إذ لو قيل فيه عربى ردا إلى المفرد لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادى وعموم العرب . اهـ همع وتمثيله مبنى على أحد القولين أن الأعراب جمع عرب .

(قوله للجمع) قاله الشاطبى وتبعه أرباب الحواشى أراد بالجمع الجمع اللغوى فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه أنه لا حاجة إلى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية احذف للنسب إلخ مع أنه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع والنسب إليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى . قال الدمامينى : ولا يعلم ما المنسوب إليه منه أهو المفرد أم الجمع إلا الله تعالى لأن تاء التأنيث لابد من سقوطها ألبتة . **(قوله بالوضع)** متعلق بيشابه والباء بمعنى فى . **(قوله له واحد قياسى)** أى بحسب الآن ليخرج ماله واحد قياسى بحسب الأصل وهو الجمع المسمى به واحد أو الغالب على الواحد فصحح كلامه بعده فافهم . **(قوله فرضى)** لأن واحد الفرائض فريضة ومر أن النسب إلى فعيلة فعلى . **(قوله وقلنسى)** نسبة إلى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضى . **(قوله خطأ)** فيه نظر بالنسبة إلى الأول فقد نقل الدنوشرى عن بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأنمار وكلام الآتيين بل قال فى الهمع : أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا أى سواء كان له واحد قياسى من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى اهـ . **(قوله كعباديد)** هم الفرق من الناس . والخيل الذاهبون

واحده شابه نحو : قوم ، ورهط ، مما لا واحد له .

والثانى : ما له واحد شاذ كملامح ، فإن واحده لمحة وفى هذا القسم خلاف : ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول ملامحى ، وحكى أن العرب قالت فى المحاسن : محاسنى ، وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذا ، فيقول فى النسب إلى ملامح : لمحى ، وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه . وعبارته فى التسهيل : وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى لا كالمهمل الواحد خلافا لأبى زيد ، وقد يحتمله كلامه هنا .

والثالث : ما سمى به من الجموع نحو : كلاب وأنمار ومدائن ومعافر ، فتقول فيه : كلابى وأنمارى ، ومدائنى ومعافرى ، وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إذا أمن اللبس ، ومثال ذلك الفراهيد ــ علم على بطن من أسد ــ قالوا فيه الفراهيدى بالنسب إلى لفظه ، والفرهودى ، بالنسب إلى واحده لأمن اللبس لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود ، وإنما

فى كل وجه . والآكام والطرق البعيدة واسم موضع . وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل إن أعربا جمع عرب .

(قوله ما له واحد شاذ) فى نسبة الشذوذ إلى الواحد تسمح فيما يظهر إذ الواحد هو الأصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ إليه بأن يقال ملامح جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيعهم فى غير هذا الموضع فتدبر . **(قوله لمحة)** بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس . **(قوله ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول إلخ)** يتبادر منه أن أبا زيد يوجب النسب إلى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أى النسب إلى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن ا هـ . **(قوله فى المحاسن)** جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف فى العمدة . ا هـ فارضى . **(قوله وقد يحتمله كلامه هنا)** بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياسا ولا شذوذا أو سمى به أو غلب . سم .

(قوله والثالث ما سمى به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأنه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الأصل ومشابه الآن للواحد أصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور . **(قوله نحو كلاب وأنمار)** اسمان لقبيلتين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مرّ أخو تميم بن مرّ . **(قوله لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود)** كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدمامينى بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الأسد وولد الوعل واللبس يحصل إذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشىء آخر وإن لم يكن قبيلة إذ لا دليل على أن الفرهودى نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح أيضا بأن فى الصحاح أن الفرهود بالضم الغليظ وحىّ من نجد وهو بطن من الأزد فاللبس حاصل . **(قوله وإنما قالوا إلخ)** قال البعض : هذا جواب عما يرد على قولهم إن الجمع المسمى به ينسب إلى لفظه . وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته ا هـ وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما

قالوا فى النسب إلى الرِّباب : رُبى ، لأن الرباب ليس باسم لواحد ، وإنما الرباب ضبة ، وعكل وتميم ، وثور ، وعدى . والربة : الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب . .

والرابع : ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم ، كقولهم فى الأنصار : أنصارى ، وفى الأنبار ـ وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة بن تميم ـ أنبارى .

(تنبيه): إذا نسب إلى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها ، قيل : تمْرى ، وأرضى وسنَهى أو سنَوى ، على الخلاف فى لامه . وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين فى الأولين وكسر الفاء فى الثالث **(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ * فِي نَسَبٍ**

بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب إذا أطلق لا ينصرف إلا إليهم فينبغى أن حاصل الجواب أن الرباب لما لم يصر علما لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علما مما هو باق على جمعيته فعومل معاملته لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالأنصار والأنبار فهلا قالوا ربابى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر .

(قوله إلى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما فى الصحاح . **(قوله ربى)** بضم الراء كما فى الصحاح . **(قوله تنبيه إلخ)** قال شيخنا : هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التثنية إلى آخره فلينظر ما حكمة إعادته اهـ قال البعض : أعاده هنا تمهيدا لقوله وإذا نسب إليها أعلاما إلخ لأن هذا لم يتقدم اهـ وهو باطل لتقدم حكم النسب إلى ما سمى به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غير ذلك فتأمل . **(قوله إذا نسب إلى تمرات إلخ)** وكذا إذا نسب إلى سدرات وغرفات باتباع عينهما لفائهما باقين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالإسكان أو علمين قيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع إبدال كسرة عين الأول فتحة كما تقول إبلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة . كذا فى الهمع . **(قوله قيل تمرى إلخ)** أى بسكون عين الأولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لأن النسب إلى الجمع يرده إلى واحده . قال الإسقاطى وتبعه غيره : وينبغى أن الحكم كذلك إذا نسب إليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر .

(قوله وسنهى أو سنوى إلخ) هذا إذا أعربت سنين كالجمع فإن جعلت الإعراب على النون مثل حين نسبت إليه على لفظه لأنه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى . سم . **(قوله التزم فتح العين إلخ)** أى لأنه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به إلا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة إليها أعلاما والنسبة إليها جموعا وقد علم تقييد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية . **(قوله ومع فاعل إلخ)** فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدإ والمعية فى الحكم وفى نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم

أغْنَى عَنِ آليَا فَقُبِلْ) أى يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل ، مقصودا به صاحب الشىء ، كقوله :

وَغَرَرْتِنِي وزَعَمْتَ أنـــ ـــكَ لابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرِ

قال سيبويه : أى صاحب لبن وتمر . وقالو فلان طاعم كاس ، أى ذو طعام وكسوة ، ومنه قوله :

[١٢٤٥] * واقْعُدْ فإنك أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي *

وقوله :

[١٢٤٦] * كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ *

أى ذى نصب ، ويصوغ فعال مقصودا به الاحتراف كقولهم : بزاز وعطار ، وقد

الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تاء التأنيث فى الأول دون الثانى . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية . **(قوله غالبا)** سيأتى محترزه أى فى قوله وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك إلخ .

(قوله أى صاحب لبن وتمر) أى عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما وإلا كان من معنى فعال . **(قوله أى ذو طعام وكسوة)** أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو وإلا كانا اسمى فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للتفنن . **(قوله ومنه قوله إلخ)** إن أرجع الضمير فى منه إلى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان إلخ كان وجه الفصل بمنه ظاهرا وكان قوله وقوله كلينى إلخ بالجر عطفا على مجرور الكاف السابق وإن أرجع إلى فاعل المقصود به صاحب الشىء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كلينى إلخ بالرفع عطفا على قوله فى قوله ومنه قوله إلخ . **(قوله كلينى لهمّ يا أميمة ناصب)** تقدم الكلام على هذا البيت فى النداء . **(قوله أى ذى نصب)** أى يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لأن الهم متعب لا تاعب .

[١٢٤٥] صدره :

* دَعِ المكـارمَ لا ترحـل لبُغْيَتِهـا *

والبيت من البسيط ، وهو للحطيئة فى ديوانه .

[١٢٤٦] عجزه :

* وليـلٍ أقاسيـه بطـىءِ الكـواكب *

والبيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه .

يقوم أحدهما مقام الآخر ، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم : حائك فى معنى حواك ، لأنه من الحرف ، ومن العكس قوله :

[١٢٤٧] وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِى بِهِ وَلَيْسَ بِذِى سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أى وليس بذى نبل . قال المصنف : وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : ﴿ **وما ربك بظلام للعبيد** ﴾ [فصلت : ٤٦] ، أى بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك ، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت ـ وهى الأكسية ـ عطار وعطرى ، وبتات وبتى ، وبصوغ فِعل مقصودا به صاحب كذا ، كقولهم : رجل طعِم ولِبس وعمِل ، بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل ، أنشد سيبويه :

[١٢٤٨] * وَلَسْتُ بِلَيْلِىٍّ ولكِنِّى نَهِرْ *

أراد : ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

(تنبيهات): **الأول** : قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بمفعال ، كقولهم : امرأة

(قوله بزاز) بزايين كما فى أكثر النسخ أى بياع البز وهو القماش . **(قوله قولهم حائك)** مثله صائغ فى معنى صوّاغ . قال الدمامينى : أى ضرورة دعت إلى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمى فاعل من صاغ وحاك إلى النسب .

(قوله فيطعننى) بضم العين وبالنصب فى جواب النفى . فى المختار أن الطعن فى السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع فى الكل . **(قوله أى وليس بذى نبل)** أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله . **(قوله وعلى هذا حمل المحققون إلخ)** أى فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفى عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك . وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه إليها تعريضا بأن ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبأن العبيد جمع كثرة فجىء فى مقابلته بالكثرة .

(قوله فى بعض ذلك) أى فى بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب . **(قوله ولبياع البتوت)** بموحدة ففوقيتين بينهما واو . **(قوله نهارى أى عامل بالنهار)** تفسير نهر بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يئول إليه المعنى إذ معنى نهر ذو نهار أى ذو عمل بالنهار . **(قوله كقولهم امرأة معطار أى ذات**

[١٢٤٧] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدة من الطويل . وأراد من ليس بذى رمح : ليس بفارس . وفيطعننى بالنصب لأنه جواب النفى . والشاهد فى وليس بنبال ، فإنه على وزن فعال ـ بالتشديد ـ بمعنى صاحب نبل ، فاستغنى بهذا الوزن عن ياء النسب ، وليس المراد منه المبالغة .

[١٢٤٨] تمامه :

* لاَ أُدْلِجُ الليـلَ وَلَكِـنْ أَبْتَكِـرْ *

هو من أبيات الكتاب ، من الرجز . وبليلى خبر ليس : أى لست بعامل فى الليل . وفى رواية الجوهرى : إن كنت ليليا فإنى نهر . والشاهد فى نهر فإنه استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب حيث لم يقل ولكنى نهارى . والنهر بفتح النون وكسر الهاء هو العامل بالنهار . وأدلج القوم إذا ساروا من أول الليل . والاسم الدلج بالتحريك . فإن ساروا من آخر الليل فقد ادّلجوا بتشديد الدال . والابتكار هو الأخذ بأول الأشياء .

مِعطار أى ذات عطرٍ ، ومِفعيل ، كقولهم : ناقة محضير ، أى ذات حُضر ، وهو الجرى .
الثانى : هذه الأبنية غير مقيسة . وإن كان بعضها كثيرا . هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ، ولا لصاحب الفاكهة فكاه ، ولا لصاحب البر برار ، ولا لصاحب الشعير شعار ، والمبرد يقيس هذا . انتهى . (**وَغيرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ★ عَلَى ٱلَّذِى يُنْقَلُ مِنْهُ ٱقْتُصِرَا**) يعنى أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشذ من بعض ، فمن ذلك قولهم فى النسب إلى البصرة : بصرى ــ بكسر الباء ــ وإلى الدهر : دهرى ــ بضم الدال ــ وإلى مرو : مروزى ، وإلى الرىّ : رازى ، وإلى خراسان : خرسى وخرسى ، وإلى جلولاء وحروراء ــ موضعين ــ جلولى وحرورى ، وإلى البحرين : بحرانى ، وإلى أمية : أموى ــ بفتح الهمزة ــ وإلى السهل : سهلى ــ بضم السين ــ وإلى بنى الحبلى ــ وهم حى من الأنصار

عطر) هذا لا ينافى أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أى كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرته وكذلك معطار ا هـ وقد ذكر فى الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا . (**قوله أى ذات حضر**) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة . (**قوله وإن كان بعضها كثيرا**) فيه إشارة إلى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس . (**قوله يقيس هذا**) أى نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع كعطار وبزاز . (**قوله مقررا**) حال من الهاء فى أسلفته واقتصرا بصيغة الماضى المبنى للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذى ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر فى اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الأمر والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف وعلى هذا فغير إما مبتدأ خبره فعل الأمر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزوم أى اقصد غير إلخ مثلا .

(**قوله وبعضه أشذ من بعض**) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزى أشذ من بصرى بالكسر لأن التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو رقبانى أشذ منهما لأن التغيير فيه بزيادة حرفين . (**قوله بصرى بكسر الباء**) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع فى المنسوب إليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى بصرى الشام كما قيل وإن كان المتجه عندى جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس فى باب النسب كما مر . إذا علمت ذلك علمت أنه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصرى بالفتح على النسبة إلى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفصحية الفصح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر . (**قوله جلولاء**) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد . (**قوله جلولى وحرورى**) أى وكان القياس جلولاوى وحروراوى بإبدال همزة المد واوا . (**قوله بحرانى**) لك أن تقول لم لا يكون بحرانى على لغة من جعل المثنى المسمى به جاريا مجرى سلمان . زكريا .
(**قوله أموى بفتح الهمزة**) والقياس ضمها .

منهم عبد الله بن أبى سلول المنافق . وسمى أبوهم الحبلى لعظم بطنه ــ حبلى ــ بضم الحاء وفتح الباء ــ ومنه قولهم : رقبانى ، وشعرانى ، وجمانى ، ولحيانى ، للعظيم الرقبة والشعر والجُمَّة واللحية . وقولهم فى النسب إلى الشأم واليمن وتهامة : رجل شآم ويمانٍ وتهام ، وكلها مفتوحة الأول ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

(خاتمة): ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ، فقالوا زنج وزنجى ، وترك وتركى ، بمنزلة تمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، وللمبالغة فقالوا فى أحمر وأشقر : أحمرى وأشقرى ، كما قالوا : راوية ونسابة . وزائدة زيادة لازمة نحو : كرسى وبرنى ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بردى بالفتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث ، كغرفة وظلمة ، وزائدة . زيادة عارضة كقوله :

[١٢٤٩] أَطَرَبــاً وَأَنْتَ قِــنَّسْرِىُّ والدهــرُ بــالإنسان دَوَّارِىّ

(قوله ابن أبى سلول) اعلم أن اسم أبيه أبى واسم أمه سلول فالذى ينبغى ابن أبى ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى بخط الشارح ابن أبى رأس المنافقين . **(قوله والجمة)** بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس إذا وصل إلى المنكب . **(قوله شآم إلخ)** الأصل شامى ويمنى وتهامى بكسر التاء فحذفوا إحدى ياءى النسب وعوضوا منها فى الأولين الألفَ وفى الأخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالألف إلى اجتماع ألفين فيضطر إلى حذف إحداهما وحينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذا شآمى ويمانى بتشديد الياء جمعا بين العوض والمعوض . قال الدمامينى نقلا عن المرادى ولا يجىء ذلك إلا فى الشعر . **(قوله وكلها مفتوحة الأول)** لا حاجة إلى بيان فتح أول شآم ويمان إذ لا شبهة فيه . **(قوله للفرق بين الواحد وجنسه)** أى اسم جنسه الجمعى واستظهر الدمامينى أن الياء فى نحو زنجى وتركى للنسب . **(قوله كما قالوا راوية ونسابة)** أى بتاء زائدة لأصل المبالغة فى الأول وتأكيدها فى الثانى . **(قوله وزائدة)** أى لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبلها عليه ناصب زائدة على الحال أى وتلحق زائدة إلى آخره . **(قوله وبرنى)** أى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح أى بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال . قال فى القاموس عقب ذكره أن البردى بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف ما نصه : وبالضم تمر جيد اهـ وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض من الخلل .

(قوله زيادة عارضة) أى غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيده مقابلتها اللازمة وسيأتى التعبير به فى كلام الدمامينى . **(قوله أطربا)** أى أتطرب طربا والهمزة للتوبيخ

[١٢٤٩] الرجز للعجاج فى ديوانه .

أى دوار . ومنه قول الصلتان :

[١٢٥٠] أنا الصَّلَتانِىّ الذِى قد عَلِمْتُمُ إذَا ما تحكَّم فَهْوَ بالحُكم صَادِعُ

والله أعلم .

[الوَقْــــف]

(تَنوِيناً اْثْرَ فَتحٍ اْجْعَلْ أَلِفَا * وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتحٍ اْحْذِفَا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختيارى ، وهو غير الذى يكون استثباتا ، وإنكارا ، وتذكرا ،

وقوله قنسرى نسبة إلى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما فى القاموس وقال فى المغنى : وأنت شيخ كبير . **(قوله دوارى)** قال الدماميني : يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء فى علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور . **(قوله قول الصلتان)** بفتح اللام . **(قوله تحكم)** بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن .

[الوقــــف]

(قوله تنوينا أثر فتح) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الإعرابية . قال فى التصريح : وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لأن التنوين يشبه الألف من حيث أن اللين فى الألف يقارب الغنة فى التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا بعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء فى أنفسهما وإذا اجتمعا مع الضمة والكسرة زاد الثقل اهـ باختصار . **(قوله وقفا)** أى لأجل الوقف أو واقفا أو فى الوقف . **(قوله قطع النطق عند آخر الكلمة)** أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لأنه قد لا يكون بعدها شيء . **(قوله والمراد هنا الاختيارى)** بالتحتية أى لا الاضطرارى ولا الاختبارى بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف إن قصد لذاته فاختيارى بالتحتية وإن لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطرارى وإن قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو : عم وفيم وبم أولا فاختبارى .

(قوله وهو) أى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون استثباتا إلخ أى لا مطلق الاختيارى فالاستثباتى هو الواقع فى الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو : منو ومنا ومنى لمن قال جاءنى

[١٢٥٠] البيت من الطويل ، وهو فى أمالى القالى .

وترنما . وغالبه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة أشياء : السكون ، والروم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ، وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن والمحل ، وستأتى مفصلة . واعلم أن فى الوقف على المنون ثلاث لغات : **الأولى** : ـ وهى الفصحى ـ أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد . **والثانية** : أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة . **والثالثة** : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزد .

(تنبيهات): **الأول** : شمل قوله إثر فتح فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا . وفتحة البناء نحو : أيها وويها ، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثانى : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ، فإن تنوينه لا

رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءنى قوم ورأيت قوما ومررت بقوم والإنكارى هو الواقع فى السؤال المقصود به إنكار خبر المخبر أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر فإن كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءنى زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال : رأيت زيدا وأزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد وإن لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو : أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال : جاءنى عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام والتذكرى هو المقصود به تذكر باق اللفظ فيؤتى فى آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالا وتقولوا وفى الدارى ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤتث بها والترنمى كالوقف فى قوله :

* أقلى اللوم عاذل والعتابن *

بالتنوين المسمى تنوين الترنم . **(قوله وغالبه)** احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحبلى والمنقوص غير المنون كالقاضى إذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف . **(قوله وترجع إلى سبعة أشياء)** من رجوع الجزئيات إلى كلياتها ولا يرد التضعيف لأنه زيادة حرف مع إسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير إلى ذلك تعبيره بالرجوع . **(قوله وهى الفصحى)** ولهذا اقتصر المصنف عليها . **(قوله مطلقا)** أى ليجرى الباب مجرى واحدا ا هـ . سم . **(قوله ونسبها المصنف إلى ربيعة)** قال ابن عقيل : والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة ففى أشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالألف فكأن الذى اختصوا به جواز الإبدال . سم . **(قوله شمل قوله أثر فتح فتحة الإعراب)** هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره . **(قوله على المشهور)** مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه . **(قوله يستثنى إلخ)** قد يقال لا يرد هذا على المصنف لأنه نبه عليه بعد بقوله :

* فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل *

يبدل بل يحذف ، وهذا فى لغة من يقف بالهاء ، وهى الشهيرة ، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو : رأيت فتى وفى هذه الألف ثلاثة مذاهب : **الأول** أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنه تنوين بعد فتحة . **والثانى** أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف ، وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف فى الكافية . قال فى شرحها : ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك . ثم قال : ولا خلاف فى المقصور غير المنون أن لفظه فى الوقف كلفظه فى الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا فى ضرورة كقول الراجز :

[١٢٥١] *رَهْطُ ابنِ مَرْجُومٍ ورَهطُ ابنِ المُعَلْ*

ورده سم بأنه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ما هنا فلا ينافى دخولها فى الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل فى قوله الآتى أوقف رائم التحرك مع دخول المنون منه فى قوله تنوينا إثر فتح إلخ . **(قوله ما كان مؤنثا بالتاء)** المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فإنه يبدل فيه التنوين ألفا فى النصب كغير المؤنث . سيوطى سم . **(قوله بل يحذف)** لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه فى الوقف الذى هو موطن تخفيف . **(قوله يجريها مجرى المحذوف)** أى يجرى الكلمة التى فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث فى إبدال التنوين ألفا نصبا وفى بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا فى المرادى أى مجرى باقى الحروف فى ذلك الإبدال . **(قوله ثلاثة مذاهب)** ثمرة هذا الخلاف تظهر فى الإعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لأنها حينئذ محل الإعراب فاحفظه . **(قوله ووقفا)** كان ينبغى حذف العاطف ليكون معمولا لاستصحب إذ المعنى واستصحب فى الوقف حذفها فى الوصل .

(قوله ويقوى هذا المذهب) يقويه أيضا كتابة الألف فى الإمام بالياء . إسقاطى . **(قوله بإمالة الألف وقفا)** كسدى بالإمالة قراءة حمزة والكسائى . **(قوله غير صالح لذلك)** أى للمذكور من الإمالة والروىّ . **(قوله رهط ابن مرجوم)** بالجيم كما هو فى شواهد العينى قال : ومن رواه بالحاء المهملة فقد

[١٢٥١] قاله لبيد . وصدره :

* وقَبِيلٍ من لُكَيْزٍ حاضِرٍ مِن الرَّمَلْ *

والقبيل القبيلة . ولكيز ـ بضم اللام وفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف ـ وفى آخره زاى معجمة ـ وهو لكيز بن أفصى ابن عبد القيس . ورهط مرجوم بدل من قبيل أو عطف بيان . وهو بالجيم . ومن قال بالحاء فقد صحفه . والشاهد فى ابن المعل حيث حذف منه التشديد والألف فى الوقف إذ أصله المعلى وهو شاذ .

أراد ابن المعلى . انتهى . ومثال الاعتداد بها رويا قول الراجز :

* إنكَ يا بنَ جَعْفَرٍ نِعْمَ الْفَتَى *

إلى قوله :

[١٢٥٢] * وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى *

والثالث : اعتباره بالصحيح فالألف فى النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم . قيل وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو على فى غير التذكرة ، وذهب فى التذكرة إلى موافقة المازنى (**وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِى سِوَى ٱضْطِرَارِ * صِلَةَ غَيْرِ ٱلْفَتْحِ فِى ٱلْإِضْمَارِ**) يعنى إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف . واحترز بقوله فى سوى اضطرار من وقوع ذلك فى الشعر وإنما يكون ذلك آخر

صحفه . (**قوله سرى**) هو بضم السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أى زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لأنه غير منون والكلام فى المنون وإنما ذكر الشطر الأول دفعا لتوهم أن الروى الراء ولا حاجة إلى ما تكلفه البعض . (**قوله اعتباره بالصحيح**) أى قياسه عليه . (**قوله واحذف**) أى وجوبا وقوله لوقف إيضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله فى سوى اضطرار أى وأما فى الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الإثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزى قول المصنف لوقف وإن تبعه شيخنا والبعض .

(**قوله صلة غير الفتح**) أى المفتوح وقوله فى الإضمار فى بمعنى من البيانية الغير مشوبة بتبعيض والإضمار بمعنى المضمر هذا هو الأحسن . (**قوله فإن كانت مضمومة أو مكسورة**) أى وكان ما قبلها متحركا فخرج ما إذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فإنه يجوز حذف صلتها فى الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى . شاطبى . (**قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة**) أفاد أن الكلام فى هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياء هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء . (**قوله من وقوع ذلك**) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا . (**قوله وإنما يكون ذلك**) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا فى الشعر وقوله آخر الأبيات إنما خصه بآخر الأبيات

[١٢٥٢] قاله الشماخ . وصدره :

* وخيرُهُمْ لِطَارِقٍ إذا أتى *

والشاهد فى سرى فإنه منون مقصور . والمقصور المنون يوقف عليه بالألف .

الآبيات . وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه إلى ما قبله اختيارا كقول بعد طيىء : والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ يريد بها ، واستشكل قوله اختيارا فإنه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (**وَأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّناً نُصِبْ * فَأَلِفاً فِي ٱلْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ**) اختلف فى الوقف على إذاً فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن ، ونقل عن المازنى والمبرد . واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تكون بالألف قيل وهو الأكثر . وكذلك رسمت بالمصحف . **والثانى** : أنها تكتب بالنون . قيل وإليه ذهب المبرد والأكثرون وصححه ابن عصفور . وعن المبرد أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين الحروف . **والثالث** : التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها . قاله الفراء . وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف ، وأما من

لأنه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الأشطار الأول فليس معدا للوقف اتفاقا وإن كان حكمه فى الوقف عليه كحكم آخر الأبيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته فى عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضى أنه لا يكون فى آخر المصراع الأول مع أنه قد يكون فيه كقوله :

ومهمـــه مـــغبرة أرجـــاؤه كـــأن لـــون أرضه سمـــاؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول . **(قوله يريد بها)** أى فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء . **(قوله واستشكل قوله اختيارا إلخ)** لا إشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال أنه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع . **(قوله وأشبهت إلخ)** كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت الأول . يس . **(قوله اختلف)** أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما فى الاتقان وغيره . **(قوله يوقف عليها بالنون)** اختاره ابن عصفور وإجماع القراء السبعة على خلافه . توضيح . **(قوله بمنزلة أن)** أى الناصبة للمضارع . **(قوله أشتهى أن أكوى إلخ)** قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها فى المصحف بالألف كما تقدم ا هـ ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس . **(قوله لأنها مثل أن ولن إلخ)** صريح فى أنها حرف وهو الصحيح قال المصرح : وذهب أبو سعيد على ابن مسعود فى المستوفى إلى أن أصل إذن إذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كما فى يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالألف ا هـ أى ووجه كتابتها بها .

(قوله فإن ألغيت كتبت بالألف إلخ) مثله فى الهمع فى خاتمة الخط والذى فى المغنى وفى باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لأنها عند إلغائها تلتبس بإذا الشرطية وعند إعمالها لا تلتبس بها فافهم . **(قوله وينبغى أن يكون هذا الخلاف)** أى الجارى فى رسمها مفرعا على قول من

يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (**وَحَذْفُ يا ٱلمَنْقُوص ذِى ٱلتَّنوِينِ مَا * لَمْ يُنْصَبَ آوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا**) أى إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا ، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض ، ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير : ﴿ **ولكل قوم هادى** ﴾ [الرعد : ٧] ، ﴿ **وما لهم من دونه من والى** ﴾ [الرعد : ١١] ، ﴿ **وما عند الله باقى** ﴾ [النحل : ٩٦] ، ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ، فإن كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله : وفى .

*** نحو مر لزوم رد الياء اقتفى ***

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله (**وَغَيْرُ ذِى ٱلتَّنوِينِ بِالعَكْسِ**) أى المنقوص غير

يقف بالألف فيه عندى نظر لأن المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولأن من يقف بالألف لا يسعه أن يكتبها بالنون لأن العبرة فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالألف كما قاله الشارح للعلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالألف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزا الشارح فى باب النواصب كتابتها بالألف إلى الجمهور فالذى ينبغى أن القولين الأولين فى رسمهما مبنيان على الخلاف الأول فمن يقف بالألف يكتبها بالألف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفريعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر . نعم هو لا يتجه إلا أن وقف قائله بالألف إن أهملت وبالنون إن أعملت فليراجع وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض .

(**قوله وحذف يا المنقوص**) أى عدم ردها كما سيشير إليه الشارح وإلا فهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواوه فإن كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولم يدعو سكنا وقفا أو ساكنتين نحو يرمى وينفى ويدعو بقيا بحالهما ولا يحذفان إلا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على ﴿ **والليل إذا يسر** ﴾ [الفجر : ٤] بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فإن كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وإن كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها ملحقا بها هاء السكت . همع باختصار وزيادة . (**قوله ما لم ينصب أولى**) بنقل حركة همزة أولى إلى ما قبلها وأفهم بتقييد الأولوية بعدم النصب أنه إذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا :

*** تنوينا إثر فتح اجعل ألفا ***

وقفا . لأن هذا منه . (**قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف**) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لأن الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولأن الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل . يس . (**قوله محذوف العين**) أى أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر إلخ . (**قوله وغير ذى التنوين بالعكس**) أى فإثبات

المنون بالعكس من المنون ، فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم . وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة أشياء :

الأول : المقرون بأل وهو إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضى فيوقف عليه بإثبات الياء وجها واحدا ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر ، فالمختار جاء القاضى ومررت بالقاضى بالإثبات ، ويجوز القاض بالحذف .

والثانى : ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض : فالخليل يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيبويه مذهب يونس لأن النداء محل حذف ، ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجح غيره مذهب الخليل لأن الحذف مُجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم فى المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضى مكة ، فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون . قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب

يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وإنما قلنا ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتى بأن المصنف لم يستثن المنصوب . **(قوله فهو كالصحيح)** أى غير المنون كالرجل فى إسكان آخره للوقف . **(قوله وجها واحدا)** قال المرادى : وينبغى لمن قدر فتحة الياء فى النصب أن يقف بالوجهين . **(قوله فكما ذكر)** أى فى المتن من جواز الأمرين وأولوية الإثبات ولذا قال فالمختار جاء القاضى إلخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف فى قوله تعالى : ﴿ **الكبير المتعال** ﴾ [الرعد : ٩] وقوله : ﴿ **يوم التناد** ﴾ [غافر : ٣٢] لأن الأكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح . **(قوله فالخليل يختار فيه الإثبات)** لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الإثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف .

(قوله لأن الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازه النحاة على خلاف الأصل وقوله ولم يكسر أى حتى يكون راجحا . **(قوله نحو رأيت جوارى)** المناسب لصنيعه فى القسم الأول أن يقول وهو إن كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه إلخ . **(قوله نصبا)** وأما رفعا وجرا ففى الهمع أن الإثبات والحذف جائزان وأن الأفصح الإثبات **(قوله بإثبات الياء)** أى وجوبا وقوله كما تقدم فى المنصوب أى المقرون بأل نحو رأيت القاضى . **(قوله قالوا لأنه لما زالت الإضافة إلخ)** وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقطت نونه للإضافة إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فإذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فأما وقف القراء على قوله تعالى : ﴿ **غير محلى الصيد** ﴾ [المائدة : ١] بحذف النون فاتباع للرسم قلت : وفى هذا نظر . مرادى .

(قوله عاد إليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخلا فى قوله وغير ذى التنوين

بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون . فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين : **أحدهما** أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة وليس حكمهما واحدا ، **والآخر** أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك فى الكافية **(وَفِى * نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدٍّ آلْيَا آقْتُفِى)** يعنى إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مُرٍ اسم فاعل من أرأى يُرئى : أصله مرئى على وزن مُفعل ، فأعل إعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها فإنه إذا وقف عليه لزم رد الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة . ومثله فى ذلك محذوف الفاء كيف علما : فتقول هذا مرى ويفى ، ومررت بمرى ويفى **(وَغَيْرَهَا آلتَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ * سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ**

بل يدخل فى قوله وحذف ياء المنقوص ذى التنوين إلخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم . قال سم قال : وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين فى النصب ألفا والسابق إلى الفهم أنه غير مراد ا هـ أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل فى النصب ألفا . **(قوله فجاز فيه ما جاز فى المنون)** أى مع رجحان الحذف كالمنون . **(قوله معترض من وجهين)** قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الأولى غاية ما فيه أنه مشى فى الثانى على مذهب الخليل الذى رجحه غير سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى بأنه أخرج المنصوب فى ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه .

(قوله أحدهما أن عبارته إلخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الأربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغى أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة رفعا وجرا وليس حكمها واحدا ثانيهما إلخ . **(قوله فأعل إعلال قاض)** أى حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة مع التنوين . **(قوله بعد نقل حركتها)** أى إلى الراء . **(قوله وذلك إجحاف بالكلمة)** فإن قلت هذا لازم فى حال الوصل أيضا قلت لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن فى إبقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة بخلاف الوقف . مرادى . **(قوله ومثله)** أى مثل محذوف العين من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم رد يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وإن لم ينون فليس الكلام فى خصوص المنقوص المنون حتى يرّد على تمثيله بيف علما اعتراض الدمامينى بأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام فى المنقوص المنون على أنا لو سلمنا أن الكلام فى المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يف علما غير منون بل هو وإن كان ممنوعا من الصرف منون تنوين عوض كما يفيده قول الناظم فيما سبق :

وما يكون منه منقوصا ففى إعرابه نهج جوار يقتفى

فاعرفه . **(قوله وغيرها التأنيث إلخ)** لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير إلخ ا هـ مرادى ودخل فى الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الإسكان وقول البعض فيتعين فيها الإسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع إذا وصل بها واو أو ياء نحو

ٱلتَّحَرُّكِ) فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل . ولكل منها حدّ وعلامة : فالإسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف ، وهى الخاء من خف أو خفيف ، والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان فى المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت ، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن فى الوقف ، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا . والروم وهو أن تأتى بالحركة مع إضعاف صوتها ، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم فى البيان من الإشمام ، فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ، ولذلك جعلت علامته فى الخط أتم . وهو خط قدام الحرف هكذا ـ والتضعيف تشديد الحرف الذى يوقف عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك فى الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى

بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب : الأكثر أن لا روم ولا إشمام فيها كهاء التأنيث . قال زكريا : وفى معنى ميم الجمع الضمير المذكر إذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واوا أو ياء نحو يضربه وبه وضربوه وفيه . **(قوله من محرك)** أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك فى العمدة لأن ذا الحركة العارضة فى حكم الساكن فلا يوقف عليه إلا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل فى ﴿ **اقتربت الساعة** ﴾ [القمر : ١] وذال يومئذ كما فى شرح العمدة . **(قوله رائم التحرك)** أى آتيا فى التحرك بالروم .

(قوله فى الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر على خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الإجمال بعد بقوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث إلخ وقوله وإن كان غيرها إلخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا إذ هو لا يأتى فيه شيء من الخمسة على خلاف فى النقل يأتى . كذا فى الهمع وغيره . **(قوله وعلامة)** أى وجودية أو عدمية فلاءم قوله فى الخامس وعلامته عدم العلامة وفى عبارته حذف الواو مع ما عطفت أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الإسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره . **(قوله وعلامته خ إلخ)** وقال الموضح : إنما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اهـ والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة . تصريح . **(قوله ضم الشفتين)** أى مع بعض انفراج بينهما يخرج من النفس . دمامينى . **(قوله قدام الحرف)** أى بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وإنما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالمجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا فى علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم . **(قوله مع إضعاف صوتها)** أى اخفائه لأنك تروم الحركة مختلسا لها ولا تتمها . نقله المصرح عن الجار بردى قال فى الهمع : فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون .

(قوله يدركه الأعمى والبصير) لأن فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا . دمامينى ، أى متحركا حركة محضة فلا ينافى أنه متحرك حركة غير محضة . **(قوله المزيد للوقف)** أى لتضعيف الوقف أى للتضعيف المأتى به للوقف وقوله قبله أى قبل الحرف الذى يوقف عليه وهو المدغم

قبله وهو المدغم ، وعلامته ش فوق الحرف وهى الشين من شديد . والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها ، والغرض به إما بيان حركة الإعراب أو الفرار من التقاء الساكنين ، وعلامته عدم العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك : فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب فى غيره ، ولذلك قدم استثناءها ، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقا أعنى فى الحركات الثلاث ، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة ، ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح ووافقهم أبو حاتم . ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية . وقد أشار إلى الإشمام بقوله (**أَوْ أَشْمِمِ ٱلضَّمَّةَ**) أى إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما . وأما ما ورد من الإشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما ولا مشاحة فى الاصطلاح . ثم أشار إلى التضعيف بقوله (**أَوْ قِفْ مُضْعِفَا * مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا**) أى تبع (**مُحَرَّكًا**) كقولك فى

فيه . (**قوله وعلامته ش**) عبارة التصريح : رأس ش وقوله من شديد المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد . (**قوله أو الفرار إلخ**) قال شيخنا .وتبعه البعض : أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اهـ وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لأن من لغة لخم كما سيأتى فى الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الأمرين . فإن قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وإنما يكون جائزا على لغة لخم من نقل الحركة إلى المتحرك لأن الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط إلا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر . (**قوله وسيأتى تفصيل ذلك**) أى بذكر الشروط والمحال .

(**قوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث**) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التى هو فيها ساكن وإن كان باعتبار حالة الوصل التى هو فيها متحرك تاء لا هاء . (**قوله ولذلك قدم استثناءها**) لأن تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الأحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين . (**قوله وهو الأصل**) إنما كان الاسكان أصلا لأن الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغى أن تكون صفته مضادة لصفته أو لأن المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل هذا المقصود . دمامينى . (**قوله إلى رياضة**) أى تؤدة وتأن . (**قوله لخفة الفتحة**) وسرعتها فى النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها فى الوصل . دمامينى . (**قوله أو اشمم الضمة**) أى أشمم الحرف الضمة أى اجعله شاما لها بأن تهيىء العضو للنطق بها على الحرف .

(**قوله ما ليس همزا إلخ**) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا منونا وقيل لا يحتاج إلى اشتراطه لأن المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الألف لا ما قبلها والكلام

جعفر جعفرّ ، وفى وعل وعلّ وفى إضارب ضاربّ . واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لأن العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا ، وبالشرط الثانى من نحو سرو وبقى والقاضى والفتى فلا يجوز تضعيفه ، وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه . ثم أشار إلى النقل بقوله : (وَحَرَكَاتِ ٱنْقُلاَ * لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ) أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل أى لن يمنع : فتقول فى نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ، ومنه قوله :

[١٢٥٣] عَجِبْتُ والدّهرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِىٍّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ

أراد لم أضربه ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء . فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا ، أو كان ولكن غير قابل للتحريك إما لكون تحريكه متعذرا كما فى نحو ناب وباب ، أو متعسرا كما فى نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك

فى الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك فى قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالأوجه الخمسة وهو بإطلاقه يشمل المنصوب المنون فلابد من قيد يخرجه كما أسلفنا ويمتنع فى المنصوب المنون الروم أيضا . قاله السيوطى ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم فى ﴿ مستطر ﴾ [القمر : ٥٣] فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الهمع للسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى : قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ ﴿ وتواصوا بالصبر ﴾ [البلد : ١٧] بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ ﴿ والعصر ﴾ [العصر : ١] بكسر الصاد قال : بخلاف الإسكان والروم والإشمام فإنها مروية عنهم . **(قوله ما لم تكن عينا)** نحو سآل . **(قوله والقاضى والفتى)** الأولى حذفهما لأن الكلام فى المحرك وهما ساكنان . **(قوله لن يحظلا)** أى لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك إدغام تمنع اللغة فكه أو لم يكن نطقا كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح . **(قوله هذا بكر ومررت ببكر)** ولم يمثل بالمنصوب لأن فيه خلافا يأتى فى قوله ونقل فتح إلخ . **(قوله من غير عنزى)** أى قصير .

(قوله فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا) لو قال فإن لم يكن ما قبله ساكنا لكان أولى لأن ما قبله إذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا إليه إلا أن يؤول المنقول إليه بما يراد النقل إليه . **(قوله كما فى نحو قنديل إلخ)** مثل بأربعة أمثلة لأن ما قبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا .

[١٢٥٣] الرجز لزياد الأعاجم فى ديوانه .

إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جد وعم امتنع النقل .

(تنبيهان)*: **الأول** : يجوز فى لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله :

[١٢٥٤] **مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدُهْ تُحْمَدْ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ**

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها كقوله :

[١٢٥٥] *** كنتُ فِى لَخْـمٍ أخافَـه ***

أراد أخافها ففعل ما ذكر . **والثانى** : أطلق الحركات وهو شامل للإعرابية والبنائية والذى عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ، فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء . وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكد لأن حركة الإعراب كحرصهم

(قوله أو مستلزما إلخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصريح كلام المصرح أنه من المتعذر إلا أن التعذر فى الألف ذاتى وفى المدغم عرضى ولجعله من المتعسر وجه . **(قوله تنبيهان إلخ)** ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا بأس بذكرهما . الأول : الذى يظهر فى حركة النقل أنها الحركة التى فى الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبرى : لا يريدون أنها حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل إنما يريدون أنها مثلها . الثانى : لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله تعالى : ﴿ **وتواصوا بالصبر** ﴾ [البلد : ١٧] بكسر الباء . **(قوله يجوز فى لغة لخم إلخ)** كذا فى التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر إلخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الأصل قصدوه حملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله :

*** فلو أن الأطبا كان حولى ***

ويجاب بأنه لم يراع المعنى فى مساعيه ورشده اهـ سم أى ولو كان راعى المعنى فى قصده لراعاه بعد إذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم فى باب الموصول . **(قوله فيما قصده)** هذا هو محل الشاهد لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة قبل . **(قوله لأن حرصهم إلخ)** المناسب أن يقول لأن حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الإعراب

[١٢٥٤] رجز لم يدر راجزه : أى من يباشر الخير فيما قصده يحمد مساعيه وهو جمع مسعى بمعنى السعى . والرشد ـ بفتحتين ـ التهدى إلى طريق الصواب : والشاهد فى قصده بضم الدال فإنه فى الأصل بالفتح لأنه ماض من القصد ، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة .

[١٢٥٥] تمامه :

فـإنى قـد رأيتُ بـدارِ قومـى نـوائبَ كـنت فى لخمٍ أخافُـه

والبيت من الوافر ، وهو بلا نسبة فى الإنصاف .

على معرفة حركة البناء . وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكد لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله : (**وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى ٱلْمَهْمُوزِ لاَ * يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلاَ**) يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكَر ولا ضربت الضرَب لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه ، وأجاز ذلك الكوفيون . ونقل عن الجرمى أنه أجازه . وعن الأخفش أنه أجازه فى المنون على لغة من قال رأيت بكَر . وأشار بقوله من سوى المهموز إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحةً فيقال رأيت الخبَأ والردَأ والبَطأ فى رأيت الخبء والردء والبطء ، وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها . وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (**وَٱلنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ**) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة

أى لشرفها . (**قوله شرط مختلف فيه**) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة . (**قوله وكوف**) أصله كوفى فحذف الياء الأخيرة تخفيفا ثم الأولى لالتقاء الساكنين أو حذف الأولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والأول أقل كلفة والثانى أقيسة هكذا ظهر لى . (**قوله لما يلزم على النقل إلخ**) هذا وإن جرى فى المهموز المنون نحو رأيت ردءا إلا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التى قبلها ساكن . (**قوله حينئذ**) أى حين إذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أى الألف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لأنك إذا نقلت الفتحة إلى ما قبلها فى نحو رأيت عبدا تحذف الألف وتنقل فتحة الدال إلى الباء .

(**قوله وحمل غير المنون**) من الممنوع الصرف كهند على الأفصح من صرفه والمحلى بأل . (**قوله ونقل عن الجرمى أنه أجازه**) أى مطلقا كالكوفيين . (**قوله وعن الأخفش أنه أجازه فى المنون إلخ**) يعلم منه أنه يجيزه فى غير المنون لانتفاء المحذور فيه . (**قوله على لغة من قال رأيت بكر**) وهم ربيعة كما مر أى لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الأخفش يتوق هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل الفتحة عن غير الهمزة للكوفيون والأخفش اهـ فجعل الأخفش مطلقا للجواز كالكوفيين . (**قوله رأيت الخبء إلخ**) الخبء بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة ما خبىء . والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين . والمهموز المنون كغير المنون فى جواز نقل فتحة همزته كما مر وإن لم يمثل للمنون .

(**قوله وإذا سكن إلخ**) من تمام العلة . (**قوله إن يعدم نظير**) أى أصلا كما فى فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول بإهماله أو نظير كثير كما فى فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده فى الوعل بضم فكسر لغة فى الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى .

إلى مسبوق بضمة ، فلا يجوز النقل فى نحو هذا بِشْر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ، ولا فى نحو انتفعت بقفل خفا للأخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل فى الأسماء أو نادر ، هذا فى غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله **(وَذَاكَ فِى ٱلْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ)** فتقول هذا ردُء ومررت بكفُء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير إلى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردىء مع كفىء وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو .

(تنبيهان)*: **الأول** : لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا ، فلا ينقل من نحو ظبى ودلو .

الثانى : إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها ، فيقولون هذا الخب بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه . وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البُطُوْ ورأيت البَطاْ ومررت بالبطِىءْ ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطا . وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هذا البطْو

(قوله فى الأسماء) أى غير الأعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل . **(قوله أو نادر)** أو لتنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده فى الاسم غير العلم كما أسلفناه . **(قوله هذا)** أى امتناع النقل المؤدى إلى عدم النظير . **(قوله وذاك)** أى النقل المؤدى إلى عدم النظير . **(قوله من ثقل الهمزة)** أى وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهمزة الساكنة . **(قوله منهم تميم)** أى بعض تميم بدليل ما بعده . **(قوله يتبع ويبدل الهمزة)** أى بمجانس حركة الاتباع قبلها . **(قوله شرط رابع)** لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه . **(قوله فلا ينقل من نحو ظبى ودلو)** لتأديته إلى تلو الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة فى المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة فى المخفوض وحمل اليائى المخفوض على غيره . **(قوله على حامل حركتها)** أى بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتنبه .

(قوله كما يوقف عليه) كذا فى بعض النسخ بتذكير الضمير أى على حامل الحركة وفى بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع إلى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل . **(قوله مستبدا بها)** حال من مجرور على الراجع إلى الحامل وضمير بها للحركة أى مستقلا بها بأن كانت له أصالة . **(قوله وغير ذلك)** لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجرى فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لخم من النقل إلى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه . **(قوله وقد تبدل الهمزة الخ)** على هذا الوجه والذى بعده لا يكون فى الكلمة نقل أصلا . **(قوله باق)** احتراز

ومررت بالبطْي . وأما فى الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلى ، وأهل الحجاز يقولون الكلا فى الأحوال كلها لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها ، ولذلك يقولون فى أكمؤ أكمو ، وفى ممتلىء ممتلى (**فِي ٱلْوَقْفِ تا تأْنِيثِ ٱلْاَسْمِ هَا جُعِلْ * إنْ لَمْ يكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ**) نحو فاطمة وحمزة وقائمة . واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فإنها لا تغير : وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراء . وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير . وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير . وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل

عن النقل والاتباع ا هـ سم لكن صرح الفارضى بأن السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لكون ما قبل الهمزة ساكنا كما فى الخبء فيقولون مررت بالخبى بإبدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لأجلها ورأيت الخبا بإبدال الهمزة ألفا وفتح الباء لأجلها وهذا الخبو بإبدال الهمزة واوا ضم الباء لأجلها ا هـ .

(**قوله وأما فى الفتح**) أى وأما إبدالها بمجانس حركتها فى الفتح ولو قال فى النصب لكان أحسن وفى بعض النسخ وأما فى غير الفتح وهو خطأ . (**قوله فيلزم فتح ما قبلها**) أى فيلزم فيه فتح ما قبلها لمناسبة الألف لا للنقل لعدمه على هذه اللغة كما فى الدماميني . (**قوله وقد يبدلونها كذلك**) أى بمجانس حركتها . (**قوله فيقولون**) أى فى الوقف على الكلأ الذى هو الحشيش هذا الكلو ومررت بالكلى أى بفتح اللام وسكون الواو والياء . (**قوله إلا بمجانسها**) أى مجانس هذه الحركة . (**قوله فى الوقف إلخ**) هذا مفهوم قوله وغيرها التأنيث . سندوبى . (**قوله تا تأنيث الاسم**) أى ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما فى راوية وتاء زيادتها كما فى علامة وقيد فى التسهيل التاء بكونها فى آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان ويغنى عنه كون الكلام فى الحرف الموقوف عليه وينبغى أن يراد بالاسم هنا ما يعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجعل ما يعم الجعل القليل والجعل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للإجمال هنا .

(**قوله من تاء الفعل**) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما سيشير إليه الشارح وإنما التزمت التاء فى الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفى الخاطريات لا بن جنى قال سيبويه : لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم ا هـ تصريح وقوله خوف اللبس بحث فى التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته إلخ قال يس : أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم إذا سمى بثمت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى على سكون التاء وقفا ا هـ .

(**قوله من تاء بنت وأخت**) كون تائهما للتأنيث لا ينافى كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا

وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا ألفا نحو الحياة والفتاة ، والأعرف فى هذين النوعين إبدال التاء هاء فى الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك لأنها منقلبة عن حرف متحرك (**وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تصحيح وَمَا * ضَاهَي**) أى قلّ جعل التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث نحو مُسلمات وما ضاهاه أى شابهه ، وأراد بذلك هيهات وأولات كما صرح به فى شرح الكافية ، فالأعرف فى هذا سلامة التاء ، وقد سمع إبدالها هاء فى قول بعضهم : دفن البناه من المكرماه ، يريد دفن البنات من المكرمات . وكيف بالاخوه والأخواه . وسمع هيهاه وأولاه . ونقل بعضهم أنها لغة طيىء . وقال فى الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

(**تنبيه**)*: إذا سمى رجل بهيهات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث . وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به (**وَغَيْرُ ذَيْنِ بالعكْسِ انْتَمَى**) الإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه : يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما ، سواء كان مفردا كمسلمة أو جمع تكسير كغلمة . ومن اقرارها تاء قول بعضهم : يا أهل سورة البقرت ، فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا آيت . وقوله :

[١٢٥٦] **اللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَـمَتْ ... مِن بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ**

وقوله ونحوهما أى كهنت . (**قوله ولا يكون**) أى الساكن الذى هو غير صحيح الواقع قبل التاء . (**قوله والأعرف فى هذين النوعين**) أى ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح إبدال التاء هاء فى الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين إلخ . (**قوله وقل ذا**) أى جعل التاء هاء فى جمع تصحيح يعنى ما جمع بألف وتاء مزيدتين . (**قوله وما ضاهى**) أى شابه جمع التصحيح فى الدلالة على متعدد حالا كأولات وفى الأصل كعرفات أو فى التقدير كهيهات فإنه فى التقدير جمع هيهيا ثم سمى به الفعل وهو بعد كما فى التوضيح فقوله وأراد بذلك هيهات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات . (**قوله فى قول بعضهم دفن البناه من المكرماه**) يوهم أنه ليس بحديث وفى تمييز الطيب من الخبيث حديث : « **دفن البنات من المكرمات** » رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط وغيرها عن ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء . يس .

(**قوله وكيف بالاخوه والأخواه**) الباء زائدة فى المبتدأ وأسقطها فى التوضيح . (**قوله إذا سمى رجل بهيهات**) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الإبدال وعدمه فيه أيضا . (**قوله من بعدما**) أى من بعد ما كادت وما بين ذلك توكيد وقوله وبعدمت أصل مت قال ابن جنى : ما فأبدل الألف

[١٢٥٦] رجز لم يدر راجزه وبعده من بعدما وبعدما وبعدمت . وبعدمت أى بعدما فأبدل من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافى . والشاهد فى مسلمت حيث وقف عليها التاء والقياس الهاء .

كادَتْ نُفُوسُ القوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحرَّةُ أن تدعَى أمَتْ

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة . وعلى هذه اللغة بها كتب فى المصحف : (إن شجرت الزقوم) ، (وامرأت نوح وامرأت لوط) وأشباه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ، ووقف الكسائىّ على لات بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء . قال فى شرح الكافية : ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم فى لات لاه (**وَقِفْ بِهَا ٱلسَّكْتِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلمُعَلّ * بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ**) يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزاد بعد شيئين : **أحدهما** : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه ، أو وقفا نحو أعطه . **والثانى** : ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه وله ، أو باسم نحو اقتضاء مه ، ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (**وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَاكَعِ أَوْ * كَيَعِ مَجْزُومًا**

هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أى رأس الحلقوم . (**قوله وأكثر من وقف بالتاء إلخ**) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد . (**قوله وأشباه ذلك**) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت فى القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة . (**قوله فوقف عليها بالتاء إلخ**) اعلم أن التاء إن رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وإن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثمانى . قاله شيخنا السيد . (**قوله على لات بالهاء**) مثلها ذات كما قاله الفارضى وغيره .

(**قوله قياسا على قولهم إلخ**) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه . حفيد .

(**قوله وقف بها السكت إلخ**) أى للتوصل إلى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون فى الابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة اهـ تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتى فى النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة بناء لازم . (**قوله بحذف آخر**) أى فقط كما فى أعط أو مع حذف الفاء كما فى لم يف ولم يع أو العين كما فى لم ير . (**قوله المعتل**) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للإعلال . (**قوله أو وقفا**) ليس المراد به هنا مقابل الوصل إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور فى المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام . زكريا . (**قوله فقد نبه عليه**) أى على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بمنطوقه فى الجواز ومفهومه فى الوجوب . (**قوله مجزوما**) حال من يع .

فَرَاعِ مَا رَعَوْا) يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ، فالأول نحو عه أمر من وعى يعى ، ونحو ره أمر من رأى يرى ، والثانى لم يعه و لم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناظم . قال فى التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على (لم أكْ) (ومن تقِ) بترك الهاء .

(قوله نحو عه) أصله أوعه حذفت الواو التى هى فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباق عين الكلمة وقوله **(ونحو ره)** أصله إرأه نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الأصل لما مر فالباقى فاء الكلمة وفى الدماميني على المغنى أن حذف هاء السكت فى مثل هذين الفعلين حال الوصل إنما هو فى اللفظ لا فى الخط ومثلهما اء أمر من وأى يئى وأيا بمعنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت : قل بالخير يا زيد وهند . قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل إلا الكسرة فى لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلى بالخير يا هند فلم يبق إلا حركة وأما الياء فضمير الفاعل الذى كان متصلا بالهمزة وقد قيل فى ذلك :

فى أى لفظ يا نحاة الملـه ... حركة قامت مقام الجمله

ومن ذلك اللغز المشهور :

إن هند المليحة الحسنا ... وأى من اضمرت لخل وفاء

فأصل إن أين حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد . وهند منادى . والمليحة نعت له على اللفظ . والحسناء نعت له على المحل وأى مصدر مبين للنوع أى عدن يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها . **(قوله واجبة)** قد يقال هلا كانت جائزة فقط فى الثانى لأن حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط فى ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لأنه كالجزء ا هـ سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لأن حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع إلا به . **(قوله قال فى التوضيح وهذا مردود بإجماع المسلمين إلخ)** أجيب بأجوبة مردودة منها أن أك ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الأول بأن كون أك غير معتل الآخر لا يفيد لأن المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود فى أك وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام فى معتل الآخر غير مسلم بل هو فى المعل بحذف الآخر وأك منه ويرد الثانى بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أك ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف فى أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف . **(قوله على وجوب الوقف)** أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكر وإلا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا . حفيد . **(قوله بترك الهاء)** وإنما يوقف على أك وتق بسكون الكاف والقاف .

(تنبيه)*: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق، فمحذوف العين كذلك كما سبق فى التمثيل بنحوره ولم يره . وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم (**وَمَا فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ * أَلِفُهَا**) وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم . وأما قوله :

[١٢٥٧] * **عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ** *

فضرورة . واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به ، وبما تفرح أفرح ، وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شيء من ذلك . وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضا . قال أبو الحسن فى الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه . وفهم من قوله أن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك . وأما قوله :

(قوله مقتضى تمثيله إلخ) أى لأن عادته الغالبة اعطاء الحكم بالمثال . **(قوله جائز لا لازم)** لكن الأجود الاتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام . **(قوله سواء جرّت بحرف)** نحو (**عم يتساءلون**) أو اسم نحو مجىء من جئت وقال الشاطبى : حذف الألف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبويه . تصريح . **(قوله على ما قام يشتمنى)** من باب ضرب ونصر كما فى القاموس . **(قوله فضرورة)** أى بناء على أنها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وإلا فللشاعر مندوحة عن إثبات الألف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز فى الوافر بصلوح وحكاه الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم (**عما يتساءلون**) .

(قوله قال أبو الحسن فى الأوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا . **(قوله لكثرة استعمالهم إياه)** أى التركيب المذكور . **(قوله أن المرفوعة)** نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم : وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الألف ولا كذلك غير المجرورة اهـ وهو واضح فى المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم إلا أن يقال حملت

[١٢٥٧] صدره :

* **كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي تُرَابِ** *

قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه من قصيدة من الوافر لبنى عائذ بن عمرو بن مخزوم . ومن نسبه إلى الفرزدق فقد أخطأ . والشاهد فى على ما قام حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة . ويروى فى دمان . موضع رماد . ويروى فى دمال ، وكل هذا ليس بشيء ، فإن القصيدة دالية . وقوله كخنزير تعريض بكفره أو بقبح منظره فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال للعذرات وقوله تمرغ فى رماد تتميم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتى للطين فيتلطخ به وكلما تساقط منه عاد إليه .

[١٢٥٨] **أَلاَمَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ أَلاَمَه ألاَ فانْدُبَا أهلَ النَّدَى والكَرَامَة**

فضرورة .

(تنبيهات): **الأول** : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو على ماذا تلومونني . وقد أشار إليه فى التسهيل نقله المرادى . **الثانى** : سبب هذا الخلاف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد . **الثالث** : قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف كقوله :

[١٢٥٩] * **يَا أَسَدٍ يَّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ** *

(وَأَوْلِهَا ٱلهَا إنْ تَقِفْ) أى جوازا إن جرت بحرف نحو عمه ووجوبا إن جرت باسم نحو اقتضاء مه . ولهذا قال **(وَلَيْسَ حَتْماً فِى سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا * بِٱسْمٍ كَقَوْلِكَ ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَى)** أى وليس إيلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم وقد مثله ، وعلة ذلك أن الجار الحرف كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب إلحاق الهاء

المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف . **(قوله ألام)** فما مفعول تقول لأنه فى معنى الجملة أى أىّ كلام تقول والناعيات جمع ناعية وفى بعض النسخ الناعيان بصيغة تثنية ناعى وهى الأنسب بقوله ألا فاندبا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية **(قوله فضرورة)** أى بناء على ما مر وإلا فللشاعر مندوحة عن حذف الألف بإثباتها ولا يلزم شىء بل يكون الجزء سالما من الزحاف .

(قوله أهمل المصنف) قد يقال لا إهمال لأن المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه فى كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لأن لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشىء مع غيره غيره فى نفسه . **(قوله وبين الموصولة والشرطية)** أى والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا واحترز بالاستفهامية إلخ . **(قوله اسم واحد)** أى كالاسم الواحد . **(قوله تسكين ميمها)** أى وصلا إذ تسكين ميمها وقفا جائز نظما ونثرا . أفاده سم . **(قوله يا أسد يا لم أكلته لمه)** كأنه لم يقصد معينا من بنى أسد فنسب ونكر . قال العينى : وأنشده أبو الفتح يا فقعسى والشاهد فى لم أكلته حيث سكن الميم وصلا للضرورة . **(قوله وقد مثله)** أى الاسم الجار . **(قوله لاتصاله بها لفظا)** أى اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف . **(قوله وخطا)** أى غالبا فلا يرد حتام

[١٢٥٨] هو من الطويل . وهو مصرع . وألا للتنبيه . وم أصلها ما فى محل الرفع على الابتداء . والجملة خبره . والناعى الذى يأتى بخبر الميت . والشاهد فى ألامه فإن الألف حذف فى ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة إلا أنه أراد التصريع فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها وأراد بالندى الفضل والعطاء .

[١٢٥٩] أنشده أبو الفتح هكذا :

يـا فَقْعَسِىُّ لِـمْ أكلتـهُ لِمَـهْ لـو خـافَكَ اللهُ عَلَيْـهِ حَرَّمَـهْ

والشاهد فى لم أكلته حيث جاء ميم لم ساكنة وأصلها لما وهى استفهامية دخل عليها حرف الجر فحذفت الألف ثم سكنت الميم ضرورة .

للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

(تنبيه)*: اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجبا أجود فى قياس العربية وأكثر. وإنما وقف أكثر القراء بغيرها اتباعا للرسم **(وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا * أُدِيمَ شَذَّ فِي ٱلْمُدَامِ ٱسْتُحْسِنَا)** يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب. وأما قوله:

[١٢٦٠] **يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ**

فشاذ لأن حركة على حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة فهى كقبل وبعد وإلى

وإلام وعلام. **(قوله وإن لم يكن واجبا)** جملة حالية. **(قوله أجود فى قياس العربية)** لتكون الهاء عوضا عن الألف المحذوفة. **(قوله ووصلها بغير إلخ)** يوجد فى بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو:

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حـــرك تحريك بنـــاء لزمـــا

فيكون قوله ووصلها بغير إلخ تفصيلا لإجمال هذا البيت. **(قوله مشابهة لحركة الإعراب)** أى فى العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها. سم. **(قوله لا أظلله)** بالبناء للمجهول أى لا أظلل فيه ففيه حذف وايصال وقوله أرمض إلخ قال زكريا: أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من حر الرمضاء وهى الأرض التى بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتى وأضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى إذا برزت لها اهـ وسبقه إلى ذلك العينى وتبعهما أرباب الحواشى ولا يخفى ما فيه من الخلل لأن جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس ينافى كونهما مجهولين لأن رمض بهذا المعنى وضحى أوضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذى نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون إلا من المتعدى بنفسه فالذى ينبغى بناؤهما للفاعل وناقش الدمامينى فى الاستشهاد بالبيت لاحتمال أن الهاء ضمير وبنى على لإضافته إلى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى فى صحة ما ذكره من الاحتمال نظر إذ المعهود فى المبنى لإضافته إلى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله:

*** إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ***

[١٢٦٠] قاله أبو ثروان. ويا إما للتنبيه وإما المنادى محذوف: أى يا قوم رب يوم. ولى صفة ليوما: ولا أظلله مجهول: أى لا أظلل فيه. هكذا كان القياس. ولكنه حذف الجار توسعا. وهو الشاهد على ما ذكره ابن الناظم. وأما ابن هشام وابن أم قاسم فإنهما استشهدا فى الشطر الأخير فى قوله من عله. فإن هاء السكت دخل فيه والحال أن بناءه عارض. قوله أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء، وهى الأرض التى تقع عليها حرارة الشمس. وأصل من تحت من تحتى بالإضافة إلى ياء المتكلم، فلما قطع عنها بنى على الضم. وأضحى مجهول أيضا: من ضحيت الشمس ــ بالكسر ــ ضحاء إذا برزت. قوله من عله بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء. قال الفارسى: الهاء فيه مشكلة لأنها لو كانت ضميرا وجب الجر لأن الظرف لا يبنى فى الإضافة. ولو كانت للسكت فلا يجوز لأنها لا تبنى بها حركة بناء تشبه حركة الإعراب. وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل من علو فافهم.

هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ فحركة على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله فى المدام استحسنا إلى أن وصل هاء السكت بحركة المدام البناء أى الملتزم جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهى وكيف وثم فيقال فى الوقف هوه وهيه وكيفه وثمه .

(تنبيهان)*: **الأول** : اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا لأن كلامه يشمل نوعين : **أحدهما** تحريك البناء غير المدام **والآخر** تحريك الإعراب وليس ذلك إلا فى الأول . **الثانى** : قوله فى المدام استحسنا يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى لأنها من التحريك المدام ، وفى ذلك ثلاثة أقوال : الأول المنع مطلقا ، والثانى الجواز مطلقا ، والثالث الجواز إن أمن اللبس نحو قعده . والمنع إن خيف اللبس نحو ضربه . والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه ، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع

بفتح مثل فتأمل . **(قوله فحركة على إلخ)** الفاء تعليلية . **(قوله وثم)** بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة إلا الماضى . **(قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم إلخ)** دفع بجعل النفى راجعا للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل إضافة غير إلى ما بعده للجنس على أن سيبويه حكى أعطنى أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا إعرابا كما فى الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما فى الهمع وغيره واقتضى أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أى أبو حيان : وكل مبنى آخره ألف نحوها وأولا وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه : إبقاؤها ألفا كما فى الوصل وإبدالها همزة وإلحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الألف هاء فى قوله من ههنا ومن هنه إلا فى الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو يا زيداه ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فتلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضمير اهـ والذى فى باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالألف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب لا واجب .

(قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت **(قوله وليس ذلك)** أى الشذوذ إلا فى الأول أى فلم يرد فى الثانى اهـ سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه . **(قوله إن أمن اللبس)** أى لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أى لأن قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وإن لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه إجمال لا لبس بخلاف ضربه .

المعرب فى وجوه تقدمت فى موضعها ، فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل فى الكافية فقال فيها :

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ ٱلْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا) أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف ، وذلك فى النثر قليل كما أشار إليه بقوله : وربما ، ومنه قراءة غير حمزة والكسائى : ﴿لم يتسنه وانظر﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، ﴿فبهداهم اقتده قل﴾ [الأنعام : ٩٠] ، ومنه أيضا : ﴿ماليه * هلك عنى سلطانيه * خذوه﴾ [الحاقة : ٢٩] ، ﴿ما هيه * نار حامية﴾ [القارعة : ١١] ، ومنه قول بعض طيىء : هذه حبلو يا فتى لأنه إنما تبدل هذه الألف واوا فى الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو فى النظم كثير ، من ذلك قوله :

[١٢٦١] * مِثْلَ الحرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا *

فشدد الباء مع وصلها بحرف الأطلاق وقوله :

[١٢٦٢] * أَتَوْ نارِى فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ *

(قوله فى وجوه إلخ) أى فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا . (قوله لفظ الوصل) الإضافة على معنى فى أى اللفظ فى الوصل وقوله ما للوقف أى للفظ فى الوقت فحسنت المقابلة . (قوله ما للوقف) أى من إسكان مجرد أو مع الروم أو مع الإشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت . تصريح . (قوله وفشا) أى الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أى منتظما محله وهو اللفظ الذى حصل فيه الإعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة .

(قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد : أشار بذكر وانظر إلى أن الخلاف فى إثبات الهاء إنما هو فى الوصل أما فى الوقف فثابتة وفاقا ا هـ وكذا يقال فيما بعد . (قوله إنما تبدل هذه الألف واوا فى الوقف) أى عند بعض طيىء المذكور وعبارة الهمع ربما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه أفعال أو أفعى أو أفعو فى هذه أفعى وهذه عصاً أو عصى أو عصو والأولى والأخيرة لغة بعض طيىء والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث فى كل ألف فى آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية . وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لأنها ألف فى آخر الاسم .

(قوله منون أنتم) والقياس من أنتم لأن من لا يختلف لفظها وصلا فأجراها وصلا مجراها وقفا .

[١٢٦١] صدره :

* لَقَــدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبَــا *

عزى فى الكتاب لرؤبة : وعزاه أبو حاتم لأعرابى . وابن يسعون لربيعة بن صبح من قصيدة مرجزة . والشاهد فى جدبا حيث شدد الباء فيه للضرورة . والقياس جدبا . وهو نقيض الخصب . وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب ، لكنه اضطر فحرك فى الوصل ما كان ساكنا ، وترك التضعيف على حاله فى الوقف تشبيها للوصل بالوقف فى حكم التضعيف .

[١٢٦٢] ذكر مستوفى فى شواهد الحكاية . والشاهد فى منون حيث ألحق الواو والنون بهما فى الوصل وهو شاذ .

وقد تقدم فى الحكاية .

(خاتمة): وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة كقوله :

* أقِلّى اللومَ عاذلَ والعتابْ *

وأثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا ، وإن ترنم التميميون فكذلك ، وإلا عوضا منها التنوين مطلقا كقوله :

* سُقِيتِ الغيْثَ أيّتها الخِيَامَنْ *

وكقوله :

* يا صَاحِ مَا هَاجَ العُيونَ الذُّرَّفَنْ *

وكقوله :

* لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأن قَدِنْ *

والله أعلم .

[الإمالـــة]

وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها فى التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لأن أحكامه أهم ، والنظر فى حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها : أما حقيقتها فأنْ يُنحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف إن كان بعدها ألف

(قوله بتسكين الروى) أى حقيقة أو حكما فدخل فى الروى المعروض المصرعة فلا اعتراض بأن العتاب فى البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض . **(قوله بمدة)** أى ألف أو واو أو ياء . **(قوله وأثبتها الحجازيون مطلقا)** أى قصدوا الترنم أى مد الصوت فوق حركتين أولا بقرينة قوله وإن ترنم التميميون إلخ أى قصدوا الترنم فعلم أن الترنم غير لازم للمدة وأن إبطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بأن الترنم لازم للألف باطل مع ما فيه من القصور . **(قوله فكذلك)** أى أثبتوا المدة . **(قوله وإلا عوضوا منها)** أى من المدة التنوين أى ليقطعوا به الترنم مطلقا أى بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل .

[الإمالـــة]

(قوله وتسمى الكسر) أى لما فيها من الإمالة إلى الكسر وقوله والبطح أى لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أى إمالتها إليه وأصل بطح الشيء إلقاؤه ورميه ويلزمه إمالته . **(قوله أهم)** لأنه لابد منه بخلاف الإمالة . **(قوله والنظر)** مبتدأ وقوله فى حقيقتها إلخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع . **(قوله فأن ينحى إلخ)** شامل لإمالة الألف لأن فيها أيضا إمالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيده تقريره وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الألف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه إمالة الفتحة

نحو الياء . وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلى منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى . وأما حكمها فالجواز . وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة . وتعبير أبى على ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح ، فكل ممال يجوز فتحه . وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال . هذا هو الغالب . وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك . وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الأصل ، ولا يميلون إلا فى مواضع قليلة . وأما أسبابها فقسمان : لفظى ومعنوى ، فاللفظى الياء والكسرة والمعنوى الدلالة على ياء أو كسرة ، وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة : **الأول** انقلابها عن الياء . **الثانى** مآلها إلى الياء . **الثالث** كونها بدل عين ما يقال فيه فلت . **الرابع** ياء قبلها أو بعدها . **الخامس** كسرة قبلها أو

التى ليس بعدها ألف . **(قوله هو التناسب)** أى تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد . بيان ذلك أنك إذا قلت عابد كأن لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء وبالكسرة انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد وهذا نظير إشمامهم الصاد زايا فى نحو يصدر للتناسب لأن الصادر حرف مهموس والدال حرف مجهور فبينهما نفرة والزاى تشاكل الصاد فى الصفير والدال فى الجهر فإذا أشربوا الصاد زايا حصل تناسب الأصوات . حفيد . **(قوله أو غيره)** كقلبها ياء فى التثنية وإن لم يكن أصلها الياء . **(قوله فكل مما يجوز فتحه)** أى رجوعا إلى الأصل قال البعض : وكان الأحسن أن يقول يجوز عدم إمالته ليشمل الألف اهـ وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف :

*** والكف قد يوجبه ما ينفصل ***

من أن المراد بالفتح ترك الإمالة . **(قوله فيفخمون بالفتح)** أى وجوبا فى غير المواضع القليلة الآتية . **(قوله وجملة أسباب إمالة الألف)** أى تفصيلا بخلاف ما قبله فإجمال . **(قوله على ما ذكره المصنف)** فيه أنه لم يذكر فى النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الألف إلا أن يقال المراد ذكره فى الجملة أولا بقيد هذا النظم . **(قوله الأول انقلابها عن الياء إلخ)** الأول والثانى يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء فى بعض الأحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافى بين جعله أولا الدلالة سببا وجعله ثانيا الانقلاب سببا والثالث يرجع إلى الدلالة على الكسرة لأن كون الألف بدل عين ما يقال فيه عند إسناده إلى ضمير المتكلم قلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافى أيضا والرابع والخامس يرجعان إلى قسمى السبب اللفظى والسادس لا يرجع إلى خصوص واحد من قسمى اللفظى ولا خصوص واحد من قسمى المعنوى بل يرجع فى كل موضع بواسطة سبب إمالة ما لأجله التناسب إلى هذا السبب أيا كان فتدبر .

بعدها . **السادس** التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف فى أيهما أقوى : فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى أن الإمالة وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال فى الياء لأنها بمنزلة الكسر ، فجعل الكسر أصلا .

وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أظهر لوجهين : **أحدهما** أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء . **والثانى** أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف إلى الكسرة ، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء ، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى . وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله (**ٱلْأَلِفَ ٱلْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِى طَرَفْ * أَمِلْ**) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مرمى ، والفعل نحو رمى . واحترز بقوله فى طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها . وأشار إلى السببي الثانى بقوله (**كَذَا ٱلْوَاقِعُ مِنْهُ ٱلْيَا خَلَفْ . دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ**) أى تمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تئول إلى الياء فى التثنية والجمع فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء . واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا

(**قوله مآلها**) أى أيلولتها أى رجوعها . (**قوله راجعة إلى الياء والكسرة**) قال البعض : كان الأولى إلى الدلالة على الياء أو الكسرة اهـ وهو ساقط لأن ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع فلا تغفل .

(**قوله وأدعى إلى الإمالة**) لعله عطف تفسير . (**قوله يميلون الألف للكسرة**) أى لأجل الكسرة .
(**قوله لا يميلون للياء**) أى لأجل الياء أى فمن يميل الألف للكسرة أكثر ممن يميلها للياء فكانت أقوى .
(**قوله من الكائنة عينا**) أى ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كالألف فى دان أميلت وإن كانت عين اسم كالألف فى ناب لم تمل على خلاف سيأتى ولأجل التفصيل والخلاف قال : وسيأتى حكمها .
(**قوله دون مزيد**) أى مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى إنما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لأنها زيادة على تقدير الانفصال . (**قوله فإنها**) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى . (**قوله والجمع**) أى بالألف والتاء .

(**قوله فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء**) أى بجامع الارتباط بالياء فى كل . (**قوله فى تصغير قفا قفى إلخ**) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا . قاله المصرح .

قفى وفى تكسيره قفى فلا يمال قفا لذلك . واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل فإنهم يقولون فى عصا وقفا : عصى وقفى ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء نحو عصى وقفي فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك . وخلف فى كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لأجل النظم ، ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة .

(تنبيهات)*: الأول : هذا السبب الثانى هو أيضا من الألف الواقع طرفا كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا يمال لأن ألفه عن واو ولا يئول إلى الياء إلا فى شذوذ أو بزيادة . وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا . والمكا ــ بالفتح ــ وهو جحر الثعلب والأرنب ، والكبا ــ بالكسر ــ الكناسة ، وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء ، وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا . ولقولهم كبوت البيت إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ . لا يقال لعل إمالة الكبا لأجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما الربا فإمالتهم له وهو من ربا يربو لأجل الكسرة فى الراء وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به الكسائى وحمزة .

الثالث : يجوز إمالة الألف فى نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثى ، وإن كانت عن

(قوله من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل) نظر فيه الشاطبى بأنه كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احتراز عن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء ومن تثنية رضا على رضيان لندور كل . **(قوله مما تقدم)** أى من التقييد بعدم الشذوذ . **(قوله من الاسم الثلاثى)** أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ . **(قوله العشا)** بالفتح والقصر . **(قوله لقولهم)** تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو . **(قوله لأن الكسرة)** أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده . **(قوله لأجل الكسرة فى الراء)** أى لأنها لا تؤثر فى إمالة الواوى سواء تقدمت على الألف كما فى الربا أو تأخرت عنها كما فى الدار . نقله سم عن الجار بردى . **(قوله مسموع مشهور)** قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك وممن صرح بأنه مقيس شيخ الإسلام فى شرح الشافية .

(قوله يجوز إمالة الألف فى نحو دعا إلخ) قال الموضح : على هذا يشكل قول الناظم إن إمالة ألف تلاق قوله تعالى : ﴿ **والقمر إذا تلاها** ﴾ لمناسبة ألف جلا وقول ابنه إن إمالة ألف سجا لمناسبة ألف قلا بل إمالتهما لقولك تلا وسجا وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا لتناسب إلخ أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس : سجا سجوا سكن اهـ وحينئذ ففى الآية مجاز عقلى لأن السكون فى الحقيقة للناس فى الليل لا له .

واو لأنها تئول إلى الياء فى نحو دعى وغزى من المبنى للمفعول ، وهو عند سيبويه مطرز وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد اهـ . وأشار بقوله : (وَلِمَا * تَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا) إلى أن للألف التى قبل هاء التأنيث فى نحو مرماة وفتاة من الإمالة لكونها منقلبة عن الياء ما للألف المتطرفة ، لأن هاء التأنيث غير معتد بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديرا . وأشار إلى السبب الثالث بقوله (وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ ٱلْفِعْلِ إنْ * يَؤُلْ إلى فِلْتُ) أى تمال الألف أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير سواء كانت تلك الألف منقبلة عن واو مكسورة (قوله كَمَاضِى خَفْ) وكد ، وهو خاف وكاد ، أم عن ياء نحو ماضى بع (وَدِنْ) وهو باع ودان : فإنك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت ، فيصيران فى اللفظ على وزن فلت ، والأصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها ؛

(قوله ظهر الفرق إلخ) لأن الفعل الثلاثى الواوى تئول ألفه إلى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثى الواوى .

(قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا بمقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل على كونه مقابله قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب إلخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا إلخ فقول البعض إن هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا كيف يقال فى المطرد أنه قبيح وقد يجوز على بعد . (قوله ولما تليه إلخ) يرجع للألف المنقلبة عن ياء والألف الصائرة ياء وإن أوهمت عبارة الشارح قصره على الأولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أى حكم ما الها والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد . (قوله من الإمالة) بيان لما للألف المتطرفة فقوله لكونها أى الألف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الإمالة للألف المتطرفة وقوله لأن هاء التأنيث إلخ تعليل لثبوت ما للألف المتطرفة من الإمالة للألف التى قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن فى قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تئول إلى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر . (قوله أن يئول إلى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها .

(قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفها منقلبة عن واو الخوف والكود . قال فى الصحاح : كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة . (قوله أم عن ياء) أى مفتوحة كا فى باع ودان أو مكسورة كا فى هاب . (قوله فيصيران فى اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الأولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها إلى الفاء فيصيران إلخ

وهذا واضح فى الأولين . وأما الأخيران فقيل يقدر تحويله إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة . هذا مذهب كثير من النحويين . وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ، ولبيان ذلك موضع غير هذا . واحترز بقوله إن يؤل إلى فلت من نحو طال وقال فإنه لا يئول إلى فلت بالكسر ، وإنما يئول إلى فلت بالضم نحو طلت وقلت . والحاصل أن الألف التى هى عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دان ، أو مكسورة نحو هاب ، أو عن واو مكسورة نحو خاف ، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل .

(تنبيهات): **الأول** : اختلف فى سبب إمالة نحو خاف وطاب : فقال السيرافى وغيره أنها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافى من أسباب الإمالة كسرة تعرض فى بعض الأحوال وهو ظاهر كلام الفارسى . قال : وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلبا للكسر فى خفت ، وقال ابن هشام الخضراوى : الأولى أن الإمالة فى طاب لأن الألف فيها منقلبة عن ياء ، وفى خاف لأن العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثانى : نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو خاف وطاب وفاقا لبنى تميم ، وعامتهم

ولو اقتصر على قوله فإنك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والأصل إلخ لو فى بالمراد وسلم مما مر . **(قوله فحذفت العين)** لأنها لما نقلت حركتها إلى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر إلى أن الواو لا تقتضى الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف . **(قوله وهذا)** أى تحريك الفاء بحركة العين واضح فى الأولين أى خاف وكاد لأن أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الأخيران أى باع ودان وقوله فقيل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور .

(قوله فقيل إلخ) فى تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين إشعار بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل . **(قوله ثم تنقل الحركة)** يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطفا على تحويله أى ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفا على يقدر أى ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد . **(قوله لما حذفت العين)** أى بلا نقل حركتها . **(قوله عن ياء مفتوحة إلخ)** لعل اقتصاره فى الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم فى الواو لعدم الضم فى الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به . **(قوله إنها للكسرة)** أى لوجودها فى بعض أحوال الكلمة . **(قوله مع المستعلى)** أى الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع فى المثالين وللإشارة إلى أن حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الإمالة وإن منع منها فى مواضع أخر كما سيأتى . **(قوله طلبا للكسرة)** أى للدلالة عليها وقوله فى خفت أى وطبت .

يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون ، وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون .

الثالث : أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقا . وفصل صاحب المفصل بين ما هى عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز ، وبين ما هى عن واو نحو باب ودار فلا يجوز ، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا فى اسم ثلاثى وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح ابن إياز فى شرح فصول ابن معطى بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أى كثير المال ، ونال أى عظيم العطية والأصل مول ونول ، وهما من الواوى لقولهم أموال وتمول والنول ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة ، والغالب على ذلك كسر الغين . وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (**كَذَاكَ تَالِى آلْيَاءِ وَآلْفَصْلُ اغْتُفِرْ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ**) أى تمال الألف التى تتلو ياء أى تتبعها متصلة بها : نحو سيال بفتحتين لضرب من شجر العضاه ، أو منفصلة بحرف نحو شيبان ، أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر ، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر

(**قوله إمالة نحو خاف وطاب**) أى لأجل الكسرة العارضة فى بعض أحوالهما لا لأجل الياء فى طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لأجل الكسرة لا لأجل الياء وبهذا يترجح مذهب السيرافى المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوى . (**قوله فلا يميلون**) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة فى بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة فى ذوات الياء فإنها متقوية بالياء . (**قوله لا تمال مطلقا**) أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور . (**قوله وصرح بعضهم**) تأييد للاستدراك . وقوله وصرح ابن إياز إلخ قول ثالث . (**قوله وتمول**) بصيغة الماضى أو المصدر وإن اقتصر شيخنا والبعض على الأول . (**قوله والنول**) بفتح النون وسكون الواو . (**قوله والغالب على ذلك كسر العين**) كأنه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه فى نال انقلاب عينه ألفا إذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفا خلاف القياس فتدبر . (**قوله كذاك**) أى كالسابق فى جواز الإمالة الألف تالى الياء . (**قوله أو مع ها**) قال المكودى : معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أو مع ها وقال الشاطبى : معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كأنه قال مع حرف واحد أو حرف مع ها . (**قوله لضرب من شجر العضاه**) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهة . قال فى القاموس : العضاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اهـ .

(**قوله ثانيهما هاء**) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته فى التسهيل الآتية فى كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لأنه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر جواز إمالة إلخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالإصلاح وهى من الصلاح .

من حرفين امتنعت الإمالة .

(تنبيهات): **الأول** : إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا .

الثاني : قال فى التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء ، وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى الكافية . والظاهر جواز إمالة هاتان شويهتاك لما سيأتى من أن فصل الهاء كلا فصل ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شيبان .

الثالث : أطلق قوله أو مع ها وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة فى نحو بياع أقوى منها فى نحو سيال، والإمالة للياء الساكنة فى نحو شيبان أقوى منها فى نحو حيوان .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها فى الكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته ، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدهان وغيره ، وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (**كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِى * تَالِى كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ**) أى أو يلى تالى سكون (**قَدْ وَلِى . كَسْراً وَفَصْلُ آلْهَا كَلاَ فَصْلٍ**

(**قوله بحرفين ليس أحدهما هاء**) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا . (**قوله بأن لا يكون قبل الهاء ضمة**) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها فى اقتضاء المنع له . (**قوله فإنه لا يجوز فيه الإمالة**) لأن الضمة فيها ارتفاع فى النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعتا . همع . (**قوله الإمالة للياء المشددة إلخ**) أى لتكرر السبب وهو الياء وقوله والإمالة للياء الساكنة إلخ أى لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة اهـ تصريح أى فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة . (**قوله أو بعدها**) قال الحفيد : مراده بالياء بعد الألف الياء المفتوحة لأن المكسورة كما فى مبايع لا تأثير لها فى الإمالة وإنما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الإمالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اهـ ولم يصرح فى المضمومة بشيء وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الإمالة وظاهر كلامه آخرا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر . (**قوله أن تكون متصلة**) ينبغى أو منفصلة بالهاء كشاهين . سم .

(**قوله ولم يذكر سيبويه إلخ**) أى فالناظم تبع سيبويه . (**قوله كذاك ما**) أى ألف والهاء فى يليه والضمير فى أو يلى يرجعان إلى ما والضمير فى ولى يرجع إلى السكون . (**قوله فدرهما إلخ**) وذكر ابن الحاجب أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لأن أقل درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا إمالة مع الفصل بمتحركين . قاله المصرح . (**قوله إذا وليها كسرة**) أى ظاهرة

يُعَدْ * فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ) أى كذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها ، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهماك ، وهذا والذى قبله مأخوذان من قوله : وفصل الها كلا فصل يعد . فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهماك نحو شملال . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة .

(تنبيه)*: أطلق فى قوله : وفصل الها كلا فصل ، وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله في الياء . ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع فى ذكر موانعها فقال (وَحَرْفُ ٱلِاَسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا) أى يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر (مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا) يعنى أن موانع الإمالة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : « قد صاد ضرار غلام خالى طلحة ظليما » . والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى . وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة . وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فإنها لا تمنعه

كما مثل أو مقدرة كما فى حاد إذ أصله حادد . (قوله نحو شملال) بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة . تصريح . (قوله من ذكر الغالب) قيد به لأن من أسباب الإمالة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الألف ولم يذكرها . (قوله أى يمنع تأثير) أشار إلى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر .

(قوله وكذا تكف را) أى عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء . همع . (قوله وهى ما فى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا لشيخنا بأن فيه ظرفية الشىء فى نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالأوائل ما قابل الأواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل . (قوله ظليما) مفعول صاد والظليم كأمير ذكر النعام . (قوله إذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضا للنزاع فيها كما سيأتى . (قوله لأنها مكررة) أى قابلة للتكرير إذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة . (قوله من السبب المنوى) هو فى قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والإدغام فى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن إجراء كلامه هنا على الوجه الأول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة وإجراؤه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء . (قوله فإنها لا تمنعه)

فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو هذا قاض فى الوقف ، ولا هذا ماص أصله ماصص ولا إمالة باب خاف وطاب كما سبق .

(تنبيهات): **الأول** : قوله أويا ، تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك فى التسهيل والكافية لكنه قال فى التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين وفى شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك . وما قاله فى الياء غير معروف فى كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان . وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك يعنى كف حرف الاستعلاء والراء فى الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثانى : إنما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة . قال الجزولى : ويمنع المستعلى إمالة الألف فى الاسم ولا يمنع فى الفعل من ذلك نحو طاب وبغى ، وعلته أن الإمالة فى الفعل تقوى ما لا تقوى فى الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد : وكف مستعل

لأنه خفى فلو منعته لانتفى ما يدل عليه من الإمالة بخلاف الظاهر فإنه غنى بظهوره عن دلالة الإمالة عليه .

(قوله ولا إمالة باب خاف وطاب) كذا فى بعض النسخ ولا إشكال فيها وفى أخرى ولا إمالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على ما قدمه عن الزمخشرى من جواز إمالة عين الاسم إذا كانت عن ياء . **(قوله لكنه قال فى التسهيل إلخ)** استدراك على قوله صرح دفع به إيهامه أن المصنف فى التسهيل والكافية عبر بالظهور فى جانبى الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته فى التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف فى العبارة فقط وعبارة التسهيل فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب فى غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين إلى أن قال لا المنويتين اهـ . قال الدمامينى : المراد بغلبته منه من الإمالة . **(قوله ولم يمثل لذلك)** عبارة الفارضى ولم يمثل للياء بشىء . **(قوله نحو طغيان إلخ)** وكذا نحو بياض وهذه أبيارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الألف .

(قوله وإنما يمنع) أى ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط، هذا يقتضى أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء . **(قوله من ذلك نحو طاب وبغى)** استشكله سم بأن السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الإمالة لأجله لا فى الاسم ولا فى الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وإنما الكلام فى السبب الظاهر فما ذكره الجزولى لا يخالف ما قاله المصنف . **(قوله تقوى ما لا تقوى فى الاسم)** يكفى دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض إنه لا يجدى نفعا غير مسلم . **(قوله إلى أن ألفه)** أى الفعل . **(قوله للعلم بذلك من قوله إلخ)** وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للإمالة .

ورا ينكف * بكسر را . وأشار بقوله : (**إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ**) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه ــ وهو حرف الاستعلاء أو الراء ــ متأخرا عن الألف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ، ونحو هذا عذارك ، ورأيت عذارك أو منفصلا نحو منافق ونافخ وناشط . ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك ، أو بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ ، ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك ، أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلهما أحد إلا من يؤخذ بلغته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع . قال سيبويه : وهى لغة قليلة . وجزم المبرد بالمنع فى ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه . وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة . وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها : وربما غلب المتأخر رابعا ، ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط ، فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد ، وأشار بقوله (**كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ آثْرَ آلْكَسْرِ كالمِطْوَاعِ مِرْ**) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة ، فلا تجوز الإمالة فى نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد ، بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ، ونحو إصلاح ومقدام ومطواع وإرشاد .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة فى هذا النوع وهو الساكن إثر الكسر لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيبويه . ومقتضى كلامه فى التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء . وعبارة الكافية :

(**قوله بعد**) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذى صنعه البعض . (**قوله أو بحرفين**) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذا مما سبق أولا أخذا من إطلاقه وإطلاق الشارح توقف فى ذلك شيخنا وغيره وتطلبته فى همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده .

(**قوله فنقل سيبويه إلخ**) أى فيكون قول المصنف أو بحرفين اعتبار لغة الجمهور . (**قوله قال سيبويه**) من وضع الظاهر موضع المضمر . (**قوله وجزم المبرد بالمنع فى ذلك**) أى عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج إلخ . (**قوله كذا متعلق بمحذوف**) أى يمنع ما يكف إذا قدم كذا أى كالمتأخر المفهوم من قوله إن كان ما يكف بعد إذا قدم أى ما يكف وأو لنفى الأمرين معا كما هو شأنها بعد النفى والنهى . (**قوله كالمطواع**) أى كثير الطوع مر من ماره أى أتاه بالميرة وهى الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر . قاله الشاطبى . (**قوله ورجال**) الصواب إسقاطه إذ لا مانع فيه لأن الراء المانعة هى الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسبا . (**قوله ظاهر قوله إلخ**) أى حيث

كذا إذا قدم ما لم ينكسر   وخير إن سكّن بعد منكسر

وقال فى شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إصلاح ، وهو يخالف ما هنا . **الثانى** : ظاهر قوله ــ كذا إذا قدم ــ أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح (**وكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرًا يَنْكَفُّ * بِكَسْرِ رَاكَغَارِمًا لاَ أَجْفُو**) يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة : فيمال نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق ، ونحو دار القرار . ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة لأن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة .

الثانى : فهم من كلامه جواز إمالة نحو إلى حمارك بطريق الأولى ، لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة ــ وهو حرف الاستعلاء أو الراء التى ليست مكسورة ــ فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى .

الثالث : قال فى التسهيل : وربما أثرت ــ يعنى الراء منفصلة ــ تأثيرها متصلة ،

أطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر إذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر إذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما . (**قوله إذا كانت الألف تليه**) فالفصل لا يغتفر فى المتقدم ويغتفر فى المتأخر على ما مر لأن المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس . (**قوله ورا**) أى وكف را بالتنوين ولابد كقولهم شربت ما وترك تنوينه خطأ . كذا قال الشاطبى وتقدم عند قوله وبيا اجرر وانصب إلخ نحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين إلا ضرورة وقدمنا أنه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتى عند قوله :

*** ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا ***

مزيد كلام فيه . (**قوله ينكف بكسررا**) لأن الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الإمالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة . همع . (**قوله بعد الألف**) فإن كانت قبلها لم تؤثر كما فى ﴿ **ومن رباط الخيل** ﴾ [الأنفال : ٦٠] لئلا يلزم التصعد بعد التسفل . سم . (**قوله كفت مانع الإمالة**) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا تقدم على الألف دون ما إذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس . كذا فى همع الهوامع وغيره قال سم : وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق ا هـ و لم يتعرضوا لهذا التقييد فى الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل . (**قوله ونحو دار القرار**) الشاهد فى القرار . (**قوله وربما أثرت إلخ**) هذه العبارة تفيد أن الراء إذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها

وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة فى نحو بقادر ، أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تفخيماً فى نحو هذا كافر . ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الأول ويفخم الثانى . ومن إمالة الأول قوله :

[١٢٦٣] * عَسَى اللهُ يُغْنِى عَنْ بِلاَدِ ابنِ قَادِرٍ *

قال سيبويه : والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر **(وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ)** بأن يكون منفصلا من كلمة أخرى ، فلا تمال ألف سابور للياء قبلها فى قولك رأيت يدى سابور ، ولا ألف مال للكسرة قبلها فى قولك لهذا الرجل مال . وكذلك لو قلت : ها إن ذى عذرة . لم تمل ألف ها لكسرة إن لأنها من كلمة أخرى . والحاصل

قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله أن الراء إذا تباعدت إلخ وذكر الثانى بقوله ومن العرب إلخ . **(قوله يعنى الراء)** أى سواء كانت مانعة للإمالة وهى غير مكسورة أو كافة لمانع الإمالة وهى المكسورة كما يدل عليه ما بعده . **(قوله إذا تباعدت عن الألف)** أى ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن فى راء متصلة . سم .

(قوله ولا تفخيما فى نحو هذا كافر) أى لا تمنع هذه الراء المضمومة إمالة الألف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الإمالة فى نحو هذا كافر هى اللغة المشهورة وأن التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وإن لم ينتبه له شيخنا والبعض أن هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف إن كان ما يكف إلخ من أن المانع المتصل بالألف نحو ناصح وهذا عذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد إلا من يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد : الكثرة هنا إضافية فلا تنافى ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به فى التوضيح وحواشى زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أى أغلبى فى منع الراء غير المكسورة للإمالة وفى كف المكسورة لمانع الإمالة وهو موافق لما فى الشرح هنا .

(قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية . **(قوله لسبب لم يتصل)** أى سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الألف أو تأخر ولهذا عدد الشارح الأمثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة . **(قوله ها إن ذى عذرة)** قال شيخنا السيد نقلا عن المختار : العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها

[١٢٦٣] قاله سماعة النعمانى يهجو رجلا من بنى نمير ، ثم احل بنى عجرد . وتمامه :

* بمنهمر جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ *

وهو من الطويل . وقادر اسم رجل . والشاعر يهجو ابن هذا . والشاهد فيه فى إمالة قادر حيث أميل فيه مع وجود الفاصل بين الراء والألف .

أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف .

(تنبيهان)*: **الأول** : يستثنى من ذلك ألف ها التى هى ضمير المؤنثة فى نحو لم يضربها ، وأدر جيبها فإنها قد أميلت وسببها منفصل أى من كلمة أخرى .

الثانى : ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة . قال سيبويه : وسمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة ، فشبهوه بالكلمة الواحدة . فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول :

*** وغيرها ليا انفصال لا تمل ***

وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء **(وَٱلكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ)** من الموانع ، كما فى نحو يريد أن يضربها ، قيل فلا تمال الألف لأن القاف بعدها وهى مانعة من الإمالة ، وإنما أثر المانع منفصلا و لم يؤثر السبب منفصلا لأن الفتح ــ أعنى ترك الإمالة ــ هو الأصل فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق .

(تنبيهات)*: **الأول** : فهم من قوله قد يوجبه أن ذلك ليس عند كل العرب ، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده فى نحو مررت بمال ملق أقوى منها فى نحو بمال قاسم .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب المنع

البكارة . **(قوله ألف ها إلخ)** قال سم : هذه الألف يعلم استثناؤها من قول المصنف السابق كجيبها أدر فذاك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذاك بغير المنفصل ا هـ . وقال ابن غازى : لا حاجة إلى استثنائها إذ مثل هذا يعد متصلا . **(قوله فإنها قد تمال الألف لها)** للمصنف أن يحمله على الشذوذ . **(قوله وإن كانت أضعف)** أى فى اقتضاء الإمالة ولا وجه لأفعل التفضيل إذ لا ضعف فى الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير بابه يمنع منه اقترانه بمن . **(قوله ليس على عمومه)** أى بل دخله تخصيصان . **(قوله وغيرها ليا انفصال لا تمل)** أى لا تمل غير كلمة ها لأجل ياء منفصلة . **(قوله لسبب محقق)** المناسب لسبب قوى .

(قوله نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء فى هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالأكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الإمالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر . **(قوله قال فى شرح الكافية إلخ)** المقصود منه قوله فيقال أتى

قد يؤثر منفصلا ، فيقال أتى أحمد بالإمالة ، وأتى قاسم بترك الإمالة ، وتبعه الشارح فى هذه العبارة ، وفى التمثيل بأتى قاسم نظر ، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء وليس كذلك ، فلعل التمثيل بأيا التى هى حرف نداء فصحفها الكتاب بأتى التى هى فعل .

الثالث : فى إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين . قال ابن عصفور فى مقرّبه : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة . نحو بمال قاسم ، أو فيما أميل من الألفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل ، انتهى . ولولا ما فىَ شرح الكافية لحملت قوله فى النظم : والكف قد يوجه إلخ على هاتين الصورتين ، لاشعار قد بالتقليل (**وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ ★ دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادَا وَتَلاَ**) هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وهو التناسب ،

أحمد بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة (**قوله أتى أحمد**) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجا عن الألف الممالة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الألف وهو إبدالها عن الياء فى الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الإمالة عليه كتوقف منع الإمالة على قاسم مع أنه ليس كذلك .

(**قوله وليس كذلك**) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم . (**قوله بأيا التى هى حرف نداء**) أى فقاف قاسم تمنع إمالة الألف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا إنما يصح على ما مر فى النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء إنما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقى أنه سيأتى أن الحروف لا تمال إلا ألفاظ سمعت إمالتها شذوذا ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح إمالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فتأمل . (**قوله فى إطلاق الناظم إلخ**) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله ا هـ سم . (**قوله إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم**) فإن الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وإنما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل إلخ أى لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة . (**قوله ولولا ما فى شرح الكافية إلخ**) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما فى شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا هنا لما فى شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الأئمة .

(**قوله على هاتين الصورتين**) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الألفات التى هى صلات الضمائر . (**قوله بلا داع سواه**) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل إذ لو اقتصر على ما قبله لم

وتسمى الإمالة ، للإمالة والإمالة بمجاورة الممال . وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة . ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان : إحداهما أن تمال لمجاورة ألف ممالة كإمالة الألف الثانية فى رأيت عمادا فإنها لمناسبة الألف الأولى ، فإنها ممالة لأجل الكسرة ، والأخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كإمالة ألف تلا من قوله تعالى : ﴿ **والقمر إذا تلاها** ﴾ [الشمس : ٢] ، فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعنى جلاها ويغشاها .

(تنبيهان)*: **الأول** : ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى سيبويه كالمبرد وطائفة . أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثى ، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ، فإمالته عنده لذلك لا للتناسب ، وقد مثل فى شرح الكافية لذلك بإمالة ألفى ﴿ **والضحى * والليل إذا سجى** ﴾ [الضحى : ١] ، فأما سجا فهو مثل تلا ففيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضا : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا ﴿ **والشمس وضحاها** ﴾ [الشمس : ١] ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أن من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول : ضحيان وربيان ، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء فى التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة

يفد ذلك صراحة وإنما قال سواه ليصح نفى الداعى إذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق . سم . **(قوله كعمادا)** بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف كما نبه عليه المكودى وقد قرىء اليتامى والنصارى بإمالتين فأميلت الألف الأخيرة لقلبها ياء فى التثنية على إرادة الجماعتين وأميلت الأولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق فى عمادا . **(قوله لمجاورة الممال)** سواء كان فى كلمتها كما فى الصورة الأولى أولا كما فى الثانية إذ آخر المجاور مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتى التناسب واندفع ما للبعض فتدبر . **(قوله لمجاورة ألف ممالة)** أى فى كلمتها . **(قوله لكونها آخر مجاور ما أميل إلخ)** أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض : ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره إذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق .

(قوله على رأى غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه على معنى بلا اعتبار داع سواه أعم من أن يكون داع أولا أمكن كونه على مذهب سيبويه اهـ سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده . **(قوله لا للتناسب)** أى لأن التناسب سبب ضعيف إنما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه . **(قوله إن إمالة ألفه)** أى مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أى لمناسبة ألف سجا وقلى وما بعدهما . **(قوله والأحسن أن يقال إلخ)** فيه نظر وإن أقره أرباب الحواشى فإن تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الألف ياء فى بعض أحوال الكلمة إنما يكون سببا فى الإمالة إذا لم يكن شاذا كما تقدم فى قوله كذا الواقع منه الياء خلف دون مزيد أو شذوذ . **(قوله والربا)** إنما أتى به للتمثيل لمكسور الأول من ذوات الواو

والكسرة ، فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : ﴿ **شديد القوى** ﴾.[النجم : ٥] .

الثانى : ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على إمالة الألف الثانية فى نحو رأيت عمادا لمناسبة الأولى ، فإنه قال : وقالوا مغزانا فى قول من قال عمادا فأمالهما جميعا وذا قياس **(وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا * دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا)** أى الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو إذا وما ، إلا هاونا : نحو مرّ بها ونظر إليها ، ومرّ بنا ونظر إلينا ، فهذا تطرد إمالتهما لكثرة استعمالهما . وأشار بقوله :

لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء فى التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال أن سبب إمالته أى الربا كسرة الراء فلا حاجة إلى اعتبار رجوع ألفه إلى الياء فى التثنية .

(قوله فكان الأحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى : ﴿ **شديد القوى** ﴾ [النجم : ٥] فيه نظر فإن الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى فى الضحى بل فى هذا مقتض آخر لقلب ألفه فى التثنية ياء وهو استثقال توالى واوين . **(قوله ظاهر إلخ)** قال سم : لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اهـ وتبعه أرباب الحواشى جازمين بأنه كان ينبغى أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل أن الواو فى قول سيبويه وقالوا مغزانا راجعة إلى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بإمالة الألفين جريا على قولهم عمادا بإمالة الألفين ويكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر وهذا أى الإمالة للإمالة فى المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة مغزانا بإمالة الألفين جريا منهم على قول العرب عمادا بإمالة الألفين وهذا أى الإمالة للإمالة فى مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثانى يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلا به نعم إقراره ظاهر فى قوله به فلأجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الأول يكون مصرحا بقياسية الإمالة للإمالة فتأمل . **(قوله لمناسبة إلخ)** علة لإمالة .

(قوله وقالوا مغزانا) أى بإمالة الألفين الأولى لرجوعها إلى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الأولى وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى ألفى عمادا عطف على قال . **(قوله مغزانا)** قال البعض بكسر الميم اهـ والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام . **(قوله ولا تمل ما لم ينل تمكنا)** أى من الأسماء بقرينة قوله السابق * وهكذا بدل عين الفعل إلخ وقوله كعمادا وتلا . **(قوله غيرها وغيرنا)** مقتضاه أن إمالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها منه وإن كثرت فكان الأولى أن يقول إلا الذى سمع نحوها ونا . **(قوله نحو مر بها إلخ)** مثل بمثالين فى كل إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الإمالة الكسرة أو الياء . **(قوله فهذان تطرد إمالتهما)** قال سم : إن أراد به جواز إمالتهما فى غير التركيب الذى سمعت إمالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسموع وأن وزانهما فى الإمالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وإن أوهمت عبارة الناظم خلافه وإن أراد به أن إمالتهما لا ضعف

دون سماع ، إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الإشارية ومتى وأنى ، وقد أميل من الحروف بلى ويا فى النداء ولا فى قولهم إمالا ، لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها . وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة ، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى ، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائى .

(تنبيهات): **الأول** : لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه ، نحو يا فتى ويا حبلى ، لأن الأصل فيه الإعراب .

الثانى : لا إشكال فى جواز إمالة الفعل الماضى وإن كان مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه . قال المبرد : وإمالة عسى جيدة .

الثالث : إنما لم تمل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة ، فإن سمى بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من المرّ الرّ ، والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور

فيها فالظاهر خلافه وأن إمالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة إلا الفعل الماضى كما يأتى ا هـ ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة . **(قوله إمالة لا)** أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى .

(قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لأنه إنما منع الإمالة فيما لم ينل تمكنا أى بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفى وهذا نال تمكنا فى غير حالة ندائه مثلا . **(قوله خلاف ما أوهمه كلامه)** يجاب بأن قوله وهكذا بدل عين الفعل إلخ وقوله كعمادا وتلا قرينة على استثناء الماضى من كلامه هنا . **(قوله ولا تجاور)** بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب وإلا فالألف إلى مجاورة لكسرة الهمزة . **(قوله فإن سمى بها)** الضمير راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان . **(قوله أميلت)** أى إذا وجد سبب الإمالة فلو سمى بحتى أميلت لأن الألف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التثنية بخلاف ما لو سمى بإلى لأن التسمية تجعله من الواوى لأنه أكثر من اليائى ولهذا تقول فى تثنيته إلوان . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية . **(قوله وعلى هذا)** أى وبناء على ما ذكر من إمالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المرّ والرّ وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المبانى بعد التسمية بها وإن افترقتا ببقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المبانى لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت را من المرّ والرّ وها وطا وحا فى فواتح السور بقصر الأربعة أى لفظة را ولفظة ها إلخ لأن الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهى ر هـ ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والرّ ينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المرّ وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء . واعلم أنه سيأتى

لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة فى مخارج الحروف ، كما أن غاق اسم لصوت الغراب ، وطيخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء أصوات لهذه الأصوات ولم تكن كما ولا ، أرادو بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التى لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يغلب عليه الإمالة وقد رد هذا بأن كثيرا من المقصور لا تجوز إمالته . وقال الفراء : أميلت لأنها إذا ثنيت ردت إلى الياء ، فيقال طيان وحيان ، وكذلك إمالة حروف المعجم نحو با وتا وثا ا هـ (**وَٱلْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِى طَرَفْ * أَمِلْ**) كما تمال الألف لأن الغرض الذى لأجله تمال الألف وهو مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض موجود فى الحركة كما أنه موجود فى الحرف . ولإمالة الفتحة سببان : الأول أن تكون قبل راء مكسورة متطورفة (**كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ**) ترمى بشرر ، غير أولى الضرر . والثانى سيأتى .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : فهم من قوله والفتح أن الممال فى ذلك الفتح لا المفتوح ، وقول سيبويه : أمالوا المفتوح فيه تجوز .

الثانى : لا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو من البقر ، أو فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما نحو من الكبر .

الثالث : فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها ، نحو

فى الخاتمة أن الإمالة فى فواتح السور وأسماء حروف التهجى شاذة فليحمل ما هنا عليه وإن أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه التدقيقات .

(**قوله فى فواتح السور**) نحو كهيعصٓ حمعسقٓ طه حمٓ . (**قوله فلما كانت**) أى الراء والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور . (**قوله ولم تكن كما ولا**) أى فى الحرفية . (**قوله أرادوا بالإمالة فيها الإشعار إلخ**) حاصل ما ذكره فى علة إمالتها ثلاثة أقوال . (**قوله وكذلك إمالة حروف المعجم**) أى أسماء حروف المعجم التى ليست فى فواتح السور على لغة قصر تلك الأسماء . (**قوله كسر راء**) من إضافة الصفة إلى الموصوف كما سيشير إليه الشارح . (**قوله وتقريب بعضها من بعض**) عطف تفسير . (**قوله موجود فى الحركة**) أى فى إمالة الحركة وقوله كما أنه موجود فى الحرف أى فى إمالة الحرف . (**قوله كللأيسر**) أى الأمر الأيسر ا هـ خالد أى الأسهل . (**قوله ظاهر صنيعه**) أى حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته إذ هى أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشى .

(**قوله أن الفتحة لا تمال إلخ**) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والألف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الألف لياء قبلها أو بعدها كسرة كذلك بأن الألف أقبل للإمالة من الفتحة أى فاحتمل

رمم ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال إلا إذا كانت متصلة بالراء ، فلو فصل بينهما لم تمل ؛ وليس ذلك على إطلاقه بل فيه تفصيل : وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر ، وإن كان غير ذلك منع الإمالة فتمال الفتحة فى نحو أشر ، وفى نحو عمرو ، لا فى نحو بجير ، نص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراط كون الراء فى الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء فى قولهم رأيت خَبَط رياح ، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو العرد ، والراء فى ذلك ليست بلام .

السادس : أطلق فى قوله أمل فعلم أن الإمالة فى ذلك وصلا ووقفا بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتى فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به فى شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مطردة كما ذكره فى شرح الكافية .

الثامن : بقى لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر : أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء فى نحو من الغير ، نص على ذلك سيبويه وذكره فى بعض نسخ التسهيل ، والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فإنه مانع من الإمالة . نص عليه سيبويه أيضا ، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها ، فلهذا أميل نحو من الضرر .

التاسع : منع سيبويه إمالة الألف فى نحو من المحاذر إذا أميلت فتحة الذال ، قال :

فيها ما لم يحتمل فى الفتحة . **(قوله غير ياء)** يرجع لساكنا فقط كما تفيده عبارة شرح التسهيل لعلى باشا . **(قوله لا فى نحو بجير)** مثال للفاصل بين الفتحة والراء إذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما إذا كان غير مكسور بأن كان مضموما نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجر فلا تمال الفتحة الأولى . **(قوله فى قولهم رأيت خبط رياح)** لعله بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الإمالة فى المثال أنه لا يشترط فى إمالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونهما فى كلمة واحدة . **(قوله والآخر أن لا يكون إلخ)** قال سم وتبعه أرباب الحواشى هذا الآخر قد يؤخذ من قوله فى طرف اهـ سم وإنما يتم الأخذ إذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع إمالة الفتحة إلا إذا كان فى كلمتها وهو خلاف قياس إمالة الفتحة على إمالة الألف التى قد يمنعها المنفصل كما مر فى قول الناظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فحرره . **(قوله لأجل إمالتها)** أى الفتحة .

ولا تقوى على إمالة الألف ، أى ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عمادا لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ، فينبغى أن لا ينقاس شىء منها إلا فى المسموع وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها (كَذَا) الفتح (ٱلَّذِى تَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ فى * وَقْفٍ إذَا مَا كَانَ غَيرَ أَلِفِ) هذا هو السبب الثانى من سببى إمالة الفتحة : فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائىُّ فى إحدى الروايتين عنه ، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك : « فجثت زينب لذود شمس » وفصل فى أربعة يجمعها قولك « أكهر » فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القرا آت . وشمل قوله ها التأنيث هاء المبالغة ، نحو علامة ، وإمالتها جائزة . وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح . واحترز بقوله إذا ما كان غير ألف عما إذا كان قبل الهاء ألف فإنها لا تمال نحو الصلاة والحياة .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : الضمير فى قوله يليه راجع إلى الفتح ، لأنه الذى يمال لا

(**قوله أمال هنا ألف المحاذر إلخ**) ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتى . (**قوله فينبغى أن لا ينقاس**) أى لا يطرد شىء منها أى من أنواعها إلا فى المسموع أى لكن الاطراد فى المسموع من أنواعها بقبل ولو قال فينبغى أن لا ينقاس شىء منها على المسموع لكان أوضح . (**قوله قبلها**) أى كما فى عمادا أو بعدها أى كما فى اليتامى . (**قوله مخصوصة بالوقف**) لأنها فى الوصل تاء والتاء لا تشبه الألف . (**قوله فجثت إلخ**) قال فى القاموس : جثا كدعا ورمى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطرافه أصابعه اهـ والذود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أى لأجل سوق الشمس ودفعها زينب بحرها هذا ما ظهر لى . (**قوله أكهر**) قال فى القاموس : الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك إنسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اهـ فقول الشارح أكهر كأكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل تفضيل . (**قوله هاء المبالغة**) لأنها هاء تأنيث فى الأصل .

(**قوله فإنها لا تمال**) إلا إذا كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مرضاة وتقاة اهـ همع . وارتضى البعض مما قيل فى علة عدم إمالة الألف قبل هاء التأنيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث لأن هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم قال : ووقع فى بعض الحواشى التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره اهـ وفيه أن ما ارتضاه لا يصح إلا لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التأنيث ولا قائل به فهو أيضا لا معنى له فاللائق فى التعليل ما ظهر لى ولله الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل

الحرف الذى تليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله إذا ما كان غير ألف إذ لم يندرج الألف فى الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ، فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم :

وقبل ها التأنيث أيضا أن تقف ولا تمل لهذه الهاء الألف

الثانى : إنما قال ها التأنيث ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التى لم تقبل هاء فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث .

(خاتمة)*: ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق : أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك فى را وما أشبهها من فواتح السور . قال سيبويه : وقولوا را ويا وتا يعنى بالإمالة لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخرها ألف

هاء التأنيث كما سيأتى شبهها بألف التأنيث وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتض إمالة ما قبلها . **(قوله فلا وجه لاستثنائه الألف)** أى إخراجه إياه من الفتح الراجع إليه هاء يليه بقوله إذا ما كان إلخ لعدم شمول الفتح للألف فعلم أن الاستثناء فى كلامه بالمعنى اللغوى نعم لو جعل المستثنى منه الضمير فى كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم : مبنى على أن موصوف الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشيء الشامل للفتح والألف اللذين لا يكون قبل الهاء إلا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى المغايرة فى الحكم والتقدير يمال الفتح إذا وجد حال كونه مغايرا للألف فى هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا .

(قوله التى لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت . **(قوله أنها شبهت بألف التأنيث)** أى المقصورة لاتفاقهما فى المخرج وهو أقصى الحلق وفى المعنى وهو الدلالة على التأنيث وفى الزيادة على أصول الكلمة وفى التطرف فى آخرها وفى الاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة . تصريح . **(قوله قال سيبويه إلخ)** استدلال على قوله أحدهما الفرق إلخ . **(قوله لأنها أسماء ما يلفظ به)** أى من الحروف ويؤخذ منه أن ذا الألف من أسماء حروف التهجى كالباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال فى الهمع : يجوز قصره ومده بالإجماع وجمعه على القصر بيات مثلا بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المد با آت بإقرار الهمزة .

فمنهم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف فى الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك إمالتهم الحجاج علما فى الرفع والنصب وكذلك العجاج فى الرفع والنصب ذكره بعض النحويين . وإمالة الناس فى الرفع والنصب . قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع : روى عبد الله ابن داود عن أبى عمرو بن العلاء إمالة الناس فى جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، قاله فى شرح الكافية . قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلوانى عن أبى عمرو الدورى عن الكسائى ورواية نصر وقتيبة عن الكسائى انتهى . واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر فى ذلك على ما سمع والله أعلم .

[التصريـــف]

اعلم أن التصريف فى اللغة التغيير ، ومنه ﴿ **تصريف الرياح** ﴾ [البقرة : ١٦٤ ، الجاثية : ٥] ، أىْ تغييرها . وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو فى الحقيقة من التصريف . والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها ، ولكن لغرض آخر . وينحصر

(**قوله وحروف التهجى**) مبتدأ خبره قوله إن كان فى آخرها ألف فمنهم إلخ وفى كلامه حذف مضاف أى وأسماء حروف التهجى وقول البعض إن حروف التهجى معطوف على را وما أشبهها إن لم يكن فاسدا بالكلية فهو تعسف لا حاجة إليه فتأمل . (**قوله من يفتح**) أى لا يميل . (**قوله علما**) بخلاف ما إذا كان صفة للمبالغة فإنه لا يمال لأنه لم يكثر استعماله . دمامينى . (**قوله فى الرفع والنصب**) أى لا فى الجر فإن الإمالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة . (**قوله شاذة**) أى قياسا فلا ينافى قراءة بعض السبعة بالإمالة فى فواتح السور . قاله شيخنا السيد .

[التصريـــف]

(**قوله على شيئين**) بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم . (**قوله إلى أبنية**) أى صيغ . (**قوله كالتصغير إلخ**) إن كان تمثيلا للضروب من المعانى احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول إلى تقدير مضاف أى ودلالة اسم الفاعل إلخ وإن كان تمثيلا للأبنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين . (**قوله بذكره**) أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الأبنية المختلفة إذ هى المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف بالمعنى الآخر الآتى فافهم . (**قوله وهو فى الحقيقة من التصريف**) إن أراد من التصريف اللغوى فهو غير محتاج إليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحا وإن أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحى الآتى فباطل لتغاير المعنيين

فى الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : التصريف . وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول . ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال . ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة

الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحى السابق فباطل أيضا إذ لا معنى لكون الشىء من نفسه فتدبر . **(قوله تغيير الكلمة)** أى عن أصل وضعها . **(قوله ولكن لغرض آخر)** كالالحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله وينحصر)** أى هذا التغيير .

(قوله وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله إلخ) نظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغير معنى إلخ وعارضه البعض فقال : أشار إلى الأول بقوله هو تغيير بنيتها إلخ وإلى الثانى بقوله ولهذا التغيير أحكام فإن تلك الأحكام ما عدا الصحة تغييرات مخصوصة لأغراض فسقط تنظير بعضهم بأنه ليس فيه إشارة إلى المعنى الثانى ا هـ وأنت خبير بأن المعنى الثانى تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها ولكن لغرض آخر وينحصر فى الأنواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارىء للتغيير لمعنى طارىء على الكلمة وليس منه الصحة . والأحكام التى جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما لأنه المشار إليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والإعلال فمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام إشارة إلى المعنى الثانى فألحق مع من نظر فى كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الإشارة راجعا إلى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارىء بل مطلقا وجعل الصحة والإعلال حكمين للتغيير لمعنى طارىء والإعلال فقط بأنواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب .

(قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها إلى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الأول فى كلام شارحنا . **(قوله إلى التثنية والجمع)** قال زكريا : الأنسب إلى المثنى والمجموع ا هـ والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع . **(قوله ولهذا التغيير)** أى ولمتعلق هذا التغيير من المغير والمغير إليه إذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وبهذا يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض . **(قوله كالصحة والإعلال)** الظاهر أن الكاف استقصائية إذ الإعلال التغيير وهو صادق بالأنواع الستة المتقدمة . **(قوله وما يتعلق بها)** كشروطها . **(قوله فالتصريف)** أى فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف بمعنى العلم وقوله إذن على إذا استعمل بمعرفة تلك الأحكام ثم إذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الأوجه الثلاثة فى غيره من أسماء الفنون وهى كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة إلخ .

بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ا هـ . ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله : (**حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ ٱلصَّرْفِ بَرِى * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى**) أى حقيق الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف فى الجمود . وأما لحوق التصغير ذا والذى ، والحذف سوف وإن ، والحذف والإبدال لعل . فشاذ يوقف عندما سمع منه .

(**تنبيه**): التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها (**وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى * قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا**) يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثيا فى الأصل ، وقد غير بالحذف فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف . وقد فهم من ذلك أمران : أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين . والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف : أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد ، أو عينه نحو سه ، أو فائه نحو عدة ، وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من أيمن الله ، وكقول بعض العرب : شربت ماً ، وذلك قليل . وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين

(**قوله بما لحروفها**) بدل من قوله بأحكام . (**قوله وشبه ذلك**) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أى كالإخفاء والإظهار والإدغام ا هـ وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال والإظهار من الصحة إلا أن يخصا فتدبر . (**قوله ولا يتعلق التصريف**) أى بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه فى التنبيه الآتى فلا ينافى أن بعض الأسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كأسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق . (**قوله والأفعال المتصرفة**) أى غير الجامدة . (**قوله الأسماء المبنية**) ككم ومن ولم يمثل لها لكثرتها . (**قوله ونحوهما**) كنعم وبئس . (**قوله وأما لحوق التصغير ذا والذى**) فيه أن هذا لا يرد إلا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارىء وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارىء فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغيرا ذا والذى . (**قوله وليس أدنى من ثلاثى إلخ**) إن قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفى قبول الحرف للتصريف نفى قبول أدنى من ثلاثى وضعا له لأن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا . قلت : ليس مستغنى عنه بالنسبة إلى المبتدى الذى لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا . (**قوله ثلاثيا فى الأصل**) أى فصاعدا نحو م عند من يجعله مختصرا من أيمن . (**قوله عند من يجعله محذوفا**) أى مختصرا . (**قوله شربت مًا**) أى بالقصر منونا ليكون على حرف

نحو قل وبع وسل ، وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامى وق نفسك ، وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان فى الأمر (**وَمُنْتَهَى آسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا * وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا**) أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيد فيه وهو فرعه : فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل ، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف : فالثلاثى الأصول نحو اشهيباب مصدر اشهابّ ، والرباعى الأصول نحو احرنجام مصدر احر نجمت الإبل : أى اجتمعت . وأما الخماسى الأصول فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرّدا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضرفوط وهو العضاءة الذكر ، وقبعثرى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قبعثراة ، وندر قَرَعْبلانة لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون . قيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه . والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية ، وقالوا فى تصغيرها قريعبة . وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مد قبل الآخر نحو مغناطيس ، فإن صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه ابن القطاع أعنى مغناطيس .

واحد . (**قوله ومنتهى اسم**) أى حروف اسم . (**قوله فالثلاثى الأصول**) أى فالمزيد فيه الثلاثى الأصول . (**قوله مصدر إشهاب**) بتشديد الموحدة إذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهى بياض يخالطه سواد . (**قوله مجرّدا إلخ**) حال من ضمير حرف المد المستكن فى بعده فهو راجع إلى بعده فقط . (**قوله وهو العظاءة الذكر**) عبارة القاموس : العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات اهـ . وقال فى محل آخر : العذفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى اهـ . وقال فى محل آخر : العظاية دويبة كسامّ أبرص والجمع عظاء اهـ . وسامّ أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس : من كبار الوزغ اهـ وفى المصباح أن العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الأولى عظاء وجمع الثانية عظايا .

(**قوله والمشفوع نحو قبعثراة**) الأنسب بقوله نحو عضرفوط أن يقول ونحو قبعثراة . (**قوله قرعبلانة**) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة . (**قوله لأنه زيد فيه حرفان**) أى غير الهاء .

(**قوله إلا من كتاب العين**) المحشوّ بالخطأ . (**قوله محبنطية**) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أى منتفخة البطن كما فى القاموس ولعل المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدا لما قبله . (**قوله قريعبة**) أى بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسى الأصول . (**قوله وذكر بعضهم إلخ**) مقابل قوله لا يزاد فيه غير حرف مد . (**قوله نحو مغناطيس**) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس . (**قوله وكان عربيا**) يظهر أنه عطف سبب على مسبب . (**قوله أعنى مغناطيس**) لعله منعه من الصرف ميلا إلى احتمال عجمته مع كونه علما

(تنبيهان)*: **الأول** : إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتى التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتى التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إنما قال خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث : فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها . **(وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِى افْتَحْ وَضُمْ * وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ)** تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى : فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثنى عشر بناء لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون ، إذ لا يمكن الابتداء بساكن : وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا ، والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة أثنا عشر ، فهذه جملة أوزان الثلاثى من المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله تعم **(وَفِعُلٌ)** بكسر الفاء وضم العين **(أُهْمِلَ)** من هذه الأوزان لاستثقالهم للانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم ﴿ **والسماء ذات الحبك** ﴾ [الذاريات : ٧] ، بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين : أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزءى الكلمة لأنه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القارىء منها هذه القراءة . قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاءِ والباءِ فبعد نطقه بالحاءِ مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة . قال فى شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض ذلك له ، والآخر أن يكون بكسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين ، قيل وهذا أحسن **(وَالْعَكْسُ)** وهو فعل بضم

على اللفظ لأن المراد لفظه . **(قوله إلا بهاء التأنيث)** كقرعبلانة . سم . **(قوله أو زيادة التثنية)** كقولك فى تثنية اشهيباب اشهيبابان وفى جمعه اشهيبابون عند التسمية به وفى النسب نحو اشهيبابى . دمامينى .

(قوله إلى ضم) أى ضم لازم فخرج نحو يضرب إذ الضمة تزول نصبا وجزما . **(قوله وأما قراءة بعضهم)** هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام . **(قوله والسماء ذات الحبك)** فى القاموس : الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة . **(قوله على تقدير صحتها)** إنما قال ذلك لأنه قد قيل أنها لم تثبت . **(قوله من تداخل اللغتين إلخ)** اعترض بأن التداخل فى جزءى الكلمة الواحدة غير معهود إنما المعهود التداخل فى الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فإن كدت بالضم على لغة من قال كاد يكون وأكاد عى لغة من قال كاد يكاد . **(قوله قيل وهذا أحسن)** قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم

الفاء وكسر العين (**يَفِلُ**) فى لسان العرب (**لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ**) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل ، والذى جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصارى :

[١٢٦٤] **جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسُه ما كان إلا كمُعْرَس الدُّئِلِ**

والرُّئِم اسم للاست ، والوَعِل لغة فى الوَعِل ، حكاه الخليل : فثبت فى هذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعم ذلك . نعم هو قليل كما ذكر .

(**تنبيه**)*: قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا : أى ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان : **أولها فَعْل** ويكون اسما نحو فلس ، وصفة نحو سهل . **وثانيها فَعَل** ويكون اسما نحو فرس ، وصفة نحو بطل . **وثالثها فَعِل** ويكون اسما نحو كبد ، وصفة نحو حذر . **ورابعها فَعُل** ويكون اسما نحو عضد ، وصفة نحو يقظ . **وخامسها فِعْل** ويكون اسما نحو عدل : وصفة نحو نِكِس . **وسادسها فِعَل** ويكون اسما نحو عنب ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا . وقال غيره : لم يأت من الصفات على فعل الأزِيَم بمعنى متفرق ، وعدا اسم جمع . وقال السيرافى : استدرك على سيبويه قيما فى قراءة من قرأ : ﴿ **دينا قِيما** ﴾ [الأنعام : ١٦] ، ولعله يقول إنه مصدر بمعنى القيام اهـ . واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر

ثالثه فى نحو : ﴿ **إن الحكم** ﴾ و ﴿ **قل الروح** ﴾ و ﴿ **غلبت الروم** ﴾ ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجرى فى غير الآية اهـ وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا ينافى أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجرى فى غير الآية لا يرد إذ لم يسمع فى غير الآية .

(**قوله تخصيص فعل بفعل**) الباء داخلة على المقصور .

(**قوله فيما لم يسم فاعله**) صفة لفعل أى الكائن فى أوزان ما لم يسم فاعله . (**قوله جاءوا بجيش إلخ**) قاله كعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبى سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لأن الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد فى الدئل فإنه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا . (**قوله والرئم**) براء فهمزة وقوله اسم للاست أى الدبر . (**قوله لغة فى الوعل**) أى بفتح الواو وهو التيس الجبلى . (**قوله الأزيم**) بزاى فتحتية وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أى متفرق النبات . (**قوله فى قراءة من قرأ**) وهو الكوفيون وابن عامر . (**قوله ولعله يقول إلخ**) ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتى

[١٢٦٤] قاله كعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبى سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة . من الوافر . ولو قيس أى لو قدر معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء وهو المنزل الذى ينزل به الجيش . والشاهد فى الدئل فإنه بضم الدال وكسر الهمزة . فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر .

وهى سوى فى قوله تعالى : ﴿ **مكانا سوى** ﴾ [طه : ٥٨] ، ورجل رِضًى ، وماء رِوًى ، وماء صِرًى ، وسَبى طِيَبَة . ومنهم من تأولها . **وسابعها** **فِعِل** ويكون اسما نحو إبل . ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبلا ، وقال لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ : فمن الأسماء إطل وهى الخاصرة ذكره المبرد . وروى قول امرىء القيس له إطِلاَ ظبى بالكسر . وقيل كسر الطاء اتباع ووتِد ومِشِط ودِبس لغة فى الأُطل والوتد والمشط والدبس . وقالوا بأسناه حِبِرة أى قلح . وقالوا للعبة الصبيان حِلِج بِلِج وجِلِن بِلِن . وقالوا حبك لغة فى الحبك كما تقدم ، وعيل اسم بلد . ومن الصفات قولهم أتان إبد وأمة إبد أى ولود وامرأة بِلِز أى ضخمة . قال ثعلب : ولم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان : امرأة بِلِز وأتان إبِد ، وأما قوله :

[١٢٦٥] **عَلَّمها إخوانُنا بنو عِجِل شرب النبيذ واصطفاقا بالرِّجِل**

فهو من النقل للوقف ، أو من الاتباع فليس بأصل . **وثامنها** **فُعْل** ويكون اسما نحو قفل ، وصفة نحو حلو . **وتاسعها** **فُعَل** ويكون اسما نحو صرد ، وصفة نحو حطم . **وعاشرها** **فُعُل** ويكون اسما نحو عنق ، وصفة وهو قليل . والمحفوظ منه جنب وشلل ، وناقة سُرُح

فى زيم . **(قوله وماء روى)** أى كثير مرو ويقال رواء كسماء . **(قوله وماء صرى)** كذا فى نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكثه . كذا فى القاموس وفى نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فإنى لم أجده فى اللغة .

(قوله وسبى) بسين مهملة فموحدة فى المصباح سبيت العدوّ سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اهـ وفى القاموس : السبى ما يسبى والجمع سبى والنساء لأنهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اهـ وقوله طيبة بوزن عنبة كما فى القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما فى القاموس وتوهم البعض أن الشاهد فى سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح : وأنت خبير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفا . **(قوله ومنهم من تأولها)** أى بأنها مصادر وصف بها . **(قوله اطل)** بالطاء المهملة . **(قوله فى الاطل)** أى بكسر فسكون والوتد أى بفتح فكسر أو فتح والمشط أى بتثليث أوله فسكون وبفتح فكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما فى القاموس والدبس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون قصور . **(قوله حبرة)** أى بحاء مهملة فموحدة وقوله أى قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الأسنان . **(قوله حلج)** بحاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما فى النسخ ولم أرهما فى القاموس وجلن بجيم فلام فنون بلن بموحدة فلام فنون كما فى القاموس . **(قوله عيل)** بعين مهملة فتحتية .

(قوله وأما قوله إلخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لأن عجلا ورجلا ليسا وصفين بل هو دفع لتوهم

[١٢٦٥] رجز لم يدر راجزه . والشاهد فى عجل وبالرجل ، حيث حرك الجيم فيهما للضرورة . والاصطفاق بالقاف فى آخره : الرقص .

أى سريعة ، (وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ ٱلثَّانِيَ مِنْ * فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ) أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول ، وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ، ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع . **الأول** : فعل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة ، وقد يجىء فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيهما ، ومنه قوله :

* قَدْ جَبَرَ الدينَ الالهُ فَجَبـر

والثانى : فعل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ، ولزومه أكثر من تعديه ،

استدراكهما أيضا على سيبويه . **(قوله من فعل ثلاثى)** أى مبنى للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن . **(قوله لا يكون إلا مفتوح الأول)** أى لا ساكنا لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مقصورا ولا مضموما إلا عند البناء للمفعول كما سيأتى لثقلهما وثقل الفعل . **(قوله ولا يكون ساكنا)** أى أصالة فلا يرد نحو رد وشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف ولا نعم وبئس وليس لأن أصل عين الكل الحركة لأن الكلام فى الأفعال الغير الجامدة والثلاثة الأخيرة جامدة فلا ينالها التصريف .

(قوله الأول فعل) ولا تفتح عين مضارعه دون شذوذ كأبى يأبى وسلايسلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضى فى لغة فيكون ذلك من تداخل لغتين إلا إذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح يمدح بل يخير فيها بين الكسر والضم ولا يشتهر أحد الأمرين فإن اشتهر أحدهما تعين كالكسر فى يضرب والضم فى يقتل وقال ابن عصفور : بل يجوز الأمران مع اشتهار أحدهما وقال ابن جنى : يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر فى ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمى فإن كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى وفى المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يئن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد أو مع كسره كصد يصد ويصد وشط يشط ويشط وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذتاه يتيه وطاح يطيح فى لغة من قال ما أتوهه وما أطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يمحى فى إحدى لغاته وفى المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقنى فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدنى فوعدته أعده وبايعنى فبعته أبيعه ورمانى فرميته أرميه ولا تأثير لحلقى فى ذى الغلبة خلافا للكسائى فتقول فاخرنى ففخرته أفخره بالضم وقد يجىء ذو الحلقى غير ذى الغلبة بكسر كنزع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنح يمنح ويمنح وبضم وفتح كمحا ويمحو ويمحاو بالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد فى ذلك السماع فإذا فقد رجع إلى الفتح . دمامينى باختصار .

(قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين . دمامينى . **(قوله ويرد**

ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء نحو شنب وفلج ، ونحو برىء ومرض ، ونحو سود وشهب ، ونحو إذن وعين . وقد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع . **والثالث** : فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل : فالتضمين نحو رحبتكم الدار ، وقول علىّ : إن بشرا قد طلع اليمن ضمن الأول معنى وسع والثانى معنى بلغ . وقيل الأصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعا . والتحويل نحو سدته فإن أصله سودته بفتح العين ثم حوّل إلى فعل بضم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين ، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائىّ . هذا مذهب

لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررته وأقررته أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين . **(قوله ويختص بباب المغالبة)** الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة إسناد الغلبة فى فعل بين اثنين إلى الغالب فيه منهما نحو ضاربنى زيد فضربته أى غلبته فى الضرب . **(قوله مطاوعا)** أى مشعرا بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له فى الاشتقاق . **(قوله فجبر)** أى انجبر . **(قوله والثانى فعل)** وحق عين مضارعه الفتح وكسرت فى ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل . **(قوله ولذلك)** أى لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هى بها فالمراد النعت اللغوى وقوله والأعراض إلخ أى وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد . **(قوله نحو شنب إلخ)** فى كلامه لف ونشر مرتب . والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الأسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهى شنباء . قاموس . **(قوله وفلج)** بالفاء والجيم كما رأيته فى نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الأسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح من القلح وهو صفرة الأسنان ولعل الأول هو المناسب لكونه مثالا للنعوت اللازمة .

(قوله إلا بتضمين أو تحويل) قال الدمامينى وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدى قطعا ولا يعطف على السبب إلا سبب اهـ ومنشؤه ملاحظتهم فى قوله أو تحويل المحول عنه إليه دون المحول والأنسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سببا لأن حاصله مراعاة الأصل والله الهادى . **(قوله ثم حول)** أى واستصحب التعدى الثابت له قبل التحويل . دمامينى . **(قوله عند حذف العين)** أى عند إرادة حذفها وإلا فالنقل متقدم على الحذف . **(قوله لالتقاء الساكنين)** هما الألف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به . **(قوله لالتبس الواوى باليائى)** أى واوى العين بيائيها لأن الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الإجمال وهو أيضا معيب فى مقام البيان كما حققناه سابقا .

قوم منهم الكسائى ، وإليه ذهب فى التسهيل . وقال ابن الحاجب : وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ، ولا يرد فَعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم ، أو كمطبوع نحو فقه وخطب ، أو شبهه نحو جنب شبه بنجس ، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل . ولا يرد يائى العين إلا هيؤ ، ولا متصرفا يائى اللام إلا نهو لأنه من النهية وهو العقل ، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا ، نحو لبب وشرر ، وقالوا لبب وشرر بكسر العين أيضا ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما فى كُدت تكاد ، والماضى من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه ، والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضى من لغة والمضارع من أخرى . وأشار بقوله **(وَزِد نَحوَ ضُمِنْ)** إلى أن من أبنية الثلاثى المجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن ، فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة

(قوله هذا) أى ما ذكر من أن ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه إليها بعد تحويله إلى فعل بالضم . **(قوله أن الضم)** أى ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أى فروعها أى الكلمات الواوية العين . **(قوله أو كمطبوع)** أى أو لمعنى غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع فى عدم المفارقة . **(قوله أو شبهه)** الضمير يرجع إلى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل فى قوله أو كمطبوع أى أو شبه مثل المطبوع ووجه الشبه طروه كمثل المطبوع هذا هو اللائق فى حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنجس لأن المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كملكة اتقان المكر فسقط ما للبعض وأما ارجاع شيخنا والبعض الضمير إلى نحو فقه . والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه .

(قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد إلا لمعنى مطبوع عليه إلخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذا علة للعلية . **(قوله ولا يرد يائى العين)** أى استثقالا للضمة على الياء . دماميني . **(قوله إلا هيؤ)** أى حسنت هيئته . **(قوله ولا متصرفا إلخ)** احترز بمتصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فإنه مطرد فى باب التعجب كما مر وذكر شيخنا والبعض زهو مع قضو تبعا للدماميني غير مناسب لأن زهو واوى اللام والكلام فى يائيها . **(قوله إلا نهو)** أصله نهى كما يشير إليه قول الشارح لأنه من النهية أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها . **(قوله مشروكا)** بالشين المعجمة كما فى عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الأوزان كما بينه الدماميني ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا لبب إلخ ووقع فى نسخ متروكا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا . **(قوله لبب)** أى صار لبيبا وشرر أى صار ذا شر . **(قوله كما فى كدت)** أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود إلا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما فى ابن عقيل على التسهيل . **(قوله والماضى)** المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر .

والكوفيون ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى . وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها .

(تنبيهات)*: **الأول** : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة لأن الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب .

الثانى : ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى فليس بأصل بل مغير عن الأصل نحو شهد وشهد وشهد .

الثالث : مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية . وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية : فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر أو يتركهما معا كما فعل فى الكافية ، قال فى شرحها : جرت عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ، ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغى على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ : صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدَحرَجَ ، وصيغة له مصوغا للمفعول كدُحرج ، وصيغة للأمر كدَحرِج ، إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما

(قوله وذهب البصريون) أى جمهورهم . **(قوله ما جاء من الأفعال إلخ)** وارد على قوله هنا وأنها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانى الفعل الثلاثى ساكنا . **(قوله أو ساكن الثانى)** أو مانعة خلوّ فتجوّز الجمع كما فى شهد بكسر فسكون .

(فائدة)*: تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمومها من الأفعال كعلم وظرف والأسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كما فى التسهيل . **(قوله كما فعل فى الكافية)** راجع لقوله أو يتركهما معا . **(قوله أبنية الفعل المجرد)** ثلاثيا كان أو رباعيا . **(قوله ومذهب سيبويه والمازنى)** المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الأمر . **(قوله أن يذكر)** بالبناء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثى لأن الأمر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع . **(قوله إلا أنهم إلخ)** اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الأمر لا عن ترك المصنف فعل الأمر دون المصوغ للمجهول لأنه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح . **(قوله لجريانها)** أى الصيغ الثلاث للرباعى على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها فى الثلاثى فبيان إحداها بيان للآخرين . **(قوله ولا يلزم من ذلك)** من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بيانا للآخرين . **(قوله كما لم يلزم من**

كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (**وَمُنْتَهَاهُ**) أى الفعل (**أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا**) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل ، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد . وقال الشارح له ثلاثة أبنية : واحد للماضى المبنى للفاعل نحو دَحرج ، وواحد للماضى المبنى للمفعول نحو دُحرج ، وواحد للأمر نحو دحرج ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبنى للفاعل كما سبق (**وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا**) أى جاوز ، لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم ، فالثلاثى يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم ، وخمسة نحو اقتدر ، وستة نحو استخرج . والرباعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احر نجم .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : قال فى التسهيل : وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لأن هذه فى تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء أو الأفعال لكثرتها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد . أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة فى قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدى عليه نيفا على الثمانين إلا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح . وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفى بعضها خلاف وهى : أفعل نحو أكرم ، وفعّل نحو فرّ ، وتفعل نحو تعلم ، وفاعل نحو ضارب ، وتفاعل نحو

الاستدلال على المصادر إلخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصالتها أى المصادر . (**قوله ومنتهاه أربع**) وإنما لم يتجاوزها إلى الخمس لئلا يساوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه إليه واشتقاقه منه . قاله الدمامينى . (**قوله كما سبق**) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد .

(**قوله لأن التصرف فيه أكثر**) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثى يرى إلخ . (**قوله من الاسم**) أى من التصرف فيه . (**قوله نحو احرنجم**) أى اجتمع . (**قوله وإن كان**) أى المزيد فيه . (**قوله سيذكر ما به يعرف الزائد**) أى وهذا يغنى عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها . (**قوله نيفا على الثمانين**) أى قدرا زائدا عليها أى أكثر منها . (**قوله وهى أفعل**) يجىء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمرا وللكثرة كأضب المكان أى كثر ضبابه وأعال الرجل أى كثرت عياله وللصيرورة كأغدّ البعير أى صار ذا غدة والإعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيدا أى أعنته على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أى عرضته للبيع ولسلبه كأقسط زيد أى أزال عن نفسه القسوط وهو الجور . وأشكيت زيدا أى أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبخلت زيدا أى وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أى بلغت مائة . وأنجد زيد أى بلغ نجدا والمطاوعة ككببته فأكب . دمامينى باختصار .

تضارب ، وافتعل نحو اشتمل ، وانفعل نحو انكسر واستفعل نحو استغفر ، وافعلّ نحو

(قوله وفعل) بتشديد العين واختلف فى الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول لأنه فى مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثانى لأنه فى مقابلة الواو فى جهور وكلا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف فى الزائد من كل مكرر ويجىء فعل لمعان منها تعدية اللازم أوذى الواحد كفرّحت زيدا وخوفته عمرا والتكثير فى الفعل كطوف زيد أى كثر طوافه أو الفاعل كبركت الإبل أو المفعول كغلقت الأبواب والسلب كقرّدت البعير أى أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أى توجه إلى الشرق والغرب ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسقته أى نسبته إلى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أى صارت عجوزا ولأصل الفعل كفكر أى تفكر ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل إذا قال لا إله إلا الله . وأمن إذا قال آمين . وأيه إذا قال أيها الرجل ونحوه . دمامينى باختصار .

(قوله وتفعل) يجىء لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفى المثال الثانى كلام أسلفناه فى باب تعدى الفعل ولزومه والتكلف أى معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أى تكلف الشجاعة وعاناها لتحصل فهو يريد وجودها وإرادة حصول الأصل هنا وعدمها فى تفاعل هى الفارقة بينهما مع كون كل لإظهار الأصل بلا حقيقة والتجنب كتاثم أى تجنب الإثم والصيرورة كتأيمت المرأة أى صارت أيما والاتخاذ كتبنيته أى اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشىء أى طلب عجلته وتبينه أى طلب بيانه . دمامينى باختصار ولأصل الفكر كتفكر أى فكر . **(قوله وفاعل)** هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لأصل الفعل كبا عدته أى أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه .

(قوله وتفاعل) هو للاشتراك فى الفاعلية لفظا وفيها وفى المفعولية معنى وقد جاء لأصل الفعل كتعالى الله وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد . **(قوله وافتعل)** يجىء لمعان منها التسبب فى الشىء والسعى فيه تقول اكتسبت المال إذا حصلته بسعى وقصد وتقول كسبته إن لم يكن بسعى وقصد كالمال الموروث ولأصل الفعل كالتحى أى طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا . دمامينى باختصار .

(قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذى العلاج أى التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع إلى الله تعالى وانكشفت لى حقيقة المسألة وحديث : « **أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلى** » فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لأصل الفعل كانطلق أى ذهب ولبلوغ الشىء كانحجز أى بلغ الحجاز واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى أو راء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنقلته فانتقل

احمرّ ، وافعالّ نحو إشهابّ الفرس ، وافعوعل نحو اغدودن الشعر ، وافعوّل نحو اعلوّط فرسه إذا اعروراه ، وافعولل نحو اخشوشن ، وافعيّل نحو اهبيخ ، وفوعل نحو حوقل إذا أدبر عن النساء ، وفعول نحو هرول ، وفعلل نحو شملل إذا أسرع ، وفيعل نحو بيطر ، وفعيل نحو طشياً رأيه ، ورهياً إذا غلط ، وفعلى نحو سلقاه إذا ألقاه عى قفاه ، وافعنلى

وكذا الميم غالبا كملأته فامتلأ وسمع محوته فامحى ومزته فاماز والأصل انمحى وانماز فقلبت النون ميما وأدغمت وقد يستغنون عنه به فى غير ذلك كاستتر واسند وقد يتشاركان فى غير ذلك كحجبت الشىء فانحجب واحتجب . دماميني باختصار .

(**قوله واستفعل**) يجىء لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشىء متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أى عددته سمينا والصيرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا ولوجدان الشىء متصفا بالفعل كاستوبأت الأرض وجدتها وبيئة والمطاوعة كأرحته فاستراح وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه مزيد .

(**قوله وافعلّ**) بتشديد اللام وكذا افعالّ وأكثر مجيئهما للألوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أى سقط واملاس الشىء من الملامسة والأكثر فى ذى الألف العروض وفى ساقطها اللزوم وقد يكون الأول لازما كقوله تعالى فى وصف الجنتين : ﴿ **مد هامتان** ﴾ [الرحمٰن : ٦٤] والثانى عارضا كاحمر وجهه خجلا . دماميني باختصار واختلف فى أيهما الأصل كما فى الهمع .

(**قوله نحو اشهاب الفرس**) أى غلب سواده على بياضه ومثله أشهب . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية . (**قوله افعوعل**) يجى لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أى عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيرورة نحو احلولى الشىء أى صار حلوا . دماميني . (**قوله نحو اغدودن**) بغين معجمة فدال مهملتين بينهما واو أى طال . (**قوله وافعول**) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله إذا اعروراه أى ركبه عريا والذى فى القاموس اعلوط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا اهـ . (**قوله وافعولل نحو اخشوشن**) فيه أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعوعل كما مر فى كلام الشارح لا افعولل بل مر عن الدماميني أن اخشوشن بوزن افعوعل ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر . (**قوله نحو اهبيخ**) بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أى امتلأ . (**قوله نحو شملل**) بالشين المعجمة فالميم فاللامين كما فى القاموس . (**قوله نحو بيطر**) أى عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب . (**قوله إذا غلط**) بالطاء المهملة وهو راجع إلى الفعلين قبل كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر فى القاموس الفعل الأول أصلا وإنما ذكر الرهيأة وفسرها بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى . (**قوله وافعنلى**) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يجىء متعديا كقوله :

قــد جعــل النعـاس يغرنديـنـــى أدفعــــه عنـــى ويسرنديـنـــى

قال الزبيدى : أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى . دماميني .

نحو اسلنقى وافعنلاً نحو احبنطأ لغة فى احبنطى إذا نام على بطنه ، وافعنلل نحو اخرنطم إذا غضب ، وفنعل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمندل إذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل ، ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا ، والمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية : تفعلل نحو تدحرج ، وافعنلل نحو احرنجم ، وافعلّل نحو اقشعر وهى لازمة . واختلف فى هذا **الثالث** : قيل هو بناء مقتضب ، وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل ويدل على إلحاقه باحرنجم مجىء مصدره كمصدره (**لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُباعٍ فَعْلَلُ * وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ . وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ**) أى للرباعى المجرد ستة أبنية : الأول فعلل بفتح الأول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير ، وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم ، والسهلب الطويل ، والشجعم الجرىء . وقيل إن الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان ، وجاء بالتاء عجوز شهربة وشهبرة للكبيرة ، وبهكنة للضخمة الحسنة . الثانى فعلل بكسر الأول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق ، وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو

(**قوله وافعنلاً نحو احبنطأ**) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء . (**قوله نحو اخرنطم**) بخاء معجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لى أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعى . (**قوله بالمنديل**) بفتح الميم وكسرها . (**قوله والكثير تندل**) بل هو الفصيح وأما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذ . ذكره شيخنا السيد . (**قوله ويجىء كل واحد إلخ**) يرد عليه أن منها ما لم يوضح لإفادة معنى من المعانى التى تفاد بالأبنية كفعول وفعول وفيعل وفعيل . (**قوله من رباعيها**) أى الأفعال . (**قوله وقيل هو ملحق باحرنجم**) فأصله قشعر كحرجم زادوا فيه الهمزة وإحدى الراءين فصار اقشعرر ثم نقلوا إلى العين فتحة الراء الأولى توصلا إلى إدغامها فى الثانية ورد هذا القول بأن الملحق به إذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها فى الأصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز فى الملحق الإدغام مطلقا ولا الإعلال فى الآخر ومجرد مجىء مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الإلحاق بل لابد من استيفاء شرائط الإلحاق .

(**قوله وأدغموا الأخير**) لو قال : والراء وأدغموا الأخير فيها لكان أوضح وفى قوله وأدغموا الأخير إشارة إلى أن الراء الأولى هى الأصلية وفى ذلك خلاف . (**قوله فوزنه الآن افعلل**) ووزنه قبل ذلك فعلل كدحرج . (**قوله رباع**) بحذف الثانية من ياءى النسب تخفيفا ثم حذف الأولى لالتقاء الساكنين وإن شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة . (**قوله ومع فعل فعلل**) الواو عاطفة لفعلل على المبتدأ ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الأوزان الخمسة . (**قوله ستة أبنية**) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو للثقل أو لتوالى أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسى مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأتِ أكثرها لما مر . همع . (**قوله وبهكنة**) بموحدة فهاء فكاف فنون . (**قوله نحو حرمل**) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما فى القاموس .

خُرمل . قال الجرمى : الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل ، ونحو ناقة دلقم ، قال الجوهرى هى التى أكلت أسنانها من الكبر . الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو درهم ، وصفة نحو هبلع للأكول . الرابع فعلل بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير ، وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل . الخامس فعلّ بكسر الأول وفتح الثانى ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب ، وفطحل وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس . قال أبو عبيدة : والأعراب تقول زمن كانت الحجارة فيه رطبة ، قال العجاج :

[١٢٦٦] **وقد أتاهُ زَمَنُ الفِطَحْلِ والصخرُ مبتلٌّ كَطين الوحْلِ**

وقال آخر :

*** زَمَنَ الفِطَحْلِ إذِ السِّلاَمُ رِطابُ ***

وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد ، وجمل قمطر أى صلب ، ويوم قمطر أى شديد . السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد ، وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم .

(تنبيهات): **الأول** : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس

(قوله المرأة الحمقاء) أى وصف المرأة الحمقاء .

(قوله مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما فى القاموس وما فى كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر . **(قوله دلقم)** بدال مهملة فلام فقاف . **(قوله التى أكلت أسنانها)** من باب فرح أى تكسرت . كذا فى القاموس . **(قوله نحو هبلع)** بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة . **(قوله نحو برثن)** بموحدة فراء ففوقية على ما فى التصريح وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوّبه يس . **(قوله نحو جرشع)** بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة . تصريح . **(قوله وهو وعاء الكتب)** قال الشاعر :

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما وعاه الصدر

(قوله وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين . تصريح . **(قوله وهو الزمان إلخ)** وقال المصرح : وهو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة . **(قوله قال العجاج)** تبع فيه المرادى قال العينى وهو غير صحيح وإنما قاله رؤبة **(قوله إذ السلام)** بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة . **(قوله نحو جخدب)** بجيم فخاء معجمة فذال مهملة تصريح . **(بالضم)** أى ضم اللام وقوله لأن جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام .

[١٢٦٦] قاله رؤبة ، ونسبه ابن أم قاسم إلى العجاج وهو غير صحيح . الفطحل ـ مثال هِزَبْر ـ زمن لم يخلق فيه بعد الناس . والشاهد فيه فى قوله الفطحل : فإن وزنه فعل ، بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام .

بناء أصلى ، بل هو فرع على فعلُل بالضم فتح تخفيفا لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم ، نحو جخدب وطحلب وبرقع فى الأسماء ، وجرشع فى الصفات . وقالوا للمخلب برثن ، ولشجر البادية عرفط ولكساء مخطط برجد ، ولم يسمع فيها فعلل بالفتح . وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى واستدلوا لذلك بأمرين : أحدهما أن الأخفش حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم الفراء أن الفتح فى جؤذر أكثر . وقال الزبيدى إن الضم فى جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عندد ، يقال مالى عن ذلك عندد دأى بدّ . وقالوا عاطت الناقة عوططا إذا اشتهت الفحل ، وقالوا سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق . وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق **(قوله عندد)** بإهمال العين والدالين وقوله عاطت بإهمال العين والطاء وقوله سود د وفى داله الأولى الضم أيضًا ، فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم ، فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف . **الثانى** : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل . وقال فى التسهيل : وتفريع فعلل على فعلل أظهر من أصالته . **الثالث** : زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان وهى : فعلل بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن

(قوله عرفط) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة . **(قوله برجد)** بموحدة فراء فجيم فدال مهملة .

(قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا إلخ فعلل بالفتح أى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم . **(قوله حكى جؤذرا)** أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال . كذا فى القاموس . **(قوله وزعم الفراء إلخ)** دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال إلخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم . **(قوله أنهم قد ألحقوا به)** أى والإلحاق به يدل على أصالته إذ لا يلحق إلا بالأصلى . سم . بنحو جخدب وإنما هو لأن فعللا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما فى جدد وظلل وحلل ، وإن سلمنا أنه للإلحاق **(قوله التى استثنى فيها)** أى من وجوب إدغام المثلين فى غير الملحق .

(قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالأمر الآخر قال سم : وكأن حاصل الجواب الأول منع أنه ليس من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق . **(قوله بالزيادة)** الباء سببية متعلقة

الفاسد خرفع ، ويقال أيضا لزِئبِر الثوب زئبُر ، وللضِئبِل ــ وهو من أسماء الداهية ــ ضِئبُل ، وفعل بضم الأول وفتح الثانى نحو خبعث ودلمز ، وفعلل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحرِبَة ؛ ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فعلل والمشهور فى الزئبر والضئبل كسر الأول والثالث . **الرابع** : قد علم بالاستقراء أن الرباعي لابد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة ، ومن ثم لم يثبت فُعَلِل . وأما عبلط للضخم من الرجال وناقة علبطة أى عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمر ، ويقال حينئذ حاضت السمرة ، وكذلك لبن عثلط وعجلط وعكلط أى ثخين خاثر ولا فَعَلُل وأما عرثن لنبت يدبغ به فأصله عرنتن مثل قرنفل ثم حذفت منه النون كما حذفت الألف من علابط واستعملوا الأصل والفرع وكذلك عَرَقُصَان أصله عرنقصان حذفوا النون وبقى على حاله وهو نبت ولا فَعَلِل . وأما جندل فإنه محذوف من جنادل ، والجندل الموضع فيه حجارة . وجعله الفراء وأبو على فرعا على فعليل وأصله جنديل ، واختاره الناظم لأن جندلا مفرد فتفريعه على المفرد أولى . وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح

بالفرع وكذا قوله بالتخفيف . **(قوله خرفع)** بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما فى التصريح . **(قوله لزئبر الثوب)** بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئبر أى بضم الموحدة . **(قوله وللضئبل)** بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئبل أى بضم الموحدة . **(قوله نحو خبعث)** بخاء معجمة فعين مهملة فمثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق . **(قوله ودلمز)** بدال مهملة فلام فميم فزاى اسم للصلب الشديد . **(قوله نحو طحربة)** بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة وفيه ثلاثة أوجه أخرى هى التى اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الأشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم . **(قوله ولا يتوالى)** المناسب التفريع . **(قوله لم يثبت فعلل)** أى بضم ففتح فكسر .

(قوله فذلك محذوف) أى مختصر . **(قوله دودم)** بدالين مهملتين . **(قوله عثلط وعجلط وعكلط)** بإهمال عين كل من الثلاثة وطائه وقيل اللام من الأول مثلثة ومن الثانى جيم ومن الثالث كاف . **(قوله أى ثخين خاثر)** يرجع لكل من الثلاثة قبله وفى القاموس : خثر اللبن ويثلث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثرانا غلظ ا هـ فقول الشارح خاثر تأكيد لقوله ثخين . **(قوله ولا فعلل)** أى بفتح الفاء والعين وضم اللام الأولى **(قوله عرثن)** بعين فراء مهملتين فمثلثة **(قوله عرقصان)** بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة **(قوله ولا فعلل)** أى بفتح الفاء والعين وكسر اللام الأولى . **(قوله على فعليل)** أى عنه . **(قوله وليست محذوفة)** أى مختصرة من شيء آخر . **(قوله لما سبق)** أى

لما سبق (وَإِنْ عَلاَ) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسى (فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ . كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌ) فالأول من هذه الأبنية فعلل وهو بفتح الأول والثانى والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل ، والثانى وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع . قالوا : لم يجىء إلا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الأفاعى . وقال السيرافى : هى العجوز المسنة ، وقهبلس للمرأة العظيمة ، وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسما . والثالث وهو بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعبل للباطل وللأحاديث المستطرفة ، وقذعمل يقال ما أعطانى قذعملا أى شيئا ، وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة ، وجمل خبعثن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم ، وبه سمى الأسد . والرابع وهو بكسر الأول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشىء الحقير ، وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الإبل ، وحنزقر وهو القصير .

(تنبيه)*: زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فعلال نحو هندلع اسم بقلة ولم

من امتناع توالى أربع متحركات فى كلمة . (قوله الاسم المجرد) فيه إشارة إلى أن الضمير فى علا يرجع إلى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعى ليصح الإسناد فافهم .

(قوله عن أربعة) عن بمعنى على . (قوله فمع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير فى حوى يرجع إلى الاسم الخماسى الأصول . (قوله نحو شمردل) بإعجام الشين فقط . (قوله جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة . (قوله وقهبلس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة . (قوله لعظيم الكمرة) أى للرجل العظيم الكمرة أى حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسما . (قوله فيكون اسما) أى على القولين الأخيرين . (قوله خزعبل) بخاء معجمة فزاى فعين مهملة فموحدة . (قوله المستطرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة . (قوله وقذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة . (قوله وجمل خبعثن) بخاء معجمة أوله لا قاف كما وقع فى بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة .

(قوله وهو الشىء الحقير) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشىء الحقير اسما وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة إلا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة فى مفهوم قرطعب دون العظم فى مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه . (قوله جردحل) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين . (قوله وحنزقر) بحاء مهملة فنون فزاى فقاف فراء كما فى القاموس . (قوله فعللل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه . (قوله هندلع) بهاء فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة .

يثبته سيبويه ، والصحيح أن نونه زائدة وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا فقد حكى كراع فى الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسى على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعى عليه وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها موقع فى عدم النظير مع أن نون هندلع ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبْر وحنظل ونحوهما ، ولا يكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة ، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى . وزاد غيره للخماسى أوزانا أخر لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (**وَمَا * غَايَرَ**) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (**لِلزَّيْدِ أَوِ ٱلنَّقْصِ ٱنْتَمَى**) نحو يد وجَنَدِل واستخراج ، وكان ينبغى أن يقول أو الندور لأن نحو طحربة مغاير للأوزان المذكورة ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال فى التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمى (**وَٱلحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ**) الكلمة فى

(**قوله وإلا لزم عدم النظير**) حاصل ما ذكره فى توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه . (**قوله كراع**) بضم الكاف اسم عالم لغوى . (**قوله فيفوت تفضيل الرباعى عليه**) لأنه على ستة أوزان كما مر . (**قوله ولأنه يلزم**) لو قال وأيضا يلزم لناسب ما قبله . (**قوله كنهبل**) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال فى القاموس : الكنهبل وتضم ياؤه شجر عظام كالكهبل والشعير الضخم السنبلة .

(**قوله لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها إلخ**) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا فى عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد إلخ إلا أن يقال فى التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتى فى الشرح . (**قوله وزاد غيره**) أى غير ابن السراج . (**قوله واحتمال بعضها للزيادة**) أى لكون بعض حروفه زائدا . (**قوله من الأسماء المتمكنة**) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الأسماء والأفعال لأنه تكلم فيما سبق على الأفعال أيضا وهو أوجه وإن وجه سم الأول بما فيه نظر ظاهر وإن أقره شيخنا والبعض . (**قوله نحو يد وجندل واستخراج**) نقص من يد أصل وهو الياء إذ أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الألف أو الياء إذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق فى الشرح وزيد فى استخراج همزة الوصل والسين والتاء والألف .
(**قوله أو الندور**) أى الشذوذ . (**قوله نحو طحربة**) تقدم ضبطها وتفسيرها .

(**قوله أو محذوف منه**) أى فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحضرموت أو أعجمى كبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وإنما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لأن كلامه هنا فى الأسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه إلا بعدم التنبيه على النادر . (**قوله والحرف**) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر . (**قوله حذا حذوه**) قال فى القاموس : حذا حذو زيد فعل فعله . (**قوله ويقال**

جميع تصاريفها (**فَأُصْلٌ وَٱلَّذِى * لاَ يَلْزَمُ**) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (**ٱلزَّائِدُ مِثْلُ تَا ٱحْتَذِى**) لأنك تقول حذا حذوه ، فتعلم بسقوط التاء أنها زائدة فى احتذى ، يقال احتذى به أى اقتدى به ، ويقال أيضا احتذى أى انتعل . قال :

*** كُلُّ الْحِذَاءِ يَحْتذى الحافِى الوقع ***

والحذاء النعل . وأما الساقط لعلة من الأصول كواو يعد فإنه مقدر الوجود ، كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب فى تقدير السقوط ، ولذا يقابل الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا . واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كوثر وجدول ، وياء صيرف وعثير ، وألف أرطى ومعزى ، ونون جحنفل وزعشن ، وللمد كألف رسالة وياء صحيفة

أيضا احتذى أى انتعل) ويقال أيضا احتذاه أى ألبسه الحذاء أى النعل . قال فى القاموس : حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه إياها كاحتذاه ا هـ . (**قوله كل الحذاء**) مفعول مطلق إن جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به إن جعل بمعنى النعل وهو الأقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض إذ هو ممدود وضعا كما مر فى باب المقصور والممدود . (**قوله وأما الساقط إلخ**) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلا من تعريفى الأصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الأصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل ويسقط فى بعض تصاريف الكلمة لعلة وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثانى عنه ودخول الأول فيه . وحاصل الجواب أن المراد باللزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعلة كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل فى تقدير السقوط . (**قوله من الأصول**) حال من الساقط .

(**قوله فإنه مقدر الوجود**) أى فلا يرد على تعريف الأصل جمعا والزائد منعا . سم . (**قوله فى تقدير السقوط**) أى فلا يرد على تعريف الأصل منعا الزائد جمعا . سم . (**قوله ولذا**) أى لكون الساقط لعلة كالثابت والزائد اللازم فى تقدير السقوط . (**قوله وللإلحاق**) هو جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه كما فى التسهيل . قال الدمامينى : والمراد الموازنة بحسب الصورة وإلا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل ا هـ وقد أفرد الناظم فى تسهيله الزائد للإلحاق بفصل ينبغى مراجعته مع شرحه للدمامينى . (**قوله كواو كوثر وجدول**) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر فى الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير . كذا فى القاموس . (**قوله وياء صيرف وعثير**) الصيرف والصير فى المحتال فى الأمور والعثير التراب والعجاج والأثر الخفى . كذا فى القاموس . (**قوله وألف أرطى ومعزى**) الأرطى نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضأن . كذا فى القاموس وميمه مكسورة كما يفيده قول الدمامينى أن ألفه للإلحاق بدرهم . (**قوله ونون جحنفل وزعشن**) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم

وواو حلوبة ، وللعوض كتاء زنادقة وإقامة وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ، ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللإمكان كألف الوصل ، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وهاء السكت فى نحو عه وقه لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه ، وللبيان كهاء السكت فى نحو ماليه ويا زايده زيدت لبيان الحركة وبيان الألف .

(تنبيهان): **الأول** : الزائد نوعان : **أحدهما** أن يكون تكرير أصل لالحاق أو لغيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو قتّل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل ، أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب ، أو فاء

كما يأتى فى الشرح والرعشن المرتعش . **(قوله كتاء زنادقة)** فإنها عوض عن ياء زنديق . سم .

(قوله وإقامة) فإن التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفا أو عن ألف الإفعال الزائدة على الخلاف السابق فى المحذوف من الألفين . **(قوله وسين يستطيع)** فإنها عوض عن حركة العين كما سيأتى قبيل فصل فى زيادة همزة الوصل فى شرح قوله واللام فى الإشارة المشتهرة . سم . **(قوله وللتكثير)** أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أى تكثير داله .

(قوله ستهم) فى القاموس : الستهم بالضم الكبير العجز ا هـ وفيه أيضا الزرق محركة والزرقة لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال : والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث . **(قوله ألف قبعثرى وكمثرى)** القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر . ا هـ قاموس . والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم . **(قوله ويوقف عليه)** أى وقفا جاريا على وجهه السابق فى بابه فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة . **(قوله ويا زيداه)** عطفا على ما ليه كما لا يخفى وإن جعله الإسقاطى عطفا على هاء السكت .

(قوله لبيان الحركة وبيان الألف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كال بيان الألف . **(قوله أو لغيره)** كالتعدية . **(قوله فلا يختص بأحرف الزيادة)** أى المصطلح عليها وهى حروف أمان وتسهيل .

(قوله إما مع الاتصال) أى اتصال الزائد بالأصل الذى هو تكرير له . **(قوله نحو قتل)** أى بالتشديد وهل الزائد التاء الأولى أو الثانية خلاف كما فى التصريح والخلاف فى اقعنسس أيضا كما فى الهمع واختار ابن مالك فى التسهيل أن الثانى أولى بالزيادة فى باب اقعنسس والأول أولى فى باب علم . **(قوله نحو عقنقل)** بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل : الرمل وربما سموا مصارين الضب عقنقلا . قاله الجوهرى . **(قوله أو تكرير لا كذلك)** أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتى فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال بأصل لأن تكرير اللام لا يفصل بأصل أبدا .

(قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج . قال فى القاموس : الجلباب كسرداب وسنمار القميص

وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح ، أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس ، أو العين المفصولة بأصلى كحدرد فأصلى ، **والآخر** أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة فى أمان وتسهيل ، وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة ، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح ، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتى الرد عليه .

الثانى : أدلة زيادة الحرف عشرة : **أولها** سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب فى أصله أعنى المصدر . **ثانيها** سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب . **ثالثها** سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيطل فى إطل والأيطل الخاصرة ، وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادتها أن يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد فى يعد أو فى عدة لم يكن دليلا على الزيادة . **رابعها** كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر ، وشَرَنْبَث وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وعَصَنْصَر وهو جبل فالنون فى هذه ونحوها زائدة لأنها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة ، وهى لذى الحافر كالشفة

وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطى به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلببه فتجلبب ا هـ ويطلق الجلباب مصدرا أيضا لجلبب كما فى التصريح مثل الجلببة . **(قوله مع مباينة اللام)** أى للمكرر وقوله نحو مرمر يس بفتح الميمين وسكون الراء الأولى هو الداهية ووزنه فعفعيل . **(قوله نحو صمحمح)** بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وستأتى بقية الأقوال فيه . **(قوله كقرقف)** بقافين متفوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل . **(قوله وسندس)** هو رقيق الديباج ووزنه فعلف . **(قوله كحدرد)** بمهملات على وزن جعفر اسم رجل . قال فى التصريح : ولم يجىء على فعلع بتكرير العين غيره . **(قوله المجموعة فى أمان وتسهيل)** الواو من جملة المجموع فيه وجمعها فى التسهيل بقوله قال الدمامينى وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم .

(قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة معنى تسميتها إلخ هكذا أفهم العبارة واستغنى به عما وقع للبعض من التعسف البارد المبنى على الفهم الكاسد . **(قوله فى أطل)** أى وهو كأيطل معنى ومادة . **(قوله فى يعد أو فى عدة)** الأول نظير وعد والثانى أصله ولم يمثل للسقوط من فرع . **(قوله مع عدم الاشتقاق)** أى اشتقاق الكلمة التى هو فيها . **(قوله ورنتل)** بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون

للإنسان ، والجحنفل العظيم الشفة ، وهو أيضا الجيش العظيم ، **خامسها** كونه مع معدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها يحكم عليها بالزيادة ، وإن لم يعلم الاشتقاق فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وأفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة . **سادسها** اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو ، ونحو حنطأو ، وسندأو ، وقندأو : فكالنتأو الوافر اللحية ، والحنطأو العظيم البطن ، والسندأو والقندأو الرجل الخفيف . **سابعها** لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود . **ثامنها** لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء ، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى لغة الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا إذا الأصل اتحاد المادة . **تاسعها** دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة . وألف اسم الفاعل .

وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء . **(قوله مع المشتق)** أى ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ . **(قوله نحو جحنفل)** تقدم ضبطه قريبا .

(قوله وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا يناف قوله كونه مع عدم الاشتقاق . **(قوله فإنها قد كثرت زيادتها إلخ)** مقتضاه أنها قد تكون فى هذا الموضع أصلية فانظره . **(قوله سادسها اختصاصه إلخ)** لا وجه للتعبير بالاختصاص إلا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع إلخ كما عبر به فى نظائره لكان واضحا وقوله بموضع إلخ إن أجرى على إطلاقه الشامل للمشتق نحو كنثأو بمثلثة بعد النون الزائدة من كثأت لحيته كمنع أى طالت وكثرت كما فى القاموس وغير المشتق كما فى الأمثلة الأربعة التى فى الشرح وأريد بنحو الأربعة ما يتناول كنثأوا بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا فى السادس وإن قصر على غير المشتق أخذا من الأمثلة التى ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنظأو بالظاء المشالة المعجمة وهو الحنطأو بالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففى المقام صعوبة ما وإن أهملوه . **(قوله من كنتأ)** بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثأو بمثلثة بعد النون لكن الذى بالفوقية غير مشتق والذى بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضى خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأو وسندأو بإهمال أولهما وثالثهما ولو قدم الشارح على نحو كنتأو لكان أجزل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الألفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح . **(قوله فى تلك الكلمة)** متعلق بلزوم . **(قوله نحو برثن)** تقدم ضبطه وتفسيره .

عاشرها الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك فى كنهبل فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى الكثير ، ذكر هذا ابن إياز وغيره . وقال المرادى هو مندرج فى السابع انتهى . **(بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ ٱلْأُصُولَ فِى * وَزْنٍ)** يعنى إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثانى بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون فى الحركة والسكون : فتقول فى فلس فعل ، وفى ضرب فعل بفتح الفاء والعين ، وكذلك فى قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد ، وفى علم فعل وكذلك فى هاب ومل ، وفى ظرف فعل وكذلك فى طال وحب **(وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِى)** عن تضعيف أصله من الميزان فتقول فى أكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج : أفعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال ، واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما : **أحدهما** المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله ، فيقال فى وزن اصطبر افتعل وذلك لأن المقتضى للإبدال مفقود فى الميزان **والآخر** المكرر

(قوله عند لزوم الخروج عن النظير) أى على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة . **(قوله وذلك فى كنهبل)** أى على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره . **(قوله فعلل كسفرجل بضم الجيم)** لو قال فعلل بضم اللام الأولى لسلم من تكلف الخطأ فى ضم الجيم . **(قوله فعنلل)** كذا فى النسخ بتقديم العين على النون والصواب فنعلل بتقديم النون على العين . **(قوله ومن أصولهم)** أى قواعدهم . **(قوله هو مندرج فى السابع)** أى لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة بأن يراد به ما هو الأعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا . **(قوله بضمن فعل)** أى ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لأن المقصود مادة فعل دون هيئته إذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله فى وزن المراد به المعنى المصدرى أى فى وقت وزن . قال فى الهمع : وإنما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الأفعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الأسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اهـ بإيضاح . **(قوله لتعلم الأصل منها والزائد)** فيه نظر لأن الوزن فرع معرفة الأصل والزائد فإن قرىء لتعلم بوزن تكلم صح . سم . **(قوله وكذلك فى قام وشد)** فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لأصلهما قبل الإعلال والإدغام . **(قوله وكذلك فى هاب ومل)** أى أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما .

(قوله وكذلك فى طال وحب) أى لأن أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما . **(قوله وزائد)** أى حرف زائد فى الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التى هو منها فإضافة الأصل إلى ضمير الزائد لأدنى ملابسة فلا يقال فى وزن أكرم مثلا ففعل . **(قوله لأن المقتضى للإبدال)** أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق .

لإلحاق أو غيره فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتي بيانه (**وَضَاعِفِ ٱللاَّمَ**) من الميزان (**إِذَا أَصْلٌ بَقِي**) من الموزون بأن يكون رباعيا أو خماسيا (**كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقٍ**) وجيم ولام سفرجل، وميم ولام قذعمل: فتقول في وزن الأول فعلل، وفي الثاني فعلل، والثالث فعلل، والرابع فعلل (**وَإِنْ يَكُ ٱلزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ * فَاجْعَلْ لَهُ فِي ٱلْوَزْنِ**) من أحرف الميزان (**مَا لِلأَصْلِ**) الذي هو ضعفه منها فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول في حلتيت فعليل، وفي سحنون فعلول، وفي مرمريس فعفعيل، وفي اغدودن افعوعل، وفي جلبب فعلل. وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت، وفي سحنون فعلون، وفي مرمريس فعمريل، وفي اغدودن افعودل، وفي جلبب فعلب. ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان: **أحدهما** تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو صبّر وقتر وكثّر فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل، ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعتل وفعثل وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا، **والآخر** التباس ما

(**قوله أو غيره**) أي كالتعدية. (**قوله كما يأتي بيانه**) أي في قوله وإن يك الزائد ضعف أصل إلخ. سم. (**قوله وضاعف اللام إلخ**) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر أما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة. كذا في التصريح. (**قوله فستق**) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارضي عن الجلال المحلي. (**قوله قذعمل**) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح.

(**قوله فاجعل له إلخ**) لا يقال يلزم التباس الأصل بالزائد حينئذ لأنا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق في قوله والحرف إن يلزم إلخ. (**قوله من أحرف الميزان**) من تبعيضية حال من ما للأصل فقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد ضعفه أي ضعف الأصل منها أي من أحرف الميزان. (**قوله في حلتيت**) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل. (**قوله وفي سحنون**) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح. قاله شيخنا السيد. (**قوله وفي مرمريس**) تقدم ضبطه وتفسيره. (**قوله وفي اغدودن**) بإعجام الغين وإهمال الدالين يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا أخضر. تصريح. (**قوله وما شاكلها**) كفجر وفحر وفخر وهكذا إلى آخر حروف الهجاء. (**قوله إلى آخر الحروف**) فيقال في نحو فجر فعجل وهكذا. (**قوله التباس ما**) أي فعل يشاكل

يشاكل تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تضعف عينه للالحاق ولغير الالحاق ويتحد اللفظ به كبين مقصودا به الالحاق ومقصودا به التعدية ، فعلى القصد الأول مصدره تبنية مشاكل دحرجة ، وعلى القصد الثانى مصدره تبيين ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين ، واختلاف وزن الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور .

(تنبيهات): **الأول** : إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب ، وإن كان منها قد يكون ضعفا نحو سأّل وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تضعيف فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبنى ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال ، لأن فَعلالا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزلزال ، إلا خزعال وهو ناقة بها ظَلْع ، وقهقار للحجر ، وأما بهرام وشهرام فعجميان .

مصدره تفعيلا على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذا من قوله الآتى مصدره تبنية مشاكل دحرجة . **(قوله أن الثلاثى المعتل العين)** أى كبان . **(قوله مشاكل دحرجة)** أى كمصدر الملحق به كدحرج . سم . **(قوله واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده)** أى نحو بين بوجهيه ليس إلا على المذهب المشهور . قال سم : وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لأنه يذكر الزائد إذا كان تكرير أصل بما يذكر به ذلك الأصل وأما المقصود به الإلحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لأن الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل فى الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اهـ وفيه عندى نظر لتصريح الشارح سابقا بأن المكرر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الأصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن فعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر . **(قوله فقد يكون ضعفا نحو سأل)** بتشديد الهمزة . سم .

(قوله وقد يكون غير ضعف إلخ) ليس فى كلامه حصر فى القسمين فلا ينافى وجود قسم ثالث، وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالهمزة فى أكرم مثلا . **(قوله ولكن دل الدليل)** كندور فعلال غير مكرر الفاء والعين . **(قوله على أنه لم يقصد به تضعيف)** أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وإن وافق لفظه لفظ أصلى . **(قوله فيقابل فى الوزن بلفظه)** مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف إلخ . **(قوله نحو سمنان إلخ)** الذى فى القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيتوافق كلامهما . **(قوله لأن فعلالا)** أى بفتح الفاء . **(قوله غير المكرر)** المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه فخرج نحو قهقار لأنه مكرر الفاء فقط **(قوله الاخزعال)** بخاء معجمة فزاى فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف :

★ وبعد نفى أو كنفى انتخب ★

اتباع ما اتصل . **(قوله بها ظلع)** بإعجام الظاء وإهمال العين أى عرج . **(قوله وقهقار)** بقافين

الثانى : المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال فى وزن ردّ ومردّ فعل ومفعل لأن أصلهما ردد ومردد . **الثالث** : إذا وقع فى الموزون قلب تقلب الزنة لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها ، فتقول فى وزن آدُر أعفل لأن أصله أدور قدمت العين على الفاء ، وتقول فى ناء فلع لأنه من النأى ، وفى الحادى عالف لأنه من الوحدة ، وكذلك إذا كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف فتقول فى وزن قاض فاع ، وفى بع فل ، وفى يعد يعل ، وفى عدة علة ، وفى عه أمر من الوعى عه ، إلا إذا أريد بيان الأصل فى المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعلّ انتهى . (**وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ**) أصول (**حُرُوفِ**) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف (**سِمْسِمِ * وَنَحْوِهِ**) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا (**وَٱلْخُلْفُ فِى**) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح

زاد فى القاموس القسطال بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار . والخرطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف . (**قوله وأما بهرام وشهرام فعجميان**) أى علمان عجميان فالأول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العتكى كما فى القاموس وذكر شيخنا السيد أن فى بائه الموحدة الفتح والكسر . (**قوله الثانى المعتبر إلخ**) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه فى شرح قول الناظم بضمن فعل إلخ حيث قال : وكذا فى قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد وكذلك فى هاب ومل ثم قال : وكذلك فى طال وحب فاعرفه فإنه مما لم يتنبه له . (**قوله قلب**) أى مكانى كأن قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين . (**قوله على ترتيبها**) أى الواقع فى الموزون .

(**قوله فتقول فى وزن آدر**) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا . قاله الفارضى . (**قوله قدمت العين على الفاء**) أى وقلبت ألفا . سم . (**قوله وتقول فى ناء**) بنون فألف فهمزة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا فى التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة . (**قوله وفى الحادى**) أصله واحد فأخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالألف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة فصار حادى . (**قوله بتأصيل أصول حروف**) لا وجه لزيادة الشارح أصول . (**قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه**) سواء كان اسما كمثاله أو فعلا كزلزل ووسوس . (**قوله المكررين**) هما فى مثاله السين الثانية والميم الثانية .

(**قوله كحروف سمسم**) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب . قاله الفارضى . (**قوله والخلف إلخ**) ظاهره أنه لا خلاف فى القسم الأول مع أن فيه خلافا أشار إليه بعضهم . سيوطى .

للسقوط (كَلَمْلِم) أمر من لملم ، وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف و لم فقيل إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها وإن مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف وزن هذا النوع فعلل كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج . وقيل إن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج . وقيل إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم لمّم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ، ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفعيل ، فإن تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين والسابق ، كذا قاله فى شرح الكافية . وقال فى التسهيل : فإن كان فى الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات . وثالثها نحو صمحمح ، وثالثها ورابعها فى نحو مرمريس . انتهى . فاتفق كلامه فى نحو مرمريس واختلف فى نحو صمحمح ، فوزنه فى كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح ، وفى كلامه الثانى فعحمل ، واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى

(قوله فى الرباعى المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه . **(قوله حروفه كلها محكوم بأصالتها)** أورد عليه أن هذا مناف لقوله فى بيان محل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط . وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أى ولو فى مادة أخرى من المعنى أو أنه مبنى على غير القول الأول . **(قوله وقيل إن الصالح للسقوط)** أى الذى هو الحرف الثالث . **(قوله فوزن كفكف على هذا فعكل)** جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الأصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعلل وكذا يقال فى نظائره الآتية .

(قوله ولو كان مضاعفا فى الأصل إلخ) قال أبو حيان : يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقى على إدغامه فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه فى الصورة ما ألحق بالرباعى نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره . **(قوله فإن تكرر فى الكلمة حرفان إلخ)** محترز قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه . **(قوله كصمحمح وسمعمع)** بإهمال حروفهما . والصمحمح الشديد الغليظ كما مر . والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس . **(قوله ثانى المتماثلات وثالثها)** يعنى الحاء الأولى والميم الثانية . **(قوله فاتفق كلامه فى نحو مرمريس)** إنما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاما للمصنف فى نحو مرمريس غير كلامه فى التسهيل . **(قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى إلخ)** قال شيخنا والبعض : هذا إشارة إلى قول مغاير للقولين قبله لأنه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الأولى فقط فوزن صمحمح عى هذا فعحلل ولا دليل عليه بل الأقرب أنه تأييد لكلام المصنف فى التسهيل وإنما خص الحاء الأولى بالذكر لأنها التى ينتج دليله زيادتها إذ لا يحذف

فى نحو صمحمح والميم الثانية فى نحو مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس . ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فعلّل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما . ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلى شرع فى بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال : **(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)** ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وزائد خبره . والمين الكذب : أى إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب . وما ذكره إنما هو فى الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحق . واعلم أن الألف لا تزاد **أولا** لامتناع الابتداء بها وتزاد فى الاسم **ثانية** نحو ضارب ، **وثالثة** نحو كتاب ، **ورابعة** نحو حبلى ، وسِرداح ، **وخامسة** نحو انطلاق ، وجِلبلاب ، **وسادسة** نحو قبعثرى ،

فى التصغير غيرها . **(قوله أن وزنه فعلل)** بثلاث لامات .

(قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلى) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف أن يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه . **(قوله فألف)** أراد الألف اللينة وأما الهمزة فستأتى . **(قوله كذلك)** أى مصاحبة أكثر من أصلين . **(قوله فيه)** أى فى أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك . **(قوله فيحمل عليه ما سواه)** أى على الأكثر ما سوى الأكثر . **(قوله نحو رمى ودعا)** لا تخفى على نبيه حكمة تعداد الأمثلة . **(قوله وما ذكره)** أى من منطوق قوله فألف أكثر إلخ ومفهومه وملخصه أن كون الألف إما زائدة أو منقلبة عن أصل إنما هو فى الأسماء المتمكنة والأفعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى وإلى وعلى ونحو متى ومهما فليست الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إذ لا اشتقاق فيها بل هى أصلية غير منقلبة . كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفى زيادتها فى قوله فلا وجه للحكم إلخ ظاهر فى أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فألف أكثر إلخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه إلا أن يقال تعليله بقوله لأن ذلك إلخ يشعر بهذه الضميمة .

(قوله فى الأسماء المتمكنة) أى المعربة وكان عليه أن يزيد العربية إلا أن يقال تركه اتكالا على أخذه مما بعده . **(قوله لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود)** فيه أن مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا إلا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الأسماء المتمكنة العربية . **(قوله وسرداح)** بإهمال حروفه وكسر

وسابعة نحو أُربُعاوى . وتزاد فى الفعل ثانية نحو قاتل ، وثالثة نحو تغافل ، ورابعة نحو سلقى ، وخامسة نحو اجأوى ، وسادسة نحو اغرندى .

(تنبيهان)*: **الأول** : يستثنى من كلامه نحو عَاعَى وضوضى من مضاعف الرباعى فإن الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة . **الثانى** : إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة ، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى إن وجد فى كلامهم ، ما لم يدلّ دليل على أصالة هذه الأحرف ، وزيادة

أوله الناقة الطويلة . **(قوله وحلبلاب)** بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللباب . كذا فى القاموس ولا وجود له فيه بالجيم . **(قوله نحو أربعاوى)** بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما فى القاموس وقد أسلفنا فى باب ألفى التأنيث عن السيوطى والدمامينى ضبطه بفتح الهمزة . **(قوله نحو سلقى)** فى القاموس سلق فلانا طعنه كسلقاه . **(قوله نحو اجأوى)** قال فى الصحاح : الجُؤوة حمرة تضرب إلى سواد وفى القاموس أنه يقال جؤوة كحمرة وجؤة كثبة وجأى كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأوى والنعت أجوى وجأواء . **(قوله نحو اغرندى)** بالغين المعجمة فالراء أى علا .

(قوله نحو عاعى) بعينين مهملتين أى زجر الضأن فقال عا أوعو أوعاى ويقال أيضا فى الفعل عوعى وعيعى كما فى القاموس . **(قوله وضوضى)** بضادين معجمتين قال فى القاموس فى باب الهمزة : الضأضاء والضوضاء أصوات الناس فى الحرب ورجل مضوض مصوت وقال فى باب الألف اللينة الضوّة الجلبة كالضوضاة اهـ والجلبة بفتح الجيم واللام الأصوات . **(قوله من مضاعف الرباعى)** يعنى ما لامه الأولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه . **(قوله فإن الألف)** أل للجنس إذ كل من ألفى عاعى الأولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل لأن وزنهما فعلل . **(قوله الثانى إذا كانت الألف إلخ)** يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أى محققا أصالة جميعه .فإن كان فيه ما ليس محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل . **(قوله والثالث يحتمل الأصالة والزيادة)** كما فى أبان فإنه يحتمل أن وزنه فعال بزيادة الألف وأصالة الهمزة أو أفعل بالعكس . **(قوله مصدرة)** يرجع لكل من الهمزة والميم . **(قوله منقلبة عن أصل)** قال شيخنا : انظر هل هو ياء أو واو .

(قوله نحو أفعى) نظر الدمامينى فى التمثيل به بأن منع صرفه أى للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة . **(قوله وموسى)** مراده موسى الحديد لا اسم النبى اهـ دمامينى أى لأنه أعجمى . **(قوله وعقنقى)** لم أجده فى القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح إن وجد فى كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل . **(قوله ما لم يدل دليل إلخ)** قيد فى قوله كان الأرجح الحكم عليه

الألف كما فى أرطى عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالأرطى ، وكما فى معزى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف . انتهى . (**وَالْيَا كَذَ وَالْوَاوُ**) أى مثل الألف فى أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (**إنْ لَمْ يَقَعَا**) مكررين (**كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤِ**) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (**وَوَعْوَعَا**) إذا صوّت ، فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسم ، والتقسيم السابق فى الألف يأتى هنا أيضا . فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط ، وإن صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهو زائد إلا فى الثنائى المكرر كما تقدم فى المتن ، وإن صحب أصلين وثالثا محتملا فإن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما وأصالة الياء والواو نحو أيدع ، ومزود إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما فى أولق عند من يقول ألق فهو مألوق : أى جن فهو مجنون ، وكما فى أيطل لما تقدم من قولهم فيه اطل ، أو أصالة الجميع كما فى مريم ومدين فإن وزنهما فعلل لا فعيل لأنه ليس فى الكلام ، ولا مفعل وإلا وجب الإعلال .

بالزيادة . (**قوله عند من يقول أديم مأروط**) بخلاف عند من يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة وأصالة الألف . (**قوله حكمنا بأصالته وزيادة الألف**) ظاهر تعين ذلك ا هـ إسقاطى وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين أصالته مع فرض أنه يحتمل الأصالة والزيادة إلا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الأحرف العشرة التى قد تزاد .

(**قوله إذا صحب أكثر من أصلين**) كما فى قتيل ومقتول . (**قوله إن لم يقعا إلخ**) أى ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك . (**قوله كما هما إلخ**) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه فى يؤيؤ ووعوعا إن جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما فى يؤيؤ ووعوعا إن جعلت موصولا حرفيا . (**قوله إلا فى الثنائى المكرر**) هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعى . (**قوله مصدرة**) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كما قال فى الألف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا . (**قوله نحو أيدع**) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران . (**قوله ومزود**) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر . (**قوله كما فى أولق**) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون . (**قوله عند من يقول ألق**) بالبناء للمجهول لزوما كما فى القاموس أى وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أى أسرع كما فى القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة . (**قوله كما فى مريم**) مقتضاه أن مريم اسم عربى وإلا لم يأت فيه حكم بأصالة أو زيادة لما قدمه الشارح . (**قوله وإلا وجب الإعلال**) بأن يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

وإن كان المحتمل غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما فى نحو يهيرّ وهو الحجر الصلب . وقال ابن السراج : اليهيرّ اسم من أسماء الباطل ، قال وربما زادوه ألفا فقالوا يهيرّى . وقيل هو السراب ، يقال أكذب من اليهيرّ أى من السراب ، فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية لأنه ليس فى الكلام فعيل ، ولا خفاء فى زيادتها فى نحو يحمر وكما فى عِزويت وهو اسم موضع . وقيل هو القصير أيضا فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لأنه ليس فى الكلام ، ولا فعويتا لأن الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت . واعلم أن الياء تزاد فى الاسم : أولى نحو يلمع ، وثانية نحو ضيغم ، وثالثة نحو قضيب ، ورابعة نحو حِذرية ، وخامسة نحو سُلَحْفِية . قيل وسادسة نحو مَغناطيس ، وسابعة نحو خُنزوانية . وتزاد فى الفعل : أولى نحو يضرب ، وثانية نحو بيطر ، وثالثة عند من أثبت فعيل فى أبنية الأفعال نحو رهيأ ، ورابعة نحو قلسيت ، وخامسة نحو تقلسيت ، وسادسة نحو اسلنقيت . والواو تزاد فى الاسم : ثانية نحو كوثر ، وثالثة نحو عجوز ، ورابعة نحو عَرُقوة ، وخامسة نحو قلنسوة ، وسادسة نحو أربعاوى . وتزاد فى الفعل : ثانية نحو حوقل ،

(قوله وإن كان المحتمل غيرهما) أى غير الهمزة والميم المصدرتين . **(قوله كما فى نحو يهير)** بتشديد الراء مثال للمنفى أعنى ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أى على أصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الأولى . **(قوله ولا خفاء إلخ)** كأنه تعليل فى المعنى لمحذوف والتقدير لأنه ليس فى الكلام فعيل بخلاف يفعل إذ لا خفاء فيه إلخ . **(قوله وكما فى عزويت)** عطف على قوله كما فى نحو يهيرّ وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاى آخره فوقية . **(قوله بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء)** أى لا بأصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره زيادة الياء التحتية غير ضرورى إذ لا تتوهم أصالتها .

(قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب . **(قوله نحو حذرية)** بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الأرض . **(قوله نحو سلحفية)** بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف . **(قوله مغناطيس)** بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس . **(قوله نحو خنزوانية)** بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاى وبعد الألف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر . **(قوله نحو رهيأ)** أى غلظ كما قدمه الشارح وفسر فى القاموس الرهيأ بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى . **(قوله نحو قلسيت إلخ)** يقال قلسيته فتقلسى أى ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضا قلنسته فتقلنس كما فى القاموس . **(قوله نحو اسلنقيت)** أى نمت على ظهرى . **(قوله عرقوة)** بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة إحدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب . **(قوله نحو أربعاوى)** تقدم تقريبا ضبطه وتفسيره . **(قوله نحو جهور)** أى رفع صوته وأما

وثالثة نحو جهور ، ورابعة نحو اغدودن .

(تنبيهان): **الأول** : مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أوّلا ، قيل لثقلها ، وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وإن كان همز المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز لأن الاسم يضم أوله فى التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول ، فلما كانت زيادتها أولا تؤدى إلى قلبها همزة رفضوه لأن قلبها همزة قد يوقع فى اللبس . وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدى إلى بناء وفنعل وهو مفقود . والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها فى فحجل بمعنى فحج ، وهِدْمِل بمعنى هدم ، فإن لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو أولا .

الثانى : إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق فى يلمع وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يستعُور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع . انتهى **(وَهٰكَذَآ هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا * ثَلاَثَةً تَأْصِيلُها تَحَقَّقَا)** أى الهمزة والميم

جهور كجعفر فاسم موضع . **(قوله نحو اغدودن)** تقدم تقريبا ضبطه وتفسيره . **(قوله اطرد همزها)** أى قلبها همزة .

(قوله قد يوقع فى اللبس) أى بما همزته أصلية غير منقلبة كما فى وكل بالتخفيف فإنه إذا بنى للمجهول تطرق إليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذى همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير ظاهر إذ مثل هذا إجمال لا لبس . **(قوله ورنتل)** تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قول المصنف والحرف إن يلزم إلخ . **(قوله فى فحجل)** بفاء فحاء مهملة فجيم كجعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة الفحجل وفسروه بالأفحج وقال فى محل آخر فحج كمنع تكبر وفى مشيته تدانى صدور قدميه وتباعد عقباه اهـ وقال شيخنا : الفحج المتباعد الساقين واللام للالحاق أى بجعفر وعبارة الشارح بعد فى مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل وفى الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل اهـ . **(قوله وهدمل)** بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق بزبرج . وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق .

(قوله فإن لزيادة اللام إلخ) تعليل لقوله والصحيح إلخ . **(قوله فى يستعور)** بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعللول كما فى التصريح . **(قوله إلا فى المضارع)** كيدحرج . **(قوله وهكذا همز إلخ)** اعترض بأنه كان ينبغى أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطبل ومرزجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه أولا على مسألة سمسم أن يستثنى هنا نحو مرمر وبأنه كان ينبغى أن ينص على أن الميم التى فى أول

متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا أو آخره فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل كما سيأتى بيانه ، وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ، ونحو إصطبل ومرزجوش ، وبقيد الأصالة نحو أمان ومعزى ، وبقيد التحقق نحو أرطى فإنه سمع فى المدبوغ به مأروط ومرطى ، فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الأول فعلى وألفه زائدة للإلحاق ، فلو سمى به لمن ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثانى أفعل فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر لأن تصاريفه أكثر فإنهم قالوا أرطت الأديم إذا دبغته بالأرطى وأرطت الإبل إذا أكلته

اسم فاعل الفعل الحاوى أربعة أحرف فأكثر واسم مفعوله والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وأن الهمزة تقع فى أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول . **(قوله فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل)** كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها .

(قوله كما سيأتى) أى فى التنبيه الثانى . **(قوله نحو أكل ومهد إلخ)** أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصالتهما أما إذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لأقل الأبنية وأما إذا سبقا أربعة فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى نحو ذلك إلا فى فعل أو محمول عليه نحو أدحرج ومدحرج فوزن إصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا غير عربيين ا هـ مرادى فإن سبقا أربعة أحرف وكان بعضها زائدا فهما أيضا زائدان كإكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق . **(قوله ونحو إصطبل ومرزجوش)** أى لأن قيل الثلاثة يخرج الأقل منه والأكثر والإصطبل بقطع الهمزة معروف . والمرزجوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بميم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الأول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسى معرب كما فى زكريا ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما فى القاموس .

(قوله وبقيد التحقق نحو أرطى إلخ) وقوله فيما يأتى الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا إلخ كلامهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغى ذكر حاصلهما فى محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الأحرف الثلاثة التى بعد همزة أرطى يحتمل الأصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق أصالة الثلاثة عند من يقول مرطىّ وتحقق زيادة الألف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال مأروط إلخ إلا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب فى أصالته وزيادته . **(قوله ومرطىّ)** أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لمناسبتها وأدغمت الياء فى الياء . **(قوله وشبه التأنيث)** أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الإلحاق .

وآرطت الأرض إذا أنبتته ، وقيل أيضا أرطت الأرض إذا أنبتت الأرطى ، وكذا الأولق لأنه قيل هو من أُلِق فهو مألوق إذا جن ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل هو من وَلَق إذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والأول أرجح ، وكذا الاوتكى لنوع من التمر رديء دائر بين أن يكون وزنه أفعلى كأجفلى وفوعلى كخوزلى ، ويخرج به أيضا نحو موسى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة ولكن الأرجح الزيادة كما مر .

(تنبيهات): **الأول** : محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل ، كما فى ميم مِرجل ومُغفور ومرعزى حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول ، أما مِرجل فمذهب سيبويه ، وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقوله مرجل الحائك الثوب إذا نسجه موشي بوشي يقال له المراجل ، قال ابن خروف : المرجل ثوب

(قوله وأرطت الإبل) لم أر نصا فى ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط . **(قوله وآرطت الأرض)** أى بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزتين تسمح فى القاموس آرطت الأرض أخرجت الأرض كأرطت ارطاء أو هذه لحن للجوهرى ا هـ ولعل اللغة الثانية هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الأرض .

(قوله وكذا الأولق لأنه قيل إلخ) على هذا القول اقتصر فى القاموس فقال : الأولق الجنون أو شبهه ألق كعنى فهو مألوق ومؤلق ا هـ . **(قوله من ألق)** بالبناء للمجهول كما مر . **(قوله وقيل هو من ولق)** بالبناء للفاعل قال فى القاموس : ولق يلق أسرع وفلانا طعنه خفيفا وبالسيف ضربه وفى السير أو الكذب استمر . **(قوله ووزنه أفعل)** أى على الثانى وأما على الأول فوزنه فوعل . **(قوله وكذا الأوتكى)** بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعا فليس الكلام فيها وإنما الكلام فى الهمزة مع الواو . **(قوله كأجفلى إلخ)** تقدم ضبط أجفلى وخوزلى وتفسيرهما فى باب ألف التأنيث . **(قوله فإن ميمه إلخ)** كان المناسب للسياق أن يقول فإن ألفه محتملة للأصالة والزيادة ولكن الأرجح الأصالة فيكون الأرجح زيادة ميمه . **(قوله ونحوه)** كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتى فى دلامص .

(قوله كما فى ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شيء ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فإن خففتها مددت وقد تفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر العنز . كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل . **(قوله على أن)** أى مع أن . **(قوله لقولهم مرجل إلخ)** أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب بحذفها . **(قوله موشى)** حال من ضمير الثوب أى مزينا .

يعمل بدارات كالمراجل وهى قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مرجل اعتمادا على الأصل المذكور وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع إذا لبس المِدرعة والميم فيها زائدة ، ولا حجة له فى ذلك لأن الأكثر فى هذا تسكن وتندل وتدرع ، قال أبو عثمان : هو الأكثر فى كلام العرب . وأما مغفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة ، والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أى يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة . وأما مرعزى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل لقولهم كساء ممرعز دون مرعز ، وكما فى همزة إمعة وهو الذى يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذى يجعل دينه تبعا لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا أفعلة لأنه صفة وليس فى الصفات أفعلة . وإمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذى يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه ، ويقال أيضا إمع وإمر .

الثانى : أفهم قوله سبقا أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل ، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتى فى كلامه :

(قوله يقال له المراجل) أى يطلق عليه ذلك أى على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيده عبارة ابن خروف الآتية . **(قوله وهى قدور النحاس)** أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن القاموس . **(قوله اعتمادا على الأصل المذكور)** أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا إلخ . **(قوله إذا لبس المدرعة)** بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما فى القاموس .

(قوله لأن الأكثر فى هذا تسكن إلخ) أى فليست الميم فى هذا ثابتة فى التصريف لزوما بخلاف الميم فى مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق . **(قوله لقولهم ذهبوا يتمغفرون)** أى ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون . **(قوله منهم الناظم)** أى فى غير هذا الكتاب قال المرادى : وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة فى مرعزى أو يخالف فى الجميع . **(قوله ممرعز دون مرعز)** بتشديد الزاى فيهما **(قوله وكما فى همزة إمعة)** عطف على قوله كما فى ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة . **(قوله وهو الذى يكون تبعا لغيره إلخ)** زاد الشارح فى شرح التوضيح والذى يتبع الناس إلى الطعام من غير أن يدعى والذى يقول أنا مع الناس . **(قوله على أن بعدها)** أى مع أن بعدها . **(قوله وحكما)** فيحكم بأصالة همزته كإمعة .

(قوله وهو الذى يأتمر إلخ) لا حاجة إليه بعد قوله ومعنى إلا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لإمعة فتأمل . **(قوله بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين)** أى كما فى حمراء فإن همزته زائدة وإن

فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة ، شمأل واحبنطأ ، ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مصدرة دلامص ، وزرقم وبابه ، أما الشَّمْأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها فى بعض لغاتها ، وفيها عشر لغات : شَمْأل وشَأْمَل بتقديم الهمزة على الميم ، وشَمَال على وزن قذال ، وشمول بفتح الشين ، وشَمَل بفتح الميم وشَمْل بإسكان الميم ، وشَيْمل على وزن صيقل ، وشِمَال على وزن كتاب ، وشَمِيل على وزن طويل ، وشَمْألّ بتشديد اللام ، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم شملت الريح إذا هبت شمالا ، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل فلا يصح الاستدلال به . وأما احبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها فى الحبط يقال حبط بطنه إذا انتفخ ، وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص ودميلص وهو البرّاق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته أنا ، وذهب أبو عثمان إلى أن الميم فى دلامص أصل وإن وافق دلاصا فى المعنى فهو عندهم من باب سبط وسبطر ، وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضيرزم وفسحم

كانت فى الآخر وقوله كما سيأتى فى كلامه أى فى قوله كذاك همز آخر بعد ألف إلخ . **(قوله واحبنطأ)** بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه . **(قوله دلامص)** بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح . **(قوله وفيه عشر لغات)** زاد فى القاموس شوملا كجوهر . **(قوله وزن قذال)** بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما فى القاموس . **(قوله على وزن صيقل)** بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف . **(قوله بتشديد اللام)** أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة . **(قوله شملت الريح)** أى تحولت شمالا وبابه دخل . ا هـ مختار . **(قوله فنقل)** أى نقل حركة الهمزة إلى الميم ثم حذفت الهمزة . **(قوله فى الحبط)** بفتحتين وهو أن تأكلك الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت : هو أن ينتفخ بطنها من أكل الزرق وهو الحندقوق . صحاح . **(قوله حبط بطنه)** من باب فرح . **(قوله ويقال فيه دمالص ودملص)** كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح إذ كل منهما لغة في دلامص كما سيعلم من كلامه فى التنبيه الرابع فكان ينبغى ذكرهما معا هنا وكل بضم الأول وفتح الثانى مخففا وكسر ما قبل الآخر . **(قوله وهو البراق)** بفتح الموحدة وتشديد الراء . **(قوله دلاص ودليص)** الأول ككتاب .والثانى كأمير كما فى القاموس . **(قوله ودلصته أنا)** ظاهر قول القاموس : التدليص التليين والتمليس أن لام دلصته مشددة . **(قوله فى دلامص)** زاد المرادى : وأخواته . **(قوله من باب سبط وسبطر)** الأول ككتف والثانى كهزبر كما فى القاموس. أى من المترادفات المتفقة فى معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هى أصلية إذ هى ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل .

(قوله وأما زرقم وبابه) أى كل ثلاثى زيد فى آخره ميم تكثيرا للفظ ومبالغة فى المعنى . والزرقم بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال

ودِرْدِم فلأنها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج والضِّبِزّ وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن ، والانفساح والدرد وهو عدم الأسنان والوصف منه أدرد ودرد .

الثالث : أفهم قوله تأصيلها تحققا أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان فى أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو ما جزم به فى التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع وميم موسى ومزود ، وجاء فى ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما أنها زائدة فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مهدد ومأجج ، وزيادة أحد المثلين إذ لو كانت ميمه

مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز . والناقة المسنة المتكسرة الأسنان . والضرزم بضاد معجمة فراى فزاى . قال فى القاموس : كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وأفعى ضرزم كزبرج شديدة العض . وقال فى الصحاح : قال ابن السكيت : الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال : ونرى أنه من قولهم رجل ضرز إذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره : الضمرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب ا هـ فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى خطأ . والفسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسحم متسع ورجل فسح كقفل وفسحم واسع الصدر . والدردم بالإهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التى تجيء وتذهب بالليل والناقة المسنة .

(قوله والسته) بفتحتين وهو الدبر . **(قوله والضرز)** ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى وكذا هو فى القاموس . **(قوله والدرد)** بفتحتين . **(قوله ودرد)** على وزن فرح . **(قوله أنه لا يقدم إلخ)** الصواب حذف أنه كما فى عبارة المرادى لأن جواب إذا لا يصدر بأن المفتوحة والتكلف لتصحيحه بأنه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة ومعموليها فى تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة إن بالكسر يعكر عليه أن حذف الفاء فى مثله لا يجوز فى الاختيار . **(قوله أنه يحكم إلخ)** فيه ما قدمناه . **(قوله ولذلك)** أى للحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك . **(قوله وأيدع)** تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قوله إن لم يقعا كما هما إلخ . **(قوله مجن)** بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس . **(قوله فيمن قال)** أى فى لغة من قال أديم مأروط أى وأما فى لغة من قال أديم مرطى فبالعكس .

(قوله وبأصالة ميم مهدد ومأجج) الأول بدالين مهملتين من أسمائهن والثانى بجيمين موضع

زائدة لكان مفعلا فكان يجب إدغامه، وأجاز السيرافى فى مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك الأجل فى قوله:

* الحمد لله العلى الأجلل *(١)

الرابع: تزاد الهمزة فى الاسم أولى كأحمر، وثانية كشأمل، وثالثة كشمأل، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمراء، وسادسة كعقرباء وهى بلد، وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس. والميم تزاد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلمص، ورابعة كزرقم، وخامسة كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها فى ضبارم أصلية، قال فى الصحاح: الضبارم بالضم الشديد الخلق من الأسد اهـ (**كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ * أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ**) أى يحكم بزيادة الهمزة أيضا باطراد إذا وقعت آخرا بعد ألف قبل تلك الألف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء، فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة فى الحشو، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرا وليست بعد ألف فإنه لا يقضى بزيادة هاتين إلا بدليل كما سبق فى حطائط واحبنطأ، وبقيد أكثر من حرفين نحو: ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة.

وكلاهما بوزن جعفر. كذا فى القاموس. (**قوله وزيادة أحد المثلين**) أى للالحاق بجعفر ولو قال ثانى المثلين لكان أوضح. (**قوله إذ لو كانت ميمه**) أى المذكور من مهدد ومأجج. (**قوله كحطائط**) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة. (**قوله كعقرباء**) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة. (**قوله كبرناساء**) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة. كذا فى الدمامينى وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (**قوله كضبارم**) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء. (**قوله وهو شدة الخلق**) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام. (**قوله من الأسد**) على صيغة الجمع. (**قوله أكثر**) مفعول ردف وقوله لفظها أى الألف. (**قوله بزيادة الهمزة**) إما للإلحاق كعلباء وقوباء أو للإبدال من ألف التأنيث لالتقائها ساكنة مع الألف قبلها كصحراء وحمراء. (**قوله نحو حمراء إلخ**) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين همزة الإلحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه.

(**قوله كما سبق فى حطائط**) الذى سبق له فى حطائط إنما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها فى بعض التصاريف كالحط والمحطوط وقوله واحبنطأ هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه. (**قوله فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل**) كما فى شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما فى ماء وكساء ورداء فإن همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفى كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شيء نظر فإن الظاهر أنها منقلبة عن هاء والأصل

---

(١) صدر بيت وعجزه:

* أنت مليك الناس ربا فاقبل *

(تنبيه)*: مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك ، لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلّاء وحواء ، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيزاء وقوباء ، فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس ، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا وحواء فعالا من الحواية وإن جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات ، والأولى فى سلاء أن تكون همزته أصلا لأن فعالا فى النبات أكثر من فعلاء ، فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اهـ (**وَٱلنُّونُ فِي ٱلآخِرِ كَٱلهَمْزِ**) أى فيقضى بزيادته بالشرطين المذكورين فى الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان ، بخلاف نحو أمان وزمان ومكان ، ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل ، فالنون فى نحو جنجان أصل لا زائدة . وهذا الشرط

شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قوله فى المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر إلى بعض نحو ذلك لا إلى ذلك أو يقرأ شاء فى عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر . (**قوله نحو سلاء**) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة . قال الدمامينى : ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبى زيد سلأت النخل سلأ إذا نزعت سلاءه أى شوكه . (**قوله زيزاء**) بزايين معجمتين مكسور أولاهما الأرض الغليظة .

(**قوله وزيادة أحد المثلين**) أى فى نحو سلاء وحواء أو اللين أى فى نحو زيزاء وقوباء . (**قوله من الحواية**) لم أظفر بنص فى ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا بل النفس الآن أميل إلى الكسرة لكثرته فى أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرماية والسراية والولاية . (**قوله من الحوة**) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد . (**قوله إذا لم يصرف**) لأن منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهى زائدة . (**قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود**) أى ليخرج ما ردفت فيه الألف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضا لا يفيد اشتراط احقق أصالة الثلاثة لأن قوله أكثر من أصلين صادق لكون الثالث غير محقق الأصالة ويدفع بأن المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل .

(**قوله أن تكون زيادة إلخ**) الظاهر إتيان هذا الشرط فى الهمزة أيضا مع أنه لم يذكره فيها .

(**قوله ليست بتضعيف أصل**) يعنى الفاء لا مطلق أصل وإلا لم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد إلخ فتأمل .

مستفاد من قوله سابقا :

* واحكم بتأصيل حروف سمسم *

وقد اقتضى إطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو : حسان ورمان أو حرف لين نحو : عقيان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور فإنهم يحكمون بزيادة النون فى مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصالتها ، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر :

[١٢٦٧] أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّـى مُغَلْغَلَةً تَدُبُّ إِلَى عُكَـاظِ

لكنه ذهب فى التسهيل والكافية إلى أن النون فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين ، فلا يلغى أحدهما إلا بدليل فكان ينبغى له أن يقيد إطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين ، وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخر وهو أن لا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رمان فجعلها فى ذلك أصلا لأن فعالا فى أسماء النبات أكثر من فعلال وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال :

فمل عن الفعلان والفعلاء فى النبت للفعّال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فعال ، ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة ، قال سيبويه : وسألته يعنى الخليل عن الرمان إذا سمى به فقال لا أصرفه فى المعرفة وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به ، وقال الأخفش

(قوله فى نحو جنجان) بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم قال فى القاموس : الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما ويفتحان وجنجون بالضم . **(قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله إلخ)** أى لأن أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر . **(قوله بزيادة النون عينا)** أى زيادة متعينة . **(قوله نحو عقيان)** بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما فى القاموس . **(قوله بدلالة)** متعلق بيحكمون وفى بعض النسخ باللام وفى بعضها بالكاف وهى للتعليل أو مجردا لتنظير . **(قوله ألا من مبلغ إلخ)** قاله أمية بن خلف الخزاعىّ من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره . والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد إلى بلد . وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اهـ عينى . ومغلغلة بغينين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير .

(قوله فكان ينبغى له) أى على ما ذهب إليه فى التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بأن لا يتوسط بين وا الألف والفاء حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أى ما ذهب إليه فى التسهيل والكافية . **(قوله لزيادتها)** أى النون . **(قوله وأحمله على الأكثر)** عطف علة على معلول أى إنما منعته الصرف إذا كان

[١٢٦٧] قاله أمية بن خلف الخزاعى ـ من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله عنه ـ وألا للتنبيه . ومن استفهامية مبتدأ . ومبلغ خبره . والشاهد فى حسان حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه . قوله مغلغلة : مفعول مبلغ أيضا ، يقال رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد . وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية .

نونه أصلية مثل قُرّاص وحُمّاض لأن فعالا أكثر من فعلال يعنى فى النبات ، والصحيح ما ذهب إليه لا لما ذكره بل لثبوتها فى الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (وَ) النون (فِى * نَحْوِ غَضَنْفَرٍ) وعقنقل وقرنفل وحبنطا ووَرَنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (أَصَالَةً كُفِى) كفى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الأول عن الفاعل ناب وأصالة نصب بالمفعول الثانى أى اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور : **أولها** : أن النون فى ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَميذع وواو فدوكس وألف عُذافر وجُخادب . **ثانيها** أنها تعاقب حرف اللين غالبا لقولهم للغليظ الكفين شَرنبث وشُرابث ، وللضخم جَرنفش وجرافش ولنبت ، عَرنقصان وعُريقصان ، **ثالثها** : أن كال ما عرف

علما حملا على الأكثر وهو زيادة الألف والنون وقوله إذ لم يكن إلخ كذا بخط الشارح على أنه تعليل للحمل على الأكثر أى لأنه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفى نسخ إذا . **(قوله مثل قراص)** بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربعى والورس . قاله فى القاموس . **(قوله وحماض)** بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة . **(قوله لا لما ذكره)** أى لرده كما مر بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال . **(قوله لقالوا مرمة)** نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال : وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اهـ وبه جزم شيخنا السيد . **(قوله وعقنقل)** بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الواود العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم . **(قوله وورنتل)** بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والأمر العظيم وموضع . كذا فى القاموس .

(قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أى لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الأمور الثلاثة وقول البعض إلا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده . **(قوله كياء سميذع)** بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الأكناف والشجاع والذئب والخفيف فى حوائجه والسيف . **(قوله وواو فدوكس)** بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الأسد والرجل الشديد . كذا فى القاموس وفى محل آخر منه أن الأسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فعلم ما فى كلام البعض من الخبط . **(قوله وألف عذافر)** بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الأسد والعظيم الشديد من الإبل . **(قوله وجخادب)** بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق . **(قوله شرنبث)** بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة . **(قوله وشرابث)** بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط . **(قوله جرنفش)** بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة . **(قوله وجرافش)** على وزن علابط . **(قوله عرنقصان)** بفتح العين

له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه ، وقد خرج بالقيد الأول النون الواقعة أولا فإنها أصل نحو نهشل إلا أن يقضى بزيادتها دليل كما فى نحو نرجس لأنها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ، وبالقيد الثانى نحو قنطار وقنديل وعنقود وخَندريس وعندليب فإنها أصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة كما فى نحو عنبس لأنه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الإبل وعنسل لأنه من العسلان وعَرند لأنه من قولهم شيء عرد أى صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الأصالة ، وبالقيد الثالث نحو غرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكُنأبيل فالنون أصلية إذ ليس فى الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فنعليل ، وبالرابع نحو عَجَنّس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعلل كعَدَبّس ، قال أبو حيان : والذى أذهب

المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة . **(قوله وعريقصان)** بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف .

(قوله أن كل ما عرف له اشتقاق إلخ) نحو جحنفل فإن اشتقاقه من الجحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث . **(قوله نحو نهشل)** بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب . **(قوله لكان وزنه فعلل)** بكسر اللام الأولى . **(قوله وخندريس)** بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء الخمر . **(قوله وعندليب)** بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت أنواعا يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب كما فى القاموس . **(قوله حظلت الإبل)** فى القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل . **(قوله وعنسل)** بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة . **(قوله من العسلان)** بالتحريك وهو الاضطراب . **(قوله وعرند)** بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة . **(قوله شيء عرد)** بفتح العين وسكون الراء . **(قوله وكنهبل)** بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة . قاله فى القاموس .

(قوله لقولهم فيه كهبل) أى بفتح الباء . **(قوله ولعدم النظير)** أى مع دخول أضيق البابين وإلا فعدم النظير لازم على تقدير الزيادة أيضا إذ كما ليس فى الأوزان فعلل بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فنعلل بضم اللام الأولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر . **(قوله نحو غرنيق)** بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس . **(قوله وكنأبيل)** بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن . كذا فى التصريح . **(قوله عجنس)** بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد . **(قوله كعدبس)** بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الإبل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا

إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضَفَنَّط وزَوَنَّك ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك .

(تنبيهات): **الأول**: بقى مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كنضرب ، والانفعال وفروعه كالانطلاق ، والافعنلال كالاحرنجام وإنما سكت عنها لوضوحها .

الثانى : إنما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع فى الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لأن هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءا منها .

الثالث : اعلم أن النون تزاد أولى نحو نضرب ، وثانية نحو حنظل ، وثالثة نحو غضنفر ، ورابعة نحو رعشن ، وخامسة نحو عثمان ، وسادسة نحو زعفران ، وسابعة نحو عَبَوْثران **(وَٱلتَّاءُ)** تزاد فى أربعة مواضع **(فِى ٱلتَّأْنِيثِ)** كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (وَ) فى **(ٱلْمُضَارَعَةْ)** كتضرب (وَ) فى **(نَحْوِ ٱلِٱسْتِفْعَالِ)** من المصادر

السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما فى نسخ القاموس الصحيحة . **(قوله نحو ضفنط)** بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما فى القاموس والدماميني وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل الفاء . **(قوله وزونك)** بفتح الزاى والواو وتشديد النون بعدها كاف . **(قوله من الضفاطة)** وهى الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن والفعل ككرم . ا هـ قاموس . **(قوله والزوك)** بفتح الزاى وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبختر . **(قوله عبوثران)** بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال له عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة .

(قوله والتاء فى التأنيث إلخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الأصح الذى يدل عليه ثبوتها فى بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل عربى . **(قوله كضربت)** حمل الشارح التأنيث فى النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات . قال ابن هشام : عندى أن تاء قامت ونحوها لا تعد فى هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فإنها جزء كلمة ولهذا يحلها الإعراب . **(قوله وضربة)** كذا فى نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفى نسخ بتاء مجرورة على أنه فعل مبنى للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار وأما ما يتوهم من أنه بتاء خطاب مكسورة فغلط إذ هذه التاء اسم لأنها فاعل والكلام فى الحروف الزائدة .

(قوله على المشهور) مقابله قولان الأول أن التاء هى الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثانى أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافى زيادتها كما لا يخفى فتأمل . **(قوله والمضارعة)** قال ابن هشام : لم يعد من حروف

وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (وَ) فى نحو (**المُطَاوَعَهْ**) كتعلم تعلما وتدحرج تدحرجا وتغافل تغافلا ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر إلا بدليل . واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا : فأما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تنضب وتتفل وتُدرأ وتِحْلِىء . وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء فى رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفى تَرَنْموت وهو صوت القوس عند الرمى لأنه من الترنم ووزنه تفعلوت وفى عنكبوت ، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم فى معناه العنكب فهو عنده رباعى وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثى ونونه زائدة ، وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا فى الإستفعال والإفتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشوا فى ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوًا ذهب الأكثر إلى أصالتها فى يستعور وإلى كونها بدلا من الواو فى كلتا (**وَٱلهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ**) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق

المضارعة إلا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها ا هـ . (**قوله وذلك**) أى نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام إنها بقيت عليه نعم فاته التنبيه على زيادة السين فى الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا . (**قوله وفروعهما**) من الفعل والوصف . (**قوله دون فروعهما**) لأن فروعهما كردد ومردد بدون تاء . (**قوله وفى نحو المطاوعة**) كان ينبغى حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال إذ لا نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رمسه فزيادتها غير مطردة فتدبر .

(**قوله فى تنضب وتتفل وتدرأ وتحلىء**) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازى شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة . والثانى بتاءين ففاء كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تفل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما يبس من العشب أو الشجر أو نبات أخضر . والثالث ضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدرأو وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة . والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الأديم ووسخه وسواده كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر ا هـ قاموس مع زيادة من الدمامينى وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى . (**قوله وفى ترنموت**) بفتح فسكون ففتح فضم . قاله شيخنا السيد . (**قوله فلا تطرد إلا فى الاستفعال إلخ**) وتغييره الأسلوب يوهم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولا وآخرا باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر . (**قوله والهاء وقفا**) قال ابن هشام : قد تقرر فى باب الوقف أن التاء فى نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة إلى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لأنها الأصل . (**قوله كلمه**) ألغز فيه بعضهم فقال :

يا قارئا ألفية ابن مالك ... وسالكا فى أحسن المسالك

إلا أن زيادتها قليلة فى غير الوقف ولم تطرد إلا فى الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف ، وهى واجبة فى بعض ذلك وجائزة فى بعضه على ما تقدم فى بابه وأنكر المبرد زيادتها . وقال إنها إنما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما فى نحو ماليه ويا زيداه وللإمكان كما فى نحو عه وقه كما قدمته فهى كالتنوين وباء الجر ، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم فى أمات أمهات ، ووزنه فعلهات ، لأنه جمع أم ، وقد قالوا أمات . والهاء فى الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا فى أم أمهة ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ويقوى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمهت أما بمعنى اتخذت ، ثم حذفت الهاء فبقى أُم ووزنه فع فإن ثبت هذا فأم وأمهة

فى أى بيت جاء فى كلامه ... لفظ بديع الشكل فى نظامه
حروفه أربعة تضم ... وإن تشأ فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع ... مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه ... وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله أو وقفا) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل . **(قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة)** أى للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا . **(قوله إلا ما تقدم استثناؤه)** وهو الفعل الماضى . **(قوله وهى واجبة فى بعض ذلك)** يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاء مه والفعل الباقى بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة فى بعضه يعنى ما عدا ذلك . **(قوله وأنكر المبرد زيادتها)** أى جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتى ولا جواب للمبرد عن زيادتها فى إهراق إلخ . **(قوله للبيان)** أى بيان الحركة وبيان الألف أى كال بيانها كما تقدم فى محله وقوله وللإمكان أى إمكان الوقف الذى لا يكون إلا على ساكن . **(قوله فهى كالتنوين وباء الجر)** أى فهى زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت جزءا منها لأنها المحتاجة للتمييز . **(قوله والصحيح أنها)** أى جنس الهاء لكن فى ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله الآتى التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة . **(قوله لأنه جمع أم)** تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك . **(قوله وقد قالوا أمات)** لما لم يكن قوله فى أمات نصا فى سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات زائدة لأن سقوط الحرف فى بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر .

(قوله وقالوا فى أم أمهة) يعنى فكما زادوا الهاء فى الجمع زادوها فى المفرد . **(قوله قبرة)** طائر . وأبهة هى العظمة والبهجة والكبر والنخوة . اهـ قاموس . **(قوله ويقوى قوله إلخ)** وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأممت بميم مشددة فميم ساكنة . **(قوله ثم حذفت الهاء إلخ)** لعله عطف

أصلان مختلفان كَسِبط وسِبَطر ودَمِث ودُمَثِر فتكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم . وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب . قال أبو الفتح : ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا على فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد . وزيدت الهاء فى قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه اهراقة ، والأصل أراق يريق إراقة ، وألف أراق منقلبة عن الياء . وأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون أأريقه لاستثقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضا أهرق الماء يهرقه إهراقا ، ولا جواب

على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذفت الهاء إلخ وجوز البعض أن يكون عطفا على قوله وقالوا فى أم أمهة وهو سهو ظاهر لما يلزم عليه من التناف الواضح بين المتعاطفين لأن الشارح قال فى جانب المعطوف عليه ووزنها فعلهة فصرح بأن الهاء زائدة وقال فى جانب المعطوف فبقى أم ووزنه فع فصرح بأن الهاء أصلية . **(قوله فبقى أم)** أى بقى هذا اللفظ ولو قال فبقى أما بالنصب أى فصار اللفظ أما لكان أوضح .

(قوله فإن ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ ففى كلامه نظر لأن ثبوت ما حكاه يقتضى أن أما فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الأصل وعبارة المرادى عقب قوله ووزنه فع أو تكون أمهة وأم من باب سبطة وسبطر اهـ وهى ظاهرة لتعبيره بأو نعم إن أرجع اسم الإشارة إلى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته **(قوله كسبط وسبطر)** السبط ككتف الطويل وكذا السبطر كهزبر كما فى القاموس وأما السبط بفتح فسكون وبفتحتين أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبطر بل هو نقيض الجعد كما فى القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما فى كلام شيخنا . **(قوله ودمث ودمثر)** الدمث بمثلثة ككتف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون الميم وفتح المثلثة . كذا فى القاموس .

(قوله لأنه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة فى أمهة وهو أم دون قبرة وأبهة مع قلة باب سبط وسبطر . قاله شيخنا السيد . **(قوله فى قولهم أهرقت الماء)** بفتح الهاء وسكونها كما فى زكريا على الشافية . **(قوله والأصل)** أى أصل أهراق يهريق إهراقة . **(قوله منقلبة عن الياء)** أى لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . **(قوله وأصل يريق يؤريق)** إن كان مراده الأصل الأول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء إلى الراء وإن كان مراده الأصل الثانى كان يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح تاركا للأصل الأول وهذا أقرب إلى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء إلى الراء . **(قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء)** هذا يفيد أن الهاء لم تزد فى المضارع من أول وهلة وإنما هى فيه بدل من مزيد بخلاف الماضى والمصدر فتدبر .

للمبرد عن زيادتها فى إهراق إلا دعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها . وادعى الخليل زيادة الهاء فى هِرْكَولة وأنها هفعولة وهى العظيمة الوركين لأنها تركل فى مشيها ، والأكثرون على أصالتها وأنها فعلولة ، وقال أبو الحسن : إنها زائدة فى هِبْلَع وهو الأكول ، وهِجْرَع وهو الطويل ، فهما عنده هفلع لأن الأول من البلع والثانى من الجرع وهو المكان السهل . وحجة الجماعة أن العرب تقول فى الهجر عين هذا أهجر من هذا أى أطول ، وكذلك تقول فى هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضا . ويجوز أن تكون زائدة فى سَهْلَب وهو الطويل لأن السلِب أيضا الطويل ، يقال : قرن سهلب وسَلِب أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط .

(قوله وإنما قالوا يهريقه إلخ) فى عبارته عندى حزازة لأن هذا الكلام إن كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكلية فى مثل يريق ويجيز ويكرم فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يؤريقه لخفة الهاء وإن كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء و لم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه و لم يقولوا يؤريقه استثقالا للهمزتين فى أأريقه وطردا للباب فى بقية الصور فتأمل . **(قوله وقالوا أيضا إلخ)** بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل افعالا . **(قوله لما أبدل الهمزة)** أى التى فى المضارع للعلة السابقة وقوله فأدخل الهمزة عليها أى فى الماضى والمصدر .

(قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن فى هاء أهراق السكون والفتح . **(قوله فى هركولة)** بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما فى القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر . **(قوله لأنها تركل)** فى القاموس : الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو ا هـ وبابه نصر كما يفيده قاعدة القاموس فى ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يسند حقيقة إلى الدابة فلعل الفعل فى عبارة الشارح مبنى للمجهول وأما قول البعض قوله لأنها تركل فى مشيها أى تتأتى ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس . **(قوله فى هبلع)** كدرهم وبفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هبلاع كقرطاس . **(قوله وهجرع)** بالراء كدرهم وجعفر وأما هجزع بالزاى كدرهم فالجبان هفعل من الجزع . كذا فى القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء **(قوله فهما هفلع)** صوابه هفعل كما فى بعض النسخ . **(قوله من الجرع)** قال فى الصحاح : الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهى رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والأجرع . **(قوله وحجة الجماعة)** أى فى أصالة هاء هجرع ووجه الحجية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بحذف الزائد وإبقاء الأصل فلما قالوا أهجر علمنا أن الهاء أصل وإنما حذفوا العين مع أنها أيضا أصل بلا خلاف لأن الحذف أليق بالأواخر .

(قوله وكذلك تقول فى هلقامة) أى كما قلته لك فى هجرع من الخلاف تقول أنت فى هلقامة بكسر فسكون . **(قوله فى سهلب)** كذا فى النسخ بتقديم الهاء على اللام والذى فى القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلب أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط

(تنبيه): التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم **(وَٱللَّامُ فِي ٱلْإِشَارَةِ ٱلْمُشْتَهِرَهْ)** أى من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزاد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا فى الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك ، وما سواها فبابه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل ، وفى الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل ، وفى الهَيْق وهو الظليم هيقل ، وفى الفَيْشة وهى الكمْرة فيشلة ، وفى الطَّيْس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبى الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمى ، ويبعده قولهم فى زيد زيدل ، على أنه قال فى الأوسط : اللام تزاد فى عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان ، نعم البواقى يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر .

(تنبيهان): **الأول** : حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه

البعض سهلب بكسر اللام فخطأ . **(قوله لأن السلب)** بفتح السين وكسر اللام كما فى القاموس . **(قوله واللام فى الإشارة المشتهرة)** يصح أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية تقديره تزاد فى الإشارة المشتهرة وإلى هذا أشار الشارح فى قول المصنف والتاء فى التأنيث إلخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وأن يكون الخبر جارا ومجرورا تقديره من أحرف الزيادة وإلى هذا أشار الشارح هنا بقوله أى من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أى اللام الكائنة فى الإشارة المشتهرة هى أى تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة فى الجملة لئلا يخرج اللام فى أولى لك ولا يصح على هذا عندى أن تكون للاحتراز عن اللام التى شذت زيادتها كما فى عبدل وزيدل وإن نقله السيوطى عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشى لخروج هذه اللام بالصفة الأولى أعنى قوله فى الإشارة فاعرفه .

(قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد . **(قوله وأولالك)** بقصر أولى لأن أولاء الممدود لا تلحقه اللام . **(قوله وما سواها)** أى الإشارة . **(قوله وفى الأفحج)** بتقديم الحاء المهملة على الجيم . **(قوله وفى الهيق)** بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف **(قوله وهو الظليم)** بالظاء المعجمة كأمير ذكر النعام **(قوله وفى الفيشه)** بفتح الفاء وسكون التحتيه بعدها شين معجمة . **(قوله وهى الكمرة)** بسكون الميم أى حشفة الذكر . **(قوله وفى الطيس)** بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة . **(قوله وهو الكثير)** أى الرمل الكثير كما فى نسخ . **(قوله وحده)** أى دون البواقى من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول البواقى من باب سبط وسبطر . **(قوله فيكون له)** أى فى عبدل . **(قوله نعم البواقى)** أى ما سوى عبدل وقوله يحتمل أن تكون من مدتين إلخ أى فيصبح قوله تزاد فى عبدل وحده .

فى هاء السكت من أنها كلمة برأسها . **الثانى** : ذكر فى النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهى تزاد باطراد مع التاء فى الاستفعال وفروعه ، **قيل** وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهى الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتكش ، والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت فى الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها فى غير ذلك بل تحفظ كسين قُدموس بمعنى قديم وأسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع ، وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لأن أصل أطاع أطوع ، والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا فى موضع واحد وقد مثل به فى زيادة التاء إذ قال : ونحو الاستفعال . فكأنه اكتفى بذلك ، ولهذا قال فى الكافية فى ذكره زيادة التاء :

ومع سين زيد فى استفعال وفرعه كاستقص ذا استكمال

انتهى . **(وَآمْنَعْ زِيادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ)** أى متى وقع شىء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل **(إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ)** على زيادته **(كَحَظِلَتْ)** الإبل إذا تأذت من أكل الحنظل ، فسقوط النون فى الفعل حجة على زيادتها فى الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرا بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هى فى نحو غضنفر كما سبق بيانه ، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع .

(قوله والغرض من الإتيان بهما إلخ) اعتراض ثان على هذا القائل . **(قوله قدموس)** بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس . اهـ تصريح أى فيكون بفتح القاف والدال . **(قوله بقطع الهمزة إلخ)** احتراز من اسطاع يسطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع . **(قوله وزيدت السين إلخ)** اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء لأن أصله أطوع فنقلت حركة العين وهى الواو إلى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت حركته ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقا . **(قوله ومع سين زيد)** أى التاء . **(قوله إن لم تبين)** بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بحذف إحدى التاءين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على أنه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وحجة نائب الفاعل . اهـ غزى . **(قوله حجة)** أى دليل . **(قوله كحظلت)** مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس . **(قوله فسقوط النون فى الفعل)** لم يقل فقولهم حظلت بسقوط النون مع أنه أنسب بقول المصنف كحظلت إشارة إلى أن الحجة فى الحقيقة سقوط النون فى حظلت لا نفس حظلت .

[فصل فى زيادة همزة الوصل]

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة . وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله : (لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ * إلاَّ إذَا ٱبْتُدِى بِهِ كَٱسْتَثْبِتُوا) أى همز الوصل كل همز ثبت فى الابتداء وسقط فى الدرج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع . وقد اشتمل كلامه على فوائد : **الأولى** أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز ، وهذا هو الصحيح ، وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً فى نحو آ الرجل فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . **الثانية** أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر . **الثالثة**

[فصل فى زيادة همزة الوصل]

قال الفارضى : تعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير كبنى وسمى فى ابن واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبى وأخى فى أب وأخ وإن كان أول المصارع مفتوحا كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو اكتب واستخرج وإن كان مضموما كيكرم ويعطى فقطع نحو أكرم وأعط ولا تحذف همزة القطع إلا فى الضرورة كقوله :

* إن لم أقاتل فالبسونى برقعا *

وإذا استفهمت عما هى أى همزة القطع فيه تقول أأكرمت يا زيد عمرا أو آأكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو آكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيك يا زيد بهمزتين أو أو أعطيك بقلب الثانية واوا أو آأعطيك بألف بين همزتين أو آوعطيك بألف بين همزة وواو وقرىء بالأوجه ﴿ أأنزل عليه الذكر ﴾ [صٓ : الآية ٨] . وتقول أإنك ذاهب بهمزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو آإنك بألف بين همزتين أو آينك بألف بين همزة وياء وقرىء بالأوجه أئنا لمبعوثون ا هـ باختصار .

(قوله لاختصاصه) أى الفصل أى اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح . **(قوله كاستثبتوا)** ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الأولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول ا هـ غزى ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضا على أنه ماض مبنى للفاعل .

(قوله وما يثبت فيهما) يشمل همزة نحو أكل وأخذ فتكون همزتهما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفى كلام الفارضى السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن إخراجها على هذا بإيقاع ما على همز زائد . **(قوله لقوله للوصل همز)** أى دون أن يقول ألف . **(قوله وقيل يحتمل إلخ)** عبارته فى شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام ا هـ وبين العبارتين فرق فانظر الموافق

أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يخصص . الرابعة امتناع إثباتها فى الدرج إلا لضرورة كقوله :

[١٢٦٨] **أَلا لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وِمِنْ جُمْلِ**

واختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل : فقيل اتساعا ، وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان . ثم أشار إلى مواضعها مبتدئا بالفعل لأنه الأصل فى استحقاقها لما سأذكره بعد فقال : (**وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ آحْتَوَى عَلَى * أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ**) إما بها (**نَحْوُ آنْجَلَى**) وانطلق ، أو سواها نحو

للواقع منهما . (**قوله إذ الابتداء به متعذر**) أى محال فى كل لغة إجماعا فى الألف وأما فى غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجانى والكافيجى إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل . قاله السيوطى . (**قوله والحرف**) يعنى أل وأم فى لغة حمير على القول بأن الهمزة فيهما للوصل .

(**قوله والمثال**) أى قوله كاستثبتوا وقوله لا يخصص أى ليس نصا فى التخصيص فلا ينافى تبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة المصنف الغالبة إعطاء الحكم بالمثال . (**قوله على حدثان الدهر**) بفتح الحاء والدال أى ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة . قاله العينى . (**قوله مع أنها تسقط فى الوصل**) أى فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء . (**قوله فقيل اتساعا**) أى تجوزا لعلاقة الضدية فيما يظهر . (**قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها**) اعلم أن الوصول مصدر وصل المتعدى والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح فى هذا القول والذى بعده أنها للوصل فكان ينبغى حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل فى هذا القول لأنها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فإنه مما غفل عنه مع وضوحه . (**قوله لما سأذكره بعد**) من أصالة الفعل فى التصريف وبناء أوله فى بعض الأمثلة على السكون . (**قوله لفعل ماض إلخ**) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى إلخ فإن من الخماسى ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا فى الأمر والمصدر منه نحو تدحرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضى وفعل الأمر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا بشىء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الأسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية

[١٢٦٨] هو من الطويل . وألا للتنبيه . والشاهد فى اثنين حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة . وشيمة نصب على التمييز ، وهى الخلق والطبيعة . وحدثان الدهر الذى يحدث فيه من النوائب والنوازل . قوله منى صلة لأحسن ، لأنه أفعل التفضيل فلابد له من أحد الأمور الثلاثة . وجمل ـ بضم الجيم ـ اسم امرأة .

استخرج (**وَٱلْأَمْرِ وَٱلْمَصْدَرِ مِنْهُ**) أى من المحتوى على أكثر من أربعة : نحو انجلى انجلاء ، وانطلق انطلاقا ، واستخرج استخراجا (**وَكَذَا * أَمْرُ ٱلثُّلَاثِي**) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا ، سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (**كَاخْشَ وَٱمْضِ وَٱنْفُذَا**) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل ، ولو سكن تقديرا كقولك فى الأمر من يقوم قم ، ومن يعدعد ، ومن يرد رد . ويستثنى ، خذ وكل ومر فإنها يسكن ثانى مضارعها لفظا ، والأكثر فى الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (**وَفِى ٱسْمٍ ٱسْتٍ ٱبْنٍ ٱبْنِمٍ سُمِعْ * وَٱثْنَيْنِ وَٱمْرِىءٍ وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ . وَأَيْمُن**) فهذه عشرة أسماء ، لأن قوله وتأنيث تبع عنى به ابنة واثنتين وامرأة ، ونبه بقوله سمع على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس وإنما طريقه السماع ، وذلك أن الفعل لأصالته فى التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون فإذا اتفق الابتداء بها صدرت

وبقولنا الصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وإنما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لأن الكلمة لم تنقل من قبيل إلى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فإن فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية . قاله الدماميني .

(**قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج**) كذا فى نسخ وهو الصواب وفى نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ . (**قوله وهو الأمر والمصدر**) مخفوضان بالعطف على فعل . (**قوله الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا**) لم يقيد بمثل ذلك كأمر ما زاد على أربعة لعله لأن مضارعه لا يكون إلا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشى ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم فتدبر . (**قوله فإن تحرك ثانى مضارعه**) أى لفظا كما عرف .

(**تنبيه**): ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثى وسكت عن أمر الرباعى كأنه لأن ثانى مضارعه لا يكون إلا متحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة إلى همزة الوصل . سم .

(**قوله ويستثنى**) أى من قوله وكذا أمر الثلاثى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا . (**قوله خذ وكل ومر**) فالقياس فى الثلاثة أؤخذ وأؤكل وأؤمر لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسى . (**قوله والأكثر فى الأمر منها إلخ**) جملة حالية وما ذكره الشارح من أن الحذف فى كل وخذ أكثر فقط لا واجب يخالفه ما فى شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازانى أن الحذف فيهما واجب بخلاف مر لأنهما أكثر استعمالا .

(**قوله وفى اسم است إلخ**) وكمفردها مثناها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية .

(**قوله لأصالته فى التصريف**) تقدم تعليله فى أول التصريف . (**قوله بعض أمثلته**) هو الخماسى

بهمزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها فى إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره : أما اسم فأصله عند سيبويه سِمْوٌ كقنو . وقيل سُمْوٌ كقفل فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله ، وقيل نقل سكون الميم إلى السين وأتى بالهمزة توصلا وتعويضا ، ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا فى النسبة إليه : اسمى أو سموى كما عرف فى موضعه . واشتقاقه عند البصريين من السمو ، وعند الكوفيين من الوَسْم ولكنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك ، والخلاف فى هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره . وأما است فأصله سَتَهٌ لقوله ستيهة وأستاه . وزيد أسته من عمرو ، حذفت اللام وهى الهاء تشبيها بحروف العلة ، وسكن أوله وجىء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لغتان أخريان : سَهٌ بحذف العين فوزنه فل وسَتٌ بحذف اللام فوزنه فع ، والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها فى هاتين اللغتين ، والدليل على التحريك والفتح فى العين ما يذكر فى ابن . وأما ابن فأصله

والسداسى وأمر الثلاثى بشرطه السابق . **(قوله فإذا اتفق الابتداء بها)** أى بهذا البعض وأنث ضميره مراعاة للمعنى لأن بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت . **(قوله للإمكان)** أى إمكان الابتداء بها . **(قوله عليها)** أى على ذلك البعض وفى تأنيث الضمير ما قلناه . **(قوله ليست من ذلك)** أى من مصادر تلك الأفعال وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور . **(قوله فأصله عند سيبويه سمو إلخ)** بدليل جمعه على أسماء وتصغيره على سمى وقوله فى فعله سميت والأصل أسماو وسميو وسموت فاقتضى القانون التصريفى قلب الواو همزة فى الأول وياء فى الأخيرين ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقيل أوسام ووسيم ووسمت وادعاء القلب المكانى بعيد .

(قوله وقيل سمو كقفل) مقتضى صنيعه أن لا قائل بأن أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال . **(قوله فحذفت لامه تخفيفا)** وقيل لثقل تعاقب الحركات الإعرابية على الواو . قال الدمامينى : وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها . **(قوله وسكن أوله)** يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيبويه سمو أن قولهم اسم من الكلمات العشر التى بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعا ثانويا لا أوليا . **(قوله وتعويضا)** أى عن اللام المحذوفة . **(قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما)** أى بين اللام والهمزة . **(قوله أو سموى)** أى بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر فى محله . **(قوله واشتقاقه)** قال شيخنا السيد : المراد به اللغوى وهو مجرد الأخذ . **(قوله من السمو)** لعلوه على قسيميه الفعل والحرف بوقوعه فى ركنى الإسناد . **(قوله من الوسم)** لأنه علامة على مسماه . **(قوله لقولهم ستيهة)** ظهور تاء التأنيث فى التصغير يدل على أن الإست مؤنث وهو ما يفيده صنيع القاموس . **(قوله على كون الأصل سته)** برفع ستة حكاية لقوله سابقا فأصله سته .

بَنَوٌ كقلم فعل به ما سبق فى اسم واست ، ودليل فتح فائه قولهم فى جمعه بنون ، وفى النسب بنوى بفتحها ، ودليل تحريك العين قولهم فى جمعهم : أبناء ، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين ، ودليل كونها فتحة كون أفعال فى مفتوح العين أكثر منه فى مضمومها كعضد وأعضاد ، ومكسورها ككبد وأكباد ، والحمل على الأكثر . ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور : **أحدها** أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء . **والثانى** أنهم قالوا فى مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه فى موضعه . **والثالث** قولهم البنوة . ونقل ابن الشجرى فى أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى بامرأته يبنى ، ولا دليل فى البنوة لأنها كالفتوة وهى من الياء . ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموة . وأجاز الزجاج الوجهين . وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم . قال الشاعر :

[١٢٦٩] **وَهَلْ لِىَ أُمٌّ غَيْرَهَا إنْ ذَكَرْتُهَا أَبَى اللهُ إلاَّ أَنْ أَكُونَ لَهَا آبْنَمَا**

وليست عوضا من المحذوف وإلا لكان المحذوف فى حكم الثابت و لم يحتج لهمزة الوصل . وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت ، ولقولهم فى النسبة إليه

(قوله والفتح) عطف خاص على عام . **(قوله فأصله بنو كقلم إلخ)** قال فى المصباح : وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغيير وقلة التغيير تشهد بالأصالة ا هـ يعنى تغيير بنت فافهم . **(قوله ما سبق فى اسم واست)** أى من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة . **(قوله بفتحها)** أى فى الجمع والنسب . **(قوله ودليل تحريك العين)** أى بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء و لم يدل على تحريك عينه . **(قوله والحمل على الأكثر)** مبتدأ وخبر . **(قوله واشتقه من بنى بامرأته)** لأن الابن مسبب عن بناء الأب بالأم . **(قوله وهى من الياء)** لكن قلبت الياء واوا لمناسبة الضمة والواو اللتين قبلها وأدغمت الواو فى الواو . **(قوله للمبالغة)** لأن تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى .

(قوله وإلا لكان المحذوف فى حكم الثابت) أى للتعويض عنه بالميم . **(قوله لم يحتج لهمزة الوصل)** أى للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ . **(قوله لأنه من ثنيت)** تعليل لكون اللام ياء وقوله ولقولهم فى النسبة إليه ثنوى أى بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوى

[١٢٦٩] قاله المتلمس ــ من قصيدة من الطويل ــ ولى أم : مبتدأ وخبر . وغيرها . بالرفع ــ صفة لام ، وجواب إن محذوف دل عليه الكلام السابق . وأن مصدرية والتقدير إلا كونى ابنا لها أى لأمى . وابنما منصوب لأنه خبر أكون ، وفيه الشاهد فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم وشجعم .

ثنوى ، فحذفت لامه وسكن أوله وجىء بالهمز . وأما امرؤ فأصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا فجعل المتوقع كالواقع . وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها ، والتاء فى ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء فى امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء فى بنت وثنتين فإنهما فيهما بدل من لام الكلمة إذ لو كانت للتأنيث لم تسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعنى بنتا وأختا ، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء . وأما أيمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقيل أيم الله أعاضوه الهمزة فى أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف كما قلنا فى امرىء . وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم فى هذين البيتين :

همزَ آيم وآيمن فافتح واكسرَ آو إمُ قل … أو قل مِ أو منُ بالتثليث قد شكلا

لا يمنع سكون العين فى الأصل لأنك تقول فى النسبة إلى اسم سموى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم فى باب النسب فتأمل . **(قوله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل)** أى وسكنت الميم كما فى نظائره . **(قوله لأن تخفيفها)** أى الهمزة التى هى اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع أل كما فى التصريح ثم حذفها . **(قوله فجعل المتوقع)** أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل . **(قوله وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء)** أى مؤنثاتها يعنى ابنة واثنتين وامرأة وقوله فالكلام عليها إلخ أى فالأصل بنوة وثنيتان ومرأة . **(قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما)** فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر فى محله .

(قوله وإفهام التأنيث إلخ) هذا ينافى ما أسلفه فى غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والإشعار بالتأنيث إلا أن يحمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافى أنها تفهمه عروضا وإشعار فتأمل . **(قوله المخصوص بالقسم)** احترازا عن أيمن فى نحو قولهم بر القوم فى أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتى بل هو جمع يمين اتفاقا . **(قوله لأنه عندهم جمع يمين)** رد بأن همزته سمع كسرها وحذفها وصلا وميمه سمع فتحها . **(قوله وعند سيبويه)** أى وغيره من البصريين قال فى المغنى : ويلزمه أى أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمى وإضافته إلى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير والذى وابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أى قسمى أيمن الله اهـ بتلخيص وزيادة من الدمامينى .

(قوله أعاضوه الهمزة فى أوله) إن كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وإن كان أصله يمن بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغى أن يقول فلما حذفت

وإيمن اختم به والله كلا آضف إليه فى قسم تستوف ما نقلا

ثم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (**هَمْزُ آلْ كَذَا**) أى همز وصل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة . ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم فى غير هذا الكتاب ، ومثل أل أم فى لغة أهل اليمن .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون فى مضارع مطلقا ، ولا فى حرف غير أل ، ولا فى ماض ثلاثى ولا رباعى ، ولا فى اسم إلا مصدر الخماسى والسداسىّ والأسماء العشرة المذكورة .

الثانى : كان ينبغى أن يزيد أيم لغة فى أيمن فتكون الأسماء غير المصادر اثنى عشر . فإن قيل : هى أيمن حذفت اللام ، يقال : وابنم هو ابن وزيدت الميم . انتهى (**وَيُبْدَلُ**)

نونه أعاضوه الهمزة فى أوله فقيل أيم الله . (**قوله همز إيم وإيمن**) بنصب همز على المفعولية ووصل همزة إيم وإيمن ونقل حركة همزة أو إلى راءا كسر وكسر همزة إم وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى من ضم الميم فيهما وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثليث أى تثليث الميم راجع لم ومن وقوله وإيمن اختم به أى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن إن فتحت تعين ضم الميم وإن كسرت جاز ضمها وفتحها ا هـ يس على الفاكهى مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل إيمن بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين فى أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشر لغة وقد أسلفنا فى أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا اضف بنقل حركة أضف إلى تنوين كلا .

(**قوله وبالخليل إلخ**) مقابل لقول المصنف همز إل كذا . (**قوله فى غير هذا الكتاب**) أى وأما فى هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول . (**قوله ولا فى حرف غير أل**) أى المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهى اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الأسماء غير المصادر اثنى عشر . (**قوله كان ينبغى أن يزيد أيم**) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل . (**قوله اثنى عشر**) هى الأسماء العشرة المذكورة فى قوله وفى اسم إلخ وأل الموصولة الداخلة فى قوله همز أل كذا وأيم . (**قوله يقال وابنم هو ابن إلخ**) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم فى حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف أيم فى لغة أيمن فإنه لم يصر حينئذ بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء هى مذكراتها بزيادة التاء ا هـ تصريح . وعندى فى هذا الفرق وإن أقروه نظر لأن أيما أيضا حدث له بالنقص جعل الإعراب على الميم فكل من ابنم وايم تغير محل إعرابه لكن الأول بسبب الزيادة والثانى بسبب النقص وتخالفهما بهذا غير مؤثر فتدبر .

همز الوصل المفتوح (مَدًّا فِي ٱلِاَسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أَوْ يُسَهَّلْ) بين الهمزة والألف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك أضطر الرجل، وكما يحذف المكسور فى نحو: ﴿أتخذناهم سخريا﴾ [صۤ: ٦٣]، ﴿أستغفرت لهم﴾ [المنافقون: ٦]، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لأن همز الوصل لا يثبت فى الدرج إلا لضرورة كما مر، فتقول: آلحسن عندك وآيمن الله يمينك، بالمد راجحا، وبالتسهيل مرجوحا، ومنه قوله:

[١٢٧٠] آلحَقُّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ... أو آنْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

وقد قرىء بالوجهين فى مواضع من القرآن نحو ﴿آلذكرين﴾ ﴿آلآن﴾.

(خاتمة): فى مسائل: **الأولى** اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات: وجوب الفتح وذلك فى المبدوء بها أل، ووجوب الضم وذلك فى نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول، وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الأصل نحو اقتل واكتب،

(قوله همز الوصل المفتوح) وذلك فى أل وأم بدلها فى لغة حمير وأيمن وأيم ولعل الشارح أرجع الضمير فى يبدل إلى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه إلى همز أل فقط لأن ما فعله الشارح أكثر فائدة. **(قوله أو يسهل)** أو هذه للتخيير والتسهيل وإن كان مرجوحا هو القياس لأن الإبدال مدا شأن الهمزة الساكنة. كذا فى التصريح قال شيخنا السيد: لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به إذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحا وقد صرح السعد فى حواشى الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما فى قوله تعالى: ﴿وجمع الشمس والقمر﴾ [القيامة: ٩]. **(قوله أضطر الرجل)** بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها. **(قوله لئلا يلتبس إلخ)** علة لقوله ولا يحذف. **(قوله ولا يحقق)** بقافين عطف على قوله يبدل. **(قوله وبالتسهيل مرجوحا)** لكنه القياس كما مر. **(قوله ومنه)** أى من التسهيل **(قوله آلحق إلخ)** ألحق مرفوع بالابتداء وإن شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدأ والخبر وقيل منصوب بالظرفية فى محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبتّ انقطع والحبل العهد.

(قوله وذلك فى المبدوء بها أل) أى لكثرة الاستعمال. **(قوله وفى أمر الثلاثى إلخ)** أى كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جنى فى المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اهـ تصريح وفى الفارضى أن الكسر لغة رديئة. **(قوله فى الأصل)** متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم فى الأصل أنه أصل غير عارض.

[١٢٧٠] من الطويل. أألحق بهمزتين الأولى للاستفهام والثانية هى همزة أداة التعريف. وفيه الشاهد فإنه بتسهيل الهمزة الثانية بين بين. وألحق مبتدأ، وخبره قوله إن قلبك طائر. والعائد محذوف أى طائر له أى لأجله أى لأجل بعد دار الرباب، وهى امرأة. قوله أو انبت أى انقطع من البت وهو القطع، وأراد بالحبل حبل المودة وهى الوصلة التى كانت بينهما.

بخلاف امشوا وامضوا ، ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناظم ، وفى تكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة ، وفى التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ، ورجحان الفتح على الكسر وذلك فى أيمن وإيم ، ورجحان الكسر على الضم وذلك فى كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإشمام وذلك فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ، ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقى وهو الأصل . **الثانية** قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن . فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر إذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل ستر ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها فى نحو الأحمر ، فالأرجح إثبات الهمزة ، فتقول ألحمر قائم ، ويضعف لحمر قائم ، والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الادغام . **الثالثة** إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقتلوا أو انقص . **الرابعة**

(قوله بخلاف امشوا وامضوا) فإن الهمزة فيهما مكسورة لأن عينهما فى الأصل مكسورة والأصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وإن شئت قلت فنقلت منها إلى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الأول مجتلبة وعلى الثانى منقولة تصريح باختصار والثانى أشهر .

(قوله نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وكسرها مرجوحا لأن الأصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا إلى الأصل والكسر نظرا إلى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لأن الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزى لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا . اهـ تصريح باختصار . **(قوله وفى تكملة أبى على إلخ)** مخالف لما قاله ابن الناظم فى حكم الهمزة . **(قوله أنه يجب إشمام إلخ)** المراد بالإشمام هنا ما يسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وإنما وجب ذلك تنبيها على الضم الأصلى .

(قوله أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعنى إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة وإلا فلا ففيه مخالفة لكلام أبى على من وجهين الإشمام وإخلاص ضم الهمزة . اهـ تصريح . **(قوله فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول)** فتقول اختير وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما وإشمامهما . قاله الدمامينى . **(قوله فيما بقى)** أى من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال . تصريح . **(قوله وهو الأصل)** أى الكسر هو الأصل . **(قوله فقيل ستر)** أى بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير فى المضارع والمصدر لأنك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه فى الثانى وتقول فى مصدر هذا ستار

مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا وضمت فى بعضها اتباعا ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها فى اضرب وضمها فى اسكن اتباعا للثالث ، وأورد عدم الفتح فى اعلم . وأجيب بأنها لو فتحت فى مثله لالتبس الأمر بالخبر . والله أعلم .

[الإبـــدال]

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التى تبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير ادغام فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه فى هذا الباب لأنه يكون فى جميع حروف المعجم إلا

بكسر السين وفى مصدر الثانى تستيرا . **(قوله إن النقل للإدغام أكثر)** أى فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل . **(قوله أو جار مجراه)** أى أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو قالوا اقتلوا . **(قوله نحو أن اقتلوا أو انقص)** على اللف والنشر المرتب .

(قوله مذهب البصريين إلخ) عبارة الهمع اختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال الفارسى وغيره : اجتلبت ساكنة لأن أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاما ا هـ فمراد الشارح الأصل الثانى أو الأول على القولين . **(قوله وأورد)** أى على قول الكوفيين . **(قوله بالخبر)** أى بالمضارع حالة الوقف ا هـ تصريح والمضارع ليس بقيد لأنه قد يلتبس أيضا بالماضى المعدى بالهمزة كما فى مثال الشارح فإن فتح همزة أعلم يلبس بالمضارع وقفا وبالماضى المعدى بالهمزة وقفا والله أعلم .

[الإبـــدال]

هو فى الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون فى غير مكان المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة ا هـ تصريح ومقتضاه أن الإبدال يجرى فى جميع الحروف وهو كذلك إن كان هذا تعريفا لمطلق الإبدال الشامل لإبدال الإدغام وكذلك إن كان هذا تعريفا للإبدال غير إبدال الإدغام لكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع . **(قوله إبدالا شائعا)** أى فى التصريف لما ستعرفه أن الشائع فى كلام العرب أعم من الشائع فى التصريف المراد هنا . **(قوله حروف المعجم)** قيل المعجم صفة موصوف محذوف أى الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمى بمعنى الإعجام أى النقط فتكون إضافة الحروف من إضافة الشىء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشىء وفى العبارة الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته أى

الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه فى حروف الزيادة لذلك . وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير فى الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة ، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما فى قام أصله قوم فألفه منقلبة عن واو فى الأصل ، وموسى ألفه عن الياء وراس ألفه عن الهمزة وإنما لينت لثبوتها فاستحالت ألفا والبدل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فإن العوض يكون فى غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفيريج . ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم . وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف : الإبدال والقلب والنقل والحذف ، وأشار إلى حصر حروف البدل الشائع فى التصريف بقوله (**أَحْرُفُ ٱلإِبْدَالِ هَدأْتَ مُوطِيًا**) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو إبدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما فى مغرب ومغيربان فى قوله :

[١٢٧١] **وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ**

خفاءه بما يوضحه كالنقط كما فى المصباح وغيره وعليه لا تغليب لأن الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جنى عن أبى على الفارسى وارتضاه كما فى حاشية السيوطى على المغنى .

(**قوله وأراد بالإبدال ما يشمل القلب**) أى مجازا فالإبدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله إذ كل منهما أى من الإبدال بالمعنى الخاص الحقيقى المباين للقلب والقلب ففى كلامه استخدام وقوله إلا أن الإبدال أى بالمعنى الخاص الحقيقى فلا تنافى بين جعله أولا الإبدال أعم من القلب وجعله ثانيا الإبدال مباينا له وقوله ومن ثم أى من أجل أن القلب إحالة اختص إلخ لأن الإحالة إنما تكون بين الأشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشيئين من الآخر محلا لا تنافى تباينهما مفهوما وإن توهمه شيخنا والباء فى قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه . (**قوله إلا أن الإبدال إلخ**) انظر ما الدليل على هذه الدعوى . (**قوله وموسى**) أى الذى هو اسم للحديد المعروف . (**قوله لثبوتها**) عبارة بعضهم لنبرتها وعبارة المرادى لشدتها .

(**قوله ويخالفهما التعويض**) سكت عن الإعلال وهو كما فى شرح الغزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان للتخفيف . (**قوله كتاء عدة إلخ**) فإن التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل . (**قوله كسين اسطاع**) فإن السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه . (**قوله الشائع فى التصريف**) أما الشائع فى كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة . (**قوله تصغير أصيل**) وقال الجوهرى : تصغير

[١٢٧١] قاله النابغة الذبيانى . ذكر مستوفى فى شواهد أسماء الأفعال والأصوات . والشاهد فى أصيلالا ، فإنه تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس ، وإبدال اللام فيه من النون ، وهذا إبدال غير شائع .

ومن ضاد اضطجع فى قوله :

[١٢٧٢] * مَالَ إلَى أرْطَاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ *

والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف كقوله :

[١٢٧٣] خَالِى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٌ المُطعِمان اللحمَ بالعشِجّ
وبالغداةِ كُتَلَ البَرْنِجّ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجّ

وربما أبدلت دون وقف كقولهم فى الأيّل أجّل . ودون تشديد كقوله :

[١٢٧٤] لا هُمَّ إن كنت قبلت حَجَّتِجْ فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يأتِيكَ بِجْ

أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لأن الجمع إنما يصغر على لفظ واحده ا هـ والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب كما فى الصحاح . ا هـ تصريح . **(قوله أعيت جوابا)** أى عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بالربع أى المنزل . **(قوله ومن ضاد اضطجع)** لأن بعض العرب كما قاله المزنى يكره الجمع بين حرفى اطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف إليها وهو اللام . **(قوله مال إلى أرطاة حقف فالطجع)** الضمير يرجع إلى الذئب . والأرطاة شجر من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء

[١٢٧٢] قاله منظور بن حبة الأسدى . وصدره :

* لَمَّا رَأى أنْ لاَ دَعَةً وَلاَ شِبَعْ *

أى أن لا دعة أى لا راحة . والضمير فى رأى يرجع إلى الذئب . ومال جواب لما . والأرطاة شجر من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء ، وهو من الرمل المعوج ، والجمع أحقاف . والشاهد فى فالطجع ، فإن أصله اضطجع ، فأبدل الضاد فيه لاما وهو شاذ ، وروى فاضطجع وفاطجع . ذكره أبو الفتح .

[١٢٧٣] قاله أعرابى من أهل البادية . خالى مبتدأ وعويف خبره . وأبو علج عطف عليه ، وفيه الشاهد : فإن أصله أبو على ، فأبدلت الجيم من الياء المشددة ، وكذا أصل العشج العشى ، والبرنج البرنى ، والصيصج الصيصى . والكتل جمع كتلة وهى القطعة المجتمعة ، والبرنى ضرب من التمر ، والودّ الوتد ، والصيصى قرن البقر .

[١٢٧٤] قاله رجل من اليمانيين . من الرجز . وأنشده الزمخشرى لاهم[1] إن كنت قبلت . والشاهد : فى حجتج ، وبج ، ووفرتج . فإن أصلها : حجتى ، وبى ، ووفرتى ، فأبدل من الياءآت جيما . وقوله بج بتخفيف الجيم ومن شدده فقد غلط . قوله فلا يزال . جواب الشرط وشاحج اسمه ـ بالحاء المهملة بعدها الجيم ـ وهو البغل . ويأتيك بج ، خبرها . قوله أقمر أى أبيض صفة لشاحج ، وكذا نهات أى صياح ونهاق . وينزى أى يحرك وهذه الجملة صفة أيضا .

(١) رواية العينى : يارب بدل : لاهم .

* أَقْمَرُنَّهاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ *

وتسمى هذه عجعجة قضاعة . ومعنى هدأت سكنت . وموطيا من أوطأته جعلته وطيئا ، فالياء فيه بدل من الهمزة . وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل إذ جمعها فيه فى طويت دائما . ثم أنه لم يتكلم عليها هنا مع عده إياها ، ووجهه أن إبدالها من التاء إنما يطرد فى الوقف عى نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف . وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم هِيّاك ولهنك قائم ، وهرقت الماء ، وهردت الشىء وهرحت الدابة .

(تنبيهات): **الأول** : ذكر فى التسهيل أن حروف البدل الشائع يعنى فى كلام العرب ، اثنان وعشرون حرفا ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الإبدال الضرورى فى

المهملة وسكون القاف بعده فاء المعوج من الرمل . عينى .

(قوله فى الوقف) أى على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وإن لم يكن على نفس الجيم كما فى الشعر الذى استشهد به فإن الجيم فى أشطاره الأربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الاطلاق كما فى سائر القوافى المطلقة وأما ما نقله المصرح عن السيد فى شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لأن الضروب وما فى حكمها من الأعاريض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة إلى دعوى الوصل فتدبر .

(قوله كتل البرنى إلخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهى القطعة المجتمعة . والبرنى بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر . والود بفتح الواو وتشديد الدال الوتد سكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالا وأدغمت فى الدال . والصيصى بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة . **(قوله الأيل)** بضم الهمزة وكسرها مع فتح التحتية المشددة وبفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل . كذا فى القاموس . **(قوله شاحج)** بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل وقوله أقمر أى أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أى صياح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أى يحرك . والوفرة شعر الرأس إذا بلغ شحمة الأذن . **(قوله وذكره الهاء)** أى فى إجمال العدد هنا زيادة إلخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه اسقاط التسهيل لها فى إجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف . **(قوله ولهنك قائم)** بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالى حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثانى بهذا الإبدال .

(قوله الشائع يعنى فى كلام العرب) منه يعلم أن الشائع فى التصريف وهو الإبدال الضرورى فى التصريف أقل من الشائع فى كلام العرب كلهم أو قوم منهم . **(قوله وهذه التسعة إلخ)** ليس المعنى وذكر أن هذه التسعة الخ لأنه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله

النصريف ، فقال يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام قولك : لجدّ صرف شكس آمن طى ثوب عزته ، والضرورى فى التصريف : هجاء طويت دائما . هذا كلامه . فأفهم أن باقى حروف المعجم وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ . وقد قال ابن جنى فى قراءة الأعمش ﴿ فشرذ بهم ﴾ [الأنفال : ٥٧] ، بالذال المعجمة أن الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خَراذل وخرادل . والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان ، وخرّجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر . وأفهم أيضا أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء وكذا إبدال النون من اللام كقولهم فى الرِّفَلّ ـ وهو الفرس الذّيال ـ رفن ، ومن الميم كقولهم فى أمغرت الشاة ـ إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة ـ أنغرت . وينبغى أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع فى ذلك ما اطرد أو كثر فى بعض اللغات كالعجعجة فى لغة قضاعة ، والعنعنة كقولهم : ظننت عنَّك ذاهب : أى أنك . والكشكشة فى لغة تميم ، كقولهم ـ فى خطاب المؤنث ـ ما الذى جاء بِشِ ، يريدون

عنه بقوله فقال : يجمع حروف البدل إلى أن قال والضرورى فى التصريف هجاء طويت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر فى التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن . **(قوله لجد صرف شكس إلخ)** الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها الصعب الخلق . كذا فى القاموس . **(قوله وهى الحاء والخاء إلخ)** كلها بالإعجام إلا الحرف الأول فبالإهمال . **(قوله لحم خراذل وخرادل)** فى القاموس : خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة أو قطعه وفرقه ولحم خراديل مخردل ثم قال : وخرذل اللحم أى بإعجام الذال لغة فى خردل أى بإهمالها ولم يذكر فيه خرادل بلا تحتية والمتبادر من صنيع القاموس أن الخاء مفتوحة .

(قوله والمعنى الجامع لهما) أى للدال والذال . **(قوله وخرجها)** أى قراءة الأعمش وقوله على القلب أى المكانى . **(قوله شذر مذر)** كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال فى القاموس : وتفرقوا شذر مذر ويكسر أولهما ذهبوا فى كل وجه وتشذر الجمع تفرقوا . **(قوله إن من الشائع)** يعنى فى كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافى ما أسلفه من إخراج ما ذكر بالشائع فى التصريف . **(قوله فى الرفل)** بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كما فى القاموس . **(قوله الذيال)** بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أى طويل الذيل . **(قوله كالمغرة)** المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدرة . كذا فى القاموس . **(قوله أن لا يسمى ذلك)** أى المذكور من إبدال اللام من النون وما بعده . **(قوله كالعجعجة)** هى إبدال الجيم من الياء . **(قوله والعنعنة)** هى إبدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أو من الحاء فى حتى أو نحو ذلك فيه نظر . **(قوله فى لغة تميم)** راجع للعنعنة أيضا بدليل كلام شرح الكافية الآتى قريبا .

بك ، وقراءة بعضهم : « قد جعل ربش تحتش سريا » والكسكسة فى لغة بكر ، كقولهم ـ فى خطاب المؤنث ـ أبوس وأمّس يريدون أبوك وأمك . قال فى شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر فى كتب اللغة لا فى كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد فى لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك عنعنة ، وكان يلزم أيضا أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز :

[١٢٧٥] **يا ابن الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَا وطالما عَنيتَنا إليكَا**

أراد عصيت ، وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وإنما ينبغى أن يعد فى الإبدال التصريفى ما لو لم يبدل أوقع فى الخطأ أو مخالفة الأكثر ، فالموقع فى الخطأ كقولك فى مال مول ، والموقع فى مخالفة الأكثر كقولك فى سقاءة سقاية هذا كلامه .

الثانى : عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثنى عشر حرفا ، وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها : طال يوم أنجدته ، وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر ، وجمعها فى قوله : أجد طويت منها . وزاد بعضهم الصاد والزاى وعدها أربعة عشر ، وجمعها فى قوله : انصت يوم زل طاهٍ جدٌّ . وعدها الزمخشرى ثلاثة عشر ، وجمعها فى استنجده يوم طال . قال ابن الحاجب هو وهم لأنه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الإبدال ،

(قوله وهذا النوع) أى العجعجة وما بعدها إلا أنه لم يذكر فى شرح الكافية قبل اسم الإشارة العنعنة ولهذا قال وإلا لزم أن تذكر العين إلخ . **(قوله وإلا لزم أن تذكر إلخ)** فيه إشعار بأن من ذكر فى كتاب التصريف جميع الحروف التى تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على ما ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه وآخره فتدبر . **(قوله ما لو لم يبدل)** أى إبدال ما أى حرف لو لم يبدل إلخ ولك أن تستغنى عن التقدير وتوقع ما على الإبدال . **(قوله كقولك فى مال مول)** لوجوب قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله كقولك فى سقاءة)** بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الأول بالهمز على الكثير والثانى بالياء على القليل لما سيأتى فى شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واو وياء إلخ .

(قوله حروف الإبدال) أى الأعم من الضرورى . **(قوله طال يوم أنجدته)** بإضافة الظرف إلى الجملة . **(قوله أجد)** فعل أمر من الإجادة . **(قوله طاه)** بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يطهو أى طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت . **(قوله فإن أورد)** أى الزمخشرى على وجه التمثيل لوقوع السين

[١٢٧٥] قاله راجز من حمير وتمامه :

* لَنضرِبَنْ بسَيْفِنا قفيكا *

وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما . والشاهد فى عصيكا فإن أصله عصيت . فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس .

كقولهم زِراط وزقَر فى صراط وسقر ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد اسمَّع ورد اذَّكر واظلّم لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرد هذا كلامه . قلت : قد أجاز النحاة فى استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الأولى السين كما أبدلوا التاء من السين فى ستّ إذ أصله سدس ، فلعله نظر إلى ذلك . والذى ذكره سيبويه أحد عشر حرفا : ثمانية من حروف الزيادة وهى ما سوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها وهى الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع فى بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما أو غلبة ، فالأول نحو جدف فإن فاءه بدل من ثاء جدث لأنهم قالوا فى الجمع أجداث بالثاء فقط ، والثانى نحو أفلط أى أفلت فإن طاءه بدل من التاء ، لأن التاء أغلب فيه فى الاستعمال وكذا قولهم فى لِصّ لَصت التاء بدل من الصاد لأن جمعه على لصوص أكثر من لصوت ، فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين نحو أرخ ورخ ووكد وأكد لأن جميع التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلا من الآخر وقال ابن الحاجب : يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث فإن أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث ، وبقلة استعماله

بدلا وقوله اسمع أى بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكر واظلم . **(قوله اذكر واظلم)** والأصل إذ تكر واظتلم فأبدلت التاء فى الأول دالا والدال ذالا وأدغم وفى الثانى طاء والطاء ظاء وأدغم أى فكان ينبغى أن يذكر الذال المعجمة والظاء المشالة . **(قوله لأنه من باب الإدغام إلخ)** علة لمحذوف أى مع أنه لا يصح ايراد اسمع لأنه من باب الإدغام أى من باب الإبدال للإدغام لا من باب الإبدال المجرد عن الإدغام . **(قوله فى ستّ)** اسم العدد المخصوص قال فى القاموس : الستّ بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم . **(قوله فلعله)** أى الزمخشرى . **(قوله فى بعض التصاريف إلخ)** أى فى بعض تصاريف الكلمة التى فيها البدل فيكون محل الرجوع إلى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وبهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل الثانى الذى هو الرجوع غلبة بأفلط لأن غلبة الرجوع إلى التاء هى نفس أفلط فإن استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا فى غيرها من تصاريفها كمفلت ومفلت أى وافلات للزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله الدمامينى فكان عليه أن يمثل به للأول أيضا ويقتصر فى التمثيل للثانى على نحو لصت وتعلم أيضا أن التعليل بقوله لأن التاء أغلب فيه أى فى أفلط فى الاستعمال غير مناسب لأول كلامه فتنبه .

(قوله فى لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية . **(قوله فإن لم يثبت ذلك)** أى الرجوع لزوما أو غلبه وقوله فى ذى استعمالين أى فى لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذو الاستعمالين . **(قوله بكثرة اشتقاقه)** على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الأمثلة الملاقية للفظ البدل فى الاشتقاق المشتملة على الحرف الأصلى المبدل منه . **(قوله كتراث)** هو المال الموروث . **(قوله وبقلة استعماله)** على تقدير مضاف أى

كقولهم : الثعالى فى الثعالب ، والأرانى فى الأرانب . وأنشد سيبويه :

[١٢٧٦] **لها أشَارِيرُ من لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ من الثَّعالى ووخزٌ من أرانِيها**

قال ابن جنى : ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثعالة ثم قلب ، فيكون كقولهم : شراعى فى شرائع . والذى قاله سيبويه أولى ليكون كأرانيها . وأيضا فإن ثعالة اسم جنس ، وجمع أسماء الأجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس ، وبكونه فرعا والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب ، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف وبكونه فرعا وهو أصل كمويه فإنه تصغير ماء ، فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة

استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل . **(قوله لها أشارير إلخ)** الضمير يرجع إلى فرخة عقاب والأشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم . والتتمير بفوقيتين التجفيف . ووخز بالخاء والزاى المعجمتين شىء قليل وهو عطف على أشارير . **(قوله ثم قلب)** أى الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على الهمزة والأصل ثعائل كذؤابة وذوائب إلا أن الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفا . **(قوله ضعيف)** لأن الجمع للإفراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الافراد .

(قوله يعنى بقوله اسم جنس إلخ) أى وبقوله أسماء الأجناس أعلام الأجناس . **(قوله وبكونه)** أى البدل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر . **(قوله والحرف)** أى المبدل منه زائد أى على أصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية وبنظيرتها أعنى قوله بعد وهو أصل تقسيما للفرع قسمين . **(قوله لأنه لما علم الأصل)** وهو المكبر . **(قوله وبكونه فرعا وهو أصل إلخ)** هذه العبارة عندى غير مستقيمة لأنها إن أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد وبكون لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذى هو مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الأصلى المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء . فإن قلت : كون همزة المكبر بدلا من هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبرة ولا دور لأنا لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت : لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لأنه لما علم الأصل وهو المكبر علم أن هاء مويه بدل من همزة ماء وإن كان أصل همزته هاء مع أنه يرد عليه أيضا أنه لا وجه لتخصيص

[١٢٧٦] قاله أبو كاهل النمر بن تولب اليشكرى ، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كان لبنى يشكر . وهو بالغين المعجمة المضمومة وفتح الباء الموحدة المشددة وفى آخره هاء . وهو من البسيط . والضمير فى لها يرجع إلى الفرخة . وأشارير مبتدأ ، ولها خبره ــ وهى قطع قديد من اللحم . ومن للبيان . قوله تتمره من تمرات اللحم . والتمر بالتاء المثناة من فوق إذا جففتهما ، وهى صفة اللحم . والشاهد فى من الثعالى وأرانيها ، فإن أصلهما من الثعالب ، ومن أرانبها جمع أرنب ، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء . قوله ووخز ــ بالخاء والزاى المعجمتين ــ معناه شىء قليل ، وهو عطف على أشارير .

من هاء وبلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بأن أصله أراق ، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (**فَأَبْدِلِ ٱلْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا . آخِرًا آثْرَ أَلِفٍ زِيدَ**) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا فى أربع مسائل: الأولى هذه، وهى إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة نحو: كساء وسماء ودعاء، ونحو: بناء وظباء وقضاء، بخلاف نحو قاول، وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف، ونحو: غزو وظبى لعدم الألف، ونحو واو وآى لعدم زيادة الألف لأنها أصلية فيهما فلا إبدال، وإلا لتوالى إعلالان وهو ممنوع.

(**تنبيهان**)*: **الأول** : تشاركهما فى ذلك الألف فى نحو حمراء فإن أصلها حمرى كسكرى ، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام ، فأبدلت الثانية همزة فكان الأحسن أن يقول كما قال فى الكافية :

الهمزة بالذكر لأن واو المصغر بدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا بدل من واو فتأمل .

(**قوله وهو بناء مجهول**) أى لا يعرف فى الأوزان . (**قوله آخرا**) جعله حالا من المتعاطفين قبله وإن أحوج أفراده إلى تأويلهما بالمذكور وإلى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخرا ظرفا لصفة محذوفة أى كائنتين فى آخر من ظرفية الشىء فى نفسه المستفاد من نصب لاما فى قول الشارح بعد فلو أتى موضع قوله آخرا بلاما فقال لاما باثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك . (**قوله أى تبدل الهمزة إلخ**) كان ينبغى حذف أى إلا أن يدعى أنه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة إلخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الأربع . (**قوله إذا تطرفت إحداهما**) بأن كانت لاما أو زائدة بعدها للإلحاق على ما ستعرفه . (**قوله بعد ألف زائدة**) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم ا هـ تصريح وهذا نكتة تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد فى القاموس ظباء بالضم والمدبل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبة التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما فى نسخ القاموس . (**قوله ونحو بناء إلخ**) قال فى التصريح : ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من باء زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس . (**قوله لعدم التطرف**) أى لوقوعهما عينا . (**قوله ونحو واو**) أى اسم الحرف المخصوص وآى بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة .

(**قوله لأنها أصلية فيهما**) أى منقلبة عن أصل وهو فى الكلمة الأولى واو عند أبى على وياء عند أبى الحسن وفى الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . قاله المصرح . (**قوله وإلا**) بأن أبدلت لامهما وقوله لتوالى إعلالان هما قلب عينهما ألفا وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزى من أن الإعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان علم أن قول شيخنا والبعض الأولى أن يقول وإلا لتوالى إعلال وإبدال إلا أن يجعل فى كلامه تغليب أو يقال مراده بالإعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر . (**قوله تشاركهما**) أى الواو والياء .

مزيدٍ ابدل همزة وذا ألف من حرف لين آخر بعد ألف

الثاني : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو : بناء وبناءة ، فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو : هداية وسقاية وإداوة وعداوة ، لأن الكلمة بنيت على التاء أى أنها لم تبن على مذكر . قال فى التسهيل : وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة : فالأول كقولهم فى المثل : اسق رقاش ، فإنها سقّاية لأنه لما كان مثلا والأمثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التأنيث . ومنهم من يقول فإنها سقاءة بالهمز كحاله فى غير المثل . والثانى كقولهم صلاءة فى صَلاية . وحكم زيادتى التثنية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الإبدال نحو كساءين ورداءين ، فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال وذلك كقولهم عقلته بثنايين ، وهما طرفا العقال . **الثالث** : قد أورد على الضابط المذكور مثل غاوىّ فى النسب إذا رخمته على لغة من لا ينوى فإنك تقول يا غاو بضم

(قوله فكان الأحسن أن يقول إلخ) أمر لشموله الأحرف الثلاثة . **(قوله مع هاء التأنيث العارضة)** أى على صيغة المذكر قال سم : وعبارة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقديرا لأن هاء التأنيث فى تقدير الانفصال . **(قوله نحو بناء وبناءة)** كلاهما صيغة مبالغة . **(قوله وسقاية)** بكسر السين وضمها موضع السقى كما فى القاموس . **(قوله وإداوة)** بكسر الهمزة وهى المطهرة كما فى القاموس . **(قوله لم تبن على مذكر)** أى لم تصغ بغير تاء لمذكر من المعنى بأن لم تصغ لمذكر أصلا كهداية أو صيغت له من معنى آخر كسقاية فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن كما فى القاموس وهو غير معنى السقاية الذى هو محل السقى كما مر . **(قوله وربما صح)** أى حرف اللين أى أبقى من غير قلب . **(قوله اسق رقاش فإنها سقاية)** بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقا بلا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للمحسن أى أحسن إليه لإحسانه . **(قوله لأنه لما كان مثلا إلخ)** فيه عندى نظر لأنه إنما يصلح تعليلا لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصحيحها فى النطق به أولا . **(قوله كقولهم صلاءة فى صلاية)** بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال فى القاموس : الصلاية ـ ويهمز ـ الجبهة ومدق الطيب والجمع صلى وصلى . **(قوله فى استصحاب هذا الإبدال)** أى جوازا فلا ينافى قول الناظم السابق :

* ونحو علباء كساء وحيا *

بواو أو همز . **(قوله نحو كساءين ورداءين)** أى مما همزته بدل من أصل أو من حرف إلحاق لا من ألف تأنيث لأن الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب فى التثنية قلبها واوا . **(قوله على الضابط المذكور)** أى فى قوله فأبدل الهمزة من واو وياء إلخ لأن التقدير من كل واو وياء . **(قوله فى النسب)** ليس بقيد فإنه إذا رخم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطى فى النكت عبارة المرادى أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط فى ترخيمه أن يكون علما كما هو مصرح به وأجيب عن إيراد ما ذكر بأنه لا يرد لأن واو غاو ليست آخرا بل هى حشو والحذف عارض . سم .

الواو من غير إبدال مع اندراجه فى الضابط المذكور . وإنما لم يبدل لأنه قد أعلّ بحذف لامه فلم يجمع فيه بين إعلالين فلو أتى موضع قوله آخرا بلاما فقال لا ما باثر ألف زيد لاستقام . **الرابع** : اختلف فى كيفية هذا الإبدال : فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف . وقال حذاق أهل التصريف : أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطرف ، فقلبا ألفا حملا على باب عصا ورحا ، فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنها من مخرج الألف . انتهى .

(قوله بحذف لامه) أى لأجل ياء النسب كما أفصح به المرادى . **(قوله لاستقام)** لأنه يخرج غاو لأن الواو فيه عين اهـ سم ويرد على التعبير بلاما أنه لا يشمل نحو علباء وقوباء مما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للإلحاق ولهذا قال المراد بإصلاح الضابط أن يقال من واو وياء هى لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلاما وعلى اصلاح المرادى الضابط أنهما لا يشملان نحو حمراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث . **(قوله فقلبت الألف الثانية همزة)** ولم تقلب الأولى لأن قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولأن التغيير أليق بالأواخر ولأن فى تحريك الثانية تحصيلا لظهور الإعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى . **(قوله لأنها من مخرج الألف)** فيه تساهل لأن الهمزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربا المخرج .

(فائدة): فى حاشية السيوطى على المغنى أن الفراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول الهمزة هى الأصل والألف الساكنة هى الهمزة ترك همزها وفرق سيبويه بينهما فقال الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون فى أول الكلمة وآخرها ووسطها والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكنا ولا يكون فى أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والألف مع اللام قبل الياء وقال ابن جنى فى سر الصناعة : اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والألف اللينة حرفين وعدها أبو العباس ثمانية وعشرين بإسقاط الهمزة لأنها لا تثبت فى الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضى وبيان ذلك أن الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمز فى الحقيقة وإنما كتبت الهمزة واوا مرة وياء مرة على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب إلا ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك إذا وقعت أولا نحو أخذ وأحذ وإبراهيم وأن كل حرف سميته فأول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف حروفه همزة فهدان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف . أما الألف فى نحو قام وكتاب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة إلا أن هذه الألف لا تكون

ثم أشار إلى الثانية بقوله : **(وَفى * فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِى)** أى اتبع : ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة ، أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع الأصل قاول وبايع ، فحملا على الفعل فى الإعلال ،

إلا ساكنة ولا ينافى اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا ويكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما إخراج أبى العباس لها من الحروف محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشىء لأن جميع هذه الحروف إنما أثبتت لوجودها فى اللفظ الذى هو قبل الخط والهمزة موجودة فى اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها فى بعض أحوالها لعارض كتخفيف وإبدال لا يخرجها عن كونها حرفا ألا ترى أن انقلاب غيرها فى بعض أحواله لعارض لا يخرجه عن كونه حرفا ا هـ وقال التفتازانى فى حاشية الكشاف : الألف اسم للمدة التى هى أوسط حروف جاء والهمزة التى هى آخرها بدليل قولهم الألف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط فى الدرج وقولهم الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصلى وإنما يذكر فى حروف التهجى اسم الألف لا الهمزة ا هـ .

فعلم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة وبمعنى خاص باللينة ا هـ ما فى حاشية السيوطى بتلخيص وبعض زيادة وفى الهمع عن ابن جنى لما لم يمكن أن يلفظ بالألف اللينة فى أول اسمها كما فعل فى أخواتها توصل إلى النطق بها باللام وقيل فى اسمها لا كما توصل إلى النطق بلام التعريف بالألف وقيل فى الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط ا هـ ويرد عليه أن تقارض اللام فى نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة وقد يجاب بأنه يكفى فى تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلا من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفا وقوله لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره يرد عليه أن الألف الماضى ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الألف اللينة المشار إليها بلا كما مر فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الألف تنبيه على أن لا إشارة إلى الألف اللينة وذكرهم اللام لأنها المتوصل بها إلى النطق بالألف اللينة فى قولهم لا فاعرف ذلك .

(قوله ثم أشار إلى الثانية) أى من مسائل إبدال الهمزة من الواو والياء . **(قوله وفى فاعل ما أعل عينا)** أى وفى اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق فى اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولا . **(قوله إذا وقعت)** أى كل منهما . **(قوله فحملا على الفعل فى الإعلال)** قال فى التصريح ما ذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل فى الإعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الإعلال وإن لم يكن له فعل أصلا كما سيذكره من جائز وجائزة فإن ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل فى أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع

بخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين .

(تنبيهات)*: **الأول** : هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة و لم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان ، قال :

[١٢٧٧] **صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ**

وكقولهم جائزة وهى خشبة تجعل فى وسط السقف . وكلام الناظم هنا وفى الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى التسهيل . **الثانى** : اختلف فى هذا الإبدال أيضا : فقيل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف . وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم فى كساء ورداء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين . وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة . **الثالث** : يكتب

والوجه الثانى أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اهـ وقد يجاب عن الأول بالتزام النقل ومنع التكثير وعن الثانى بأن فرعية الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافى ما قالوه هنا من أن فرعيته عن الفعل من حيث الإعلال والتصحيح فافهم . **(قوله فى الإعلال)** أى فى مطلق الإعلال وإن كان الإعلال فيهما بقلب العين همزة وفى الفعل بقلبها ألفا . **(قوله نحو عور إلخ)** فى القاموس : العور ذهاب حس إحدى العينين . عور كفرح وعار يعار واعور واعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران . وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر عظم سواد عينه فى سعة فهو أعين .

(قوله هذا الإبدال جار) بالراء من الجرى كما فى عبارة المرادى وفى نسخ من الشرح جائز بالزاى من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الإبدال فى هذا القسم أيضا كما هو صريح التسهيل واغتر شيخنا السيد بظاهر ما فى هذه النسخ فقال ما قال . **(قوله كقولهم جائز)** ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاى وفسره بالبستان وضبطه العينى فى البيت بالحاء المهملة والراء وفسره بمجتمع الماء . **(قوله صعدة)** هى القناة المستوية تنبت كذلك . قاموس . **(قوله لا يشمل ذلك)** لأنه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة . **(قوله كما قال المصنف)** لو قال : وهو ظاهر كلام المصنف كما قال فى نظيره السابق لكان أحسن .

(قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين . **(قوله قبل الألف إلخ)** عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اهـ أى فلم يلحظ الواو والياء فى اسم الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لى وبه يفارق قول المبرد قول الأكثرين فتأمل . **(قوله بالياء)** أى مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين . **(قوله التخفيف)** أى بتسهيل الهمزة بين

[١٢٧٧] ذكر مستوفى فى شواهد عوامل الجزم . والشاهد فى حائر فإنه على وزن فاعل اسم البستان ، وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز فى فاعل الذى هو اسم فاعل .

نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة فى ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء فى بائع ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى قائل ، ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع ، قال المطرازى : نقط الياء من قائل وبائع عامى ، قال : ومرّ بى فى بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه : قائل ـ بنقطتين من تحت ـ فقال أبو علىّ لذلك الشيخ : هذا خطا من ؟ فقال : خطى ، فالتفت إلى صاحبه وقال : قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله ، وخرج من ساعته . انتهى . ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (**وَٱلْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي ٱلْوَاحِدِ * هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَٱلْقَلَائِدِ**) أى يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال مفاعل : نحو رعوفة ورعائف ، وقلادة وقلائد ، وصحيفة وصحائف ، وعجوز وعجائز ، وسليق وسلائق ، وشمال وشمائل ، بخلاف نحو قسورة وقساور ، لعدم المد ، وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ، ومعيشة ومعايش ، ومثوبة ومثاوب ،

الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده . (**قوله فلذلك كتبت ياء**) مكرر مع ما قبله . (**قوله تصحيح الياء**) أى الإتيان بها على أنها الأصلية لا مبدلة من الهمزة فهى غير ما قبله . (**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن ما ذكره من الإبدال والتصحيح لحن . (**قوله هذا خط من**) كان الواجب أن يقول خط من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف إليه . (**قوله والمد**) أى حرف المد واوا أو ياء أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهى مترادفة وقوله فى الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهذا لم يذكر له الشارح محترزا .

(**قوله أى يجب إبدال إلخ**) وذلك لأنك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها فلو حذفوا الأولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لابد أن يكون بين ألفه وحرف إعرابه حرف مكسور ليكون كمفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل والألف إذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما أثر حركة من جنسهما كالألف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل : إنما همزت الألف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هى حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن إذ كن لا أصل لهن فى الحركة . كذا فى التصريح .

(**قوله نحو رعوفه**) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم . كذا فى القاموس . (**قوله وسليق**) كأمير يطلق على معان منها ما تحات من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه . (**قوله قسورة**) هو الأسد ويقال فيه قسور بغير تاء . (**قوله وشذ مصائب ومنائر**)

لعدم الزيادة ، وشذ مصائب ومنائر ، والأصل مصاوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ، ومكوك لعدم كونه ثالثا . ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (**كَذَاكَ ثانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا * مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا**) نيفا نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع ، وأضافه فى الكافية للفاعل : فقال كجمع شخص نيفا . أى يجب أيضا إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف ، أو واوين كأوائل جمع أول ، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود ، وصوائد جمع صائد ، والأصل سياود وصوايد . واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة فى الواوين فقط ولا يهمز فى الياءين ولا فى الواو مع الياء ، فيقول نيايف وسياود وصوايد على الأصل ، وشبهته أن الإبدال فى الواوين إنما كان لثقلها ولأن لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحويّين ويَيوم اسم موضع ،

وشذ أيضا همزة معايش فى رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما فى المرادى . (**قوله وقد نطق فيهما**) الضمير راجع لمصائب ومنائر بقطع النظر عن همزهما . (**قوله نحو صيرف وعوسج**) فيه أن صيرفا وعوسجا خرج بقيد المد . والصيرف المحتال فى الأمور كالصيرفى والعوسج شوك واسم فرس . كذا فى القاموس . (**قوله اكتنفا**) أى أحاطا . (**قوله نيفا**) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف وقول الشاطبى أصله نيوف مبنى على أن من ناف ينوف وتقدم فى العدد بيانه . كذا فى التصريح . (**قوله بالمصدر المنون**) تصريح بأن لفظ جمع فى قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لأنه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للإبدال لأن الجمع ليس إبدالا ويجاب بأنه مثال لمفاعل على حذف مضاف أى كحاصل جمع نيفا أى الحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ سم .

(**قوله أو مختلفين**) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما . (**قوله وصوائد**) الواو بدل ألف صائد ا هـ سم لما تقدم فى قوله فى التصغير الذى مثله التكسير والألف الثانى المزيد يجعل * واوا . (**قوله فى الواوين**) أى فى صورة الواوين . (**قوله ولأن لذلك نظيرا**) الإشارة للإبدال فى الواوين وقوله وهو اجتماع أى الإبدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أواصل فإن أصله وواصل ومناظرة هذا لمسألتنا فى مطلق إبدال إحدى الواوين همزة وإن كانت المبدلة فى مسألتنا الثانية وفى النظير الأولى . (**قوله وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو**) أى فى جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما إلخ واقتصر على قوله وإذا التقت الياءان إلخ لكان أخصر وأسبك . (**قوله نحويين ويوم**) الأول بفتحتين قرية باليمن وعين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثانى بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا فى القاموس ومنه يعلم أنه كان الأولى أن يقدم الشارح قوله

واحتج أيضا بقول العرب فى جمع ضَيْوَن وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع: أما القياس فلأن الإبدال فى نحو أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو فى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا، وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيِّقة سيائق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق، وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيّد وجيائد وهو من جاد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعى فى جمع عيل عيائل، وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

(تنبيهات)*: **الأول**: فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال، فالأولى نحو طواويس، والثانية نحو قوله:

[١٢٧٨] * وكَحَلَ الْعَيْنَيـنِ بَالعَـوَاوِرِ *

أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد، فحذفت الياء ضرورة فهى فى تقدير

اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرح.

(قوله فى جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية. **(قوله ذكر السنانير)** جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو. **(قوله من جهة قربه)** من سببية وإضافة جهة إلى قرب للبيان وفى الكلام حذف أى قرب حرف العلة منه. **(قوله وهو)** الإبدال بالهمزة. **(قوله سيقة)** بياء مشددة ما استاقه العدو من الدواب. والدريئة يستتر فيها الصائد فيرمى الوحش كما فى القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه فيعلة بتقديم الياء على العين كما فى المرادى. **(قوله مع أنه إلخ)** كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا. **(قوله والصحيح أنه يقاس عليه)** أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده إذا وجد وذهب أناس إلى القياس. كذا فى المرادى. **(قوله مد مفاعل)** أى ألفه وقوله اتصال المد أى اللين الثانى الذى ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن المفصول مفاعيل لا مفاعل. **(قوله بمدة شائعة)** أى قياسية.

(قوله وكحل) الضمير فيه يرجع إلى الدهر وضبطه المصرح بتخفيف الحاء ولعله الرواية وإلا فالتشديد صحيح معنى. **(قوله جمع عوار)** قال العينى: بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد

[١٢٧٨] قاله جندل بن المثنى الطهوى من الرجز، وأوله:

غـرَّك أنْ تقـارَبَت أَبَـا عِـرِى ... وَأَنْ رأيت الدَّهـر ذا الدَّوائـر

* خنا عِظامى وأَراهُ ثاغِرى *

وكحل إلخ والضمير فى كحل يرجع إلى الدهر، وحنا: قوّس، وثاغرى: من ثغرت أسنانه إذا كسرتها. والشاهد =

الموجودة . أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

[١٢٧٩] * فِيها عَيائِيلُ أُسُودٍ ونُمُـرْ *

الأصل عيائل لكنه أشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف ، لأنه جمع عيل واحد العيال ، قال الصغانى : واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد .

الثانى : لا يختص هذا الإبدال بتالى ألف الجمع كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت : قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى فى التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال فى المفرد لخفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة فى كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق فى قائل وبائع . ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم فى الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل فى النوعين

وقيل هو كالقذى اهـ وتبعه المصرح فى هذا الضبط قال سم وضبطه المكى بتشديد الواو وهو الظاهر اهـ . **(قوله فهى فى تقدير الموجودة)** ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف فى التقدير . **(قوله تنقاد)** بفتح التاء أى نقد وإضافته إلى الصياريف من إضافة المصدر لفاعله . **(قوله لأنه قد جمع عيل واحد العيال)** يؤخذ منه ومما بعده أن للعيل جمعين عيالا وعيائل . **(قوله كما أوهمه كلامه)** قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل فى مجرد عدد الحروف والهيآت فيشمل المفرد ولا ينافيه قول كجمع نيفا لأن المثال لا يخصص اهـ سم وقولهم عدد المصنف إعطاء الحكم بالمثال غير مطرد . **(قوله مثل عوارض)** أى مفردا على وزن عوارض . **(قوله ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه إلخ)** فيه شىء لأن الحكم الذى أطلقه فيما سبق إطلاقه معتبر لأن الإبدال همزة ثابت فى هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء إلا أن يريد بالاطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لأنه بين هنا أن ذلك الحكم وهو الإبدال همزة لا يبقى بل يغير . قاله سم .

(قوله فى النوعين المذكورين) أى المشار إلى أولهما بقوله والمد زيد إلخ وإلى ثانيهما بقوله كذاك

= فى بالعواور فإن أصله بالعواوير ، فلذلك صحت الواو لبعدها من الطرف ، ثم حذف الياء وبقى الصحيح بحاله ، لأن حذف الياء عارض ، وهو جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو ، وهو الرمد الشديد ، وقيل هو كالقذى .

[١٢٧٩] قاله حكيم بن معية الربعى . والضمير فى فيها يرجع إلى الغيطان فى البيت الذى قبله . والشاهد فى عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء . وقال الصاغانى : واحد العيال عيل والجمع عيايل ، مثل جيد وجياد وجيايد ، وقد جاء عيايل ثم أنشد البيت ، وهو مضاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها . وادعى ابن الأعرابى أن الصواب غيائيل بالغين المعجمة جمع غيل على غير قياس ـ وهو الأجمة ـ قوله ونمر ـ بضمتين ـ جمع نمر .

المذكورين ، أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا فى الواحد وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل بقوله : (وَٱفْتَحْ وَرُدَّ ٱلْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ * لَامًا) فالألف واللام فى الهمز للعهد ، أى يجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم بإبدالها ياء فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم فى الواحد ، فالنوع الأول مثال ما لامه همزة منه : خطيئة وخطايا ، ومثال ما لامه ياء منه : هدية وهدايا ، ومثال ما لامه واو منه لم تسلم فى الواحد : مطية ومطايا ، فأصل خطايا خطايىء ، بياء مكسورة ، وهى ياء خطيئة ــ وهمزة بعدها هى لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى صحائف فصار خطائىء ــ بهمزتين ــ ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة ، ثم فتحت الأولى تخفيفا ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا ــ بألفين بينهما همزة ــ، والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة أعمال . وأصل هدايا هدايى ــ بياءين الأولى ياء فعيلة والثانية لام هدية ــ ثم أبدلت الأولى همزة كما فى صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار هدايا بعد أربعة أعمال . وأصل مطايا مطايو ، لأن أصل مفرده وهو مطية مطيوة ــ فعيلة من المطا وهو الظهر ــ أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فيها ، على حد ما فعل بسيد وميت ، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما فى الغازى والداعى ،

ثانى إلخ . (**قوله أعنى ما استحق**) أى جمعا استحق الهمز بكونه أى الهمز فى الأصل مدا مزيدا فى الواحد وكذا يقال فيما بعده . (**قوله فيما**) أى جمع أعل لاما وأراد به ما يشمل المهموز كما سينبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لاما لكان أوفق باصطلاحهم . (**قوله للعهد**) أى الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقا فى النوعين . (**قوله كسرة الهمزة**) أى الوالية لألف مفاعيل (**قوله فيما لامه إلخ**) ما واقعة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله فى هذين النوعين (**قوله ولم تسلم فى الواحد**) حال من الواو فقط أى بل انقلبت ياء و سيأتى محترزه فى قوله وفى مثل هراوة جعل واوا ولو حذف الواو كما فى نظيره الآتى لسلم من إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ . (**قوله فالنوع الأول**) أى من النوعين . (**قوله بهمزتين**) الأولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة . (**قوله لما سيأتى**) أى فى قوله ما لم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقًا جاء .

(**قوله والهمزة تشبه الألف**) لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من مخرج الألف وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل (**قوله وهو مطية**) المطية الراحلة . (**قوله من المطا وهو الظهر**) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير أى مددت . تصريح . (**قوله أبدلت الواو إلخ**) راجع للمفرد وقوله فقلبت الواو إلخ راجع للجمع .

ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء ، فصار مطايا بعد خمسة أعمال . وإن كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرآة والمرائى ، فإن الهمزة موجودة فى المفرد ـ فإن المرآة مفعلة من الرؤية ـ فلا تغير فى الجمع ، وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالأصلى مسلك العارض ، كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلى فى قوله :

[١٢٨٠] **فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فى مَكَانِنَا ثَلاثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيَا**

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لى خطائئى ـ بهمزتين ـ. والنوع الثانى مثاله زاوية وزوايا أصله زوائى بإبدال الواو همزة لكونها ثانى لينين اكتنفا مدا مفاعل ، ثم خفف بالفتح فصار زوائى ، ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا ، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا .

(تنبيه)*: أدرج الناظم هنا الهمزة فى حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ، ولكنه غاير بينهما فى التسهيل . وفى الهمزة ثلاثة أقوال : **أحدها** حرف صحيح ، **والثانى حرف علة وإليه ذهب الفارسى** ، **والثالث** أنها شبيهة بحرف العلة . انتهى . وأشار بقوله : **(وَفِى مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ . وَاوًا)** إلى أن المجموع على مثال مفاعل

(قوله وإن كانت الهمزة) أى الوالية لألف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذى تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد لأن المعهود الهمز السابق فى كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثانى لينيه أو القيد الذى فى قول الشارح أعنى ما استحق الهمز لكونه أى الهمز فى الأصل مدا مزيدا فى الواحد . **(قوله مفعلة)** بكسر الميم . تصريح . **(قوله فلا تغير فى الجمع)** بل تبقى هى وكسرتها والياء بعدها . **(قوله سلوكا بالأصلى)** أى الهمز الأصلى مسلك العارض العارض بسبب الجمع . **(قوله فما برحت أقدامنا إلخ)** قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلىّ وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من نافى أقدامنا .

(قوله وقول بعض العرب) بجر قول عطفا على المجرور بفى قبله . **(قوله والنوع الثانى)** أى الجمع الذى ألفه بين لينين . **(قوله مثاله زاوية وزوايا)** لم يقل قياس صنيعه فى النوع الأول مثال ما لامه ياء منه زاوية وزوايا ومثال ما لامه واو منه لم تسلم فى الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر . **(قوله أصله زوائى)** أى أصله الثانى كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول زواوى . **(قوله حسبما)** بفتح السين . **(قوله غاير بينهما فى التسهيل)** لعطفه الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة . **(قوله وفى مثل هراوة)** أى فى جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كما فى التصريح .

[١٢٨٠] ذكر مستوفى فى شواهد البدل . والشاهد فيه ههنا فى المنائيا حيث أثبت فيه حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه من سعة الكلام إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، وكان الوجه فيه أن يكون المنايا ، ولكن أظهر الياء للضرورة .

إذا كانت لامه واوا لم تعل فى الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة فى جمعه واوا ، فيقال هراوى والأصل هرائو ، بقلب ألف هراوة همزة ، ثم هرائى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار هراءى ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا ، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لأن الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحده ، فصار هراوى ، بعد خمسة أعمال .

(تنبيهات): **الأول** : إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت فإن كانت أصلية سلمت .

الثانى : شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء ، وذلك قولهم فى هدايا هداوى ، وفيما لامه واو أعلت فى الواحد ، وذلك قولهم فى مطايا مطاوى ، وقاس الأخفش على هداوى وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو فى هراوى كما صحت فى المفرد ، وأعلت فى مطايا كما أعلت فى المفرد وهدايا على وزن الأصل ، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هدية ، وذهب البصريون إلى أنها

(قوله جعل موضع الهمزة) لو قال أبدلت الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم لكان أخصر وأظهر فى كون الواو مبدلة من الهمزة . **(قوله لما سبق)** أى من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الأمثال . **(قوله لأن الواو ظهرت فى واحده إلخ)** إلا أن الواو فى الواحد لام الكلمة وفى الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد . **(قوله فقصد تشاكل الجمع لواحده)** قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحده أو مشاكلة الجمع لواحده لأن التشاكل تفاعل يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية . **(قوله إنما ترد الهمزة ياء إلخ)** هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد الهمزة إلخ فكان المناسب ذكره فى شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع أنه مكرر مع قوله سابقا وإن كانت الهمزة أصلية إلخ نعم فى بعض النسخ إسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا .

(قوله وقاس الأخفش على هداوى) أى بالدال ورسمه فى بعض النسخ بالراء تحريف ولا يبعد عندى أن يقيس على مطاوى أيضا فإنه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لأن الإتيان بالواو فى مطاوى له وجه وهو الرجوع إلى الأصل فراجع . **(قوله وهو ضعيف)** وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوى وجه . **(قوله على وزن فعالى)** فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والألف للتأنيث . **(قوله وهدايا على وزن الأصل)** أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الأصل بمنزلة قوله فى هراوى صحت الواو فيه كما صحت فى المفرد وقوله فى مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت

فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله : حتى أُزيروا المنائيا ، وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لأن الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة ، وذلك لأنه يقول أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يعل كما تقدم . انتهى طائى **(وَهَمْزًا آوَّلَ ٱلْوَاوَيْنِ رُدْ * فِى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِى ٱلْأُشُدْ)** أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية ، فخرج أربع صور : **الأولى** أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعَل نحو ووفى الأشد ، وووری عنهما .

فى المفرد إلا أنه خالف الأسلوب تفننا فى التعبير فلا يرد الاعتراض بأن هراوى ومطايا على وزن الأصل .
(قوله فجاء على خطية بالإبدال والإدغام) يرد أنه على هذا يكون خطايا أيضا على وزن الأصل كهراوى ومطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا فى قوله وأما خطايا إلخ إلا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الأصل من غير احتياج إلى شىء بخلاف خطايا فإنهم احتاجوا فى كونها على وزن الأصل إلى جعلها جمع خطية بالإبدال والإدغام فافهم .

(قوله وذهب البصريون إلخ) وهو الذى ذهب إليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف . **(قوله لأن الألف عندهم للتأنيث)** أى زائدة للتأنيث وأما اللين الزائد فى المفرد فحذف فى الجمع للتخلص من التقاء الساكنين . **(قوله بدل من المدة)** أى التى كانت فى المفرد وقوله المؤخرة أى التى عرض تأخيرها فى الجمع بعد أن كانت مقدمة فى المفرد وهى المدة التى تقلب همزة فى فعائل . **(قوله لا تبدل فى هذا)** أى فيما لامه همزة كخطيئة . **(قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين)** اعترض بأن القياس قلب الياء همزة وإذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لى خطائئ ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ألبته . كذا فى المرادى والتصريح . **(قوله بل تقلب)** أى مدة الواحد قلبا مكانيا فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أى المدة . **(قوله وهمزا)** مفعول ثان لرد وأول مفعوله الأول . **(قوله الأشد)** نائب فاعل ووفى والأشد ويضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة إلى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أو شد كذئب وأذؤب قاله فى القاموس وعن ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ **بلغ أشده** ﴾ [يوسف : ٢٢] أن الأشد ثلاث وثلاثون سنة .

(قوله أى هذه مسألة خامسة) أى للمسائل الأربع المذكورة فى قوله فأبدل الهمزة من واو ويا إلخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الأربع ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمزة إلخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض . **(قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير**

والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوأل أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ . **والثالثة** : أن تكون عارضة كأن تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله . **والرابعة** أن تكون زائدة كأن تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال بل يجوز ، وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد ، فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القول بجواز الوجهين لأن الثانية وإن كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة ، ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك فى جمع الأولى أنثى الأوّل أوّل الأصل وول ، وقولك فى جمع واصلة وواقية أواصل وأواق ، والأصل وواصل ووواق بواوين أولاهما فاء الكلمة ، **والثانية** بدل من ألف فاعلة كما تبدل فى التصغير نحو أويصل وأويق ،

أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية . **(قوله من ألف فاعل)** بفتح العين . **(قوله وهى أنثى الأوأل)** إن قرئ الأوأل بواو ساكنة فهمزة فالضمير فى وهى راجع للوؤلى بالهمز وإن قرئ بواو مشددة فالضمير راجع للوولى بلا همز . **(قوله أن تكون عارضة)** أى لا لإبدال لتباين هذه الصورة ما قبلها . **(قوله مثال فوعل)** بفتح فسكون ففتح . **(قوله ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله)** فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتى والعارضة غير أصلية . سم . **(قوله مثال طومار)** بضم الطاء المهملة الصحيفة ويقال لها الطامور أيضا . كذا فى القاموس . **(قوله غير مبدلة من زائد)** أى وإن كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووفى . **(قوله فإن الضمة إلخ)** تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أى بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفى واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم فى الثالثة وفيه نظر لأنه إنما يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها فى بعض الصور غير مبدلة كما فى المثال المتقدم للثالثة .

(قوله وإن كان مدها غير متجدد) أى لبناء الكلمة ووضعها عليه . **(قوله بالألف المنقلبة)** أى الصائرة واوا ثانية فى نحو ووفى ولو قال بالواو المنقلبة عن الألف لكان واضحا . **(قوله وأواق)** هو مما أعل إعلال قاض فتثبت الياء إذا حلى بأل . **(قوله وواق)** بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بواوين إلخ . **(قوله كما تبدل)** أى ألف فاعلة واوا فى التصغير لأن التكسير كالتصغير فى ذلك . **(قوله نحو أويصل وأويق)** تصغير واصل وواق قالوا وفى تصغيرهما بدل من ألفهما كما تقول فى ضارب ضويرب ولو قال نحو أويصلة وأويقية لكان أنسب بما قبله .

وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت أوعد والأصل ووعد . والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الأولى أنثى الأول أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة . وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة ما لا يكون فى أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كددن ، وخرج بتقييده بالبدء نحو هووى ونووى .

(تنبيهات)*: **الأول** : ظهر أن فى كلام المصنف أمورا : **أحدها** أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفى مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل ، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال وليس كذلك كما عرفت . **ثانيها** أنه يوهم أيضا أن المستثنى ممتنع الإبدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة يجوز فيها الإبدال . **ثالثها** أن كلامه ليس صريحا فى وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

واوا وهمزا بدءُ واوى مَبدا ‌ ‌ ‌ حتما سوى ما الثان طارٍ مَدا

(قوله حينئذ) أى حين إذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية . **(قوله كراهة إلخ)** ولأنهم لما أجازوا البدل فى وجوه وهى واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالى واوين لأنه أثقل من واو مفردة مضمومة . **(قوله من التضعيف)** قال سم : قد يقال التضعيف موجود فى الصور الثلاث الأول من الصور الخارجة السابقة إلا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اهـ وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا أما الأول فلأن التضعيف موجود فى الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الأول منها وأما الثانى فلأن الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وإنما العارض فيها المد فتأمل . **(قوله كددن)** بفتح الدالين المهملتين اللعب . **(قوله نحو هووى ونووى)** أى فى المنسوب إلى هوى ونوى فلا تبدل الواو الأولى همزة لعد تصدرها . تصريح . **(قوله يوهم قصر المستثنى)** اعترض بأن فيه قصر الشيء على نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء أو أل فى المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى فى كلام النحاة لا فى خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الإيهام من أن المراد بشبه ووفى الأشد ما مدته عارضة أو زائدة إنما يصحح عبارة المصنف لا يدع إيهامها .

(قوله يوهم أيضا أن المستثنى إلخ) أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجهول والأصل فى الأمر الوجوب فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الإبدال فيما خرج لا أنه لا يجوز . قال شيخنا وتبعه البعض : ومنه يعلم جواب الأمر الثالث وفيه نظر إذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر فى الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة . **(قوله واوا)** معمول جعل فى قول المصنف وفى مثل هراوة جعل واوا إلخ وهمزا عطف على واوا وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة أى صدرها همزا حتما وخفف الشارح مبدأ بإبدال همزته ألفا كما خفف طار بإبدال همزته ياء وأعله إعلال قاض وقوله سوى ما الثان إلخ استثناء من مبدأ وما موصول عائده محذوف أى سوى الصدر الذى الثانى منه أو أل عوض عن الضمير أى ثانيه ومدا

لخلص من ذلك كله لما عرفت .

الثانى : زاد فى التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة ، مثال ذلك أن تبنى افعوعل من الوأى فتقول ايأوأى والأصل اوأوأى فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها ، فتصير الكلمة إلى ووأى ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ، ولا يجب الإبدال ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت ووا جاز الوجهان وفاقا للفارسى . قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال فى ذلك سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقى مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء : **أحدها** الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق . **ثانيها** الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة . **ثالثها** الواو المكسورة المصدرة . **رابعها وخامسها** الهاء والعين وقد ذكرتين فى التسهيل ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب وإنما تعرض هنا للواجب وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد ، فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أُجُوه جمع وجه وأدؤر جمع دار وأنؤر جمع نار ، الأصل وجوه وأدور وأنور ، ونحو سؤوق جمع ساق وغؤور مصدر غار الماء يغور غورا وغؤورا ، وليس القلب فى هذا لاجتماع الواوين لأن الثانية مدة زائدة ، والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة

بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والأصل طارىء مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووفى لأن مد ثانيه لم يطرأ غاية الأمر أن الثانى بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف لأنا نقول شخص مد ووفى طارىء والمد الموجود قبل ذلك غيره . **(قوله أن تبنى افعوعل)** أى موازن افعوعل . **(قوله من الوأى)** بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد .

(قوله فإذا نقلت إلخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتى فى كلام المصنف لساكن صح إلخ من أن النقل إنما يكون لحرف صحيح فتأمل . **(قوله إلى ووأى)** بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فألف . **(قوله فصارت ووا)** بواوين مفتوحتين فألف . **(قوله الوجهان)** إقرار الواو وإبدالها همزة . سم . **(قوله نقلت الثانية)** أى حركة الهمزة الثانية . **(قوله أحدها الواو المضمومة إلخ)** مصدرة كالمثال الأول أو لا كباقى الأمثلة . **(قوله لازمة)** مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لأنها يجوز إسكانها تخفيفا . **(قوله وقد ذكرتين)** فى بعض النسخ ذكرهن وهى الأولى لذكر الخمسة فى التسهيل . **(قوله وإن تعرض لغيره)** أى كما يأتى فى قوله وأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه أم . **(قوله لأن الثانية مدة زائدة)** أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافى جواز الإبدال لما تقدم من أنه يجوز إذا كانت الثانية

والمفتوحة وسيأتى الكلام عليهما . وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو : ﴿ **اشتروا الضلالة** ﴾ [البقرة : ١٦] ، ﴿ **ولا تنسوا الفضل** ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فإنه لا يبدل فيه ، والاحتراز بالقيد الأخير من نحو أواصل وأواق فإن ذلك واجب كما مر ، وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو رائى وغائى فى النسب إلى راية وغاية الأصل رايىّ وغايىّ بثلاث ياءات فخفف بقلب الأولى همزة ، وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرة ، فنحو اشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة .

وقرأ أبىّ وابن جبير والثقفى ﴿ **من إعاء أخيه** ﴾ [يوسف : ٧٦] ، ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع ، والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب لأن المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب فى كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الوّنية وهو البط ، قال ابن السراج : وأسماء اسم امرأة لأنه فى الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن ، وأحد المستعمل فى العدد ، أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد فى ما جاءنى أحد ، فقيل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة . وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل ، فمن أبدالها من الهاء قولهم ماء والأصل ماه ، وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضا قولهم : أل فعلت وألا فعلت . بمعنى هل فعلت وهلا فعلت . ومن إبدالها من العين قوله :

مدة زائدة فالصواب تعليل سم بأنهما ليسا فى المبدإ ولك دفعه بأن الذى تقدم الجواز فقط والذى ذكره الشارح هنا أن إبدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز . **(قوله وسيأتى الكلام عليهما)** أى فى قوله وأما إبدالها من الواو المكسورة إلخ وقوله وأما الواو المفتوحة إلخ . **(قوله من نحو أواصل وأواق)** سبقه إلى هذا المرادى فى شرح التسهيل قال الدماميني وهو سهو لأن الكلام فى الواو المضمومة لا المفتوحة .

(قوله ورأى أبو عثمان إلخ) عبارة الدماميني : وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال فى بعض الكتب إنه لغة هذيل **(قوله أناة)** بالنون بوزن قناة **(قوله من الونية)** بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس . **(قوله اسم امرأة)** احترز به عن أسماء جمع اسم . **(قوله فقيل همزته أصلية)** وقيل بدل من الواو . **(قوله فقليل)** أى شاذ . **(قوله وإعلال حرفين إلخ)** استئناف نبه به على أن فى ماء شذوذا من وجهين **(قوله وألا فعلت)** هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فألا وهلا مادتان مستقلتان .

[١٢٨١] وماجَ ساعات ملاَ الوَدِيق أُبابُ بحر ضاحكٍ هَروق

فأصل أباب عباب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلا من العين وإنما هو فعال من أبّ إذا تهيأ ، لأن البحر يتهيأ للارتجاج فالهمز على هذا أصل . ومما شذ إبدالها من الألف فى قولهم دأبة وشأبة وابيأض ، وما روى عن العجاج من همز العأ لم والخأتم وإبدالها من الفاء فى قولهم قطع الله أديه أى يديه ، يريد يده . فردت اللام وأبدلت الياء همزة ، وقالوا فى أسنانه ألل أى يلل ، والبلل قصر الأسنان ، وقيل إحديدا بها إلى داخل الفم . يقال رجل أَيَلّ وامرأة يلاء ، وهمز بعضهم الشيمة وهى الخلقة وكذلك رئبال وهو الأسد . انتهى (وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثانِىَ ٱلهَمْزَيْنِ مِنْ * كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كآثِرْ وَٱئْتَمِنْ) أى إذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ،

(قوله وماج ساعات إلخ) قال فى القاموس : الملاة كقناة فلاة ذات حر وسراب والجمع ملا وقال أيضا الوديقة شدة الحر وذكر من معانى العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والقرد صوت . (قوله من أب) بتشديد الموحدة .

(قوله دأبة وشأبة وابيأض) بفتح الهمزة فى الثلاثة للساكن . قاله شيخنا السيد . (قوله أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسى هى لغة فيديه وأديه بمنزلة يلملم وألملم ونازعه تلميذه أبو الفتح ابن جنى . اهـ فارضى . (قوله فى أسنانه ألل) يقال أللت أسنانه من باب فرح . (قوله احديدا بها) أى ميلها . (قوله رجل أيل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد . كذا فى القاموس . (قوله الشيمة) بشين معجمة . (قوله وكذلك رئبال) براء مكسورة فهمزة أو تحتية ساكنة فموحدة . (قوله ومدا ابدل) بنقل فتحة همزة إبدال إلى التنوين . (قوله إن يسكن) أى الثانى أى والأول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معا . (قوله وائتمن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لأنه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه ماض مجهول وإن أوهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضى لأنه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعداد المثال الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل بائتمن باعتبار حالة الابتداء به إذ لا يلتقى الهمزتان إلا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما فى عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ائتمن بهمزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحا . (قوله أى إذا اجتمع) المناسب حذف أى كما لا يخفى .

(قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفى الهمع يجوز تخفيف الهمزة

[١٢٨١] الرجز بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب .

وأن يتحركا معا . وأما الرابع وهو أن يسكنا معا فمتعذر ، فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب ـ فى غير ندور ـ إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو آثرت أوثر إيثارا الأصل أأثرت أؤثر إئثارا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها : (وكان يأمرنى أن آتزر) بهمزة فألف ، وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه بألف وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما ، وخص بالثانية لأن إفراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم : ﴿ ائلافهم رحلة الشتاء والصيف ﴾ [قريش : ٢] بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو أأتمن زيدا أم لا وأ أنت فعلت هذا وأأتمر بكر أم لا فإنه لا يجب فيه

المفردة الساكنة بإبدالها بمجانس حركتها فتبدل ألفا فى رأس وياء فى ذئب وواوا فى بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك فى اسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها مدا زائدا غير ألف كخطيئة ومقروءة أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو نون انفعال كانأطر أى اعوج فتقر الهمزة أو ألفا فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهباءة وهى أرض لغطفان وكذا تسهل إن تحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسال أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى فى الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسئل ويستهزىء ورؤوس فإن كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كمير فى مئر جمع مئرة وهى النميمة وبعد الضم واوا كجون فى جؤن جمع جؤنة وهى سل مغشى بجلد يجعله العطار ظرفا لطيبه ورجل سولة فى سؤلة وخالف الأخفش فى صورتين المضمومة بعد كسر كيستهزىء والمكسورة بعد ضم كسئل فأبدل الأولى ياء والثانية واوا اهـ بزيادة من القاموس . قال الرضى فى شرح الشافية : وقد تبدل الهمزة ألفا إذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسال وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها كمستهزئين وواوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبله كرؤوس . قال سيبويه : وهذا سماعى وليس بقياسى إلا فى الضرورة اهـ ملخصا وإذا أبدلت ياء ساكنة فى مستهزئين وواوا ساكنة فى رؤوس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص .

(قوله فى غير ندور) احترازا من قراءة ائلافهم بهمزتين شذوذا . **(قوله وكان)** أى النبى ﷺ يأمرنى أى إذا حضت أن آتزر أى لحرمة ما وراء الإزار من الحائض . **(قوله بألف)** أى يابسة وهى الهمزة . **(قوله ولا وجه لواحد منهما)** لأن التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد : لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل واتهل من الإزار والأمانة والأهل بقلب الثانية تاء وإدغامها فى التاء وحكى الزمخشرى اتزر بالإدغام وقال الناظم إنه مقصور على السماع .

(قوله عن نحو أأتمن زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأأنت بهمزتين مفتوحتين فإن قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون

الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال فتقول أوتمن زيد أم لا ، وآنت فعلت ، وإيتمر بكر أم لا لأن همزة الاستفهام كلمة والهمزة التى بعدها أول كلمة أخرى . وأما قول القراء فى همزة الاستفهام وما يليها همزتان فى كلمة ، فتقريب على المتعلمين . وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية نحو سآل ولآل ورآس ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه . وإن كانتا فى موضع اللام فسيأتى الكلام عليهما عند قوله : ما لم يكن لفظا أتم . وإن تحركتا معا فأما أن يكون ثانيهما هذا فى موضع اللام أو لا فهذان ضربان : فأما الأول فسيأتى بيانه ، وأما الثانى فله تسعة أنواع : لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فثلاثة فى ثلاثة بتسعة ، وقد

الهمزة الثانية . قلت : لعل الشارح أراد بالضمير فى قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة إشارة إلى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الإبدال فى غير صورة سكون ثانيتهما أيضا وقوله وأأتمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما لما مر .

(قوله فتقول أوتمن إلخ) كذا فى النسخ برسم أوتمن بألف فواو ورسم ايتمر بألف فياء وفيه كما قال سم توقف لأن همزة الاستفهام مفتوحة وإبدال الهمزة الثانية إنما يكون من جنس حركة الأولى فما وجه قلب الثانية فى أوتمن واوا وفى ايتمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الإبدال واوا وياء فيما ذكر مبنى على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فيقرأ أوتمن بضم همزة الاستفهام وايتمر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول هذا فرار من خطأ إلى خطأ وإزالة لضرر بضرر والذى ينبغى قراءة أوتمن وايتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة وإنما رسم الشارح هنا الألف فى الأول واوا وفى الثانى ياء اعتبار لما يرسم فى بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أوتمن بالبناء للمجهول وايتمر بصيغة الأمر ولا يخفى بعده فتأمل. **(قوله وآنت فعلت)** بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بإبدال همزة أنت ياء لا واوا خلافا لما فى الحواشى خطأ فاحش وتقول باطل.

(قوله وأما قول القراء) بالقاف جمع قارىء كقول الشاطبى منهم باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو أأنذرتهم . **(قوله فإن كانتا فى موضع العين إلخ)** ولا تكونان فى موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن . سم . **(قوله نحو سآل)** أى كثير السؤال ولآل أى بائع اللؤلؤ ورآس أى بائع الرؤوس . سم **(قوله فسيأتى الكلام عليهما)** عند قوله ما لم يكن لفظا أتم فإنه سيصرح ثم بأنك إذا بنيت من قرأ مثال قمطر قلت قرأى بإبدال الهمزة الثانية ياء . **(قوله فإما أن يكون ثانيهما)** لم يقل فأما أن يكونا على صنيعه فى الهمزتين الساكنة أولاهما لأن الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين . **(قوله فسيأتى بيانه)** أى فى الكلام على قوله ما لم يكن لفظا أتم فإنه سيصرح ثم بأن الثانية تبدل ياء مطلقا سواء فتحت الأولى أو كسرت أو ضمت . **(قوله أن يفتح إلخ)** هذا تصريح

أخذ فى بيان ذلك بقوله : (**إنْ يُفتَحِ**) أى ثانى الهمزتين (**أثْرَ ضَمٍّ أوْ فَتح قُلِبْ * وَوًا**) فهذا اثنان من التسعة . **الأول** : نحو أويدم تصغير آدم ، والثانى نحو أوادم جمعه ، والأصل أويدم وأآدم بهمزتين ، فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من ألفه كما فى ضارب وضويرب وضوارب لأن المقتضى لإبدال همزته ألفا زال فى التصغير والجمع ، وذهب المازنى إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء فيقول فى أفعل التفضيل من أنَّ : زيد أينّ من عمرو ، ويقول الواو فى أودام بدل من الألف المبدلة من الهمزة لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون هو أونّ من عمرو (**وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنقَلِبْ**) ثانى الهمزتين المفتوح وثانيهما (**ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا**) أى ينقلب ياء سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ، فهذه أربع أنواع ، مثال الأول أن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء ، فتقول ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها فى الميم الثانية فيصير ائم ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ، ومثال الثانى والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أصبع بفتح الهمز أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعل ما سبق فتصير الكلمة إيَمْ وأيم وأيم ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده

بمفهوم قوله إن يسكن لما فيه من التفصيل . (**قوله نحو أويدم إلخ**) قال المصرح : التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عربى وقد اضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف إلى أنه أعجمى على وزن فاعل كآزر وذهب فى المفصل إلى أنه عربى على وزن أفعل ا هـ وأقره أرباب الحواشى . وأنت خبير بأن هذا الخلاف إنما هو فى آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الأدمة وهى اللون المعروف فإنه عربى باتفاق ولا ضرورة إلى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنيا على أحد القولين فافهم .

(**قوله وليست**) أى الواو فى التصغير والجمع بدلا من ألفه أى ألف آدم . (**قوله كما فى ضارب**) راجع للمنفى . (**قوله لأن المقتضى**) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة . (**قوله بدل من الألف إلخ**) أى لا من الهمزة حتى يرد على المازنى وقوله لأنه صار إلخ علة لقوله بدل من الألف وقوله صار مثل خاتم أى فأشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة . (**قوله وياء إثر كسر ينقلب**) معطوف على جملة قوله أن يفتح إلخ أى وينقلب الهمز الثانى المفتوح ياء بعد كسر للهمز الأول . (**قوله وثانيهما**) هذا تقديرٌ لمنعوت ذو . (**قوله مطلقا**) حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور أعنى كذا . (**قوله من أم**) بفتح الهمزة وتشديد الميم أى قصد . (**قوله حركة الميم الأولى**) وهى الفتحة وقوله فتصير الكلمة إيم أى بكسر الهمزة وفتح الياء . (**قوله وما يضم إلخ**) لم يقل مطلقا كما فى سابقه ولاحقه اكتفاء بترك

ولا يتجاوز (**وَمَا يُضَمّ**) من ثانى الهمزين المذكورين (**وَاواً أصِرْ**) سواء كان الأول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما ، فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك أوب جمع أب وهو المرعى ، وأن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أبلم فتقول إوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة ، وأوم بهمزة وواو مضمومتين ، وأصل الأول أأبب على وزن أفلس . وأصل الثانى والثالث ائمم وأؤمم فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واوا وأدغموا أحد المثلين فى الآخر .

(**تنبيه**)*: خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعض ضم فأبدلها واوا والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى . ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام بقوله (**مَا لَمْ يَكُنْ**) أى ثانى الهمزتين (**لَفظًا أَتَمْ**) أتم فعل ماض ولفظا إما مفعول به مقدم والجملة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف أى أتم الكلمة أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (**فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا**) أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون ، أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر ، فتقول فى الأول قرأى على وزن سلمى والأصل قرأ أفأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول فى الثانى قرء على وزن هند والأصل قرئىء أبدلت الهمزة الأخيرة

التقييد ببعض الأحوال عن التصريح بالإطلاق . (**قوله واوا أصر**) أى صيره واوا . (**قوله جمع أب**) بفتح الهمزة وتشديد الموحد . (**قوله أو مثل أبلم**) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سعف المقل . تصريح .

(**قوله ما لم يكن إلخ**) تنازعه كل من قوله قلب واوا وقوله واوا أصر لأنه تقييد لهما . (**قوله إما مفعول به مقدم**) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثانى واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الأخبار الموطئة لما بعدها كما فى بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه . (**قوله أو سكون**) فيه أن فرض كلام المصنف فى الهمزتين المتحركتين فكان ينبغى أن يقول وكذا إذا سكنت الأولى وتحركت الثانية . (**قوله وتقول فى الثانى قرء**) أى بكسر الهمزة لأنه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح . (**قوله ثم أعل إعلال قاض**) أى سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين . (**قوله أيد**) وأصله أيدى كأفلس . (**قوله أى سكنت الياء**) أى تخفيفا وأبدلت الضمة قبلها كسرة أى لتناسب الياء أى ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل إبدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثانى أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدمامينى وعبارته وإذا بنيت مثل برثن قلت قرؤو أصله قرؤؤ قلبت الثانية ياء فقيل قرءى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فأعل إعلال قاض اهـ .

ياء ثم أعل إعلال قاض ، وتقول فى الثالث قرء على وزن جمل ، والأصل قرؤؤ أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم أعل إعلال أيد أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ، فهذا والذى قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا ، وتعود له الياء فى النصب فيقال رأيت قرئيا وقرئيا ، وتقول فى الرابع قرأى والأصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها . وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واوا ، قال فى شرح الكافية : لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا ، وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (**وَأُؤُمْ * وَنَحْوُهُ**) مما أولى همزيته للمضارعة (**وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ**) أى اقصد وهما الإبدال والتحقيق ، فتقول فى مضارع أمّ وأن أوم وأين بالإبدال ، وأؤم وأئن بالتحقيق تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ، نحو ﴿ **أأنذرتهم** ﴾ لمعاقبتها النون والتاء والياء .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب فى غير ندور كما سبق .

(**قوله كل منهما على هذا الوزن**) الكلام على التوزيع أى الأول على وزن هند والثانى على وزن جمل وإنما أعاده توطئة لقوله رفعا وجرا إلخ . (**قوله وقرئيا**) همزته مكسورة كهمزة ما قبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل (فكف أيدى الناس عنكم) . (**قوله أبدلت المتحركة ياء**) أى فرارا من الثقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن : هلا أدغموا فى مثال قمطر من قرأ كما أدغموا فى سآل فأجاب بأن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد أى فالعينان أحرى بالإدغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز فى الطرف بدليل توالى الواوين فى هووى وامتناعه فى جمع واقية . (**قوله وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء إلخ**) توجيه لقول المصنف فذاك ياء مطلقا جا وسكت عن توجيه الإبدال بعد سكون الهمزة الأولى ولعله الحمل على الإبدال بعد الحركة فتدبر . (**قوله لو كانت أصلية**) أى غير منقلبة عن همزة وقوله ووليت كسرة أو ضمة أى كشمى فى ثمو . (**قوله رابعة**) أى كمعطيان فإن ياء منقلبة عن الواو التى هى أخيرة تقديرا لأن علامة التثنية فى تقدير الانفصال .

(**قوله وأؤم إلخ**) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل . (**قوله تشبيها إلخ**) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة . (**قوله لمعاقبتها إلخ**) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أى إنما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التى من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التى يجوز فى الهمزة بعدها الوجهان كما فى يؤمن من الإيمان ويؤمن من التأمين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين فى همزة المتكلم لكان أحسن . (**قوله أن الإبدال**) أى المذكور سابقا من إبدال المفتوحة أثر همزة مفتوحة أو مضمومة واوا وأثر مكسورة ياء وهكذا .

الثاني : لو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت أوْ أوْأة والأصل أأأأأة .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آأ وآأة . انتهى . (**وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ * أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ**) ألفا مفعول أول باقلب ، وياء مفعول ثان قدم ، وكسرا مفعول بتلا ، وياء تصغير عطف عليه ، وتلا ومعموله فى موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ، أى يجب قلب الألف ياء فى موضعين : الأول أن يعرض كسر ما قبلها كقولك فى جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير ، وفى تصغيرهما مصيبيح ودنينير . والثانى أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك فى تصغير غزال غزيل (**بِوَاوٍ ذَا**) القلب (**افْعَلاَ . فِي آخِرٍ**) أى تفعل بالواو الواقعة آخرا ما تفعل بالألف من قلبها ياء إذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير ، فالأول نحو رضى وغزى وقوى وغاز ، أصلهن رضو وغزو وقوو وغازوٌ لأنهن من الرضوان والغزو والقوة فقلبت الواو ياء لسكر ما قبلها وكونها آخرا لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف وإذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلا إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهى غير متطرفة كعوض وعوج ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها

(**قوله حققت الأولى إلخ**) أى فيما إذا كانت الهمزات خمسا وقس على ذلك ما إذا كانت أقل من خمس أو أكثر . (**قوله قلت أو أوأة**) أى بهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأنيث فقوله والأصل أأأأأة أى بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والأولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة . (**قوله نحو آ أ**) بهمزة مفتوحة فألف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كما فى الدماميني مفرده آ أة . (**قوله ذا القلب**) أى إلى الياء لا بقيد كونه قلب ألف . (**قوله فى آخر**) أعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير إليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة وأعربه بعضهم ظرفا لغوا متعلقا بأفعل والأول أظهر معنى .

(**قوله إذا عرض قبلها إلخ**) فى التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزى المبنى للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز . (**قوله وقوى**) إنما رجحوا الإبدال فى قوى ويقوى على الإدغام كما فى قوة مع تحقق مقتضى الإدغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لأن التخفيف بالإبدال أكثر من التخفيف بالإدغام لأن التلفظ بالهمزة فالبدل أسهل من التلفظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغم فيها . نقله الدنوشرى . (**قوله وإذا سكنت**) أى للوقف وقوله تعذرت سلامتها أى صناعة لوقوعها ساكنة إثر كسرة والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فعوملت أى وهى متحركة فى غير الوقف بما يقتضيه السكون أى للوقف والذى يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب إلخ . (**قوله وتناسب اللفظ**) أى الملفوظ من الكسرة والياء (**قوله ما يعضدها**) أى وهو الألف الذى هو فى حكم الياء كما يأتى سم .

كحياض وسياط كما سيأتى بيانه . والثانى كقولك فى تصغير جرو جرى ، والأصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء .

(تنبيه): هذا الثانى ليس بمقصود من قوله بوا وذا افعلا فى آخر ، إنما المقصود التنبيه على الأول لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتى بيانه فى موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة ، فاقتصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

باثر يا التصغير أو كسر ألف تقلب يا والواو ان كسرا ردف .

فيآخر .. لطابق كلامه فى التسهيل . انتهى **(أَوْ قَبْلَ تَا ٱلتَّأْنِيثِ أَوْ * زِيَادَتَىْ فَعْلَانَ)**

(قوله كما سيأتى) أى فى شرح قوله وجمع ذى عين إلخ . سم . **(قوله وفقد المانع من الإعلال)** هو كونهما من كلمتين كالقاضى ولى وكون السابق غير متأصل ذاتا وسكونا كديوان لأن أصله دووان قلبت الواو الأولى ياء كما يأتى ذلك . **(قوله وأدغمت فى الياء)** فى العبارة قلب والأصل وأدغمت فيها الياء . **(قوله لا يختص إلخ)** قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثانى أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتى لدخوله فى عموم ما سيأتى لأنا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بأن المراد ليس بواجب القصد وأما جواب الحواشى بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فتأمل . **(قوله متطرفة)** حال من الضمير فى الواقع . **(قوله أو قبل تا التأنيث)** عطف فى آخر قال المصرح : ولم يفرقوا بين كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أو لا وكان ينبغى فى عريقية أن لا تقلب الواو ياء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة اهـ . **(قوله أو زيادتى فعلان)** ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادتين لأن الواو تقلب ياء فى فعلان ساكن العين بل فى مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الألف والنون الزائدتين .

(قوله أى نحو شجية) بتخفيف الياء أى حزينة وإنما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا كجرية تصغير جروة جريا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه . **(قوله وعريقية)** قال المصرح : كان ينبغى فى عريقية أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزل عنفوان . **(قوله تصغير عرقوة)** بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما فى القاموس أحد الخشبتين المعترضتين على فم الدلو . **(قوله وشجيان)** قال المصرح

أى نحو شجيَة وأكسية وغازية وعريقية تصغير عَرقوة ، الأصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقوة ، ونحو غزيان وشجيان من الغزو والشجو ، والأصل غزوان وشجوان ، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لأن كلا من تاء التأنيث وزيادتى فعلان كلمة تامة ، فالواقع قبلها آخر فى التقدير ، فعومل معاملة الآخر حقيقة ، وشذ تصحيحا من الأول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء ، ومن الثانى إعلالا قولهم رجل عليان ، مثل عطشان من علوت ، وناقة عيان ، وقولهم صبيان بضم الصاد ، وأما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين .
ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله : **(ذَا)** أى الإعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة **(أَيْضًا رَأَوْ . فِى مَصْدَرِ)** الفعل **(الْمُعْتَلِّ عَيْنًا)** إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لانتفاء المصدرية ، ونحو لاوذ لواذا وجاور جوارا لصحة عين الفعل ، وحال حولا وعاد المريض عودا لعدم الألف ، والأصل : صوام وقوام وانقواد واعتواد ، لكن لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر فعلّوها فى المصدر

على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اهـ ويؤخذ منه أن الألف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما هما فى قطران . **(قوله مقاتوة)** بقاف ثم فوقية . قال الدماميني : جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اهـ وأصله كما فى التصريح مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها أثر كسرة ثم أعل إعلال قاض .

(قوله وسواسوة) قال الدماميني : هم الجماعة المستوون فى السن اهـ وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستوو قالوا سواسية على الأصل فى الإعلال ووزنه فعاقلة وفيه شذوذ من جهات أخرى . أحداها تكرار الفاء فى الجمع مع عدم تكرارها فى الواحد وهو نظير تكرار العين فى تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها فى المكبر . الثانية جمع فعال على هذا الوزن فإن قياس جمعه أسوية كقباء وأقبية الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فإن قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمرمريس فإن كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس . كذا فى التصريح .
(قوله ومن الثانى إعلالا) أى وشذ من الثانى إعلالا إلخ ووجه الشذوذ أن الكلام فى الواو المكسور ما قبلها والواو فى المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الإعلال شاذا .

(قوله لصحة عين الفعل) أى عدم إعلالها وإلا فهى معتلة . يس . **(قوله لعدم الألف)** كان عليه أن يزيد ونحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو إذ ما قبلها فى الأول مفتوح وفى الثانى مضموم ليستكمل محترزات الشروط الأربعة . **(قوله فعلوها فى المصدر)** صوابه فأعلوها . **(قوله وقبل حرف)** هو الألف وقوله يشبه الياء أى يقرب منها قربا أكثر من قربه من الواو . **(قوله فأعلت)** مكرر مع قوله فعلوها قال البعض: وفى النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها فى المصدر . **(قوله ليصير العمل فى اللفظ)** أى المادة من وجه واحد وهو الإعلال وإن كان فى الفعل بالقلب ألفا وفى المصدر بالقلب ياء .

بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد . وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا أى نفر ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول المعل عينا ، لأن لاوذ يطلق عليه معتل العين إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعل . وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (**وَٱلْفِعَلْ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ ٱلْحِوَلْ**) يعنى أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود . قال فى شرح الكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال . انتهى . وفى تخصيصه بفعال نظر فإن الإعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه فى الانفعال والافتعال كما سبق ، واحترز بقوله منه أى من المصدر عن فعل من الجمع فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال فى التسهيل وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة فى أن حقها الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدرا التصحيح . ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : (**وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ * فَاحْكُمْ بِذَا ٱلْإِعْلَالِ**) أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (**فِيهِ حَيْثُ عَنْ**) أى إذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ، وهى فى الواحد إما معلة ، وإما شبيهة بالمعل وهى الساكنة وجب قلبها ياء : فالأولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم ، الأصل :

(**قوله قولهم نار**) بنون ثم راء . (**قوله وكان الأحسن**) لم يقل الصواب لإمكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة . (**قوله إلى الشرط الأخير**) وهو أن يكون بعد العين ألف . (**قوله منه**) أى من مصدر الفعل المعل عينا . (**قوله فى الانفعال والافتعال**) أى كالانقياد والاعتياد . (**قوله كما سيأتى**) أى فى قوله وفى فعل وجهان والإعلال أولى كالحيل .

(**قوله من فعل مصدرا**) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم . (**قوله وجمع**) أى وأما جمع كما قيل فى ﴿ **وربك فكبر** ﴾ [المدثر : ٣] اهـ سم وجعل خالد الفاء فى فاحكم زائدة . (**قوله ذى عين**) أى مفرد ذى عين . (**قوله بذا الإعلال**) يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة . (**قوله حيث عن**) أى ظهر هذا الجمع . غزى . (**قوله فالأولى**) أى الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها فى الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط فى الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع إنما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدرا أو جمعا الإعلال والموافق لقوله هنا بذا الإعلال وقوله وفى فعل وجهان إلخ تقييد الواو المعلة أيضا بأن يكون بعدها فى الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما يوافقه لأنه سيرده .

(**قوله لأنه لما انكسر إلخ**) تعليل لقلب الواو ياء فى نحو ديار وقوله وإعلال الباقى إلخ تعليل لقلبها

دوار وحول وقوم ، لأنه لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع فى نحو ديار وكانت فى الإفراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها ، وقوى تسلطها وجود الألف وإعلال الباقى لإعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حاجة وحوج ، والثانية وشرطها أن يكون بعدها فى الجمع ألف نحو سوط وسياص وحوض وحياض وروض ورياض ، والأصل : سواط وحواض ورواض لأنه لما انكسر ما قبلها فى الجمع وكانت فى الإفراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوّى تسلطها وجود الألف لقربها من الياء وصحة اللام لأنه إذا صحت اللام قوى إعلال العين . فتلخص أن لقلب الواو ياء فى هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو فى واحده ميتة بالسكون ، وأن يكون قبلها فى الجمع كسرة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام : فالثلاثة الأول مأخوذة من البيت ، والرابع يأتى فى البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره فى التسهيل : فخرج بالأول المفرد فإنه لا يعل ، نحو خوان وسوار إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم فى الصوان والصوار صيان وصيار ، وبالثانى نحو طويل وطوال وشذ قوله :

[١٢٨٢] تَبَيَّنَ لِى أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّـةٌ وأنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَـا

ياء فى نحو حيل وقيم . **(قوله فى نحو ديار)** أى مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفرده ألفا وقوله وكانت أى الواو . **(قوله فسلطت الكسرة عليها)** أى غلبت عليها . **(قوله وجود الألف)** أى لما مر من أن الألف تشبه الياء . **(قوله فى هذا)** أى المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أى من كل جمع كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص إلخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعنى الشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وأن تكون الواو فى واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا إنما يشترط فى الثانية . قاله سم . **(قوله ميتة بالسكون)** أى بسبب السكون . **(قوله مأخوذة من البيت)** محل أخذ الثالث منه اسم الإشارة فى قوله بذا الإعلال كما مر . **(قوله يأتى فى البيت بعده)** أى يؤخذ من البيت بعده . **(قوله نحو خوان)** الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام . قاموس . **(قوله فى الصوان)** صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه . اهـ قاموس . **(قوله والصوار)** بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر . قاموس .

(قوله أن القماءة) بفتح القاف والمد أى القصر . **(قوله قيل ومنه)** أى من شذوذ إعلال الواو المتحركة فى المفرد وهو مبنى على أن الجياد جمع جواد . **(قوله الصافنات)** أى الخيل الصافنات وهى

[١٢٨٢] هو من الطويل . والقماءة : قمؤ الرجل إذا صغر . والشاهد فى طيالها حيث جاء بالياء . والقياس طوالها . ورواه القالى على الأصل .

قيل ومنه ﴿**الصافنات الجياد**﴾، وقيل أنه جمع جيد لا جواد، وبالثالث نحو أسواط وأحواض، وبالرابع ما أشار إليه بقوله: (**وَصحِّحُوا فِعَلَةْ**) أى جمعا لعدم الألف، فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة، وشذ الإعلال فى قولهم ثور وثيرة. قال المبرد: أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والثور الذى هو القطعة من الأقط فقالوا فى الحيوان ثيرة وفى الأقط ثورة، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة كحجارة، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها، وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل حملا على ثيران ليجرى الجمع على سنن واحد. وبالخامس نحو رواء فى جمع ريان وأصله رويان لأنه لما أعلت اللام فى الجمع سلمت العين لئلا يجتمع إعلالان، ومثله جواء جمع جوّ بالتشديد أصله جواو، فلما اعتلت اللام سلمت العين (**وَفى فِعَلٍ**) جمعا (**وَجْهَانِ**) الإعلال والتصحيح (**وَٱلإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالحِيَلْ**) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة، وجاء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج.

(**تنبيهان**)*: **الأول**: اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد، وليس كذلك،

التى تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لا تكاد تكون إلا فى العراب الخلص الجياد أى المسرعة فى جريانها وقيل التى تجود بالركض ويظهر أن الأول مبنى على أن الجياد جمع جيد من الجودة والثانى على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالأمرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة. (**قوله وقيل أنه جمع جيد لا جواد**) عبارة التصريح: وقيل الجياد فى الآية ليس بشاذ وإنما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اهـ أى وأصل جيد جيود فيكون من أفراد الواو المعلة. (**قوله وعود**) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسن من الإبل والشاء كما فى القاموس.

(**قوله فى قولهم**) أى فى الجمع من قولهم. (**قوله فقالوا فى الحيوان ثيرة إلخ**) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لأنهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثور من الأقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه. نقله المصرح عن الجار بردى. (**قوله فيما حكاه إلخ**) إنما قال ذلك لمخالفة هذه الحكاية للحكاية قبلها. (**قوله نحو رواء**) كرجال وأصله رواى أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة. تصريح. (**قوله فى جمع ريان**) نقيض عطشان. (**قوله وأصله رويان**) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذى سلكه فى لاحقه. (**قوله إعلالان**) إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة فاقتصر على إعلال اللام لأنها محل التغيير. تصريح. (**قوله كما تقدم**) أى فى قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج. (**قوله فحتم أن يعل**) تصريح

بل هو شاذ كما تقدم ، فكان اللائق أن يقول :

وصححوا فعلة وفى فعـــل قد شذ تصحيح فحتم أن يعل

وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل .

الثانى : إنما خالف فعل فعلة لأن فعلة لما عدمت الألف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم إلى ذلك تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل . ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (**وَٱلْوَاوُ لاَمًا بَعْدَ فَتْحٍ يا ٱنْقَلَبْ * كَالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ**) أى إذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا ، لأن ما هى فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال فيحمل هو عليه ، وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لأنه من عطا يعطو بمعنى أخذ ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت فى اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ، أم فى فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما يرضيان المبنى للفاعل من الثلاثى المجرد فلقولك فى ماضيه رضى .

بما فهم من قوله قد شذ . تصحيح .

(**قوله وقد تقدم**) أى فى شرح قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه فى التسهيل أى الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح . (**قوله لما عدمت الألف وخف إلخ**) لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ بفقد البعيد من الواو وهو الألف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الألف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لأن فى فعلة تحصين الواو إلخ . (**قوله لاما**) حال من ضمير انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح . (**قوله طرفا**) أخذه من قوله لاما وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بجعله قيد اسم . (**قوله لأن ما هى فيه**) أى لأن اللفظ الذى تلك الواو فيه . (**قوله نظيرا**) كمعطيان اسم فاعل فإنه نظير معطيان اسم مفعول . (**قوله فيحمل**) بالرفع هو أى ما هى فيه عليه أى على النظير (**قوله وذلك**) أى المستوفى للشروط . (**قوله على مضارعه**) لأنها قلبت فى مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة . (**قوله كقولك يرضيان**) بضم أوله على البناء للمفعول أخذا مما بعده . (**قوله على بناء الفعل**) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله . (**قوله وأما يرضيان**) أى بفتح أوله وثالثه .

(**قوله فلقولك فى ماضيه رضى**) أى وأصل رضى رضو فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة .

(**قوله نحو المعطاة**) فألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها

(تنبيهان)*: **الأول** : يستصحب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو المعطاة ، ومع تاء التفاعل نحو تعازينا وتداعينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره . قال سيبويه : سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء فى أوله وهو غازينا وداعينا حملا على نغازى ونداعى ، ثم استصحب معها .

الثانى : شذ قولهم فى مضارع شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لأنه من الشأو ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ولم تقلب فى الماضى فيحمل مضارعه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبنى للفاعل . وأشار بقوله : **(وَوَجَبْ . إِبْدالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ * وَيا كَمُوقِنٍ بِذَالَهَا اعْتُرِفْ)** إلى إبدال الواو من أختيها الألف والياء : أما إبدالها من الألف ففى مسألة واحدة وهى أن ينضم ما قبلها نحو بويع وضورب ، وفى التنزيل ﴿ **ما وُورِىَ عنهما** ﴾ [الأعراف : ٢٠] ، وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففى أربع مسائل : الأولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير مكررة

رابعة إثر فتحة وفى التسهيل وشرحه للدمامينى بعد مبحث إبدال الواو الواقعة إثر كسرة ياء ما نصه : وكذلك الواو الواقعة إثر فتحة فى الاسم نحو ملهى أو فى الفعل نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاة ا هـ فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما إذا ثنى أو جمع فإنه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات والمعطيات غير محتاج إليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث إذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه لأن تاءه هى الموجودة فى تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن تثنيه المعطيتان غير صحيح لأن تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق . **(قوله مع أن المضارع)** وهو نتغازى ونتداعى . **(قوله وهو)** عائد على معلوم من السياق وهو الفعل المجرد من التاء . **(قوله فى مضارع شأو)** بفتح الهمزة وكذا المضارع . **(قوله لأنه من الشأو)** بسكون الهمزة أى فهو واوى . **(قوله فتقلب)** بالنصب أى حتى تقلب وكذا قوله فيحمل . **(قوله قلت يشأيان)** بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبنى للفاعل أى المقلوبة واوه ياء لأجل الكسرة قبلها وفى بعض النسخ . قلت : يشئيان وكان قياسا وتقول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا إلخ وعليه يقرأ قلت يشئيان بالبناء للفاعل .

(قوله ووجب إبدال إلخ) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بإبدال . **(قوله ويا كموقن)** أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه . **(قوله بذا)** الإشارة راجعة إلى الإبدال واوا لا بقيد كون المبدل منه ألفا . **(قوله إلى إبدال الواو)** أى إبدالا غير ما تقدم فى محله من إبدال الواو من الألف فى جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما إبدالها من الألف فصح قول الشارح ففى مسألة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع أما التصغير فداخل فى عموم هذه المسألة الواحدة وإن أوهم اقتصاره فى التمثيل لها على نحو بويع وضورب خلافه . **(قوله نحو موقن وموسر)** هذا فى

فى غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لأنهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ، وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فإنها تحصنت بحركتها فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه ، وبالمفردة المدغمة نحو حيض فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام ، وبغير الجمع من أن تكون فى جمع فإنها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء وإلى هذا أشار بقوله : (**وَيُكْسَرُ ٱلمَضْمُومُ فِى جَمْعٍ كَما * يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا**) أو هيماء فأصل هيم هيم بضم الهاء ، لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء ، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل فى المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : سمع فى جمع عائط عوّط بإقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ ، وسمع عيط على القياس .

الثانى : سيأتى فى كلامه أن فعلى وصفا كالكوسى أنثى الأكيس يجوز فيها الوجهان عنده ، فكان ينبغى أن يضمها إلى ما تقدم فى الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها إذا كانت فى

الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر . (**قوله نحو هيام**) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الإبل فتهيم فى الأرض ولا ترعى .

(**قوله إلا فيما سيأتى بيانه**) أى فى قوله وواوا أثر الضم رد اليا متى إلخ . (**قوله نحو حيض**) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله فى غير جمع أيضا . قال المصرح : والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا . (**قوله فكان يجتمع ثقلان**) اسم كان ضمير الشأن . (**قوله عائط**) بعين وطاء مهملتين الناقة التى لا تحمل . تصريح . (**قوله كالكوسى أنثى الأكيس**) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق . (**قوله عنده**) أى المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتعين فيه إقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سيأتى . (**قوله فكان ينبغى أن يضمها**) أى باعتبار أحد وجهيها وهو إبدال الضمة كسرة وإقرار الياء ويجاب بأن ضمها إلى ذلك معلوم مما يأتى . سم .

(**قوله إلى ما تقدم**) أى الجمع الذى تقدم وقوله فى الاستثناء : أراد الاستثناء بالمعنى اللغوى وهو مطلق الإخراج وقوله من الأصل المذكور أى القاعدة المذكورة فى قوله ويا كموقن إلخ لأنه فى قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واوا . (**قوله فى اسم مفرد**) قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال فى فعل أو اسم مفرد إلخ لكان موافقا . (**قوله مثل برد**)

اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واوا ، تحت ذلك نوعان : أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر ، والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل برد ، فتقول بيض ، وفى هذا خلاف : فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل فى الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ، فتقول على مذهبهما بيض ، وعلى مذهبه بوض ، ولذلك كان ديك عندهما محتملا لأن يكون فِعلا وأن يكون فَعلا ، ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر . وإذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعَلة وأن تكون مفعِلة ، ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه : **أحدها** قول العرب أعيش بين العيسة ولم يقولوا العوسة ، وهو على حد أحمر بين الحمرة ، **ثانيها** قولهم مبيع والأصل مبيوع ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتى بيانه . **ثالثها** أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام ، واستدل الأخفش بأوجه : **أحدها** قول العرب مضوفة لما يحذر منه ، وهى من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر . قال الشاعر :

[١٢٨٣] وكُنتُ إذَا جَارِى دَعَا لمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِئْزَرِى

أى اسما مفردا على وزن برد . **(قوله وظاهر كلام المصنف موافقته)** لدخوله فى قوله كموقن مع كونه لم يستثن إلا الجمع . **(قوله أن يكون فعلا بالكسر)** إذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك . **(قوله قلت)** أى بعد نقل ضمة العين إلى الفاء ثم قلبها كسرة . **(قوله أن تكون مفعلة بالكسر)** إذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة . **(قوله بين العيسة)** بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما فى القاموس . **(قوله على حد أحمر بين الحمرة)** أى على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين . **(قوله نقلت الضمة إلى الباء)** أى الموحدة أى فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الباء الموحدة لتصح الياء أى التحتية .

(قوله إن العين حكم لها إلخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لأجل اللام فى نحو أظب جمع ظبى إذ أصله أظبى كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك إبدالها كسرة لأجل العين فيما إذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام فى إبدال الضمة كسرة لأجلها لكان أوضح . **(قوله مضوفة)** بضاد معجمة وفاء . **(قوله إذا أشفق وحذر)** العطف للتفسير

[١٢٨٣] قاله أبو جندب الهذلى . من الطويل . واشمر خبر كان ، وجعل الجوهرى كان زائدة ههنا ، قال : لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكنت عما مضى من فعله ، وليس كذلك لأنه لا تقع زائدة أولا إذا رفعت ونصبت . والمضوفة ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان . وفيه الشاهد ، فإن القياس فيه مضيفة ، وحكم سيبويه بشذوذه . وقال أبو سعيد : يروى لمضوفة ولمضيفة ولمضافة . وحتى للغاية ، وأن بعدها مضمرة ، ويبلغ منصوب به . والساق مفعول . ومئزرى فاعل ، وهذا كناية عن شدة قيامه واهتمامه فى نصرة جاره عند حلول النوائب .

ثانيها أن المفرد لا يُقاس على الجمع لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب فى المفرد ، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين فى الجمع نحو عتى جمع عات ، ولا يقلبان فى المفرد نحو عتو مصدر عتا . **ثالثها** أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف ، وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين : **أحدهما** أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد ، **والآخر** أن أبا بكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا ، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثانى والثالث بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه ا هـ . ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها

كما يفيده كلام القاموس . **(قوله أشمر إلخ)** كناية عن شدة قيامه واهتمامه فى نصرة جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزرى فاعل مؤخر . **(قوله نحو عتى)** بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور . **(قوله جمع عات)** أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت العين فى إحدى اللغتين اتباعا لما بعدها . **(قوله ولا يقلبان فى المفرد)** أى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتى عند قوله كذاك ذو وجهين جا الفعول إلخ أنه يقل الإعلال المذكور نحو عتا عتيا . **(قوله أن الجمع أثقل من المفرد)** لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن . **(قوله أن مضوفة شاذ)** أى والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما فى العينى . **(قوله من ذوات الواو)** فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لأن الواو حينئذ أصل لا بدل ياء . **(قوله وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا)** هذا زيادة فائدة ولا دخل له فى الجواب . **(قوله بأنهما قياس)** لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع .

(قوله ثم أشار إلى ثلاث مسائل إلخ) قال الإسقاطى : جعل الشارح هذا البيت إشارة إلى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه فى قول النظم قبل بواو ذا افعلا فى آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتى فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة ا هـ ويمكن توجيه المخالفة بأنها إشارة إلى جواز الاعتبارين . **(قوله وواوا أثر الضم إلخ)** أى رد أى صير الياء إثر الضم واوا متى ألفى أى وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء إثر الضم واوا إذا صير البانى لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباقى لملابسته لها لأنه المتكلم بها وسبعا قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين ا هـ وعندى فيما ذكره

بقوله : (وَوَاوًا اثْرَ ٱلضَّمِّ رُدَّ ٱلْيَامَتَى * أُلْفِىَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تا . كَتَاءِ بانٍ مِنْ رَمَى كَمقْدُرَهْ * كَذَا إذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ) فالأولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو ، وهذا مختص بفعل التعجب ، فالمعنى ما أقضاه وما أرماه ، ولم يجىء مثل هذا فى فعل متصرف إلا ما ندز من قولهم نهو الرجل فهو نهى إذا كان كامل النهية وهو العقل ، والثانية أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن تبنى من الرمى مثل مقدرة فإنك تقول مرموة ، بخلاف نحو توانى توانية فإن أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة وبقى الإعلال بحاله لأنها عارضة لا اعتداد بها ، والثالثة أن تكون لام اسم مختوم بالألف والنون كأن تبنى من الرمى مثل سبعان اسم الموضع الذى يقول فيه ابن أحمر :

[١٢٨٤] أَلَا يَا دِيارَ الحَىِّ بالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَى المَلَوَانِ

فإنك تقول رموان والأصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لأن الألف

من اللزوم نظر لأن الزام المثنى وما ألحق به الألف لغة كما سبق .

(قوله وهذا) أى كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها إثر ضم لام فعل مختص إلخ . **(قوله فإنك تقول مرموة)** ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لا لام ولهذا لم يقل توانوة لأن تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح . **(قوله بخلاف نحو توانية)** هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها . **(قوله لأنه ليس إلخ)** علة لسلامة الياء من القلب . **(قوله وبقى الإعلال بحاله إلخ)** جواب عما يقال لا يلزم بعد طروّ الياء من إعادة الضمة وقلب الياء واوا وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل توانوة وإطلاق الإعلال على إبدال الضمة كسرة مجاز لأن الإعلال كما فى الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو إسكان .

(قوله ابن أحمر) رده العينى بأن قائله تميم ابن أبى مقبل لا ابن أحمر . **(قوله أمل)** إملال الكتاب وإملاؤه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب إذا خلق والملوان الليل والنهار . **(قوله لا يكونان أضعف إلخ)** لك أن تقول إذا بنى

[١٢٨٤] ذكر مستوفى فى شواهد النسب . والشاهد فيه أنه إذا أريد أن يبنى من الرمى مثل السبعان الذى هو اسم موضع أن يقال فيه رموان .

والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف **(وَإِنْ تكُنْ)** الياء الواقعة إثر ضم **(عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفًا * فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ)** أى عن العرب **(يُلْفَى)** أى يوجد كقولهم فى أنثى الأكيس والأضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى ، واحترز بقوله وصفا عما إذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدرا لطاب ، أو اسما لشجرة فى الجنة تظلها فإنه يتعين قلبها واوا ، وأما قراءة طيبى لهم فشاذ .

(تنبيه): فعلى الواقعة صفة على ضربين : **أحدهما** الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها إلا قسمة ضيزى أى جائرة يقال ضازة حقه يضيزه إذا بخسه وجار عليه ، ومشية حِيكى أى يتحرك فيها المنكبان ، يقال حاك فى مشيه يحيك إذا حرك منكبيه ، **والآخر** غير المحضة وهى الجارية مجرى الأسماء وهى فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير ، وهذا الضرب هو مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنى

من الغزو مثل ظربان فإنه يقال غزيان فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لأنه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمى رمو لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فيقول رم فكذا يجب أن يقال رميان بإعلال الحركة دون الحرف . قاله الموضح اهـ تصريح . وقوله فى التحصين متعلق بأضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الإعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا التحصين .
(قوله فذاك) أى الياء الواقع إثر ضم .

(قوله بالوجهين) أى السابقين وهما إبدال الضمة التى قبل الياء كسرة وإبقاء الضمة فتقلب الياء واوا . **(قوله بترديد)** أى لفعلى المذكور والباء سببية وفى نسخ ترديدا وقوله بين حمله على مذكره أى فى وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا تفنن ولو.قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر . **(قوله مصدرا)** عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب . **(قوله ومشية حيكى)** بحاء مهملة مكسورة فتحتية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما فى القاموس . **(قوله كالطوبى)** تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الأسماء لا ينافى تمثيله به سابقا للاسم لأن الممثل به هنا طوبى مؤنث الأطيب كما سيصرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به .

(قوله هو مراد المصنف) أى وإن صدق كلامه على الأولى أيضا . **(قوله فى باب الأسماء)** أى نوعها لجريانه مجراها وقوله فحكموا الأحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من إقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من فتأمل . **(قوله كما فى طوبى)** أى كالعمل الذى فى طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدرا

من إقرار الضمة وقلب الياء واوا كما فى طوبى مصدرا ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك . والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكابر ، كما يقال فى جمع أفكل وهى الرعدة أفاكل ، والمصنف ذكره فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإيهام الملاق لغرضه أن يقول :

وإن يكن عينا لفعلى أفعلا فذاك بالوجهين عنهم يجتلى

[فصـــل]

مِنْ لاَمِ فَعْلى اسْمًا أتى الْوَاوُ بَدَلْ * ياءِ كَتَقْوَى غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلْ أى إذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء : فإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو دعوى ، وفى الصفة نحو نشوى ، ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة . وإن كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان ، وقلبت

أى أو اسم الشجرة لأن طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كما مر . **(قوله كما يقال فى جمع أفكل)** أى الذى هو اسم لا صفة . **(قوله وأجاز فيه الوجهين)** أى فيكون مخالفا لسيبويه والنحويين من وجهين . **(قوله السالم من الإيهام)** أى إيهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاق لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الأسماء . **(قوله وإن يكن)** بالياء التحتية كما فى قول المصنف وإن يكن عينا لفعلى وصفا بقرينة إشارة المذكر فى قوله فذاك .

[فصـــل]

(قوله اسما) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو . **(قوله كتقوى)** أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراث وياؤه واوا وهو غير منصرف لأن ألفه للتأنيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الألف للإلحاق كتترى ولا يمتنع اجتماع إعلالين غير متواليين فى كلمة كما هنا وكما فى يفون ومصطفى إذ أصلهما يوفيون ومصتفو إنما الممتنع تواليهما بلا فاصل . صرّح به زكريا فى فصل لساكن صح إلخ ولا يرد تواليهما فى نحو ماء لشذوذه . **(قوله غالبا)** إن جعل متعلقا بجا كان لقوله جا ذا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وإن جعل متعلقا بأتى كان تكرارا . **(قوله نحو نشوى)** فى المصباح : النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اهـ بحروفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما فى القاموس لانشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض فى المصباح نشو سكر خطأ نقلا ومنقولا والله الموفق . **(قوله مؤنثا خزيان وصديان)** أى وهما مؤنثا إلخ . **(قوله وشروى)** بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أى مثله .

واوا فى الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى، فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل، وإنما قال غالبًا للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسعيا لموضع كما صرح بذلك فى شرح الكافية، وفى الاحتراز عن هذه نظر: أما ريا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا، وأما طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء، ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف، وأما سعيا فعلم فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا.

(تنبيه)*: ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعنى فى كون إبدال الياء واوا فى فعلى الاسم مطردا وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس فى التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسما. وقال أيضا فى بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى فعلى اسما كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى، والأصل فيهن الياء، ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فألحقوا

تصريح. **(قوله لأنه أخف)** أى من الصفة لتركب معناها.

(قوله للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ فى الريا لأنها إنما لم تقلب ياؤها واوا لمانع وهو أن قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهى أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ونظر فيه الدنوشرى بأن شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالإبدال من الياء وسيأتى ما فيه فى أول الفصل الآتى. **(قوله للرائحة)** وأما ريا من الرى ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة. دنوشرى. **(قوله وطغيا)** بطاء مهملة فغين معجمة. **(قوله وسعيا لموضع)** هذا بالإهمال فقط أما مسعيا اسم النبى الذى بشر بعيسى فبإهمال السين وإعجامها كذا فى القاموس وحكى الدنوشرى أن اسم الموضع بإعجام الشين واقتصر عليه البعض. **(قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر إلخ)** أى فكان الأولى اسقاط قوله غالبا لخروج الأول والثالث بقوله اسما والثانى بقوله فعلى أى بالفتح. **(قوله أنها صفة)** أى وتصحيح الصفة ليس بشاذ. **(قوله منقول من صفة)** أى واستصحب التصحيح بعد جعله علما. تصريح. **(قوله أعنى فى كون إلخ)** ينبغى حذف فى. **(قوله وإقرار الياء فيها شاذ)** جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفى بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون إقرار بالجر عطفا على إبدال أى وكون إقرار إلخ. **(قوله كالنشوى)** ينافى ما مر أنها صفة نعم نشوى بدون أل بلد بأذربيجان كما فى القاموس. **(قوله والعنوى)** فى النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكرا فى القاموس ولا فى المصباح ولا فى غيرهما والذى كتب فى كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره.

(قوله يجعلون هذا) أى الإبدال المذكور. **(قوله والطغوى)** بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما فى القاموس. **(قوله واللقوى)** كذا فى النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا فى القاموس وغيره

بالأربعة المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهى الرائحة ، والطغيا وهى ولد البقرة الوحشية ـ تفتح طاؤها وتضم ، وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ، هذا كلامه . وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامس مسألة تبدل فيها الياء واوا . ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله : (**بِالعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا * وكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى**) أى إذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا : فإن كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفتيا ، وفى الصفة نحو القصيا تأنيث الأقصى ، فلم يفرقوا فى فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو حزوى اسم موضع . قال الشاعر :

[١٢٨٥] **أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً ... فَماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ**

والذى فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فلعل ما فى النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشى . (**قوله هذه الأواخر**) أى الشرى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا فى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال : طغا يطغوا طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوى ﴿**كذبت ثمود بطغواها**﴾ ا هـ وقوله كطغى يطغى أى بمعنى طغى يطغى كرضى يرضى . (**قوله سدا لباب التكثير من الشذوذ**) هذا لا يرد على أكثر النحويين لأنهم لا يقولون بشذوذ هذه الأربعة .

(**قوله أن إبدال يائها**) أى النشوى والثلاثة بعده . (**قوله تصحيح الريا إلخ**) فى استدلاله بتصحيح الألفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وبتسليم عدم شذوذه عليه ما قدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر إلخ وسينبه الشارح على هذا . (**قوله وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة**) أى مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا . (**قوله تبدل فيها الياء واوا**) والأربعة تقدمت فى قوله ويا كموقن إلخ . (**قوله تقلب فيه الواو ياء**) وتقدمت الأربعة فى قوله بواو ذا افعلا إلى قوله يرضيان . (**قوله بالعكس**) أى عكس لام فعلى بالفتح اسما . (**قوله تأنيث الأقصى**) قال شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتى الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فإن أصلها الواو وهذه أصلها الياء ا هـ وما ذكراه من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الأقصى وفيه توقف فتأمل . (**قوله نحو حزوى**) بحاء مهملة فزاى . (**قوله أدارا إلخ**) الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة

[١٢٨٥] قاله ذو الرمة . وذكر مستوفى فى شواهد النداء . والشاهد فى حزوى فإنه فعلى بالضم ـ وهو اسم موضع ، فلذلك لم يتغير ، وإلا فالأصل فيه إذا كانت صفة تقلب الواو فيه ياء كما فى الدنيا .

وقلبت ياء في الصفة نحو : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ ونحو قولك : للمتقين الدرجة العليا ، وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا ، نبه به على الأصل ، وتميم يقولون القصيا على القياس ، وشذ أيضا الحلوى عند الجميع .

(تنبيه): ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ، فإنهم يقولون إن فعلى إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ، ويجعلون حزوى شاذا . قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة . حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا . انتهى . وأما قول ابن الحاجب : بخلاف الصفة كالغزوى ، يعني تأنيث الأغزى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده وليس معه نقل ، والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا . انتهى .

إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما في حديث : « **يا عظيما يرجى لكل عظيم** » والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمعه أضيف إليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه في إثر بعض ويترقرق برائين وقافين يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب .

(قوله الدنيا إلخ) الأصل الدنوى والعلوى لأنهما من الدنوّ والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة . تصريح .

(قوله فصيح استعمالا) لوروده في قوله تعالى : ﴿ **وهم بالعدوة القصوى** ﴾ . **(قوله على الأصل)** وهو الواو . **(قوله يقولون هذا)** أي قلب واو فعلى ياء . **(قوله ثم لا يمثلون إلخ)** أي فتمثيلهم ينافي دعواهم **(قوله أو بالدنيا)** أي المراد بها ما قابل الآخر لأنها التي عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتي في قوله تعالى : ﴿ **إنا زينا السماء الدنيا** ﴾ لأنها محضة بدليل النعت بها فتأمل . **(قوله كتصحيح حيوة)** بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والد رجاء المحدث أي وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتي في الفصل الآتي . **(قوله مؤيد بالدليل)** قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى إلخ أي وكون حزوى شاذا خلاف الأصل . **(قوله يستثقلون الواو مع ضمة أوله)** أي ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في الاسم . **(قوله أظهروا الواو)** أي مخالفين للقياس تنبيها على الأصل كما مر .

[فصــــل]

(إِنْ يَسْكُنِ ٱلسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا * وَٱتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا . فَيَاءَ ٱلْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هى والياء فى كلمة أو ما هو فى حكم الكلمة ، كمسلمى والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ، ويجب حينئذ ادغام الياء فى الياء . مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء : سيد وميت ، أصلهما سيود وميوت ، ومثاله فيما تقدمت فيه الواو : طى ولى ، مصدرا طويت ولويت ، وأصلهما طوى ولوى . ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزيتون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمى واعد ، أو كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو روية مخفف رؤية ، وديوان إذ أصله دوان ، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع ، أو

[فصــــل]

(قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة و لم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان . **(قوله ومن عروض)** أى جائز كما فى روية مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فإنه لا يمنع الإبدال كما فى أيم الله فإنه على مثال أبلم بضم الأول والثالث وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعدة . كذا فى المرادى والتصريح . **(قوله ومن عروض عريا)** المتبادر من صنيع الناظم أن الألف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للإطلاق وقضيته أن الثانى لو كان عارضا جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما فى ريا للرائحة فإنها قلبت ياؤها الثانية واوا عملا بالقاعدة المتقدمة فى الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة فى قوله إن يسكن السابق إلخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة إلى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة فى الفصل السابق إذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر .

(قوله فياء الواو اقلبن) لأنها أثقل من الياء . **(قوله أو ما هو فى حكم الكلمة كمسلمى)** أى حالة الرفع لأن المتضايفين كالشيء الواحد لا سيما إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم . **(قوله ويجب حينئذ)** أى حين إذ قلبت الواو ياء . **(قوله أصلهما سيود وميوت)** لأنهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العين وقال البغداديون : فيعل بفتحها كضغيم وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها قالوا لإنه لم يوجد مكسور العين فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه ما لا يأتى فى الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة . كذا فى التصريح . **(قوله ويجب التصحيح)** الأولى فاء التفرع . **(قوله نحو روية)** أى بالواو مخفف رؤية أى بالهمز .

عارض الذات نحو وية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون نحو قوى فإن أصله الكسر ثم سكن التخفيف كما يقال فى علم علم.

(تنبيه)*: لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون فى تصغير ما يكسر على مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز فى مصغره الإعلال نحو جديل وأسيد، وهو القياس، والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير، أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لأنه لم يجمع على أساود **(وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا)** وذلك ثلاثة أضرب: ضرب أعل و لم يستوف الشروط كقراء بعضهم: **﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾** [يوسف: ٤٣]، بالإبدال، وحكى بعضهم اطراده على لغة، وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون، وهو السنور الذكر، ويوم أيوم، وعوى الكلب عوية، ورجاء بن حيوة. وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها نحو: عوى الكلب عوة، وهو نهو عن المنكر. ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله: **(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصُلْ * أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ)** أى يجب إبدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر:

(قوله نحو قوى) أى بسكون الواو قال المصرح: وأجاز بعضهم قىّ بالإدغام بعد القلب.

(قوله كما يقال فى علم) أى بكسر اللام علم أى بسكونها. **(قوله وهو أن لا يكون)** أى اجتماع الواو والياء فى تصغير ما يكسر على مفاعل أى فى مصغر مفرد محرك الواو ويجمع جمع تكسير على مفاعل واحترزنا بقولنا محرك الواو من نحو عجوز لأن إعلال مصغره واجب وإن جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك. تصريح. **(قوله بالإبدال)** أى والإدغام مع أن الواو عارضة الذات. **(قوله وحكى بعضهم اطراده)** أى الإبدال فى نحو الريا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر. **(قوله نحو ضيون)** بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو. **(قوله أيوم)** أى كثير الشدة. تصريح. **(قوله ورجاء)** براء فجيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية. **(قوله وهو نهوّ)** قال المصرح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهى لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهى اهـ. قال شيخنا: انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أى حيث عبر بضمير الواحد فى قوله وهو نهوّ والوجه عندى أنه بفتح النون مبالغة الناهى فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده أنه يقال على القياس نهى عن المنكر أمور بالمعروف كما فى القاموس ثم رأيت فى كلام يس ما يؤيده.

(قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندى نظر لأنه إنما يصح إذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل و لم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغى قراءته فى المتن ككرم بمعنى تأصل وإن لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فلله الحمد. **(قوله ألفا ابدل)** بنقل همزة ابدل إلى تنوين ألفا. **(قوله لسكونهما)** علة

الأول أن يتحركا فلذلك صحتا فى القول والبيع لسكونهما ، **والثانى** أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا فى جيل وتوم مخففى جيئل وتوأم وفى ﴿ **اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ** ﴾ [البقرة : ١٦] ، و﴿**لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ** ﴾ [آل عمران : ١٨٦] ، ﴿ **ولاَ تَنسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ** ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، **والثالث** أن ينفتح ما قبلهما ولذلك صحتا فى العوض والحيل والسور ، **والرابع** أن تكون الفتحة متصلة أى فى كلمتيهما ، ولذلك صحتا فى أن عمر وجد يزيد ، **والخامس** أن يكون اتصالهما أصليا ، فلو بنيت مثل عُلَبِط من الغزو والرمى قلت فيه غزو ورمى منقوصا ، ولا تقلب الواو والياء ألفا لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف . إذ الأصل غزاوى ومايى ، لأن علبطا أصله علابط ، **والسادس** أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين وإلى هذا أشار بقوله : (**إنْ حُرِّكَ آلتَّالِى**) أى التابع (**وَإنْ سُكِّنَ كَفْ** ★ **إعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ وَهْيَ لاَ يُكَفْ . إعْلاَلُها بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ** ★ **أوْ يَاءِ آلتَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ**) ولذلك صحت العين فى نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام فى نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وفتوى ، وأعلت العين فى قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها ، واللام فى غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك

لعلية اشتراط التحرك أى واقتضى اشتراط التحرك الصحة فى القول والبيع لسكونهما . (**قوله مخففى جيئل وتوأم**) أى حال كونهما مخففى إلخ ا هـ تصريح وإنما جعله حالا لا صفة لأن المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجيم الضبع والتوأم بالفوقية معروف .

(**قوله والحيل**) بالحاء المهملة . (**قوله أى فى كلمتيهما**) لم يقل أى فى كلمتيهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الأمرين كما مر اقتصارا على الخفى . (**قوله فى أن عمر وجد يزيد**) إنما كان ذلك فى حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين . (**قوله والخامس**) هذا لا يؤخذ من المتن . (**قوله علبط**) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم . (**قوله غزو ورمى**) أصلهما غزوو بواوين ورميى بيا أين وقوله منقوصا أى فتنون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون إعلال الكلمتين كإعلال قاض وأفرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر ..

(**قوله إن حرك التالى**) إن كان هناك تال وإلا لم يتأت هذا الاشتراط . (**قوله إعلال**) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين . (**قوله أو ياء إلخ**) أى أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعلمه من باب نون التوكيد . (**قوله وخورنق**) بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما فى التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الأكبر . (**قوله وعلوىّ وفتوىّ**) جمع بين هذين المثالين لأن الواو فى الأول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء . (**قوله فى قام إلخ**) الألف فى الفعل الأول والاسم الثانى منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الأول عن ياء . (**قوله ورمى**)

يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون ، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا للساكنين ، وكذلك تقول فى جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصوون ففعل به ما ذكر ، وعلى هذا لو بنيت من الرمى والغزو مثل عنكبوت قلت : رمَيُوت وغزَوَوْت والأصل رمييوت وغزووت ثمْ قلبتا وحذفا لملاقاة الساكن ، وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس فى الكلام فعلوت ، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا ، وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف إحداهما فيحصل اللبس فى نحو رميا لأنه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد ، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه ، وأما نحو علوى فلأن واوه فى موضع تبدل فيه الألف واوا . **والسابع** أن لا تكون إحداهما عينا لفعِل الذى

ألفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للإيضاح . **(قوله ويمحون)** أى بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يمحاه محوا لا على لغة من قال محاه يمحاه محيا كما زعم البعض لأنه يرده قول الشارح ويمحوون بواوين لأن أصله على هذه اللغة يمحيون بياء فواو نعم وجد هكذا فى بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يمحيه محيا لأن حاء يمحون على هذه مضمومة ولأن أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محاه يمحوه محوا وهى الأشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضا نعم إن قرىء بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيها أربع لغات كما فى القاموس واندفع اعتراض المصرح بأن يمحى لم يثبت لغة وإنما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل بيمحون بفتح الحاء إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول .

(قوله مسمى به) أى مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون . **(قوله وعلى هذا)** أى ما ذكر فى يخشون ويمحون وعصون . **(قوله قلت رميوت وغزووت)** أى بفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما . **(قوله أمن اللبس)** أى لبس المعل بالأصل . **(قوله إذ ليس فى الكلام فعلوت)** أى فيفهم أنه معل والأصل فعللوت . **(قوله إلى تصحيح هذا)** أى حرف العلة فى المبنى على عنكبوت من الرمى والغزو بقرينة قوله لكون ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الإشارة راجعا إلى نفس المبنى المذكور لقال لكونه واحدا يعنى والواحد دون الجمع أى الدالّ على جماعة كيخشون ويمحون وعصون فى الثقل فناسب فى الجمع التخفيف بالإعلال المذكور . **(قوله ولا يدرى إلخ)** لو قال : ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه إجمال لا لبس . **(قوله ما لا لبس فيه)** نحو فتيان وعصوان . **(قوله لأنه من بابه)** أى على طريقه فى أن بعد الياء والواو ألفا ساكنة . **(قوله فلأن واوه إلخ)** أى لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واوا فلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لقلبت الألف واوا لأجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تزل فى قلب إلى الألف وقلب إلى الواو .

الوصف منه على أفعل ، والثامن أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل ، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (**وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ**) أى نحو الغيد والحول (**وَفَعِلاَ**) أى نحو غيد وحول (**ذَا آفْعَلٍ**) أى صاحب وصف على أفعل (**كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ**) وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على أفعل نحو أحول وأعور لأنه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح ، واحترز بقوله ذا أفعل من نحو خاف فإنه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل ، والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، وإلى هذا أشار بقوله : (**وَإِنْ يَبِنْ**) أى يظهر (**تَفَاعُلٌ مِنِ آفْتَعَلْ * وَآلْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ**) أى إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمنى تجاوروا وتزاوجوا . واحترز بقوله وإن يبن تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فإنه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز ، وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله ولو كان دالاً على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف ، بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا ، لأن الياء أشب بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها ، والعاشر أن لا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال وإلى هذا أشار بقوله : (**وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا آلإِعْلاَلُ آسْتَحَقْ * صُحِّحَ أَوَّلٌ**) أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلابد من تصحيح إحداهما لئلا يجتمع إعلالان فى

(**قوله لفعل**) بكسر العين . (**قوله ذا أفعل**) حال من المعطوف . (**قوله كأغيد**) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال فى الأنثى غيداء وغادة . (**قوله حملا على افعل**) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لأنه بمعناه فعور بمعنى اعورّ بتشديد الراء وهكذا . (**قوله وحمل مصدر الفعل عليه**) أى على الفعل فهو مقيس على المقيس . (**قوله بدليل أمن**) أى وأمن ضد خاف والشىء يعرف بضده . (**قوله لأن الوصف منه**) أى من نحو خاف . (**قوله ولم تعل**) عطف على سلمت . (**قوله لكونه بمعناه**) أى فحركة تاء اجتوروا فى حكم السكون . (**قوله نحو اجتوروا**) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالا . (**قوله مطلقا**) أى يائيا نحو ارتاب أو واويا نحو اجتاز ومثله اختان لأنه وإن كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وإن أوهم صنيع الشارح خلافه .

(**قوله أشبه بالألف**) أى أقرب إليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء . (**قوله ذا الإعلال**) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف ألف ذا إبقاء لما كان حذفها لالتقاء الساكنين وإن زال هذا الالتقاء

كلمة ، والآخر أحق بالإعلال لأن الطرف محل التغيير ، فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا اسود ، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه حووان وفى جمع أحوى حو ، وفى مؤنثه حواء ، واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث وأصله حيى لأن تثنيته حييان فأعلت الياء الثانية لما تقدم ، واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء ، ولذلك صحح فى نحو حيوان لأن المستحق للإعلال هو الواو وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف ، وأشار بقوله : (**وَعكْسٌ قَدْ يَحِقْ**) إلى أنه أعل فيما تقدم الأول وصحح الثانى كما فى نحو غاية أصلها غيية أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ، ومثل غاية فى ذلك ثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها ، وطاية وهى السطح والدكان أيضا ، وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية فأعلت العين شذوذا إذ القياس إعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل ، أما من قال أصلها أيية بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها

بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فإنه نفيس . (**قوله وكل من منهما إلخ**) فلو كان المستحق للإعلال أحدهما ولكن لزم من إعلاله إعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الإعلالين الممنوع فلا إشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصا وعتى مصدر عتا قاله البعض . (**قوله إحداهما**) أى الواو والياء . (**قوله لئلا يجتمع إعلالان**) أى بلا فاصل وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يفون إذ أصله يوفيون بل رد فى شرح الكافية أن توالى الإعلالين اجحاف ينبغى اجتنابه على الإطلاق فمنع تواليهما إذا اتفقا واغتفره إذا اختلفا كماء وشاء وترى فإن الأصل موه وشوه وترأى وقد يجاب بأن هذه الألفاظ شاذة . قاله يس .

(**قوله والآخر**) بكسر الخاء . (**قوله نحو الحوى**) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن قوى . (**قوله حوّ**) بضم الحاء وتشديد الواو (**قوله نحو الحيا**) بالقصر . (**قوله قد يحق**) أى يثبت شذوذا . (**قوله فيما تقدم**) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة . (**قوله أصلها غيية**) أى بفتح الياءين . (**قوله ثاية**) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيثوى عندها وأما التاية بالفوقية فهى الطاية كما فى القاموس . (**قوله فيثوى بوزن يرمى**) أى يقيم .

(**قوله وهذا أسهل الوجوه**) أى الستة على ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الأربعة التى ذكرها الشارح ، الخامس أن أصلها أيية بضم الياء الأولى كسمرة قلبت العين ألفا . قال المصرح : وردّ بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة اهـ وفيه نظر لا يخفى وإن أقروه وعبارة الفارضى وقيل أيية بضم الياء الأولى فإعلالها على القياس اهـ ، السادس أن أصلها أيية بفتح الأولى كالقول الأول اهـ أنه أعلت الثانية على القياس فصار أياة كحياة فقدمت اللام إلى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاثة فتحات وفى تفسير القاضى البيضاوى وجهان آخران أوية بسكون الواو وأوية بفتحها فتكون

آيية على وزن فاعلة فيلزمه حذفه العين لغير موجب ، ومن قال أيية كنبقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا ، والحادى عشر أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا أشار بقوله : (**وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخُصُّ ٱلِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا**) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا لما فى آخره زيادة تختص الأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل فى الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو جولان وسيلان ، وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان ، وقياسهما دوران وموهان ، وخالف المبرد فزعم أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه .

(تنبيهات): **الأول** : زيادة تاء التأنيث غير معتبرة فى التصحيح لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأنها تلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها مباينة فى نحو قالة وباعة ، وأما تصحيح

الأوجه ثمانية . (**قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب**) أى لحذفها لأن المعهود فى مثله قلب الياء الأولى همزة كما فى بائعة وقائلة . (**قوله فيلزم تقديم الإعلال إلخ**) فيه أن هذا لازم على الوجه الأول أيضا وأنه قد ثبت فى كلامهم تقديم الإعلال على الإدغام كما فى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اختيار الشىء على شىء آخر كما فى تقديم الإعلال على الإدغام . فى آية وقوى أو البدء به أو لا قبل غيره كما فى تقديم الإدغام على الإعلال فى أئمة (**قوله بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا**) وجه الدلالة أن إبدال الهمزة ياء إنما هو لتقديم الإدغام على الإعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أأممة فلم يقدموا الإعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الأولى بل قدموا الإدغام فنقلوا لأجله أولا كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالإعلال وذهب الجار بردى إلى تقديم الإعلال وبعضهم إلى تقديم الإدغام فى العين وتقديم الإعلال فى اللام كما بسطه المصرح فانظره . (**قوله أن لا تكون**) أى إحدى الواو والياء . (**قوله زيادة تختص بالأسماء**) كالألف والنون وألف التأنيث . تصريح . (**قوله ما آخره**) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما فى قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين . (**قوله من هذا النوع**) أى نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون . (**قوله داران وماهان**) قال شيخنا السيد : قيل إنهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ .

(**قوله فزعم أن الإعلال**) أى فيما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون وقوله هو القياس أى لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال . قال الفارسى : ويؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فبقيا فى التصغير ولم يحذفا . تصريح . (**قوله لا تخرجه**) أى لا تخرج ما هى فيه .

(**قوله لأنها تلحق الماضى**) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للأسماء وهى المتحركة

حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق .

الثانى : اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوَرَى ، وهو اسم ماء ، فذهب المازنى إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها فى اللفظ بمنزلة فعلى ، فتصحيح صورى عند المازنى مقيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ، فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأى المازنى قولى ، وعلى رأى الأخفش قالى ، وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسألة : فاختار فى التسهيل مذهب الأخفش ، وفى بعض كتبه مذهب المازنى ، وبه جزم الشارح . واعلم أن ما ذهب إليه المازنى هو مذهب سيبويه .

الثالث : بقى شرطان آخران **أحدهما** وذكره فى التسهيل وشرح الكافية : أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل ، واحترز به عن قولهم فى شجرة شيرة فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم . قال الشاعر :

[١٢٨٦] **إذَا لَمْ يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ ولاَ جَنًى فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شِيَرَاتِ**

والآخر أن لا تكون فى محل حرف لا يعل وإن لم تكن بدلا ، والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها فى موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل ، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها ، هكذا

يعنى أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضى فلا يختص بالأسماء فلهذا لم تمنع الإعلال إذا لحقت آخر الاسم المستحق للإعلال وإن كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالأسماء فاندفع تنظير الإسقاطى وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضى هى الساكنة والكلام فيما يخص الأسماء وهى المتحركة . **(قوله فى نحو قالة وباعة)** جمعى قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن . **(قوله فى نحو صورى)** بفتح الصاد المهملة والواو والراء . تصريح . **(قوله اسم ماء)** مثله فى شرح المرادى وقال الصغانى : اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا فى التصريح والذى فى القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة . **(قوله بمنزلة فعلا)** أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين . **(قوله مثلها)** أى مثل هذه الكلمة التى هى صورى . **(قوله لا يعل)** أى لا يجوز إعلاله قياسا . **(قوله شيرة)** بفتح الشين وكسرها أجود . نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية .

(قوله وإن لم تكن بدلا) الواو للحال . **(قوله لو كانت موضعها)** الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط

[١٢٨٦] هو من الطويل . والخطاب للأشجار التى ليس لها ظل ولا ثمرة . قوله فابعدكن الله أى لعنكن الله : يقال أبعده الله أى لعنه . والشاهد فى قوله من شيرات فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات .

قال فى شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران : تغيير النقل وتغيير الإبدال ، هذا كلامه . وذكر بعضهم أن أيس إنما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به ، لأن الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض ، واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد ، وهو طول العنق وحسنه ، والحيدى يقال حمار حيدى إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه ، والحوكة والخونة ، وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ، ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم : روح وغيب جمع رائح وغائب ، وعفوة جمع عفو وهو الجحش ، وهيوة ، وأُوو جمع أوة وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قرو وهى ميلغة الكلب ، انتهى . **(وَقَبْلَ با اَقْلِبْ مِيمًا اَلنُّونَ إِذَا * كَانَ مُسَكَّنًا)** أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما وذلك لما فى النطق بالنون

إبدالها القياسى . **(قوله انتفاء علتها)** لئلا ينتفى إعلالها لو أعلت إذ لو أبدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالى إعلالين وإذا زال القلب لم يكن لإبدالها ألفا سبب فيؤدى إعلالها إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلا من أصله وفى نسخة إبقاء علتها بالموحدة فالقاف أى ليبقى إعتلالها بالقلب المكانى . **(قوله النقل)** أى القلب المكانى **(قوله والصيد)** بالصاد المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الإبل . **(قوله والجيد)** بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللأنثى جيداء وجيدانة والجمع جود . قاله فى القاموس . **(قوله والحيدى)** بحاء مهملة وكون الحيدى شاذا إنما يتمشى على مذهب الأخفش أن ألف التأنيث لا تمنع الإعلال لا على مذهب المازنى أنها تمنعه . **(قوله روح وغيب)** الأول براء ثم حاء مهملة والثانى بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى .

(قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككملة أو مكسورة كقردة حرره والذى فى القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما فى القاموس . **(قوله وهيوة)** كذا فى النسخ بهاء فتحتية فوا وفهاء تأنيث ولم أجد لها ذكرا فى القاموس[(١)] والمصباح وغيرهما والذى وجدته فى التسهيل هيؤ بهاء مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما فى النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادى . **(قوله وأُوو)** بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو . كذا فى القاموس . **(قوله وقروة)** بقاف فراء وقوله جمع قرو بتثليث القاف كما فى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فإنى لم أر لهذا الجمع ذكرا فى القاموس . **(قوله ميلغة الكلب)** ميلغ الكلب وميلغته بكسر

---

(١) فى آخر ورقة من القاموس ما نصه : وهو بالضم بلد بالصعيد ، وهيوه حصن باليمن . قاله نصر .

الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء ، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما فى قوله : **(كَمَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)** أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه ، وألف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة .

(تنبيهات): **الأول** : كثيرا ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والأولى أن يعبر بالإبدال لما عرفت أول الباب .

الثانى : قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون ياء وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم فى حنظل حمظل ، والمتحركة كقولهم فى بنان بنام ، ومنه قوله :

[١٢٨٧] **يَا هَالُ ذَاتُ ٱلْمَنْطِقِ ٱلتَّمْتَامِ وَكَفّكِ ٱلْمُخَضَّبِ ٱلْبَنَامِ**

وجاء عكس ذلك فى قولهم أسود قاتن وأصله قاتم .

الثالث : أبدلت الميم أيضا من الواو فى فم إذ أصله فوه بدليل أفواه ، فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رجع به إلى الأصل فقيل فوك ، وربما بقى الإبدال نحو : « **لخلوف فم الصائم** » .

الميم فيهما الإناء الذى يلغ فيه . قاله فى القاموس . **(قوله بين المنفصلة)** أى النون المنفصلة عن الباء بأن كانت فى كلمة والباء فى أخرى مع تلاقيهما . **(قوله كمن بت)** فى نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفى نسخة بالمثلثة أى من أفشى أسرارك . **(قوله انبذا)** بكسر الموحدة .

(قوله لما عرفت أول الباب) أى من أن القلب اصطلاحا إنما يكون فى حروف العلة أو الهمزة .

(قوله يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهى تكرير التاء والميم . والبنام أطراف الأصابع وكفك إما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب إضافى خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير فى ذات لأنه بمعنى صاحبه أو بالجرّ عطفا على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعولا لمقدر ولا يصح نصبه عطفا على المنادى لما مرّ فى النداء أنه لا يصحّ يا غلامك . قال يس : والجر هو المضبوط به فى النسخ المصححة والله أعلم .

[١٢٨٧] قاله رؤبة . وهال منادى مرخم أى يا هالة ـ اسم امرأة ـ ويجوز فى ذات المنطق الرفع ، حملا على اللفظ ، والنصب حملا على المحل . والتمتام الذى فيه التمتمة . والشاهد فى البنام فإن أصله البنان فأبدلت الميم من النون .

[فصـــل]

(لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ ٱلتَّحْرِيكَ مِنْ ۞ ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ) أى إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلة ، نحو يقوم ويبين ، الأصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء . ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تكون غير مجانسة : فإن كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم ، وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة كما فى نحو أقام وأبان ، أصلهما أقوم وأبين ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها ، ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولهذا النقل شروط **الأول** : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قاول وبايع وغوق وبين ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يأيس مضارع أيس لأنها

[فصـــل]

اعلم أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله فى أربع مسائل . إحداها : أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح إلخ . الثانية : أن يكون عين اسم يشبه المضارع فى وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل إلخ . الثالثة : أن يكون عين إفعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الإفعال إلخ . الرابعة : أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لا فعال إلخ . **(قوله انقل التحريك)** أى أثره وهو الحركة . **(قوله ذى لين)** أى أو همزة كما سيأتى فى الشرح . **(قوله كأبن)** فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء إلى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة فى نحو قل والأصل أقول نقلت ضمة الواو إلى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين . **(قوله لاستثقالها إلخ)** أى إذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فإن كانت فتحة فنقلها حملا على أختيها وطردا للباب وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء فى نحو دلو وظبى فتنقلا إلى الساكن قبلهما لأن حركة الإعراب منتقلة لا لازمة ولأنها دالة على معنى فكانت قوية .

(قوله مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة . **(قوله مثل ما تقدم)** أى من يقوم ويبين . **(قوله وانفتاح ما قبلها)** أى الآن . **(قوله نحو يأيس)** بتحتيتين

معرضة للإعلال بقلبها ألفا ، نص على ذلك فى التسهيل . وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح . **الثانى** : أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما أبين الشىء وأقومه وأبين به وأقوم به ، حملوه على نظيره من الأسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو أفعل التفضيل . **الثالث** : أن لا يكون من المضاعف اللام نحو أبيضّ وأسودّ ، وإنما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال ، وذلك أن أبيض لو أعل الإعلال المذكور لقيل فيه باضّ ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة . **الرابع** : أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان ، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله : (**مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ * كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ**) وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا لفَعِل الذى بمعنى أفعل ، نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد ، وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله ، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله : وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعل . فإن العلة واحدة (**وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلاَلِ اسْمٌ * ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ**) أى الاسم المضاهى

مفتوحتين بينهما همزة ساكنة . (**قوله بقلبها ألفا**) أى تخفيفا أى فكأنها ألف والألف لا ينقل إليها لأنها لا تقبل الحركة والباء للتصوير . (**قوله فى الوزن**) لا يخفى أن الموازن لأفعل التفضيل إنما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله . قال الفارضى : وحكى أبو حيان عن الكسائى جواز النقل فى التعجب نحو أقوم به فتقول أقم به وهو ضعيف اهـ . (**قوله وهو أفعل التفضيل**) إنما لم يعلّ أفعل التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع فى الوزن والزيادة وسيأتى أن ما كان كذلك يصحح . (**قوله نحو أبيضّ وأسودّ**) بتشديد الضاد والدال . (**قوله لو أعل الإعلال المذكور**) بأن نقلت حركة الياء إلى الباء ثم قلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس اسودّ بسادّ من السد . تصريح . (**قوله باضّ**) بتشديد الضاد . (**قوله أنه فاعل**) بفتح العين . (**قوله بلام عللا**) أى حكم بأنه حرف علة . قال ابن غازى : إنما قال بلام عللا لئلا يظن خصوص افعل فيخرج استهوى ونحوه . (**قوله موافقا**) أى فى المعنى بأن يدل على خلقة أو لون وقوله بمعنى افعل بتشديد اللام وقوله نحو يعْور ويصيد تمثيل للموافق .

(**قوله وكذا ما تصرف منه**) أى من الموافق المذكور . (**قوله بذكره**) أى ضمنا لا صريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح . (**قوله فإن العلة**) أى علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهى الحمل على افعل بتشديد اللام . (**قوله ضاهى مضارعا**) إنما اشترط فى إعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لأن الفعل هو الأصل فى الإعلال فلا يحمل عليه فيه إلا إذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير إعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه . (**قوله وفيه وسم**) أى

للمضارع وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل ، فاندرج فى ذلك نوعان : **أحدهما** ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمقام فإنه موافق للفعل فى وزنه فقط وفيه زيادة تنبىء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميم فأعل ، وكذلك نحو مقيم ومبين ، وأما مَدْيَن وَمَرْيَم فقد تقدم أن وزنهما فعلل لا مفعل وإلا وجب الإعلال ، ولا فعيل لفقده فى الكلام . ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعِلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعُلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا ، وعلى مذهب الأخفش تقول مبوعة ، وقد سبق ذكر مذهبهما . **والآخر** ما وافق المضارع فى زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تِحْلِىء بكسر التاء وهمزة بعد اللام فإنك تقول تِقيل وتِبيع ، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة ، وإذا بنيت من البيع اسما على مثال تُرْتُب قلت على مذهب سيبويه تُبيع بضم فكسر ، وعلى مذهب الأخفش تُبوع ، فالوسم الذى امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون فى الفعل ولذلك أعل ، أما ما شابه المضارع فى وزنه وزيادته أو باينه فيهما معا فإنه يجب تصحيحه : **فالأول** نحو أبيضّ وأسودّ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلا ، وأما نحو

علامة يمتاز بها عن المضارع . **(قوله فإنه موافق للفعل فى وزنه فقط)** لأن أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا .

(قوله وجب الإعلال) أى بالنقل ثم القلب . **(قوله ولو بنيت من البيع مفعلة إلخ)** إنما أعلت مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع فى الوزن دون الزيادة لأن تاء التأنيث فى تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له فى الوزن أيضا بسبب التاء نبه الشارح على إعلالها . **(قوله فعلى مذهب سيبويه)** أى من إبدال الضمة فى مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الأخفش أى من إقرار الضمة وقلب الياء واوا . **(قوله وقد سبق ذكر مذهبهما)** أى فى شرح قول المصنف ويكسر المضموم فى جمع إلخ . **(قوله بكسر التاء)** أى الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شبعر وجه الأديم ووسخه وقشره . **(قوله بكسرتين إلخ)** راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما ياء ساكنة أى أصلية فى تبيع ومنقلبة عن الواو فى تقيل فإعلال تبيع بالنقل فقط وإعلال تقيل بالنقل والقلب . **(قوله على مثال ترتب)** بفوقيتين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشىء المقيم الثابت .

(قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى بيان ذلك . **(قوله بكسر التاء)** أى والعين وهذا راجع إلى ما على مثال تحلىء وقوله وضمها أى مع ضم العين وهذا راجع إلى ما على مثال ترتب . **(قوله لا يكون فى الفعل)** أى فلا يتوهم كون موازنه فعلا . **(قوله نحو أبيض وأسود)** هما وصفان

يزيد علما فمنقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا . **والثانى** كمخيط ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : حق نحو مخيط أن يعل لأن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى ، انتهى . وقد يقال لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تحلىء لأنه يكون مشبها لتحسب فى وزنه وزيادته ، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكرا لم يلزم الجميع ، بل من يكسر حرف المضارعة فقط . وقد أشار إلى هذا الثانى بقوله : (**وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالمِفْعَالِ**) يعنى أن مفعالا لما كان مباينا للفعل ، أى غير مشبه له فى وزن ولا وزيادة استحق التصحيح كمسواك ومكيال وحمل عليه فى التصحيح مفعل لمشابهته له فى المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط ، والظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل فى وزنه وزيادته لأنه مقصور من مخياط فهو هو لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من أهل التصريف (**وَأَلِفُ ٱلْإِفْعَالِ وَٱسْتِفْعَالِ . أَزِلْ لِذَا ٱلْإِعْلَالِ وَٱلتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ**) أى إذا كان

على وزن أحمر فهذان أشبها أعلم فى الوزن والزيادة . (**قوله وأما نحو يزيد إلخ**) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد إعلاله لأن إعلاله حين فعليته . (**قوله نحو مخيط**) بكسر الميم فإنه مباين للمضارع فى كسر أوله وكون أوله ميما زائدة . (**قوله هذا**) أى كون تصحيح نحو مخيط لمباينته المضارع وزنا وزيادة بدون التفات إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته .

(**قوله لكنه حمل على مخياط**) لم يعكسوا لأصالة التصحيح دون الإعلال والضمير فى لكنه حمل إن أرجع إلى نحو مخيط كان قوله على مخياط على تقدير مضاف أى على نحو مخياط وإن أرجع إلى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به أن مخيطا مقصور من مخياط ففى غاية البعد من العبارة . (**قوله لفظا**) أى لعدم الفرق بين لفظهما إلا بالألف ومعنى أى لاتحاد معناهما . (**قوله لو صح ما قالا إلخ**) أجيب بأن صحته فى مخيط لم يعارضها شذوذ فى الفعل بخلافها فى مثال تحلىء لأن كسر العين فى تحسب شاذ . كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه إنما ينفع فى خصوص تحسب دون غيره من الأفعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلىء لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين . (**قوله مشبها لتحسب**) أى بكسر التاء فى لغة قوم . (**قوله لم يلزم الجميع**) أى جميع العرب . تصريح .

(**قوله إلى هذا الثانى**) أى المباين للمضارع وزنا وزيادة كمخيط . (**قوله لأنه مقصور إلخ**) لعل احتياجه إلى تعليل المباينة بذلك لدفع دعوى موازنة مخيط لتعلم فى لغة من يكسر حرف المضارعة .

(**قوله لا أنه محمول عليه**) عطف على مباينة . (**قوله عوض**) حال من التاء ووقف عليه بالسكون

المصدر على إفعال أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله فى الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقى ألفان فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما إقوام واستقوام ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف إحداهما. واختلف النحويون أيتهما المحذوفة . فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل ، وإلى هذا ذهب الناظم ، ولذلك قال : وألف الإفعال واستفعال أزل . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة . والأول أظهر . ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل إقامة واستقامة . وأشار بقوله : **(وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ)** أى بالسماع **(رُبَّمَا عَرَضْ)** إلى أن هذه التاء التى جعلت عوضا قد تحذف ، فيقتصر فى ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه ، من ذلك قول بعضهم : أراه إراء ، وأجابه إجابا ، حكاه الأخفش . قال الشارح : ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى : ﴿ **وإقام الصلاة** ﴾ [الأنبياء ٧٣] ، قيل وحسن حذف الياء فى الآية مقارنته لقوله بعد

على لغة ربيعة . **(قوله مما أعلت عينه)** خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أى كائنين مما أعلت عينه أى مما عينه حرف علة وأعل فى فعله . **(قوله لتحركها فى الأصل إلخ)** علل الانقلاب هنا بهذا وعلله قبله بمجانسة الفتحة إشارة إلى صحة التعليلين وإن كان الثانى أقوى وأورد كعلى كلامه أن شرط قلب الواو ألفا إذا كانت عينا أن لا يقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بأن محل ذلك فى غير الافعال والاستفعال لأن الإعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور إنما هو فى استحقاق الكلمة لذاتها هذا الإعلال ويمكن دفعه أيضا بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الإعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم .

(قوله ولأن الاستثقال) نظر فيه الدنوشرى بأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستثقال وزيفه الإسقاطى بأن الجمع بين الألفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أى عند المد بقدر أربع حركات . **(قوله بدل عين الكلمة)** يؤيد هذا المذهب تعويض التاء لأن المعهود فى التاء أنها لا تعوض إلا من الأصول كما فى عدة وثبة وسنة . **(قوله بالنقل)** الباء للملابسة متعلقة بعرض . **(قوله اراء)** أصله ارآى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء أثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لا حرف علة لأنا نقول قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة اهـ زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسألة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة .

(قوله ويكثر ذلك مع الإضافة) أى لسدها مسد التاء . أفاده المصرح . **(قوله أعول إعوالا)**

﴿ وإيتاء الزكاة ﴾ [الأنبياء : ٧٣] .

(تنبيه)*: قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ : منها أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياما ، واستحوذ استحواذا ، واستغيل الصبى استغيالا ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها . وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل وقام واستفعل تصحيحا مطردا فى الباب كله . وقال الجوهرى فى مواضع أخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة . وذهب فى التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقا ، واستتيست الشاة استتياسا : أى صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا ، وهذا مثل يضرب لمن يخلط فى حديثه ، لا فيما له ثلاثى نحو استقام ، انتهى . **(وَمَا لإفْعَالٍ)** واستفعال المذكورين **(مِنَ ٱلحَذْفِ وَمِنْ * نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ)** أى حقيق **(نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ)** والأصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثانى واو المفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما . واختلف فى أيتهما المحذوفة على حد الخلف فى إفعال واستفعال المتقدم . ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك ، وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد

هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله . **(قوله وأغيمت السماء)** بالغين المعجمة أى صارت ذات غيم أى سحاب وقوله واستحوذ أى غلب . **(قوله واستغيل الصبى)** أى بالغين المعجمة أى شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل . **(قوله تصحيح أفعل إلخ)** الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل . **(قوله وقام)** كذا فى بعض النسخ وفى بعضها إسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشى ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهرى عن أبى زيد الأعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا . **(قوله فى الباب كله)** أى سواء أهمل ثلاثيه أولا . **(قوله وهذا مثل إلخ)** يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجملتين وإلى كل منهما . **(قوله من الحذف ومن نقل)** أى دون التعويض بالتاء وقوله فمفعول أى فاسم مفعول الفعل الثلاثى المعتل وقوله به متعلق بقمن .

(قوله لما حذفت واوه على رأى سيبويه) أورد عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف . وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها فى اسم مفعول المزيد كالمنتظر وإنما جىء بها لرفضهم مفعلا إلا فى مكرم ومعون ومألك ومهلك وإنما العلامة الميم الثانى أن المحذوف من نحو قاض الأصلى وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وربع وخف الساكن الأول لا الثانى . وأجيب بأن

ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء ، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء ، وقد خالف الأخفش أصله فى هذا ، فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قبلها واوا لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو بيض ، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التى هى ياء مع حذفها ، ومراعاتها موجودة أجدر .

(تنبيه)*: وزن مصون عند سيبويه مَفُعْل ، وعند الأخفش مَفُول ، وتظهر فائدة الخلاف فى نحو مسو مخففا . قال أبو الفتح : سألنى أبو على عن تخفيف مسوء فقلت : أما على قول أبى الحسن فأقول رأيت مسوّا ، كما تقول فى مقروء مقروّ ، لأنها عنده واو مفعول . وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا ، كما تقول فى خبء خب فتحرك الواو لأنها فى مذهبه العين ، فقال لى أبو على كذلك هو ا هـ **(وَنَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِى ٱلْوَاوِ)** من ذلك فى قول بعض العرب ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وفرس مقوود ، ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد **(وَ)** التصحيح **(فى ذِى ٱلْيَا)** من ذلك **(ٱشْتَهَرْ)** لخفة الياء كقولهم خذه مطيوبة به نفسا ، وقوله :

*** كَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ ***

وقوله :

محل ذلك كله إذا كان ثانى الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة . ا هـ تصريح بإيضاح وزيادة .
(قوله وقد خالف الأخفش إلخ) فيه عندى نظر وإن أقروه لأنا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم . **(قوله فى هذا)** متعلق بخالف أى فى نحو مبيع ومكيل . **(قوله عند سيبويه مفعل)** بضم الفاء وسكون العين .
(قوله مخففا) أى بإبدال همزته واوا ثم إدغام واو مفعول فيها على رأى الأخفش وبنقل حركتها إلى الواو التى هى عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء مسووء بوزن مفعول . **(قوله أما على قول إلخ)** وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التى قبلها زائدة لغير إلحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية نقلت حركة الهمزة إليها وحذفت . **(قوله خب)** أى بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء .

(قوله كذلك هو) أى تخفيف مسوء . **(قوله ومسك مدووف)** بدال مهملة ثم فاء آخره أى مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا فى المختار وغيره ورسمه بنون كما فى بعض النسخ تحريف . **(قوله خذه مطيوبة)** اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أى طيبه ، ولعل الصواب مطيوبة به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل ، أو مطيو بابه نفسا بالتذكير وإنابة الضمير فى مطيوبا العائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل . **(قوله كأنها)** أى الخمرة . **(قوله معيون)** اسن مفعول عانه من باب

[١٢٨٨] * وأخالُ أنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ *

وقوله :

[١٢٨٩] حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَـهُ يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وهذه لغة تميمية.

(تنبيه): قالوا : مشيب فى المختلط بغيره والأصل مشوب ، ولكنهم لما قالوا فى الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب

باع أى أصابه العين .

(قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء فى عليه لليوم وأن على بمعنى فى والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما فى كتب اللغة إلباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيون أى ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعنى فيه الدجن بناء على أن أل جنسية مدخولها فى معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فإن جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج إلى جعل الدجن بمعنى الغيم وإلى ادعاء المبالغة فى وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره أن غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجعله على الحذف والايصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لى فى تقرير البيت فتأمله . **(قوله قالوا مشيب)** أى بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشووب بنقل ضمة واوه إلى شينه وحذف إحدى الواوين الساكنين على الخلاف .

(قوله والأصل) أى القياس مشوب لا مشيب لأنه واوى العين وليس مراده الأصل التصريفى إذ هو مشووب بواوين . **(قوله قالوا مهوب)** أى بإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الأخفش أن المحذوف العين وبإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما فى كلام الحواشى من القصور .

[١٢٨٨] صدره :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا *

قاله العباس بن مرداس ، من قصيدة من الكامل . وإنك سيد : إن فيه مع اسمه وخبره سدت مسد مفعول أخال . والشاهد فى معيون فإن القياس فيه معين ، ولكنه أخرجه على الأصل : من عنت الرجل بعينى فأنا عاين وهو معين على النقص ، ومعيون على التمام .

[١٢٨٩] قاله علقمة بن عبدة من قصيدة من البسيط . وحتى للغاية . وفاعل تذكر هو الظليم ــ ذكر النعامة المذكورة فيما قبله ــ والبيضات جمع بيضة . ويوم رذاذ : كلام إضافى مرفوع على أنه فاعل هيجه . والرذاذ ــ بذالين معجمتين ــ المطر الخفيف . والدجن الباس الغيم السماء. والشاهد فى مغيوم فإنه جاء على أصله بدون الإعلال . والقياس فيه مغيم من الغيم ، السحاب .

بناء على هوب الأمر فى لغة من يقول بوع المتاع ، والأصل مهيب (**وَصَحِّحِ ٱلمَفْعُولَ مِنْ**) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كما فى (**نَحْوِ عَدَا**) ودعا فانك تقول فى المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل . هذا هو المختار . ويجوز الإعلال مرجوحا كما أشار إليه بقوله : (**وَأَعْلِلِ آنْ لَمْ تتحَرَّ**) أى لم تقصد (**ٱلأَجْوَدَا**) فتقول معدى ومدعى ، ويروى بالوجهين قوله :

[١٢٩٠] * **أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعَادِيَا** *

أنشده المازنى معدوّا بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال . واختلف فى علة الإعلال : فقيل حملا على فعل المفعول ، وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب فى المصدر نحو عتا عتيا ، والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول ، وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجر ، لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزا ، فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها فى أدل

(**قوله والأصل**) أى القياس مهيب لأنه يائى العين وليس مراده الأصل التصريفى إذ هو مهيوب بياء فواو . (**قوله وصحح المفعول**) أى اسم المفعول . (**قوله حملا على فعل الفاعل**) وهو عدا فإنه صحيح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء وإن قلبت ألفا . زكريا . (**قوله ويجوز الإعلال مرجوحا إلخ**) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الإعلال وصرّح ابن هشام بشذوذه (**قوله وأعلل إن لم**) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة . (**قوله حملا على فعل المفعول**) وهو عدى ودعى .

(**قوله والمصدر ليس إلخ**) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة فى المصدر شيئا آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا لباب المصدر . يس . (**قوله ليس مبنيا**) أى محمولا . (**قوله لأن الواو الأولى**) أى من معدوو ومدعوو . (**قوله كأنها وليت الضمة**) أى وليس فى الأسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله

[١٢٩٠] صدره :

* **وقَدْ عَلِمَتْ عِرْسى مُلَيكَةُ أَنَّنِى** *

قاله عبد يغوث الحارثى ، من الكامل . وعرس الرجل امرأته . ومليكة عطف بيان أو بدل من عرسى . وأننى مع اسمه وخبره سد مسد مفعولى علمت . والشاهد فى معديا حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدوّ ، وانتصابه على الحال . والمعنى قد علمت زوجتى ، أنى بمنزلة الأسد ، فمن ظلمنى فإنما ظلم الأسد ، فلابد أنى أهلكه . ووقع فى رواية الزمخشرى معربا عليه وعاريا .

وأجر ، والاحتراز بواوى اللام من يائيها ، فإنه يجب فيه الإعلال نحو رمى وقلى ، فإنك تقول فى المفعول منه مرمى ومقلى والأصل مرموى ومقلوى ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت فى لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا . وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ، وما عينه واو : فأما الأول نحو رضى فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء فى حالة بنائه للفاعل وفى حالة بنائه للمفعول فكان إجراء اسم المفعول على الفعل فى الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال فى القرآن دون التصحيح فقال تعالى : ﴿ ارجعى إلى ربك راضية مرضية ﴾ الفجر : ٢٨] ، ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل . هذا ما ذكره المصنف أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح فى نحو مرضى . وذكر غيره أن التصحيح فى ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ ، فإن كان فعل بكسر العين واويها نحو قوى تعين الإعلال وجها واحدا ، فتقول مقوى والأصل مقووو ، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء ، لأنه قد اجتمع ياء وواو

فقلبت ياء أى والضمة التى قبلها كسرة يشير إلى ذلك كله قوله على حد قلبها إلخ وعدم ذكر المصنف هذا فى أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وإن اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الأسباب التى ذكرها المصنف فتأمل . **(قوله على حد قلبها فى أدل وأجر)** أى على طريقته من قلب الضمة التى قبل الواو كسرة دون بقية اعمال أدل وأجر وكأنهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا فى أدل وأجر نظرا إلى كون الواو تلت فى الوقع ساكنا فخفت .

(قوله فإنه يجب فيه) أى فى اسم مفعول الإعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها . **(قوله وقد سبق الكلام على هذا)** أى فى عموم قوله إن يسكن السابق من واو ويا إلخ . **(قوله وبكونه)** أى الفعل الواوى اللام إذ الكلام فيه . **(قوله فإن الإعلال فيه)** أى فى اسم مفعوله . **(قوله وقرأ بعضهم مرضوة)** أى شذوذا . **(قوله ما ذكره المصنف)** أى فى غير هذا الكتاب كالتسهيل . **(قوله فإن كان فعل إلخ)** مقابل قوله فأما الأول نحو رضى إلخ ولو قال وأما الثانى نحو قوى فيتعين إعلاله لكان أخصر وأحسن فى المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذى لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول إلخ وما يختار إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واويها كرضى وما يتعين إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويها كقوى .

(قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها لأن اشتراط الأصالة ذاتا وسكونا إنما هو فى

وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء وأدغمت الياء فى الياء فقيل مقوى .

(تنبيه): باب مرضى، ومقوى سابع موضع تقلب فيه الواو ياء (**كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا ٱلْفُعُولُ مِنْ * ذِى ٱلْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنْ**) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء، أى إذا كان الفعول مما لامه واو لم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا، فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح إلا أن الغالب الإعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو ودلى ، والأصل: عصوو وقفوو ، ودلوو ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أدل ، وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام، وقد ورد بالتصحيح ألفاظ ، قالوا : أبوّ وأخوّ ، ونحو جمعا لنحو وهى الجهة ، ونجوّ ، بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذى هراق ماؤه ، وبهو جمع لبهو وهو الصدر . وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو : ﴿**وعتوا عتوا كبيرا**﴾ [الفرقان : ٢١] ، ﴿**لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا**﴾ [القصص : ٨٣] وتقول : نما المال نموًّا وسماز يدسموًّا ، وقد جاء الإعلال فى قولهم : عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا ، أى ولى وكبر ، وقسا قلبه قسيا ، وإنما كان الإعلال فى الجمع أرجح والتصحيح فى المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد .

(تنبيهان): **الأول** : فى كلامه ثلاثة أمور : أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول

السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى . نقله شيخنا السيد عن الدنوشرى . **(قوله باب مرضى ومقوى إلخ)** لم يقل ومعدى لقلة قلب واوه ياء كما مر . **(قوله ذا وجهين)** حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو . **(قوله أى إذا كان الفعول)** لا يخفى أنه ينبغى إسقاط أى . **(قوله حملا على باب أدل)** وجهه ما أسلفه الشارح قريبا فى قوله وقيل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجر إلخ . **(قوله ما استقر لمثلها)** أى فى قول المصنف إن يسكن السابق إلخ وقوله من إبدال وإدغام أى وكسر ما قبل الياء . **(قوله أبو وأخو)** جمعين لأب وأخ حكاهما ابن الأعرابى . تصريح . **(قوله ونحوّ)** بالحاء المهملة حكى سيبويه إنكم لتطيرون فى نحو كثيرة . تصريح . **(قوله هراق ماؤه)** كذا فى النسخ والذى فى القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول . **(قوله جمعا لبهو)** بفتح الموحدة وسكون الهاء . تصريح . **(قوله أى ولى وكبر)** راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة .

(قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما فى الوجهين صادقة بتساوى الوجهين فى كل منهما وبكون التصحيح أولى فى كل وبكون الإعلال أولى فى كل وحينئذ لا يغنى هذا الأمر الأول عن الأمر الثانى المذكور بقول الشارح . ثانيها : ظاهره أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح فى الكثرة أى إعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الأمر الثانى يغنى عن الأول

المفرد وفعول الجمع فى الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح فى الكثرة وليس كذلك كما عرفت ، وقد رفع هذين الأمرين فى الكافية بقوله :

ورجح الإعلال فى الجمع وفى مفرد التصحيح أولى ما قفى

ثالثها : أطلق جواز التصحيح فى فعول من الواوى اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوى ، فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم ، فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كذا الفعول منه مفردا وإن يعن جمعا فهو بالعكس يعن

والضمير فى منه يرجع لنحو عدًا فى البيت قبله **الثانى** : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه وإليه ذهب فى التسهيل قال : ولا يقاس عليه خلافا للفراء هذا لفظه ، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده ، والذى ذكره غير أنه شاذ (وَشاعَ) أى كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام (**نحوُ نُيَّم فِى نُوَّمٍ**) جمع نائم ، وصيم فى صوم جمع صائم ، وجيع فى جوع جمع جائع ، ومنه قوله :

[١٢٩١] **ومُعَرَّصٍ تَغْلِى المَرَاجِلُ تَحْتَهُ عجِلَتْ طبِيخَتُهُ لِقَوْمٍ جُيَّعِ**

لاستلزام الثانى للأول لكن ليس من عادتهم الاعتراض بإغناء الثانى عن الأول كما هو مشهور فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الأمر الثانى لأن قول المصنف كذاك ناف لاستواء التصحيح والإعلال مقتض لرجحان التصحيح فى الجمع والمفرد لرجوع اسم الإشارة إلى المفعول من نحو عدا المتقدم فى قوله وصحح المفعول إلخ فكان ينبغى للشارح أن يقول فى كلامه أمران . أحدهما : أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى رجحان التصحيح على الإعلال وليس كذلك كما عرفت . ثانيهما : أطلق جوازا لتصحيح إلخ .

(**قوله المناسب لغرضه**) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير فى منه لنحو عدا . (**قوله جمع نائم**) أصله ناوم لأنه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع . (**قوله ومعرّص**) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى فى العرصة للجفاف ويروى بغير هذا الوجه كما فى العينى وتغلى كترمى كما فى القاموس .

[١٢٩١] قاله الحادرة واسمه قطبة . وهو من الكامل . قوله ومعرص ـ بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة والصاد المهملة ـ وهو اللحم الملقى فى العرصة للجفوف : ويروى بالمعجمتين ، وهو اللحم الطرى ، ويروى ومجيش بالمعجمتين رواه ابن الأعرابى من جاشت القدر إذا غلت ، والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس . والمعنى ظاهر . والشاهد فى قوله جيع فإن أصله جوع لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع .

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم ، ويجب إن أعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو ، أو فصلت من العين كنوام وصوام لبعد العين حينئذ من الطرف **(وَنحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي)** أى روى فى قوله :

[١٢٩٢] *** فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا ***

(تنبيهات): **الأول** : قوله شاع ليس نصا فى أنه مطرد ، وقد نص غيره من النحويين على اطراده . وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة إلى نيام لا إلى نوم .

الثانى : يجوز فى فاء فعل المعل العين الضم والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء نحو دلى وعصى وألى جمع ألوى وهو الشديد الخصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء ، وبقى عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الأصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة إلى الواو كالخروج من كسرة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن فى كلامهم مثل فِعُل ، وخرج بالقيد الأول نحو موعد ، وبالثانى نحو طِوَل

والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس .

(قوله ويجب إن أعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم فى نوم . **(قوله كشوى وغوى)** بإعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والأصل شوى وغوى قلبت ياؤهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . **(قوله جمع شاو وغاو)** اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما فى القاموس والأول أفصح كما فى التصريح . **(قوله أى روى)** وقال السندوبى : أى نسب لعلماء العربية . **(قوله جمع ألوى)** ضبط فى نسخ القاموس كأفعل التفضيل . **(قوله مثل فعل)** أى بكسر الفاء وضم العين . **(قوله نحو طول)** بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشديد به قائمة الدابة كما فى القاموس . **(قوله وصوان)** هو وعاء الشىء **(قوله نحو**

[١٢٩٢] قاله أبو الغمر الكلابى . وصدره :

*** ألا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ٱبْنَةُ مُنْذِرٍ ***

من الطويل . وطرق إذا أتى أهله ليلا . والشاهد فى النيام فإن أصله النوام ـ بضم النون ـ جمع نائم ، وأصله النيوام قلبت الياء واوا وأدغمت فى الواو وقلبت الواو ياء ، وإدغام الياء فى الياء شاذ .

وعوض وصوان وسوار ، وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط .

[فصـــــل]

(ذُو آللِّينِ فَاتَا فِى آفْتِعَالٍ أُبْدِلاَ) تا مفعول ثان لأبدل والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين ، وفا حال منه ، أى إذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واوا أو ياء وجب فى اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ، لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس . مثال ذلك فى الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به ، والأصل اوتصال واوتصل ويوتصل وايوتصل وموتصل وموتصل به ، ومثاله فى الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر ، والأصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر ، وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعب بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد

اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة . تصريح . **(قوله واعلواط)** بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره أى تعلق بعنقه . تصريح والله أعلم .

[فصـــــل]

(قوله فاتا) تقدم للشاطبى أن ما لم يضف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الأسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فافهم . **(قوله فاء الافتعال)** أى وفروعه بدليل ما بعد . **(قوله يعنى واوا أو ياء)** إنما أتى بالعناية لأن حرف اللين يشمل الألف مع أنه ليس مرادا كما سيذكره الشارح . **(قوله إبدالها ياء)** و لم تقلب الواو ياء تحتية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد . كذا ذكره ابن الحاجب . قال التفتازانى : وفيه نظر إذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما فى الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة . وأجيب بأنه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لأن الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو . كذا فى التصريح . **(قوله اتسار)** فسره الفارضى بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفى المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر . **(قوله لتلاعبت بها حركات ما قبلها)** أى طلبا للمجانسة .

(قوله فكانت تكون) لا حاجة إلى تكون وقوله ياء أى أصلية إن كانت الفاء ياء ومنقلبة عن

الضمة واوا ، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه . وقال بعض النحويين : البدل فى باب اتصل إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتصال وفى اتصل ، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضى .

(تنبيهان)*: **الأول** : ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما الألف فلا مدخل لها فى ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما .

الثانى : من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون : ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر ، وحكى الجرمى أن من العرب من يقول ائتصل وائتسر بالهمز وهو غريب (**وَشَذَّ**) إبدال فاء الافتعال تاء (**فِى ذِى ٱلهَمْزِ نَحْوُ**) قولهم فى (**ٱئْتَكَلاَ**) وايتزر افتعل من الأكل والإزار اتكل واتزر

واو إن كانت الفاء واوا وكذلك يقال فى قوله وبعد الضمة واوا . (**قوله وبعد الفتحة ألفا**) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر فى قوله من ياء أو واو بتحريك أصل إلخ إلا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثانى . (**قوله وهو أقرب الزوائد**) فى معنى التعليل لمحذوف يل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لأنه أقرب إلخ والمراد الأقربية فى المخرج لأن التاء من بين طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفة إن لم تكن حرف مد فإن كانت حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء إليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفى على مخرج التاء وغيره لا فى الصفة إذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه الواو ا لجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقربية التاء إلى الواو الميم فإنها أقرب إلى الواو مخرجا من التاء لأنها من الشفة إلا أن يقال مراده الأقربية فى الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أى الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يعم جميع المخارج وقوله إلى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب إلخ بقرينة التصريح به فى نسخة ولما كان التعليل بالأقربية قاصرا على إبدال التاء من الواو دون إبدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجارى فيهما فتأمل .

(**قوله وقال بعض النحويين إلخ**) للأول أن يقول محل قولهم أن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها دائما وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء . زكريا . (**قوله ولا عينا ولا لاما**) أى مع أصالة الألف فلا ينافى أنها تكون عينا ولاما وهى بدل كما فى قام ورمى . (**قوله من أهل الحجاز إلخ**) هذا مع قوله وحكى الجرمى إلخ محترز قوله سابقا فى اللغة الفصحى . (**قوله نحو ايتكلا**) قال المرادى : ظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذا وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفى كلام الشارح

بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها فى التاء . وكذا قولهم فى أوتمن افتعل من الأمانة اتمن بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة فى ذلك كله عدم الإبدال وإلا توالى إعلالان ، وقول الجوهرى فى اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم ، وإنما التاء أصل وهو من تخذ كاتبع من تبع . قال أبو على : قال بعض العرب تخذ بمعنى اتخذ ، ونازع الزجاج فى وجود مادة تخذ ، وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصح ما ذهب إليه الفارسى بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتأخرين إلى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهى وخذ بالواو وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن لأنهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة **(طَاتَا آفْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقٍ)** طا مفعول ثان لردّ والمفعول الأول تا إن كان رد أمرا وضميره إن كان رد مجهولا أى إذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدال تائه طاء فتقول فى افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اطَّهر ومن ظلم اظطلم والأصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما

يعنى ابن الناظم خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال فى افتعل من الأكل اتكل ا هـ أى بل المراد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه وإن كان لم يسمع فيه ا هـ ملخصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح فى الأول . **(قوله اتكل واتزر)** مقول قولهم . **(قوله فى أوتمن)** بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بإبدال الواو إلخ إذ لو كان مبنيا للفاعل لقال بإبدال الياء . **(قوله وإلا توالى إعلالان)** فيه نظر وإن أقروه لأن توالى الإعلالين الممنوع تواليهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل . **(قوله وهم)** علله التفتازانى كما فى التصريح بأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير إبدال وإدغام . **(قوله وإنما التاء)** أى الأولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعا وقوله أصل أى لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهرى .

(قوله وزعم أن أصله اتخذ) يحتمل أنه يقول أصل تخذ اتخذ افتعل من الأخذ كما يقول الجوهرى أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الأولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجى أنه يقول بالأول قصور **(قوله وحذف)** أى حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التى هى فاء الكلمة وكسرت الخاء . **(قوله تخذ يتخذ تخذا)** من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر . قاله فى المصباح . **(قوله إلا أن بناءه)** أى اتخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والأصل اوتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أى من جعله افتعل من الأخذ . **(قوله تا افتعال)** وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيها بها فى نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجار بردى . فارضى .

(قوله وضميره) أن ضميرتا . **(قوله المطبقة)** بفتح الموحدة على الحذف والإيصال أى المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قيل هنا ويجوز كسرها كما فى زكريا على الجزرية .

بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

(تنبيه): إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن فوجب الإدغام . وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوزن البيان والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثانى ومع عكسه . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

[١٢٩٣] **وهْوَ ٱلْجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ**

روى فيظطلم وفيَظّلم وفيَطّلم ، وقد روى أيضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه .

وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما فى الصاد من الصفير الذى يذهب فى الإدغام ، وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ، فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لأن الضاد حرف مستطيل فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك . وقد حكى فى الشذوذ اطجع وهو فى الندور والغرابة مثل الطجع باللام . وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[١٢٩٤] *** مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَٱلْطَجَعْ ***

(قوله من تقارب المخرج) أى فى الجملة وإلا فمن المطبق الطاء وهى من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على أن مخرجيهما الشخصين مختلفان فى الحقيقة كما قرر فى محله . **(قوله حرف استعلاء)** أى وجهر كما لا يخفى فتم تباين الصفة . **(قوله من مخرجها)** عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء . **(قوله ومع عكسه)** قال التفتازانى : هذا عكس الإدغام أى المشهور الذى هو ادخال الحرف الأول فى الثانى لأن هذا ادخال الثانى فى الأول وقال شيخنا لا يسمى هذا إدغاما عند القراء . **(قوله وهو الجواد)** الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله عفوا أى سهلا بلا منّ ولا مطل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أى يتحمل ذلك ولا يرد سائله . نقله المصرح عن الجار بردى .

[١٢٩٣] قاله زهير بن أبي سلمى ، من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان . وهو يرجع إليه . ونائله أى عطاءه . وعفوا نصب على المصدرية كسهلا . ويظلم مجهول . والشاهد فى فيظلم أى يحتمل الظلم . وأصله يظطلم ـ وهو يفتعل من الظلم ـ قلبت التاء ظاء لمجاورتها إياها فإذا أدغم فمنهم من يقلب الطاء ظاء ويدغم الظاء فى الظاء ، ومنهم من يدغم الظاء فى المهملة على القياس فيصير يطلم بالمهملة المشددة . والبيت يروى على الوجهين . وقيل : يروى بالإظهار أيضا . فافهم .

[١٢٩٤] البيت من الرجز ، وهو لمنظور بن حبة الأسدي .

(**فِي ٱدَّانَ وَٱزْدَدْ وٱدَّكِرْ دَالاً بَقِي**) أي إذا بنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دان، أو زاى نحو زاد، أو ذال نحو ذكر وجب إبدال تائه دالا فيقال ادان وازداد وادكر والأصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء فى مخرجه ويوافق هذه الأحرف فى الجهر وذلك الدال.

(**تنبيهان**)*: **الأول**: إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين وإذا أبدلت دالا بعد الزاى جاز الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه: فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصفير وإذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه: الإظهار والإدغام بوجهيه فيقال اذدكر، ومنه قوله:

[١٢٩٥] * **والهرم تُذريه آذدِراء عجبا** *

(**قوله الذى يذهب فى الإدغام**) أى إدغامها فى الطاء بعد قلبها طاء. (**قوله مال**) أى الذئب والأرطاة شجرة من شجر الرمل. والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج. عينى.

(**قوله دالا بقى**) دالا خبر بقى فإنها بمعنى صار والضمير فى بقى يعود على التاء اهـ فارضى وأعرب المكودى دالا حالا من فاعل بقى. (**قوله ويوافق هذه الأحرف إلخ**) فيه أن من جملة هذه الأحرف الدال ولا معنى لموافقة الشيء نفسه إلا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة.

(**قوله والهرم تذريه اذدراء عجبا**) صدره:

* **تنحى على الشوك جرازا مقضبا** *

والضمير فى تنحى يرجع إلى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة إما مبنى للفاعل من أنحى على الشيء أى أقبل عليه كما فى القاموس أو للمفعول من أنحاه أى أمالة كما فى القاموس. وجرازا بجيم فراء ثم زاى كغراب السيف القاطع كما فى القاموس وأما قوله البعض المراد بالجراز بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعدا فى كتب اللغة وهو حال من الضمير فى تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فموحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كما فى القاموس وهو بدل من جرازا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال فى القاموس: نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اهـ وقوله تذريه بضم الفوقية من أذرى. قال فى القاموس: ذرت الريح الشيء ذروا وأذرته وذرنه أطارته وأذهبته وذرا هو بنفسه اهـ وأخبرنى بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن فى شرح دلائل الخيرات للفاسى أنه يقال ذرت

[١٢٩٥] البيت من الرجز، وهو لأبى حكاك فى سر صناعة الإعراب.

وادكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل . وقد قرىء شاذا ﴿ **فهل من مذكر** ﴾ بالمعجمة .

الثانى : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ودالا بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر فى التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد ، أو تدغم فيها الثاء فيقال اترد بتا مثناة . قال سيبويه : والبيان عندى جيد ، يعنى الإظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر فى التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى اجتمعوا اجدمعوا ، وفى اجتزا جذر . ومنه قوله :

[١٢٩٦] **فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبِسَانَا   بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَٱجْدَزَّ شِيحَا**

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

(خاتمة)*: قد علم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء فإنها تبدل من الهمزة أولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فإن أصله موه ، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء

الريح الشيء ذروا وذريا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة فى البيت وقوله اذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له فى أصل الاشتقاق نحو : ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتا** ﴾[نوح : ١٧] هذا ما ظهر لى فى ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا . **(قوله وهذا الثالث)** أى اذكر بذال معجمة . **(قوله ثاء بعد الثاء)** أى ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة . **(قوله أو تدغم فيها)** أى فى التاء الفوقية الثاء أى المثلثة أى بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم . **(قوله وفى اجتز)** بالزاى بقرينة ما بعد . **(قوله لا تحبسانا)** من خطاب الواحد بما للاثنين كما قد تفعله العرب أى لا تحبسنا عن شىّ اللحم بقلع أصول الكلأ بل جز الشيخ وأسرع لنا فى الشىّ . قاله العينى . **(قوله إلى ما يبدل)** أى يكون بدلا وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا منه . **(قوله وكالهاء إلخ)** فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وإن زعمه البعض . **(قوله أولا)** حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير فى منها العائد على الهاء وإنما قلنا ذلك اعتبارا بالأصل فى الموضعين .

[١٢٩٦] قاله يزيد بن الطثرية . قاله الجوهرى . وقال ابن بردى : قاله مضرس بن ربعى . من الوافر . ولا تحبسا من الحبس - وفى رواية الجوهرى لا تحبسانا ثم قال : وربما خاطبت العرب الواحد بلفظ الاثنين يعنى لا تحبسنا عن شىّ اللحم بأن تقلع أصول الشجر بل جذ ما تيسر من قضبانه وعيدانه - وأسرع لنا فى الشىّ . والضمير فى أصوله يرجع إلى الكلأ . والشاهد فى اجدز فإن أصله اجتز من جززت الصوف ، فقلبت التاء دالا . وشيحا مفعوله - وهو بكسر الشين - نبت مشهور .

والدال ، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء . أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوها فى باب الإبدا لعروضها وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى الألف والواو والياء ، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والألف والواو ، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والألف والياء ، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والواو والياء ، وأن الميم تبدل من النون ، وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء ، وأن الطاء تبدل من التاء ، وأن الدال تبدل من التاء ، وأن الثاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا . وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى فى التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا ، وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع . وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتبا للحروف على ترتيبها فى

(قوله وهو التاء) إن قرىء بالفوقية كما فى غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقيه [illegible] منها الأول من قوله :

* ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا *

والثانى من قوله

* طاتا افتعال رد اثر مطبق *

وإن قرىء بالمثلثة كما فى بعض النسخ ورد أن كلامه فى حروف الإبدال التى ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره إلخ مع أن المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتى وبهذا التحقيق يعرف ما فى كلام البعض من الخطأ .

(قوله أما إبدال الحروف المتقاربة إلخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا فى غير إبدال الحروف المتقاربة للإدغام أما إلخ . (قوله فلم يعدوها) أنث الضمير مع رجوعه إلى إبدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه . (قوله وعلم أيضا) أى من كلام الناظم حيث قال :

أحرف الإبدال هدأت موطيا   فأبدل الهمزة من واو ويا

إلخ إلا أن الشارح لم يذكر هنا أول الأحرف التى يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لها قريبا فى قوله وكالهاء إلخ واقتداء بالمصنف فى عدم ذكره لها فى تفصيل أحرف الإبدال استغناء بما ذكره فى باب الوقف من إبدالها من تاء التأنيث وقفا . (قوله وهى الألف) فيه أن إبدال الهمزة من الألف لم يعلم من المصنف وإنما ذكره الشارح فى شرح قول المصنف فأبدل الهمزة من واو ويا إلخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الألف . (قوله الضرورى فى التصريف) أى اللازم بمقتضى قاعدة التصريف . (قوله الشائع) أى فى كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مر فى أول باب الإبدال .

المخارج فأقول وبالله التوفيق : الهمزة أبدلت من سبعة أحرف وهى الألف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين ، فأما إبدالها من الخاء فقولهم فى صرخ صرأ حكاه الأخفش عن الخليل ، ومن الغين قولهم فى رغنه رأنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل ، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا . الألف أبدلت من أربعة أحرف وهى الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا . الهاء أبدلت من ستة أحرف وهى الهمزة والألف والواو والياء والتاء والحاء ، فإبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب ، وأما إبدالها من الألف ففى قوله :

[١٢٩٧] قَــدْ وَرَدَتْ مِــنْ أَمْكِنَــهْ مِــنْ هَهُنَــا وَمِــنْ هُنَــهْ
* إنْ لَـمْ أَرْوِّها فَـمَـــــهْ *

فأبدل الهاء فى هنه من الألف ، وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أى فما أصنع أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فإن لم أروها فلم تلمنى واكفف عنى ، ومن ذلك قولهم فى أنا أنه ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة ، وقالوا فى حيهله إن الهاء الأخيرة بدل من الألف فى حيهلا . وأما إبدالها من الواو ففى قوله :

(قوله ما سبق ذكره) أى متنا وشرحا . **(قوله فى رغنه)** الرغن كالمنع الإصغاء للقول وقبوله . **(قوله وقد تقدم الكلام عليها)** أى فى باب الإبدال فلا يعترض قوله سوى الأخيرة بتقدم الكلام عليها فى باب نونى التوكيد .

(قوله قد وردت) أى الإبل . **(قوله ومن ذلك)** أى من إبدال الهاء من الألف . **(قوله أن تكون)** أى الهاء ألحقت أى فى الوقت بعد حذف الألف لبيان الحركة أى حركة النون إذ لو وقف عليها بعد حذف الألف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الألف وإيضاح ذلك أن ألف أنا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الألف ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الإتيان بها لإبدالها من الألف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالألف إذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني فى باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره إن ثبوت الألف فى الوقف لبيان الفتحة ما نصه : وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فزدنى أنه . **(قوله وقالوا فى حيهله إلخ)** لعل وجه التبرى أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا فى أنه .

[١٢٩٧] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[١٢٩٨] وقد رابنِى قَوْلُهَا يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ

وقد اختلف فى ذلك فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو والأصل يا هناو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولا قويا إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو ، وإبدالها من الياء فى قولهم هذهْ فى هذى وهنيهة فى هنية ، وإبدالها من التاء فى نحو طلحة فى الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم ، وحكى قطرب عن طيىء أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الإخوة والأخواه وهو شاذ . ومن الشاذ أيضا قولهم فى التابوت تابوه ، قال ابن جنى وقد قرىء بها يعنى فى الشواذ ، قال : وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات ، وإبدالها من الحاء فى قولهم طهر الشىء بمعنى طحره أى أبعده ، ومته الدلو بمعنى متحها ، ومدهه بمعنى مدحه ، وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فجعل المدح فى الغيبة والمده فى الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد إلا أن المدح هو الأصل . العين أبدلت من حرفين الحاء والهمزة ، فالحاء فى قولهم ضبع بمعنى ضبح ، والهمزة فى نحو عن زيدا قائم بمعنى إنَّ زيدا قائم وهى عنعنة تميم وقد تقدم . الغين أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين ، فالخاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جنى . والغين فى قولهم لغن فى

(قوله ولو قيل أن الهاء بدل من الألف) الظاهر أن مراده بالألف الهمزة لأنها المبدلة من الواو فى باب كساء وغطاء . **(قوله فى قولهم هذه)** أى بإسكان الهاء . **(قوله وهنيهة فى هنية)** هى الشىء اليسير . **(قوله ومته الدلو بمعنى متحها)** بفوقية فيهما قال فى القاموس : مته الدلو كمنع متحها وفسر المتح فى موضع آخر بالنزع وفسر الميح بالتحتية فى موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها وفى المصباح متحت الدلو من باب نفع إذا استخرجتها ثم قال فى موضع آخر : ماح الرجل ميحا من باب باع انحدر فى الركية فملأ الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها إلا بالاغتراف باليد فهو مائح اهـ ولم أجد فيهما ولا فى غيرهما الميه بمعنى الميح بالتحتية فيهما وإنما الميه كما فى القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب وميه الركية وموها كثرة مائها فعلم ما فى كلام شيخنا من الخطأ والله الهادى . **(قوله وفرق بعضهم إلخ)** قال البعض : الظاهر أنه على هذا لا إبدال إلا أن يكون التخصيص فى كل استعماليا لا وضعيا اهـ وهو متجه . **(قوله ضبح)** بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أى صوت صوتا ليس بصهيل ولا همهمة .

[١٢٩٨] البيت من المتقارب ، وهو لامرىء القيس .

لعن . الحاء أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل . الخاء أبدلت من الغين قالوا الأخن يريدون الأغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك فى غاية القلة . القاف أبدلت من الكاف قالوا فى وكنة الطائر ـ وهى مأواه من الجبل ـ وقنة حكاه الخليل . الكاف أبدلت من حرفين القاف والتاء ، فالقاف فى قولهم عربى كح أى قح ، وفسر الأصمعى القح فقال هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما لكن إبدال الكاف من القاف أكثر عكسه والتاء فى قوله :

* يا ٱبْنَ الزُّبَيْرِ طَالمَا عَصَيْكا *

وقد تقدم . الجيم أبدلت من الياء وقد تقدم . الشين أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى للمؤنث والجيم والسين ، فالكاف فى نحو أكرمتك قالوا أكرمتش وهى كشكشة تميم كما تقدم ، والجيم كما فى قوله :

[١٢٩٩] * إذْ ذَاكَ إذْ حَبْلُ الوِصَالِ مُدْمَشُ *

أى مدمج

قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقين فى المخرج . والسين قالوا جعشوش فى جعسوس وهى القمىء الذليل ، ويجمع بالمهملة دون

(**قوله بمعنى خطر يخطر**) فى القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان . والفحل بذنبه يخطر خطرا وخطرانا وخطيرا اضرب به يمينا وشمالا والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفى مشيته رفع يديه ووضعهما خطرانا والرمح اهتز ا هـ وقاعدته أنه إذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه . (**قوله فى لعنّ**) أى التى هى لغة فى لعل . (**قوله ربع**) قال فى القاموس ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معانى أخر . (**قوله يريدون الأغن**) هو الذى يخرج صوته من خيشومه . (**قوله فقد وقع التكافؤ بينهما**) أى إبدال كل منهما من الأخرى . (**قوله وذلك**) أن التكافؤ بينهما . (**قوله وكنة الطائر**) بتثليث الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فبالضم لا غير وفى نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف . نقله شيخنا السيد . (**قوله أى مدمج**) أى مدخل بعضه فى بعض لشدة فتله وإحكامه . (**قوله جعشوش**) بوزن عصفور وقوله وبذلك أى بجمعه بالمهملة دون المعجمة . (**قوله وهو القمىء**) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال فى القاموس : قمأ كجمع وكرم قمأ وقماءة وقماء بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمىء ا هـ .

[١٢٩٩] هو من الرجز . والشاهد فى قوله مدمش حيث أبدلت الشين فيه من الجيم ، لأن أصله مدمج . وقال ابن عصفور : أبدل الجيم شينا لتتفق القوافى . ولا يحفظ من ذلك إلا قوله : * **إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش** * يريد مدمج . وسهل ذلك كون الجيم والشين متقاربين فى المخرج .

المعجمة وبذلك علم الإبدال . الياء وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الألف فى نحو مصابيح وغليم تصغير غلام ، ومن الواو فى نحو أغزيت وما تصرف منه ، ومن الهمزة فى نحو بير فى بئر ، ومن الهاء قالوا دهديت الحجر فى دهدهته . وقالوا صهصيت بالرجل أى صهصهت به إذا قلت له صه صه ، ومن السين فى قوله :

[١٣٠٠] **إذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَـةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِى**

أى سادس . ومن الباء فى قولهم الأرانى والثعالى والأصل الأرانب والثعالب وقد مر ، ومن الراء فى قيراط وشيراز والأصل قراط وشراز لقولهم فى الجمع قراريط وشراريز . وقال بعضهم فى شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والأصل شوراز ؛ ومن النون فى أناسى وظرابى والأصل أناسين وظرابين لأنهما جمعا إنسان وظربان وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن ، وكان أبو عمرو ابن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى : ﴿ **لم يتسنه** ﴾ أصله يتسنن أى لم يتغير من قوله تعالى : ﴿ **من حمإ مسنون** ﴾ [الحجر : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣] ، وكذلك دينار أصله دنار لقولهم دنانير ودنينير ، وقالوا فى إنسان إيسان بالياء ،

وفى بعض النسخ وهو المقمأ بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقمأ قال فى القاموس : قمأه كمنعه وأقمأه صغره وأذله ا هـ وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وإن كان أنسب بالنسخة الأولى . **(قوله فى نحو أغزيت)** بغين معجمة فراى يقال أغزيته إذا بعثته يغزو . مصباح . **(قوله وما تصرف منه)** أى من مصدره نحو يغزى ومغزى . **(قوله دهديت الحجر)** أى دحرجته . **(قوله فسال)** بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أى ردى . كما فى المصباح . **(قوله فزوجك)** بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس . **(قوله وشيراز)** فى المصباح : الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم : لبن يغلى حتى يثخن ثم ينشف حتى يتثقف ويميل طعمه إلى الحموضة ، وشيراز بلد بفارس ا هـ . **(قوله فى شيراز)** أى فى جمعه . **(قوله لم يتسنه)** لم يتغير بمر السنين عليه . **(قوله أصله يتسنن)** أى فأبدلت النون الأخيرة ياء ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبى عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أصل سنة سنو لقولهم سانيت قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنه لقولهم سانهت . **(قوله من حمأ)** أى طين أسود مسنون أى متغير . **(قوله فى قولهم قصيت أظفارى)** بتشديد الصاد قال فى المصباح : قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثقيل مبالغة والأصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف ا هـ .

[١٣٠٠] البيت من الوافر ، وهو لامرىء القيس .

ومن الصاد فى قولهم قصيت أظفارى . والأصل قصصت وقيل إن الياء ههنا أصلها الواو وأن المعنى تتبعت أقصاها ، ومن الضاد فى قوله :

[١٣٠١] إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاغَ بَدَرْ تَقَضِّىَ البَازِى إِذَا البَازِى كَسَرْ

أى تقضض البازى من الانقضاض ، ومن اللام فى أمليت وأصله أمللت ، ومن الميم فى قوله :

[١٣٠٢] تَزُورُ امْرَأً أَمَّا الإِلَهَ فَيَتَّقِى وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتَمِى

قال ابن الأعرابى أراد فيأتم . ومن العين فى قوله :

[١٣٠٣] وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِى جَمِّهِ نَقَانِقُ

يريد ولضفادع . وقالوا تلعيت من اللعاعة وهى بقلة والأصل تلععت . ومن الدال

(قوله ابتدروا الباغ) بدر إلى الشىء من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباغ بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما فى العينى والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالألف واللام اهـ والضمير فى بدر يرجع إلى الممدوح وقوله تقضى البازى فى القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى اهـ ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدلى والتجلى والتحلى والتخلى وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له فى المعنى كفرح جذلا . **(قوله من الانقضاض)** أى مأخوذ من الانقضاض وبجعل هذا أخذا لا اشتقاقا يندفع ما يقال لا يشتق مصدر مزيد من أزيد منه . **(قوله حَوَازِق)** بحاء مهملة وقبل القاف زاى أى جوانب تحزق الماء أى تحبسه وقوله ولضفادى جمه ضفادى مضاف وجم مضاف إليه وجم مضاف والهاء مضاف إليه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردى وقوله نقانق بفتح النون الأولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى .

(قوله تلعيت إلخ) ضبط فى القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها بمعان منها الهندبا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعى تناولها ويؤخذ منه أن العين فى قول الشارح تلعيت مشددة وكذا العين الأولى من قوله تلععت .

[١٣٠١] قاله العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر . والمراد بالباغ ههنا الشرف والكرم . وبدر أسرع . والشاهد فيه قوله تقضى البازى ، إذ أصله تقضض البازى ، فاجتمع فيه ثلاث ضادات فابدلوا من إحداهن ياء ، كما قالوا فى تظنى من الظن . يقال انقض الطائر هوى فى طيرانه .

[١٣٠٢] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٣] البيت من الرجز ، وهو لخلف الأحمر .

فى التصدية وهى التصفيق والصوت ، والأصل تصددة لأنها من صددت أصد ، قال تعالى : ﴿ **إذا قومك منه يصدون** ﴾ [الزخرف : ٥٧] ، ومن التاء فى قوله :

[١٣٠٤] **قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ وَآيْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ**

أى واتصلت . ومن الثاء فى قوله :

[١٣٠٥] *** قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهذا الثَّالى ***

أى الثالث . ومن الجيم فى قوله :

[١٣٠٦] *** فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شَيَرَاتِ ***

أى من شجرات ، وقالوا دياجى فى جمع ديجوج والأصل دياجيج . ومن الكاف فى قولهم مكوك ومكاكى ، والأصل مكاكيك ، وهو مكيال . الصاد أبدلت من حرفين : من السين فى قولهم صراط فى السراط ، ومن اللام فى قولهم رجل جصد أى جلد . اللام

(قوله فى التصدية) أقول وكذا فى التصدى قال فى المصباح : تصديت للأمر تفرغت له وتبتلت والأصل تصددت فأبدل للتخفيف . **(قوله من صددت أصد)** من باب ضرب يضرب كما فى المصباح . **(قوله فى جمع ديجوج)** بدال مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة . **(قوله والأصل دياجيج)** قال البعض أى فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء ا هـ والقياس أن يقال مثل هذا فى قوله والأصل مكاكيك وهو إنما يصح إذا كانت الياء من دياجى ومكاكى مخففة فإذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتى تليها بدل الجيم والله أعلم . **(قوله مكوك)** كتنور وقوله وهو مكيال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال . ذكرها فى القاموس . **(قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام إلخ)** كذا فى بعض النسخ قال السندوبى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز إبدال سينها صادا سواء كانت هذه الأحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبصط والصخب والمصغبة وصيقل فى سراط وبسط وسخب ومسغبة وسيقل ا هـ وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين فى نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد

[١٣٠٤] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .
[١٣٠٥] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .
[١٣٠٦] والبيت من الطويل ، وهو لجعيثنة البكائي .

أبدلت من حرفين وهما النون فى أصيلان ، والضاد فى اضطجع كما مر . الراء أبدلت من اللام فى قولهم نثره بمعنى نثله ، ورعلّ بمعنى لعل . النون أبدلت من أربعة أحرف : من اللام فى قولهم لعنّ فى لعل ، ونَابَنْ فعلت كذا فى لا بل لم فعلت كذا ، ومن الميم فى قولهم للحية أيم وأين . وقالوا أسود قاتم وقاتن ، ومن الواو فى صنعانى وبهرانى نسبة إلى صنعاء وبهراء والأصل صنعاوى وبهراوى لأن همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا كما تقدم فى بابه . ومن الهمزة ، حكى الفراء حِنّان فى حناء وهو الذى يخضب به ، وأما قول الخليل وسيبويه أن نون فعلان الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة فى هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين . الطاء أبدلت من حرفين : من التاء فى الافتعال بعد حروف الإطباق وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمعى مط الحرف فى مده ، والإبعاط فى الأبعاد . الدال أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء فى الافتعال بعد الدال والذال والزاى والجيم كما مر ،

أى المعجمة أبدلت من اللام فى قولهم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا يخفى أن النسختين متعارضتان فى رجل جضد لاقتضاء النسخة الأولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فإنى لم أجد فى كتب اللغة بعد المراجعة شيئا من اللفظين .

(قوله النون فى أصيلان) رسمه بالنون التى هى مبدل منها دون اللام التى هى بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه فى النظائر ليتعين للناظر أن اللام المبدلة نونا هى اللام الثانية لا الأولى . **(قوله نثره بمعنى نثله)** بنون فمثلثة فيهما على ما رأيت فى النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما فى كلامه بنون ففوقية لتشاركهما حينئذ فى معنى الجذب .

(قوله أيم وأين) بفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية . قال فى الصحاح : قال ابن السكيت أصل أيم أيم فخففت مثل لين ولين وهين هين ا هـ وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس .

(قوله أسود قاتم وقاتن) قال فى القاموس : القتام كسحاب الغبار ثم قال والأقتم الأسود كالقاتم ا هـ وحينئذ فالقاتم تأكيد للأسود .

(قوله ومن الواو فى صنعانى وبهرانى إلخ) إنما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث إجراء للنسب إلى ذى الهمزة على وتيرة واحدة فى قلب الهمزة واوا . **(قوله كنون سكران وغضبان)** تمثيل لنون فعلان .

(قوله هذا البدل) أى الاصطلاحى الذى الكلام فيه . **(قوله عاقبت الهمزة)** لأن الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفى إطلاق المعاقبة على ذلك تجوز الحرفين المتعاقبين يكونان فى كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك إذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد .

ومن الطاء ، قالوا المردى فى المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ، ومن الذال فى قولهم دكر فى جمع ذكرة . التاء أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء فى فستاط والأصل فسطاط ، لقولهم فى الجمع فساطيط دون فساتيط ، ومن الدال فى قولهم ناقة تَرَبوت والأصل دربوت ، أى مذللة لأنه من الدُّربة ، ومن الواو فى تراث وتجاه ونحوهما ، ومن الياء فى نحو اتسر الأصل ايتسر كما مر : وفى قولهم ثنتان الأصل ثَنَيان لأنه من ثنَّيت الواحد ثنيا ، وفى قولهم كيت وذيت الأصل كيّة وذيّة ، فحذفت تاء التأنيث وأبدلت من الياء الأخيرة وهى لام الكلمة تاء لقولهم كان من الأمر كية وكية وذية وذية ، ومن الصاد فى قولهم فى لص لصت ، ومن السين فى قولهم فى طس طَست وقولهم فى العدد ست والأصل سدس ، لقولهم سديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت ، ومن الباء فى قولهم ذعالت فى ذعالب والذعالب والذعاليب الأخلاق من الثياب ، الواحد ذعلوب ، قال فى التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله :

* العَاطِفُونَةُ حِينَ مَا مِنْ عاطِفٍ *

أنه أراد العاطفونه بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة ، ومثله بعضهم

(قوله فى المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور فى الشرح والذى فى القاموس مرطى كجمزى ضرب من العدو والمريطاء كالغبيراء ما بين السرة أو الصدر إلى العانة وساق معانى أخر ثم قال : وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطاوان با لكسر والإبط وبالقصر اللهاة ا هـ و لم يزد فى الصحاح على ما فى القاموس بل لم يستوعبه فحرر . **(قوله وهو حيث يمرط الشعر)** براء وطاء مهملتين قال البعض : أى المكان الذى ينبت في الشعر ا هـ وانظر ما سنده فى ذلك فإن الذى رأيته فى الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون ففوقية ففاء وضبط شيخنا السيد تمرط فى عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضى وفسره بتحات . **(قوله دكر فى جمع ذكرة)** هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال فى الصحاح : الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكرة ا هـ ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة فى الذكر جمع ذكرة إذا دخلت عليه أل فإذا جرد منها قيل ذكر بالمعجمة . **(قوله فستاط)** بضم الفاء الخيمة . **(قوله تربوت)** بوزن ملكوت وقوله أى مذللة يعنى سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشىء والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئا وجراءته عليه سهولته فيه . **(قوله الأصل ثنيان)** ضبطه البعض بفتحات . **(قوله من ثنيت الواحد)** من باب رمى أى صرت معه ثانيا كذا فى المصباح وبه يعرف ما فى كلام البعض . **(قوله ذعالت)** بذال معجمة فعين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أى كعصفور . **(قوله الأخلاق)** أى الباليات . **(قوله وحركها للضرورة)** فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة إليه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعروض .

بنحو جنت ونعمت لأنه جعل الهاء أصلا . الصاد أبدلت من السين فى نحو صراط . الزاى أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يُزدل فى يسدل ويزدر فى يسدر ، يقال سدر البعير يسدر سدرا إذا تحير من شدة الحر ، ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق فى يصدق ، ونحو القزد فى القصد ، فإن تحركت الصاد لم تبدل وفى كلامهم : لم يحرم الرفد من قزدله ، أى من قصدله ، فأسكن الصاد وأبدلها زايا . السين أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء فى استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ، ومن الشين فى قولهم فى مشدود مسدود ، ومن اللام فى قولهم استقطه فى التقطه ، وهو فى غاية الشذوذ . الظاء لم أر فى إبدالها شيئا . الذال أبدلت من حرفين : من الدال فى قراءة من قرأ ﴿ فشرذ بهم ﴾ بالمعجمة ، ومن الثاء فى قولهم تلعذم الرجل أى تلعثم إذا أبطأ فى الجواب . الثاء أبدلت من حرفين من الفاء فى مغثور والأصل مغفور ، ومن الذال فى قولهم فى الجذوة من النار جثوة . الفاء أبدلت من حرفين من الثاء فى قولهم قام زيد فُمّ عمرو أى ثم عمرو حكاه يعقوب . وقولهم فوم بمعنى ثوم ، ومن الباء فى قولهم خذه بإفّانه أى بإبّانه . الباء أبدلت من حرفين من الميم فى قولك، بَا اسمك يريدون ما اسمك ، ومن الفاء فى قولهم البسكل

(قوله نحو يزدل فى يسدل إلخ) سدل باللام من باب ضرب ونصر أى أرخى وسدر بالراء من باب فرح . كذا فى القاموس . **(قوله ونحو القزد)** بقاف فزاى . **(قوله فإن تحركت الصاد لم تبدل)** وكذا السين وإنما اقتصر على الصاد لأنه إنما أتى بهذا الكلام توطئة لما بعده . **(قوله لم يحرم الرفد)** بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والهاء فى من قزد له ترجع إلى الممدوح . **(قوله على أحد الوجهين)** قال البعض : والوجه الثانى أن السين أصلية ا هـ أى فيكون استخذ افتعل من سخذ ولست على وثوق منه فإنى لم أجد فى القاموس ولا فى غيره وجودا لمادة سخذ فلعل الوجه الثانى أن السين بدل من واو هى فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين أن الأصل قبل تاء الافتعال وخذو بعدها اوتخذ فأبدلت الواو سينا تارة وتارة أخرى . **(قوله وهو فى غاية الشذوذ)** أى إبدال اللام من السين . **(قوله فى مغثور والأصل مغفور)** الذى يؤخذ من القاموس أنهما بميم مضمومة وغين معجمة فإنه قال فى فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شىء ينضحه الثمام إلى أن قال والجمع مغاثير ثم قال : والمغافير المغاثير الواحدة مغفر منبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما ا هـ و لم يصنع مثل ذلك فى عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور فى كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشى . **(قوله بافانه)** بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى فى وقته . **(قوله فى الفسكل)** كقنفذ وزبرج الفرس الذى يجىء فى الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل وقد فسكل فى القاموس فى فصل الفاء من باب اللام وفسكله غيره لازم ومتعد ا هـ وفيه فى فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل ا هـ .

فى الفسكل . الميم أبدلت من أربعة أحرف : من الواو فى فم عند الأكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفا لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال فوهه ، فيستثقل ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو ، ومن النون فى نحو عمبر ، والبنام فى نحو البنان ومن البناء فى قولهم بنات مخر فى بنات بَخْر للسحاب لأنه من البخار . وقولهم ما زلت راتما على هذا أى راتبا ، وعن ابن السكيت رأيته من كثب ومن كثم أى قرب ، فالميم بدل من الباء لأنهم قالوا كثب الفقيه الأمر و لم يقولوا كثم . ومنه قوله :

[١٣٠٧] فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجْلَى مُثَابِرَةً ... حَتَّى اسْتَقَتْ دون مَحْيَا جِيدِهَا نَغَمَا

أراد نغبا والنغبة الجرعة . ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية . الواو أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والهمزة وقد تقدمت . والله أعلم .

[فصل فى الإعلال بالحذف]

وهو على ضربين : مقيس وشاذ ، فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله : (فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ *

(قوله فى بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما فى القاموس .

(قوله من كثب ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما فى المصباح والقاموس فكتابتهما بالفوقية تصحيف وإن لم يتنبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لأنهم قالوا كثب الفقيه الأمر إن كان بالفوقية كما فى النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وإن كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الأمر .

(قوله فبادرت سربها) أى أسرعت إلى جماعتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة أى مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أى واظب كما فى القاموس وقوله دون محيا جيدها لعله حال من نغما أى حال كونه دون القدر الذى به حياة عنقها يعنى نفسه وقوله نغما بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما فى القاموس .

(قوله والنغبة الجرعة) فى القاموس : النغبة أى بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اهـ .

[فصل فى الإعلال بالحذف]

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب .

احْذِفْ وَفى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ) أى إذا كان الفعل ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف فى المضارع ذى الياء نحو وعد يعد والأصل يوعد ، فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحمل على ذى الياء أخواته نحو أعدو تعدو نعد ، والأمر نحو عد ، والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فإن أصله وعد على وزن فعل ، فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان ، وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكا بقوله :

[١٣٠٨] * وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا *

يعنى عدة الأمر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أى ناحية أى وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا .

(تنبيهات): **الأول** : فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط :

(قوله إذا كان الفعل) أى الماضى وقوله مفتوح العين فى مفهومه تفصيل لأن مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها إن كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يمق وورث يرث وإن فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطىء يطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وإن استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فإنه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما فى المصباح . **(قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة)** أى وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل . **(قوله وتعويض التاء)** أى التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء فى باب إقامة واستقامة فإنه غالب لا لازم . **(قوله لازم)** فحذفها شاذ على الراجح . **(قوله وقد أجاز بعضهم إلخ)** مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للإضافة أى لقيامها مقام التاء . **(قوله وخرجه بعضهم إلخ)** اعلم أن احتمال ما فى البيت لأن يكون مفردا وأن يكون جمعا إنما هو بقطع النظر عن رسمه وإلا فهو إن رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أو لا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض . **(قوله إن حذف الواو)** أى من المضارع .

[١٣٠٨] صدره : * إنَّ الخليطَ أجَدُّوا البَيْنَ فانجَرَدُوا *

قاله أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب . والخليط صاحب الرجل الذى يخالطه فى جميع أموره ، ويستوى فيه الواحد والجميع . والبين الفراق . وفانجردوا اندفعوا . والشاهد فى عدا الأمر فإن أصله عدة الأمر ، ولا يختص ذلك بالنظم وهو كثير جدا .

أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ، ولا من يوعد مبنيا للمفعول ، وشذ من ذلك قولهم يُدَع ويُذَر فى لغة . **ثانيها** أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم فى مضارع وجد يجُد ، ومنه قوله :

[١٣٠٩] **لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِىَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاَ**

وهى لغة عامرية ، وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فللكسر المقدر لأن الأصل فيها كسر العين إذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسر فيه مقدرا ، ويسع كذلك لأنه وإن كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق ، وإلى هذا أشار فى التسهيل بقوله : بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع . **ثالثها** أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو فتقول فى مثال يقطين من وعد يوعيد لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثانى : فهم من قوله كعدة أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين :

(قوله يدع ويذر) ببنائهما للمفعول وشذوذهما كما فى التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثانى والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها فى شيء من تصاريف هذين الفعلين إلا نادرا . **(قوله أن تكون عين الفعل)** أى المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها فى الماضى وإن أوهمه كلامه السابق . **(قوله يجد)** أى بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ . **(قوله لو شئت)** خطاب لأمامة وتقع بالنون والقاف والعين المهملة أى روى . والصوادى جمع صادية وهى العطشى وغليلا بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادى ا هـ عينى وفى القاموس نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضا الغليل كأمير العطش أو شدته أو حرارة الجوف . **(قوله دل ذلك)** أى حذف الواو منه وقوله على أنه كان إلخ قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصرح وشذيسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها ا هـ .

[١٣٠٩] قاله جرير من قصيدة من الكامل . وشئت خطاب لامامة المذكورة فى البيت الثانى . ونقع – بالنون والقاف والعين المهملة – من نقعت بالماء إذا رويت . وتدع الصوادى صفة لشربة ، وهو جمع صادية وهى العطشى . وغليلا – بالغين المعجمة – مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن . ولهذا اقتصر على مفعول واحد . والجملة حال من الصوادى . والشاهد فى لا يجدن – بضم الجيم – فإنه لغة بنى عامر .

أحدهما أن تكون مصدرا كعد وشذ من الأسماء رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة ، ومن الصفات لدة بمعنى ترب ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى وبالألف والتاء قال :

[١٣١٠] رَأَيْــنَ لِدَاتِهِــنَّ مُــؤَزَّرَاتٍ   وَشَرْخُ لِدِيِّ أَسْتَارُ الْهِـرَامِ

وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به . ذكره الشلوبين . وقوله فى التسهيل : وربما أعل بذا الإعلال أسماء كرقة وصفات كلدة فيه نظر لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النون عين ، أما الأسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما ، وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة . وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين . **ثانيهما** أن

نعم الوجه الأول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يمق فى كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضى مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت فى المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الأصل فى المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويلغ ويطأ ويضع ويلع اهـ . **(قوله للفضة)** أى المضروبة . **(قوله للأرض الموحشة)** بكسر الحاء المهملة أى الخالية التى لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس . **(قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب)** بفوقية مكسورة فراء ساكنة فموحدة من ساواك سنا و لم أجد للدة سواء قلنا إنه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذى فى القاموس ولدت تلد ولادا وولادة وإلادة ولدة ومولدا ثم قال : واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد . **(قوله رأين)** أى النسوة لداتهن أى أترابهن مؤزرات أى مستورات بالأزر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة قال البعض : أى ستر أترابى اهـ و لم أجد فى القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح : الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال : وشرخ الأمر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أى مثلان والجمع شروخ وهم الأتراب اهـ وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما فى القاموس وتأمل المعنى . **(قوله عند من جعلها)** أى جهة اسما أى لا مصدرا كما يأتى عن الشلوبين . **(قوله وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين)** المناسب للسياق أن المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وإن وضعت فى الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل أن المراد أنكر سيبويه مجىء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له .

[١٣١٠] البيت من الوافر ، وهو للفرزدق .

لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد اتمام فعلة شاذا قالوا وتره وِترا وترة بكسر الواو حكاه أبو على فى أماليه . قال الجرمى : ومن العرب من يخرّجه على الأصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة ، وذهب المازنى والمبرد والفارسى إلى أن وجهة اسم للمكان المتوجه إليه فعلى هذا لا شذوذ فى إثبات واوه لأنه ليس بمصدر ، وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب إلى المازنى أيضا ، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه ولا مضارع ، والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده ، وقيل وجهة ، ورجح للشلوبين القول بإنه مصدر قال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال فى جهة إنها اسم للمكان إذ لا يبقى للحذف وجه .

الرابع : ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها فى مضارعه نحو سعة وضعة ، وقد تضم . قالوا فى الصلة صلة بالضم وهو شاذ .

الخامس : ربما أعل بهذا الإعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحة .

(قوله لا يحذف منهما) أى لا تحذف واوهما للإلباس . تصريح . **(قوله قالوا وتره)** يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصته إياء والكل من باب وعد . كذا فى المصباح . **(قوله بكسر الواو)** راجع للثانى فقط . **(قوله من يخرجه)** أى فعلة المصدر أن ينطق به على الأصل الذى هو الاتمام شذوذا ليوافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمى أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولا آخر . **(قوله إلى أنه مصدر)** أى غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده . قال الطبلاوى : وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لأن اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اهـ . **(قوله لإثباتها فيه)** أى شذوذا وقوله دون غيره من المصدار لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وترة ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها . **(قوله التوجه)** أى أو الاتجاه . **(قوله ولا يمكن أن يقال فى جهة أنها اسم)** قدم الشارح أن منهم من جعلها اسما حذفت واوها شذوذا كرقة وحشة . **(قوله إذ لا يبقى للحذف وجه)** أى لأن الاسم لا يحذف منه وإنما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط لاطراد الحذف والحذف فى وجهة شاذ . **(قوله نحو سعة وضعة)** بفتح أولهما ويكسر فى لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ﴿ **ولم يؤت سعة من المال** ﴾ [البقرة : ٢٤٧] كما فى المصباح . **(قوله وقد تضم)** أى عين المصدر وإن كانت فى مضارعه مكسورة . **(قوله وقح قحة)** القحة والوقاحة قلة الحياء كما فى المصباح .

السادس : فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له فى هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع يسر يسر والأصل ييسر ، وفى مضارع يئس يئس والأصل ييئس انتهى . ثم أشار إلى النوع الثانى بقوله : (**وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ آسْتَمَرَّ فِى * مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ**) أى مما اطرد حذفه همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيتى متصف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم ، والأصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله :

[١٣١١] * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الأرانب ، وقولهم كساء مؤرنب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

(**تنبيه**)*: لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم فى أراق هراق أو عينا كقولهم فى أنهل الإبل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل وهى معنهلة ا هـ .

(**قوله يسر يسر**) كوعد يعد أى لعب القمار كما فى المصباح . (**قوله وفى مضارع يئس**) اعلم أن كلا من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع يبس بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمنع اطرادا وكيضرب شذوذا كما فى القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذا كما فى شرح على باشا على التسهيل فيضح ضبط يئس فى عبارة الشارح بالهمزة وبالموحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما وإلا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة . (**قوله وبنيتى متصف**) أى صيغتى الذات المتصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه . سم . (**قوله أخواته**) نحو نكرم وتكرم ويكرم . (**قوله كساء مؤرنب**) بفتح النون كما فى القاموس . (**قوله هذا**) أى استندار قولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول إلخ أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا .

[١٣١١] ذكر مستوفى فى شواهد النعت وفى شواهد نونى التوكيد . والشاهد فى يؤكرما حيث أخرجه على الأصل للضرورة . والقياس حذف الهمزة .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله : (**ظِلْتُ وَظَلْتُ فى ظِلِلْتُ آسْتُعْمِلاَ**) أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما كظللت ، ومحذوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظِلْت، ودون نقلها كظَلْت . وكذا تفعل فى ظللن فإن زاد على الثلاثة لعين الإتمام نحو أقررت وشذ أحست ، فى أحسست ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين نحو حللت ، وشذ همت فى هممت حكاه ابن الأنبارى . وإن كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (**وَقِرْنَ فِى آقْرِرْنَ**) أى استعمل قرن فى اقررن . قال تعالى : ﴿ **وقرن فى بيوتكن** ﴾ [الأحزاب : ٣٣] وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضى ، وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ، ورجح الأول لتتوافق القراءتان فإن كان أول المثلين مفتوحا كما فى لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل وإليه أشار بقوله : (**وَقَرْنَ نُقِلاَ**) أى فى قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيف لمفتوح ، وقد أفهم بقوله نقلا أن ذلك لا يطرد وصرح به فى الكافية ، وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده فقال :

★ **وقرن فى اقررن وقس معتضدا** ★

وذكر غيره أنه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل ، بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى ظللت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى وهما ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو أحست فى أحسست ، وإلى الاطراد ذهب الشلوبين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سليم

(**قوله أو عينا**) أى مهملة . (**قوله يهريق**) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق . (**قوله استعملا**) ألفه للتثنية . (**قوله تاما**) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا إشكال فى نصب تاما . (**قوله فإن زاد إلخ**) محترز ثلاثى وقوله وكذا يتعين الإتمام إن كان إلخ محترز مكسور العين وقوله وإن كان الفعل إلخ محترز ماض و لم يذكر محترز قوله عينه ولامه إلخ لوضوحه . (**قوله نحو أقررت**) فلا يقال أقرت . (**قوله وشذ أحست فى أحسست**) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين إلى الفاء . (**قوله جاز الوجهان الأولان فقط**) أى الإتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهى الكسرة إلى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر وفيم سبق عين الماضى . (**قوله من وقر يقر**) كوعد يعد . (**قوله فالتخفيف**) أى بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة إلى الفاء . (**قوله لأنه تخفيف لمفتوح**) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز فى شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقار إذا اجتمع ومنه القارة وهى الأكمة لاجتماعها . (**قوله وإلى الاطراد**) أى اطراد الحذف فى ظللت ونحو فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور إلخ .

وبذلك يرد على ابن عصفور .

(تنبيهان): **الأول** : اختلف كلام الناظم فى المحذوف فذهب فى شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب فى التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه . **الثانى** : أجاز فى الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز فى اغضضن أن يقال غضن قياسا على قرن ، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال ولم أره منقولا اهـ .

[فصل فى الإدغــام]

يعنى اللائق بالتصريف كما قيده فى الكافية . وهو لغة : الإدخال ، واصطلاحا : الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ، والإدغام بالتشديد افتعال منه ، وهو لغة سيبويه ، وقال ابن يعيش : الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين . ويكون الإدغام فى المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة

(قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيبويه أيضا . **(قوله فى اغضضن أن يقال غضن)** بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب وإسقاطها تحريف لأن الكلام فى الفعل المسند إلى نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر . **(قوله فك المفتوح)** أى الذى هو أخف من فك المكسور الذى هو أخف من فك المضموم . **(قوله أحق بالجواز)** لما فيه من مزيد الثقل .

[فصل فى الإدغــام]

(قوله اللائق بالتصريف) وهو إدغام المثلين فى كلمة والاحتراز به عن الإدغام اللائق بالقراء فإنه أعم . **(قوله وهو)** أى الإدغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف . **(قوله لغة الإدخال)** يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس الذى أدخلته . **(قوله الإتيان إلخ)** وسمى هذا ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل فى المدخول فيه . **(قوله من مخرج واحد)** صفة لحرفين وخرج به الإخفاء لأن الحرف المخفى ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالإتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك . **(قوله افتعال منه)** فأصله ادتغام فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال فى الدال . **(قوله ويكون الإدغام)** أى لا بالقيد السابق . **(قوله وفى المتقاربين)** أى باعتبار الأصل وإلا فليس إلا فى المتماثلين لأن المتقاربين لابد من قلب أحدهما مماثلا للآخر .

وفى كلمتين وهو باب متسع ، واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين فى كلمة فقال : **(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ آدْغِمْ)** أى يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط وهى أحد عشر : **أحدها** أن يكونا فى كلمة نحو شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم ، فإن كانا فى كلمتين مثل جعل لك كان الإدغام جائزا لا واجبا بشرطين : أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فإن الإدغام فى مثله ردىء ، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان ، فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة وأجازه الفراء .

(قوله أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب إدغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فإن كان هاء سكت لم يدغم لأن الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن الإدغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان أول المثلين مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الإدغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو اخشى ياسرا واخشوا واقدا فيدغم فإن لم تكن فى الآخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذا لقوة الإدغام فيه وإن كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿ **أثاثا وريا** ﴾ [مريم : ٧٤] فى وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام كما لو بنيت من الأوب على مثال أبلم فتقول أوّب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه ا هـ تصريح مع زيادة من الدماميني وقد ذكر هذا فى الكافية فقال :

أول مثلين ادّغم إن سكنا　　وليس همزة نأت عن فا البنا
وليس ها سكت ولا مدا ختم　　أو مبدلا إبداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) ﴿ **خذ العفو وأمر** ﴾ [الأعراف : ١٩٩] ونحو ﴿ **الشمس سراجا** ﴾ [نوح : ١٦] . ﴿ **عن أمر ربهم** ﴾ [الأعراف : ٧٧] . ﴿ **ذكر رحمة** ﴾ [مريم : ٢] . ﴿ **لبحر رهوا** ﴾ [الدخان : ٢٤] . ﴿ **من خزى يومئذ** ﴾ [هود : ٦٦] . **(قوله لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين)** لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ومقابل جمهورهم أبو عمرو فإنه منهم كل فى الهمع عن أبى حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبى عمرو وهو رأس فى البصريين . **(قوله وتأولوه على إخفاء الحركة)** أى فيكون تسميته إدغاما لقربه منه ومقتضاه أن أبا عمرو لا يقرأ بالإدغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبى وأنه جمع به بين منع النحاة هذا

الثانى : أن لا يتصدرا نحو ددن ، قال المصنف فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو ﴿ **ولا تيمموا** ﴾ [البقرة : ٢٦٧] ، و﴿ **تكاد تميز** ﴾ [الملك : ٨] ، انتهى . ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتى الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره فى الكافية وغيرها . **الثالث والرابع والخامس والسادس** ، أن لا يكونا فى اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدد وهى الطريق فى الجبل ، أو فعل بضمتين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد ، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولمم جمع لمة ، أو فعل بفتحتين نحو لبب وطلل ، فكل هذه يمتنع إدغامها . وإلى ذلك أشار بقوله : (**لاَ كَمِثْلِ صُفَفٍ . وَذُلَلٍ .وَكِلَلٍ وَلَبَبٍ**) وعلة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعة أن

هذا الإدغام وتجويز القراء له ثم رده بأن القراء لا يمتنعون من الإدغام المحض بل كان الشاطبى نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال : والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم و لم يجمعوا على المنع ولأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط فى مثله وهو رسول الله ﷺ ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحاد ولو سلم أن مثل ذلك بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر ا هـ باختصار وعبارة اتحاف فضلاء البشر فى القراآت الأربعة عشر إذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحيحا عسر الإدغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو (شهر رمضان) وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين إدغامه إدغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين إخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو فى الحقيقة مرتبة ثالثة لا إدغام ولا إظهار وليس المراد به الإخفاء المذكور فى باب النون الساكنة والتنوين لأن الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز إلا وقفا لعروضة لا وصلا وأجاب المجوزون للإدغام المحض بأنا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه فى القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف إذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام ا هـ باختصار . (**قوله نحو ددن**) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم . (**قوله وسيأتى الكلام عليه**) أى فى شرح قوله كذاك نحو تتجلى واستتر . (**قوله جمع صفة**) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالسقيفة . غزى . (**قوله جمع جدة**) بضم الجيم وتشديد الدال . تصريح . (**قوله جمع كلة**) هى بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية . تصريح . (**قوله جمع لمة**) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن . ا هـ تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أى يقرب ا هـ . (**قوله نحو لبب**) هو موضع القلادة من المصدر وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل . زكريا . (**قوله وطلل**) هو الشاخص من آثار الديار . تصريح .

الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال فى الوزن والإدغام فرع عن الإظهار فخص بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعلَ فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازنا للفعل إلا أنه لم يدغم لخفته وليكون منبها على فرعية الإدغام فى الأسماء حيث أدغم موازنه فى الأفعال نحو رد ، فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته فى الفعل .

(تنبيهات): **الأول** : يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملته نحو خششاء لعظم خلف الأذن ، ونحو رُدُدان مثل سلُطان بمعنى سلْطان من الرد ، ونحو حِببة جمع حُب ونحو الدَّجَجان مصدرَ دج بمعنى دب .

الثانى : كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل لكونه مخالفا لأوزان الأفعال ، فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت ردد بالفك ، ولعل عذره فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر فى الكلام ولم يسمع فى المضاعف ، وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهى : فعل نحو كتف ، وفعل نحو عضد ، وفعل نحو دئل ، فإذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت رد أورد بالإدغام لأنهما موافقان لوزن الفعل وليسا فى خفة فعل نحو لبب ، هذا مذهب الجمهور ، وخالف ابن كيسان فقال : ردد وردد بالفك ووافقه الناظم فى التسهيل فى الأول دون الثانى . وإذا بنيت من الرد مثل دئل قلت : ردد بالفك ، ومن رأى أن فعل أصل فى الفعل ينبغى أن تدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو فى هذا أولى وعليه مشى فى التسهيل ،

(قوله وتبع الفعل فيه إلخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر . **(قوله وإن كان موازنا للفعل)** الواو للحال . **(قوله وقوّته فى الفعل)** أى لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالإدغام بخلاف الاسم . **(قوله نحو خششاء)** بمعجمات فإنه موازن بصدره لفعل بضم ففتح وفى المصباح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فإنه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأدغم . نبه عليه المصرح . **(قوله ونحو ردان)** من الرد فإنه موازن بصدره لفعل بضمتين وقوله مثل سلطان بضم اللام فى المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة . **(قوله ونحو حببة)** بحاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما فى الدمامينى فإنه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح . **(قوله ونحو الدججان)** بدال مهملة فجيمين فإنه موازن بصدره لفعل بفتحتين . **(قوله قلت رد أورد)** بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لأن حركة المدغم لا تنقل لما قبله إلا إذا كان ما قبله ساكنا كما يأتى وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما فى عبارة المرادى .

انتهى . السابع من الشروط أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه وإليه أشار بقوله : **(وَلاَ كَجُسَّسٍ)** وهو جمع جاس اسم فاعل جس الشيء إذا لمسه ، أو من جس الخبر إذا فحص عنه ، وهو الجاسوس ، وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان . **الثامن** أن لا يعرض تحريك ثانيهما وإليه أشار بقوله : **(وَلاَ كَاَخْصُصَ آبِى)** لأن الأصل اخصص بالإسكان فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها . **التاسع** أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره وإليه أشار بقوله : **(وَلاَ كَهَيْلَلِ)** وهذا نوعان :

أحدهما ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين مثل هيلل إذا أكثر من لا إله إلا الله ، فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بدحرج ، **والآخر** ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جلبب فإن إحدى ياءيه مزيدة للإلحاق بدحرج ، وإنما امتنع فى هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق . **العاشر** أن لا يكون مما شذت العرب فى فكه اختيارا وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : **(وَشَذَّ فِى أَلِلَ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ)** أى شذ الفك فى ألفاظ : منها قولهم ألل السقاء إذا تغيرت رائحته ، وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت ، وقولهم دبب الإنسان إذا نبت الشعر فى جبينه ، وصكك

(قوله بل هو) أى الفك أولى فى هذا لأن ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على أصالته فى الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلأن يفك فيما هو على الوزن المختلف فى أصالته فى الفعل وهو ردد بضم فكسر بالأولى . **(قوله مدغم فيه)** أى حرف مدغم فى أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم . **(قوله وهو الجاسوس)** الضمير يرجع إلى الجاس من جس الخبر وقال جماعة : الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والحاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير . **(قوله حركة الهمزة)** أى من أبى . **(قوله كهيلل)** فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل إذا قال بسم الله وسبحل إذا قال سبحان الله وبحوقل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله وحيعل إذا قال حى على كذا وحمدل إذا قال الحمد لله وجعفل إذا قال جعلت فداءك وطلبق إذا قال أطال الله بقاءك ودمعز إذا قال أدام الله عزك وحسبل إذا قال حسبى الله والباب سماعى وقد أوسعنا الكلام فيه فى آخر رسالتنا الكبرى على البسملة. **(قوله وهذا)** أى ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار إليه بقوله كهيلل . **(قوله نوعان)** بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أى تأخر ورجع فإنه ملحق باحرنجم والإلحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون . قاله المصرح . **(قوله ما قصد من الإلحاق)** هو موازنة الملحق للملحق به . **(قوله فى ألل)** بوزن فرح . **(قوله دبب)** بدال مهملة فموحدتين قال شيخنا : والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح . **(قوله إذا نبت الشعر فى جبينه)** مثله فى الصحاح وعبارة الفارضى فى جبهته .

الفرس إذا اصطكت عرقوباه ، وضببت الأرض إذا كثر ضبابها ، وقطِطِ الشعر إذا اشتدت جعودته ، ولحِحت العين ولخخت إذا التصقت بالرمص ، ومشِشت الدابة إذا شخص فى وظيفها حجم دون صلابة العظم ، وعززت الناقة إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الإدغام فى هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال فى نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق فى موضعه . فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات ، وما ورد من ذلك فى الشعر عد من الضرورات كقول أبى النجم :

[١٣١٢] * ألحَمْدُ لِلهِ العَلِىِّ الأَجْلَلِ *

(قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض فى هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذى ذكره الشارح وإنما فيه ما نصه : صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى : ﴿ **فصكت وجهها** ﴾ [الذاريات : ٢٩] ا هـ والذى فى القاموس رجل أصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يا رجل كملت صككا ا هـ وهو يفيد أن بابه فرح . **(قوله عرقوباه)** العرقوب من الإنسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها . قال الأصمعى : كل ذى أربع عرقوباه فى رجليه وركبتاه فى يديه ومن القطا ساقها . كذا فى الصحاح وغيره . **(قوله وضببت)** بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما فى القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما فى القاموس . **(قوله وقطط)** بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالإدغام أيضا . كذا فى القاموس . **(قوله ولححت العين)** بلام فحاءين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح . **(قوله ولخخت)** بلام فخاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس إلا مدغما . **(قوله ومششت)** بميم فشينين مُعْجَمَتَيْنِ بوزن فرح كما فى الصحاح والقاموس . **(قوله إذا شخص)** قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لأن المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذى بمعنى ارتفع والذى بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع . كذا فى القاموس . **(قوله فى وظيفها)** الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل وقوله حجم أى شيء ذو حجم وقوله دون صلابة العظم أى ليس لهذا الشيء الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح . **(قوله وعززت)** بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض : بابه دخل والذى فى القاموس العزوز الناقة الضيقة الإحليل والجمع عزز وقد عزت كمدت عزوزا وعزازا بالكسر وعززت ككرمت وأعزت وتعززت ا هـ . **(قوله كشذوذ ترك الإعلال فى نحو القود إلخ)** فيه نظر وإن سكتوا عليه لأن تصحيح العين فى ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما مر فى قول الناظم وصح عين فعل وفعلا إلخ .

[١٣١٢] تمامه : * الواهِبِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ *

قاله أبو النجم العجلى . والشاهد فى الأجلل حيث لم يدغم الموجب للضرورة . والوهوب مبالغة واهب . والمجزل من أجزل إذا أعطى عطاء كثيرا .

(**تنبيه**)*: قد شذ الفك أيضا فى كلمات من الأسماء منها قولهم رجل ضَفِف الحال ومحبب ، وحكى أبو زيد طعام قَضَضَ إذا كان فيه يبس (وَحَيَّ) وعيى ونحوهما مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما (**آفْكُكْ وَآدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ**) فى واحد منها لوروده ، فمن أدغم نظر إلى أنها مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الإدغام لاندراجه فى الضابط المتقدم ، ومن فك نظر إلى أن حركة الثانى كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالبا ، ومن ثم لم يجز الإدغام فى نحو لن يحيى ورأيت محييا ، وأما قوله :

[١٣١٣] **وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَـةٌ ... تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَـا فَتُعِـي**

(**قوله رجل ضفف الحال**) بضاد معجمة ففاءين بوزن كتف من الضفف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة والذى فى القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالإدغام فليس ضفف فى عبارة الشارح كلبب حتى يتجه توقف البعض فى شذوذ فك ضفف فى قولهم رجل ضفف الحال بأنه كلببك نعم يتجه التوقف فى طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لأن كلبب على ما فيه القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال : وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو قض وقضض ككتف صار فيه القضض كأقض واستقض اهـ وقوله صار فيه القضض بفتحتين أى الحصا الصغار كما فى القاموس والصحاح . (**قوله ومحبب**) بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم المفعول . (**قوله لازم تحريكهما**) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره وكما سيعبر به فى قوله وحركة ثانيهما لازمة لأن اللازم تحريكه من نحو حيى الياء الثانية فقط لأنه فعل ماضى مبنى على الفتح الظاهر أما الأولى فيجوز تحريكها على الفك وإسكانها على الإدغام . (**قوله كالعارضة**) أى بجامع عدم اللزوم فى جميع التصاريف . (**قوله والعارض لا يعتد به غالبا**) أى فكذا ما هو كالعارض . (**قوله ومن ثم**) أى من أجل عدم الاعتداد بالعارض . (**قوله فى نحو لن يحيى**) مضارع أحيا ورأيت محييا اسم فاعل أحيا لأن حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب وهو لن ورأيت . (**قوله سبيكة**) أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اهـ عينى بزيادة وقوله فتعى ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لأن الكلام فى المثلين العارض تحريك ثانيهما وتعى بفتح التاء مضارع عيى عار عنهما لأنه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى

[١٣١٣] هو من الكامل . شبه محبوبته بالسبيكة وهى القطعة من الفضة وغيرها إذا استطالت . وسدة البيت بابه ، وكذلك سدة الدار . والشاهد فيه فى قوله : فتعي حيث جاء مدغما ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، بل طعن على قائله لأن الإدغام فى مثل هذا إنما يأتى إذا كان ماضيا ، وأما إذا كان مضارعا فالفك فيه أظهر بل واجب ، وقد جوز الفراء فيه الإدغام . واستدل بقول الشاعر ، وإذا دخله الناصب أو الجازم لا يجوز فيه الإدغام أيضا .

فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء .

(تنبيه)*: الفك أجود من الإدغام وإن كان كل منهما فصيحا مقروءا به في المتواتر ، ولعل الناظم أومأ إلى ذلك بتقديم الفك في النظم ا هـ **(كذاك)** يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان إما في أوله أو وسطه **(نَحْوُ تَتَجَلَّى وَآسْتَتَرْ)** أما الأول فقال في شرح الكافية إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى اتجلى . هذا كلامه ، وفيه نظر لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع ، وإن كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدىء به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتي في كلامه ، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو : ﴿ **تكاد تميز** ﴾ [الملك : ٨] ، ﴿ **ولا تيمموا** ﴾ [البقرة : ٢٦٨] ، لعدم الاحتياج في ذلك إلى الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل . وأما الثاني وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

(تنبيهات)*: **الأول** : إذا أوثر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي

عند إرادة إدغامها في الياء الثانية وأعيا يستعمل لازما ومتعديا ومن الأول ما هنا والشاهد في فتعي حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة في البيت لأجل الروي مع أنها في غيره أيضا عارضة لأجل الناصب . **(قوله لأن تتجلى إلخ)** عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزي في الوصل نحو : ﴿ **ولا تيمموا** ﴾ ﴿ **ولا تبرجن** ﴾ [الأحزاب : ٣٣] . **(قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع)** قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما في الماضي والأمر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهي من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه ويناهيه بمن نقل الثقات عنه أنه قال : طالعت الصحاح جميعا فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا . قال يس : ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور . **(قوله فيقال اتبع)** أي بتشديد الفوقية والموحدة . **(قوله ونحوه)** كاقتتل واكتتب . **(قوله وهو قياسه)** فيه عندي نظر وإن سكتوا عليه لأنه يقتضي أن الإدغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الإدغام فيه ولو قال وهو الأحسن لكان مستقيما . **(قوله لبناء ما قبل المثلين على السكون)** أي فيحوج الإدغام إلى تكلف نقل حركة أول المثلين إلى الساكن .

وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لأنك تقول فى مضارع الذى أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وأدغم ، وتقول فى مضارع الذى وزنه فعل يستر بضم أوله ، وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل سِتَّارا وأصله استتارا فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول فى مصدر الذى وزنه فعّل تستيرا على وزن تفعيل .

الثانى : يجوز فى استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كمغتار فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم اهـ (**وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ * فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ ٱلْعِبَرْ**) الأصل تتبين بتاءين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدى عليه من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو : ﴿ **تنزل الملائكة والروح** ﴾ [القدر : ٤] ، ﴿ **لا تكلم نفسًا** ﴾ [هود : ١٠٥] ، ﴿ **نارا تلظى** ﴾ [الليل : ١٤] .

(تنبيهات): **الأول** : مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستثقال بها حصل ، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : والمحذوفة

(قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لأنه قدر مشترك بين المضارعين . **(قوله ستارا)** بكسر أوله وتشديد ثانيه . **(قوله بكسر فائه)** وهى السين . **(قوله على أصل التقاء الساكنين)** فليست الكسرة منقولة إذ لا كسر فى التاء المدغمة . **(قوله مبنية على ذلك)** أى فإن فتحت سين الماضى فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وإن كسرت سين الماضى وتاؤه كسرتا فى الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح . **(قوله من الضابط المتقدم)** أى ضابط وجوب الإدغام المتقدم فى قوله أول مثلين إلخ . **(قوله قد يقتصر إلخ)** قد للتحقيق أو للتقليل النسبى وفى قول الشارح وهذا الحذف كثيرا جدا رمز إلى الأول . **(قوله نارا تلظى)** فأصله تتلظى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازى إذا كان ضميرا متصلا . **(قوله لأن الاستثقال بها حصل)** ولدلالة الأولى على المضارعة والحذف مخل بها .

هى الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الأولى ونقله غيره عن الكوفيين .

الثانى : قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إنما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء لأنه الذى يتعذر فيه الإدغام وأن الماضى نحو تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذا المضارع الواقع فى الوصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد يفصل ذلك يعنى التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم : ﴿ **ونزلُ الملائكةَ تنزيلا** ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تتنزل حين قال تنزل إنما هى الثانية لأن المحذوفة من نونى نزل فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية . هذا كلامه ، قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى : ﴿ **كذلك نجى المؤمنين** ﴾ [الأنبياء : ٨٨] ، فى قراءة عاصم أصله ننجى ولذلك سكن آخره انتهى . الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام أن لا يعرض سكون ثانى المثلين إما لاتصاله بضمير رفع وإما لجزم وشبهه وقد أشار إلى الأول بقوله : (**وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ * لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ ٱلرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ**) لتعذر الإدغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث (**نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ**) حللنا والهندات حللن فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز ، قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير لغية ، قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن

(**قوله خلافا لهشام**) أى الضرير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها مخل بهذا المعنى . (**قوله بما تصدر فيه نونان**) أى متحركان . (**قوله ونزل الملائكة**) برفع اللام ونصب الملائكة . (**قوله دليل إلخ**) وجه الدلالة ضم النون إذ لا وجه لضم الثانية . ابن غازى . (**قوله من نونى نزل**) الأوضح والأنسب بقوله قبل من تاءى تتنزل أن يقول من نونى نزل . (**قوله ومنه**) أى حذفت إحدى النونين . (**قوله على الأظهر**) مقابله قولان الأول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر قال فى المغنى : وفيه ضعف من جهات إسكان آخر الماضى وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة فى ذكره وإنابة غير المفعول به مع وجوده اهـ الثانى أن أصله ننجى بسكون النون الثانية فأدغمت فى الجيم كإجاصة وإجانة أصلهما انجاصة وانجانة فأدغمت النون فى الجيم وهذا أضعف مما قبله لأن إدغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف كما فى التصريح . (**قوله أصله ننجى**) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم . (**قوله وفك**) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بمضمر الرفع أى البارز المتحرك . (**قوله بل لا يجوز**) أى عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال فى التسهيل إلخ وقوله قال سيبويه إلخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون إسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف .

وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله . وأشار إلى الثانى بقوله : (وَفى * جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ) والمراد به الوقف (تَخْيِيرٌ) أى بين الفك والإدغام (قُفِى) أى تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل ، الفك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم .

(تنبيهات) و **الأول** : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز لا استواؤهما فى الفصاحة لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو : ﴿**إن تمسسكم حسنة**﴾ [آل عمران : ١٢٠] ، ﴿**ومن يحلل عليه غضبى**﴾ [طه : ٨١] ، ﴿**واغضض من صوتك**﴾ [لقمان : ١٩] ، ﴿**ولا تمنن**﴾ [المدثر : ٦] ، وجاء على لغة تميم : ﴿**ومن يرتد**﴾ [المائدة : ٥٤] ، فى المائدة ﴿**ومن يشاق الله**﴾ فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس ارد واغض وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لأن الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات مفيلس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها ، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لأن الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال

(قوله لغية) أى لقوم لا يلتزمون إسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا فى شرح التسهيل لعلى باشا والمحكى عنهم هذا يلتزمون الإسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن . **(قوله قبل دخول النون والتاء)** أى ونا . **(قوله وأبقوا اللفظ على حاله)** أى بعد دخولهما . **(قوله والمراد به الوقف)** أى البناء لا ما قابل الوصل . **(قوله والإدغام لغة تميم)** عبارة الهمع : والإدغام لغة غير الحجازيين من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض . **(قوله الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه إلخ)** وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون ثانى المثلين أنه مما صدق عليه هذا النفى وكان الأنسب كما قال البعض ذكره فى شرح قوله ولا كاخصص أبى المشار به إلى اشتراط عدم عروض حركة ثانى المثلين . **(قوله أدغم الحجازيون وغيرهم)** أى أبقوا الإدغام . **(قوله مبنى على هذه العلامات)** لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحا فتأمل . **(قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه إلخ)** أى على قول بدليل ما سيأتى . **(قوله قبل ها الغائبة)** بقراءة ها بالقصر على إرادة اللفظ المركب من الهاء والألف لأن المجموع هو ضمير الغائبة وإضافته إلى الغائبة من إضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فإنه بالمد .

قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط في تجويزه الفتح . وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الأخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم وقد روى بهن قوله :

[١٣١٤] * فَغُضِّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح . هذا لفظه ، فإن لم يتصل الفعل بشىء مما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا نحو ردّ وفرّ وعضّ هي لغة أسد وناس غيرهم ، والكسر مطلقا نحو ردّ وفرّ وعضّ وهي لغة كعب ونمير ، والاتباع لحركة الفاء نحو رد وفر وعض وهذا أكثر في كلامهم ا هـ (وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ) قال في شرح الكافية بإجماع ، وكأنه أراد إجماع العرب لأن المسموع الفك ومنه قوله :

[١٣١٥] وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

(قوله ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو إنما يأتي على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب وإن وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لأن غيرهم يكسرها بعد هاتين كما تقدم في باب الضمير . (قوله وغلط في تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . (قوله فالصحيح أنه لغية) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الأخفش إلخ . (قوله فغض الطرف إنك من نمير) قاله جرير وتمامه :

* فلا كعبا بلغت ولا كلابا *

ونمير بضم النون من قيس عيلان . ا هـ عيني . (قوله قال في التسهيل إلخ) استدلال بإنكار المصنف الضم على قلته لأن شأن ما ينكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا . (قوله مما ذكر) أي واو الجمع وياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وهاء الغائب . (قوله مطلقا) أي مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب .

[١٣١٤] قاله جرير وتمامه : * فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلاَبَا *
من قصيدة من الكامل . والشاهد في فغض فإنه يجوز فيه الأوجه الأربعة : الفتح لخفته ، والضم للاتباع ، والكسر لأنه الأصل ، والفك كما في قوله تعالى : ﴿ واغضض من صوتك ﴾ [لقمان : ١٩] . والخطاب فيه لعبيد الراعي . ونمير - بضم النون - في قيس غيلان ، وكان الرجل منهم إذا قيل له ممن انت ؟ قال : نميري كما ترى إدلالا بنسبه وافتخارا لمنصبه .
[١٣١٥] ذكر مستوفى في شواهد التعجب . والشاهد فيه في أحبب حيث لم يدغم مع الموجب .

وإلا فقد حكى عن الكسائى إجازة إدغامه (**وَٱلْتُزِمَ ٱلإِدْغَامُ أَيْضًا فِى هَلُمْ**) بإجماع كما قاله فى شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : هذا البيت استدراك على ما قبله أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما الأولى أفعل فى التعجب فإنه ملتزم فكه ، والثانية هلم فى لغة تميم فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق فى باب أسماء الأفعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل ، وعند بنى تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثانى : التزموا أيضا فتح هلم وحكى الجرمى الفتح والكسر عن بعض تميم وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل ، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلموا وهلمي بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلممن ، وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير . وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هلُمّن بضم الميم وهو شاذ .

(**قوله وفك أفعل**) بكسر العين . تصريح . (**قوله إجازة إدغامه**) فيقول أحب بزيد . (**قوله فى هلم بإجماع**) لثقلها بالتركيب وفى كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح . (**قوله من فعل الأمر**) أى ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناؤه من فعل الأمر . (**قوله ذكرها هنا**) أى على وجه استثنائها من فعل الأمر . (**قوله التزموا أيضا**) أى كما التزموا الإدغام . (**قوله فتح هلم**) تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يجيزوا فى آخرها ما أجازوا فى آخر نحو رد من الضم للاتباع والكسر على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . (**قوله هاء الغائب**) مثلها بالأولى ها الغائبة . (**قوله لم يضم**) أى تبعا لضم الهاء . (**قوله بل يفتح**) هل يأتى هنا ما حكاه الجرمى عن بعض تميم من الكسر . (**قوله أن لكونها**) اسم إن ضمير الشأن محذوف . (**قوله وكسرها قبل الياء**) لم يقل وفتحها قبل الألف لمجيئه على الأصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه . (**قوله وإذا اتصل بها نون الإناث إلخ**) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال . (**قوله وقاية لفتح الميم**) لأن نون النسوة تستدعى سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم . (**قوله بكسر الميم**) أى لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أى محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها .

الثالث : مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التى هى فعل أمر من قولهم : لم الله شعثه أى جمعه ، كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ، وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام . وقال الفراء : مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم . ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين . وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ومنهم من يقول أنها ليست مركبة ا هـ .

(خاتمة فى النون الساكنة ومنها التنوين)*: اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام : **أولها** الإدغام ، وهو بلا غنة فى اللام والراء ، وبغنة فى حروف ينمو . ما لم تكن مواصلتها فى كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وأنمار فإن الفك فى ذلك لازم . **الثانى** : الإظهار وهو فى حروف الحلق الستة : العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعد مخرج النون من مخرجها . **والثالث** : القلب ميما عند الباء ، ويستوى كونها فى كلمة نحو ﴿ **أنبئهم** ﴾ أو كلمتين نحو ﴿ **أن بورك** ﴾ ، وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف إليها وهى الميم ، لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت

(قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أى مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث كما تقدم عن الفراء أولا الأقرب الأول فراجعه . **(قوله اجمع نفسك إلينا)** هذا إنما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضر اجمع كذا إلينا . **(قوله تخفيفا)** أى ونظرا إلى أن أصل لام لم قبل الإدغام السكون كما فى التصريح أى فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الأصل . **(قوله فحذفت الهمزة)** أى همزة الميم الذى هو أصل لم قبل الإدغام . **(قوله ثم نقلت حركة الميم الأولى)** أى وأدغمت فى الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين . **(قوله بإلقاء حركتها على الساكن قبلها)** أى ثم حذفها . **(قوله قال فى البسيط إلخ)** بهذا يرد ادعاء بعضهم الإجماع على تركيبها وإن كان تركيبها هو الأصح . **(قوله ما لم تكن مواصلتها إلخ)** أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة إلى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون فى كلمة لأن إدغام إحدى النونين فى الأخرى واجب ولو كان اجتماعهما فى كلمة واحدة نحو : ﴿ **فمنّ الله علينا** ﴾ [الطور : ٢٧] وإضافة مواصلتها من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله . **(قوله ويستوى)** أى فى القلب ومثله الإظهار والإخفاء كونها أى النون مع الياء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لأن الاستواء إنما يكون بين متعدد . **(قوله أن الباء بعدت من النون)** أى فى الصفة لأن النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير فى بعدت وإدغامها .

عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميما لأنها أختها فى الغنة . **والرابع** : الإخفاء وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت :

ثَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ ثَوَى زَيْدُ فِي ضَنًى كَمَا ذَاقَ طَيِّرٌ صِيدَ سُوءَ شَبَا ظُفُرِ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قربا متوسطا لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت . وحروف لم يرو قربت منها قربا شديدا فأدغمت ، وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت . والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما يسر الله له إكمال ما وعد به فى الخطبة من قوله :

*** مقاصد النحو بها محويه ***

أخبر بذلك فقال :

(وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ ٱلْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ)

(قوله ولما قربت) أى النون من الباء وقوله بمشابهة إلخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف أغن ويصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب . **(قوله لأنها أختها)** أى لأن النون أخت الميم فى الغنة . **(قوله قد ثوى)** بالمثلثة أى أقام وقوله زيد فى ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قدو يحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد فى ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما . **(قوله لأن حروف الحلق إلخ)** علة لقوله قربت منها قربا متوسطا . **(قوله وحروف لم يرو)** من الرواية أو الرى أو الارواء لا الرؤية وإلا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لأنها واو جماعة وكتابته بها مخل وحروف لم يرو هى حروف الإدغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون لأنه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولأن وجوب إدغام النون الساكنة فى النون فى غاية الوضوح . **(قوله إكمال ما وعد به)** لو قال إكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف فى الخطبة . **(قوله وما بجمعه عنيت)** الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الألفاظ على ما هو الأقرب والأليق بقوله نظما إلخ وقوله أحصى إلخ وتذكير ضمير ما باعتبار لفظها أو لأن المراد مجموع الألفاظ لأنه المناسب لقوله بجمعه . **(قوله قد كمل)** بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد

يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لغية حكاها فى اليواقيت وأنشد عليها :

[١٣١٦] * عَانٍ بِأُخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغُلِ *

ونظما حال من الهاء فى بجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى

والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما فى اصطلاح علماء المعانى فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن ما يؤتى فى كلامهم يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما فى قوله :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمى

والتتميم أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة فى نحو : ﴿ ويطعمون الطعام على حبه ﴾ [الإنسان : ٨] أى مع حبه . **(قوله على جل المهمات)** فيه إشارة إلى أن قوله فى الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه . والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الأول الأحكام المهمات وعلى الثانى المسائل المهمات لكن يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الإفراد كما أن الأفصح فى غيره المطابقة إلا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون فى محل نصب صفة لنظما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتى لأنه أقرب أو حالا أخرى أو فى محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فافهم . **(قوله ويلزم بناؤه للمفعول)** أى وإن كان بمعنى المبنى للفاعل كما تفيده عبارته وإنما يلزم ذلك إذا كان بمعنى اهتم إما عنا عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصله مشقة فبالبناء للفاعل . كذا فى المصباح . **(قوله وبناؤه للفاعل)** أى مجعولا كرمى يرمى عناية كما فى المصباح وقوله لغية أى قليلة . **(قوله وأنشد عليها)** وجهه أن اسم الفاعل إنما يصاغ من المبنى للفاعل فعلى اللغة المشهورة إنما يقال أنا معنى بكذا . **(قوله حال)** أى فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فباق على مصدريته وقوله من الهاء فى بجمعه فيه عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغى جعله حالا من الضمير فى كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما بجمعه عنيت لأن الذى عنى بجمعه ألفية فى النحو والألفية إنما تكون نظما وكذا يقال فى احتمال التمييز . **(قوله أو تمييز إلخ)** رجح هذا بأن مجيء المصدر حالا مع كثرته سماعى وقد ترجح الحالية بأنها أوفق بوصف نظما بالجملتين بعده لأن الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر .

[١٣١٦] هو من الرجز . والشاهد فى قوله عان حيث بنى الشاعر من هذه مادة بناء الفاعل والأصل فيه أن ينبى للمفعول يقال : عنى بكذا بضم العين وكسر النون أى اهتم به .

جل المهمات متعلق باشتمل . ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال (**أَحْصَى مِنَ ٱلْكَافِيَةِ ٱلْخُلاَصَهْ**) أى جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافى مما يكدره (**كَمَا ٱقْتَضَى**) أى أخذ (**غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ**) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام لاحراز أجر ذلك ويمنه فى البدء والختام ،

(**قوله من الكافية**) أى من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى وإلى هذا الثانى أشار الشارح بعد وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعنى الألفية . (**قوله أى جمع هذا النظم إلخ**) أشار به إلى أن أحصى فعل ماضى ومن الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة : ولا يجوز أن يكون أحصى أفعل تفضيل خبرا مقدما والخلاصة مبتدأ مؤخرا لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس له إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد ومما يؤيد كون أحصى فعلا إسناد الفعل إلى ضمير النظم فى قوله كما اقتضى وإلا لقال كما اقتضت ثم إن كانت أل فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة لأن المقام مقام مدح وإلا فقد فات الألفية كثير من زبد الكافية كما علم . (**قوله كما اقتضى**) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل . فإن قلت : مقتضى جعله احصاء الألفية خلاصة الكافية مشبها واقتضائها الغنى مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الإحصاء فما وجه ذلك قلت : وجهه أنه يلزم من إغنائها الطالبين إحصاؤها خلاصة الكافية وإلا لم تغنهم لاحتياجهم حينئذ إلى ما فى الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى لمجرد التشريك بين شيئين فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما فى كل من زيد وعمرو كصاحبه . (**قوله أى أخذ غنى**) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالأخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغنى كما يفيده قوله وهو أى الغنى كناية أى لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فإن فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التغنى وبالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أى فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وإنما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لأنها لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية . (**قوله ويمنه**) أى بركته وقوله فى البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أولا على مقابلة نعمة الاتمام أن يقال فى الختام كالبدء إلا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك فى الابتداء . (**قوله وجمعنى وإياه فى دار السلام**) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم فى الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطى بأن الأولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك .

فقال رحمه الله وجمعنى وإياه فى دار السلام :

(فَأَحْمَدُ ٱللهَ مُصَلِّيًا على مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِىٍّ أُرْسِلاَ
وَآلِهِ ٱلْغُرِّ ٱلْكِرَامِ ٱلْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ ٱلْمُنْتَخَبِينَ ٱلْخِيَرَهْ)

الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين .

(قوله فأحمد الله) أى فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور إلخ . **(قوله مصليا)** فى كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف فى نظيره فى الخطبة . **(قوله خير نبى)** بدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبى تعريفا وتنكيرا **(قوله وآله)** الأولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدم بسطه . **(قوله الغر)** جمع أغر وهو فى الأصل الأبيض الجبهة من الخيل ففى الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحا إلى ما وصف به نبينا ﷺ أمته بقوله : « **أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء** » . **(قوله المنتخبين)** أى المختارين . **(قوله الخيرة)** بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما فى المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم إفراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام مقام مدح . قال ابن غازى : ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكى الفراء قوم خيرة بررة اهـ . **(قوله أولا وآخرا)** ظرف عامله الاستقرار الذى هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولا وآخرا والله أعلم .

تمّ بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته ، وكشفتْ النقاب عن وجوه مخدراته ومخبآته ، وأوضحت من مكنونات أسراره ما خفى على الواقفين ، وأبرزت من عرائس أبكاره ما احتجب عن الناظرين ، فهى جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون ، حقيقة بأن يهتدى بأنوار شموس تدقيقاتها الحائرون ، ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كلّ عيب ، لأن الإنسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب ، غير أن كثير الحسنات يمحو قليل السيآت ، فالحمد لله على ما أولاه والصلاة والسلام على نبيه الخاتم .

(قال مؤلفها) : خاتمة المحققين وتتمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاثة وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير إلى عفو مولاه **(محمد بن على الصبان)** عاملهما مولاهما بمزيد الإحسان آمين .

تمّ بحمد الله تعالى طبع كتاب «حاشية العلامة الصبان» على شرح الشيخ الأشمونى : على ألفية الإمام ابن مالك

فهرس الجزء الرابع
من كتاب شرح الأشمونى على الألفية

الموضوع | الصفحة

فهرس شواهد العينى على الجزء الرابع من الأشمونى

المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

